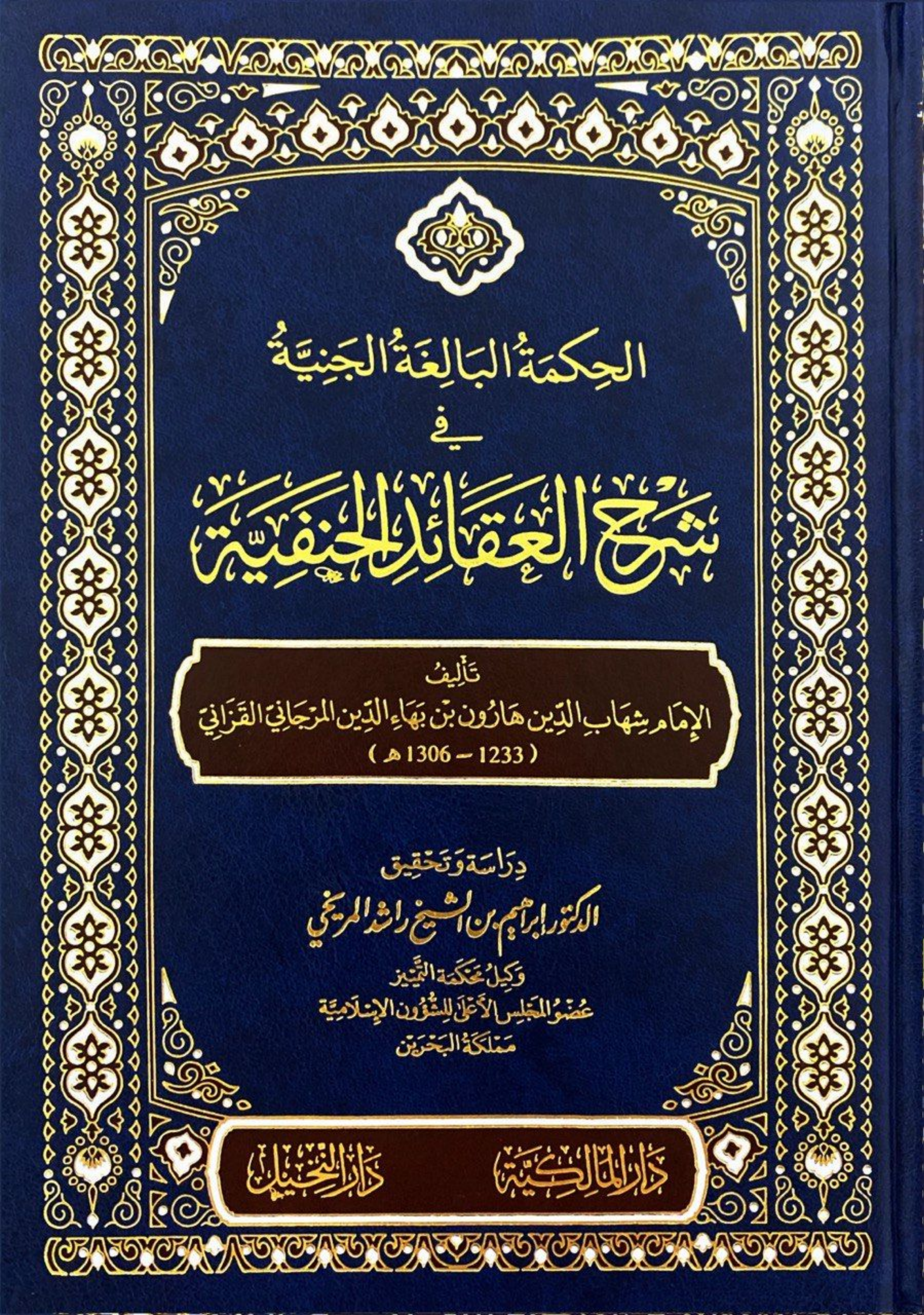
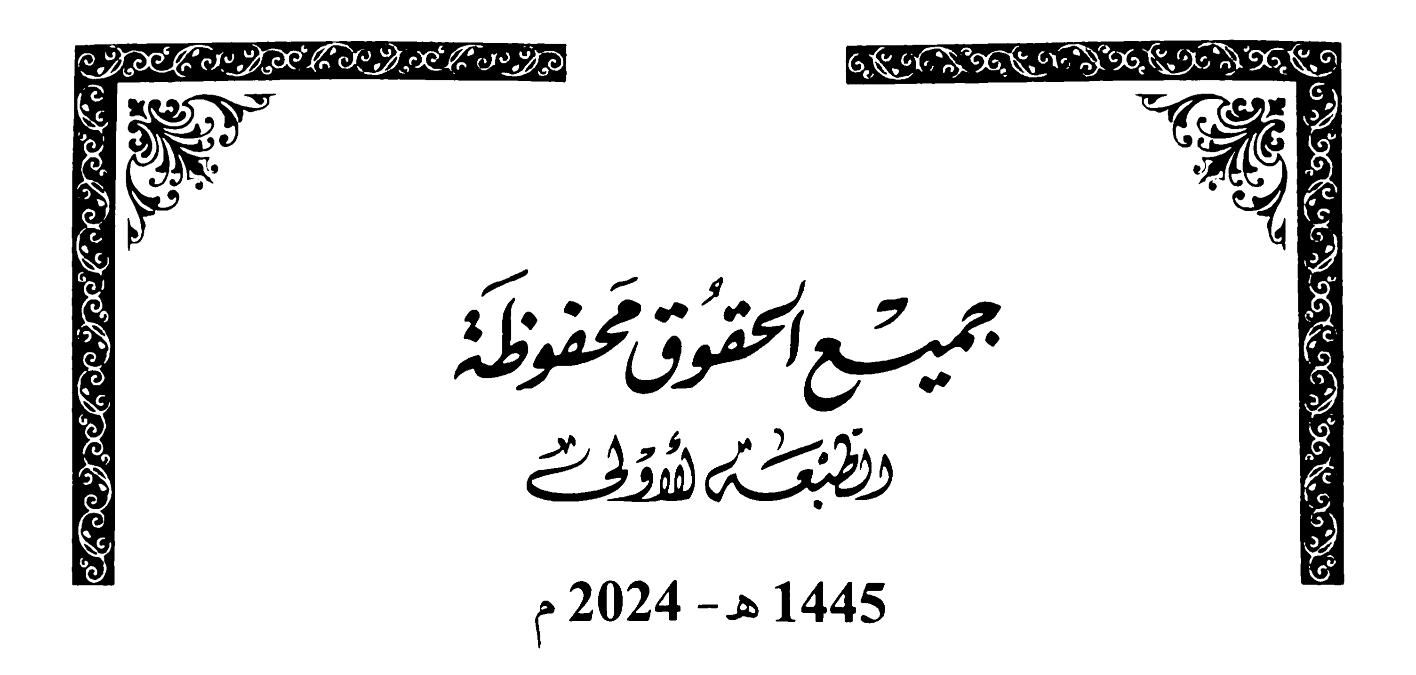

الحكمة البالغة الجنية
في
شرح العقائد الحنفية
تأليف
الإمام شهاب الدين هارون بن بهاء الدين المرجاني القزاني
(1233 – 1306 هـ)
دراسة وتحقيق
الدكتور ابراهيم بن الشيخ راشد المريخي
وكيل محكمة التمييز
عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
مملكة البحرين
دار المالكية
دار النخيل

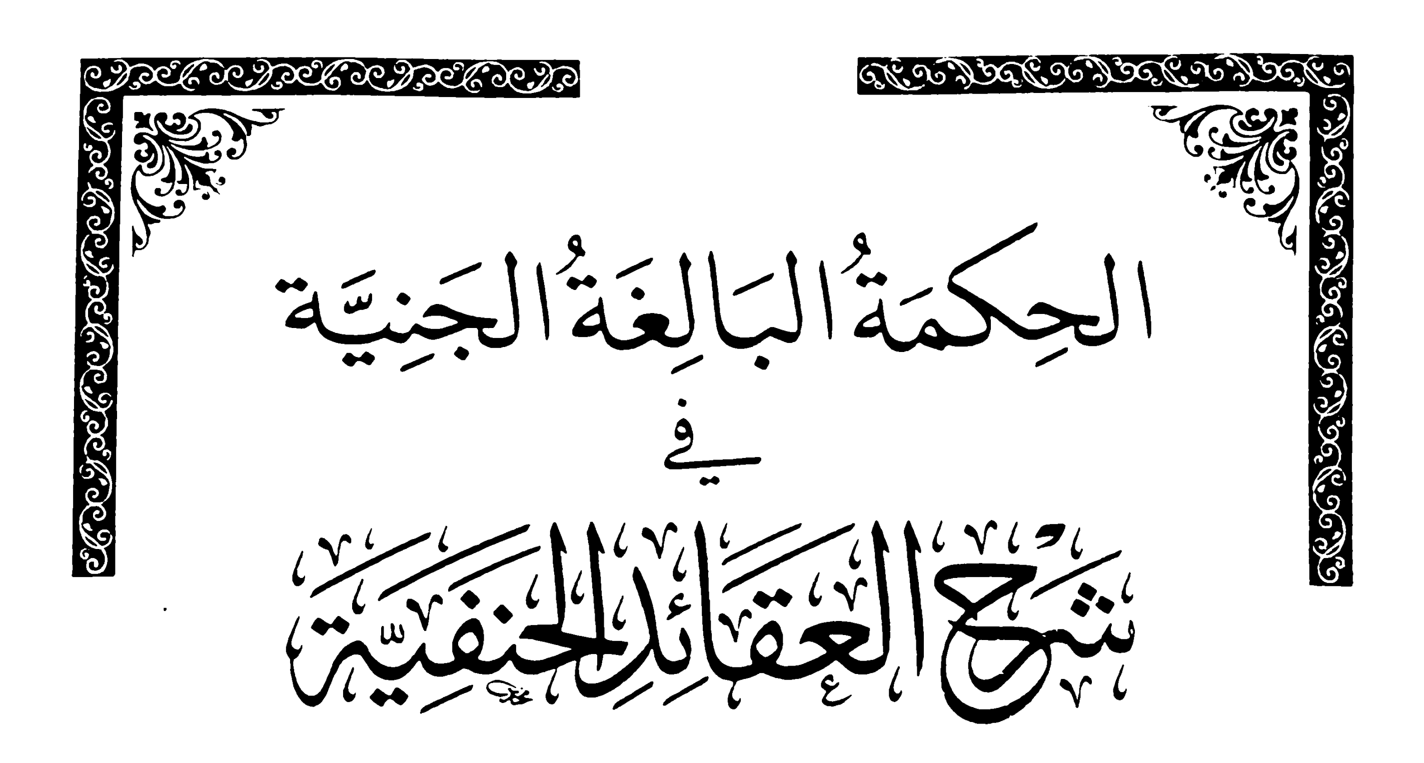


1445 هـ - 2024 م

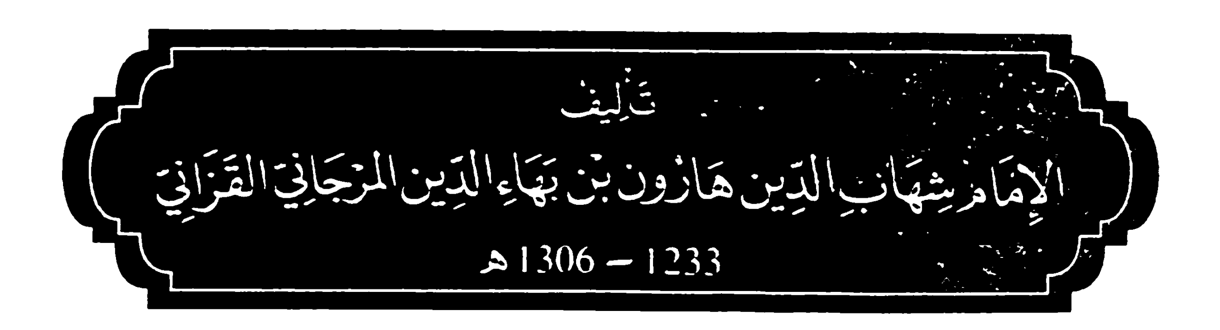




تونس - قبلي: طريق قابس - قرب جامع خالد بن الوليد
هاتف: 24599530 / 27734029
بيروت - لبنان هاتف: 009613450189 / 009611472705
واتساب: 009613450189
E-mail: Daralmalikiya@gmail.com



الحِكمَةُ البَالِغَةُ الجَنِيَّة فِي شَرحِ العَقَائِدِ الحَنَفِيَّة



تأليف

الإمام شهاب الدين هارون بن بهاء الدين المرجاني القزاني

1233 - 1306 هـ

دِراسة وتحقيق

الدكتور ابراهيم بن الشيخ راشد المريخي

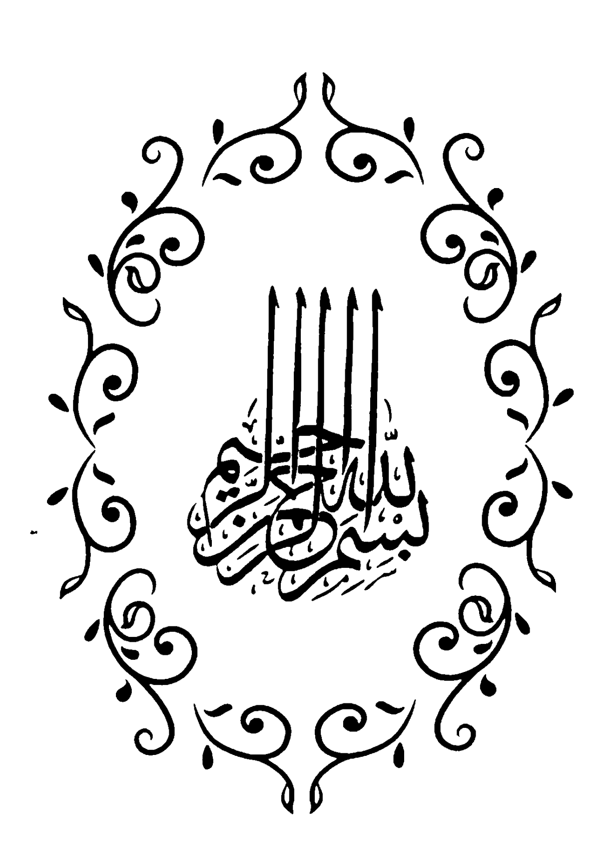
وكيل محكمة التمييز

عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

مملكة البحرين

دار المالكية   دار النخيل




بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فهذا عِلْقٌ نفيس، من أعلاق علَّامة قازان، وخاتمة محقِّقيها شهاب الدِّين المرجاني الَّذي أودع فيه صفوة أفكاره، وعُصارة معتقداته، شرح فيه المتن الَّذي طبق الآفاق انتشاره، واعتنى به العلماء شرحًا وتحشية، وهو وإنْ كان صغيرًا في جِرمه، لكنَّه كبير عِلمه، ذلك هو المتن المسمَّى بالعقائد النَّسفيَّة لأبي حفص عمر بن محمَّد النَّسفي الماتريدي المتوفَّى سنة: (537هـ)، الَّذي تصدَّى العلَّامة المرجاني لشرحه في هذا الكتاب الماتع الذي بين أيديكم بتحقيقٍ نزْمَعُ أنَّنا قد استوفيناه حقَّه من جهة الضَّبط والتَّخريج، والتَّرتيب والتَّنضيد، حتَّى أصبح كالدُّرة الثَّمينة للمتعطِّشين إلى معرفة آثار هذا العالم وتراثه، وطريقته وأسلوبه الَّذي تناول به هذا المتن بتوسع وإسهاب.

لكن رغم أنَّ هذا الكتاب قد احتوى على تحقيقات رائقة، ودرر فائقة على عادة المرجاني في مصنَّفاته الباهرة، إلَّا أنَّه اختزن في ثناياه مشاكل تطرَّق لها بجراءته المعهودة منه، حَيثُ رَاحَ يَشنُّ الغَارة على الأشاعرة الأماجد في بعض المسائل الخلافيَّة الاعتقاديَّة المبحوثة من أهل هذا الشَّأن، والتي أُلِّفَتْ فيها مؤلَّفات للتَّوفيق بين المتخالفين في فهمها، والواقع أنَّه لا ضَيْر في عرض مثل هذه المسائل وإبداء الرَّأي فيها في مَسَارح العلماء لكن قساوة العبارة، والجسارة في نَسْب بعض الأقوال إلى الخصُوم على غير الوصْف الَّذي يتديَّنون به هو الَّذي جعل هذا الشَّرح في معزلٍ يحول دون انتشاره، وقد صدَّ عنه بعض من وقف عليه من أهل الاعتناء بالتَّحقيق بسبب هذه المشاكل التي شرحناها في الإطلالة التي أودعناها في مقدِّمة الكتاب وحصرنا

فيها المسائل التي خالف فيها المؤلِّف الأشاعرة وأغلظ عليهم القول فيها.

وقد قمتُ أيضًا بتحقيق كتاب إصباح المصباح للعلَّامة أبي النَّقيب التُّونتاري وهو أحد أنداد المرجاني وألحقته بكتاب الحكمة البالغة استكمالًا لهذا المشروع المهمِّ، وكتاب أبي النَّقيب فيه تتبّع للمرجاني وردٌّ عليه بعبارات فيها شدَّة وقسوة.

وختامًا أسأل الله تعالى أنْ يكون هذا السِّفر وملحقه نافعًا، يسترشد به أهل العلم في هذا الفنِّ، وأن تكون خدمتي لهذا الكتاب وملحقه خالصة لوجهه الكريم، علمًا أنَّني لست من فرسان هذا الفنِّ، لكن يشفع لي خبرتي في مجال التَّحقيق والتي يعود فضلها الأوَّل إلى أستاذي المحقِّق الكبير الدُّكتور محمَّد أبوالأجفان التَّميمي القيرواني التُّونسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ والذي كان يحثُّني ويرعاني أيَّام دراستي في جامعة الزَّيتونة بتونس المحروسة وتعلَّمت على يديه الكريمتين هذا الفنَّ فهذه الحصيلة هي التي شجَّعتني لإخراج هذين السِّفرين النَّفيسين على هذا الوصف.

أضف إلى ذلك فإنَّ التصاقي بأهل العلم من أهل جمهوريَّة تتارستان حفَّزني على العمل في تحقيق هذين الكتابين عرافانًا لهم بالجميل، وإرجاعًا للفضل والإكرام والحفاوة التي لقيتها منهم أثناء زياراتي المتكرِّرة لهم، خصوصًا وأنَّ التَّتريِّين يعظِّمون المرجاني أيَّما تعظيم، ويعتزُّون به وبذكره وبتراثه، ويحتفُون بكلِّ ما يمتُّ له بصلة، وهم أحقَّاء في ذلك، لأنَّ المرجاني ظاهرة عجيبة فريدة، يستحقُّ كلَّ هذا الاحتفال به رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأختم ثانية بالشَّكر لكلِّ من ساهم في إخراج هذين السِّفرين بهذه الصُّورة المشرقة، وأخصُّ بالشُّكر الجزيل أخانا وتلميذنا الشَّيخ عبد الرَّحمن الفرنسي الحنفي- نيكولا أندريوتشي- الَّذي تجشَّم عناء مقابلة الكتابين معي.

كما أنِّي أتمِّم هذا الختام بقولي: إنِّني قد وقفت على طبعة دار باب العلم التي صدرت في عام (2022م) لكتاب الحكمة البالغة الجنيَّة، واقتنيتها أوَّل صدورها وهي بتحقيق وتعليق وتخريج الباحث سليمان بن شنول طينا تپه الباليكسري -الذي أقدِّم بين يديه الشُّكر له على اهتمامه بالعلم وأهله-، فرأيت أنَّ الباحث قد حاول جاهدًا أن

يصل بعمله إلى تمام الجودة غير أنَّ اجتهاده قد تعثَّر في بعض الأحيان، لا سيما حينما قام بإسقاط تعليقات المرجاني المهمَّة على الكتاب، وهي موجودة في المطبوعة القازانيَّة دون أنْ يبين سبب وجه هذا الإسقاط أو الإهمال، أضف إلى ذلك القصور في بعض التَّخريج والضَّبط، وليس هدفي أن أجمع هذه التَّقصيرات أو الهفوات لذلك رأيت أنَّ عمله غير كاف، وأنَّ خروج الكتاب إلى عالم المطبوعات بهذه الصُّورة لا يغني، لذلك أتممت عملي الذي استغرقت فيه مدَّة طويلة مع التَّأني والرَّويَّة فيه، وأبرزته لأهل النَّظر ليطلعوا عليه، وسيرى النَّاظر فيه مقدار الجهد المبذول في هذا الكتاب.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين، ﴿ سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾.

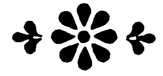
وكتبه

الدكتور/ إبراهيم بن الشيخ راشد المريخي

وكيل محكمة التمييز

عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

مملكة البحرين



ترجمة الإمام شهاب الدّين المرجاني[1]



هو هارون بن بهاء الدِّين محمَّد بن سُبحان بن عبد الكريم بن عبد التَّواب بن عبد الغنيّ بن عبد القدُّوس ابن يَدَش بن يادكار بن عمر المرجاني، ثُمَّ القزاني[2]، الملقَّب بـ: شهاب الدِّين، والمكنّى بأبي الحسن (1233 - 1306هـ/ 1818 - 1889م).

والمرجاني نسبة إلى قرية مرجان التَّابعة لولاية قزان، عاصمة جمهورية تتارستان.

---

(1) هذه التَّرجمة استللتها من كتابي الكبير: إعادة الكيان إلى بعض أسانيد علماء تتارستان، وقد طبع هذا الكتاب في أكاديميَّة بلغار الإسلاميَّة، بجمهوريَّة تتارستان، فانظره فإنَّه في غاية النَّفع.

(2) انظر ترجمته: تلفيق الأخبار: 2/ 403 - 407. وآخر كتاب: وفيَّة الأسلاف: 6/ 291. وكتاب مستفاد الأخبار في تاريخ قزان وبلغار للمرجاني، وكتاب: مرجاني، ومقدمة ناظورة الحق، وهذه المقدِّمة مأخوذة ممَّا كتبه الأستاذ الكبيرالدُّكتور: إبراهيم مرعش بموجب ما أفادنيه.

وقد ذُكر أنَّ أحد أجداده وهو عبدالقدُّوس هو الذي بنى قرية مرجان.

* ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في يابنجي قرية بنواحي قزان في يوم الخميس السَّابع من شهر ربيع الأوَّل سنة: (1233هـ المصادف: 1818م).

وقد وصفه تلميذه بُرْهان الدِّين الشِّبْكاوي بقوله[1]: «كانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ صَبيح الوجْه، تامَّ الخِلقة، عذْب المنطِق، خَفيف اللِّحية، عَظيم الجثَّة، مَديد القَامَة، رَشِيق القدِّ، مَهِيبًا، جَميلًا.

ذا حافظة قويَّة، ومَلَكَة قُدسيَّة، كثيرة المحفُوظات منْ عبارات الكشَّاف والبيْضاوي والمدَارك وغيرها، ويُنشد أشْعارًا بديعةً مشتملةً على نصائح ومَواعِظ وتمثيلاتٍ وتجنيسَاتٍ مؤثِّرة في القَلْب والجوارِح.

يقْرأ عنْ ظهر قلْبٍ في التَّدريسِ والمحَافل، ويَنصحُ النَّاسَ بالقَول اللَّذيذ، ويزجُر عن الفُحش بالتَّشديد والتَّغليظ، ولا يخافُ في الله لومَة لائِم، ولو سَلقُوه بألْسِنَةٍ حِدادٍ أشحَّةٍ على الخير.

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالمًا فقيهًا كاملًا، علَّامة نِحريرًا محققًا، متبحِّرًا في العُلوم العقليَّة، وماهرًا في الفنُون النَّقليَّة، دقيق النَّظر، سَليم الفِكَر، طليق اللِّسان، دائم المُطالعة، وافِر الاطِّلاع، شَديد الاجتهاد، لا يَنام طرفي النَّهار إلَّا زُلَفًا مِنَ اللَّيل ذلكَ ذكْرى للذَّاكِرين، ألا وهُو الإمَام الكبير، ذُو الشَّرف الخطير، جِهْبذ فقيد النَّظير.

كشَف قناع العُلُوم العَليَّة، والفُهُوم القُدسِيَّة، عنْ عَرائسِ الأسْرار، ونفائِس الأفْكار، وَحلّ الرُّمُوز الرُّوحانيَّة، وفكّ طلاسِم كنُوز الرَّبانيَّة، وكيْف لا وهُو رَحِمَهُ ٱللَّهُ صنَّف تصَانيفَ نفيْسة مُحكمَة بديْعة غرَّاء، ويتَنافَس فيها العُلماء والكُملاء، وتآليفَ شَريْفة يَرغَب لحُسْنها عن غيرها الحُكمَاء والظُّرَفاء، ورَسَائِل لطِيفة، وتَعليقَات عَزيزَة، وآثار مَنيْعة، يَعجَزُ عنْ دَرْكِ إدْراكِ مَعانِيها فحُول الرِّجَال العُرَفاء، كلُّها مَشحُونة بتحقِيقاتٍ بَليْغة، وتدقيْقاتٍ بَديعَة، وعِباراتٍ عَجِيبة، ممْلُوءَة بأسْرار مختُومَة، لم

(1) انظر: آخر كتاب وفيَّة الأسلاف: 6/ 291.

يَنْفضْ خِتامُها باللِّسان الفَصِيح والأذْهَان، كأنّها الياقُوتُ والمرْجَان، لم يَطْمثْها إنْسٌ قَبلَه ولا جَانّ، ذَلكَ فضْلُ الله يُؤتيهِ مَنْ يَشَاء والله ذُو الفَضْل العَظِيْم.

وبالجُملَة هُو مِنْ أشْرافِ البُلغَار، ومَا يصَاحبُها مِنَ القُرى والبُلدَان، مشهُور الفَضْل والكَمال، معرُوف بالعِلْم في سَائِر الدُّوَل مِنَ العُمران، فارِسُ مَيدَانِه، وسَابِق أقْرانِه.

بَلغَ رتْبَة الاجْتهاد والكَمَال، وكانَ مُشَارًا إليهِ بالبَنَان، اعْتَرَفَ في حَقِّه المُخالِف والمُوافِق بالفَضَائل السَّنِيَّة، والأخْلاق المرْضِيَّة، والهِمَّة العَاليَة البَهِيَّة.

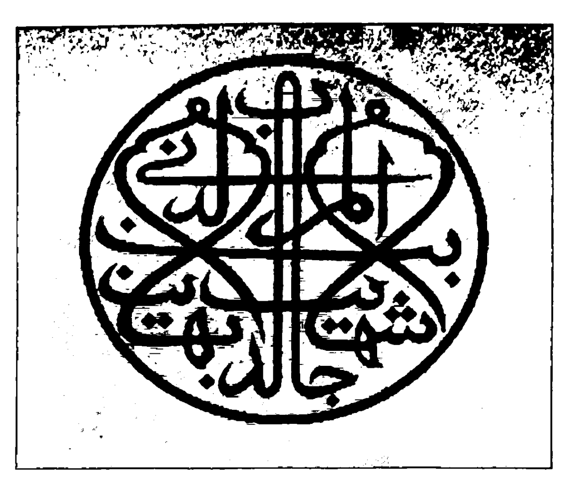
واظَبَ في مُدَّة عُمْره على التَّصْنيفِ والتَّدرِيس والإفَادَة، وتجرَّد لتربية طُلَّاب العِلمِ في وَقَادَةِ الذِّهْنِ وثقَافَةِ الفَهْم بالحُسَنى وزِيادَة، بلِ الذِّهْن عنْ وَصْفِه ومَناقِبِهِ قَصير، والتَّكثِير تَقصِير، والقَلِيْل يخْبرُ عَنِ الكَثِير».

وفاته:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عشيَّة يوم الأحد ودفن يوم الإثنين في 28 شعبان سنة: 1306هـ المصادف: 1889م في قازان، بالمقبرة الجديدة، عن عمر بلغ أربعًا وسبعين سنة، وصلَّى عليه ابنه العالم الفاضل أبو العبَّاس محمَّد برهان الدِّين، بجمع عظيم، وجنازة حفيلة.



ضريح شهاب الدِّين المرجاني بمقبرة قازان



صورة ختم العلَّامة المرجاني



هذه صورة تجمعني مع مفتي تتارستان الشَّيخ كامل سميع الله
قبالة ضريح الإمام شهاب الدِّين المرجاني

نشأته العلميَّة:

* تلقَّى شهاب الدِّين العلم بادئ ذي بدء على يد والده بهاء الدِّين بن سبحان المتوفَّى: (1856م) الذي دَرَسَ في بُخارى واشترك في قصر أمير بُخارى - حيدر بن معصوم-.

ثُمَّ عاد مدرِّسًا في قرية يابنجي، ثُمَّ في قرية طاشكجو.

وقرأ على والده وغيره من علماء بلده الكتب المقرَّرة آنذاك على الطَّلبة كالفوائد

الضِّيائيَّة: شرح منلا جامي على الكافيَّة في النَّحو، والنِّقاية وشرح الوقاية في الفقه الحنفي، وشرح العقائد النَّسفيَّة للتَّفتازاني في علم الكلام، وشرح الشَّمسيَّة في المنطق لقطب الدِّين الرَّازي، والتَّوضيح لصدر الشَّريعة مع شرحه التَّلويح للتَّفتازاني في أصول الفقه.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ نَهِمًا في العلم، بحيث كان يطالع في مكتبة والده زيادة على ما كان يتلقَّاه عن أساتذته، وإنْ كان ذلك لم يكن يعجب والده الذي كان يعاتبه على هذا التَّصرف، وهذا العتاب والزَّجر إنَّما كان نابعًا من الخوف على ولده كي لا يتشوَّش وهو في حداثة الطَّلب، أو ربَّما يخشى عليه أن يرتجَّ عليه الفهم فيلتبس عليه الكلام ويقع في المحذور، لكن الواقع أنَّ المرْجاني كان نابغة بحيث تولَّى التَّدريس في مدرسة أبيه وهو في السَّابعة عشرة من عمره، ولم يقنع وقتذاك بالبرنامج الدِّراسي المرصود، فقام بإنشاء كتاب جديد في علم الصَّرف ودرَّسه.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّ اهتمامات العلَّامة المرجاني لم تكن شرعيَّة فحسب بل كانت له مشاركة قويَّة في العلوم التَّجريبيَّة حتَّى أصبح أحد الأفذاذ فيها كعلوم الرِّياضيات، والفلك، والجغرافيا، والتَّاريخ.

وقد تمَّت ترجمة كتبه التي ألَّفها في التَّاريخ إلى اللُّغة الرُّوسيَّة على أيدي المستشرقين الرُّوس.

* وبعد أنْ أتمَّ الدِّراسة في مدرسة والده تعطَّشت روحه للاستزادة، فرحل إلى مدينة بُخارى وهي منارة علميَّة آنذاك يلجأ إليها أهل التَّحصيل من النُّجباء.

والذي يُستشف من نتاج مدرسة بُخارى من المتخرِّجين منها أنَّها كانت من المدارس المتميِّزة في العلوم الإسلاميَّة في تلكم الحقبة من الزَّمن؛ لأنَّ المخرجات التي تفتَّقت من رحم هاتيك المدارس لم تكن مخرجات تقليديَّة، غير أنَّه وللأسف الشَّديد أنَّ يد الإهمال قد تركت لنا هذه الصُّروح العلميَّة مجهولة التَّاريخ، لكونها لم تدرج ضمن ما توجهت إليها الدِّراسات العلميَّة الجادَّة، فللَّه الأمر من قبل ومن بعد.

كانت رحلة المرْجاني إلى بُخارى في سنة: (1254هـ - 1838م) حيث بعثه والده

مع جمع من التُّجار، واشترى المرْجاني -بجانب مدرسة الشَّيخ النَّقشبنديّ الشَّهير بـ: نيازقولي خان التُّركماني[1]- غرفة ليحقِّق الاستقرار الذي يعدُّ من أهمِّ الوسائل لتحصيل العلم، ثُمَّ انطلق لبدء الطَّلب وكان على يد كبير مدرِّسي مدينة بُخارى هو العلَّامة ميرزا صالح أعلم بن نادر الفرغاني الخُوجَندي، الذي اخترمته المنيَّة في عام: (1840م) أي بعد سنتين تقريبًا من دراسة المرجاني عليه.

ثُمَّ انتقل إلى أكبر مدارس بُخارى (مدرسة كوكلطاش)، وقلَّما كان يشارك في الدُّروس التي كانت مقرَّرة؛ لكونها لا تثير إعجابه، ولأنَّ نفسه نزَّاعة للطَّريقة النَّقديَّة، لذلك كان يقضي جلَّ أوقاته في المكتبات الغنيَّة بالمؤلَّفات، كما أنَّه لقلَّة ذات اليد كان ينسخ الكتب ويتعيَّش من هذه الصَّنعة.

* وبعد مضي ستِّ سنوات انتقل إلى سمرقند، واستقرَّ في (مدرسة شردار)، وتابع طلب العلم فيها، وتلقَّى العلم على يد قاضيها أبي سعيد عبد الحي بن أبي الخير السَّمرقندي.

واستنسخ الكثير من الكتب التي كانت تزخر بها مكتبته ككيمياء السَّعادة، ورسالة الرُّوح، والمنقذ من الضَّلال، وفيصل التَّفرقة؛ وهذه كلُّها للإمام حجَّة الإسلام الغزالي، ومؤلَّفات جلال الدِّين الدَّوَّاني، وكتب ميرزا زاهد في الكلام والمنطق، وكذلك الإتقان لجلال الدِّين السُّيوطي، والميزان الكبرى للشَّعراني، وفتح القدير لابن الهُمام الحنفي، ونهاية الإقدام، والملل والنِّحل للشَّهرستاني، وغيرها من كتب ابن حزْم، والشِّيرازي، والسُّهروردي، وكتب التَّراجم والتَّاريخ.

وبعد سنتين قضاها في سَمرْقند أجازه القاضي أبوسعيد، فعاد إلى بُخارى

---

(1) هو نياز قُلي بن شاه نياز بن بالطة الصُّوفي التُّركماني، المعروف بـنياز قلي خليفة، ونيازي، وحضرت إيشان، وإيشان التُّركماني، وهو من مشايخ الطَّريقة النَّقشبنديَّة المجدِّديَّة، أسس مدارس شرعيَّة في تركمانستان وبخارى، توفي سنة: 1236هـ الموافق: (1820م) أو (1821م)، وله مؤلَّفات باللُّغة العربيَّة والفارسيَّة، وقام بترجمة المثنوي لجلال الدِّين الرُّومي إلى اللُّغة التُّركمانيَّة. انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 157، وناظورة الحق: 20.

واشترى غرفة في (مدرسة مِيرعَرب)، وهي من أجمل وأغنى المدارس في بُخارى، وتابع طلب العلم فيها.



جامع الإمام المرجاني

وعكف في غرفته يقرأ ويبحث، وينسخ ويؤلِّف.

ومن جملة ما ألَّفه في بخارى:

- غرفة الحواقين لمعرفة الخواقين.
- الطَّريقة المثلى والعقيدة الحسنى.
- إعلام أبناء الدَّهر بأحوال أهل ما وراء النَّهر.

كما أنَّه اهتمَّ بعلم التَّصوف في بُخارى، واختلف إلى مجلس الشَّيخ عبدالقادر نياز أحمد الفاروقي الهندي وأخذ عنه الإجازة.

* وبعد مضي أحد عشر عامًا من طلبه العلم في بُخارى وسمرْقند رجع إلى بلاده قازان سنة: (1849م)، وعيِّن إمامًا وخطيبًا ومدرِّسًا في حيِّه.

* وخلال تدريسه بعد حصوله على الإجازة المخوِّلة له بتعاطي أنشطة العلم، نشأت مصادمات بينه وبين العلماء والمسؤولين بسبب النَّزعة الإصلاحيَّة التي تبنَّاها المرجاني، والتي كان يطمح من خلالها إلى تغيير المناهج في تعاطي العلوم.



صورتي أمام بيت المرجاني

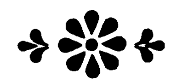
وممَّا جرى له رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه كان يرى تحديد بداية الأشهر القمريَّة والأعياد الدِّينيَّة وفق الحسابات الفلكيَّة.

وفي عام: (1874م) أخبر الأساتذة عن تاريخ بداية شهر رمضان بخطاب مكتوب منه، فاتَّهمه خصومه بالبدعيَّة، وقام المخالفون له برفع دعوى عليه في المحكمة بأنَّه دعاهم إلى تقديم موعد شهر رمضان

يومًا واحدًا، فأُوقف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن وظيفة الإمامة والخطابة مدَّة ستَّة أشهر، فلمَّا تبيَّن أنَّ النَّاس في حوالي (قزان) وقريتي (كشة) و(بيشاليم) وفي (إسطنبول) و(مكَّة المكرَّمة) و(المدينة المنوَّرة) و(الشَّام) و(بخارى)، وغيرها من المدن الإسلاميَّة المهمَّة أنَّهم ابتدؤوا صيامهم في نفس اليوم الذي أشار إليه المرجاني، أُرجع رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى وظيفته.

* ثُمَّ أسندت إليه عدَّة وظائف من قِبَل إدارة الإفتاء للمسلمين الرُّوس.

كما تمَّ تكريمه سنة: (1876م) حيث أُعطي فيها رتبة (الآخوند) أي: الأستاذ، ورتبة المحتسب، وهما من أعلى درجات العلم لديهم.



مدرسة المرجاني[1]

وبعد أنْ انتشر صيته افتتح مدرسته الجديدة المعروفة بـ(المدرسة العالية).

وبدأ بقبول الطَّلبة فيها اعتبارًا من عام: (1881م).

ويُذكر أنَّها كانت من أفضل المدارس في عصرها في تلك المنطقة.

ومنْ أبرز منْ ساهم في إنشائها رفيقه «صفا حاجي علي قَيَو»، ومن جملة من لهم الفضل الكبير في تشييدها «زين الله بن عُثمان» (زيني حاجي) الّذي صاحب المرجاني في سفره إلى الحجّ.

وقد قضى المرجاني فيها آخر سِنيِّ عمره الثَّمانية.

ويذكر «شَهَر شَرَف»[2] أنَّ البرامج التي طبَّقها المرجاني كانت أربعة أنواع.

وسنعرض لبرنامجين منهما، وهما على النَّحو الآتي:

البرنامج الأوَّل للدَّرس الّذي طبَّقه في الفترة الأولى:

م	اسم المادَّة	اسم الكتاب	عددالحِصَص
1)	النَّحو	الكافية	حصَّتان
2)	علم الكلام	شرح مُنلا	حصَّتان
3)	البلاغة	التَّلخيص	حصَّة
4)	المنطق	الشَّمسيَّة	حصَّتان

---

(1) انظر: مقدمة ناظورة الحق: 28 - 32.

(2) عمل مديرًا للقسم العربي في مكتبة المركز الشَّرقي بجمهورية تتارستان في العشرينيَّات.

م	اسم المادَّة	اسم الكتاب	عدد الحِصَص
5)	المنطق	شرح تهذيب المنطق	حصَّتان
6)	المنطق	سُلَّم العلوم	حصَّتان
7)	الحكمة القديمة والفلسفة	حكمة العين	حصَّة
8)	العقيدة	تهذيب الكلام	حصَّتان
9)	العقيدة	شرح العقائد النَّسفيَّة	حصَّتان
10)	علم الكلام	مُنلا جلال	حصَّة
11)	أصول فقه	التَّوضيح وشرحه	حصَّتان
12)	فقه	مختصر الوقاية	حصَّة
13)	فقه	شرح الوقاية	حصَّة
14)	فقه	الهداية	حصَّة
15)	فقه	الفرائض	حصَّة
16)	الأخلاق	عين العلم	حصَّة
17)	الأخلاق	الطَّريقة المحمَّديَّة	حصَّة
18)	الحديث الشَّريف	مشكاة المصَابيح	حصَّة

البرنامج الثَّاني للدَّرس الّذي طبَّقه في الفترة الأخيرة:

م	اسم المادَّة	اسم الكتاب	عدد الحِصَص
1)	النَّحو	الكافية	حصَّتان
2)	علم الكلام	شرح مُنلا	حصَّة
3)	المنطق	الشَّمسيَّة	حصَّتان
4)	المنطق	تهذيب المنطق	حصَّة
5)	المنطق	حاشية على تهذيب المنطق لميرزا زاهد	حصَّتان
6)	المنطق	سُلَّم العلوم	حصَّتان
7)	المنطق	حاشية السُّلم لقاضي مبارك	ثلاث حصص
8)	علم الكلام	تهذيب الكلام	حصَّة
9)	علم الكلام	شرح العقائد النَّسفيَّة	ثلاث حصص
10)	علم الكلام	حاشية الخيالي على شرح العقائد	حصَّتان
11)	علم الكلام	مُنلا جلال	حصَّتان
12)	أصول فقه	التَّوضيح وشرحه	ثلاث حصص
13)	فقه	الهداية	حصَّة
14)	فقه	مختصر الوقاية	حصَّة
15)	فقه	شرح الوقاية	حصَّة
16)	فقه	الفرائض	حصَّة

ويذكر «شَهَر شَرَف»: أنَّ برامج المدارس في عهد المرجاني لم يكن يختلف غالبًا عن مدارس بُخارى، وكذلك كان يُفرَض على الطُّلاب في مدرسة المرجاني أنْ يسيروا كغيرهم من الطَّلبة وفق مدارس بُخارى.

وحسب رأي «شَرَف» فإنَّ المرجاني لو طبَّق ما يراه من البرامج لترك الطُّلاب

المدرسة، ولذلك كان في البرامج الأوّل مادَّة الحديث، والبلاغة، والفَلسَفة، والأخلاق، إلَّا أنَّها لم توضع في البرنامج الثَّاني.

وأضاف «شَرَف» أنَّ المرجاني ترك الأمر في تحديد البرنامج وتقرير الكتب إلى اختيار الأساتذة، وتفرَّغ هو لتأليف الكتب، مع ذلك كان يتجاوز إلى تدريس ما هو غير المقرَّر في البرنامج، ولا سيما البرنامج الثَّاني، مثل: «أنوار التَّنزيل للبيضاوي» و«مدارك التَّنزيل للنَّسفي» و«الكشَّاف للزَّمخشري» من علم التَّفسير، وصحيح البُخاري، والمشكاة من علم الحديث، والتَّلخيص للقزويني من علم البلاغة، وغيرها من الكُتب.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُلقي على الطَّلبة في الدُّروس معلومات غزيرة عن التَّفسير، والحديث، والسِّير، والأدب العربي، والأدب الفارسي، وتاريخ الإسلام، وتاريخ التَّتار.

كما كان المرجاني يدرِّس أيضًا في معهد المدرِّسين التَّتار الّذي أسَّسه الرُّوس في تلك الفتْرة، وقد أصدرت الحكُومة في الثَّاني من شباط سَنة: (1870م) قانونًا يُجبِر على تدريس اللُّغة الرُّوسيَّة في المعاهد والمدارس الحكوميَّة كافَّة، فعين في عام: (1872م) مفتِّشًا مسؤولًا عن مراقبة تدريس اللُّغة الرُّوسيَّة الخاصَّة.

وأثارتْ هذه الحالة خلافاتٍ ومنازعاتٍ بين عُلماء التَّتار، وكان بعضهم يقول: إنَّ تَعلُّم اللُّغة الرُّوسيَّة حرام، لكن المرجاني وبعض العلماء كانوا يَرون تَعلُّم اللُّغة الرُّوسيَّة ضَروريًّا، بشرط أنْ لا يُسبِّب أيّ ضَرر في لغة التَّتار وثقافتهم وقوميتهم، وألقى الدُّروس الشَّرعيَّة في معهد المدرِّسين التَّتار الّذي شيِّد لتحْضير معلِّمي اللُّغة الرُّوسيَّة في (12) أيلول سَنة: (1876م) بقزان، وكان هذا بعد التماس من المستشرق الرُّوسي «وَاسِيلي واسِيليَويج رَادلُوف» المؤسِّس لمعهد المدرِّسين.

واستمر المرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المدرسة تسع سنين، وتركها في عام: (1884م).

❊❊❊

مكتبة المرجاني

تَذكُر بعض المراجع أنَّ المرجاني عاد من بُخارى مع بضعة أحمال بعير من الكتب، لكن لسوء الحظِّ ضاعت معظم هذه المكتبة المحتوية على المخطوطات، والمستندات، والمشجَّرات العائلية، والكتب المطبوعة، أثناء الحرائق المتعدِّدة، والقسم الّذي بقي منها وقف على «جامعة قزان الدَّوليَّة» عام: (1937م) وإلى «معهد اللُّغات والأدب والتَّاريخ في قزان»، وأمَّا القسم الآخر فصارت إلى مكتبة «عائلة أَبَانَايَوْلَرْ» من أثرياء التَّتار، لكن منذ نشأة الاتحاد السُّوفيتي بقي حال تلك المكتبة مجهولًا حتَّى الآن.

وتوجد الآن في «مكتبة تتارستان الوطنيَّة» قائمة ببعض الكتب التي كانت في مكتبة المرجاني، وسجل في هذه القائمة (436) كتابًا في اللُّغة الرُّوسيَّة، والتُّركيَّة، والفارسيَّة، والعربيَّة، والتَّتاريَّة، منها عدد (123) مخطوطة.

وقد تمَّ إعداد هذه القائمة في سنة: (1920م) تقريبًا، لكن يبدو أنَّها حرِّرت على عجل[1].

افتخار أحد علماء تتارستان بالمرجاني[2]:

لما انقضتْ عِـدَّة مخدَّرة الزِّمان بعد موت بعولتها الفحول، أقبلت تتغامز بالكهول، والشَّباب الجَهُول، وهم يتلاعبون بها، ويبسطون أيديهم وألسنتهم إليها، وهي لا تَردُّ يَدَ لامِس، ولا تبالي من مُغامس، فاقتضت الغيرة الإلهيَّة، أن يبعث فيهم من يردهم عنها، (مِصْراع):

رَدَّ الغيور يدَ الجاني عنِ الحُرمِ

---

(1) انظر: مقدِّمة ناظورة الحقّ: 44 - 45، نقلاً عن كتاب مرجاني.

(2) انظر: مستفاد الأخبار: 2/ 231 - 232.

(شعر):

تــولَّــى زمــــان لــعِـبْـنـا بــهِ ... وَهَـــذا زَمــــانٌ بِــنـا يَـلـعـبُ

وكانوا يظنُّون أنّه ليس وراء ما يعلمونه علم، فظهر من بينهم من يطلعهم أنَّ أكثر ما يعتقدونه علمًا جهلٌ، وأنَّ العلم وراءه، (شعر):

سـوفَ تَـرَى إذا انْـجَلى الغُـبارُ ... أَفَـــرَسٌ تـحْـتَـكَ أمْ حِـمـارُ

وهو المحقِّق المدقِّق شهاب الدِّين المرجاني، فقلت في نفسي ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا سَـَٔاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ أَوۡ ءَاتِيكُم بِشِهَابٖ قَبَسٖ لَّعَلَّكُمۡ تَصۡطَلُونَ﴾ [النَّمل: 7].

تَــنَــوَّر دِيـــنُ ربِّــي بــالـشِّـهـابِ ... تـمـيَّـز كـالـزُّلالِ مِـنَ الـصَّـوابِ

قــواعـــده تـأسّـس بـاجْـتـهـادِه ... دَلائـلُـه تـوضَّـح بـاكـتـسـابِ

تــأكَّـدتِ الـصَّـلـوة خـمـسُ وقـتٍ ... بـإظـهـارِ الـدَّلـيـل بـلا حِـجَـابِ

كــأنَّ نــداء يــا هَــارونُ أُخـلـفْ ... أتــاهُ مِـنَ الـنَّـبـيِّ بـالـخـطـابِ

فـقـام بـمـا تـقـومُ بـه الـخـلايف ... كـأنَّـه قـد أجَـاب بـالـنِّـيابِ

لـنـا ولـعَـصْـرنـا فَـخـرٌ وفـرحٌ ... تـحـقق عـالـم مـثـل الـشِّـهـابِ

وكـم مُـتـردِّد بـيـن الأنـــام ... تـيـقَّـنـه الـشِّـهـاب بـلا ارْتـيـابِ

إذا مـا أشـكـلَ الأشـيـاءُ عـنْـدكْ ... تـجـدْ مـنْ عِـنـدهِ أوْفـى الـجـوابِ

بـشَـهـدِ الـعـلـمِ يـأتـيـنـا كـنَـحـلٍ ... ونـلـمـظُ حَـولـه مـثـلَ الـذُّبـابِ

وتـألـيـفًـا فَـقَـدْنـا مـذْ زمـانٍ ... وَجَـدْنـا مـنـهُ تَـصـنـيـفَ الـكِـتـابِ

فـقـلـتُ لـمـنْ يـطـيـلُ لـه لـسَـانـه ... أتـقـصـدُ نـاصِـحًـا لـكَ بـالـعِـتـابِ

تَـردُّ خَـيـرًا تَـرِدْ خَـيـرًا لـدِيـنـكْ ... وإنْ تَـحـسِـدْ فـتـرضَـى بـالـخَـرابِ

لمحمد بن إحسان بن عمر الممسوي رَحِمَهُ اللَّهُ كتبه سنة: (1285هـ) في شهر ربيع الآخر.

❁❁❁



شهادة الكوثري

وهاك شهادة أحد الأعلام وهو الإمام محمَّد زاهد الكوثري في المرجاني حينما قال عنه في كتابه حُسن التَّقاضي[1]:

«هو العلَّامة النَّظَّار الجوَّالة في فيافي البُحوث والأنْظار، العالم البحَّاثة المغْوار، الفقيه الأصُولي المتكلِّم المؤرِّخ الشَّيخ شِهاب الدِّين بن بهاء الدِّين المرْجَاني، ولد في قرية مرجان في قزان سنة: (1233هـ) وتخرَّج في العلوم على شيوخ تلك البلاد، ففاز بنيل المُراد، واستفاد من خزاناتها العامَّة أيَّام ازدهارها بالكتب النَّادرة حتَّى تمكَّن من تأليف كثير من الكتب النَّافعة في الفقه والأصول والتَّوحيد والتَّاريخ، وطُبع كثير منها في قزان واصطنبول والقاهرة، وتوفِّي في بلده في (28) شعبان سنة: (1306هـ) عن (83) سنة، تغمَّده الله برضوانه، وأسكنه فسيح جنانه».

❊❊❊

(1) 248. ضمن مجموع رسائل.

خصومة بعض العلماء له

حينما شنَّ المرجاني الغارة على المناهج الدِّراسيَّة في بلاده ودعا إلى لزوم تبديلها وتعديلها بإخراج ما لا فائدة منه من جداول الدَّرس، وإدخال ما له فائدة، ولزوم الإتيان ببدائلها، والمنع عن الاكتفاء بقراءة ديباجات الكتب، وعن قراءتها بحواشيها، وبيان لزوم قراءة كافَّة الكتب الدَّرسيَّة من أوَّلها إلى آخرها بالتَّمام، وكذلك انتصاره لمسلك القُورصاوي الَّذي يرى عدم زيادة الصِّفات على الذَّات، وذمّ الاشتغال بعلم الكلام والفلسفة، ناصبه بعض العلماء العداء على هذه الرُّؤى، أضف إلى ذلك عدم مداراته إيَّاهم وعدم مبالاته بهم، لذلك تقلَّبت به الأحوال حتَّى انعزل عن منصبه في بعض الأوقات.

كما أرجع العلَّامة محمَّد مراد القازاني (ت: 1352هـ)[1] مجافاة بعض العلماء له إلى أسباب أُخر أيضًا فقال:

«وبالجملة إنْ كان أعلم علماء تلك الدِّيار في عصره وأنبلهم وأعلاهم مدركًا، واقفًا على حقائق الأمور، غير مقلِّد لسواه من علماء عصره ومن قبلهم من المقلِّدين، بل كان تابعًا لرأيه وعقله، إلَّا أنَّه كان مفرطًا في التَّعاظم فوق قدره، وفي إطالة لسانه للعلماء المتقدِّمين كالفخر الرَّازي والعلَّامة التَّفتازاني وغيرهما، غير مُراعٍ لآداب المحاورة الجارية بين الأدباء والمحرِّرين، ولذلك ابتلي بما ابتلي به من إطالة السُّفهاء لسانهم في حقِّه إلى الآن، وكان كثيرًا ما يعترض فيما لا يعترض عليه.

ومن ذلك ما اعترض على النَّقشبنديِّين قدَّس الله أسرارهم بعد بيان انتسابه إلى طريقتهم بثلاثة وسائط بقوله:

اعلم أنَّ المتأخِّرين من المشايخ النَّقشبنديَّة يجرون سلسلة أخذهم إلى أبي بكر

---

(1) في تلفيق الأخبار: 2/ 404 - 406.

الصِّدِّيق بواسطة سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ويذكرون ذلك في إجازاتهم، وهذا شيء لا يعرجه أئمَّة النَّقل، كذا لا يصحِّحون لقاء الحسن البصري رحمة الله عليه لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». اهـ.

هذا اعتراضه على النَّقشبنديَّة وعلى سائر الطُّرق العامَّة.

ولنذكر هنا قول أبي النَّصر القُورصاوي (ت: 1227هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب، قال -بعد تعريفه ماهيَّة التَّصوف-:

«وغايتها وأعظم أسبابها ملازمة الذِّكر على الوجه الَّذي يتلقَّى من مشايخ الحقيقة؛ كما يسندونه إلى رسول الله ﷺ برواية الصِّدِّيق، وعليّ بن أبي طالب، وسلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويذكرون الرِّجال في البين كلُّهم ثقات عدول، لازموا الطَّاعات، وجمعوا علوم الدِّراسة بعلوم الوراثة، وبمثله يثبت صحَّة العمل، ثُمَّ شاهد آثاره على قدر استعداد الطَّالب بتقدير الله إنْ شاء الله، وليس الخبر كالمعاينة». اهـ.

ثُمَّ قال العلَّامة مراد: وهذا كلام صدر عن ذوقٍ وعن قلب نوراني متأثِّر بآثارهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فما أصحَّه وما أحسنه، فانظر إلى تفاوت ما بين المسلكين؛ ولهذا أشرنا سابقًا إلى مخالفة مسلك صاحب التَّرجمة لمسلك القُورصاوي في بعض الأمور.

وكذلك يظهر التَّفاوت في تعبيرهما عن المشايخ، حيث يعبِّر المرجاني دائمًا بـ (أبي البركات أحمد بن عبد الأحد السَّرهندي).

والقُورصاوي لا يعبِّر عنه إلَّا بلقبه المشهور بين النَّاس (الإمام الرَّباني)، وهذا هو آداب المحرِّرين الأدباء، حتَّى يعبِّر عن رؤساء الكفرة عُرفًا بجلالة الإمبراطور فلان، وفخامة الدَّولة الفُلانيَّة لزومًا، فمنْ لم يفعل يؤدَّب، وليس إطلاق الرَّباني مخالفًا للشَّرع، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: 79] وقال: ﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: 146] وقال: ﴿ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ﴾ [المائدة: 63]، فإذا كان في أُمَّة سائر الأنبياء كيف يستبعد في أُمَّة خير الأنبياء.

وأمَّا ذِكر الصَّحابة، وكذلك المشايخ المتقدِّمين بأساميهم المجرَّدة فلا ينهض له

دليل، فإنَّ زماننا غير زمانهم، فعلينا أنْ نراعي اصطلاح زماننا، لا أنْ نستعمل اصطلاح الزّمان السَّابق، مع أنَّه يطلق على نفسه أبا الحسن هارونًا، وعلى ابنه برهان الدِّين أبا العباس محمَّدًا، وقد عدَّ مجدِّدًا الألْف شَخصًا من اليَمَن[1] لا يعرفه أحد، فإن لم يكن الإمام الرَّباني قدِّس سرُّه مجدِّدًا مع ظهور وصف التَّجديد وبقاؤه فيه إلى الآن لا يكون أحد مجدِّدًا، مع أنَّ كلامه يُومئ إلى دعوى التَّجديد لنفسه وإنْ لم يصرِّح به، وهو ممَّا يشنَّع به عليه، والتَّجديد لا بد من أنْ يظهر أثره في العالم يؤثِّر في أفراد بني آدم كأثر الإمام الرَّباني قدِّس سرُّه، وكذلك الإمام فخر الدِّين الرَّازي، والعلَّامة التَّفتازاني، ليسا أهلًا لما يشنّع هو به عليهما، وقد مدح الخواجه محمَّد بارسا الإمام فخر الدِّين الرَّازي في كتابه فصل الخِطاب، وأثنى عليه فيه بما هو أهله، وناهيك به قُدوة....

وهذا الَّذي ذكرناه من الأوصاف ليس لبغضنا إيَّاه، بل لبيان الواقع، وتنبيه بعض من أفرط فيه وأركبه على غير سِرجه، وإلَّا فأَنَا أحبُّه من صميم قلبي، وأعظِّمه وأحترمه وأفضله على علماء عصره في تلك البلاد في العلم والتَّحقيق وكثرة الاطلاع على فنون كثيرة، وطول باع فيها، وسداد الرَّأي وعلوّ المدارك، ولكن مع ذلك لا أملك نفسي من قول الحقِّ، ولا أقول إنَّ ملكتَه في الحديث كمَلَكَة منْ اشتغل به دائمًا تعلُّمًا وتعليمًا، بل أقول: إنَّه كان له إلمام به واطلاع عليه». اهـ.

ويحسنُ بي هنا أنْ أختم هذا البحث بما لخَّصه الإمام الكوثري في ختام ترجمة العلَّامة المرجاني التي ضمَّنها كتابه حُسن التَّقاضي[2] بقوله واصفًا:

«كان له صولاتٌ وجولاتٌ في العلم، وبعض شُذوذ في الفهم مغمُور في بحرِ إجادته، لكثير من البحوث المهمَّة، ممَّا يهمُّ علماء هذه الأُمَّة، وكان لا يتقيَّد في اللُّغة بالمسموع، بل كان يطلق عَنَان قلمه كما يشاء في كلِّ موضُوع، سامحه الله وإيَّانا بمنِّه وكرمه».

(1) يقصد العلَّامة محمَّد بن علي الشَّوكاني المتوفَّى سنة: (1250هـ).

(2) 248. ضمن مجموع رسائل.

قوّة عارضة المرجاني في المناظرات

وكان العلّامة المرْجاني يتحلّى بمتانة في الفكر، وانضباط في الفهم، وقوّة في الحِجَاج وقت مناظرة الخصْم.

* فمِنْ ذلك ما جرى له رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أبي صالح عبد الكريم بن عبد الرَّحيم بن عابد القزاني التَّكنشي الحنفي الَّذي نعته بقوله[1]:

«وهو أحد مشاهير المدرِّسين بقزان، والذي اجتمع عنده خلق كثير من الطَّلبة... إلَّا أنَّه: كان فظًّا غليظ القلب، يضرب تلاميذه من غير جُرْم، وكان عريض الدَّعوى، يدَّعي ما ليس فيه، ولا يعترف بالفضل لأهله، وكان أخذ عن جار الله الأشكني فلا يعترف له بذلك، وكذلك عن عينان بن إحسان فينكر تلمذه له، ولم يكن محقِّقًا في شيء من العلوم، ولم يكن له أنس بتصانيف أهل التَّحقيق، وإنَّما كان مُنجمدًا على التَّقليد، ينكر كلَّ ما لم يقْرع سمعه، ويعاند على ذلك»[2].

ثُمَّ قال: «وناظرني مرَّة في الوجوب السَّابق على الوجود الذي أثبته الحكماء، وقال: لا بد أنْ يكون تقدُّمه بالذَّات أو بالزَّمان أو كلاهما، وذكر ما أورده صاحب التَّوضيح.

---

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 327.

(2) عقَّب العلَّامة محمَّد مراد على كلام المرجاني بقوله: «ودرس بكمال النَّشاط والذَّوق والشَّوق - أي التَّكنشي- واجتمع لديه كثير من الطَّلبة، وانتفع به خلق عظيم، وكان من أكابر مشاهير علماء عصره في مصره، والفاضل المرجاني وإنْ لم يسلِّم ما اشتهر بين النَّاس من فضله الباهر ولكن لا يُقبل قول المعاصر في حقِّ المعاصر، حيث إنَّ كثيرًا من علماء الوقت لم يعترف بفضل عبدالنَّاصر[يقصد القورصاوي] وهذا الفقير لقيتُ كثيرًا من العلماء الكبار الَّذين تخرَّجوا عليه، فإن لم يكن فضله مثل ما اشتُهر بين النَّاس لما تخرَّج عليه هذا القدر من العلماء الكبار». انظر: تلفيق الأخبار: 2/ 394.

فقلت عليه: إنَّ الحصر ممنوع لا يجوز أنْ يكون تقدُّم الوجوب على الوجود بالماهيَّة.

فأنكر وجود هذا النَّحو من التَّقدُّم.

فقلت: إنَّ هذا النَّحو ممَّا لا مرية في ثبوته، وقد سمَّاه الشَّيخ بالتَّقدُّم بالذَّات بالمهيَّة، وبعضهم بالتَّقدُّم بالهيئة، وصرَّح المحقِّق الطُّوسي في نقد التَّنزيل بأنَّ هذا النَّحو من التَّقدُّم غير التَّقدُّمات الخمسة المشهورة، وفصَّلتُ بعد ذلك أقسام التَّقدُّمات، وبيَّنتُ معانيها، وأمثلة كلٍّ واحد منها.

فقال: إنَّ هذا النَّحو الَّذي تدَّعيه داخل في تقدُّم المحتاج إليه على المحتاج.

فقلتُ: لا بل تقدُّم المحتاج إليه على المحتاج قسمان:

1- قسمٌ يقال له: التَّقدُّم بالعلِّيَّة، وهو تقدُّم العلَّة التَّامَّة على المعلول، وهو بحسب الوجوب.

2- وقسمٌ يقال له: التَّقدُّم بالطَّبع، وهو تقدُّم العلَّة النَّاقصة، وهو بحسب الوجود.

وأمَّا التَّقدُّم بالمهيَّة فهو لا بحسب الوجوب ولا بحسب الوجود، بل بحسب المهيَّة كتقدُّم الماهيَّة على عوارضها.

فقال: هذا الفرق بيِّنه لي وعَبِّرْهُ بالتُّركيَّة، ما معنى قولك: بحسب الوجود والوجوب في تلك اللُّغة، فإنِّي ما حججت إليَّ، ولا أعرف العربيَّة؟

فقلتُ له: إنَّ اللُّغة التُّركيَّة لغة قاصرة لا تفي ببيان ذلك، فكيف تعبِّر أنت عن العلَّة والمعلول بالتُّركيَّة، فبهت عند ذلك ولم يقل شيئًا.

وإنَّما قال بعضهم: نعبِّرهما بالمؤثِّر والمتأثِّر، وردَّ بأنَّ ذلك أيضًا من الألفاظ العربيَّة وأخصّ منهما.

ومن المستظرفات هنا ما قاله بعض من حضر المجلس من المُترفين مُتعجِّبًا من ذلك أنَّه كيف لم يعلم معنى العلَّة والمعلول مع ظهوره؟ أليس أنَّ معناه هو المريض

المقيَّد بالغلِّ هذا، وتارة أخرى في أنَّ السُّنَّة في حمل الجنازة أنْ يكون أربعة رجال، قال: إنَّ المراد منه أنْ لا يكون أقل من هذا العدد، وأمَّا الأكثر فلا يضرُّ في حصول السُّنَّة.

قلتُ: نصَّ قاضيخان وصاحب الخلاصة وغيرهما على الأربعة، وهو لفظ خاصٌّ قطعيٌّ في مدلوله، فكما يبطل مدلوله بالأقل يبطل بالأكثر، وأظهر من هذا عبارة مجمع البحرين وغيره، وقال صاحب النِّهاية وغيره: إنَّ في الحمل أصل السُّنَّة وكمال السُّنَّة، وأصل السُّنَّة يحصل في كلِّ واحد من الأربعة، وأمَّا كمال السُّنَّة وهو الابتداء بوضع يمينها على يمينك، فلا يوجد إلَّا في حقِّ واحد، ولو كان الأمر كما قلتَ لا بد أنْ يُوجد كمالها في أكثر من واحد.

فقال: إنَّ أصح كتب الحنفيَّة هو الهداية، وقال فيها: السُّنَّة في حمل الجنازة الأخذ بقوائمها الأربع، وحمل الأربعة وغيرها يصدق عليه هذا الاسم، فإنَّ حمل العشرة يصدق عليه أنَّه الأخذ بالقوائم الأربعة، وكلُّ أخذ بالقوائم الأربعة سُنَّة.

فمنعت عليه كليَّة الكبرى، ونقضته بحمل الإثنين والثَّلاثة كذلك، وقلتُ: إنَّ شرَّاح الهداية وغيرهم لم يحملوها على المعنى الَّذي تحمله، وإلَّا لم يبقَ خلاف بين الشَّافعيَّة وبيننا.

فأتى عند ذلك بكلِّ هذيان لا يرْضى بسماعه الآذان، على أنَّه يرجِّح قول قاضيخان على قول صاحب الهداية، ويقول بأولويَّة مقارنة رفع اليد للتَّكبير من تقديم التَّكبير على الرَّفع، وإنْ كان هذا قول جمهور الحنفيَّة باهر البرهان، ويحتجّ بأنَّ قاضيخان فقيه النَّفس، وأنَّه مجتهد في المسائل، مع أنَّ فيمن يقول بأولويَّة تقديم الرَّفع خلقٌ كثيرٌ ممَّن هو أفقه من قاضيخان وأعلى منه رتبة».

* هذا أنموذج اخترناه من إحدى المناظرات التي جرت بينه وبين أحد العلماء تُطلعنا على متانة المرجاني في العلوم، وبراعته في استخدامه لها وقت الحِجَاج بها، وهذا ليس غريبًا عليه فقد شهد له العلماء الأعلام بذلك.

فمن ذلك ما قاله شيخ الإسلام بالدَّولة العثمانيَّة أبوحيدر حسن بن عثمان

المعروف بفهمي(ت: 1298هـ)[1] -لمَّا بلغه أيام مشيخته نسخة من شرح العقائد والنَّاظورة والماء الزُّلال في حاشية الجلال، وبالغ في مدح تلك الكتب والثَّناء على ذلك لكلٍّ من دخل عليه- وقال: «يلزم على كلِّ من يريد التَّحقيق قراءة هذه الكتب».

وحكى النُّور علي بن عبد الرَّقيب للمرجاني: «سنة إحدى وتسعين ومائتين وألف عن سعيد بن حميد بن رحمانقلي القوالي الحاج نزيل قسطنطينية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه لمَّا سلَّم نسخة الماء الزُّلال إلى شيخ الإسلام صاحب التَّرجمة ونظر فيها وضع الكتاب على عينيه وبكى، وقال: إنِّي ممنون من مصنِّف هذا الكتاب، وشاكر على صنيعه، وأشكو إلى الله تقصيري، وكيف نبع مثل هذا العلم الكامل في زمان انتكس فيه معالم علوم الإسلام، ولا سيما وهو في بلد تسلَّط عليه الرُّوس اللِّئام.

وقال غيره: لما دخل عليه الصَّلاح بن إسحاق لزيارته وكان الكتاب في يده فشرع في الثَّناء عليه، وأظهر التَّشكُّر على صاحبه، قال ابن إسحاق: في هذا الكتاب كيت وكيت من العقائد، وذكره وأرى لا يبلغ إليه فهمه، ولا يدري كنهه!

فقال شيخ الإسلام: ما أنا بتاركه من يدي على ما كان عليه».

❊❊❊

❊ ولمَّا رأى الشَّهاب المرجاني هذا الثَّناء العاطر والتَّقدير، الصَّادر من هذا العلم النَّحرير، أرسل له رسالة في غاية الحسن والجمال برفقة ابنه برهان الدِّين، نثبتها هنا لما فيها من براعة في السَّبك، وحلاوة في الرَّصف، وهي مُنبئة عن حصيلة غير عادية لدى المرجاني من لسان العرب، وأنَّ قلبه قاموس محيط يحتوي على صحاح الفصيح مع الكمال في التَّهذيب المبهج للنُّفوس وبمثابة العين والتَّاج للعروس فقال:

«بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

سلام الله ما جنَّ القماري ... على مَلِك المكارم والمعالي

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 278 - 279.

سـلامُ الله مـا أَنَّ الـبـلابـل على مَلِك المناقب والشَّمائل
يقبِّل الأرض عبدٌ قد أضرَّ به طول البعاد، وكاد الشَّوق يهلكه
يودُّ في عمره أن لا يفارقكم (ما كلُّ ما يتمنَّى المرء يدركه)

غبّ تسليمات أزهى من زواهر النُّجوم، وتحيَّات كأنَّها اللُّؤلؤ المنظوم، وثناء أحلى منْ عَرْف النَّسيم، ودعاء أشهى من رحيق مختوم، أدام الله على العلم وأهليه، والإسلام وبَنِيه، ما أعطاهم وأوْلاهُم من عزيز وجود شيخ الإسلام، علم الأعلام، ملاذ الأنام، نعمة الله على خلقه، المنبسط في غرب الأرض وشرقه، وكاسر طلاسم هياكل النُّور، حاسر مَلاثِم شواكل الحور، قاصد مقاصد كنُوز الحقائق، واقف مواقف رمُوز الدَّقائق، طالع مطالع المعارف، شارق مشارق الحكم من تالد وطارف، كشَّاف أسرار البلاغة، فتَّاح أنوار الفصاحة، إيضاح دلائل الإعجاز، مفتاح أقفال الإطناب والإيجاز، من ألقى الشَّرافة آزارها، والمجد سِربالها، في خدمة شرع الله ودينه، فلم تك تصلح إلَّا لها، أسبغ الله ظلَّه، ورفع في درج المجد محلَّه، في نعمة لا يبلى جديدُها، ولا ينتهي إلى غاية مديدُها، ودولة للدُّنيا والدِّين، وعصمة للحقِّ المبين، يرفع مناره، ويحسن بحسن أثره آثاره:

حَسُنتَ اسمًا ومِقدارًا ومعنًى فيا لله من شرف مبينِ
كأنَّكم الثَّلاثة ضرب خَيط بحُسن، ثُمَّ حُسن ثُمَّ حُسن

فلا غرو أنَّ علو مقامه في المعرفة، يهتزُّ به الفرْس والتُّرك، وسمُو محالِّه يعتزُّ به الدِّين والمُلك، ومنيف مناقبه في الفضائل، وشريف مناصبه في العلوم، يفتخر به أماثل العرب والرُّوم، ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الجمعة: 4]، لا زال يمُّ علمه زاخرًا، وغيم فهمه ماطرًا، وأحكام الحكم والشَّرائع مُشرقة ببيانِه، وأقلام الفتوى والوقائع مُشرفة ببنانِه.

أمَّا بعد؛ فإنَّ العبد إثر ما يعرض ما يتمنَّاه من دعائكم المستجاب الَّذي يستعير من لطفه النَّسيم، ويودُّ أنْ يمازجه التَّسنيم، يُنهي إلى المقرِّ العالي المؤْلوي، والمحلِّ الأكرم العلي، دام حفظٌ من الله واق، وعزٌّ على الدَّهر باق، أنَّ حامل رقِّ المحبة،

وشامل طرس المودَّة، من فَلَذِ كَبِدِ الفقير، وثمر عمره القصير، رأى أنَّ جليس البيت في المحافل سكِّيت، وأنَّ في الحركة بركة، والخير لا فيما تركه، ومن لجَّ وَلج، ومنْ جدَّ عرج، وأنَّ الاغتراب غارب الاكتساب، فسافر وسار وتلاعبت به أيدي الأسفار، ولقي في سفره نصبًا، واتخذ سبيله في البحر عجبًا، وجاوز سدًّا مسدودًا، وشهد مقامًا محمودًا، وبلغ مجمع البحرين، ووصل ملمع النَّيرين، وراح حتَّى أناخ على الارتياح في منيع فنائكم، واستظلَّ برفيع لوائكم، كطود يُلاذ بأركانه، عزيز المراغم والمذهب، وحطَّ رحله في مطمح بصركم، ومسْرح نظركم، جعل الله أسفاره مقترنة بالسَّلامة والفلاح، متَّصلة بالغِبطة والنَّجاح، ومنحه من كلِّ خير وزَين، وعصمه من الرُّجوع بخُفَّي حُنين.

فمن شملتموه بالنَّظر، نال بلوغ الأماني والوَطر، وحاشا جوار سيِّدي وساحة كرمه أنْ يشقى مستجيره، أو يقضي مستشيره، يشقى رجال ويشقى آخرون بهم، ويسعد الله أقوامًا بأقوام.

وطالما كان العبد يشتاق، وتُعَلِّلُه يد الاشتياق، بتواتر صيت المولى ومسامعة فضائله، ومشاهدة خياله الكريم ومطالعة شمائله، مازال سمعي يعي من طيب ذكرك ما يزري على الرَّوض غبَّ العارض الهنَّ، حتَّى حللت حمى قلبي، ولا عجب فربَّ ساع إلى القلب من الأذن، ويريد أن يفتح سبيل الانتساب إلى بابه، ويؤسِّس قواعد الاكتساب على مراسلة جنابه، ويتسنَّم نسيمًا تتلاقى به الأرواح والقلوب، وتتوالى به أفراح المحبِّ والمحبُوب.

فما زالت الأيام تسوِّفني وتعدُني وتمنِّيني بمواعيد عُرقوب، وقصُور الباع وجرد الرِّباع يثبِّطني عن الإقدام إلى هذا المطلوب، أهمّ بالنَّزوان لو أستطيعه وقد حيل بين العِيْر والنَّزوان، إلى أنْ حان خير الإبَان، وآنَ سَعْد الأوَان، وانفجر فجر المُنى، وأسفر عن أفق الهوى، فتهلَّلت مسرورًا، ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: 38]، فعرَّضت حَومة السَّيف جَاليها، وأتيتَ القَوس بارِيها، فها أنا قد مثلتُه بين يديه لتقبيل ذيوله، وأَكُفِّي مبسوطه إلى تلقاء أسماء مدين قبوله، والعبد متيقِّن أنّه لا يقف هذا الهذر إلا

مضى، إلَّا بالنظر إليه بعين رضا.

مدَّ الله ظلَّ المولى للعلوم وأهليها، والفنُون ومنتحليها، ما أشرق من مشارقها شمس، وسبق اليوم أمس، وطبق الخمس خمس، لا ملجأ ولا منجى إلَّا إليه، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بيديه»

❊❊❊

[مسألة نحويَّة]:

* ومن لطيف ما وقفنا عليه هو ما ذكره المرجاني آخر القسم الأوَّل من كتابه مستفاد الأخبار(1) فإنَّه قد ساق فيه مسألة نحويَّة لطيفة بيَّن فيها أنَّ بعض وجوه الإعراب التي أوردها لم يسبقه إليها أحد، وهي على النَّحو الآتي:

(**مسألة نحويَّة**): اعلم أنَّك إذا حاولت الكلام وزوَّرته في خيالك، ووجهت فيه فعلين متوافقين في اقتضاء الفاعليَّة أو المفعوليَّة، أو متخالفين أو أكثر من ذلك على اسم واحد لتستغني بذكره مرَّة في كلامك، وعملت فيه أي الفِعلين شئت، فتُضمر الفاعل في الآخر إضمارًا على شريطة التَّفسير، فتقول مثلًا: أكرمني وأكرمت زيدًا بالنَّصْب على إعمال الثَّاني، أو زيدٌ على إعمال الأوَّل، على خلاف بين النُّحاة من أهل البصرة والكوفة في الرُّجحان والأولويَّة دون أصل الجواز والصِّحة.

وتقول على كلا المذهبين: قاما وقعد أخواك بالإضمار في الأوَّل.

قام وقعدا أخواك بالإضمار في الثَّاني.

والأولى هو إعمال الأوَّل عند الكوفيِّين، واستشهد عليه بقول عمر بن عبد الله ابن أبي ربيعة القريشي الذي أقام قومه قريشًا في الصَّف الأوَّل في جودة الشِّعر حيثُ قال: (شعر)

---

(1) 2/ 230 - 232.

.... تُنُخِّلَ فَاسْتاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ[1]

وهو ظاهر.

والثَّاني: عند البصريِّين، وأنشد فيه سِيبويه قول طُفيل: (شعر)

.... جَرى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ[2]

بنصب اللَّون، وهو مختار المحقِّقين: كالعلَّامة جار الله الزَّمخشري صاحب الكشَّاف رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد أورد في المفصَّل وغيره شاهدًا عليه ما ورد في التَّنزيل من قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: 96] وقوله سبحانه: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: 19] وقوله جلَّ ذكره: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [البقرة: 39] كيف ولو أعمل الأوَّل لأضمر في الثَّاني المفعول. وقال: استشعرته وأفرغه وأقرؤه بآياتنا بها لاتفاق الفريقين عليه.

قلت: وأظهر من ذلك قوله جلَّ ثناؤه: ﴿تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: 5] أعمل فيه الفعل الثَّاني بدليل رفع رسول الله، ولو أعمل الأوَّل لكان منصوبًا، وقول الفرزدق حيث يقول: (شعر)

وإِنَّ حرامًا أنْ أسبَّ مقاعسًا ... بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخضارمِ

ولكنَّ نِصفًا لو سببتُ وسبَّني ... بنُو عبدُ شمسٍ منْ منافٍ وهاشمِ

لأنَّ اتفاق الطَّائفتين على شيءٍ إنَّما يكون دليلًا للقانع، وما يدريهم أنَّ الحقَّ ليس في ثالثٍ أو رابعٍ.

وقد جوَّز الحذف الكسائي، وروي إعمال الفعلين عن الفرَّاء رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

---

(1) هو من شواهد الألفية، وهو من (بحر الطويل)، والبيت بتمامه:
إِذا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

(2) من (الطويل)، والبيت كاملا:
وكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَها ... جَرى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ

* والذي يظهر لي، ويعجبني من المثال الظَّاهر الصِّدق، والشَّاهد البيِّن الحقِّ، قوله عزَّ مجده: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص: 29]؛ توجَّه فعل التَّدبر والتَّذكر إلى قوله: ﴿أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ وجعله فاعلًا للفعل الذي يليه، وعمل فيه وأضمر في الأوَّل وقال: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: 29].

هذا ولكنِّي ما رأيته في كتاب، ولا سمعته من أحد في محاورة، أو خطاب، فحداني ذلك تحريره في هذا الباب، والله أعلم بالصَّواب.

قد جمع هذه التَّحارير من أصداف المعاني لآليها، وأنارت من أخشاف المباني لياليها، -فإنَّها مع لطافة جسمها، كم حوت من لطائف، وفي حداثة سنِّها كم حدَّثت بطرائف، وكم من مشكل أوضحته، وقد أغفله الأوَّلون، ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾ [يوسف: 105]-؛ شهاب الدِّين بن بهاء الدِّين المرجاني، سلَّمه الله تعالى.



دور المرجاني في توعية المجتمع

وبما أنَّ دور المرجاني كان فاعلًا في المجتمع، ومواهبه كانت متعدِّدة، حرص المرجاني على إبراز هذا الجانب المضيء عنده، فضمَّن كتابه مستفاد الأخبار[1] ثلاثة نماذج من الخُطب التي كان يخطُب بها عندما ترجم لنفسه، ثُمَّ أضاف لها خطبة النِّكاح التي كان يردِّدها في أفراح النَّاس.

وذكره لهذه الجوانب الدَّعويَّة في ترجمته هي رسالة لمن طالع مسيرته يبيِّن فيها أنَّه لم يكن نائيًا عن مجتمعه، منكبًا فقط على التَّصنيف والتَّدريس الذي يعود نفعه على فئة معيَّنة، بل كان منخرطًا في التَّراتيب الدِّينيَّة، ومشاركًا في هذه الشَّعائر.

وسنورد تلك الخطب بتمامها حتَّى نوقف القارئ على الجوانب الدَّعويَّة المشرقة من حياة المرجاني:

❋❋❋

[1] خطبة الجمعة

[الخُطبة الأولى]:

الحمدُ لله تعالى عن شأنٍ يشغلُه، أو نسيانٍ يُذهلُه، وجلَّ عن مِثْلٍ يُطاولُه، أو شَبيهٍ يقاومُه، أو نظير يمانعُه، استوى على العرش وما العرش حاملُه، ويَنْزل لا كالمُنتقلِ يخلو منازلُه، يرجِّينا بالعمل الصَّالح ونِعم العبدُ عاملُه، ويؤمِّلنا برؤيته في الجنَّة ومتى خاب آملُه!، يثيبُ بالقليل وبالكثير يقابلُه، ويحلُم عن العاصي فيستر عنه ولا يعاجلُه،

(1) 1/ 53 - 58.

ويدَّعي الكافر له شريكا فيمهلُه، وإذا بطش هلك كسرى وصواهلُه، وذهب قيصر ومعاقلُه.

وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، المبعوث بالإسلام العذب مناهلُه، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلَّم كما يحبه ويستأهلُه.

أمَّا بعد؛ عباد الله: فإنَّ العمر أنفاسٌ تسير، لا؛ بل تطير، وإنَّ الأماني أضغاث وأحلام تُرى في المنام، هذا سَيفُ الحِمام قد دَنا، وإنْ ضَربنَا قَدَّنَا، وحادي الرَّحيل قد حادى، ولا زاد عندنا، تبًّا لدُنْيا قصيرٌ أمدُها، مَديد أملُها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾ [المنافقون: 11].

مرَّ الأحباب على مَدرجَة وخيول الباقين مُسرَجَه، فانتبهوا من رقادِ الغفلة، وتيقَّظوا من نوم اليقظة، تعسًا لها من حسرة شديد ألمَهَا، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾.

واعجبًا لنفسِ الموت موئلُها، والقبر مَنزلُها، واللَّحد مَدخلُها، ثُمَّ يسوء عملُها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾.

كم قاطع زمانه بالتَّسويف، باعَ دينَه بالحبَّة والرَّغيف، واشترى الويل بتطفيف الطيف، يتمنَّى العود إذا رأت نفسه ما يذهلها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾.

كم مشغول بالقصور يَعمُرها، ولا يفكِّر في القبور ولا يذكرها، قد وقع في أشراك المنايا وهو لا ينظرُها، أفٍ لدُنيا هذا آخرها، وأُخرى هذا أوَّلها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾.

كم مائل إلى جمع مَاله تَركَه تَركَةً ومرَّ بائقًا له، هل رحم الموت مريضًا لضعف حالِه، أو وَهْن أوْصَالِه، أمْ ترك كاسبًا لأجل عياله أو نحيف أطفاله، قد رَمَقت أمُّ النوايب وحَانَ نزولُها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾.

إذا ملك شمس الحياة المغِيب، وقام عنْ العليلِ الطَّبيب، وأخذ النَّفس من باطنها

التَّوبيخ والتَّأنيب، فلو رأيتها تسأل عمَّا بها، ولا تجيب من يسألها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾.

آهًا لساعاتٍ شديدة السَّكرات، فيها غمرات ليست بنومٍ ولا سُبات، والمريض يتقلَّب على فراش المُحرقات، فآهًا ثُمَّ آهًا من جبال حسراتٍ يحملها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾.

لا يُخبر من في القبور عمَّا إليه آلوا، ولو قدروا على المقالة لقالوا، أسْكتهم الله الذي أنطقهم، وأبادهم كما خلقهم، ويعيدهم كما خرقهم، ويجمعهم كما فرَّقهم، وكلُّ نفس وأعمالها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾.

لقد صاح بك الصَّائح، ويكفى ما مضى من القبائح، فاقبل اليوم هذه النَّصائح، فإنَّ المسكين من لا يقبلها، ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾.

وقد قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴿٥٠﴾ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿٥١﴾ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر: 55 - 49].

بارك الله لنا ولكم في القرآن العظيم، ونفعنا وإيَّاكم بالآيات والذِّكر الحكيم.

❊❊❊

[الخطبة الثَّانية]:

الحمد لله تعالى أنْ يُحيط به الضَّمير، وجَلَّ أنْ يبلغه البيان والتَّفسير، ليس كمثله شيء وهو السَّميع البصير.

نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومنْ يُضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أمّا بعد؛ فإنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى أمرنا بأمرٍ عَميم، بدأ فيه بنفسه، وثنّى بملائكة قُدسه، فقال عزَّ منْ قائلٍ عَليما، تشريفًا لقدرِ نبيِّه وتعظيما، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ [الأحزاب: 56].

اللَّهُمَّ صلِّ على محمَّد وعلى آل محمَّد، بعَدد منْ صلَّى وصام.

اللَّهُمَّ صلِّ على محمَّد وعلى آل محمَّد بعدد من قعد وقام.

اللَّهُمَّ صلِّ وسلَّم عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى ملائكتك المقربين.

اللَّهُمَّ اغفر لي ولوالدي وللمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات.

اللَّهُمَّ ارْض عن خليفة رسولك على التَّحقيق، الموسوم بالعتيق، أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة الصِّدِّيق.

اللَّهُمَّ ارْضَ عن الإمام الأوَّاب، النَّاطق بالصَّواب، أليف المنبر والمحراب، أمير المؤمنين أبي حفص عُمر بن الخطاب.

اللَّهُمَّ ارْض عن ثالث الثَّلاثة ذي الإمكان، من استحيت منه ملائكة الرَّحمن، حافر الرُّومة، ومجهِّز العُسرة، وجامع القرآن، أمير المؤمنين أبي عمرو عثمان بن عفان.

اللَّهُمَّ ارْضَ عن الحكيم الصَّائب، حائز المفاخر والمناقب، إمام المشارق والمغارب، أمير المؤمنين أبي الحسن عليّ بن أبي طالب.

اللَّهُمَّ ارْضَ عن السَّيِّدين النَّيِّرين الزَّاهرين، سَيِّدَي شباب أهل الجنَّة في الجنَّة أبي محمَّد الحسن، وأبي عبد الله الحسين.

اللَّهُمَّ ارْضَ عن عمَّيْ نبيِّك خير النَّاس، الطَّاهريْن المُطهَّرين من الدَّنس والأرْجاس، المعظَّمين المكرَّمين المحترمين حمزة وعبَّاس.

اللَّهُمَّ ارْضَ عن سائر المهاجرين أُولي الأيدي والأبصار، والأنصار خير الذين

تبوَّؤا الدَّار، وعن جميع الأصحاب والتَّابعين الأخيار، والأئمَّة الكاملين والعلماء الأبرار.

اللَّهُمَّ انْصر منْ نصر الإسلام، وأيِّد من أيَّد الدِّين، واخْذُل منْ خدع الإسلام، واكبت من عادى الدِّين.

عباد الله: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 90]، ولذكر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أعلى، وأولى، وأعزّ، وأجلّ، وأعظم، وأتمّ.

❊❊❊

[2] خطبة أخرى

الحمد لله ربِّ السَّماوات وربِّ الأرض ربِّ العالمين، له الكبرياء في السَّماوات والأرض، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴾ [الأنعام: 57].

خالق الخضراء، وفاطر الغبراء، وبارئ الأرواح والأجسام، مدبِّر الأمور، ومقدِّر الدُّهور، ومكوِّن الجهات، ومكرِّر الأعوام.

قوَّم الخلايق في أحسن تقويمٍ وأتمِّ اعتدالٍ وأكمل نظام، وقضى أنَّ كلَّ من عليها فان، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: 27].

سبحان من أعطى كلَّ شيء خلقه، ثُمَّ هدى بجُوده العام.

وسبحان من لا يزُول ملكه، ولايؤوده حفظه، ولا تأخذه سنة ولا منام، الذي تحيَّر في كنه ذاته العقول والأفهام، وعجز عن دَرْك صفاته الرَّاسخون الأعلام.

وأشهد أنْ لا إله إلا الله الواحد القدُّوس القيُّوم العلَّام.

وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، وخاتم الرُّسل وخاتم النَّبيِّين وذريعة الأنام،

صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه البررة الأتقياء الكرام، صلاة يترادف إمدادها، ويتضاعف أعدادها، ما تعاقب اللَّيالي والأيَّام.

أمَّا بعد؛ أيُّها النَّاس: فإنِّي أوصيكم ونفسي أوَّلًا بتقوى الله، فاتقوه، وآمركم وإيَّاي بما أمر الله فأطيعوه، وأنهاكم وإيَّاي عمَّا نهى عنه فلا تعصوه، وأستغفره لي ولكم فاستغفروه، واتقوا يومًا يجعل الولدان شيبا، ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴾ [الحج: 2] ﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: 198].

بارك الله لنا ولكم في القرآن العظيم، ونفعنا وإيَّاكم بالآيات والذِّكر الحكيم.

❊❊❊

[3] الخطبة المختصرة قرأتها في أيَّام المرض والنَّقهة

[الخطبة الأولى]:

الحمد لله العزيز الغفَّار، الكريم السَّتَّار، الذي ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ﴿١٤﴾ وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ﴿١٥﴾ ﴾ [الرَّحمن: 14 - 15].

وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد القهار، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله وصفيُّه المختار، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه البررة الأتقياء الأخيار.

أمَّا بعد؛ أيها النَّاس: فإنِّي أوصيكم ونفسي أوَّلًا بتقوى الله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: 102].

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل: 128].

﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [النساء: 13].

[الخطبة الثَّانية]:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، منْ يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

أمَّا بعد؛ فـ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: 56].

اللَّهُمَّ صلِّ على محمَّد وعلى آل محمَّد وجميع الأنبياء والصَّالحين.

اللَّهُمَّ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين.

اللَّهُمَّ ارحم الخلفاء الرَّاشدين: أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًّا، أُمراء المؤمنين، وسائر الأنصار والمهاجرين.

عباد الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النحل: 90]، ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُۗ﴾ [العنكبوت: 45].

❊ ❊ ❊

خطبة النِّكاح

الحمد لله تعالى أنْ يحيط به الضَّمير، وجلَّ أن يبلغه البيان والتَّفسير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه، أرسله بالحق بشيرًا ونذيرًا بين يدي السَّاعة.

ومنْ يطع الله ورسوله فقد رَشد، ومن يعصهما فإنَّه لا يضرُّ إلَّا نفسه، ولا يضرُّ الله شيئًا، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءًۚ

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: 1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70 - 71].

أمّا بعد؛ فإنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حرَّم السِّفاح، وأحلَّ النِّكاح، بآيةٍ كريمة: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم﴾ [النساء: 24]، ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: 3] وبما استفاض من سُنن نبيه، وشاع من اتفاق أمته، وانعقد عليه الإجماع، فوصل الحقَّ محقَّه، واستقر مقرَّه، وأقبل عليه كلُّ من سمع الله وأطاع.

ثُمَّ إنَّ فلان بن فلان، قد خطب فلانة بنت فلان، وبذل من الصَّداق ما ناسبه، أثبت الله درَّة المودَّة في صدورهما، وأنبت حبَّة المحبة في قلوبهما، وجعل التَّوفيق رفيقهما، والصِّراط المستقيم طريقهما، وليكن لها مدار يدوم بها قرارًا كما بدا عرضًا، ويصبح وهو لها كالبينان يشدُّ بعضه بعضًا، ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِى ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِىّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا﴾ [الإسراء: 111].

ثُمَّ أتمَّ الخطبة بلسان التَّتر.

❊❊❊

عائلة المرجاني

الملاحظ أنَّ عائلة المرجاني عائلة تسلسل فيها العلم كابرًا عن كابر، فوالده عالم، وجدُّه عالم، ووالد جدِّه عالم.

وقد ترجم المرجاني في الوفيَّة لمجموعة من أهله، فممَّن ذكرهم وأتى على مناقبهم:

[ترجمة والدة المرجاني]

* **أُمُّه**[1]: أمّ السَّعادة حُبَيْبَة بنت عبدالنَّصير بن سيف المُلك بن المظفَّر الآشُطيَّة الحنفيَّة العفيفة رَحِمَهَاٱللَّهُ.

كانت ولادتها بقرية آشط ضحوة يوم الأربعاء، لثلاث خلون من رجب سنة: ثمان ومائتين وألْف.

أمُّها محبوبة بنت توقطامش بن عبد القادر بن إدريس بن يونس القلاية.

تزوَّجها والد المرجاني يوم الأحد أوَّل يوم من ذي الحجَّة سنة: إحدى وثلاثين ومائتين وألف، وبقيت عنده ثماني سِنين إلَّا اثنين وعشرين يومًا.

وَوَلَدَت له:

ابنين، أكبر أولادهما شهاب الدِّين المرجاني، والآخر عماد الدِّين مات صَغيرًا، وعفيفة الكُبرى، وعفيفة الصُّغرى ماتت بعد أمِّها بأيَّام في حضانة جدَّتها محبُوبة.

قال المرجاني[2]: «وتوفِّيت أُمِّي في نفاسَتها، وبَقيتُ صَغيرًا لا أحفظ منها إلَّا

(1) انظر ترجمتها في: وفيَّة الأسلاف: 6/ 160.

(2) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 160.

قليلًا، لأنِّي كنتُ حين وفاتها ابن خمس سنين.

والّذي أحفظُ منها أنّي كنت حين أُحضِرتُ على شَطِّ النّهر مع الصِّبيان ألعبُ بهريرة، إذ حضرني خالي عبدالرَّقيب بن عبد النَّصير وقال: تدعوك أُمُّك! وحملني إليها، فلمَّا جعلني عند رأسها نَظرتْ إليَّ مَليَّة حَزينة، وقد دمعت عيناها وقالت: يا بُني منْ تكُون أُمُّك بَعدي؟ ومنْ تقولُ لها: يا أُمَّاهُ؟ ومنْ تحطُّ لكَ قرطقًا كيت وكيت؟

ولا أحفظُ من أمْرها إلَّا هذا القَدْر.

وأحفظُ أنَّه حملني بعض الطَّلبة من خلف جنازتها إلى المقبرة.

وكان والدي يذكر أنَّه رأى في منامه بعد أيَّام منْ وفاتها وهي تقول: لم يبقَ منِّي إلَّا سَفرة واحدة، وكان والدي يقول: كأنَّها تريدُك منْ هذه السَّفرة.

وكان والدي يذكرها بخير، ويصفُها بالعقل، وحُسن الخُلق، والكِيَاسَة، وطِيْب المعاشرة، وجودة الفهم، وأمَّا غيره فيبالغُون في حقِّها، ويصفُونها بالأوْصاف الحمِيدة، والأفعال السَّديدة.

وكان عندها شيء من العلم ومعرفة بالخطِّ، خطُّها حسَن جدًّا بالنِّسبة إلى أمثالها، وعندي رقعة لها كتبت فيها: بسم الله الّذي لا يضرُّ مع اسمه شيء في الأرض ولا في السَّماء وهو السَّميع العليم، وغير ذلك من الأدعية المأثورة، قد أحسنت في إملائه، وأجادت في كتابته، رَحِمَهَاٱللَّهُ تعالى، ورحم من ترحَّم عليها».

تُوفيت رَحِمَهَاٱللَّهُ تعالى يوم الخميس لثمان خلون من ذي الحجَّة سنة: (1238هـ) بقرية طاشكجو، وقبرها بها.

[ترجمة عمّة المرجاني]

* **عمَّته**[1]: «أمّ سلمى لطيفة بنت سُبحان بن عبد الكريم بن عبد التَّواب المرجانيَّة الحنفيَّة، رَحِمَهَاٱللَّهُ.

---

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 244.

وقد نيفت على العشرين، ودفنت في مقبرة حسني.

وهي عمَّتنا، وأصغر أولاد أبويها، ولم يكن لهما من البنت سواها، فَحَزنا عليها حُزنًا شديدًا.

وكانت تحت عبد الله بن فتح الله الأوري، وماتت من غير ولد.

وكانت قرأت عند أبيها كتبًا كثيرة مثل: شرح التُّحفة، وشرح المنية، وكلستان، والبُستان، وتعلَّمت الخط».

* كما ترجم لجدِّه ترجمة مهمَّة أظهرت لنا نجابة الشِّهاب المرجاني في صغره؛ قال[1]:

[ترجمة جدّ المرجاني]

«أبوالحسن سبحان بن عبد الكريم بن عبد التَّواب بن عبد الغني القزاني المرجاني الحنفي، معزُّ الدِّين.

مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أواخر ذي الحجَّة - سنة تسعٍ وأربعين ومائتين وألف - بقرية حسني، وصلَّى عليه صادق بن صاف قول المنكاري، ودفن في مقبرتها وله سبعٌ وثمانون سنة.

وأُمُّه فاطمة بنت مسلم الأتناويَّة.

كان رجلًا جميلًا، أَدَم أسود العين واللِّحية كبيرها، ولم يكن بالطَّويل في القامة، ولمَّا كَبُر سِنُّه ابيضَّتْ لحيته، وصارت شديدة البياض.

اشتغل وحصَّل، وأخذ عن علماء عصره، وفضلاء دهره، وكمُل ونجب، وصار أنْبل قومه، وأمثل عشيرته.

وكتب بيده كتبًا كثيرة مثل: التَّوضيح، وشرح الفرائض السِّراجيَّة، وجامع الرُّموز، وغير ذلك ممَّا في تَعدَادِها طُول.

---

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 237.

وتولَّى الإمامة والخطابة بقرية جكي الكُبرى، وأقام فيها تسعَ سِنين.

وكان تزوَّج أوَّلًا: مهرجان بنت عيسى الأوري أخت شمس الدِّين وعليٍّ الأكبر، فولدتْ له الحسن والحسين وغيرهما، فلمَّا توفِّيت تزوَّج جدَّتنا: ضعيفة بنت عبد الباقي، فولدتْ له بوالدي وعمِّي عزّ الدِّين.

ثُمَّ ارتحل إلى قرية حسني، وتولَّى إمامتها بعد حميد بن أحمد البشالمي.

ورحل إلى رنبورج وامتحن عند المفتي البرندقي، وأخذ المنشور للإمامة والخطابة والتَّدريس في القرية في جمادى الأخيرة سنة ستٍّ وعشرين ومائتين وألف، وكتب في منشوره بالقلم الرُّوسي أنَّه المنشور الأوَّل، مؤرَّخًا باليوم التَّاسع من سنبلة[1] سنة إحدى عشرة وثمانمائة وألف ميلادية، وبقي على ولايتها نحو خمسٍ وعشرين سنة، ثُمَّ ترك الإمامة فيها لغيره.

وكان له ثروة وغنىً يعرف ذلك من دفاتير الحساب له.

والذي أحفظ منه المسألة العلميَّة:

أنِّي سألته يومًا عن المُحْدِث هل يجوز له قراءة القرآن؟

فقال: نعم يجوز، ولكن لا يجوز له مسُّ المصْحف.

فقلتُ له: ما الدَّليل على ذلك؟

قال: لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: 79] ولا دليل يوجب حرمة القراءة على غير المتطهِّرين، والمعنى المعقول في الفرق بينهما أنَّ الحَدَث لا يحلُّ في الفمِ واللِّسان بخلاف اليَد.

فكأنِّي لم أرضَ به حتَّى ذكرتُ القصَّة لأبي، واستعدتُ الجواب منه، فغضب عليَّ، وقال: ألا تقنع بجواب جدِّك فإنَّه ليس دون غيره في العلم.

---

(1) كذا كُتبت ولعل المقصود منها هو الشَّهر السَّادس في التَّقويم الشَّمسي، ويبدأ سنبلة عندما تكون الشَّمس في برج السُّنبلة، أو برج العذراء فلكيًّا، وهو يوافق 23أغسطس إلى 22 سبتمبر من الأشهر الميلاديَّة، وربما تصحَّفت هذه الكلمة من شهر شتنبر أي سبتمبر.

وآخر: أنَّه أملى عليَّ كتابًا كتبته إلى ابنه عزّ الدِّين عن لسانه يأمره بالحضور ويقول له: إنَّك إنْ خالفتَ أمري لن تفلح أبدًا، وإنْ امتثلتَ أمري وأخذت دعائي فبشرى لك بشرى، فإنَّ في الحديث أنَّ دعاء الوالد لوالده كدعاء النَّبيّ لأُمَّته، وإنَّ أسرع الدُّعاء إجابة دعاء الغائب على الغائب.

هذا وكان مزَّاحًا لطيف المجالسة، كثير المحفوظات، يقصُّ الأحوال الماضية في الأعصار الخالية، فربَّما كانتْ تتضجَّر منه جدَّتنا وتقول: هذه أمورٌ قد مضتْ وأيَّامه قد انقضتْ لا إفادة في ذكرها؟

فيقول: إنما أحفظ أنا من أنباء ما قد سلفْ، ولا علم عندي بما يأتي بعد ذلك، فإنْ كُنتِ تَعلمينَ الحوادث المستقبليَّة فاقصُصيها لنا نسمعَ مِنكِ، ولا تَرينَّ إلَّا الإنصات لذلك....

فكان أخذ عن إبراهيم بن يوسف الآشطي، وإبراهيم بن عبد الله البارشي، وبكجانطاي بن إبراهيم البرسكاوي، وإيلكاي بن مصطفى الأشكتوي.

وأخذ عنه أولاده: بهاء الدِّين، وعزُّ الدِّين، وسراج الدِّين، وعلُّي أكبر بن عيسى الكرامي، وأخوه شمس الدِّين».

* كما ترجم لابْنته التي توفِّيتْ قبله في سنة ستٍّ وتسعين ومائتين وألف فقال[1]:

[ترجمة ابنة المرجاني]

«وأمُّ كلثوم عبَّاسَة بنت هارون بن محمَّد بن سُبحان القزانيَّة المرجانيَّة الحنفيَّة، فخر النِّساء.

توفيت رَحِمَهَاٱللَّهُ ضَحوة يوم الجمعة لليلتين خلتا من ذي القعدة، ودُفنت من الغَد في جنْب والدتها من جهة القبلة، وصلَّيتُ عليها في فناء الجامع الأوَّل.

---

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 371.

وكانت ولادتها يوم الثُّلاثاء، لثلاث خلون من المحرَّم سنة تسعٍ وسبعين، وأخذتْ تمشي على قدميها أوَّل رجب سنة ثلاث وثمانين، وتأخَّرت لضعف كان ثُمَّ عافاها الله منه.

فلمَّا فهمت ابتدأت بقراءة الفاتحة بالتَّهجِّي سنة ستٍّ وثمانين، وقرأت عدَّة منَ الكتب التُّركيَّة، ثُمَّ العربيَّة والفارسيَّة على والديها وأختها وأخيها، وقرأتْ عندي بستان السَّعدي، ومختصر الوقاية، والقُدُورِي، والكنز، وغيرها، وأعادت لها أختُها وكانت تديم عليَّ الحفظ والمطالعة من النَّاظورة والمدارك وغير ذلك إلى أن انتقلت إلى رحمة الله تعالى بعد أنْ مرضتْ مَسلُولة[1] مدَّة سنة».

* كما ترجم لابنه الذي توفي بعد أخته في سنة ثلاث بعد ألف وثلاثمائة بقوله[2]:

[ترجمة ابن المرجاني]

«والولد الأعزُّ الأمجد أبو الفضل محمود بن هارون بن محمَّد بن سبحان بن عبد الكريم القزاني المرجاني الحنفي، بهاء الدِّين المأمون رحمة الله عليه، طاب -سبحانه- مرقده، وفي غُرف الجِنان أرقده، سحر يوم الخميس لعشر خلون من شهر ربيع الأوَّل، وله عشرون سنة، وصلَّيتُ عليه في الميدان في جمعٍ عظيمٍ، ودفن من يومه في المقبرة الجديدة بمدينة قزان.

وكانت ولادته يوم الأحد، لثلاثٍ بقين من جمادى الأولى سنة ثلاث وثمانين وألف ومائتين بمدينة قزان.

وأُمُّه نعيمة بنت الحسين بن يوسف بن إسماعيل بن إباناي القزانيَّة.

وكان مديد القامة، رشيق القَدّ، صَبيح الخَدِّ، أسمر جميل الوجه، أسود الشُّعور

(1) أي أصيبت بمرض السُّل، وهو من الأمراض الخطيرة المنتشرة سابقًا، وهو عبارة عن جرثومة تصيب الرِّئتين.

(2) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 391 - 293.

والعين، عاقلًا لبيبًا، صبورًا شديد الاشتغال، دائم المطالعة، سليم الذِّهن، مستقيم الفهم، واسع التَّعقل، دقيق الفكر، كثير المحفوظات، وافر المعلومات، سديد الرَّأي، تحقيقي المشرب، وفي حفظه كثير من عبارات الكشَّاف، وتفسير البيضاوي، وفتح القدير، والهداية، والكافي، وقصائد جمَّة من أشعار العرب، وعدَّة منظومات تركيَّة وفارسيَّة.

وكان له نظر في التَّواريخ وأيام النَّاس ومسالك البلدان».

وممَّن أجازه أبو الطيِّب طاهر بن سبحان بن بهادر شاه بن جركس بن كلولو الجبلي البتراقصي الحنفي، المعمَّر نحو مائة سنة، وأخذ عنه القراءة كثيرون من الكبار، وكان يُسند قراءته إلى الشَّيخ إيشمحمد الحاجّ، ويقول: عرضتُ القراءة على الحاجّ ولي الدِّين البغدادي، وكان يثني عليَّ فيها وربما يأمرني بها، قال المرجاني في وفيَّة الأسلاف[1]: «وكان ماهرًا في القراءة، عارفًا بها، حسن الأداء، جيِّد التَّلفظ، وكان حسن الصَّوت فخيمه، ومصفّاه، طيِّب الألحان كثيرها جدًّا، عُمِّر طويلًا، وأخذ عنه خلق كثير لا يحصيهم إلَّا الله تعالى، وله إجازة لولدي برهان الدِّين، قرأ عنده الفاتحة ولقنها منه، وهذه عبارتها:

الحمد لله حقَّ حمده، والصَّلاة والسَّلام على محمَّد رسوله وعبده، وعلى آله وأصحابه من بعده، أمَّا بعد:

﴿ ۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٍ مَّكۡنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الواقعة: 75 - 80] ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴾ [الشُّعراء: 193] وتلقته الأمَّة أمينًا عن أمين، وكابرًا عن كابر، ومطهرًا عن طاهر، لا يضامُون، ولا يضارُّون، ولا يبالُون ولا يمارُون، وكان خاتمة هذا السِّياق في هذا الشَّان، وحاكمة التَّلاق لهذا العبد: طاهر بن سُبحان شيخي وأستاذي إيشمحمد بن زاهد الأوفاوي أنار الله مرقده، ثُمَّ جلس إليّ وتمثَّل بين يدي القراءة برهان الدِّين أبو العباس محمَّد بن شهاب الدِّين المرجاني أبقاه الله، وأطال

---

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 242 - 243.

بقاءه، وتلا الفاتحة، وماسواها ولقنته إيَّاها، فوجدته مع حداثة سِنِّه وقُرْب عهده كريم الطَّبع، مُستعدًّا للصَّلاح، يناديه سلامة صدره حيَّ على الفلاح.

فأجزته بالتَّعليم والإفادة، على مجرى التَّوارث والعادة، حين يَبلُغ أشُدَّه، ويؤتى منَ الكمال رُشْده، فليكن مشرعًا لهذا اليمّ، وشِمَاعًا من ذلك النَّير الأعظم، جعله الله خليفة الله لي من بعدي، وكلمة باقية في عقبي.

وكان ذلك يوم الجمعة عاشوراء المحرّم سنة ثمانين ومائتين وألف من هجرة من له كمال العزّ وتمام الشَّرف، وها أنا قد كتبتُ بيدي هذه الصَّفحة اسمي، وختمت ممَّا يليه على رسمي، والحمد لله ربِّ العالمين».

ثُمَّ قال المرجاني مواصلًا عن ابنه:

«وكان يديم على مطالعة تصانيف المحقِّق الهروي، وكتاب أفق المبين، والإيماضات، وتقويم الإيمان لباقر العلوم الدّاماد، والأسفار الأربعة من تصانيف صدر الدِّين محمَّد بن إبراهيم الشِّيرازي، وحواشي القاضي، وغير ذلك.

إنَّا لله وإنا إليه راجعون، اللَّهم لا تحْرمنا أجره، ولا تفْتنا بعده، واخلف لنا خيرًا منه، وخيرًا منَّا له، تغمَّده الله سبحانه بمراضيه، وجعل مستقبل أحواله خيرًا من ماضيه.

ورثاه غير واحد من أصحابنا، ومن أحسن ذلك ما بعثه إلينا من مكَّة الفاضل الزَّكي ضياء الدِّين أحمد بن شمس الدِّين الطَّرخاني جزاه الله خير جزائه، وهو هذا البيت:

قضَى إلهُ الورَى بالبَيْنِ في زَمنِه ... والدَّهرُ جارٍ على عَهدِي فَوَاحَزَني
ظَنَّ العَواذِلُ أنِّي لسْتُ مُكْتئبًا ... وأنَّني لمْ أُصِبْ شَيئًا مِنَ الشَّجَنِ
وظَنُّوا أنَّ فُؤادِي غَيرُ مُلتَهِبٍ ... وأنَّ دَمعَ جُفونِي ليسَ في هَتَنِ
بَلى وَحُرمَةِ منْ أضْحَى رَثِيّ الوَرَى ... لمَّا غَدا جِسْمُهُ للقَبْرِ في رَهَنِ
وَمنْ مضَى غيْر مَورُوثٍ فَضَائِلُهُ ... وإنْ مَضَتْ مَورُوثَةَ الكَفَنِ
وَكُلَّما فاضَ دَمعِي غَاضَ مُصطَبِرِي ... مِنْ مُنذُ مَا سَمِعتْ أخْبَارَهُ أُذُنِي

غَـدَرْتَ يا مُوتُ كَمْ أَفْنيتَ ذَا فَضْلٍ ... مِنَ الكِرَامِ وَكَمْ أَهْلَكْتَ ذَا الحُسُنِ
وَكَيفَ وَارَيـتَ يا قَبرُ الكَرِيْم فَتَى ... فَـاقَ الثُّـريَّا بِمَا أَوْلاهُ مِـنْ مِـنَنِ
غَضّ الشَّبابِ جَرِيءُ الذِّهْنِ لَيسَ لَهُ ... نِـدٌّ يُماثِلُـهُ فِـي الـرُّومِ واليَمَـنِ
وَهِـمَّـهُ فِي العُـلى وَالعِلْمِ نَاشِـيَةٌ ... وَهَـمُّ أَتْرابِـهِ فِي اللَّهْـوِ والـوَسَنِ
هُو الشَّبابُ الَّـذِي فَـاقَ المشَايِخَ بالـ ... إدْرَاكِ والعَقْـلِ والإِتْقـانِ والذِّهَنِ
لاحَتْ شُموسُ الهدُى مِنْ وَسْطِ مَفْرَقِهِ ... تِلكَ المكَارِمُ لا قَعْبَانَ مِـنْ لَبَنِ
إنْ رُمْـتَ شُـهرَةَ هَـذا الشِّبْلَ مُنتَسِبًا ... تَحظَى إذَا جِئتَ فِي اسْتِفْهَامِهِ بِمَنِ
مَأمُونُ وَقـتٍ وَمحمُودُ الفِعَالِ أَبَا الـ ... ـفَضْلِ المُضِيءُ بهَاءُ الدِّينِ ذَا الحُسُنِ
ابـنُ الكَرِيـمِ الَّـذِي عَـمَّتْ فَضَائِلُهُ ... شِهَابُ أُفْـقِ العُلَى والدِّينِ والسُّـنَنِ
رَدِيـفُـهُ كـانَ فِـي عِلـمٍ وفِـي فُضُـلٍ ... لوْ عَـاشَ كُنَّا عَرَفْنَا الأَصْـلَ بالغُصُنِ
عَـزَاكَ يا سَيِّدِي بالصَّـبرِ مُحتَسِبًا ... لكَ التَّأسِّي بمَـنْ حَـاذَاكَ فِي المِحَنِ
مَا أنْـتَ إلَّا كَنَصْلِ السَّيفِ مُصطَدِمًا ... يَـأتِـي الشَّـديدَ وهْـو غَيـرُ مُفْتَتَنِ
جَـزَاكَ رَبُّـكَ بـالأَحْـــزَانِ مَغفِرةً ... وَعِظَـمَ الأجْـرِ فيْما أنْـتَ مِنْ مِحَنِ
مُـذْ حَـلَّ فِي رَوضَـةٍ نَـادَى مُـؤَرِّخُـهُ ... وَفَا أَبُو الفَضْلِ مَحمُـودًا فَواحَزَنِي»

* كما ذكر العلَّامة المرجاني[1] ابن أخته من أبيه، واسمها أم خديجة فاطمة بنت محمَّد بن سبحان بن عبد الكريم القزانيَّة المرجانيَّة المتوفاة في سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف.

وابن أخته هو: ظهير الدِّين أبو سالم محمد بن فيض الرحمن بن عبد الغفار التونتاري، ضمن المحصِّلين للعلم.

وقال عنه: «وهو في تحصيل العلم عندنا بالمدرسة».

❊❊❊

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 280.

مؤلَّفات الإمام المرجاني

قد استفدنا جُلَّ مؤلَّفاته ممَّا سطره بقلمه في كتابه «مستفاد الأخبار» حينما ترجم لنفسه فيه في المجلد الثَّاني، حيث ذكر فيه (27) مؤلَّفًا، وترك بعدها فراغًا بعد كلمة كتاب... من أجل الإضافة، ثُمَّ قال «وما سوى ذلك خطب وأدعية ومكاتيب عربيَّة وفارسيَّة وتركيَّة أنشأتها بنفسي»

ومؤلَّفاته التي لم يذكرها في المستفاد (8) وهي:

1- حزامة الحواشي لإزالة الغواشي.

2- خاطر دفترى (دفتر الذِّكريات).

3- رحلة (رحلة المرجاني).

4- رحلة الحجّ (مكَّة والمدينة).

5- عقيدة مختصرة: أو ما سمَّاها: حقّ العقيدة.

6- مستفاد الأخبار في أحوال قزان وبُلغار.

7- مشارع الأصول ومشارب الفُصول.

8- وصيَّة.

وقد قمنا بمقارنة أسماء الكتب التي ذكرها المرجاني مع ما ورد في الكتب المتخصِّصة؛ وفي كتب من ترجم له فوجدنا بعض الفروق في التَّسميات فأشرنا إلى ذلك في مواضعه، ولعل الاختلاف في التَّسميات يعود إلى ذكرها في بعض الكتب على سبيل الاختصار.

وستجد هنا (34) مؤلَّفًا من مؤلَّفاته وهي:

1 - إعلام أبناء الدَّهر بأحوال أهل ما وراء النَّهر[1].

مخطوط، ويُذكر أنَّه توجد منه نسخة في الخزائن المصريَّة.

وهو من الكتب التي ألَّفها في بخارى.

يقول مَيثم الجنابي: في مقال له:[2]

وباشر بكتابة أول أعماله الفكريَّة في بخارى، حينذاك أنجز (إعلام الأعلام وإنباء الدَّهر بأحوال ما وراء النَّهر) الذي انتقد فيه ضيق الأفق العلمي والمعرفي لمميز لتدريس العلوم الإسلاميَّة آنذاك في بخارى وسمرقند، وأوصلته تجربته العلميَّة الأولى حينذاك إلى ضرورة الرُّجوع إلى المصادر والمراجع الأساسيَّة للثَّقافة الإسلاميَّة، ومن ثَمَّ التَّخلي عن مرجعيَّة كتب الحواشي والتَّعليقات أو التَّقليل منها إلى أقصى حدٍّ، باعتبارها كتبًا لا ينبغي أن تحلّ محلّ أمهات الكتب الإسلاميَّة.

2- البرق الوميض في الرَّد على البغيض المسمَّى بالنَّقيض[3].

ألَّفه ردًا على الشَّيخ منلَا سعيد البرسكوي الذي انتقده في بعض المسائل الفقهيَّة.

وهو مطبوع بقازان سنة: 1305هـ، وبحوزتي نسخة من المطبوعة الحديثة التي قامت الإدارة الدِّينيَّة بقازان برصفها من جديد.

قال في مقدمته: فحان أنْ نشرع في المقصود معتمدين على الكريم المعبود، ومجمل الأمور التي أنكر فيها علينا من الأعمال: الشُّروع في الصَّلاة بتقديم الرِّفق،

---

(1) هذا الكتاب ذكره المؤلِّف في المستفاد برقم (21)، وفي (كشف الظُّنون) هديَّة العارفين (1/ 418)، وإيضاح المكنون (1/ 100): ورد باسم «إعلام أبناء الدَّهر بأحوال ما وراء النَّهر»، بدون لفظة (أهل).

(2) عبر هذا الرَّابط: http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=324839&r=0.

(3) أورده في المستفاد برقم (13) وقال: «طبع بقزان سنة خمس بعد ألف وثلاثمائة»، وانظر: كشف الظنون (هديَّة العارفين) (1/ 418)، وإيضاح المكنون (1/ 176). وجاء على غلاف طبعة قازان: «البرق الوميض على البغيض المسمى بالنقيض»، بدون: (في الرَّد).

والقول باطراد كراهة النَّفل وقت الاستواء، والامتناع عن أداء بعض النَّوافل على وجه لم يرد به الشَّرع، والتَّوقف في سنيَّة ابتداء الطَّعام بالملح وختمه، وخفض الصَّوت بالسَّلام في صلاة الجنازة، وبالسَّلام على الجانب الأيسر في سائر الصَّلوات، وكيفيَّة حمل الجنازة، ونفي مشروعيَّة صلاة احتياط الظُّهر، والقول بسنيَّة الإشارة في التَّشهد، ونفي صحَّة بناء الصَّوم والفطر على رؤية غير رمضان وشوال، أو إكمال ما عدا شعبان وشهر رمضان.

وقد نقل منه شيخ شيوخنا الشَّيخ محمَّد بخيت المطيعي في رسالته أحكام السُّوكورتاه[1].

3- الحقُّ المبين في محاسن أوضاع الدِّين[2].

وهي رسالة صغيرة مطبوعة بقازان، طبعت من جيب صالح بن ثابت القزاني سلَّمه الله لخمس بقين من شهر ربيع الأوَّل سنة (1307هـ) بإذن صادر في (18) إبريل من عام: (1889م) بمطبعة جريكوف، تقع في (7) صفحات، وطبع معها للمؤلِّف كتاب: مشارع الأصول ومشارب الفصول، وقد طبع بنظارة تلميذ المؤلِّف: كشَّاف الدِّين بن شاه مردان المنزلوي السلوكي، والكتابان معًا يقعان في (19) صفحة مع التَّصويبات، وبحوزتي صورة منه، وهو من مصوَّرات الإدارة الدِّينيَّة.

وقد طبعها الدُّكتور لؤي الخليلي آخر كتاب حقّ المعرفة للمرجاني.

4- الحكمة البالغة الجنيَّة في شرح عقائد الحنفيَّة[3].

وهو شرح على متن العقائد النَّسفيَّة.

---

(1) 29، ثلاث رسائل.

(2) ذكره في المستفاد برقم (20)، ودُوِّن اسمه على غلاف الطَّبعة القازانيَّة هكذا: «مقدّمة كتاب الحقُّ المبين في محاسن أوضاع الدِّين»، وانظر: كشف الظُّنون (هديَّة العارفين) (1/ 418)، وإيضاح المكنون: (1/ 410).

(3) هذا أوَّل كتاب عدّه المؤلف من كتبه في «مستفاد الأخبار»، وفي تلفيق الأخبار: (2/ 482) =

منه نسخة محفوظة في دار الكتب المصريَّة برقم (1984 - علم كلام) في مجلَّد واحد يحتوي على (119) ورقة.

وقد طبع، بقازان بمطبعة ويحييسلاف في يوم الخميس لستٍّ خلون من جمادى الآخرة سنة: (1306هـ)، من الهجرة النَّبويَّة على صاحبها أفضل الصَّلاة وأكمل التَّحيَّة، بإذن الطَّبع الذي صدر في الموافق: (1888م). من جيب التَّاجر محمَّد جان بن منهاج الدِّين الكريمي في شركة أخيه شريف جان، ويقع في (168) صفحة. وقد دُوِّن على غلاف الطَّبعة وشرفة الصَّفحة الأولى مجموعة أشعار.

وذكر محقِّقا ناظورة الحق[1] أنَّ منه نسخة محفوظة بإسطنبول بمكتبة بايزيد تحت رقم (2996).

وهو شرح وافٍ بالمسائل.

وقد شنَّ المرجاني فيه الغارة على الأشاعرة منتصرًا لمذهب الماتريديَّة، فهو من الكتب المهمَّة في هذا الفنَّ، لا سيما أنَّ المرجاني له اليد الطُّولى في هذا العلم.

وسيصدر قريبًا بتحقيقنا[2] إن شاء الله تعالى.

= كتب فقط: شرح العقائد النَّسفيَّة، وكذلك (الأعلام: 3/ 178)، وانظر: كشف الظُّنون (هدية العارفين) (1/ 418 - 419)، إيضاح المكنون (1/ 414).

(1) 38.

(2) وللدُّكتور عبد اللَّطيف اللوكولوف (Abdullatif Allokulov)، وهو باحث علمي أوَّل، في جامعة طشقند الإسلاميَّة، طشقند، أوزبكستان، بحث عن الكتاب باللُّغة الإنجليزية منشور بعنوانه: الآراء الكلاميَّة لشهاب الدِّين المرجاني في ضوء كتاب الحكمة البالغة (SHIHABUDDIN MARJANI'S THEOLOGIC VIEWS ON THE BASIS OF THE BOOK "AL-HIKMA AL-BALIGA"). استعرض الآراء الكلاميَّة لشهاب الدِّين المرجاني في ضوء كتابه (الحكمة البالغة)، كما تناول بالتَّحليل علاقة الرَّجل بعلم الكلام.

* نشر في المجلَّة العلميَّة الدَّولية، العلوم النَّظريَّة والتَّطبيقيَّة، p-ISSN: 2308 - 4944 (طباعة) e-ISSN: 2409 - 0085 (عبر الإنترنت)، السَّنة: 2016 العدد: 11 المجلد: =

كما أخبرني الدُّكتور سعيد ضمير بن أدهم وهو أحد الأساتذة المرمُوقين في أكاديميَّة بلغار الإسلاميَّة أنَّه قام بترجمة كتاب الحكمة البالغة الجنيَّة إلى اللُّغة الرُّوسيَّة، وصنع دراسة وافية للكتاب ولمؤلِّفه، ثُمَّ طوَّر هذا البحث وأصبح رسالة دكتوراة نال بها المرتبة في قسم التَّاريخ.

5- الطَّريقة المُثلى والعقيدة الحسنى[1].

في علم الكلام، انتقد فيه تطبيق مناهج المتكلِّمين والمناطقة في الاعتقاد.

وهو مطبوع بقازان سنة: (1308هـ- 1890م) في مطبعة جريكوف، ويقع في (15) صفحة، وكتب على غلافه: هذه الرِّسالة الباهرة الزَّاهرة الفائقة الموسومة بالطَّريقة المُثلى والعقيدة الحسنى[2]. ألَّفها في بخارى.

6- العذْب الفرات والماء الزُّلال، النَّاقع لغُلَّة رُوَّام الإبراز لأسرار شرح الجلال[3].

= 43 تاريخ النَّشر: 2016م.

http://www. t-science. org/arxivDOI/201643 - 11//PDF/11 - 43 - 17. pdf

ينظر:

Allokulov A (2016) SHIHABUDDIN MARJANI'S THEOLOGIC VIEWS ON THE BASIS OF THE BOOK "AL-HIKMA AL-BALIGA». ISJ Theoretical & Applied Science, 11 (43): 90 - 92.

(1) وهذا الكتاب ورد برقم (3) في مستفاد الأخبار، وفي كشف الظُّنون (هديَّة العارفين) (1/ 418) باسم «طريقة المثلى وعقيدة الحسى(الحسنى)»، وإيضاح المكنون: (2/ 85).

(2) فهرس مركز جمعة الماجد للثَّقافة والتُّراث، على الشَّبكة العنكبوتيَّة وكذلك موقع مكتبة جامعة قازان: https://dspace. kpfu. ru/xmlui/handle/net/111699.

(3) وفي كشف الظُّنون (هديَّة العارفين) (1/ 418 - 419) عنونه بـ: «عذب الفرات في حاشية الجلال»، وإيضاح المكنون (2/ 97): «العذب الفرات في حاشية الجلال»، وأشار معجم المطبوعات (1/ 892) إليه في ترجمته للجلال الدَّواني، وفي (2/ 1165) في ترجمة شيخ زاده الكلنبوي.

وهو حاشية على شرح جلال الدِّين الدَّواني على العقائد العضديَّة للإيجي.

لدي صورة من المخطوط.

والكتاب طبع في إسطنبول مرارًا سنة: (1292هـ)، وسنة: (1315هـ)، وسنة: (1317هـ)، وسنة: (1323هـ).

وطبع محلّى في هامش: حاشية الشَّيخ إسماعيل الكلنبوي (ت: 1205هـ) وتحته حاشية الخلخالي، طبع في (مجلَّدين) من القطع الكبير، في (607) صفحة، وطبع كذلك في المطبعة العامرة، والعثمانيَّة (دار سعادات)، سنة: (1216هـ- 1318هـ)، و (1317هـ)، إسطنبول.

وكذلك طبع بهامش حاشية جلال الدِّين الدَّواني (الأولى) على شرح القُوشجي لتجريد الكلام، طبع حجر أستانة (1307هـ)، في (215) صفحة.

7- **الفوائد المهمَّة**[1].

وهي رسالة تتعلَّق بعلم القرآن، ورسم مصاحف عثمان، أملاها المرجاني عندما كان ناظرًا للمصاحف المطبوعة قي قزان.

يقول في أوَّلها: فهذه فوائد مهمَّة، وموائِدُ متمَّة، تتعلَّق بعلم القرآن، ورسم مصاحف عثمان؛ أمليتها حين اشتغالي بنظارة المصاحف المطبوعة بمطابع مدينة قزان، أنجزه عام: (1878م).

وهي مطبوعة بقازان بعنوان (الفوائد المهمَّة) بمطبعة الخزانة، من جيب برهان الدِّين بن عبد الرَّفيع الشّبكاوي لسبع بقين من جمادى الأولى سنة: (1297هـ)، رخصة طبع في الموافق: (1879م) في 39 صفحة.

---

(1) هكذا دوَّن المؤلف اسم الكتاب في المستفاد، فقال: «وكتاب الفوائد المهمَّة طبع بقزان سنة سبع وتسعين»، وهو كذلك في كشف الظُّنون (هدية العارفين) (1/ 419)، وفي تحقيق: د. لؤي الخليل إضافة للعنوان على النَّحو الآتي: «... والموائد المتمّة المتعلّقة بعلم القرآن، ورسم مصاحف عثمان».

وقد قام الدُّكتور لؤي الخليلي بإدراجها بآخر كتاب: حق المعرفة للمرجاني الذي حقَّقه، وكتب عنوانها هكذا: (الفوائد المهمَّة والموائد المتمِّة المتعلِّقة بعلم القرآن ورسم مصاحف عثمان)، وطبعته دار الفتح كما سيمرُّ بنا لاحقًا.

8- المثل الأعلى[1].

وفي هدية العارفين:[2]«الميل الأعلى». وقد سار على دربه بعض من ترجم للمرجاني تبعًا له.

9- النَّصائح[3].

وهي رسالة في الرَّحمة والشَّفقة على الحيوانات، طبعت هذه الرِّسالة بقازان سنة: (1286هـ).

وقد ألَّف هذه الرِّسالة بناء على طلب حاكم قزان حينما استدعاه في عام: (1869م) ليصنِّف رسالة صغيرة باللُّغة التَّاريَّة تتعلَّق برعاية الحيوانات والتَّعامل معها بالرَّحة والشَّفقة، فلمَّا انتهى من تأليفها طُبعت على نفقة الدَّولة، ووزِّعت بين التَّتار.

10- تحارير مفردة[4].

11- تذكرة المُنيب بعدم تذكية أهل الصَّليب[5].

---

(1) ذكر برقم (17) في مستفاد الأخبار.

(2) 1/ 419.

(3) وهو الكتاب الرَّابع من مؤلَّفاته التي ساقها في مستفاد الأخبار، وقد طبع بقازان في سنة ستٍّ وثمانين ومائتين.

(4) ذكره في مستفاد الأخبار برقم (15).

(5) كذا في مستفاد الأخبار ما عدا (تذكير) فقد كُتبت (تذكيرة)، أما في كشف الظُّنون: (1/ 418): «تذكير المنيب بعدم تركية أهل الصَّليب». وإيضاح المكنون: (1/ 278): «تذكير المنيب بعدم تزكية أهل الصَّليب» وكذلك في ترجمة المؤلِّف عند محقِّقي ناظورة الحقِّ، وكل من ذكر الكتاب كتب (تزكية) بالزاي بدلًا من (تذكية)، بالذَّال.

متعلِّقة بعدم جواز أكل ما ذبحه النَّصارى.

وهو مخطوط؛ لدى سماحة المفتي الشَّيخ كامل سميع الله صورة منه.

وقد سجَّلها أحد الطَّلبة الطَّاجيك لنيل شهادة الماجستر في لبنان.

12- تنبيه أبناء العصْر على تنزيه أنباء أبي نصر[1].

ذكر فيه الاختلافات بين علماء بُخارى وبين الشَّيخ عبدالنَّصير القُورصاويّ.

مخطوط، يقع في بضع أوراق، أسعفني بنسخة منه سماحة مفتي تتارستان الشَّيخ كامل سميع الله.

وذكر محقِّقا ناظورة الحقّ أنَّ الكتاب طبع في ألمانيا مع ترجمته باللُّغة الألمانيَّة، ولم أقف عليه مطبوعًا.

وقد قمت بإيداع هذا الكتاب في ترجمة القورصاوي منقَّحًا عن المخطوط الذي بحوزتي.

وهذا الكتاب رغم صغره فهو يؤرِّخ لحقبة تاريخيَّة شبه مجهولة، وفيه نافح المرجاني عن شخصيَّة القُورصاوي التي لم يتح له الزَّمن اللِّقيا به، ولكن وجد أنَّ الرَّجُل قد ظُلم في المسائل التي تبناها أمام علماء بُخارى، وأنَّ علماء بُخارى قد جانبهم الصَّواب فيما ذهبوا إليه.

وقد أورد في الكتاب جانبًا مهمًا من الصِّراعات الفكريَّة التي كانت تدور في مدارس بُخارى في ذلك الوقت.

13- جوامع الحكم وذرائع النِّعم من مقولات علي بن أبي طالب[2].

---

(1) ذكره في المستفاد برقم (11) وانظر: كشف الظُّنون (هدية العارفين) (1/ 418)، وإيضاح المكنون: (1/ 324). وقد كتبت في مواضع من المخطوطة (أنباء وأبناء)، والمعنى يستقيم مع الكلمتين.

(2) ورد في المستفاد برقم (16)، وفي كشف الظُّنون: (1/ 418)، وإيضاح المكنون: =

14- حزامة الحواشي لإزاحة الغواشي[1].

حاشية على التَّوضيح شرح التَّنقيح في أصول الفقه الحنفي لصدر الشَّريعة: (ت747هـ).

وهي حاشية في غاية النَّفاسة، تحتوي على مباحثات ومطارحات.

وقد طبع بقازان من جيب صالح بن ثابت القزاني سلَّمه الله تعالى لخمس بقين من شهر ربيع الأوَّل سنة سبع وثلاثمائة وألف، بإذن صدر في: (18) إبريل سنة: (1889م) بمطبعة جريكوف، ويقع في (444) صفحة، وقد تمَّ طبعه بنظارة تلميذه كشّاف الدِّين بن شاه مردان المنزلوي السلوكي، في أوائل شعبان سنة ألف وثلثمائة وسبع، ويوجد من هذه الطَّبعة (5) نسخ محفوظة في المكتبة الأزهريَّة العامرة، ضمن مجموعة.

وكما طبع بمصر (القاهرة) بالمطبعة الخيريَّة سنة: (1324هـ) بهامش شرح التَّوضيح على التَّنقيح لصدر الشَّريعة عبيد الله بن مسعود، وعليه التَّلويح للإمام سعد الدِّين التَّفتازاني، وحاشية الفنري على التَّلويح، وحاشية ملاخسرو وعبد الحكيم السَّيالكوتي عليه أيضًا، (3مجلدات) من القطع الكبير، في (1075) صفحة، ومنه نسخة محفوظة بالأزهريَّة.

وقد تقدَّم أخونا الدُّكتُور: رُستم مراد القازاني بهذه الحاشية لنيل شهادة الدُّكتوراه من أكاديميَّة بُلغار الإسلاميَّة، فنالها بجدارة بتاريخ: 11/ 9/ 2019م، وقد كنتُ أحد أعضاء لجنة المناقشة من الخارج، مع الأستاذ الدُّكتور عبدالرَّزاق السَّعدي العراقي[2].

= (1/ 373 - 374) وأضاف: «... كرَّم الله وجهه و رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(1) كتب عنوانه في الأعلام: 8/ 60 ومعجم المطبوعات العربيَّة: 2/ 1728، والأعلام الشَّرقيَّة: ترجمة رقم: (516): «خزانة الحواشي لإزاحة الغواشي»، وفي فهرس الأزهريَّة (2/ 42): حزامة الحواشي لإزاحة الغواشي.

(2) هو الدُّكتور عبدالرَّزاق بن عبد الرَّحمن السَّعدي الحسني الهيتي السَّامرائي العراقي، المولود بمدينة هيت سنة: (1949م)، تخرَّج من المعاهد الإسلاميَّة بالعراق، ثُم التحق =

15- حقُّ البيان والتَّصوير في مسألة حدوث عالم الأمر والتَّقدير[1].

طبع في قزان سنة: (1305هـ)، مع كتاب البرق الوميض.

* حقّ العقيدة = انظر: عقيدة مختصرة.

16- حقُّ المعرفة وحسن الإدراك بما يلزم في وجوب الفطر والإمساك[2].

وعلى غلاف الطَّبعة القازانيَّة التي بحوزتي صورة منه، وهي من مصوَّرات الإدارة الدِّينيَّة كتب: طبع من جيب (على نفقة) برهان الدِّين بن عبد الرَّفيع الشبكاوي سلَّمه الله، لسبع بقين من صفر الخير سنة (1297هـ)، بمطبعة الخزانة في مدينة قازان. برخصة طبع سنة في 22 (نوبابر) 1879م، ثُمَّ في أسفل الصَّفحة كتب.. (1880م).

ثم طبعته دار الفتح سنة: (1427هـ- 2016م) بتحقيق الدُّكتور لؤي الخليلي الحنفي، وطبع بآخره كتابان للمؤلِّف هما: «الحقُّ المبين في محاسن أوضاع الدِّين»، و «الفوائد المهمَّة والموائد المتمَّة».

وقد استفاد الدُّكتور لؤي ترجمة المرجاني من محقِّقي كتاب ناظورة الحقِّ الذي طبعته دار الحكمة ودار الفتح كما استفدنا نحن من بعضها، فجزى الله تعالى خيرًا محققي كتاب ناظورة الحقِّ اللَّذين أتحفانا بهذه التَّرجمة الرَّائعة، لكنَّ محققي

= بجامعة بغداد، ونال منها شهادة البكالوريوس، بعدها التحق بكلية اللُّغة العربيَّة بالأزهر الشَّريف، ونال شهادة الماجستير، ثُمَّ تحصَّل على درجة الدُّكتوراه من جامعة أمِّ القرى بمكَّة المكرَّمة، وهو الآن يدرِّس بأكاديميَّة بلغار الإسلاميَّة بتتارستان.

(1) كذا ورد في المستفاد برقم (19)، وهكذا في هديَّة العارفين: (1/ 418)، أمَّا في إيضاح المكنون (1/ 409): «حق البيان والتَّصوير في مسألة حدوث عالم الأمر والتَّقرير». بدلا من (التَّقدير)، وكتب على ظهر المطبوعة في قزان: «حقّ البيان والتَّصوير لمسألة حدوث علم الأمر والتَّقدير».

(2) ذكره في المستفاد ضمن سرده لمؤلَّفاته برقم (12)، ثُمَّ قال: «... طبع بقزان سنة سبع وتسعين»، إيضاح المكنون: (1/ 410)، وفي كشف الظُّنون: (1/ 418) «حق المعرفة وحسن الإدراك بما يلازم [يلزم] في وجوب الفسط [الفطر] والإمساك».

النَّاظورة قد استقيا ترجمتهما ممَّا كتبه الأستاذ الكبير الدُّكتور إبراهيم مرعش التُّركي حسبما أخبرني بذلك الدُّكتور إبراهيم بنفسه في قازان، وقد أشار المحقِّقان إليه في بعض المواضع أثناء دراستهما الكتاب.

والكتاب يناقش قضيَّة جواز اعتماد الحسابات الفلكيَّة في الصُّوم والإفطار، وهي من القضايا الفقهيَّة التي تثار بكثرة في زماننا.

17 - خاطر دفترى (دفتر الذِّكريات).

أشار إليه الفاضل: مُلَّا رضاء الدِّين بن فخر الدِّين، الذي جمع (رحلة المرجاني)، وأشار إلى ذلك على غلاف طبعة الرِّحلة القازانيَّة بقوله:

«جمع هذا الكتاب من دفتر الذِّكريات (خاطر دفترى) الَّذي كان مع الفاضل المرْجاني في سفره إلى عربستان سنة: (1297) هجريًّا، هذا التَّصرف غايته الخدمة لعالمنا الكبير، ولبقاء الذِّكرى لدى أصدقائنا، وزدنا بعض الزِّيادات تحت السَّطر: مُلَّا رضاء الدِّين بن فخر الدِّين».

* دفتر الذِّكريات = انظر: (خاطر دفتري).

18 - رحلة[1] (رحلة المرجاني):

وهي رحلة مختصرة إلى البلاد العربيَّة في سنة: (1297هـ)، وقد طبعت في قزان باللُّغة التَّترية، تحت اسم (رحلة المرجاني)

وتمَّ طبعها في مطبعة زوجة جيريكوف وورثته على نفقة محمَّد جان وأخيه شريف جان الكريمي سنة: (1898) ميلاديًّا. برخصة من سانكت بيطربورخ 12 ديسمبر سنة: (1897) ميلاديًّا. وتمَّ إعدادها للطَّبع من قبل: رضاء الدِّين فخر الدِّين.

وقد ترجمناها بمعرفة نائب مفتي تتارستان حفظه الله تعالى، وأودعناها في هذا الكتاب، بعد ضبط نصّ التَّرجمة وتفقيره، ووضْع عناوين توضيحيَّة كما ستجده في الكتاب.

---

(1) بحوزتنا نسخة منها.

ويذكر محققا ناظورة الحق[1]: أنَّ المرجاني قد ألَّف كتابين عن سفره إلى الحجّ، ووصيَّة أيضًا قبل خروجه إليه؛ فالأوَّل من هذين الكتابين يتحدَّث عن مكَّة والمدينة فقط، وذكرا أنَّ الباحث شهر شرف الذي كتب سيرة المرجاني قرأ ذلك الكتاب، وأتى ببعض معلومات عنه، وأمَّا الثَّاني فهو الكتاب المذكور آنفا.

19- رحلة الحجّ (مكَّة والمدينة).

ذكر ذلك محقِّقا ناظورة الحق[2] كما مرَّ بنا آنفًا.

20- رسالة تركيَّة[3].

21- رسالة تركيَّة في مناسك الحجِّ[4].

* رسالة في مسائل النَّحو = انظر: مسائل النَّحو.

22- شرح مقدِّمة الرِّسالة الشَّمسيَّة[5].

في المنطق، وهو من الكتب التي ألَّفها حينما كان في بُخارى.

23- عقيدة مختصرة: أو ما سمَّاها: حقّ العقيدة[6].

وهي رسالة صغيرة، طبعت قديمًا بمطبعة كردستان العلميَّة بمصر المحميَّة، لصاحبها فرج الله زكي الكردي، على نفقة الشَّيخ محيي الدِّين صبر الكردي

---

(1) 33.

(2) 33.

(3) ذكرها في المستفاد برقم (25) ضمن مؤلفاته.

(4) أورده في مستفاد الأخبار برقم (24).

(5) من مستفاد الأخبار برقم (14)، وعند محققي ناظورة الحق إضافة: «... في المنطق».

(6) في معجم المطبوعات العربيَّة: (2/ 1728): «عقيدة الإمام شهاب الدِّين... ضمن مجموعة رقم: 94»، وفي الأعلام: (8/ 60): «عقيدة شهاب الدِّين»، وفي الأعلام الشَّرقيَّة، ترجمة رقم (516): «عقيدة الإمام شهاب الدِّين».

الكانمشكاني في سنة: (1328هـ- 1910م) ضمن كتاب (مجموعة الرَّسائل)، والكتاب يحتوي على (31) رسالة، ورقم الرِّسالة في المجموعة هو(22) من صفحة (545) إلى صفحة (552).

ثُمَّ طبعتها الإدارة الدِّينيَّة لمسلمي جمهورية تارستان بتحقيق: الدُّكتُور سعيد ضمير بن أدهم شهابي، سنة: (1434هـ)، وبحوزتي نسخة منها.

24- غرفة الحواقين[1] لمعرفة الخواقين[2] [3].

كتاب حول تاريخ آسيا الوسطى.

وهو عبارة عن نبذة صغيرة ضمَّنها تاريخ الخواقين، أتى فيه على تراجمهم ووقائعهم وأحوالهم، فرغ من جمعه في يوم الجمعة لاثنتي عشرة بقيت من ذي القعدة سنة: (1281هـ)، نسخة في مجلد[4].

---

(1) يظهر أنَّ الكلمة منحوتة من أصل الفعل: حَوَّقَ، أي أحاط بالشَّيء واستدار عليه.

(2) الخَوَاقِينُ جمع مفردها خاقان، وخاقانُ: عَلَمٌ، واسْمٌ لِكُلِّ مَلِكٍ خَقَّنَهُ التُّرْكُ (والتَّار) على أنْفُسِهِم، أَي: مَلَّكوهُ ورَأَّسوهُ. فهو لقب لكلِّ ملك من ملوك التُّرك والتَّار، وهي كلمة تتريَّة معناها مَلِك، وهي عند العرب عَلَم (أعجمي) جنس لملوك التُّرْك والتَّتر أو (الرَّئيس والزَّعيم). وانظر: تلفيق الأخبار: 1/ 91.

(3) ساقه في المستفاد برقم (7)، قال: «وكتاب غرفة الحواقين لمعرفة الخواقين طبع بقزان في سنة [ ] وسبعين»، وكتبت كلمة (لمعرفة) (لعرفة) ولعله خطأ مطبعي. وفي كشف الظُّنون (هديَّة العارفين): (1/ 418) «غرفة الخواقين» (بالخاء المعجمة)، وإيضاح المكنون: (2/ 146) «غرفة الحواقين؟ لمعرفة الخواقين»، وفي معجم المطبوعات العربيَّة: (2/ 1428)، «غرفة الخواقين لمعرفة الخواتين»!!، وكتب اسمه (الفازاني) بدلًا من القازاني.

(4) انظر: فهرس دار الكتب المصريَّة، (5: 279)، وفيه كُتب اسم المؤلف: (الغزاني) بدلا من (القزاني).

يقع في (36) صفحة، طبع في قزان سنة: (127؟هـ)[1]، ويوجد نسخة من هذه الطَّبعة محفوظة في دار الكتب المصريَّة.

ومنه نسخة محفوظة في «معهد البيروني للدِّراسات الشَّرقيَّة» بـ(طشقند)[2]، برقم: (5741).

وهو من الكتب التي أَلَّفها في بُخارى.

25- غلالة الزَّمان في تاريخ بُلغار وقزان[3].

وهو كتاب حول تاريخ بلغار وقزان.

وفيه ردود على: «تواريخ بلغار» لحسام الدِّين البُلغاري.

وقد طبع سنة: (1297هـ).

---

(1) انظر: فهرس مركز جمعة الماجد للثَّقافة والتُّراث المنشور عبر الشَّبكة العنكبوتيَّة: غرفة الحواقين لمعرفة الخواقين، المرجاني: شهاب الدِّين بن بهاء الدِّين بن سبحان، القزاني، الحنفي، (1306هـ)، كتبها يوم الجمعة 18 ذي القعدة (1281 هـ)، ط. الأولى بقزان سنة (1301هـ)، وتوجد بخط: عبد القادر بن مراد الخباز الشَّاسي، قسم التَّاريخ، (24 ق)، معهد البيروني (5741).

(2) معهد البيروني للدِّراسات الشَّرقيَّة، في مدينة (طشقند)، أحد المراكز العديدة الذي يضمّ مخطوطات ووثائق تاريخية وكتبًا نفيسة في أوزبكستان، أُسس عام (1934م) كمكتبة عامَّة باسم (عليشير نواني) الشَّاعر الأزبكي المشهور، ثُمَّ غُيِّر اسمه سنة (1950م) إلى (معهد دراسات المخطوطات الشَّرقيَّة)، ثُمَّ سُمي (معهد الاستشراق) وأخذ مسمَّاه الأخير سنة (1957م)، وتضم خزائنه ما يربو عن (40) ألف مخطوطة، وآلاف الوثائق، في مختلف العلوم والفنون، ويعود أقدمها إلى ألف سنة، وقد تمَّ فهرسة جزء كبير منها، واهتمّ المعهد بإخراج بعض نوادر التُّراث في التَّاريخ، وكتب البيروني، وابن سينا، والخوارزمي، وغير ذلك.

- انظر: المنتقى من مخطوطات معهد البيروني.

(3) ذكره في المستفاد برقم (8)، وانظر: كشف الظُّنون: (1/ 419)، وإيضاح المكنون: (2/ 147).

26- كشف الغطاء عن الأبصار بأغلاط تواريخ بلغار وأكاذيبها الصَّريحة لذوي الاعتبار[1].

وهو في الرَّد على كتاب: «تواريخ بلغار» لحسام الدِّين البُلغاري، باللُّغة العربيَّة.

وطبعت ترجمته إلى اللُّغة التَّاريَّة في آخر الجزء الأوَّل من مستفاد الأخبار للمرجاني.

27- مختصر النُّجوم الزَّاهرة في أحوال مصر والقاهرة[2].

وأصل الكتاب لأبي المحاسن جمال الدِّين يوسف بن الأمير سيف الدِّين تغري بردي الأتابكي الظَّاهري، وهو من كبار المؤرِّخين، وأبوه كان من كبار أمراء المماليك، تتلمذ على البلقيني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وبدر الدِّين العَيني الحنفي، ولازم المقريزي، فحُبِّب إليه التَّاريخ، توفي سنة: (874هـ).

28- مسائل النَّحو[3].

29- مستفاد الأخبار في أحوال قزان وبُلغار[4].

كتبه باللُّغة التَّتريَّة، يتخلَّله بعض النُّصوص العربيَّة.

---

(1) وهو في المستفاد تحت رقم: (22)، وانظر: كشف الظُّنون: (1/ 419)، وإيضاح المكنون: (2/ 361 - 362).

(2) في المستفاد تحت رقم: (18).

(3) ذكره في المستفاد ضمن سرده لمؤلَّفاته برقم (23)، وعند محقِّقي النَّاظورة ذكر باسم: (رسالة في مسائل النَّحو).

(4) وهو آخر كتاب نسبه لنفسه في نفس الكتاب برقم (27)، وإن كان كتب أعلاه (28)، ولعله خطأ مطبعي فقال: «وكتاب القسم الأوَّل من مستفاد الأخبار طبع بقزان سنة ثلاث بعد ألف وثلاثمائة»، ثُمَّ قال: «وكتاب»، وترك فراغًا، ولعله أراد أن يضيف ما يستقبل من مؤلَّفاته. وانظر: تلفيق الأخبار: (1/ 10) (2/ 282)، كشف الظُّنون: (1/ 419)، إيضاح المكنون: (2/ 478)، (الأعلام: 3/ 178) وقال: «أورد فيه أسماء كتبه».

وهو مطبوع في مجلَّدين بقازان، بحوزتي نسخة منه وهو من مصورات الإدارة الدِّينيَّة.

ويعدُّ من أهم الكتب في تاريخ قزان وبلغار.

وفيه ترجمة ذاتيَّة للمرجاني وافية، وسرد لجلّ مؤلفاته، مع الإشارة لبعض خطبه ومكاتباته.

وقد تحدَّث في المجلَّد الأوَّل عن حكايات الأمراء والملوك الّذين تعاقبوا على حكم تلك البلاد.

أمَّا الجزء الثَّاني فتناول فيه الأوضاع التي كانت بعد هجوم الرُّوس، وأحوال قرى قزان المشهورة، والمساجد المعمورة، والمدارس والأئمَّة، والمفتين، والقضاة، الّذين تعاقبوا على الإدارة الدِّينيَّة وبعض الوظائف، وفيه تراجم للَّذين تقلَّدوا هذه المهام.

ودوِّن على غلاف النُّسخة المطبوعة، -الموجودة بحوزتنا- على الجزء الأوَّل:

القسم الأوَّل من: مستفاد الأخبار في أحوال قزان وبُلغار، طبعه: محمَّد جان بن منهاج الدِّين الكريمي بشركة أخيه شريف جان الكريمي، سنة (1897م) في قازان، برخصة طبع من بيطرسبورج في 21 إبريل (1897م)، وختم الكتاب بفصل جميل تكلَّم فيه عن الألفاظ العربيَّة المستعملة في ألسنة أهل قزان وبلغار، ثمَّ قال: تمَّ المجلد الأوَّل من كتاب مستفاد الأخبار في أحوال قزان وبلغار في محرَّم سنة (1303هـ)، ثلاث بعد ألف وثلاثمائة ويتلوه المجلَّد الثَّاني، (مسألة نحويَّة.... إلخ.

وعلى الجزء الثَّاني (بالعربيَّة والتَّتريَّة): القسم الثَّاني من مستفاد الأخبار في أحوال قزان وبُلغار، رخصة طبع سنة (1900م)... طبع... محمَّد شريف أحمد جان أوغلي... (1900م)[1].

وأنا من هذا المنبر أدعو طلاب العلم من أهل قازان أنْ يقوموا بترجمة هذا

---

(1) وجاء في مقدمة طبعة ناظورة الحق: 41 «طُبع الأوَّل منه قي قازان عام (1885م) والثَّاني سنة (1900م)، وأعيد تصويرهما معا في أنقرة (1997م)».

الكتاب المهم، ويحقِّقوه، وينشروه، حتَّى يستفيد منه المهتمُّون بتراث المرجاني، ويتعرَّفوا على منهاجه.

30- مشارع الأصول ومشارب الفُصول.

وهي رسالة مختصرة لطيفة كالمقدِّمة في علم أصول الفقه، في (11) صفحة.

طبعت بقازان مع كتابه: (مقدمة كتاب) الحقُّ المبين في محاسن أوضاع الدِّين، وهي تبدأ من صفحة (8) إلى صفحة (18)، طبعت من جيب صالح بن ثابت القزان سلَّمه الله لخمس بقين من شهر ربيع الأوَّل سنة (1307هـ) بإذن صادر في (18) إبريل من عام: (1889م) بمطبعة جريكوف، بنظارة تلميذ المؤلف: كشَّاف الدِّين بن شاه مردان المنزلوي السلوكي، وقد طبعتها دار الرياحين، طبعة حديثة في (2021م)، بتحقيق الدكتور رامي سلهب.

31- منتخب الوفيَّة[1].

كتاب صغير في (16) صفحة، ضمَّنه فوائد منتخبة من كتاب وفيَّة الأسلاف وتحيَّة الأخلاف.

وهو مطبوع بقازان من جيب برهان الدِّين بن عبد الرَّفيع الشّبكاوي لثلاث عشرة من جمادى الآخرة سنة: (1297هـ)، بمطبعة الخزانة، برخصة طبع في: (1879م).

32- ناظورة[2] الحقّ في فرضيَّة العشاء وإنْ لم يغب الشَّفق[3].

---

(1) قال في المستفاد: «وكتاب منتخب الوفية طبع بقزان سنة سبع وتسعين ومائتين وألف».

(2) كُتب على غلاف الكتاب في طبعته القازانيَّة الأولى: «النَّاظورة: آلة رصديَّة، تُرصد بها الأجرام الفلكيَّة، وتُطالع بمعونتها الأمور الخفيَّة التي لا تبدو في ساذج النَّظر، لكونها على غاية من البعد أو الصِّغر. منه سلَّمه الله تعالى»اهـ.

(3) وهو الكتاب السَّادس في مسرد مؤلَّفاته في المستفاد، وأعقبه بقول: «طبع بقزان في سنة سبع وثمانين»، وانظر: تلفيق الأخبار: (2/ 482)، الأعلام: (3/ 178) و (8/ 60)، معجم المطبوعات العربيَّة: (2/ 1728)، الأعلام الشَّرقيَّة: ترجمة رقم: (516)، كشف الظُّنون: (1/ 418 419-): إيضاح المكنون: (2/ 616) حسن التَّقاضي: 24، 83، 94.

وهوكتاب مطبوع متداول.

طبع بقازان في حياة المؤلِّف بمطبعة خزانة في يوم الإثنين (18) من جمادى الأولى سنة: (1287هـ)، في (164) صفحة، على نفقة محبٍّ قزان: شاه أحمد بن حسام الدِّين بن صالح.

ثُمَّ طبع بعد ذلك بقازان مؤخرًا غير أنَّه لم يذكر فيه سنة الطِّباعة.

ثُمَّ أعيدت طباعته في عام: (2018م) من قبل الإدارة الدِّينيَّة.

كما قامت دار الحكمة بإسطنبول (مركز للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة) ودار الفتح الأردنيَّة للدِّراسات والنَّشر بطبع الكتاب سنة: (1433هـ- 2012م) في مجلَّد واحد يقع في (555) صفحة، بتحقيق: أرخان بن إدريس أنجقار، وعبدالقادر بن سلجوق يلماز، تحقيقًا رائقًا مشتملًا على ترجمة للمرجاني حافلة.

قال الإمام محمَّد زاهد الكوثري في كتابه حُسن التَّقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي[1] -بعد ما نقل من هذا الكتاب (أي ناظورة الحقّ)، فصلاً يتعلَّق بالاجتهاد-:

«والكتاب مطبوع في قزان - البلغار القديم، شمالي وولجا- سنة: (1287هـ) لكن مطبوعات تلك الجهات أعزُّ من كثير من المخطوطات، والعثُور عليها غير ميسور منذ أمدٍ بعيد، فرأيتُ عرض هذا البحث الممتع لأنظار الباحثين على طوله، لما فيه من الفوائد الجمَّة، والتَّحقيقات المهمَّة، مع ازدياد أهميَّة الموضوع، موضوع طبقات الفقهاء على مضي الزَّمن، لكثرة الطَّامحين غيرالواقفين عند حدودهم، الجامحين المُحوجين إلى كبح جماحهم بلجامٍ من حُجَج توقفهم عند طورهم، حتَّى أصبح التفرُّغ لتمحيص هذا البحث المتشعِّب ضروريًّا لَلمِّ شتاته وتنسيق متفرِّقاته، وذلك مرهون بتوفيق الله عَزَّوَجَلَّ، وهو الموفِّق لإخراج كلِّ أمل إلى ساحة الفعل والعمل». اهـ.

(1) 247. ضمن مجموع الرَّسائل.

33- الوصيَّة:

ذكر محقِّقا ناظورة الحق[1]: أنَّ المرجاني قد ألَّف كتابين... ووصيَّة أيضًا...

34- وفيَّة الأسلاف وتحيَّة الأخلاف[2].

وهذا الكتاب من أهم كتب شهاب الدِّين المرجاني، حاكى فيه تاريخ ابن خلدون، جمعه خلال خمسين سنة.

ترجم فيه لـ (6057) علمًا من أعلام الإسلام.

يقع في سبعة مجلَّدات، ونسخته المخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة قازان:

طبع المجلَّد الأوَّل منه في حياة المؤلف سنة: (1883م)، وهو في غاية النَّفاسة، والباقي لا يزال مخطوطًا في قازان.

والجزء المطبوع يقع في (411) صفحة، طبع من جيب أبي عثمان بن عبد الرَّفيع الشبكاوي سنة (1300هـ)، يوم الإثنين لثلاث عشرة بقيت من ذي الحجَّة في مطبعة ويجيسلاف في مدينة قازان، رخصة طبع في(20) مايو (1883م).

وقد أخبرني سماحة مفتي تتارستان أنَّ الكتاب كلَّه يعدُّ الآن للطِّباعة في إسطنبول، وهذه بشارة نزفُّها للدَّارسين المتعطِّشين لمعرفة أخبار بُلغار، وقازان، وبلاد ما وراء النَّهر.

وفي الآونة الأخيرة ظهرت بعض الأجزاء الأخيرة من وفيَّة الأسلاف مرصوفة يتخلَّل هذا الرَّصف البياض وعدم الضَّبط تمَّ هذا النَّشر في بعض المواقع الرُّوسيَّة.

***

(1) 33.

(2) هذا الكتاب العاشر في مؤلَّفاته التي ساقها في مستفاد الأخبار، وانظر: كشف الظُّنون: (1/ 419)، وإيضاح المكنون: (2/ 714).

مشايخـــه

1- دمنلا[1] أبومسعُود ميرزا صالح أعلم بن نادر محمَّد بن عبد الله الفرغـاني الخُجندي الحنفي، المتوفَّى (1256هـ - 1840)م.

أصله من أهل فرغانة، وحصَّل مبادئ العلوم بها، ثُـمَّ قدم بخارى وحصَّل واجتهد، وبرز ونجب.

وولي التَّدريس في عدَّة نواحي، وقضاء بعض النَّواحي، ثُمَّ ولي قضاء بُخارى نحو عشرة أشهر، وولي تدريس مدرسة قلبابا، مضافًا إلى الأعلميَّة، ومات وهو مدرِّس بها.

قال المرْجاني[2]: «كان حين قدمتُ بُخارى في أرذل العمر، ولم يعش بعده إلَّا عدَّة أشهر، وكان من مشاهير علماء بُخارى في عصره، وأكابر فضلائها في دهره، كثير التَّلاميذ، نال كلَّ المناصب العلميَّة، والمراتب العليَّة المختصَّة بالعلماء».

أخذ عن: آخوند[3] جان البُخاري، وعطاء بن هادي.

وعنه أخذ: بهاء الدِّين بن سبحان المرجاني والد شهاب الدِّين، ومراد بن محرم المنكاري، وسعيد بن حميد البرسكاوي، وحسن الدِّين بن بشير التَّونتاوي، وعبدالغفَّار بن عبد الحميد التَّونتاوي، وعلي بن سيف الله التَّونتاوي.

2- دمنلَّا أبوعبدالمنَّان محمَّد بن صَفر الخُوجندي الحنفي[4]: (1267هـ-1850م).

---

(1) تقدم شرح هذا المصطلح وعلى سبيل الاختصار: كلمة دمنلَّا هذه رتبة علميَّة تطلق على المتضلِّع في العلوم المعقولة والمنقولة، وتعني كذلك شيخ الشُّيوخ.

(2) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 255 - 256.

(3) هذه كلمة فارسيَّة تطلق على كبار العلماء، وعلى الوجهاء والفضلاء من النَّاس.

(4) انظر: ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 284.

أصله من خُجند، وارتحل إلى خواقند، وحصَّل، ثمَّ إلى بُخارى، واشتغل ونجب وكمل، وصار من مدرِّسي بُخارى المشهورين.

وكان له مناظرات مع صالح الخُجندي، والقاضي الشَّريف البخاري، والقاضي أبي سعيد السَّمرقندي وغيرهم، وكان له يد في المناظرة وطلاقة اللِّسان وحسن البيان.

وكان حسن الصَّلاة، يعدِّل أركانها، ويراعي حقوقها.

وكان له بعض وقوف على دقَّة كلام الدَّواني والهروي وأمثالهما، واطلاع على أنَّ كلامهم [الّذي] يعلو منْ أفهام غالب المتفلسفة، وكان يثني عليهما، ويصفهما بالنَّباهة.

له رسائل ومختصرات في فنون شتَّى.

أخذ عن: يعقوب الخواقندي الأستاذ، وأبي عبد الله الإستردشني، وعبد الرَّحمن البُخاري الأعلم، وميرك البُخاري وغيرهم.

وأخذ عنه: إسماعيل الخجندي، ورفيع الخواقندي.

3- دامنلَّا أبوعبدالمؤمن فضل بن عاشور البُخاري الغُجدُواني الحنفي[1]: (1271هـ- 1855م).

وهو أحد علماء بُخارى في وقته، درَّس في عدَّة مدارس، وكان غالب درسه من التَّوضيح، وشرح الوقاية، ومختصرها، والهداية، وأمَّ في عدَّة مساجد ولم يكن قارئًا بل كان ضعيف القراءة جدًّا، وكان كثير الإعجاب بمراسم بلاده، غير أنَّه كان رجلًا صالحًا، عديم التَّكلف ساذجًا، لا يأتي باب الأمير، ويقنع بالكفاف، وكان يحفظ من القرآن كثيرًا من آياته المذكورة في الهداية والتَّوضيح.

أخذ عن: عيسى بن رحمة الله الخواقندي، وعياض بن ظهير.

وأخذ عنه: فوارس بن عبد الجليل التَّرجماني، ونصر الدِّين بن عوض

---

(1) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 295.

الخوارزمي القارىء، وجمعة بن لُطف الله التُّركماني، وكمال الدِّين الخيوفي.

4- دمنلَّا عبدالمؤمن خواجة بن أُزبك خواجة البُخاري الأفشنجي الوابكندي إيشان مؤمن خواجه الحنفي[1]: (1283هـ- 1866م).

كان عالمًا فاضلًا، علَّامة، صاحب تحقيق وبصارة، وكان آنَسَ أهل بخارى بكتب المحقِّقين، وأكثرهم شغلًا بها.

وكان يدرِّس الأصول والعربيَّة والمعقول على عادة بلاده.

وكان مزَّاحًا حسن التَّقرير جيِّد المجادلة، وكان سريع الغضب، سريع الرِّضا، يجمع بين اللَّعن والسِّباب، وبين التَّكريم وحسن الخطاب في ساعة واحدة.

ولي قضاء بعض النَّواحي غير مرَّة، ثُمَّ عمل في الإفتاء، ثُمَّ ولي حِسبة بُخارى مع مشاركة غيره، وباشر التَّدريس في عدَّة مدارس، آخرها تدريس مدرسة قلبابا مضافًا إلى منصب الأعلميَّة، ونال رتبة المناصب الجليلة في ما وراء النَّهر كلّها غير قضاء بُخارى.

وكان اعتقاده في مسألة الصِّفات مذهب الفلاسفة، إلَّا أنَّه ربَّما يخلط كلامه فيه، وربَّما يصوِّب أبا النَّصر القُورصاوي فيما ذهب إليه من أنَّ مذهب أهل الحقِّ فيها نفي العينيَّة والغيريَّة على الحقيقة، وربَّما عابه في تكلُّمه بما لا يفهمه أهل عصره، وسكان مصره، ويقع في معاصريه، ويذمّ أصحاب الحواشي الرَّكيكة، وربَّما وافق قومه في الاعتناء بها، وبذل الجهد في توجيهها بما لا يرضاه العقل السَّليم، وكثيرًا ما يجازف في جواب من يسأله.

توفِّي وله خمس وثمانون سنة.

5 - دامنلَّا خداي بردي بن عبد الله البايصوني الحنفي[2]: (1264هـ- 1848م).

---

(1) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 248.

(2) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 277.

من فضلاء عصره، وعلماء دهره، قدم بُخارى، وقرأ وأخذ عن علمائها.

ثُمَّ ارتحل إلى بلاد الهند، ودخل على شاه جهان آباد، وغير ذلك في هذا القطر من الممالك والبلاد، وأخذ عن علمائها، ولازم صحبة مشايخها، وأخذ الطَّريقة منهم، وأجازُوا له.

ثُمَّ ارتحل منها إلى مكَّة، وحجَّ حجَّة الإسلام، وزار روضة الرَّسُول عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ثُمَّ عاد إلى ما وراء النَّهر من طريق قُسطنطينية، واجتاز من بلاد بُلغار والرُّوس بمدينة النَّقيب، ودرس بها سنين إلى أنْ مات.

وكان قد حمل من بلاد الهند وديار العرب وممالك الرُّوم كتبًا نفيسة، ونسخًا غريبة نادرة.

أخذ عن: أبي سعيد بن صفي القدر الهندي.

6- دامنلّا بابا رافع الخُوجندي. (1285هـ- 1868م).

وكان من أغنياء بُخارى، ودرَّس في مدرسة (مير عرب).

7- القاضي أبوالمظفَّر محمَّد شريف بن عطاء الله بن الهادي البُخاري المولوي[1]: (1260هـ- 1844م).

قال المرجاني: «وكان من أعيان بُخارى وأعلام فضلائها، ومن أهل بيت فيها معروف بالسِّيادة والرِّياسة، والعلم والفضل والدِّراسة، وكان من أقران المخدوم عبد العزيز، ومن شركائه في الدَّرس، وعندي أنَّه أكثر منه فضلًا، وأوسع منه اطلاعًا، وتصانيفه أحسن من تصانيف والده، وأجود منه بكثير.

وكان له نظر في كتب المحقِّقين، وقد اختلس منها في مؤلفاته شيئًا كثيرًا.

وطالع كثيرًا من كتب المتقدِّمين ومشايخ الصُّوفيَّة، ففاق في العلم على أقرانه، وتقدَّم بالفضل على إخوانه، وحاز قصبات السَّبق من بينهم.

---

(1) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 265 - 266.

وولي المناصب الجليلة، ونال الرُّتبة العليَّة في بلده، واشتهر بالفضل والعلم وبعُد صِيته، ودرَّس في مدارس مختلفة، وتولّى القضاء أيضًا.

ومن تصانيفه: التَّكملة حاشية على التّتمة.

أخذ عن: والده، وعنه أخذ خلق كثير».

8- دامنلّا حسين بن محمَّد بن عمر الكِرماني الكارغاني الحنفي المعروف بالسَّاعاتي[1]: (1274هـ- 1858م).

وكان بحَّاثة أكثر منه مدرِّسًا، ويُقال إنَّه كان يمُّد المرجَاني بالكتب التي يريدها منه، إمَّا من مكتبته الشَّخصية أو من مكتبة الآخرين.

وكان المرجاني يوليه اهتمامًا كثيرًا، وإن لم يكن هذا الشَّخص مدرِّسًا إلّا أنَّ المرجاني كان يراه أرفع قدرًا من مدرِّسي بُخارى.

كان كثير التتبع، دائم المطالعة جمع كتبًا كثيرة من كلِّ فنٍّ، وحصَّل نسخًا نفيسة، وكان له يد في الكتابة ومعرفة بهذه الصِّناعة، ولم يكن له نظير في العلم برسوم أهل بُخارى وعوايدهم.

وكان له إجازة من جهة الشَّيخ العارف الحاجّ سيف الدِّين اللِّمغاني البشاوري؛ حين اجتاز بُخارى حاجًّا سنة إحدى وثلاثين ومائتين وألف باقتراح عبد العزيز بن عبد الغني.

وكان له نظر في التَّاريخ وأيام النَّاس.

وقد ألَّف مؤلَّفات متعدِّدة:

ومن بين ما ألَّفه على طراز كتاب (كشف الظُّنون) كتابه: «مرصاد التَّصانيف إلى ألوف صنوف التَّواليف».

(1) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 305 - 306.

وله كتاب اسمه: «معاقد المرجان مختصر مساند النُّعمان».

وكان قرأ عند ولي الدِّين البغدادي، وأخذ عن عبد الرحمن القرغالي، ثُمَّ ببخارى عن عبد العزيز بن عبد الغني البخاري.

9- القاضي أبوسعيد عبد الله بن عبد الحيّ بن أبي الخير بن أبي الفيض بن عارف السَّمرقندي الحنفي[1]: (1265هـ- 1849م).

قاضي سمرقند، كان مدرِّسًا في مدرسة (شيردار).

قال عنه المرجاني[2]: «وهو أحدُ فحول علماء ما وراء النَّهر في عصره، وعمدة الفضلاء في دهره، وكان علَّامة نحريرًا، محقِّقًا مدقِّقًا، ذا بصارة في الأمور... وكان عالمًا بالتَّواريخ وأيام النَّاس وأحوال العالم، عارفًا بالحساب، والجبْر، والمقابلة، والمساحة، والهيئة، والجغرافية، وغير ذلك من العلوم العقليَّة، والفنون النَّقليَّة سوى الفرائض... وكان متواضعًا كريمًا، جوادًا مفرط الجود والسَّخاء، حسن الأخلاق، طيِّب المجاورة، لطيف المكالمة، صاحب إنصاف عظيم... وكان معتقدًا في مشايخ الصُّوفيَّة وأهل الطَّريقة خصوصًا الشَّيخ الشَّافعي... وكانت له أملاك كثيرة، وأراضي وعقارات واسعة، وبساتين متعدِّدة، ومع ذلك كان لا ينفكُّ عن الدُّيون العظيمة بل لا يزال يزداد عليه ديونه ويكثر غرماؤه إلى أنْ مات وذلك من سخائه وإحسانه على الغرماء....».

ثُمَّ قال: «وبالجملة محاسنه لا تحصى، ومكارمه لا تعدُّ ولا تستقصى، ولم أر في بلاد ما وراء النَّهر مثله في سعة علمه وكثرة فضله وإتقانه وفرط حلمه وإنصافه، وضربه مجنون يقال له المخدوم البُخاري حتَّى أوهنه فما تعرَّض عليه بشيء بل أحسن إليه وأكرمه».

وكان المرجاني يستعير من شيخه الكتب في مدَّة إقامته بسمرقند وكان يقول: هو

---

(1) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 279 - 280.

(2) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 279 - 280.

أوَّل سبب على نظري في التَّواريخ ومطالعة الكتب المصنَّفة فيها.

ومن تصانيفه: شرح الرِّسالة الجديدة الجلاليَّة، ورسالة في أصول الفقه، وغير ذلك.

أخذ عن: والده، وعطاء الله البُخاري.

وعنه أخذ: ولده أبوطاهر، ومحمد زمان السَّمرقندي، وعابد الكُولابي، وخلق كثير.

10- أبو عبد الله عبدالقادر نِياز أحمد بن صفر بن أحمد الفارُوقي الهندي السَّرهندي الحنفي، الصُّوفي، المعروف بابن الصَّاحب[1]: (ت: 1271هـ).

وهو أحد مشايخ الصُّوفيَّة، وإمام الطَّريقة في عصره، وكان مشهورًا بالزُّهد والورع، وتربية المريدين، وإرشاد السَّالكين.

طال عمره، وانقرض أقرانه، وكان مكرَّمًا ببُخارى، محترمًا عند أهلها، حتَّى كان الأمير نصر الله ربَّما يأخذ له ركابه حين يحضر لصلاة الجنازة، وربما حمله المريدون على أعناقهم على السَّرير، وكان لا يلبس إلَّا الصُّوف واللِّباس الأبيض.

أخذ عن: والده، وأخذ عنه التَّصوُّف خلق كثير، وجمٌّ غفير لا يعدُّ ولا يُحصى، منهم: عليّ بن سيف الله التَّنتاري، وعبدالغفَّار بن عبد الحميد، وعبدالرَّشيد الكناري، وشاه أحمد بن أبي يزيد.

11- أبو الفتح عبيد الله بن نياز قُلي بن شاه بن نياز بن بالته الخلجي التُّركماني البخاري الحنفي[2]: (ت: 1269هـ).

وهو نجل الشَّيخ أبي صالح، وأفضل أولاده.

ولي الإمامة في خانقاه والده، والتَّدريس في مدرسته.

---

(1) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 297.

(2) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 288.

وكان مجازًا بتربية المريدين، وكان أخذ الطريقة من خليفة والده بازار السّغدي.

وأخذ عنه: حارث بن نعمة الله البُلغاري، وفوارس بن عبد الجليل الجبلي، وعبيد الله التُّركماني.

12 - والده، أبو العلاء بهاء الدِّين، محمَّد بن سُبحان بن عبد الكريم بن عبد التَّواب القزاني المرجاني الحنفي، المتوفَّى سنة: (1273هـ).

ولد يوم الإثنين مع غروب الشَّمس لخمس بقين من شهر ربيع الأوَّل سنة: (1273هـ).

قال عنه ابنه المرجاني في وفيَّة الأسلاف[1]: «علَّامة الأنام، وفهَّامة الأعلام، وحيد دهره، وفريد عصره، المشتهر بصيت الفضل والعلم من بين أقرانه، والتَّفوُّق بحيازة قصبات السَّبق على أمثاله، بل هو شجرة المعارف الطَّيبة الأساس، والأُصول الزَّكيَّة الغُصون، الوافرة الرَّيع والحصول.

وكان قدم بُخارى ونسَف، ولقي علماءها، وجالس فضلاءها، وأخذ عنهم واستفاد منهم، وسكن في المدرسة التُّورسونيَّة ببخارى نحو اثنتي عشرة سنة، وتقدَّم عند الأمير حيدر بن معصوم، فأراد أن يوليه التَّدريس والإفتاء وأعمال الحسبة والقضاء وأنْ يزوِّجه فأبى عن ذلك، وتعلَّل بأنَّ والديه على شغف عوده إليهما، ينتظران وفوده عليهما، فأذن له في الرُّجوع».

«وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ رَبْعَة أدم، معتدل القامة، جميل الصُّورة، حسن الهيئة، شديد سواد اللِّحية والشَّعر، ليس بخفيفه ولا كثيفها.

وكان جيِّد الكتابة، جلي الخطِّ صحيحه، قد كتب بيده كتبًا كثيرة، وحرَّر في حواشيها أشياء نفيسة.

وكان له أنسٌ شديد باللُّغة الفارسيَّة، يتكلَّم كواحد من أهلها ولا يتلعثم، وكان طليق اللِّسان، بديع البيان».

---

(1) 6/ 300 - 301.

ولي الإمامة والخطابة والتَّدريس بقرية يابنجي في رمضان سنة: (1232هـ).

أخذ عن: والده، وبكجانطاي بن إبراهيم البراسكاوي، وابنه عبدالرَّحيم، وجدي عبدالنَّصير بن سيف الملك، وعيسى بن رحمة الله الخواقندي، وصالح الخُجندي، وغيرهم.

وممن أخذ عنه: عبدالبصير بن عبد النَّصير، وعبدالمصوِّر بن عبد الغفَّار العُثماني، وسعد البووي، وفخرالدِّين بن أبي يزيد النَّلاساوي، وفتح الله برخيا الشَّيمرزاوي، وتاج الدِّين بن عبد الجليل الأليازي القاري، وأحمد بن ذي الحجَّة، وأحمد بن عبد الجليل، وأخواه فوارس، ومحمَّد يار التَّمرجانيون، وقربان بن محمَّد الجبلي.

13- أحمد عبد الجليل التَّمرجاني: ذكره برهان الدِّين الشِّبكاوي[1] أنَّه من شُيوخ المرجاني الذين تلقَّى عنهم مبادئ العلوم قبل ذهابه إلى بخارى.

14- أحمد بن ذي الحجَّة: ذكره الشِّبكاوي[2] من شيوخه الذين تلقى عنهم مبادئ العلوم في بلاده.

15- محمَّد مظهر بن أحمد بن أبي سعيد المجدِّدي الهندي المدني. (ت: 1301هـ): شيخ الصُّوفية، وصاحب السجَّادة، ونزيل دار الهجرة، قال المرجاني: «لقيته بالمدينة سنة سبع وتسعين بعد ألف ومائتين وصافحته، ودعا لي تجاه مشهد النَّبي صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه».

قلت: وقد ذكره المرجاني ضمن مشايخه الّذين أخذ عنهم الطَّريقة النَّقشبنديَّة كما سيأتي في القسم المتعلِّق بأسانيد المرجاني المتَّصلة بالسَّادة الصُّوفية.

ستأتي ترجمة الشَّيخ محمَّد مظهر ضمن شيوخ محمَّد مراد القازاني.

---

(1) انظر: آخر وفية الأسلاف: 6/ 292.

(2) نفس المصدر السَّابق.

16- أبو المحاسن محمَّد بن خليل بن إبراهيم الشَّامي الطَّرابلسي المعروف بالقاوقجي، ستأتي ترجمته مذكورة ضمن شيوخ شرف الدِّين بن مُفتاح الدِّين القزاني، والشَّيخ شرف الدِّين هو الذي استدعى الإجازة للعلَّامة المرجاني وولده.

قال العلَّامة المرجاني في وفيَّة الأسلاف[1]: «وله إجازة لي ولولدي برهان الدِّين أبي العباس محمَّد بجميع مؤلفاته ومروياته، بطلب شرَف الدِّين بن مفتاح الدِّين القزاني المجاور...».

ثُمَّ قال: «وكان [أي القَاوُقجي] أخذ الطَّريقة الشَّاذليَّة عن السَّيِّد محمَّد البَهي، والرِّفاعية والقادريَّة عن حسين الدَّجاني، والنَّقشبنديَّة عن محمَّد جان السُّليماني، والخلوتيَّة عن محمَّد السّباعي، والدُّسُوقيَّة عن محمود الدُّسوقي، وسمع الحديث عن عابد السِّندي، وياسين المِيرغَني، وعُثمان الميرغني، وغيرهم، ومريدُوه يَنيفُون على عشرين ألفًا».

* وممَّن أعتقد أنَّـهم أجازوا العلَّامة المرجاني في الرِّواية هم مسندو أهل مكَّة والمدينة ممَّن ذكرهم في رحلته إلى الحجِّ وبأنَّه التقاهم واجتمع بهم وهم:

شيخ الإسلام حسن فهمي الآشهري الرُّومي، والشَّيخ عبد الجليل برَّادة المدني، وعبدالقادر بن أحمد الحفَّار الطَّرابلسي المدني، والعلَّامة الشَّيخ أحمد زيني دحلان.

ومن الـواردين على مكَّة ممَّن اجتمع بهم وهما: محمَّد بن علي النَّازلي، ورحمة الله خليل الهندي.

فأنا أستبعدُ أنَّه لم يستجزهم؛ خصوصًا أنَّ الرِّواية كانت شائعة في ذلكم الوقت، وأنَّ مجالس مكَّة والمدينة قد اعتادت بذل الإجازة، والحرص على الاستجازة من العلماء.

وأرى أنَّ أقل ما سيحصل في هذه المجالسة التَّدبُّج بين هؤلاء المذكورين، لا سيما وهم مسندون كبار، ولهم العناية التَّامَّة بهذا الأمر.

---

(1) 6/ 396 - 397.

بل إنَّ العلَّامة المرجاني لمَّا ترجم للشَّيخ أحمد زيني دحْلان في كتابه وفيَّة الأسلاف[1] وصفه بقوله: «وهو شيخ الحرم، ومفتي الشَّافعيَّة، وإمام المحدِّثين في وقته، وملاذ العلماء في حينه».

ثُمَّ قال: «وبموته تزول الإسناد بمرتبته».

فانظر أخي إلى هذا النَّعت الذي نعته به وهو التَّنويه بكون علوّ الإسناد في مكَّة المكرَّمة يرجع إليه ويعوَّل فيه عليه، وهذا الكلام لا يقوله إلَّا أهل الاشتغال بهذا الفنِّ، ناهيك أنَّ الشَّيخ دحلان قد أرسل للمرْجاني رسالة تنمُّ عن معرفة الشَّيخ دحلان بفضل المرجاني وعلمه فقال:

«الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده، أشرف ما يُهدى من هذا الحرم، وأرفع ما يسدى بين الحطيم والملتزم، ومهبط الوحي على خير الأمم، والبيت الذي يتمرَّغ به جباه الملوك من سائر الأمم، ويحدي بذكره الحادي إذا زمزم، تحيَّات مسكيَّة مكِّيَّة وتسليمات عطريَّة زكيَّة، مع دعاء مقرون بالإجابة، في أماكن القبول والإنابة، لحضرة الحائز المقام الأسمى، والجناب الرَّفيع الأعز الأسما، المتحلِّي بكلِّ ما يزين، حضرة الأفندي صاحب الفضيلة شهاب الدِّين، حفظه الله ورعاه، وجمع شملنا في هذه الأماكن المشرَّفة إياه.

وبعد السَّلام عليكم متواتر، والشَّوق إليكم مديد بسيط وافر، فقد أخبرنا محبُّنا خليل فاضل من أخلاقكم السَّنيَّة، وشمائلكم المرضيَّة، وفضلكم المشهور، أنَّكم تكرمون أبناء الحرمين الشَّريفين غاية الإكرام.

فشكر الله فضلكم في ذلك آمين، والمشار إليه متَّصف بالأخلاق الحميدة، من أعزَّاء أهالي مكَّة المكرَّمة.

---

(1) 6/ 288.

فأرجوا من أنظاركم حكم الإكسيريَّة، ما أنت له أهل لا زلتم ممَّن يقدِّر الأعناق بالمنن، ويتَّخذ عند الله الأجر الحسن، ولكم منَّا جزيل الدُّعاء أفندم.

حرر 13 ربيع الثَّاني سنة: (1301هجرية).
مفتي الشَّافعية بمكَّة المحميَّة، كان الله له».

في جنب خاتمة: (بخطِّه)، والمكتوب في خاتمه (أحمد دحلان).

فلا يتأتَّى من جهتهم التَّفريط في الاتصال بعَلَم من أعلام نواحي أقصى الشَّرق بعدم الاستجازة منه، رغم أنَّه لم يصرِّح في رحلته بهذا الأمر، إلَّا أنَّ الدَّلائل تشير إلى وجود هذا الأمر بعدما صرَّح في كتابه وفيَّة الأسلاف بأنَّه قد اتصل بسلسلة الطَّريقة النَّقشبنديَّة وبباقي الطَّرق الصُّوفيَّة من جهة الشَّيخ محمَّد مظهر المجدِّدي، علمًا بأنَّه قد ذكر الشَّيخ مظهر في رحلته إلى الحجِّ وأنَّه التقاه مع من ذكرنا آنفًا من العلماء غير أنَّه لم يشر في رحلته أنَّه استجاز منه، وهذا يؤيد القرينة على حصول الإجازة بين هؤلاء الأعلام.

والمأمول أنَّ العلَّامة المرجاني قد ذكر هذه الاتصالات في ثبت خاصٍّ ألَّفه لهذا الغرض، أو ذكر ذلك في كتبه التي ألَّفها باللُّغة التَّارية.

وممَّا يؤكد هذا الذي ذكرناه هو ما وقفت عليه مؤخرًا في ترجمة العلَّامة المرجاني الملحقة بآخر كتاب وفيَّة الأسلاف والتي صنعها أحد تلاميذه؛ وهو قوله[1]: «وله إجازة من مشايخ الحجاز ومشايخ ما وراء النَّهر».

❁❁❁

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 292.

تلاميذه

1- عالم جان بن محمَّد جان بن بنيامين بن علي البارودي القازاني.

بموجب ما نصَّص عليه البارودي نفسه في إجازته السَّابقة.

2- حبيب النَّجار بن محمَّد كافي السَّلطوق العُتكي.

كان من أشدِّ طلابه توفيقًا، وقد تخرَّج على يديه كثير من المدرِّسين المشهورين.

ويقال: إنَّ المرجاني قد استدعاه إلى بيته قبل وفاته بيومين وأمره أنْ يملي على كتابه: «مستفاد الأخبار» شيئًا من الملاحظات.

3- بُرهان الدِّين عبدالرَّفيع المنزلوي الشِّبكاوي الحنفي:

كان مدرِّسًا في مدرسة المرجاني.

ولما استقال المرجاني من (مدرسة المدرِّسين التَّتار والرُّوس)؛ أنابه عنه أستاذًا للعقيدة، وكذلك لما قصد المرجاني بيت الله الحرام سنة: (1880م)؛ جعله مديرًا وإمامًا للمدرسة، وقد صنع ترجمة حافلة للمرجاني نهاية كتاب وفيَّة الأسلاف استفدنا منها أمورًا مهمَّة ضمنَّها الترجمة.

وكما مرَّ أنَّ اثنين من كتب المرجاني قد طُبعا على نفقته.

4- منلَّا عبدالخبير بن عبد الوهَّاب بن مرتضى المسلمي الحنفي القِزلُجاري[1].

كان من أعلم النَّاس في زمانه، وأبصرهم في المعارف والفنون، وأجمعهم للفضائل والعلوم.

انتفع بالمرجاني كثيرًا حينما كان ببُخارى، وعاد من بُخارى إلى بلده (قزلجار) مدرِّسًا وإمامًا فيها.

---

(1) انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 275.

ويُحكى عنه أنَّه كانت لديه أفكار مهمَّة في تغيير برنامج المدارس.

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سنة: (1879م).

5- القاضي محمَّد صالح الأُفاوي العُمري.

درَس على المرجاني في بُخارى.

وتولَّى القضاء في الوزارة الدِّينيَّة بجمهورية أُوفا.

ودرَّس في المدرسة العُثمانيَّة.

توفي سنة: (1889م).

6- حفيظ الدِّين بن نصر الدِّين القُورصاوي البرنكوي.

درس على المرجاني ثلاث سنين في بُخارى.

وكان إمامًا ومدرِّسًا في قرية برنكة.

له مؤلَّفات عدَّة؛ في التَّصوف والعقائد والفقه والحديث وغيرها من العلوم.

وقد عُيِّن من قبل الوزارة الدِّينيَّة موظَّفًا في لجنة التَّحقيق للمصاحف المطبوعة في قازان.

7- حسين فيض خان بن فيض الله الجبلي الصَّبائي الحنفي.

وهو من أهم تلامذة المرجاني.

وصفه بقوله[1]: «علَّامة دقيق النَّظر، كثير الفكر، جيِّد القريحة، كاتبًا حسنًا التَّقرير، كثير المحاضرات، دائم المطالعة، قد نظر في تصانيف أهل التَّحقيق، وحصَّل منها طرفًا صالحًا، وكان عالمًا بأخبار النَّاس، وتواريخ العالم وأحوال الملوك، مطَّلعًا على الفقه والأصول...».

(1) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 249.

ثُمَّ قال في آخر التَّرجمة: «ثُمَّ جالسني وأخذ عنِّي، واستفاد منِّي، ثُمَّ توجَّه إلى مدينة بطرسبرج وقطنها سنين عديدة، وكنتُ أنكرت عليه ذهابه إليها، بل أريت الصَّواب في غيرها، وكان أمر الله قدرًا مقدورًا، قد يسَّرني الله تعالى من جهته فوائد عظيمة، وأمدَّني به في مقاصد جسيمة، أحسن الله جزاءه عنِّي وبوَّأه دار السَّلام وكافأه».

توفِّي في عنفوان شبابه سنة: (1283هـ - 1866م).

وكان يُصرِّح في مراسلاته مع المرجاني بما له من فكر في إصلاح المدارس، وتأسيس جامعة إسلاميَّة كبيرة في قازان.

وقد ألَّف كتابًا في هذا المجال سمَّاه: (إصلاح المدارس) وهو لا يزال مخطوطًا حسبما أفاده محققا النَّاظورة.

بدأ طلب العلم في عام: (1850م) على يد المرجاني، وأثناء عمله في مدينة (بيترسبورغ) كان يُعِين المرجاني في الوصول إلى المصادر الشَّرقيَّة المعروفة لدى الغربيِّين.

وكان من المؤيدين لآراء المرجاني في مسائل علم الكلام، وكان له يد العون في تأليف كتبه، وهو السَّبب الوحيد لشهرة أستاذه المرجاني في أوربا.

8- نور الأعيان بن عين الكمال، المتوفَّى سنة: (1893م).

9- عبدالأعلم بن فيض خان، المتوفَّى سنة: (1910م).

10- عبد الرَّحمن بن إسماعيل عمر.

11- شيخ الإسلام بن حميد الله التَّكوي: (1869 - 1911م).

هذا العَلَم تمت دراسته من خلال رسالة دكتوراه قام بإعدادها الدُّكتور: رُستم رشيد فائزوف، في تخصُّص علوم القرآن بأكاديميَّة بلغار الإسلاميَّة، بعنوان: «تفسير الإتقان في ترجمة القرآن للعالم التَّتاري شيخ الإسلام حميدي، دراسة تحليليَّة لتفسير سورة البقرة، وآل عمران، والنِّساء»، بإشراف الدُّكتور: سعيد بن أدهم شهاييف، وقد شاركتُ في مناقشة هذه الرِّسالة على اعتباري أستاذًا من الخارج حسبما يقرِّره النِّظام

الرُّوسي لنيل مثل هذه الشَّهادة، وقد نال الطَّالب هذه الرُّتبة بجدارة، وهذا التَّفسير المشار إليه كتب بلغة أهل التَّتار، وقد أشار عليه أستاذه المرجاني بتأليفه وبيَّن له المنهاج الذي ينبغي سلوكه فيه.

وقد ذكر الدُّكتور رستم في ملخصِّه أنَّه قد تناول شيخ الإسلام بدراسة في القسم الثَّاني من رسالته رغم شحّ المعلومات عنه ما نصه:

«هو شيخ الإسلام بن أسد الله بن الملاَّ حميد الله بن سيف الدِّين بن مورزابولات حميدي: (المولود في: 20 سبتمبر عام: 1869م- المتوفى في: 9 يوليو عام: 1911م)، وكان أستاذاه هما: شهاب الدِّين المرجاني، وعالم جان البارودي، عمل في السَّنوات الأخيرة من حياته إمامًا وخطيبًا في قرية: (ياخشيبايفو)، ويعتبر تفسير: «الإتقان في ترجمة القرآن» من أهم أعماله، نُشر هذا التفسير عدَّة مرات، وحظي بترحيب عام، بالإضافة إلى تفسير القرآن المذكور أعلاه، لقد عرفنا اليوم من تصانيفه الأخرى الآتية:

- ترجمة مختصر القُدُوري.
- ترجمة أمالي.
- بوخارزاده.
- ترجمة فقه كيداني.
- ترجمة الطَّريقة المحمَّديَّة.
- ترجمة تحفة الملوك.
- مقالات البُلغاء.
- ترجمة شروط الصَّلاة.
- درر المسائل وكشكول الدَّلائل».

ونلاحظ هنا أنَّ هذا العالم تُوفي وهو لم يتجاوز أربعين سنة فقط، فسبحان الموفّق لهذا الإنتاج العلمي رغم قصر العمر.

12- محمَّد بن إسكندر بن حبيب الله القزاني اللَّايشي الكوغرجني الحنفي الكاتب.

كان فاضلًا طليق اللِّسان، جيد الخط.

قال المرجاني[1]: «كتب لنفسه جميع تصانيفي وغير ذلك، وكتب لي تمام وفيَّة الأسلاف من أوله إلى تمام المائة الثالثة عشر ما خلا كراسة».

توفِّي سنة: (1297هـ) وصلَّى عليه المرجاني بفناء المسجد في جمع كثير.

13- غياث بن حبيب القزاني[2].

كان من الأئمَّة ومشاهير المدرِّسين الكبار في قازان بمحلَّات عديدة.

14- عناية الله بن فضل بن إبراهيم بن أرسلان القزاني الكيموي الحنفي.

أُمُّ المُتَرْجَم له اسمها عائشة بنت عبدالنَّصير، وهي خالة المرجاني.

قال عنه المرجاني[3]: «اشتغل عندي، وحصَّل طرفًا صالحًا من عدَّة فنون، ورافقني في سفر الحجِّ، وولي الإمامة والخطابة والتَّدريس في قريته».

توفِّي في سنة: (1303هـ).

15- محمَّد بن عرفان بن عبد النَّصير بن محمَّد القزاني الأيشوي الحنفي، شهاب الدِّين:

قال عنه المرجاني[4]: «كان نبيهًا سليم الصَّدر، مستقيم الذِّهن، جيِّد الفهم، ذكيًّا عميق الفكر، طالع كتب المتقدِّمين، وزبر أصحاب التَّحقيق من المتأخِّرين، وحصل

(1) وفيَّة الأسلاف: 6/ 277.

(2) انظر: تلفيق الأخبار: 2/ 407.

(3) انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 286.

(4) وفيَّة الأسلاف: 6/ 241.

البصارة والوقوف على حقائق العقائد، وتدقيقات الحكماء المتبحِّرين، وأتقن علومًا جمَّة، لو عاش لكان له شأن عظيم، إلَّا أنه مات شابًّا، وكان ورعًا زاهدًا، ديِّنا صالحًا، صحب الشَّيخ حسن بن حميد المسلمي، وأخذ الحساب عن عمٍّ أبيه فخر الدِّين بن محمَّد، ثُمَّ اشتغل لديَّ مدَّة سنين إلى أنْ مات رَحِمَهُ اللَّهُ» سنة: (1280هـ).

16- عبد الله بن عوض بن يار الخوارزمي، الحنفي، القارئ، نصر الدِّين، أبو جعفر.

قال المرجاني[1]: «كان رجلاً صالحًا، حافظًا للقرآن، جيِّد القراءة صحيحها، حسن الأداء، وكان تتبَّع كتب القراءة والتَّجويد، ووقف على أحكامها، واشتغل عندي نحو ثماني سنين في الصَّرف والنَّحو، وأتقنها، ثُمَّ في المنطق، وقرأ قسمي التَّهذيب مع شرحه، وحكمة العين، وغير ذلك.

وكان يخدمني كثيرًا، ويحسن الخدمة، ويعينني على حوائجي، وكان لوالده ثروة وسعة حال، رَحِمَهُ اللَّهُ ورحم والديه وأسلافه، وكان نعم العون لي في التَّحصيل لقيامه بما أحتاج إليه في معاشي.

وتوفَّاه الله شابًّا قبل والديه.

وكان أخذ القراءة عن فخر الدِّين القزاني وغيره، وقرأ الفقه على فضل عشور الغجدواني، والمعقولات عند عبدالمؤمن بن أوزبك البخاري».

توفِّي سنة: (1265هـ).

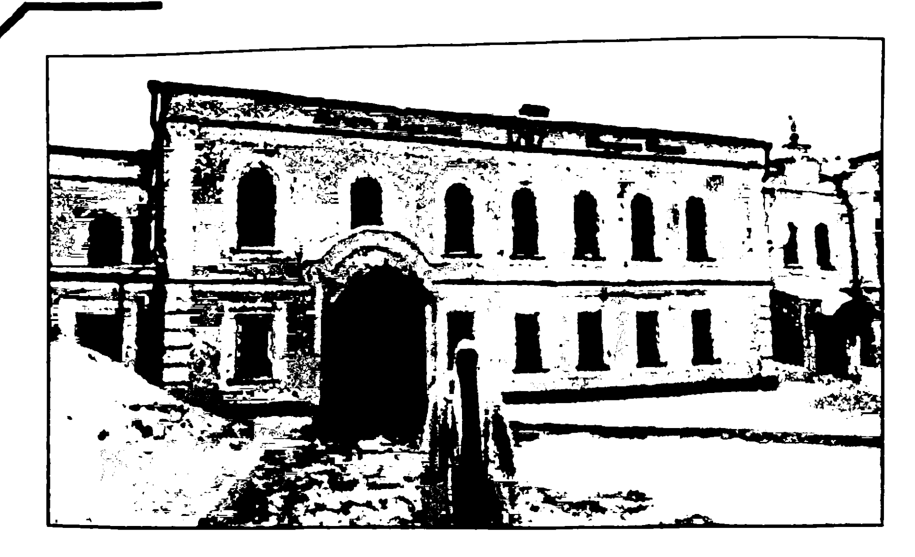
❊❊❊

---

(1) وفيَّة الأسلاف: 6/ 213.



منبر مسجد العلَّامة المرجاني



أمام مسجد العلَّامة شهاب الدِّين المرجاني القزاني

❁❁❁

أسانيد العلَّامة المرْجاني إلى علماء بُخارى

حينما وقفتُ على الأجزاء الأخيرة من كتاب «وفيَّة الأسلاف وتحيَّة الأخلاف»، للمرجاني -وهو من أجلِّ كتبه في التَّاريخ والتَّراجم-؛ طِرْتُ فرحًا، وفتَّشت فيها تفتيش متلهِّف، ليقيني أنَّني سأعثر على ضالَّتي في الكتاب، وهو قيام المرجاني أثناء ترجمته لشيوخه بالنَّص على روايته عنهم، أو ذكره للإجازة منهم، أوعرض مرويَّاته من طريقهم، خصوصًا علماء بُخارى الَّذين روى عنهم وأسانيدهم عزيزة في عصرنا، لكنِّي لم أعثر فيها على المراد، علمًا أنَّه من فرسان هذا الميدان.

وقد ذكره العلَّامة عالم جان في قائمة شيوخه الَّذين روى عنهم وفق ما هو مبين آنفًا.

إلَّا أنَّه رغم ذلك فإنِّي قد عثرت على إسناد عزيز بُخاري لأحد شيوخ المرجاني البُخاريِّين الَّذين ذكرهم العلَّامة عالم جان في إجازته للعلَّامة إسماعيل الصَّفائحي التُّونسي الحنفي، وهو إسناد عزيز.

وكان العلَّامة الشَّيخ حسن حلمي الدَّاغستاني قد ساق في كتابه وسائل المريد إسنادًا مشابهًا له من طريق البخاريِّين كنت عثرت عليه قبل الوقوف على الإجازة المشار إليها.

وهاك الإسناد محلى بتراجم رجال السِّلسلة الذين وُفقنا للوصول إلى معرفتهم، رغم وعورة المسلك، يدري ذلك من خبر هذه السَّلاسل، وبحث في صحَّة اتصالاتها:

إسناد عَزيزٌ عن علماء بخارى
من طريق الشِّهاب المرجاني

فأقول: أنا إبراهيم بن الشَّيخ راشد المريخي أروي عن شيخي وسندي الإمام الحافظ النَّظار السَّيِّد عبد الله بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماري الإدريسي الحسني، عن

شيخه العلَّامة عبد الجليل بن سليم الدُّرَّا الدِّمشقي عن مجيزه العلَّامة عالم جان بن محمَّد جان البارودي، عن شيخه الإمام شهاب الدِّين المرْجاني، عن شيخه آخوند ميرزا صالح الخجندي ثمَّ البخاري[1]، عن الشَّيخ شير محمَّد آخوند[2] عن السَّيِّد عبد الهادي خواجه وهو المشهور بـ(إيشان أستاذ)[3]، عن آخوند فيضي[4]، عن آخوند شيخ عناية الله البُخاري[5]، عن مولانا السَّيد محمَّد شريف ....

(1) تقدَّمت ترجمته في قائمة شيوخ المرجاني.

(2) هو أبومحمَّد شير محمَّد بن عبد الله الخواقندي، وهو من أهل فرغانة، قدم بُخارى، ودرس فيها، وانتشر ذكره، واشتُهر صيته، وولي التَّدريس في عدَّة مدارس، وكان آخر ما وليه تدريس مدرسة قلبابا، وهي أعظم مدارس بخارى، ولها اعتبار عظيم عند أهلها، وهم يتنافسون في نيل دراستها، ولا يتيسَّر إلَّا للأكابر من شيوخ المدرِّسين بها، ولا ينالونها غالبًا إلا في أواخر عمرهم، وأيَّام شيبتهم، ويسوُّون بين التَّدريس بها وبين قضاء بخارى، توفي في بخارى سنة: (1240هـ) وله ستٌّ وثمانون سنة. انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 163 - 164.

(3) أوقفني على ترجمته الدُّكتور موتمباي، فإنَّ المذكور له ترجمة عزيزة لدى الشَّيخ عارف حكمت في كتاب له أَلَّفه في التَّراجم فقال: هادي خواجه البخاري، العالم الفاضل، المحقِّق المدقِّق، أحد الفضلاء في عصره، والمشهورين في مصره، وهو من جملة من أخذه نادر شاه الشِّيعي المشهور فباحث مع من باحثه في المذهب مع الشِّيعة حتَّى غلبوا عليهم، وأظهروا مفاسدهم، وبطلان عقائدهم الزَّائفة، وهو من خلفاء محمَّد أمين أملا، توفِّي سنة: (1170هـ). من كتاب مجموعة التَّراجم: 77. (مخطوط).

(4) هو أبوالفيض عبد الباقي بن عارف بن عبد القدُّوس بن قاسم بن حافظ الشَّاشي، ثم السَّمرقندي الحنفي المعروف بالفيضي، وهو جدّ القاضي أبي سعيد بن عبد الحي بن أبي الخير، ومن مشاهير علماء ما وراء النَّهر في عصره، رحل إلى بخارى، واشتغل عند آخوند شيخ البخاري، وله تآليف كثيرة، وأجازه حسن الفتحابادي في الحديث، وألبسه خرقة التَّصوف شاه الكشي، وأخذ عنه الكثير منهم ابنه أبو الخير، توفي سنة: (1157هـ) بمدينة كش بما وراء النَّهر، وعمره بلغ مائة سنة كاملة. انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 66 - 67.

(5) هو عناية الله بن عبد الله الوابكندي البخاري الحنفي المشهور بآخوند، عالم بالتَّفسير =

الحسيني[1]، عن مولانا آخوند يوسف الكوسج ....

= والحكمة، ومشارك في بعض العلوم، له حاشية على تفسير البقرة للبيضاوي، وحاشية على شرح العضديَّة للدَّواني، وحاشية على شرح إثبات الواجب، وحاشية على شرح الكافية للجامي في النَّحو، وحاشية على شرح حكمة العين لمباركشاه، توفِّي سنة: (1176هـ).
انظر: إيضاح المكنون: 1/ 141، هدية العارفين: 1/ 804.
قلت: وترجمه الشَّيخ عارف حكمت في كتابه مجموعة التَّراجم: 33 - 34 (مخطوط) ترجمة حافلة فقال: عنايت الله البخاري، الحنفي، العالم النِّحرير، المحقِّق المدقِّق، ولد بدهنه شيخ، قرية من قرى وابكن من تومان بخارى، بينهما مقدار أربع فراسخ، وحصَّل العلوم في بُخارى، فقرأ على الشَّيخ قاسم المؤيتابي الوابكني، وعلى الشَّيخ محمَّد الشَّريف البخاري مؤلِّف شرح الشَّرح على الجلال، وتخرج على يديه، ثُمَّ اشتغل بالتَّدريس والتَّأليف ببخارى، واشتهر صيته، وبعُد شأوه، واجتمع عليه الأذكياء، وتخرَّج على يديه كثير من النُّجباء، فمن تلاميذه: هادي خواجه البخاري.
- وألَّف التَّآليف الفائقة منها: حاشيته على شرح العضديَّة، وحاشيته للخلخالي، وليوسف القره باغي وغيرها، وحاشيته على رسالة إثبات الواجب، وشرحها لمحمَّد الحنفي، وحاشيته على شرح التَّهذيب للدَّوَّاني، وحاشيته لخواجه جمال، وحاشيته ليوسف القره باغي، وحاشيته على شرح النَّسفيَّة للسَّعد، وحاشيته للخيَّالي، وحاشيته كاملة على شرح الكافية للجامي، وحاشيته على حكمة العين لمباركشاه، والسَّيِّد عليه إلى آخر المقالة الأولى، وحاشيته على تفسير البيضاوي من أوَّله إلى آخر سورة البقرة، وعلى تمام جزء النَّبأ.
- توفِّي سنة: (1176هـ) وهو المشهور بآخوند شيخ، أخذ الخلافة في الطَّريقة النَّقشبندِيَّة عن محمَّد أمين أملا، وله رسالة في قول القطب في شرح الشَّمسيَّة: لا فيما يجب أن يعلم في المنطق، وقول السَّيِّد عليه، ورسالة في قول السَّعد في شرح النَّسفيَّة: وأساس قواعد الإسلام الخ، والخيَّالي عليه، ورسالة في قول السَّعد شرح النَّسفيَّة: ضرورة امتناع ترجُّح أحد طرفي الممكن من غير مرجِّح في بحث الذَّات.

(1) هو أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد العلوي، الإسماعيلي، البُخاري، الحنفي، الشَّريف، عقب ابنًا واحدًا هو نور الدِّين عبد الله الذي تولَّى مشيخة الإسلام ببُخارى في صدارة الدَّولة المنغتية أيَّام رحيم خان، ولصاحب التَّرجمة المولوي الشَّريف تصانيف منها: حاشية على =

القراباغي[1]، عن حبيب الله ميرزا جان الشِّيرازي[2]، عن خواجه جمال[3]، عن المحقِّق جلال الدِّين الدَّواني الصِّديقي، عن أبيه أسعد الصِّديقي، عن مولانا الشَّريف

= الفوائد الضِّيائيَّة، وحاشيتان على العقائد العضُديَّة، أخذ عن: القرباغي، وقاسم بن صالح الفتحابادي، وعنه أخذ: أمان الله نياز التِّرمذي، وعناية شيخ البخاري، والمولى الفيضي، توفي يوم الثُّلاثاء لليلتين خلتا من صفر ببخارى سنة: (1109هـ) ودفن في جنب خانقاه التي بناها. انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 27.

(1) هو أبويعقوب يوسف بن محمَّد جان الأذربيجاني القراباغي المحمد شاهي الحنفي الكوسج، أصله من أذربيجان، وانتقل في فتنة الصَّفويَّة إلى بلاد تركستان، ونال من أهلها الإكرام، وكان حصَّل أوَّلًا ببلاده مبادئ العلوم، ثُمَّ ارتحل إلى بلاد العراق وفارس ولقي علماءها، وصحب فضلاءها، وأخذ منهم وله مؤلَّفات مقبولة متداولة ببلاد ما وراء النَّهر وبلغار، أخذ عن حبيب الله الشِّيرازي، وحسين الخلخالي، وعنه أخذ: ابنه يعقوب، ومحمَّد بن محمَّد البخاري الشَّريف وغيرهما كثير، توفي سنة: (1054هـ). انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 5/ 368 - 369.

(2) الباغنوي، الأشعري، الشَّافعي، له حواشية على العضديَّة، وعلى شرح العضد في الأصول، أحد أفاضل علماء العجم، ومن أماثل فضلائهم، كان معروفًا بالعلم والنَّجابة، أخذ عن علماء عصره، ثُمَّ ارتحل من شيراز إلى بلاد ما وراء النَّهر في فتنة الصَّفويَّة فارًّا بدينه، ونزل بخارى وناظر فضلائها، ثُمَّ سافر إلى الحجاز، وقدم مصر وقطن بالجامع الأزهر، ولازم الشُّيوخ، ثُمَّ لازم الطَّريقة القادريَّة، وقدم بغداد وجاور مشهد الشَّيخ عبدالقادر، ثُمَّ ارتحل إلى البصرة فقطنها، له تآليف منها حاشية على حكمة العين، وشرح الرِّسالة الجلاليَّة، وغيرهما، أخذ بشيراز عن السَّيِّد جمال الدِّين محمود بن نصر الحسيني الشِّيرازي، وبمصر عن الشَّمس الرَّملي، والنُّور الزِّيَّادي، وأخذ عنه خلق كثير بالعراق، وخراسان، وما وراء النَّهر، منهم: يوسف بن محمَّد جان القرباغي، وأحمد المجلي، وحسين الخلخالي، ويحيى التَّبريزي. توفي سنة: (994هـ). انظر: وفيَّة الأسلاف: 5/ 258 - 259، كشف الظُّنون: 1/ 132، التَّحرير الوجيز للكَوثري: 32، وفيه سجل تاريخ الوفاة خطأ. الأعلام: 2/ 167.

(3) هو جمال الدِّين محمود بن محمَّد بن عبد الله الشِّيرازي الطَّبيب، توفي سنة: (932هـ). انظر: كشف الظُّنون: 6/ 320.

علي الجرجاني، عن محمَّد مبارك شاه، عن قطب الدِّين الرَّازي، عن العلَّامة قطب الدِّين محمود الشِّيرازي، عن الكاتبي، عن الإمام فخر الدِّين الرَّازي، عن أبي نصر السِّمناني، عن محمَّد بن يحيى النَّيسابوري، عن الإمام حجَّة الإسلام محمَّد الغزالي، عن إمام الحرمين الجُويني، عن عبد الله أبي محمَّد الجُويني، عن سهل بن محمَّد أبي الطَّيب الصّعلوكي، عن محمَّد بن سليمان بن سهل الصّعلوكي، عن إبراهيم بن إسحاق المرْوزي، عن أبي العباس بن سُريج، عن أبي القاسم عثمان الأنماطي، عن إسماعيل بن إبراهيم المُزني، عن أبي عبد الله محمَّد بن إدريس الإمام الأجل الشَّافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن نافع، عن ابن عمر، وهو عن النَّبي ﷺ[1].

أمَّا الطَّريق الذي ساقه العلَّامة حسن حلمي القحيّ الدَّاغستاني في كتابه وسائل المريد فإنَّه أتى به من طريق أبناء عبد الهادي البخاري، وحفيد عبد الهادي وهو محمَّد شريف من شيوخ العلَّامة المرجاني وقد سبقتْ ترجمته، وإن كنتُ لم أقف على تصريح المرجاني أنَّه استجاز من شيخه المذكور، ولكن الغالب على الظَّنِّ أنَّه استجازه، وأنَّه يروي من طريقه، لا سيما أنَّ محمَّد شريف من كبار علماء بخارى، وكذا والده وجدّه، فليس ببعيد أنْ تكون الرِّواية متَّصلة بالمرجاني، وأنا سأذكرها على سبيل الاستئناس، وليس من باب القطع، إلى حين التَّحقُّق من رواية الشَّهاب المرجاني عن شيخه محمَّد شريف فأقول:

وبإسنادنا السَّابق إلى العلَّامة الشَّهاب المرجاني، عن شيخه ملَّا المولوي محمَّد شريف السَّيد مصنِّف التَّكملة على التَّتمَّة، عن والده عطاء الله خواجة[2]، عن جدِّه عبد الهادي خواجه وهو المشهور بإشان أستاذ، بالإسناد المتقدِّم.

❁❁❁

---

(1) انظر: كتاب وسائل المريد: 267 - 270.

(2) هو أبومحمَّد عطاء الله بن عبد الهادي البخاري الحنفي، المعروف بشيخ الإسلام، من أعيان أهل بخارى، وشيخ العلماء في وقته بها، وكان هو المشار إليه، والمعوَّل عليه في =

أسانيد العلَّامة المرْجاني
عن شيخه أبي المحاسن القاوُقجي

ومن الغرائب التي صادفتها أنَّ العلَّامة المرجاني لم ينُصَّ فيما وقفت عليه من وفيَّة الأسلاف على إجازة له عن أحد شيوخه سوى ما ذكره من اتصاله بالقَاوقْجي الذي لم يلتقه، لكن استدعى له الإجازة منه العلَّامة شرف الدِّين القازاني، دفين المدينة المنوَّرة.

كما حرص على تسجيل اتصالاته بالطَّريقة النَّقشبنديَّة وغيرها من طرق السَّادة الصُّوفيَّة كالقادريَّة والكبرويَّة عبر مشايخه المذكورين آنفًا وسنذكرهم تفصيلًا لاحقًا.

وأبو المحاسن محمَّد بن خليل بن إبراهيم القاوُقجي الطَّرابلسي: (1224هـ-1303هـ) الذي يعدُّ من أساطين الرِّواية في عصره وله رواية واسعة، وألَّف أثباتًا كثيرة دوَّن فيها مشيخته منها:

1- معدن اللآلي في الأسانيد العوالي[1]: وهو ثبت ذكر فيه مشايخه قال الكتَّاني في فهرس الفهارس[2]: لعله أكبر أثباته، ومخطوط في الظَّاهريَّة بدمشق برقم: (314 تصوُّف) وفي دار الكتب المصريَّة: تيمور برقم: (132) و (397) و (142طلعت).

= بلده في الفتاوى والتَّدريس والتَّصنيف، وهو أستاذ علمائها وإمام فضلائها، ومن كملت به سيادتهم، وانتهت إليه رياستهم، وصفوة أكابرهم، وقدوة مشاهرهم، أخذ عنه ابناه: رحمة الله، ومحمَّد، وعبد الحي بن أبي الخير، وشير محمَّد الخواقندي، وفيض بن عبد العزيز الكناوي وأخوه فتح الله وغيرهم، توفي سنة: (1210هـ). انظر ترجمته: وفيَّة الأسلاف: 6/ 129.

(1) انظر: معجم المعاجم والمشيخات: 2/ 290.

(2) 2/ 586.

2- الغُرر الغالية في الأسانيد العالية: ذكره الكتّاني في فهرس الفهارس[1].

3- رفع الأسْتار المُسدلة في الأحاديث المُسلسلة[2]: ذكر الكتّاني[3] عن بعض المتأخرين أنَّ أجمع المسلسلات حصْر الشَّارد ومسلسلات القاوقجي، وهو مخطوط في دار الكتب المصريَّة: (المصطلح2/ 68)، وفي الظَّاهريَّة برقم: (9140).

فمن شيوخ القاوُقجي: الشَّيخ عبدالقادر بن أحمد بن أبي جيدة الكَوْهَن الفاسي، والسَّيِّد ياسين بن عبد الله الميرغني، والمُسند محمَّد عابد السِّندي، والسَّيِّد محمَّد البَهي الحسيني، والسَّيِّد محمَّد بن علي السُّنوسي، وغيرهم كثير.

وأنا أتصل بهذه المشايخ المساقة آنفًا بطرق كثيرة.

أمَّا عبرالعلَّامة الشَّهاب المرجاني فعن بعض مشايخنا من أجلهم:

* شيخنا الإمام السَّيد عبد الله بن محمَّد بن الصِّديق الغُماري، عن شيخه عبد الجليل الدُّرَّا الدِّمشقي، عن عالم جان البارودي، عن شهاب الدِّين المرجاني، عن أبي المحاسن القاوُقجي، عن الشَّيخ عبدالقادر الكوهن الفاسي، قال في فهرسته: «إمداد ذوي الإسعاد إلى معالم الرِّواية والإسناد»[4]:

«وأمَّا كتاب الشِّفا للقاضي عياض فأرويه عن شيخنا أبي محمَّد عبدالقادر ابن شَقرون، عن الشَّيخ أبي حفص الفاسي، عن الشَّيخ أبي العبَّاس سيدي أحمد بن المُبارك اللَّمطي الصِّديقي، عن الشَّيخ أبي عبد الله سيدي محمَّد بن أحمد المِسْناوي البكري الدّلائي، عن الشَّيخين أبي عبد الله محمَّد بن عبد القادر الفاسي، وأبي الفضل أحمد بن العربي بن الحاجّ، كلاهما عن شيخ الإسلام والد الأوَّل سيدي عبدالقادر الفاسي -أي عن عمَّ أبيه العارف بالله سيدي عبد الرَّحمن بن محمَّد الفاسي، عن

---

(1) 2/ 894.

(2) انظر: معجم المعاجم والمشيخات: 2/ 291.

(3) في فهرس الفهارس والأثبات: 1/ 447.

(4) 92 - 93.

الإمام القصَّار، عن ولي الله سيدي رضوان، عن سُقَّين العاصمي السُّفياني- بسنده إلى زكريا (ح).

وعن شيخنا أبي الفيض حمدون بن الحاجّ، عن الحافظ النَّاصري، إجازة بسنده إلى زكريا، عن ابن الفُرات، عن أبي الفتُوح يوسف بن محمَّد الدَّلاصي القُرشي المؤذِّن بالجامع العتيق بمصر، عن أبي الحُسين يحيى بن محمَّد بن تامتيت اللّواتي، عن ابن الصَّائغ الأنصاريّ، عن مؤلفها القَاضي أبي الفضْل عِياض بن مُوسى اليَحصُبي نسبة إلى يَحصُب، حيٌّ باليَمن من حِمْير».

* كما أَروي من طريق شيخنا أحمد بن محمَّد نصيب المحاميد الدِّمشقي، عن عبد الجليل الـدُّرَّا الدِّمشقي، عن عالم جان الـبارودي، عن شهاب الدِّين المرجاني، عن أبي المحاسن القاوقجي، عن السَّيِّد محمَّد ياسين بن عبد الله الملقَّب بالمحجوب الميرغني، عن والده، عن شيخه عبد الله بن سالم البصري[1]، عن الشَّيخ منصور الطُّوخي، عن الشَّيخ سلطان المزَّاحي، عن الشَّهاب أحمد بن يونس الشَّهير بابن الشِّبلي، عن السَّري عبد البرّ بن الشّحنة، عن الكمال بن الهُمام، عن السِّراج عمر بن علي الشَّهير قارئ الهداية، عن علاء الدِّين السِّيرامي، عن السَّيِّد جلال شارح الهداية، عن علاء الدِّين عبد العزيز البُخاري، عن حافظ الدِّين الكبير، عن شمس الأئمَّة الكَرْدري، عن شيخ الإسلام برهان الدِّين صاحب الهداية، عن فخر الإسلام علي البزْدوي، عن شمس الأئمَّة السَّرخسي، عن شمس الأئمَّة الحلواني، عن القاضي أبي علي النَّسفي، عن الإمام أبي بكر محمَّد بن الفضل البُخاري، عن الإمام أبي عبد الله السَّبذْمُوني، عن الأمير عبد الله بن حفص الصَّغير البُخاري، عن أبيه أبي حفص الكبير، عن محمَّد بن الحسن الشَّيباني، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النُّعمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* كما أَروي من طريق شيخنا السَّيِّد عبد الله الغُماري، عن أمِّ البنين بنت عبد الجليل الدُّرَّا الدِّمشقيَّة عن عالم جان البارودي، عن شهاب الدِّين المرجاني، عن

(1) انظر: الإمداد في معرفة علو الإسناد: 113.

أبي المحاسن القاوُقجي، عن محمَّد عابد السِّندي بأسانيده المذكورة في كتابه الكبير «حصر الشَّارد».

* وأَروي أيضًا بهذا الطَّريق إلى الشَّهاب المرجاني، عن أبي المحاسن القاوُقجي، عن السَّيِّد بن أحمد محمَّد البهي الحسيني المالكي: (1260هـ)، عن الحافظ محمَّد مرتضى الزَّبيدي الحسيني: (1205هـ) بأسانيده الموجودة في معجمه.

* وبهذا الإسناد أَروي من طريق الشِّهاب المرجاني، عن القاوقجي، عن السَّيِّد محمَّد بن عليّ السُّنوسي: (1276هـ) بأسانيده الموجودة في كتابه: (المنهل الرَّوي الرَّائق في أسانيد العلوم وأصول الطَّرائق)، وكتابه الماتع: (السَّلسبيل المعين في الطَّرائق الأربعين)، وكتابه: (المسلسلات العشرة في الأحاديث النَّبويَّة).

*وكذلك روينا من طريق المرجاني السَّالف الذِّكر، عن القاوقجي، عن الشَّيخ أحمد بن حسن بن رشيد العفالقي الشَّهير بالحنبلي الأحسائي: (1257هـ)، عن العلَّامة الشَّيخ محمَّد بن عبد الله بن فيروز الحنبلي الأحسائي، عن شيخ الشَّافعيَّة عبد الله بن عبد اللَّطيف الأحسائي، عن عبد الله بن سالم البصري بما في ثبته المسمَّى بـ(الإمداد في معرفة علوِّ الإسناد).

❊ ❊ ❊

أسانيد المرجاني إلى الطّريقة النّقشبنديّة العليّة وبقيّة طرق السّادة الصّوفيّة

هذه السّلاسل قد ذكرها العلّامة المرجاني بنفسه في كتابه العظيم الذي يُعدُّ مفخرة لأهل قازان وبلاد الإسلام: وفيّة الأسلاف وتحيّة الأخلاف[1] متحدِّثًا فيه عن الطّرق الصّوفيّة التي يتّصل هو بها عبر مشايخه فقال:

الجشتيّة: نسبة إلى قصبة بخراسان منها شيخ الطّريقة أبو أحمد بن سلطان فرسنامه الجشتي، أخذ عن أبي إسحاق الشّامي، عن علي الدِّينوري، عن ميسرة المصري، عن حذيفة المرعشي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أدهم البلخي، عن فضيل بن عياض، عن أبي محمد عبد الواحد بن زيد البصري، عن أبي سعيد حسن بن أبي الحسن، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

القادريّة: نسبة إلى الشّيخ محيي الدِّين أبي محمَّد عبد القادر بن موسى بن يحيى بن محمَّد بن داود الجيلي البغدادي، أخذها عن أبي عبد الله حمَّاد بن مسلم الدّباس، عن أبي سعيد مبارك بن علي بن حسن المخزومي، عن أبي الحسن علي بن محمد الهكّاري، عن أبي الفرج الطّرسوسي[2]، عن أبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن حارث التّيميمي، عن أبي بكر جعفر بن يونس الشِّبلي[3]، عن أبي القاسم جنيد بن محمَّد البغدادي، عن أبي الحسن سري بن مغلس السّقطي، عن أبي محفوظ معروف بن فيروز بن علي الكرخي، عن أبي الحسن علي بن موسى،

---

(1) 281 - 285.

(2) في الأصل: الطّرطوشي، وهو أبوالفرج محمَّد بن عبد الله الطّرطوسي، كما في المنهل الرّوي الرّائق: 101.

(3) في المنهل الرّوي الرّائق: (101) أبو بكر محمَّد دلف بن خلف بن محمَّد بن جحدر الشّبلي.

عن أبيه، عن جدِّه أبي عبد الله جعفر بن محمَّد الصَّادق، عن أبيه، عن جدِّه أبي الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأخذ معروف الكرخي أيضًا، عن داود بن نصير الطَّائي، عن أبي محمَّد حبيب بن عيسى العجمي، عن الحسن البصري عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السُّهروردِيَّة: نسبة إلي بُليدة من بلاد الجبل منها الشَّيخ ضياء الدِّين أبو النَّجيب عبدالقاهر بن محمَّد بن محمَّد التَّيمي البكري ينتهي نسبه بواسطة اثني عشر رجلًا إلى أبي بكر الصِّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخذها عن عمِّه وجيه الدِّين عمر بن عمُّويه[1] عن أخي[2] الفرج الزَّنجاني، عن أحمد شاد بن ممشاذ الدِّينوري، عن جنيد بن محمَّد البغدادي، عن سرى السَّقطي، عن معروف الكرخي، عن داود بن نصير الطَّائي، عن حبيب العجمي، عن الحسن البصري، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرِّفاعيَّة: نسبة إلى الشَّيخ شمس الدين أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن يحيى الواسطي البطايحي المعروف بابن الرِّفاعي من ذريَّة موسى بن جعفر الكاظم، أخذها عن أبي علي القاري[3]، عن أبي الفضل عن أبي العلائم علي التُّركماني، عن أبي الحسن على البازياري[4]، عن أبي الحسن على العجمي، عن أبي بكر جعفر بن يونس الشِّبلي، عن جنيد البغدادي.

الكبرويَّة: نسبة إلى الشَّيخ نجم الدين أبي الجناب أحمد بن عمر بن عبد الله بن محمَّد الخوارزمي الخيوقي الطَّامة الكبرى، أخذها عن أبي ياسر عمار بن ياسر بن مطر بن سحاب البدليسي، عن أبي النَّجيب السُّهروردي، عن أبي الفتوح أحمد بن

---

(1) في الأصل: حمويه، وما ذكرته عند صاحب المنح البادية: 2/ 140.

(2) في الأصل: أبي، وما ذكرته من المنح البادية: 2/ 140 وقال: عن أخي الفرج الزَّنجاني، عن والده محمَّد، عن والده عبد الله، عن أبي محمَّد الدِّينوري الأسود، عن أبي محمَّد الجريري، عن أبي علي ممشاد الدِّينوري به.

(3) في الأصل: العاري، وما ذكرته من المنح الباديَّة: 150.

(4) يوجد اختلاف بين رجال الإسناد المذكور هنا وبين المنح البادية: 2/ 146.

محمَّد بن محمَّد الطُّوسي الغزالي، عن أبي بكر بن عبد الله الطُّوسي النَّساج، عن أبي القاسم علي الطُّوسي الكركاني، عن أبي عثمان سعيد بن سلام المغربي القيرواني، عن أبي يعقوب اسحاق بن محمَّد النَّهرجوري، عن أبي يعقوب يوسف بن حمدان البصري السُّوسي، عن عبد الواحد بن زيد البصري، عن الحسن البصري، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

وأخذ أبو عثمان المغربي أيضًا، عن أبي علي حسين بن أحمد الكاتب، عن أبي علي أحمد بن محمَّد الرُّوذباري، عن جنيد البغدادي.

الشَّاذليَّة: نسبة إلى شاذلة قرية بقرب تونس منها[2] الشَّيخ أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار التُّونسي الشَّاذلي، أخذها عن عبد السَّلام بن مشيش ويقال: إنَّه كان أويسي المشرب، وعنه أبو العباس المرسي، وعنه نجم الدِّين عبد الله بن محمَّد، وياقوت العرشي، وعنه شهاب الدِّين ابن الميلق، وعنه سبطه ناصر الدِّين ابن الميلق، وعنه محمَّد بن الحسن بن علي البكري المصري الحنفي، وعنه أبو العباس محمَّد بن محمَّد بن عبد الغني السُّوسي وغيره.

المولويَّة: نسبة إلى الشَّيخ جلال الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن الحسين بن أحمد البكري الحنفي الحكيم المعنوي المولوي الرُّومي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخذها عن السَّيِّد برهان الدِّين التِّرمذي، عن بهاء الدِّين محمَّد بن الحسن، عن نجم الدِّين أبي الجناب أحمد بن عمر الخيوقي، عن عمار بن ياسر البدليسي، عن أبي النَّجيب عبد القاهر السُّهروردي.

النَّقشبنديَّة: نسبة إلى الشَّيخ بهاء الدِّين محمَّد بن محمَّد بن الفضل البُخاري المعروف بنقشبند رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخذها عن أبي الحسن علي بن حمزة بن إبراهيم البُخاري السّويخاري المعروف بالأمير كُلال، عن محمَّد بن محمَّد بن عبد الله السَّماسي، عن

---

(1) في الأصل: الباري، وما ذكرته من المنح الباديَّة: 150.

(2) أي ينسب إليها، وإلَّا فهو مغربي المولد والمنشأ.

أبي الحسن علي الرَّامتني المعمَّر، عن أبي عمر محمود بن سلطان بن يحيى الفغنوي، عن العارف الرِّيوكري، عن أبي محمَّد عبد الخالق بن عبد الجميل الغُجدواني، عن أبي يعقوب يوسف بن أيوب بن يوسف الهمداني، عن أبي علي فضل بن محمد الفارمدي، عن أبي الحسن علي عن بن أحمد بن جعفر الخرقاني، عن أبي يزيد طيفور بن عيسى بن آدم بن سروشان البَسْطامي، عن أبي عبد الله جعفر بن محمَّد بن علي الصَّادق، عن أبيه وأجداده، وعن جدِّه لأمِّه أبي محمَّد قاسم بن محمَّد بن أبي بكر التَّيمي، عن أبي عبد الله سلمان الفارسي.

المجدديَّة: نسبة إلى الشَّيخ أبي البركات أحمد بن عبد الأحد بن زين العابدين بن عبد الحي العمري الهندي السَّرهندي أخذ النَّقشبنديَّة عن العارف عبد الباقي النَّسفي، عن أحمد بن محمَّد الكشي الأمكنوي المعروف نحواجكي، عن خاله محمَّد بن طاهر بن شيخشاه بن برهان الأوشي الشَّهيد المعروف بالزَّاهد، عن ناصر الدِّين أبي محمَّد عبيد الله بن محمَّد بن شهاب الشَّاشي المعروف بالأحرار، عن يعقوب بن عثمان بن محمود الغزنوي الجرخي، عن علاء الدِّين محمَّد بن محمَّد البخاري العطَّار، عن الشَّيخ بهاء الدِّين رَحِمَهُمُاللَّهُ.

والجشتيَّة: عن والده عن ركن الدِّين عبد الله بن عبد القدُّوس بن إسماعيل بن صفي الغزنوي الحنفي، عن أبيه، عن محمَّد بن عارف بن أحمد بن عبد الحق، عن جلال الدِّين البانتي، عن شمس الدِّين التُّركي البانتي، عن علاء الدِّين علي بن أحمد الصَّابر، عن فريد الدِّين مسعود المعروف بشكركنج، عن قطب الدِّين بختيار الكاكي الدَّهلوي، عن معين الدِّين السِّجزي، عن عثمان الهاروني، عن الحاج شريف الزندني، عن أحمد بن مودود بن يوسف، عن أبيه، عن يوسف بن محمَّد بن سمعان، عن محمَّد بن أبي أحمد أبدال الجشتي، عن أبيه، عن أبي إسحاق الشَّامي رَحِمَهُمُاللَّهُ.

والقادريَّة: عن والده، عن شاه إسكندر، عن جدِّه شاه كمال، عن شاه أفضل عن عبد الرَّحمن، عن شمس المعارف، عن السَّيِّد كدا، عن أبيه أبي الحسن، عن شمس الدِّين الصَّحرائي، عن السَّيِّد عقيل، عن بهاء الدِّين أبي بكر عبد الوهاب بن عبد القادر، عن أبيه وأخيه عبد الرَّزاق، عن والده الشَّيخ عبد القادر الجيلاني رَحِمَهُمُاللَّهُ.

والكُبرويَّة: عن أحمد الخبوشاني، عن حسين بن شهاب بن برهان الدِّين الخوارزمي، عن الحاج محمَّد بن محمَّد الخبوشاني، عن شاه على البيدوازي، عن رشيد الدِّين الإسفرائيني، عن عبد الله البرزشابادي، عن إسحاق الختلاني الشَّهيد، عن عليّ بن شهاب بن محمَّد الهمداني، عن محمود بن عبد الله المزدخاني، عن علاء الدَّولة ركن الدِّين أحمد بن محمَّد بن أحمد السِّمناني، عن نور الدِّين عبد الرَّحمن الإسفرائيني، عن جمال الدِّين أحمد الجوزقاني، عن علي بن سعيد بن عبد الجليل الغزنوي اللالاء، عن مجد الدِّين أبي سعيد شرف بن المؤيد بن أبي الفتح البغدادي، عن الشَّيخ نجم الدِّين الكُبرى رَحِمَهُمُ اللَّهُ».

ثُم قال: «وهذه النِّسبة -أي للطُّرق التي ذكرها- قد وصلت إلى أبي الحسن هارون بن محمَّد المرجاني:

1- عن شيخه عبد القادر بن نياز أحمد البشاوري[1]، عن فضل أحمد بن نياز أحمد بن صفر أحمد بن فضل الله بن عبد القادر عن محمَّد بن محمَّد بن عبيد الله بن معصوم البارسا[2]، عن والده محمَّد البارسا، عن عمِّه نقشبند[3] بن معصوم بن أحمد[4]، عن أبيه، عن جدِّه الشَّيخ أبي البركات أحمد بن عبد الأحد السِّرهندي[5]

---

(1) انظر ترجمته في مبحث شيوخ المرجاني.

(2) الهندي، السَّرهندي، الحنفي الصُّوفي، ولد في سنة: (1151هـ) صاحب الطَّريقة المتوارثة كابرًا عن كابر إلى جدِّه أحمد السَّرهندي، توفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ في سنة: (1232هـ). انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 155.

(3) هو محمَّد نقشبد بن محمَّد بن معصوم بن أحمد بن عبد الأحد السَّرهندي.

(4) وهو ثالث أبناء الإمام الرَّباني السِّرهندي، ولد سنة: (1009هـ) قال عنه الإمام الرَّباني: إنَّ لولدي هذا استعدادًا ذاتيًا للولاية المحمَّديَّة، وهو محمَّدي المشرب، ولما بلغ ذروة الكمال شرَّفه والده بإجازة الإرشاد، بعد أن حفظ القرآن الكريم، وتحصيل العلوم، توفِّي سنة: (1079هـ). انظر: هدايا الزَّمان: 278 - 281.

(5) نسبة إلى سرهند، بلدة عظيمة بين دهلي ولاهور، وهو مجدد الألف الثَّاني، ولد سنة: (971هـ)، وتتلمذ في بداية أمره على والده، ثُمَّ ارتحل إلى سيالكوت وقرأ على الشَّيخ

رحمة الله عليهم أجمعين.

2- وعن عبيد الله بن نياز قلي بن بالته الخلجي التُّركماني[1]، عن والده[2]، عن إدريس[3] عن عابد[4]، عن خُدايقلي[5]، عن أحمد المكِّي[6] وحبيب الله البُخاري[7]،

كمال الدِّين الكشميري كتب المعقولات، وأخذ الحديث على الشَّيخ يعقوب الكشميري، ثُمَّ ارتحل إلى دهلي وأخذ الطَّريقة النَّقشبنديَّة على الخواجه عبد الباقي بن عبد السَّلام البدخشي ثُمَّ الدَّهلوي، وألَّف كتابه المعروف بالمكتوبات وغيره من الرَّسائل، وأنجب أربعة أبناء بلغوا مراتب الكمال وهم: محمَّد صادق، ومحمَّد سعيد، ومحمَّد معصوم، ومحمَّد يحيى، توفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة: (1034هـ). انظر: سبحة المرجان في آثار هندستان: 106 - 114. وهدايا الزَّمان: 265 - 278.

(1) انظر ترجمته في مبحث شيوخ المرجاني.

(2) أبوصالح نيازقلي بن شاه نياز بن بالته الخراسني التُّركماني الخلجي الحنفي الصُّوفي، تُوفِّي ببخارى سنة: (1236هـ) وصلَّى عليه الأمير حيدر، ودفن بكلابار من خارج البلد. انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 157.

(3) لم أتبيَّن من المعني بإدريس المذكور.

(4) في الأصل: عايد، ولعله تصحيف مطبعي، ربما يكون المذكور هو: المحدِّث المسند محمَّد عابد السِّندي، وإن كنت أستبعده.

(5) لم أعثر على ترجمته رغم البحث والتَّتبع.

(6) لم أتبين المراد منه، وربما يكون هو العلَّامة النَّخلي فاسمه أحمد وهو مكِّي، وطبقته مقاربه، لكني لم أجد إشارة إلى شيء من ذلك في ثبته.

(7) الصُّوفي، وهو من أعيان مشايخ ما وراء النَّهر في عصره، وأعلامهم المشار إليه في دهره، وأعظم السَّالكين في وقته في تربية المريدين الدَّاخلين في طريقته، ولأهل بخارى وغيرهم من أهل تلك الديار اعتقاد عظيم فيه، وهو معقود عليه الخناصر في الجمع بين الفنون العقليَّة والنَّقليَّة، والتَّحلي بعلمي الباطن والظَّاهر فيما بينهم، وحضرجنازته ملك الوقت سبحانقلي خان والكثير من الأعيان، وكان حجَّ بيت الله الحرام، وأخذ الطَّريقة النَّقشبنديَّة عن معصوم بن أحمد السَّرهندي، توفِّي في سنة: (1111هـ). انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 29- 30.

عن معصوم بن أحمد، عن والده رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

3- وعن الشَّيخ مظهر بن أحمد بن أبي سعيد بن صفيّ القدْر بن عزيز القدْر بن عيسى بن سيف الدِّين بن معصُوم بن أحمد الهندي الدَّهلوي المجاور[1]، عن والده[2]، عن جدِّه[3]، عن شاه علي بن عبد اللَّطيف التبالي الدَّهلوي[4]، عن شمس الدِّين حبيب الله بن ميرزاجان بن عبد الله العلوي الهندي الدَّهلوي الحنفي المعروف

---

(1) انظر ترجمته في مبحث شيوخ الشَّيخ محمَّد مراد القزاني.

(2) هو مرشد الأنام الشَّيخ أحمد بن أبي سعيد، ولد سنة: (1217هـ)، أدرك الشُّيوخ الثَّلاثة من أبناء الشَّيخ ولي الله الدَّهلوي وهم: عبد العزيز، ورفيع الدِّين، وعبدالقادر، وأجازه الشَّيخ عبد العزيز بالحديث، وقرأ العلوم والحديث على كثير من علماء بلده، ثُمَّ هاجر إلى الحرمين الشَّريفين في سنة: (1273هـ)، واختار الإقامة بالمدينةالمنوَّرة حتَّى وافاه المنُون، ونودي عليه بالرَّحيل في سنة: (1277هـ) ودفن بالبقيع. انظر: اليانع الجني: 120 - 122. هدايا الزَّمان في طبقات الخوجكان: 307 - 314.

(3) هو مولانا أبوسعيد بن الشيخ صفي القدر، ولد في سنة: (1196هـ) في بلدة مصطفى أباد، وحفظ القرآن في سنِّ الحادية عشرة، وتعلَّم التجويد، وقرأ أكثر الكتب الدَّرسيَّة على المفتي شرف الدِّين، وقرأ على مولانا رفيع الدِّين بن الشَّيخ ولي الله الدهلوي، وأخذ سند الحديث على الشَّيخ عبد الله الدَّهلوي، وخاله سراج الدِّين وغيرهم، توفِّي سنة: (1250هـ) ودفن بدهلي. انظر: اليانع الجني: 125 - 130. هدايا الزَّمان: 300 - 307.

(4) الهندي البنجابي الحنفي، الصُّوفي، ولد سنة ثمان وخمسين وألف بتبالة من بلاد بنجاب من ديار الهند، يعرف بشاه عبد الله، وغلام علي، وهو أحد من جمع العلوم الظَّاهرة والباطنة والأخلاق الفاضلة، والأوصاف الكاملة، وشرافة النَّسب، ونباهة الحسب، وجمال الطَّلب، وحسن المذهب والمشرب، وهو شيخ الطَّريقة وإمام الصُّوفيَّة، ومن كبار أعيان السَّالكين، وكان على النِّهاية من الزُّهد والورع، والدِّيانة، والمجاهدة، وكان مسكنه في مدينته دهلي، وكان يقصده النَّاس من الأطراف والأمصار، وقد أنشأ الشَّيخ خالد الشَّهرزوري قصيدة في مدحه، وله كتاب ألفه في مناقب الشَّيخ حبيب الله الدَّهلوي، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في سنة: (1240هـ)، وصلَّى عليه أبوسعيد بن صفي القدر الفاروقي، ودفن عند الشَّيخ حبيب الله.

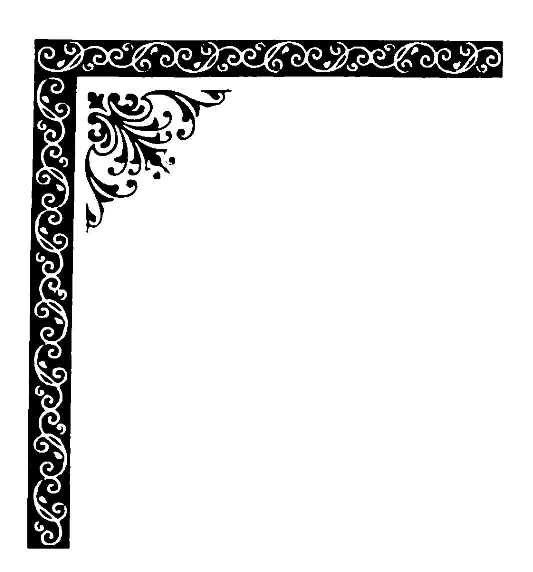
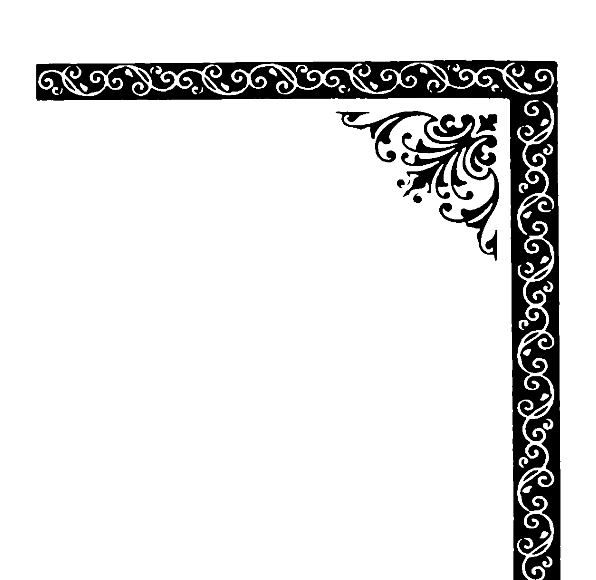
بميرزا جان جانان[1]، عن نور الدِّين بن محمَّد الهندي البدواني[2] وعن صفيّ الدِّين بن أحمد بن معصوم السَّرهندي، عن أبيه، عن جدِّه».

قلت: وأنا أرويها عن المرجاني بواسطة تلميذه عالم جان البارودي، وعن البارودي يرويها كلٌّ من العلَّامة عبد الجليل الدُّرا الدِّمشقي، وابنته أمّ البنين، والعلَّامة قاسم خير الدِّين القاسميّ، والعلَّامة حامد التَّقي الدِّمشقي، والعلَّامة إسماعيل الصَّفائحي التُّونسي، ومشايخي يروون عن هؤلاء الأعلام بموجب ما تقدَّم، وما سيأتي.



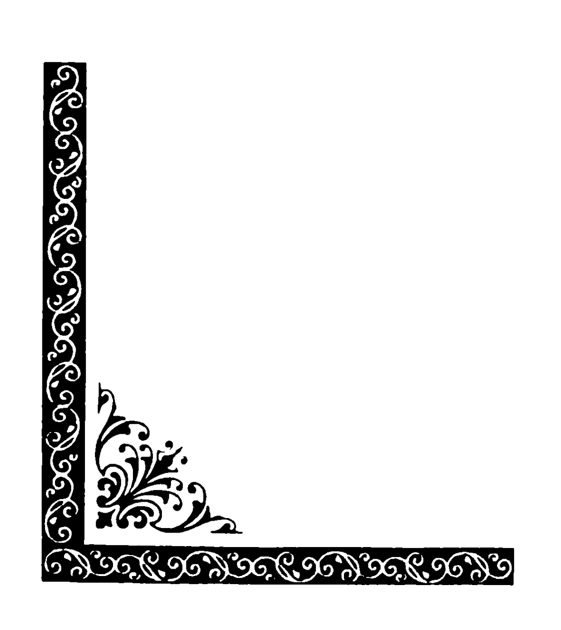
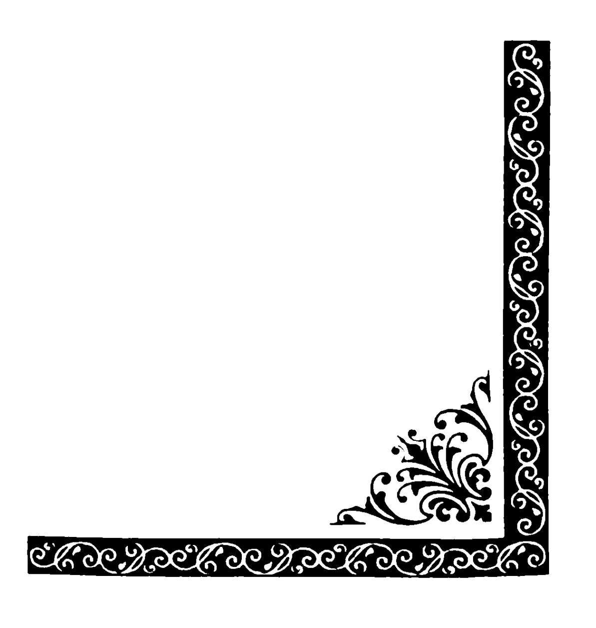
(1) هو الشَّيخ الجليل العارف النَّبيل، الحسيب النَّسيب، الجامع بين العلوم الظَّاهرة، والمعارف الباطنة، وشرف النَّسب، وكمال الحسب، وجمال الطَّلب، وحسن المذهب، كان عارفًا حكيمًا، فقيهًا محدِّثًا مفسِّرًا، علَّامة في كلِّ فنٍّ، إمامًا نحريرًا في كلِّ صناعة، خدم مشايخ الطَّريقة، وأخذ منهم، ولقي العلماء، واستفاد منهم، توفِّي سنة: (1195هـ). انظر: وفيَّة الأسلاف: 6/ 105.

(2) هو الجامع بين علوم الظَّاهر والباطن، أخذ الطريقة النَّقشبنديَّة المجدِّدية عن الشَّيخ سيف الدِّين، ثُمَّ اشتغل بتحصيل الفيوض عند الشَّيخ الحافظ محمَّد محسن وصحبه سنين، وهو من خلفاء الشَّيخ محمَّد معصوم، توفِّي سنة: (1135هـ). انظر: هدايا الزَّمان: 282 - 284.

إطلالة على كتاب

الحِكمَةُ البَالِغَةُ الجَنِيَّة
في
شَرح العَقائِدِ الحَنفيَّة

إطلالة على الكتاب

دائمًا ما كنت أتساءل عن سبب شيوع بعض المؤلَّفات والكتب والمتون دون البعض الآخر، وما هو السِّرُّ وراء هذا الأمر، وقد لاحظ الباحثون في كتب العلماء والمنقِّبون عن طبقات المصنفِّين والمتابعون لنتاج المؤلِّفين أنَّ هناك كتبًا أُلِّفت لعلماء أفذاذ بيد أنَّها لم تلق رواجًا، ولم تنتشر بين النَّاس، لا لسبب عدم جودتها أو ضعف في تحريرها أو نقص في استيعابها للموضوعات المصنَّفة في ذلك العلم المختار، لكنَّها مع ذلك لم تَسُدْ ولم تثمر وتونق، بل بعضها ذاب وبقي أثرًا بعد عيان، وخبرًا بعد بيان، رغم أنَّ دواعي الانتشار متوفِّرة فيها.

وهناك كتب أُخرى أقلَّ منها جودة وربما استيعابًا ولكن كُتب لها الانتشار والبقاء، وأصبحت هي منار الدُّروس، والمتصدِّرة لمحافل العلماء في الأربطة وامتلأت بها الطُّروس، وحَفلت بها المدارس وصارت كالعرائس لسنوات طوال، وكُتب لها الرَّواج والانتشار عبر العصور، فما هو السِّرُّ الغامض في ذلك؟ هل هو محض جود امتناني، أم هو بسبب وجود خبيئة مستودعة مكنونة بين العبد ورَبِّه أهَّلَته لهذا العطا الرَّباني؟

والجواب عن هذا السُّؤال وجدته محكيًّا عند شيخنا الإمام الحافظ المعقولي السَّيِّد عبد الله بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغماري الحسني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجلًّى في كتابه خواطر دينيَّة[1] فقال:

«كتابان لعالمين مغربيِّين اشتهرا في سائر الآفاق، وكان لهما أثر عند النَّاس لا يعرف لغيرهما من الكتب، وذلك دليل على إخلاص مؤلِّفيهما، وحسن قصدهما في تأليفهما.

---

(1) 209 - 211.

أحد هذين الكتابين: المقدِّمة الآجروميَّة في علم العربيَّة للإمام أبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن آجروم الصَّنهاجي المتوفَّى سنة: (723هـ) بفاس.

فمنذ ظهر هذا الكتاب أقبل النَّاس عليه في مشرق الأرض ومغربها حفظًا وقراءة ودرسًا، ووضعوا عليه من الشُّروح والحواشي ما لا يكاد يحصى، وترجم إلى بعض اللُّغات الأجنبيَّة، وبلغ من شهرة هذا الكتاب أنَّ البلاد الأوربيَّة مثل فرنسا وغيرها اشتقُّوا منه لفظ جرومير وجعلوه علمًا على العلم الخاص بقواعد لغاتهم.

ثانيهما: دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في الصَّلاة على النَّبي المختار للعارف الكبير سيدي محمَّد بن سليمان الجزولي المغربي، لقي هذا الكتاب أيضًا إقبالًا منقطع النَّظير، فلا تجد قطرًا إسلاميًّا في مشرق الأرض ومغربها إلَّا وفيه جماعات اتخذوا قراءة هذا الكتاب وِرْدهم في يوم الجمعة وغيره.

ووُقفت أوقاف لقراءته بالمسجد النَّبوي في المدينة المنوَّرة، وبالمسجد الحسيني في مصر، وبمسجد مولاي إدريس في فاس، وبمساجد كثيرة في سائر البلاد الإسلاميَّة.

وتأنَّق الناسخون في كتابته بالخطوط الجميلة، وزيَّنوه بماء الذَّهب، وطبع مرات عديدة في تركيا ومصر وغيرها.

وطبعه الشَّيخ رشيد الحواصلي من علماء الشَّام المشتغلين بتجارة الكتب في تركيًا بخط جميل موشًّى بماء الذَّهب، والنُّسخة من هذه الطَّبعة تساوي ثلاثة جنيهات.

هذا مع أنَّ كتبًا كثيرة أُلفت في موضوعه، قبل الجزولي وبعده لكن لم تلقَ من الإقبال عُشر ما لقيه دلائل الخيرات، ومثل هذا يقال في المقدِّمة الآجروميَّة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم».

قلت: نعم هو الإخلاص المختبئ في قلوب الصَّادقين، الجاذب لعطاءات ربانيَّة يتفضَّل بها المولى عَزَّوَجَلَّ على عباده المُخْلِصين المُخْلَصين.

وهذان المثالان اللَّذان ساقهما السَّيِّد عبد الله يجسِّدان هذا المعنى بجلاء، ولهذين المثالين أمثلة ظهرت في علوم عديدة، فمن ذلك بردة الإمام البوصيري، هذه

القصيدة العصماء الخالدة التي سبحت ومازالت تسبِّح في فضاءات الدُّنيا ويتفنَّن في سردها العاشقون مع أنَّه لا يخفى على النَّاس كافَّة أنَّ المادحين له ﷺ لا يحصى عددهم، ومن هذا الصِّنف أيضًا ما صُنِّف في المذهب المالكي وهو المختصر الخليلي الذي يمثِّل تطلُّع الفقهاء، ويتداوله أهل العلم في بلدان المالكيَّة بالحفظ كما يحفظون أسماءهم ويتفنَّنون في دراسته بأشكال عديدة، وكذلك منهاج الإمام النَّووي عند السَّادة الشَّافعيَّة، وفي الحديث صحيحا البُخاري ومسلم والقائمة تطول.

ومن هذه الكتب التي اجتمعت عليها قلوب المتكلِّمين من الماتريديَّة وغيرهم، وتربَّعت على عروش علم العقائد عندهم وعند غيرهم، وغدا يحفظ من جانب الطُّلَّاب الوعاة لا سيَّما في بلاد العجم هو ذلك المتن الرَّصين الصَّغير في حجمه، الغزير في معانيه ومضامينه المسمَّى بالعقائد النَّسفيَّة لمؤلِّفه نجم الدِّين ومفتي الثَّقلين عمر بن محمَّد النَّسفي المتوفَّى سنة: (537هـ)، الَّذي قال عنه التَّفتازاني متحدِّثًا عن أهميَّة هذا المصنَّف ما نصُّه: «وإنَّ المختصر المسمَّى بالعقائد للإمام الهمام قدوة علماء الإسلام نجم الملَّة والدين عمر النَّسفي أعلى الله درجته في دار السلام يشتمل من هذا الفن على غرر الفوائد، ودرر الفرائد، في ضمن فصول للدِّين قواعد وأصول، وأثناء نصوص هي لليقين جواهر وفصوص، مع غاية من التَّنقيح والتَّهذيب، ونهاية من حسن التَّنظيم والتَّرتيب».

لقد اشتهر هذا الكتاب شهرة كبيرة، فتناوله الأئمَّة بالشَّرح والتَّحليل، والدَّرس والتَّعليل كالإمام شمس الدِّين الأصبهاني وغيره كثير، لكن الشَّرح الذي حاز قصب السَّبق، وانتشر في الأصقاع، وطارت به الحواشي، واشتهر بين النَّاس هو شرح الإمام سعد الدِّين مسعود بن عمر التَّفتازاني المتوفَّى سنة: (791هـ) الذي شرح خطَّة شرحه بقوله: «فحاولت أنْ أشرحه شرحًا يفصل مجملاته، ويبين معضلته، وينشر مطوياته ويظهر مكنوناته، مع توجيه للكلام في تنقيح، وتنبيه على المرام مع توضيح، وتحقيق للمسائل غبَّ تقرير وتدقيق للدلائل إثر تحرير، وتفسير للمقاصد بعد تمهيد وتكثير للفوائد مع تجريد، طاويا كشح المقال عن الإطالة والإملال، ومجافيًا عن طرفي الاقتصاد والإطناب والإخلال».

هذا الشَّرح هو الَّذي فتح شهيَّة المُغرَم بحبِّ الإمام أبي منصور الماتريدي وبه أصبح متفانيًا، الإمام شهاب الدِّين المرجاني، الَّذي اعتبر أنَّ الإمام التَّفتازاني قد تجاسر على مشارب الماتريديَّة وعكَّر صفوها، بحسب ما تبادر إلى فهمه، ممَّا حدا به إلى صنع الحكمة البالغة الجنيَّة التي هي في شرح عقائد الحنفيَّة حيث قال في مقدِّمة كتابه معرِّضًا بالتَّفتازاني بطريق الإشارة المفهمة التي تبلغ حدَّ فصيح العبارة ما نصُّه: «إنِّي بحول الله أخذتُ بالسَّبيل المُسْتبين، إذ أُوتيتُ الحكمة والفقه في الدِّين، وهذه قِلاعُ العلم خاوية على عروشها، ونِخاع البُرَم مصروعة بالأُدُم في رُمُوسِها، ورباع الهدى مُمحِلَة، وفراع النُّهى مُضحِلة، ومزارعُ العُلا معطَّلة، ومن أحيا أرضًا ميِّتة فهيَ له، وإنَّ العقائد النَّسفيَّة لاستقامتها في أصول الشَّريعة الحنيفة السَّويَّة، وتلك مذهب أسلافنا الأئمَّة الحنفيَّة، لا زال مَنْ حَالَفَهُم منصُورًا، ومنْ خَالَفَهُم مدحُورًا، كتابٌ رفيعُ القدْر، مَنيعُ الأمر، يَروي الغَليل بمائِه، ويُبْري العَليل من دائِه، بيد أنَّ تمادي أيادي السُّفهاء والبدع، وتعاطي أهل الأهواء والتَّبدع، وتلاعبهم بها بتحريف النَّظم عن المعنى المصُوع، وتداعيهم بتصحيف الرَّضْم إلى الآراء المُحدَثة ولبْسَ المصنُوع، قد دهشَ رونقه وماءه، وأفزع منظره ورُواءه، فتكدَّرت مشارعه الصَّافية، وتشرَّدت موارده الصَّافِنة، ولولا تخلِّي الغاب من العَشَارِب[1]، لما أشعر به ضبْح[2] الثَّعالب، ولو لم يرتحل من الغيْضة[3] الهُزاع[4]، لم يرَ فيها الهلياع[5]، ولا سُمع الوَعْواع»[6].

---

(1) المقصود هنا الأُسُود، والعشرب هو الجريء الماضي. انظر: لسان العرب: 1/ 602.

(2) الضَّبح هو صوت الثَّعلب، ويعبر عنه أيضًا عن صوت أنفاس الخيل عند العدْو. انظر: الصِّحاح: 612.

(3) الغيضة هي الماء المجتمع الذي ينيب فيه الشَّجر. انظر الصِّحاح: 791.

(4) المقصود هنا الأسد، سمِّي بذلك لأنَّه يُكثر من كسر عظام فرائسه. انظر: المعجم الوسيط: 2/ 984.

(5) هو صغار السِّباع. انظر: مجمل اللُّغة لابن فارس: 1/ 908.

(6) قال ابن سيده: والوَعْوَاعُ: أوَّل منْ يُغيث من المُقاتلَة، وقيل: الوَعْوَاع: الجماعة من النَّاس، قال أبوزبيد يصف الأسد: وعاث في كبِّه الوعواع والعِيْر. المحكم: 2/ 208.

وهذه الإشارة التي لوَّح بها نحو التَّفتازاني صرَّح بها في حاشيته المسمَّاة بحُزامة الحواشي لإزالة الغَواشي التي وضعها على كتاب التَّوضيح شرح التَّنقيح في أصول الفقه حيث شنَّ الغارة فيها على التَّفتازاني صراحة فقال:

«فإنَّ كتاب التَّنقيح وشرحه التَّوضيح للعلَّامة المحقِّق صدر الشَّريعة عبيد الله بن مسعود كتاب هو المعوَّل عند الطَّلبة عليه، والرُّجوع في تحصيل الأصول إليه، وأنَّه لمحمود، وقد علَّقوا عليه حواشي، وتعاليق جلُّها غواشٍ.

وإنَّ كتاب التَّلويح أكبرها حجمًا، وأكثرها بالغيب رَجمًا، وأسبقها اعتبارًا، وأبوقها اشتهارًا، وصاحبه في تعرفه باسمه العلَّامة، وتهالكه في الانتصار لهؤلاء تعزى إلى الأشعريَّة، وآراء تنمى إلى الشَّافعيَّة، وفرط تعصبه على من لا يوافقه في مذهبه، ولا يساعده فيما يهويه من مطلبه، وتصلُّبه في إخفاء حاله، وإسراء ترحاله، قد تصدَّى للكشف عن أصول الحنفيَّة، بالتَّكلُّم على لسانهم، وأهم قصده تزييف برهانهم، وتسخيف مشيد بنيانهم، يطوِّل الكلام، ويشعبه الأوهام، ليشوِّش الأفهام، ويزعجها في مطارح الأنظار، ومسارح العقول، ويصدَّ النَّاظر عن مقصده، دون الوصول على منهاج مجريه في شرح العقائد، وتنزيلها على مهاوي المعاقد، يجاهر بالشَّرح، وهو في الحقيقة محض جرح، ويظاهر بالبيان ولا ينتج ذلك إلَّا بحت قدح، ويذر القواعد مين، والشَّواهد عضِين، ويدسُّ في أثناء ذلك -لا مرحبًا به- مطاعن في أئمَّتهم، ويدلِّس سوء المقارف بمكامن لأجلَّتهم، على أنَّه يختلس ما فصَّله بالاستراق من الكشف الكبير، وقليلًا ما عن الكشف الصَّغير، وغيره.

وما ألقاه من زخارف أبحاثه وجروحه، يلتقطه من كتاب ابن الحاجب وحواشي شروحه، على مجاري دأبه في أخذ البحث وترك الجواب، والتَّعسف عن محجَّة الصواب، كالخائط في اللَّيالي، والملتقط للحصباء دون اللآلي، وغالب أبناء من بعده من العصور في اقتعاد غارب القصور، والانخداع بلامع السَّراب، والاقتناع بالقشر دون اللُّباب، يقصرون النَّظر عليه، ويقسرون الأحلام بالرُّجوع إليه، فيتطرَّق الفُتور على أفكارهم، ويتعلَّق الفجور على أسماعهم وأبصارهم، ولا يقومون عنه إلَّا وقد

فات عنهم المهم المحبُوب، وضعف الطَّالب والمطلوب، فوضعت هذه الحاشية ملخصة محرَّرة من هذه النَّقائص منزهة.....».

وهذا الذي ذكره العلَّامة المرجاني غير مسلَّم، وفيه من التَّحامل الكبير على هذا الإمام الفطحل التَّفتازاني الذي تلقَّى العلماء شرحه بالقبول، ووضعوا عليه الشُّروح والحواشي لدقَّته ومتانة حجَّته.

واعلم أنَّ النَّقد الَّذي طار به المرجاني ونال به من التَّفتازاني لم يَسلم هو منه، فقد انبرى أحد علماء التَّتر للدِّفاع عن الإمام التَّفتازاني والردّ على العلَّامة المرجاني فألَّف حاشية على شرح العقائد النَّسفيَّة شنَّع فيها على المرجاني أسماها إصباح المصباح لمؤلِّفها أبي النَّقيب التُّونتاري القزاني الذي طبع الكتاب في قازان سنة ستة عشر وثلاثمائة وألف لخمس ليال بقين من ذي الحجَّة، وجعل هذه الحاشية منفذًا للانقضاض على أفكار المرجاني ومهاجمته والتهكُّم عليه في مواضع عديدة، وتتبُّع تشنيعاته على الأشاعرة وتعرَّض له حينما مال إلى بعض الأفكار الفلسفيَّة والكلاميَّة التي تبناها فردَّ عليه وأقذع في حقِّه وشنَّع وبشَّع، فكانت حاشية التُّونتاري انتصارًا للتَّفتازاني والرَّد على المرجاني في أغلب انتقاداته له.



[توصيف كتاب الحكمة البالغة الجنيّة]

لا شك أنَّ العلَّامة المرجاني ذو شخصيَّة مستقلَّة، وهو من الرِّجال المحيطين بالعلوم الإسلاميَّة، المشاركين فيها مشاركة دقيقة، فهو قد نشأ في بيت علم وفضل، وكان منذ نعومة أظفاره متطلِّعًا للمعالي، نَهمًا للعلم، مطَّلعًا على كلِّ ما وقع تحت يده منَ الكتب قارئًا لها، حتَّى أنَّ والده كان لا يرغب في أنْ يقوم ولده المرجاني بالقراءة في الكتب التي تفوق سنَّه وفهمه خوفًا عليه من أنْ يتشوَّش ذهنُه وفكرُه، لكن المرجاني لم يثنه ذلك عن المطالعة، والتَّطلع لمصنَّفات العلماء الأكابر، ومعلوم أنَّ قازانًا كانت في عصر المرْجاني وقبْلَه مدينة علميَّة زاخرة بالعلماء وحافلة بالمصنَّفات وهي تعتبر بنتًا من بنات بخارى تلك المدينة التي كانت مأوىً للطَّلبة من جميع الأصقاع للنَّهل من أساتذتها العظام في شتَّى العلوم وذلك بعد أن يستكمل الطَّالب قراءة الدُّروس التي يحصِّلها على علماء بلده.

وعندما حصَّل المرجاني على العلوم التي كانت تؤهله للرَّحيل إلى بخارى لاستكمال المراحل المتقدِّمة التي كان الطَّالب يقطعها للوصول إلى الآخونديَّة والدَّاملاويَّة وهي مراتب علميَّة من مراتب الأعلميَّة يبلغها المنتهي في الطَّلب، رحل إلى هناك ومكث السَّنوات الطِّوال، وكانت بين جوانحه آمال، ولديه أفكار وتطلُّعات، جعلته ينتقد الطَّرق الدَّرسيَّة التَّقليديَّة لعلماء بخارى ويسفِّه إغراقهم في العلوم العقليَّة، وهَجْرهم لعلوم التَّفسير والسُّنَّة في مدارسهم الكبار المنتشرة في بخارى وسمرقند، ممَّا جعله ينزوي نوعًا ما عن بعض الدُّروس ليتفرَّغ للمطالعة، ونسخ الكتب غير المتوفِّرة في بلاده، وبدأ في تلك الأثناء بالتَّأليف أيضًا.

وممَّا تجدر به الإشارة هنا هو أنَّه كانت توجد شخصيَّة جدليَّة من أبناء قازان يسمَّى عبدالنَّصير القورصاوي وهو من الأفذاذ الذين درسوا العلم في بخارى وغدا يناظر علماءها في مناحي العقائد حيث اختط خطًّا مخالفًا لما هو سائد علماء ما وراء

النَّهر، وأصبح يجنح نحو التَّفويض في الاعتقاد ممَّا أثار ذلك حفيظة العلماء هناك وفق ما تمَّ شرحه في كتابنا **إعادة الكيان لبعض أسانيد علماء تارستان**، وجرى ما جرى ممَّا ذكرناه وبيَّناه، وقد ألَّف العلامة المرجاني رسالة انتصر فيها للقُورصاوي ضمنَّاها كتابنا الآنف الذِّكر فانظره.

هذا العالم القُورْصَاوي الَّذي توفِّي في ريعان شبابه وهو لمَّا يبلغ الأربعين من عمره تأثَّر به العلَّامة المرجاني كثيرًا رغم أنَّ المرجاني لم يدركه في الزَّمن إلَّا أنَّه كان يتتبع أمره وكتبه، ويحرص على اقتنائها ومطالعتها أنَّى وجدها وذلك لكونها تتوافق مع الكثير من أفكاره وتتماشى مع مباديه، فاستروحت نفسه لذلك لمَّا رأيتْ ما يُوافقها، وأصبح ينشرهذه الأفكار ويذيعها بين أتباعه ومحبِّيه، ويحرِّرها في كتبه ومصنَّفاته، وهذا النَّهج خلق له أعداء من بني جلدته ومن أهله وعشيرته، وأحدثت خصومات علميَّة معهم ونشأت الاحترابات بين المدارس التَّقليديَّة ومدرسة المرجاني، وجرت أحداث تجد أكثرها مضمَّنًا في كتاب المرجاني: وفيَّة الأسلاف وتحيَّة الأخلاف، وفي كتابنا السَّالف الذِّكر: إعادة الكيان.

هذه المقدِّمة التي صدَّرنا بها هذا العنوان تعطينا ملمحًا عن منهجيَّة المصنِّف في كتابه هذا الحكمة البالغة الجنيَّة، فإذا فهمنا تداعيات حياة المرجاني واستوعبنا شخصيَّته الجريئة نستطيع من خلالها أنْ نفهم منطلقاته التي أسس عليها شرحه للعقائد النَّسفيَّة وهي:

1- أن يقوم بشرح أهم كتاب مختصر متن من متون الماتريديَّة شرحًا وافيًا يحلُّ عباراته، ويسرح في مراداته.

2- الحرص على إبراز مذهب أبي منصور الماتريدي، والمدرسة الماتريديَّة، وآراء الأئمَّة الحنفيَّة.

3- التَّصدي لشرح العقائد النسفيَّة للإمام سعد الدِّين التَّفتازاني وذلك بالرَّد عليه في الآراء التي سطَّرها في شرحه المذكور ورأى المرجاني فيها خروجًا صارخًا عن مناهج الحنفيَّة في الاعتقاد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وهو بحيث ترسَّخ لديه أنَّ التَّفتازاني كان يأتي بحجج الماتريديَّة ويسوقها سوقًا ضعيفًا من أجلِ إبرازها في

صورة مهزوزة، ثمَّ يقوم بعرض آراء المدارس الأخرى بصورة نقيَّة وبأسلوب قويٍّ، حتَّى يظهر هشاشة حُجج الماتريديَّة بأسلوب غير مباشر، وهو تشكيك غير مقبول من المرجاني فالسَّعد هو السَّعد.

4- تعرَّض المرجاني في شرحه هذا للمدرسة الأشعريَّة وتناول مذهبهم بأسلوب قاسٍ في بعض الأحايين على قضايا أغلبها مبحوث في كتب علماء الكلام بما لا مزيد عليه، وبعض هذه المسائل أفردت بمصنَّفات تُعنى بالقضايا المختلف فيها بين المدرستين الأشعريَّة والماتريديَّة وأرجعوا أغلبها إلى الخلافات اللَّفظيَّة منها إلى الواقعيَّة، من ذلك كتاب الرَّوضة البهيَّة في ما بين الأشاعرة والماتريديَّة للعلَّامة الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبي عذبة المتوفَّى بعد سنة: (1172هـ)، وكتاب نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيه الاختلاف بين الماتريديَّة والأشعريَّة في العقائد مع ذكر أدلَّة الفريقين للعلامة عبدالرَّحيم بن علي الشهير بشيخ زاده المتوفَّى سنة: (944هـ) وهذا الكتاب جمع في طياته أربعين مسألة حصر فيها الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، وككتاب السَّمط العَبقري في شرح العقد الجوهري في الفرق بين قدرة العبد وكسبه عند الماتريدي والأشعري للعلَّامة عبد الحميد الخربوتي وغير ذلك من الكتب التي تناولت هذه المسائل الخلافية بين الفريقين.

وقد كنت عزمت على أنْ أضمِّن كتاب الحكمة البالغة الجنيَّة ردّ العلماء على المسائل التي انتقدها العلَّامة المرجاني على الأشاعرة، بيد أنِّي رأيت أنْ لو فعلتُ ذلك لخرجت عن مسارات مناهج التَّحقيق الحديثة وفق القواعد المسلوكة التي تهتم بالدَّرجة الأولى بضبط النَّص، ونسبة الأقوال إلى قائليها من مصادرها الأصليَّة، وعزو الآيات والأحاديث إلى مرجعيَّاتها، وغير ذلك من مسائل التَّحقيق إلى حاشية طويلة، يتوه في ثناياها قارئ الكتاب، ويخرج عن مقصود المصنِّف إلى حواشٍ وردود وتقريرات أكثرها مبحوثة في محلِّها لذلك آثرت أنْ أحصر المسائل المُنتقدَة مِنْ قبل المرْجاني في كتابه وأرصدها في هذا الكشف حتَّى يسهُل على الباحث الاطلاع على موارد الانتقاد دون عناء وتفتيش.

[المسائل التي شنَّع فيها المرجاني على الأشاعرة]

1- إنكارهم وجود الأشياء في الأذهان، فقال المرجاني عند قول صاحب النَّسفيَّة: [حقَائِقُ] الحقيقة الأمر الثَّابت المتأصِّل الوجود، بحسب العَيْن أو العِلم، خلافًا للأشعريَّة، فإنَّهم ينكرون وجود الأشياء في الأذهان.

2- نسب للأشاعرة القول بأنَّ الدَّليل النَّقلي لا يفيد القطع، فقال المرجاني شارحًا لنص النَّسفي: [وَالعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ يُضَاهِي العِلْمَ الثَّابِتِ بِالضَّرُوْرَةِ فِي التَّيَقُّنِ وَالثَّبَاتِ]: مانصّه «يعني أنَّه في كمال الثَّبات وقوَّة التَّيقُّن كالضَّروريَّات التي لا يحوم حولها شكٌّ، ولا يعتريها شُبهة، لأنَّ دليل النَّقل مُستند إلى الوحي المفيد لحقِّ اليقين، والأيد الإلهي المُوجب لِعَيْن اليقين، وكمال العِرفان، المنزَّه عن هواجس الوَهْم ووساوس الشَّيطان، بخلاف العقلي الصَّرف فإنَّه ربَّما لا يخلُو عن معارضة الوَهْم والخيال، ولا يَصْفُو عن كَدَر القليل والقال، ومِنْ ثَمَّ لا يكاد يتصالح منْ استرسَل به في أمر دِينه كطوائف المتكلِّمين، وفيه ردٌّ على الأشاعرة والمعتزلة، فإنَّهم ذهبوا إلى أنَّ الدَّليل النَّقلي لا يفيد القطع، لأنَّه يتوقَّف على العلم بوضع الألفاظ الواردة في كلام المخبر الصَّادق للمعاني المفهومة منها، وعلى العلم بإرادته لها ليلزم ثبوتها».

3- إثبات الأشاعرة نظريَّة الجوهر الفرد: فقال المرجاني منكرًا عليهم بقوله: «والأشعريَّة والمعتزلة فإنَّهم زعموا أنَّه متألف من جواهر فرْدة ذوات أوْضاع لا تقبل القِسمَة لا فعلًا، ولا وهْمًا، ولا فَرضًا، وحسبوا أنَّ المراد من الأجزاء التي لا تتجزَّأ هي تلك الجواهر الفَردة، وتنازعوا في أدنى ما يتركَّب منه الجسم، بأنَّه اثنان، أو ثلاثة، أو أربعة، وستَّة، من غير تمسُّك بأصل شرْعي ولا عقْلي، فلم يأتوا إلَّا بخلاف لا ثمَرة له».

4- القول بتعدُّد الصِّفات وتغايرها وزيادتها على الذَّات، فقال المرجاني: «ثُمَّ المتكلِّمون من متأخري الأشعريَّة لمَّا قالوا بتعدُّد الصِّفات وتغايرها وزيادتها على الذَّات اضطروا إلى القول بإمكانها، فلزمهم حدُوثها، فحاولوا ستره وكتمانه عن نظر

العامَّة، فاستعانُوا عليه بالفلاسفة، وأخذوا منهم المعنى الثَّاني، وقرَّروه مُرادًا لمشايخ المتقدِّمين، والحدُوث الذي هو من ضروريَّات الدِّين، وليت شِعري أي وحْي ورَد فيه، وأي إجماع انعقد عليه، وأيُّ ضرورة تدعوا إليه، فهؤلاء وإنْ هربوا عن مُحال لزمهم، فقد وقعوا في مهالك وهو معهم».

5- القول بأنَّ طريقة الأشاعرة في التَّعامل مع إثبات الصِّفات والأسماء مخالفة لما عليه سلف الأمَّة، فقال المرجاني: «وطريقةُ السَّلف في إثبات صفات الله تعالى وأسمائه العُلا الاقتداء بكتاب الله وسُنَّة رسُوله واقتفاؤهما، فما أثبته الكتاب والسُّنَّة من الأسماء والصِّفات هو الثَّابت له تعالى بلا تأويل ولا إرجاع بعضها إلى بعض، مع نفي التَّعدُّد والزِّيادة والغَيريَّة والعَينيَّة على الحقيقة، لا على المعنى الذي اخترعه أحداث الأشعريَّة، ولذلك لم يرد في عبارات القُدماء إطلاق الواجب عليه تعالى، وإنَّما أطلق من أطلق على اصطلاح الفلسفة، ومن ادعى الإجماع فيه فقد خالف الإجماع، وهذا هو المعنى ممَّا يُقال: كلُّ ما لا دليل عليه يجب نفيه، ولا يصحُّ تنزيله إلَّا في هذا المقصد».

6- هل الصِّفات هي عين الذَّات أم غيرها، فقال المرجاني: «ثُمَّ لمَّا كان أواخر المائة السَّادسة وانتهى النَّوبة إلى طائفة من أراذل المتفلسفة من أتباع الأشعريَّة عدلوا عن جواب السَّلف، وصواب الطَّريق، وسلَّموا الملازمة، ومنعوا الاستحالة، وقالوا: إنَّما المستحيل تعدُّد الذَّوات القديمة كما لزم النَّصارى لا تعدُّد ذات وصفة، وأوَّل من تقوَّله فخرُ الدِّين محمَّد بن عُمر بن الحُسين الرَّازي الخَطِيب، وهو قدوتُهم، والإمام عندهُم، ثُمَّ تلاحقه أصحابه، وما أحسُّوا أنَّ المُستحيل إنَّما هو التَّعدُّد والتَّكثُّر، ولزوم النَّقص والاستكمال بالغير، ونِعْم ما قال بعض العارفين قُدِّس سرُّه: إنَّ القائلين بالزِّيادة لم يزيدوا على الَّذين قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾ [آل عمران: 181] إلَّا بحسن العبارة».

7- الرَّد على الأشاعرة في إنكارهم لصفتي التَّرزيق والتَّكوين، فقال المرجاني: «وفيه ردٌّ على الأشاعرة، حيث زعموا أنَّ الصِّفات الفعليَّة إضافات واعتبارات

للأفعال، إذ لا يجوز أنْ يحدث لله تعالى صفة لم يستحقها في الأزل، فإنَّه تغيُّر وتبدُّل، بل لا يزال بجميع أسمائه وصفاته، ولم يزل منزَّها عن شائبة التَّعدُّد ورائحة التَّكثُّر، والعقول مقهورة من حقائقها إلَّا من جهة إثباتها، ولولا أنَّه تعرَّف إلينا بالألطاف لما أدركتها أصلًا، ولا يجوز التَّجاوز عن حدِّ الإثبات، ومن تجاوز فقد وقع في الإلحاد والتَّشبيه ومن قال: إنَّ صفاته تعالى سبعة أو ثمانية، أو وصف بغيرها من الأعداد أو المغايرة والزِّيادة يجب حمله على المفهومات دون الحقائق، إصلاحًا لكلامه بقدر الإمكان، ما لم يصرِّح بخلافه، ومن صرَّح به فقد تجاوز عن حدود الله تعالى، وصار من المُعتدِين ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾ [البقرة: 16]».

وقال أيضًا تعقيبًا على إنكار صفة التَّكوين مانصُّه: «وأمَّا اعتبار كون السَّبق في حدِّ الزَّمان فاعتبار أمر زائد على مفهوم الحدوث وحقيقته، وإنَّما اعتبره أخلاف الأشعريَّة لغرض فاسد، دعاهم إليه وهو التَّستُّر عن القول بحدوث الصِّفات على ما قد سلف».

8- زعم أنَّ الأشاعرة ينكرون القضاء والقدر، فقال المرجاني مانصّه: «وأنكر القضاء والقدر الفلاسفة والأشعريَّة والمعتزلة، أمَّا الفلاسفة فقد جَرَوا على أصلهم المقرَّر من نفي الصِّفات وإرجاعها إلى العلم الذي هو عندهم نفس الذَّات، فقالوا: إنَّما القضاء هو العناية الأزليَّة، يعنون بها تمثُّل نظام الموجودات بأسرها، والكائنات عن آخرها، بما ينبغي عليه الوجود على أحسن الوجوه وأكملها، والقَدَرُ هو خروجها إلى الوجود العيْني بأسبابها على الوجه الذي تقرَّر في القضاء، وتشبَّث الأشعريَّة بأذيالهم، واتبعوا آثارهم، ولم يزيدوا عليهم إلَّا تصرُّفًا في اللَّفظ والتَّعبير، ونوعًا يسيرًا من التَّغيير، حيث قالوا: القضاء هو الإرادة الأزليَّة المتعلِّقة بالأشياء على ما هي عليه، وقدره إيجاده على قدر معين، ومعيار مخصوص في ذواتها وصفاتها وأفعالها، وزعمت المعتزلة أنَّ ما يستقيم إثباته لله تعالى من معناهما على العموم هو الإعلام، وإلَّا فإنْ أريد بهما خلق الفعل وتقديره وإرادته لزم المُحالات، وإنْ أريد الإلزام فهو مختصٌّ بالواجبات».

9- الرَّد على الأشاعرة في مسألة الكسب، فقال المرجاني: وقالت الأشعريَّة: لا تأثير للقدرة الحادثة أصلًا، غير أنَّ الله تعالى أجرى سُنَّته بأنْ يخلُق عقيب القدرة الحادثة أو معها الفعل إذا إراده العبد وتجرَّد له، فيكون ذلك خلقًا من الله تعالى، وكسبًا من العبد، واسم الفعل حقيقة في الخَلْق ولا يَصدُق على الكسب إلَّا مجازًا، وليت شعري بماذا يتعلَّق قدرة العبد عندهم، وماذا يترتَّب على تعلُّقها، وما معنى كونها صفة مؤثِّرة، وما معنى تأثيرها، وأي مشابهة بين الخلق والكسب تصحِّح المجاز، ولذلك قيل هذا المذهب كفؤٌ للجَبْر.

10- مسألة التَّقبيح والتَّحسين، فقال المرجاني: «فهو تعالى يراعي الحكمة، ويُوجد الأشياء على حَسَبها، ولا يُتصوَّر منه أهمالُها، وذلك هو فضل الله وإحسانه، خلافًا للأشعريَّة، فإنَّهم زعموا أنَّ الشَّيء لا يتَّصف بالحسْن والقُبح، ولا بالصَّلاح والفساد في نفسه، وإنَّما يحكم عليه بالحسن والصَّلاح باعتبار إيجاد الله تعالى وخلقه إياه».

11- زيادة الإيمان ونقصانه، فقال المرجاني في صحيفة (174): «وقد حُقِّق في محلِّه أنَّ التَّشكيك لا يجري في الذَّاتيَّات، فلا يُتصوَّر فيه القوَّة والضَّعف، والزِّيادة والنَّقص، ومن جوَّز ذلك فقد وَهِم في الفرع، كما غفل عن الأصل، ومن ذهب إلى زيادته في نفسه ونقصه إمَّا لاعتباره الأعمال فرضًا ونفلًا جزاء من حقيقته كما هو مذهب الخوارج، وأبي الهذيل العلَّاف، وعبد الجبَّار الهمداني من المعتزلة، أو فرضًا فقط وهو مذهب الجبَّائيِّين وأكثر معتزلة البصرة، أو الاكتفاء بالظَّنِّ الغالب كما هو مذهب الأشعريَّة».

12- مسألة التَّفضيل بين الصَّحابة، فإنَّ المرجاني قد نحا في شرحه إلى أنَّ الأفضليَّة بين الصَّحابة ليست على وفق الشَّائع المتداول في مذاهب أهل السُّنَّة والجماعة لا سيما بين الخلفاء الرَّاشدين بأنَّ فضلهم مرتَّب كترتيبهم في الخلافة كما قال اللَّقَّاني في الجوهرة:

وَصَحْبُهُ خَيْرُ الْقُرُونِ فَاسْتَمِعْ فَتَابِعِي فَتَابِعٌ لِمَنْ تَبِعْ

وَخَيْرُهُمْ مَنْ وَلِي الخِلافَةْ وَأَمْرُهُمْ فِي الفَضْلِ كَالخِلافَةْ
يَلِيْهُمُ قَوْمٌ كِرَامٌ بَرَرَةْ عِدَّتُهُمْ سِتٌّ تَمَامُ العَشَرَةْ

بل نقل اختلاف التَّابعين في المسألة وأفاض فيها وحشد لها الأدلة والحوادث من كتب التَّواريخ على كون المسألة ليست من المسائل المستقرَّة، فقد قال: «اعلم أنَّ مسألة التَّفاضُل بين الصَّحابة هي ممَّا كان السَّلف يتساهلون فيه، ويتركون الأمر على سعة، ويذهبون مذاهب شتَّى، وكانوا على آراء مختلفة».

ثمَّ جنح المرجاني إلى تفضيل سيِّدنا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على باقي الصَّحابة إلَّا أنَّ هذا التَّفضيل لم يصرِّح به تصريحًا واضحًا بيِّنًا، لكن يأتي بالمسألة وينصرها، ثمَّ يأتي ببعض النُّقول الموهمة خلاف هذا الرَّأي، وربَّما كان التَّمويه في هذه المسألة وعدم التَّصريح بها تصريحًا بيِّنًا الخوف من متاهة التَّشيُّع وعدِّه من أفرادهم.

هذه المسائل التي ذكرناها هي المسائل التي تعرَّض فيها إلى السَّادة الأشاعرة وشنَّع عليهم فيها، وهذه المسائل كما ذكرنا آنفًا، هي مسائل مبحوثة في كتب علماء الكلام لا سيما الكتب الكبيرة.



[المنهجيَّة العامَّة التي سلكها المرجاني في كتابه]

لقد سلك العلَّامة المرجاني في شرحه للعقائد النَّسفيَّة مبدأ الاستيعاب، حيث قام بشرح المتن كلمة كلمة، ثُمَّ يقوم بعد ذلك إلى البسط والشُّروح في الموضوعات المطروحة بشموليَّة تامَّة، ومناقشة لأدلة الخصوم، واعتنى بعرض الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة، كما أنَّه يقوم بإبداء رأيه في المسائل، وينقل خلاف الأقدمين في الدَّقائق العقديَّة، وآراء المدارس الكلاميَّة لا سيما الأشاعرة، والمعتزلة، والشِّيعة، والخوارج، ويحرص على عرض أقوال الحنفيَّة بدءًا بالإمام الأعظم أبي حنيفة النُّعمان وانتهاء بأقوال علماء ما وراء النَّهر، وكان يحلِّق في المباحث الفلسفيَّة والمنطقيَّة باعتباره أحد فرسانها، وعبارته في الشَّرح عبارة دقيقة، لا حشو فيها ولا إكثار بما لا طائل وراءه، وفي بعض الأحيان يسهب في الموضوعات كما في مباحث الصَّحابة ومسألة الخلافة، فإنَّه تناول هذه المسائل بإيعاب كبير، وحشد فيها الأحاديث المتكاثرة، والحوادث التَّاريخيَّة المتناثرة، بحيث استغرقت هاتان المسألتان أكثر من ثلث الكتاب.

❋❋❋

[مصادر المرجاني]

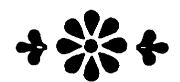
وقد تنوَّعت مصادره في كتابه، وإن كانت قليلة بالنِّسبة للموضوعات التي تناولها، سوى الحواشي التي وضعها على بعض المباحث فإنَّه استدعى منه أنْ ينقل من أمَّهات كتب الحنفيَّة وغيرها تدعيمًا لشرحه ككتاب:

* تبصرة الأدلَّة في أصول الدِّين لأبي المعين النَّسفي.
* والاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي.
* ومدارك التَّنزيل وحقائق التَّأويل له.
* والأمد الأقصى لأبي زيد الدَّبوسي.
* والفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة.
* ومتن الطَّحاويَّة لأبي جعفر الطَّحاوي.
* والإحياء، والمنقذ من الضَّلال، وتهافت الفلاسفة للإمام الغزالي.
* وتفسير الكشَّاف للزَّمخشري.
* وتفسير البيضاوي.
* واليواقيت والدُّرر للإمام الشَّعراني.
* وتلخيص المحصَّل لنصير الدِّين الطُّوسي.
* ونهج البلاغة المنسوب لسيِّدنا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
* ومقدِّمة ابن خلدون.
* والبداية في أُصول الدِّين للصَّابوني البخاري.

وغير ذلك.

وأمَّا مصادره من كتب الحديث فكثيرة جدًّا، فقد نقل من كتب الصِّحاح، والسُّنن، والمسانيد، والمعاجم، والمصنَّفات، والأجزاء، الشَّيء الكثير، وإنْ كان أغلب هذه

المعزوَّات وقعت له بواسطة، إمَّا عن طريق كتاب فتح القدير لابن الهمام، أو جامع الأصول لابن الأثير، أو مرقاة المفاتيح للملَّا علي القاري، أو الجامع الصَّغير للحافظ السُّيوطي.



[عملي في الكتاب]

أمَّا عملي في الكتاب المحقَّق فيتلخَّص في الآتي:

1- قمتُ بعزو الآيات إلى سُوَرِها، وأرقامها في السُّورة، ووضعتُ الآيات بين قوسين مزخرفين ﴿ ﴾.

2- عزوتُ الأحاديث الواردة في الكتاب إلى أصولها وما جعلته بين قوسين مثل هذا () فهو يعبِّر عن رقم الحديث، وشكَّلتها تشكيلًا كاملًا، ولم أتعرَّض للحكم على الحديث إنَّما اكتفيت بالعزو، علمًا أنَّ المصنِّف قد استكثر من الأحاديث في النَّصف الأخير من الكتاب، وهذه الأحاديث فيها الصَّحيح، والحسن، والضَّعيف، والشَّديد الضَّعف أيضًا، والواهي كذلك، ولم أتوسَّع في التَّخريج منعًا للإطالة التي ستخرج الكتاب عن غرضه الموضوع له، ممَّا حدا بي إلى الاكتفاء بالعزو إلى مصنِّفيها حتَّى يطمئن الباحث من صحَّة العزِّو، وتستكين نفسه.

كما لا حظت في بعض نصوص الأحاديث المنقولة في الكتاب فيها بعض اختلاف وهو في الغالب غير مؤثِّر، وهذا ربَّما يكون ناتجًا عن اختلاف النُّسخ، أو الرِّوايات.

3- وضعتُ عناوين جانبيَّة للكتاب وجعلتها بين معقوفتين [] حتى يستطيع الباحث الاستدلال على موضوعات الكتاب بيسر وسهولة، كما قمت بتسويد الجماعات والفرق والمذاهب الواردة في الكتاب، بحيث أنَّك بمجرَّد التَّصفُّح في الأوراق فإنَّك ستطَّلع على الخلافات الكلاميَّة بين أرباب الفرق والنِّحل.

4- ترجمتُ بعض الأعلام الواردة في الكتاب تراجم قصيرة بحسب الحاجة المقدَّرة من قبلي.

5- قمتُ بعزو النُّصوص الواردة في الكتاب إلى أصحابها من الكتب المنقول عنها.

6- لم أعلِّق على كلام المصنِّف إلَّا في ثلاثة موارد تحتاج إلى تعليق وبيان، حيث لا

يمكن تركها بدون ذلك.

7- اعتنيتُ بوضع تعليقات المرجاني التي أوردها في الهامش، رغم صعوبة الاستدلال على مواضع التَّعليقات في بعض الأماكن، كما قمتُ بعزو الأقوال الواردة في هذه الحواشي إلى الكتب المنقول عنها، ووضعت أرقام الصَّفحات بين معقوفتين [].

8- قمتُ بتشكيل متن النَّسفيَّة وميَّزته باللَّون الأحمر.

9- أصلحتُ بعض الأخطاء الواردة في الكتاب بموجب إصلاحات المرجاني ذاته في القائمة الواردة في نهاية كتابه، كما أصلحت بعض الأخطاء نتيجة الطِّباعة كالتي وردت في بعض الآيات.

10- صنعتُ كشَّافات وفهارس شاملة للكتاب، ليسهل الوصول إلى المعلومة بيسر دون عناء أو إرهاق.

النُّسخة المعتمدة في التَّحقيق:

تمَّ الاعتماد على النُّسخة المطبوعة في قازان في حياة الإمام شهاب الدِّين المرجاني، وتعتبر هذه النُّسخة بمثابة الأصل، لأنَّها هي التي وافق المؤلِّف على طباعتها واعتمادها وتصحيحها فهي إذن النُّسخة النِّهائيَّة لعمله الذي ارتضاه، ولا داعي حينها إلى تتبُّع النُّسخ المخطوطة؛ لأنَّها ستكون أقلّ جودة ممَّا هو مطبوع من جهة المؤلِّف، وقد لا حظت وجود بعض النُّسخ المخطوطة كالنُّسخة المحفوظة في دار الكتب المصريَّة وهي مكتوبة بعد وفاة المؤلِّف بسنوات، كما أنَّه توجد نسخة محفوظة في جامعة قازان (تتارستان) برقم: (2983) وهي تقع في (67) ورقة، بيد أنَّها لا تحتوي على اسم النَّاسخ ولا تاريخ النَّسخ، فلم أر ثمرة للاعتماد على هذه النّسخ المخطوطة فأعرضت عنها.

وصف النَّسخة المعتمدة:

عدد صحائف النُّسخة المطبوعة (146 صحيفة) وفي كلِّ صحيفة (26 سطرًا) والحروف الطِّباعيَّة صغيرة نسبيًّا، وقد أُلحق بالكتاب متن حقِّ العقيدة للمرجاني، وأُردف بها بعض الحواشي والتَّقريرات وهي ليست مرتبطة بمتن العقيدة، كما أنَّ هذه

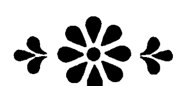
الحواشي تضمَّنت قصيدة الفرزدق المقولة في حقِّ سيِّدنا الإمام علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، والكتاب المرسل من المرجاني إلى شيخ الإسلام بالدَّولة العثمانيَّة حسن بن عثمان بن حسن فهي رَحِمَهُٱللَّهُ، ثُمَّ بعض التَّقريرات التي أطلق عليها المرجاني في الفهرس اسم: تحرير عبدالخبير، ثُمَّ أبيات حكميَّة ومعارف.

وجاء في ختام الكتاب ما نصُّه: قد شرع في الطَّبع في بلدة قزان بمطبع ويحييلاف، وتمَّ يوم الخميس من جمادى الآخرة سنة: (1306هـ) من الهجرة النَّبويَّة على صاحبها أفضل الصَّلاة وأكمل التَّحيَّة، من جيب التَّاجر محمَّد جان بن منهاج الدِّين الكريمي في شركة أخيه شريف جان عفا الله عنهما الملك المنَّان.

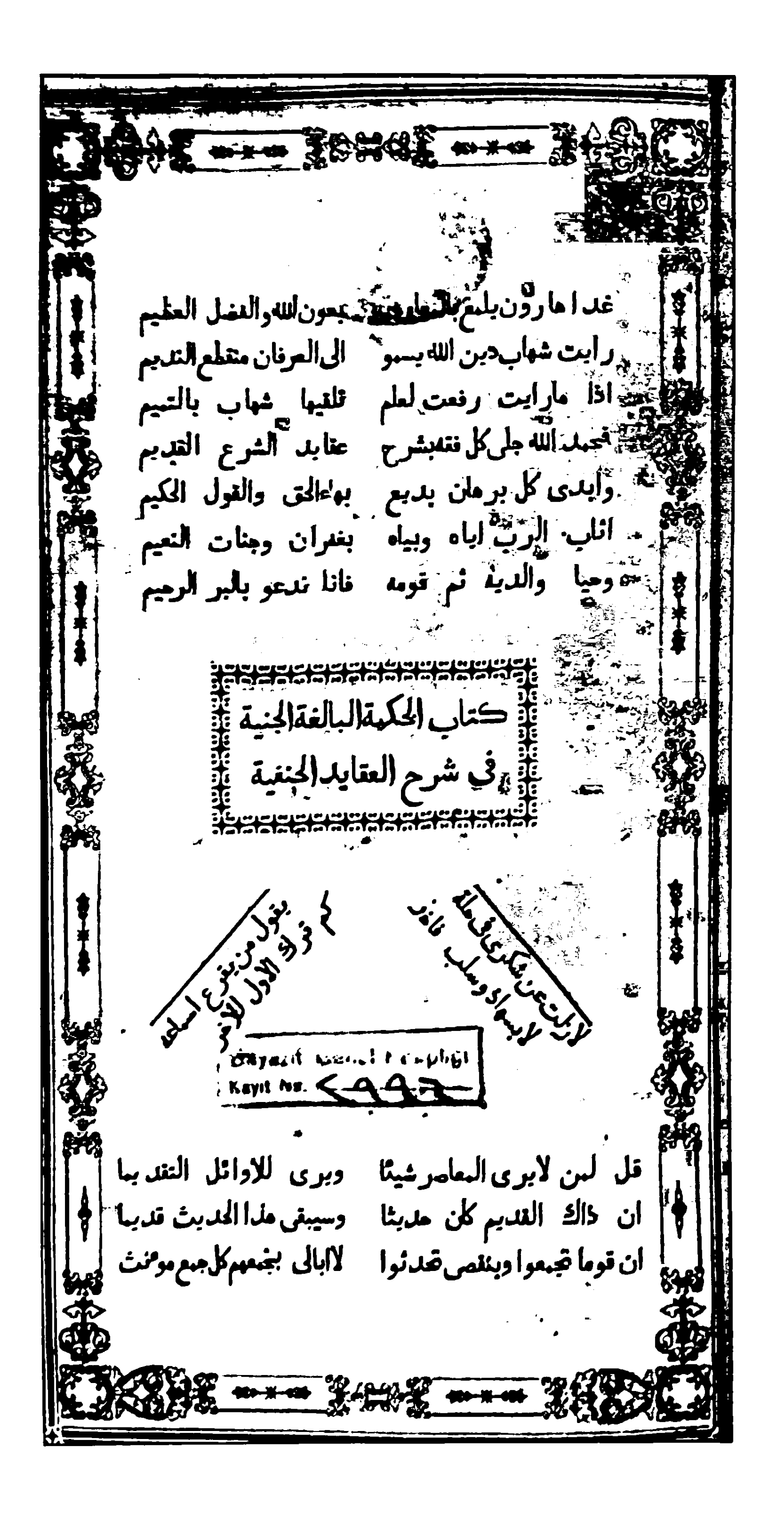
وكان ذلك بإذن صدر من جانب المعارف في (11) تمُّوز سنة: (1888) من الميلاد.

بعد ذلك ذكر فهرس المباحث، وصحيفة التَّصويبات للأخطاء الطِّباعيَّة، وهذا يدلُّك على أنَّ هذه النُّسخة المطبوعة مصحَّحة منقَّحة.

قلت: وفاة الإمام شهاب الدِّين كانت يوم الأحد، ودفن يوم الإثنين في (28) شعبان سنة: (1306هـ) في قازان، أي أنَّ الكتاب قد اكتمل طبعه قبل شهرين منْ وفاة المرجاني.



نماذج من صور المخطوط



غدا هارون يلمع بلمع بعون الله والفضل العظيم
رايت شهاب دين الله يسمو الى العرفان متطلع التديم
اذا ما رايت رفعت لعلم تلقيها شهاب بالتميم
فحمد الله جلى كل فتقبشرح عقايد الشرع القديم
وابدى كل برهان بديع بواء الحق والقول الحكيم
اثاب الرب اباه وبياه بغفران وجنات النعيم
وحيا والدية ثم قومه فانا ندعو بالبر الرحيم

كتاب الحكمة البالغة الجنية
في شرح العقايد الحنفية

Kayit No.

قل لمن لايرى المعاصر شيئا ويرى للاوائل التقديما
ان ذاك القديم كان حديثا وسيبقى هذا الحديث قديما
ان قوما تجمعوا وبنقص تحدثوا لاابالي بجمعهم كل جمع مؤنث

(٢)

وملك الحجة العارف ... ولا ولد له
كونه ومرآة المعتقد لنطق المخلص غير
فطرته ولذا لسجع الورقاء الملوانه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد المعيد عالم الغيب ذي الطول لا إله إلا هو رب العرش المجيد على ان
هدانا الى الطيب من القول وهدانا الى صراط الحميد والصلوة والسلام على رسوله
المستد بعدى الدين الحنيف والشرع المنيف والامر الرشيد الموعود لهذا الشفاعة
بالوسيلة واللواء المعقود وعلى آله واصحابه الاشداء الرحماء الركع السجود ﴿ اما بعد ﴾
فيقول العبد الفاقر الى مولاه الغني بجلاله بفضله عمن سواه هارون بن بهاء الدين
المرجاني شهاب الدين الى بعول الله الملحق بالسبيل المستبين اذا لوقيت الحكمة
والفقه الدين ومله قلاع العلم خاوية على عروشها ونعاع البرم مصروعة
بالادم فرموسها وربايع الهدى معطلة وفراع الى المنى مخطلة ومزارع العلى معطلة
ومن احيا ارضا ميتة فهي له وان العقائد النسفية لاستقامتها في اصول الشريعة
الحنيفية السوية وتلك مذهب اسلافنا الائمة الحنفية لا زال من حلفهم منصورا ومن
ظالمهم مدحورا كتاب رفيع القدر منيع الامر يروي الغليل بمائه ويبرئ العليل
من حاله ويهدان ناحى اباطيل السفه والبدع وتعاطى اهل الاهواء والتبدع
وتلاعبهم بوابهم بين النظم عن المعنى المصرع وتداعيهم بتصحيف الرسم الى
الاراء المعدلة وليس المصنوع قد محق رونقه وماءه والزع منظره ورواءه
فكدرت مشارعه الصافية وتشرخت موارده الصائنة ولولا غض الطالب من
المشارب لما شرعه عنه الطالب ولولم يرحل من الفيضة الهزاع لم يرضيها

الولياع

(٣)

الولياع ولاسمع الوعواع وان عصرنا هذا ورب اصطلم من قبل والله المستعان
عليه والمشتكى اليهم من اهله قد اخص فيه الهمم متقاصرة والجملة متقاصرة لا يرده
اكرهم يراد ولا يؤول نظارهم الى اعتقاد كبيرهم في المعرفة من طالع كتب
المتفلسفة برهم في الحكمة من ترهم كلام تلك الفرقة وان اعراضهم عنه الى
كتب الكتاب من متعنته او بالطل جمعه فذلك امثلهم طريقة وانبلهم في الحقيقة
فان القمر آلية سبق زمان فهو عن الخطأ معصوم ورجاء التأخر دون العاقبة
مسموم ومن خالفه فهو كافر او مبتدع مبغوض ومقاله كفر او بدع مرفوض ولكن
متى القول والقول العجيب ليس لتقدم العهد بفضل القائل ولا لازمانه بوهم
المعيب ومن تسنم قلل المعالى استرذل من لاذ بحضيضها ومن احكم النظر
ادعنت له العلوم قضها بقضيضها اتشوت من ساق الجد وضربت اذيال العزم
في نطاق الحلم متمثلا بقول القائل * وانى وان كنت الاخير زمانه * لآت بما لم
تستطعه الاوائل * وشرعت بتوفيق الله في شرحه مستمدا من عونه انه هو
الجواد المطلق ومتعهد اللهجى فى قوله حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق فتم
بحمد الله شرحا جامعا بين الهداية الى المطالب وتعريف الطلاب نخب المذاهب
ملوبا لتحقيقات لم ير مثلها في كتب الاولين وتدقيقات لم يرو شبهوا في صحف
الآخرين حتى طلع من افق الصدق الصباح ونادى منادي الحق حي على الفلاح
واسمع المواتر الحق شارقا تدربه النجاح وانبرح اللويد منه فاذا هو زاهق
للروح الرياح واتضح لي ان الوقف ذلك كلام الكليم وما املكه وانشد مقال
السليك بن السلكة ﴿ شعر ﴾ سعيت لعمرى سعى غير منصر * ولا عاجز
لواننى لا اكذب * بكلبين الميلان من سرحكة * اونورلب والمكذب
اكلب * سميته بالحكمة البالغة الجنية في شرح العقائد الحنفية والله يقول الحق
وهو يهدي السبيل عليه توكلت وهو حسبى ونعم الوكيل ﴿ اعلم ﴾ ان الصحابة
والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الامة والسلف الصالحين رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين كانوا في العقائد الحقة التي توارثوها من النبي راسخين وعلى الجادة
المستقيمة التي تعلموها من الوحي ثابتين ثم لما حدثت الفتن وظهرت البدع

(١٥٥)

(١٥٦)

واما

(١٦٦)

وسيذهب الثلاث في كل طمعة ❊ إذا علم المطلوب على السامع ❊

(آخر) كل يوم طليعة ومثلها ❊ ينفض عمر قلوهن تخضب ❊ ليت شعري لما
حصحصت مهلا ❊ دون الليالي إذ ما لها الاحباب ❊ (لابن لؤلؤس)

(آخر) ألا كل من مالك وابن مالك ❊ وذو نسب في الهالكين عريق ❊ إذا
امتحن الدنيا لبيب تكشفت ❊ له عن عدو في ثياب صديق ❊

وله

لعمرك ما يعلمون وشيعته ❊ كما أصبح عثيان صاحب الغار ❊ رضيت عليا قدوة علماء
ولم رضيت بقتل الشيخ في الدار كل الصحابة عندي قدوة علم ❊ فهل لهذا الاول
من عار ❊ ان كنت تعلم انى لا احبهم ❊ إلا لوجهك اعتقني من النار ❊

وله

(قيل لي انت احسن الناس طراً في فنون من الكلام النبيه ❊ لك من جيد القريض
مديح ❊ يثمر الدر في يدي مجتنيه ❊ فعلام تركت مدح ابن موسى ❊ والخصال
التي تجمعن فيه ❊ قلت لا استطيع مدح امام ❊ كان جبرئيل خادما لابيه ❊

وله

مطهرون نقيات جيوبهم ❊ تجري الصلوة عليهم اذا ذكروا ❊ من لم يكن
علويا حين تنسبه ❊ فماله في قديم الدهر مفتخر ❊ الله لما برا خلقا اتقنه ❊ صفاكم
واصطفاكم ايها البشر ❊ فانتم الملأ الاعلى وعندكم ❊
علم الكتاب وما جاءت به السور ❊

قد شرع في الطبع في بلدة قزان بمطبع وبيسلاف وتم يوم الخميس لست خلون
من جمادى الاخرة سنة ١٣٠٥ من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة
واكمل التحية من جيب التاجر محمد جان بن منواح الدين
الكريمي في شركة اخيه شريف جان عفا
عنهما الملك المنان

وكان طبعه باذن صدر من جانب المعارف في ١١ تموز سنة ١٨٨٨ من الميلاد

ابتداء

(١٦٧)

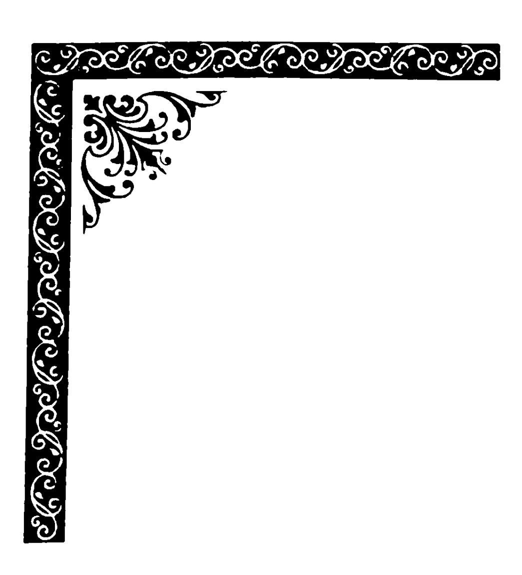
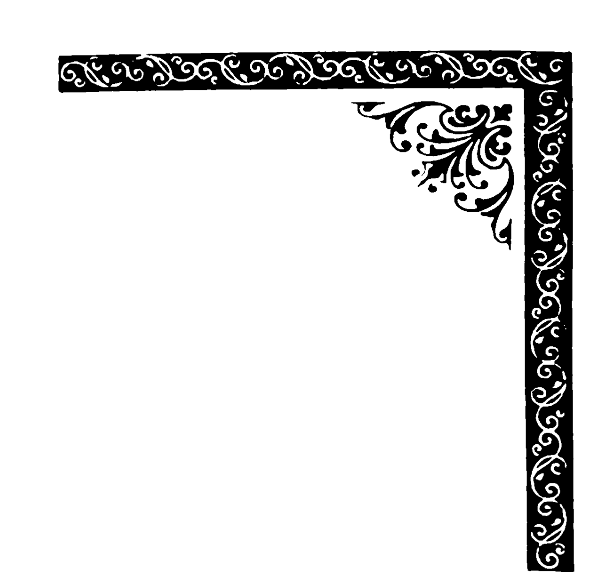
● فهرس المباحث ●

خطأ	صواب	صحيفة	سطر	خطأ	صواب	صحيفة	سطر
رابت	رابة	٠٠	٣	اى حتى	حتى	٤	٢٥
القديم	القويم	٠٠	٤	بدالار	بدارا	٥	٥
بهو و	ب و	٤	٧	بالمطولات	بالمعلومات	١٥	٨
على	على ما	٤	٦	نفيا	نقيبا	١٣	١٥
الالتات	الالتفات	٠٠	١٢	لوقفه	لوقفه	١٣	١٣

(١٦٨)

بأ	ما	١٨	٢٣	ابنتية	ابنتيه	٨٩	٢٢
جة	جهة	٢٥	١٥	بجواز	يجوز	٩١	٨
انعقد	نعتقد	٢٩	٥	امر	امرا	٩٣	٣٢
ايجاد	ايجاده	٣٠	٧	الوجونكان	الوجوهكان	٩٥	٥
القدسية	القدسية	٣٠	٢٣	سبقنهم	سبقهم		
اربعة واما	اربعة اما	٣٤	٨	اليواقبت	اليواقيت		٢٥
اما	واما	٣٢	٩	وقوموا	فقوموا	٩٢	١٩
المومتين	المومنين	٣٨	٥	كلم	كل	٩٨	١٨
مم	كلهم	٣٨	٣٠	ببلغ	يبلغ	٩٩	٨
بصانة	بصفاته	٣٩	٢٤	الترجيح	الترجيح	١٠١	٢٥
بجسب	بحسب	٤٢	١٠	وورفور	ووفور	١٠٣	١٤
دافقهم	وافقهم	٤٩	١٥	نفوضة	مفوضة	١٠٣	٢١
بحلل	بتخلل	٥٠	٧	معتقدا	معتقدا	١٠٣	١٥
ويذهب	ويذب	٥٦	٢٢	صالح	مصالح	١٠٤	٤
بها	بهما	٦١	٣	المراح	الجراح	١٠٥	٢
بيانها	بيانهما	٦١	٣	الاسماعلية	الاسماعيليه	١١١	٩
ذروة و	ذروة	٦١	٨	البغلت	البغاة	١١٢	
بنعيها	بنعيمها	٦١	١٧	غيبته	غيبته	١١٥	٥
خطيئة	خطيئته	٦٥	١٩	ساقو	ساقوا	١١٥	١١
كنتم	كنتم به	٦٦	٣	تحكمات	تحكماة	١١٥	٢١
تصيم	تصميم	٧١	١٤	محمد	بن محمد	١٢٠	٥
وضوع	وضوح	٧١	٢٤	قد	فلد	١٢٢	٢٣
السلف الله	السلف ر	٧٢	١٦	اولى الثانية	الاولى كاب	١٢٥	٢
بعدى	بعد	٧٦	٩	فلن فلن	فان من	١٣٠	٥
نبوته	نبوته	٧٦	١٠	بفكر	بنكر	١٣٠	٥
بنى	نبى	٧٧	١٦	اعتياج	احتياج	١٣١	٥
اثبات	اثباتا	٧٨	٣	الدبورسى	الدبوسى	١٣٣	٥
كانو	كانوا	٧٨	١٠	الهام	الهمام	١٣٤	١٧
اتبيا	انبيا	٨٠	٣	احتياط	الاحتياط	١٣٥	٩
ابرامم	ابراهيم	٨٠	٢٠	معفيها	مع مافيها	١٤٥	١٣
رجهم	رجمهم	٨١	٨	الممكنات	الممات	١٥٣	٣
الماعودة	الماعود	٨٥	٤	كدوز	كنوز	١٥٤	١٤
يكن فيه	يكن	٨٦	٦	لتقبيل	لتقبيل	١٥٥	٢١
بلتقى	بلقى	٨٩	٢١				



رسالة

حقّ العقيدة

للإمام شهاب الدّين المرْجَاني

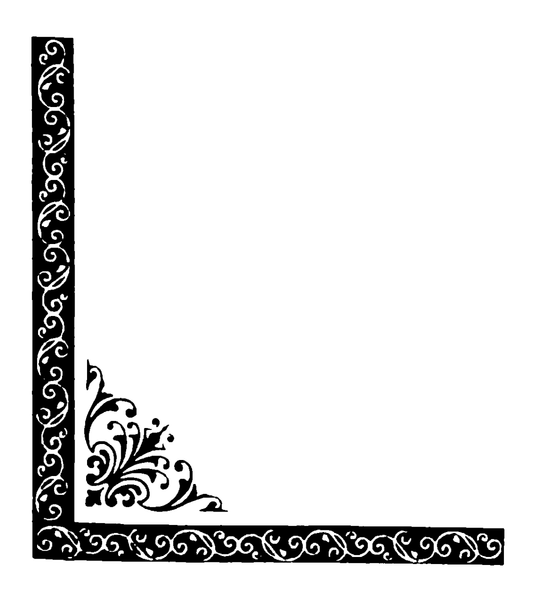
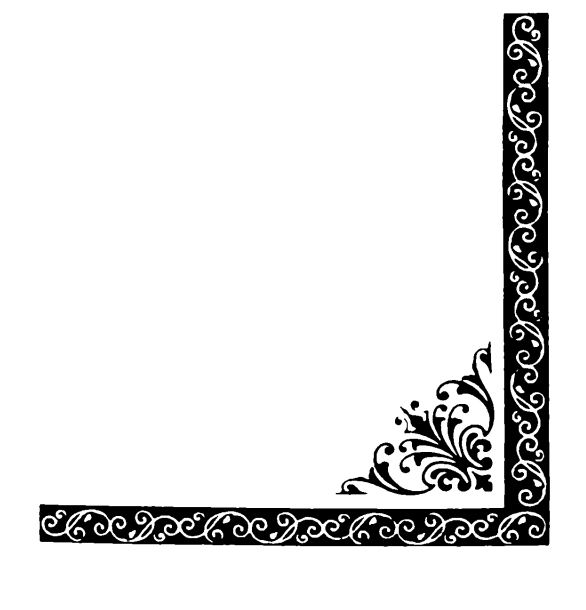
عناية وضبط

الدكتور إبراهيم بن الشيخ راشد المريخي

وَكيلُ محكَمة التَّمييز

عُضوُ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

مملكة البحرين

[مقدّمة ثانية للمحقّق]

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لله، وصلاة وسلامًا على سيِّدنا رسول الله ﷺ وعلى آله الطَّيبين، وصحابته الغرِّ الميامين.

تتميمًا للفائدة فإنِّي قد ألحقت رسالة حقِّ العقيدة للعلَّامة المرجاني، وهي تعتبر عصارة اعتقاد المرجاني ومنار توجُّهاته، وقد جعلها بعد كتابه الحكمة البالغة في الطَّبعة التي طبعت في قازان حال حياته، فآثرت أنْ أجعلها بعد كتابه في هذه الطَّبعة إعمالًا لتوجُّهاته.

ثُمَّ طبعت هذه الرِّسالة بعد انتقال المؤلِّف بمطبعة كردستان بمصر المحميَّة لصاحبها فرج الله زكي الكردي، على نفقة الشَّيخ محيي الدِّين صبر الكردي الكانمشكاني في سنة: (1328هـ) ضمن كتاب مجموعة الرَّسائل، ورقم الرِّسالة في هذا المجموع هو (22) من صفحة (545) إلى صفحة (552).

كما تمَّ طبعها أيضًا سنة: (1434هـ) من قبل الإدارة الدِّينيَّة لمسلمي حمهوريَّة تتارستان بتحقيق الدُّكتور: سعيد ضمير أدهم شهابي.

وقد قمت بشكلها تشكيلًا كاملًا، ولم أعلِّق عليها، وعزوت الآيات إلى سورها.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حَقُّ العقيدةِ عقيدةُ أهلِهِ المضنُونُ بِها على غير مُستأهلِهِ، وهُو الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيْعةُ الحقَّةُ، ونَطقَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّة عَلَى الوَجْهِ الَّذي بهِ نَطقَ فِي إثْباتِ مَا أثبتَهُ وَنَفى مانفَاهُ، والسُّكوتِ عمَّا عَدَاهُ، وتَوْكِيلِ العِلمِ بِحَقِيقَةِ المُرادِ منْ مخازنِ لطائفِهِ، والمَلْحُوظِ منْ مَكامِنِ مَعَارِفِهِ إلى الله سُبْحَانَهُ، وَإلى مَنْ نبَّأَهُ مِنْ رُسُلهِ وأَنْبيائِهِ وَأَوْليائِهِ، وذَلكَ هُو كلُّ الوَاجِبِ فِي فُصُولِ العَقَائدِ وَأُصُولِ القَواعِدِ.

فإنَّه جلَّ وَعَلا قد أنزلَ إلينا، ما هُو الواجبُ اعتقادُهُ عَلَيْنا منْ حَقَائقِ أوْصَافِهِ ولطائفِ أَسْمائِهِ، وَأبانَ عَنْ عِيانِ ذاتِهِ وتَمامِ صِفاتِهِ، وبَيَانِ وجُودِهِ وإنِّيَّتِهِ وكمالِ وَحْدَتِهِ وفِعْليتِهِ، وقال: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: 10] ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: 35] ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 3] ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 18] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: 1 - 4] وهو الحيُّ القيُّوم، الغفورُ الرَّحيمُ، العليُّ العظيمُ، الغنيُّ الكريمُ، العليمُ القديرُ، السَّميعُ البصيرُ، الوليُّ الحميدُ، القديمُ المجيدُ، المُحْدِثُ المُوجِدُ، المبدئُ المُعيدُ، فعَّالٌ لما يُريدُ، وَعندَهُ علم السَّاعةُ، وإنَّما عِلمُها عندَ اللهِ، وهُو الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ، ﴿أَلَا

﴿يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14] ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23]، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ﴾ [النساء: 164]، وَرَفعَ إليهِ رُوحَهُ عَيْسَى، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: 2]، وَأَرسَلَ رَسُولَهُ بالحَقِّ بَشيرًا وَنذِيرًا، وهلُمَّ جرًّا إلى أَسْماءَ وَصِفاتٍ وَأَحْوالِ وسِمَاتٍ وَرَدَتْ فِيْما نَزَلَتْ بِهِ الآياتُ، وَثَبَتَتْ فِيمَا صحَّت مِنَ الرِّوَاياتِ.

وَنهَى عنِ الاسْتِرسَالِ في تَسْمِيةٍ أوْ توصِيفٍ بلا إِذْنٍ مِنهُ وَتَوْقِيفٍ، وَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180] و﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: 110] وقال: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180] و﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: 100] وعن المِرَاءِ فِي السَّاعةِ وَالجِدَالِ فِي أَخْبَارِ القِيامَةِ وَتَفَاصِيل أَطْوارِ النَّشْأةِ الآخِرَةِ وَجُملَةِ أَحْوالِها، مَا خَلا الاعْتِرافُ بِفَاجِئِ مَجيئِهَا وَعَظِيمِ أهْوَالِها، وَقَالَ: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [غافر: 59] ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: 18] ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: 1] ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 187].

وَأَمَرَ جَلِيْلَ رَسُولِهِ بتَبليغِ ذَلكَ كُلِّهِ وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: 67].

ثُمَّ أَخبَرَ بِقَولِهِ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3] ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 3].

فَمَا نَزَلَتْ بِهِ آيةٌ، أوْ صَحَّتْ عَلَى القَطْعِ رِوَايةٌ، فَهُوَ كَمَا وَصَفَ بِهِ وَسَمَّاه، وَحَقٌّ بالمعْنَى الَّذِي عَنَاه، ولا يَلْزمُ عَلَيكَ البَحْثُ عَنْ مَصَادِقِ حَملِها، وَمطَابِقِ الحُكْمِ بِهَا، وَمَا يُنَاطُ صِدْقُهُ عَلَيْهَا، وَمَا يَنتَزعُ المفَاهِمُ عَنهَا، ولا عَنْ زِيَادَتِها، وَغَيرِيَّتِهَا، وَاتحَادِهَا، وَعَيْنِيَّتِهَا، وَأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أوْ مُمكِنَةٌ بِذَاتِهَا، أوْ لا هُوَ ولا غَيْرُهُ وَمَا سِوَى ذَلكَ مِنْ صِفَاتِهَا، فَإنَّكَ لَنْ تُقدِّرَ قَدْرَهَا، وَلَنْ تُحيْطَ بِشيءٍ مِنْ عِلْمِهَا، وَقَدْ حَرَّمَ سُبحانَهُ أنْ تَقُولُوا عَلَى الله مَالا تَعْلَمُونَ.

فَنُثْبتُ تِلكَ الصِّفَاتَ مِنْ غَيرِ التِفاتٍ إلى مَا وَرَاءِ ذَلكَ لا بِالنَّفْي وَلا بالإثْباتِ، وَفِي فُصُولِ التَّوحِيدِ وَالتَّقْدِيسِ وَالتَّمْجِيدِ عَلَى الثَّبَاتِ عِندَ حُدُودِهِ، وَالوُقُوفِ لَدَى قُيُودِهِ، وَالإقْرارِ بِهَا، وَالإيْمَانِ بِمُوجِبِهَا، وَعَدَمِ التَّعَرُّضِ لمعَانِيْهَا.

وَإنَّما يُتَوهَّمُ الاسْتِحَالَةُ فِي إثْباتِ صِفَةٍ وإطْلاقِ اسْمٍ وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ وَنَطَقَ بهِ الوَحْيُ، إذَا قَارَنَ النَّقْصَ وَالزِّيَادَةَ والتَّشْبيهَ، وَأَهْملَ مَا هُوَ الوَاجِبُ مِنْ حَقِّ التَّقْدِيسِ وَالتَّنْزِيْهِ، وَلمْ يَتَخَلَّصْ عَنْ قِياسِ الغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ، وَاقْتِفَاءِ الهَوَى والوَهْمِ المَارِدِ.

وَنُقَدِّسُ عَنْ إطْلاقِ اسْمٍ وإثْبَاتِ صِفَةٍ أوْ حَالٍ أوْ نِسْبَةٍ أَوِ اعْتِبارٍ أوْ سِمَةٍ أوْ غَيرِ ذَلكَ ممَّا لمْ يُنزَلْ بِهِ آيةٌ، ولمْ يَثْبُتْ فِيهِ رِوَايَةٌ.

وَنُصَدِّقُ بِأَخْبَارِ القِيَامَةِ وَتَفَاصِيلِ أَحْوَالِها عَلَى مُرَادِ الله وَمُرَادِ رَسُوْلِهِ كُلِّهَا ولا نُمَارِي فِيهَا ولا نَخُوضُ في تَأوِيْلِهَا.

وَذَلِكَ كُلُّ الوَاجِبِ عَلَى الكُلِّ، وَالحَقُّ الأَبْلَجُ، وَطَرِيقٌ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ.

وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهَا نُقْصَانٌ، وَالنَّقْصُ عَنهُ خُسْرَانٌ، وَلَيْسَ بَعْدَ التَّمَامِ إِلَّا الوَبَالُ، وَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ.

وَالبُرْهَانُ عَلَى إِطْلَاقِ هَذِهِ الأَسْماءِ بِحَذَافِرِهَا، وَإِثْبَاتِ تِلْكَ الصِّفَاتِ عَنْ آخِرِهَا، هُوَ الآيَاتُ النَّاطِقَةُ بِهَا، وَالأَحَادِيثُ القَطْعِيَّةُ المُخْبِرَةُ عَنْهَا.

وَهِيَ الحُجَّةُ لإِثْبَاتِهَا القَاطِعَةُ للشُّبَهِ والرِّيُوبِ عَنْ إِغْرَاقِها، وَالقَالِعَةُ للشُّكُوكِ عَنْ أَعْمَاقِهَا، وَفِيهَا كُلُّ الكِفَايَةِ وَتَمامِ الهِدَايَةِ للمُؤمِنِ المُتَدَيِّنِ بِالإِسْلَامِ، المُسْلِمِ الثَّابِتِ عَلَى ظَهْرِ الاسْتِسْلَامِ فَخُذْ بِهِ وُثُوْقًا، ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: 81].

فَإِنْ ثَبتَّ عَلَى ذَلِكَ فَقَدِ اسْتَوْثَقْتَ عَقِيْدَتَكَ، وَخَلَّصْتَ طَرِيقَتَكَ، واسْتوفَيتَ نِصابَها وَمَهْما تَجاوَزْتَ عَنْ هَذَا الحَدِّ بالزِّيَادَةِ عَلَيهِ أَوِ النَّقْصِ عَنْهُ فَقَدْ ظَلَمْتَ نَفْسَكَ بِخُرُوجِكَ عَنْ عُشِّكَ، وَالتَّخَطِّي إلى مَا هُوَ لَيْسَ مِنْ حَدِّكَ.

وَإِنْ سُئِلْتَ عَنْ عَقِيدَتِكَ، وَمَا هُوَ المُفْتَرَضُ عَلَيْكَ اعْتِقَادُهُ فِي دِيْنِكَ وَشَرِيْعَتِكَ، تُخْبِرُ بِهذِهِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَبِإِقْرَارِكَ بِهَا إِقْرَارًا صَادِرًا عَنْ مُوَاطَأَةِ قَلْبِكَ، وَمُطَابَقَةِ جَنَانِكَ، وَاعْتِقَادِكَ بِمُوْجَبِهَا.

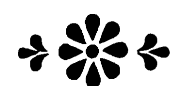
وَإِنْ طُوْلِبْتَ بالدَّلِيْلِ فَاتْلُ عَلَى الطَّالِبِ هَذِهِ الآيَاتِ، فَإِنَّ شَوَاهِدَ القُرْآنِ تُغْنِي عَمَّا سِوَاهُ مِنَ البُرْهَانِ.

فَإِنْ تَلَقَّاهَا بالقَبُولِ خَصْمِكَ، وَتَفَطَّنَ بِصَوَابِ قَوْلِكَ فِيهَا وَإِلَّا فَكُفَّ عَنْهُ كَلَامَكَ، وَاقْطَعْ عَنِ التِفَاتِهِ خِطَابَكَ، فَإِنَّ مَحَلَّهُ لَيْسَ هُنَالِكَ، بَلْ كَانَ الوَاجِبُ عَلَيهِ بَعْدُ هُوَ تَحصِيْلُ الإِيْمَانِ بالنُّبُوَّةِ، وَتَصْدِيْقِ خَبَرِ الرِّسَالَةِ، وَهُوَ عَاطِلٌ عَنهُ وَلا تُبَالِ بِهَذَيَانِهِ، وَفَضَائِحِ تُرَّهَاتِهِ.

نَعَمْ نَحْنُ لا نَسْتَرِيْبُ فِي إفَادَةِ النَّظَرِ وَوُجُوْبِ التَّفَكُرِ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأرْضِ وَمَا أبْدَعَ سُبْحَانَهُ في مخْلُوْقَاتِهِ، وَأوْدَعَ لمَصْنُوعَاتِهِ مِنْ عَجَائِبِ صَنْعَتِهِ، وَغَرَائِبِ حِكْمَتِهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ لإثْبَاتِ العَقِيدَةِ بِالزِّيَادَةِ والنُّقْصَانِ فِي الشَّرِيْعَةِ بَلْ لِتَقْوِيَةِ الإذْعَانِ، وَتَربِيَةِ الإيْمانِ وَتحْدِيْدِ البَصَائِرِ، وتَشْحِيْذِ الخَوَاطِرِ، وَتَعْدِيْلِ الأفْهَامِ، وَتَقْوِيمِ الأحْلَامِ.

وَيَكْفِيْكَ مِنْ فَائِدَةِ العَقْلِ فِي مَوْقِفِكَ أنْ يَهْدِيكَ إلى صِدْقِ النُّبُوَّةِ وَإذْعَانِ الرِّسَالَةِ، وَيُفْهِمَكَ مَعَانِي عِبَارَاتِهِ، وَيُرْشِدَكَ إلى مَوَارِدِ إشَارَاتِهِ، ثُمَّ اعْزِلْهُ عَنْ مُطَالَعَةِ الذَّاتِ، وَحَقَائِقِ الصِّفَاتِ، وَاحْذَرْ مَسَاوِيَ مَرَاحِلِ الطِّبَاعِ، وَارْسِ مَرَاسِيَ مَنَازِلِ الاتِّبَاعِ.

حرَّرَهُ العَبْدُ الفَاقِرُ إلى عَفْوِ رَبِهِ، وَغَفْرَانِهِ
الغَرِيْقُ فِي بَحْرِ عِصْيَانِهِ
شِهَابُ الدِّيْنِ بنُ بَهاءِ الدِّيْنِ المَرْجَانيُّ
سَلَّمَهُ اللهُ.



متنُ العَقائِد النَّسفيَّة

للإمام أبي حَفْص عُمر بن محمَّد النَّسفيّ

(461 - 537هـ)

قالَ أَهْلُ الحَقِّ:

حَقَائِقُ الأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ، وَالْعِلْمُ بِهَا مُتَحَقِّقٌ، خِلافًا لِلسُّوفَسْطَائِيَّةِ.

وَأَسْبَابُ الْعِلْمِ لِلْخَلْقِ ثَلَاثَةٌ: الحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ، وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ، وَالعَقْلُ. فَالحَواسُّ خَمْسٌ: السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ وَالذَّوْقُ، وَاللَّمْسُ، وَبِكُلِّ حَاسَّةٍ مِنْهَا تُوقَفُ عَلَى مَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ.

وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ، وَهُوَ الخَبَرُ الثَّابِتُ عَلَى أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَهُوَ يُوجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ، كَالْعِلْمِ بِالْمُلُوكِ الخَالِيَةِ، فِي الأَزْمِنَةِ المَاضِيَةِ وَالْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ.

وَالثَّانِي: خَبَرُ الرَّسُولِ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجِزَةِ، وَهُوَ يُوجِبُ الْعِلْمَ الاسْتِدْلالِيَّ، وَالْعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ يُضَاهِي الْعِلْمَ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ فِي التَّيَقُّنِ وَالثَّبَاتِ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَهُوَ سَبَبٌ لِلْعِلْمِ أَيْضًا، وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالْبَدِيهَةِ فَهُوَ

ضَرُورِيٌّ، وَمَا ثَبَتَ بِالاسْتِدْلَالِ فَهُوَ اكْتِسَابِيٌّ.

وَالإِلْهَامُ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ المَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ.

وَالْعَالَمُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ مُحْدَثٌ، إِذْ هُوَ أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ، فَالْأَعْيَانُ مَا لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ، وَهُوَ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَهُوَ الْجِسْمُ، أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ كَالجَوْهَرِ، وَهُوَ الجُزْءُ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ.

وَالْعَرَضُ: مَا لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ بَلْ يَحْدُثُ فِي الأَجْسَامِ.

وَالجَوَاهِرِ: كَالأَلْوَانِ وَالْأَكْوَانِ، وَالطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ.

وَالمُحْدِثُ لِلْعَالَمِ هُوَ اللهُ تَعَالَى، الْوَاحِدُ، الْقَدِيمُ، الحَيُّ، الْقَادِرُ، الْعَلِيمُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الشَّائِيُّ، المُرِيدُ، لَيْسَ بِعَرَضٍ، وَلَا جِسْمٍ، وَلا جَوْهَرٍ، وَلَا مُصَوَّرٍ، وَلَا مَحْدُودٍ، وَلَا مَعْدُودٍ، وَلَا مُتَبَعِّضٍ، وَلا مُتَجَزٍّ، وَلَا مُرَكَّبٍ، وَلَا مُتَنَاهٍ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمَاهِيَّةِ، وَلَا بِالْكَيْفِيَّةِ، وَلا يَتَمَكَّنُ فِي مَكَانٍ، وَلا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، ولا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ.

وَلَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، وَهِيَ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، وَهِيَ الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالحَيَاةُ، وَالقُوَّةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالإِرَادَةُ، وَالمَشِيئَةُ، وَالْفِعْلُ، وَالتَّخْلِيقُ، وَالتَّرْزِيقُ.

وَالْكَلَامُ صِفَةُ اللهِ تَعَالَى، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلام هُوَ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، وَهُوَ صِفَةٌ مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ وَالآفَةِ، وَاللهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِهَا، آمِرٌ نَاهٍ مُخْبِرٌ.

وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا،

مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا، مقرُوءٌ بِأَلْسِنَتِنَا، مَسْمُوعٌ بِآذَانِنَا، غَيْرُ حَالٍّ فِيهَا.

وَالتَّكْوِينُ صِفَةُ اللهِ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ، وَهُوَ تكْوِينُهُ لِلْعَالَمِ، وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ لِوَقْتِ وُجُودِهِ، وَهُوَ غَيْرُ المُكَوَّنِ عِندَنَا، وَالإِرَادَةُ صِفَةُ اللهِ تَعَالَى، أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَرُؤيَةُ اللهِ تَعَالَى جَائِزَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ، فَيُرَى لَا فِي مَكَانٍ، وَلَا عَلَى جِهَةٍ مِنْ مُقَابَلَةٍ وَاتِّصَالِ شُعَاعٍ، أَوْ ثُبُوتِ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَى، واللهُ تَعَالَى خَالِقٌ لأَفْعَالِ الْعِبَادِ كُلِّهَا مِنَ الْكُفْرِ وَالإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ، وَهِيَ بِإِرَادَتِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، وَحُكْمِهِ، وَقَضِيَّتِهِ وَتَقْدِيرِهِ.

وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ، يُثَابُونَ بِهَا، وَيُعَاقَبُونَ عَلَيْهَا، وَالحَسَنُ مِنْهَا بِرِضَائِهِ تَعَالَى، وَالْقَبِيحُ مِنْهَا لَيْسَ بِرِضَائِهِ، وَالاسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ وَهِيَ حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ، وَقَدْ يَقَعُ هَذَا الاسْمُ عَلَى سَلامَةِ الأَسْبَابِ وَالآلاتِ وَالْجوارحِ، وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ عَلَى هَذِهِ الاسْتِطَاعَةَ، وَلَا يُكَلَّفُ الْعَبْدُ بِمَا لَيْسَ فِي وُسْعِهِ، وَمَا يُوجَدُ مِنَ الأَلَمِ فِي المَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ الإِنْسَانِ وَالانْكِسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مَخْلُوقُ اللهِ تَعَالَى، لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِي تَخْلِيقِهِ.

وَالمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ، وَالمَوْتُ قَائِمٌ بِالْمَيِّتِ مَخْلُوقُ اللهِ تَعَالَى، لا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِيهِ تَخْلِيقًا وَلا اكْتِسَابًا، وَالأَجَلُ وَاحِدٌ، وَالحَرَامُ رِزْقٌ، وَكُلٌّ يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ حَلالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا، وَلا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلَ غَيْرُهُ رِزْقَهُ.

وَاللهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَمَا هُوَ الأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ فَلَيْسَ ذلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَعَذَابُ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِينَ، وَلِبَعْضِ

عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي الْقَبْرِ بِمَا يَعْلَمُهُ اللهُ وَيُرِيْدُهُ.

وَسُؤَالُ مُنكَرٍ وَنَكِيرٍ ثَابِتٌ بِالدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ، وَالْبَعْثُ حَقٌّ، وَالْوَزْنُ حَقٌّ، وَالْكِتَابُ حَقٌّ، وَالسُّؤَالُ حَقٌّ، وَالحَوْضُ حَقٌّ، وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ الآنَ، مَوْجُودَتَانِ بَاقِيَتَانِ لا تَفْنَيَانِ، وَلَا يَفْنى أَهْلُهَا.

وَالْكَبِيرَةُ لَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الإِيمَانِ، وَلا تُدْخِلُهُ فِي الْكُفْرِ، واللهُ تَعَالَى لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ، وَيَجُوزُ العِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ، وَالْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَنِ اسْتِحْلَالٍ، وَالاسْتِحْلَالُ كُفْرٌ.

وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالأَخْيَارِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالْمُسْتَفِيضِ مِنَ الأَخْبَارِ، وأَهْلُ الكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لا يُخَلَّدُوْنَ فِي النَّارِ.

وَالإِيمَانُ: هُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَالإِقْرَارُ بِهِ، فَأَمَّا الأَعْمَالُ فَهِيَ تَتَزَايَدُ فِي نَفْسِهَا، وَالإِيمَانُ لا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، والإِسلامُ وَاحِدٌ، وَإِذَا وُجِدَ مِنَ الْعَبْدِ التَّصْدِيقُ والإِقْرَارُ صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حقًّا، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَالسَّعِيدُ قَدْ يَشْقَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ، وَالتَّغَيُّرُ يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ دُونَ الإِسْعَادِ وَالإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، وَلا تَغَيُّرَ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَلا عَلَى صِفَاتِهِ.

وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ، وَقَدْ أَرْسَلَ اللهُ تَعَالَى رُسُلًا مِنَ الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، وَأَيَّدَهُمْ بِالْمُعْجِزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ، وَأَوَّلُ الأَنْبِيَاءِ آدَمُ،

وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ فِي بَعْضِ الأَحَادِيثِ، وَالأَوْلَى أَنْ لَا يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ، فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: 78]، وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيهِمْ، وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخْبِرِينَ مُبَلِّغِينَ عَنِ اللهِ تَعَالَى صَادِقِينَ نَاصِحِينَ، وَأَفْضَلُ الأَنْبِيَاءِ: مُحَمَّدٌ ﷺ.

وَالمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللهِ الْعَامِلُونَ بِأَمْرِهِ، وَلا يُوْصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ.

وَللهِ تَعَالَى كُتُبٌ أَنْزَلَها عَلَى أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَ فِيهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيدَهُ.

وَالمِعْرَاجُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْيَقَظَةِ بِشَخْصِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللهُ مِنَ الْعُلَى حَقٌّ.

وَكَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ حَقٌّ، للمَشْهُوْرِ مِنَ الأَخْبَارِ، وَالمُسْتَفِيضِ مِنْ حِكَايَاتِ الأَخْيَارِ، فَيُظْهِرُ الْكَرَامَةَ عَلَى طَرِيقِ نَقضِ الْعَادَةِ مِنْ قَطعِ المُسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي المُدَّةِ الْقَلِيلَةِ، وَظُهُورِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الحَاجَةِ، وَالمَشْي عَلَى المَاءِ، وَالطَّيَرَانِ فِي الْهَوَاءِ، وَكَلَامِ الجَمَادِ وَالْعَجْمَاءِ، وَانْدِفَاعِ المُتَوَجِّهِ مِنَ البَلَاءِ، وَكِفَايَةِ المُهِمِّ مِنَ الأَعْدَاءِ، وَغَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأَشْيَاءِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُعْجِزَةً لِلرَّسُولِ الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الْكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ، لأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا أَنَّهُ وَلِيٌّ، وَلَنْ يَكُونَ وَلِيًّا إِلَّا وَأَنْ يَكُوْنَ مُحِقًّا فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ التَّصدِيْقُ والإِقْرَارُ بِرِسَالَةِ رَسُولِهِ.

وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا، أَبُو بَكْرٍ الصِّدِيقُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ،

ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ، ثُمَّ عَلِيٌّ المُرْتَضَى، وخِلافَتُهُمْ ثَابِتَةٌ عَلى هَذَا التَّرْتِيبِ أَيْضًا.

وَالْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ، وَالمُسْلِمُونَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ يَقُومُ بِتَنْفِيذِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ حُدُودِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُورِهِمْ، وَتَجْهِيزِ جُيُوشِهِمْ، وَأَخذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ المُتَغَلِّبَةِ وَالمُتَلَصِّصَةِ، وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَإِقَامَةِ الجُمَعِ وَالأَعْيَادِ، وَقَطْعِ المُنَازَعَاتِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَبُوْلِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحُقوقِ، وَتَزْوِيْجِ الصِّغَارِ، وَالصَّغَائِرِ الَّذِينَ لَا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ، وَقِسْمَةِ الْغَنَائِمِ وَنَحْوِ ذلِكَ.

ثُمَّ يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ ظَاهِرًا لَا مُخْتَفِيًا وَلَا مُنتَظَرًا خُرُوْجُهُ، وَيَكُونَ مِنْ قُرَيشٍ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ بِبَنِي هَاشِمٍ وَأَوْلَادِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، وَلا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَيُشْتَرَطُ أَن يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ المُطْلَقَةِ الكَامِلَةِ، سَائِسًا قادِرًا عَلَى تَنْفِيذِ الأَحْكَامِ، وَحِفْظِ حُدُودِ دَارِ الإِسْلَامِ، وَإِنْصَافِ المَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، وَلا يَنْعَزِلُ الإِمَامُ بِالْفِسْقِ وَالجوْرِ، وَيَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَنُصَلِّي عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.

وَنكُفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَنَشْهَدُ بِالجَنَّةِ لِلعَشَرَةِ الَّذِينَ بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَا، ولا نَشْهَدُ بِالجَنَّةِ وَالنَّارِ لِأَحَدٍ بِعَيْنِهِ.

وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ. وَلَا نُحَرِّمُ نَبِيْذَ الجَرَّةِ.

وَلَا يَبْلُغُ وَلِيٌّ دَرَجَةَ الأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ مَا دَامَ عَاقِلًا بَالِغًا إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الأَمْرُ وَالنَّهيُ، وَالنُّصُوصُ تُحْمَلُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا، مَا لَمْ

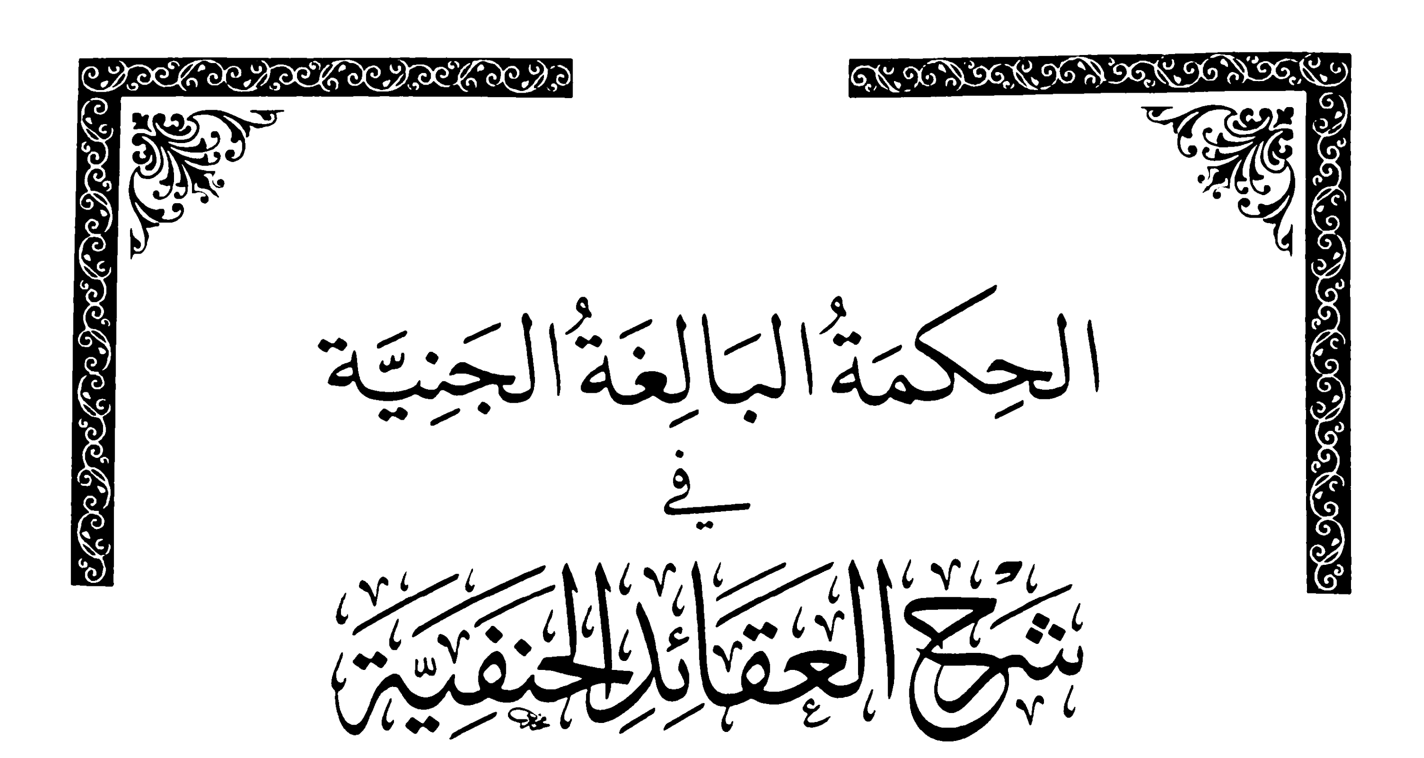
يَصْرِفُ عَنْهَا دَلِيْلٌ قَطْعِيٌّ، وَالْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى مَعَانٍ يَدَّعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ إِلْحَادٌ.

وَرَدُّ النُّصُوصِ كُفْرٌ، وَاسْتِحْلَالُ المَعْصِيَةِ وَالاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ، وَالاسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ، وَالْيَأْسُ مِنَ اللهِ تَعَالَى كُفْرٌ، وَالأَمْنُ مِنَ اللهِ كُفْرٌ، وَتَصْدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُهُ عَنِ الْغَيْبِ كُفْرٌ، وَالمَعْدُوْمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ لِلأَمْوَاتِ وَصَدَقَتِهِمْ عَنْهُمْ نَفْعٌ لَهُمْ، واللهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ.

وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، مِنْ خُرُوْجِ الدَّجَّالِ، وَدَابَّةِ الأَرْضِ، وَخُرُوْجِ يَأْجُوْجَ وَمَأْجُوْجَ، وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا فَهُوَ حَقٌّ، وَالمُجْتَهِدُ قَدْ يُخطِئُ وَقَدْ يُصِيْبُ.

وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ المَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ المَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ المَلَائِكَةِ، والله أعلم.





تأليف

الإمام شهاب الدين هارون بن بهاء الدين المرجاني القزاني

1233 – 1306 هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور إبراهيم بن الشيخ راشد المريخي

وكيل محكمة التمييز

عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

مملكة البحرين



غَدَا هارونُ يلمعُ بالمعارفْ ... بعونِ الله والفضلِ العظيْمِ
رأيتُ شهابَ دينِ الله يَسمُو ... إلى العِرفانِ مُنقطعُ النَّديْمِ
إذا ما رايةٌ رُفعتْ لعِلمٍ ... تلقَّاها شهابٌ بالتَّميْمِ
فحمدُ الله جَلاَّ كلَّ فقهٍ ... بشرحِ عقائدِ الشَّرعِ القديْمِ
وأبدى كلَّ برهانٍ بديعٍ ... بهاءُ الحقِّ والقولِ الحَكيْمِ
أثابَ الرَّبُّ إيَّاهُ وبيَّاهُ ... بغفرانٍ وجنَّاتِ النَّعيْمِ
وحيَّا والديْهِ ثُمَّ قومهْ ... فإنَّا ندعُو بالبرِّ الرَّحيْمِ

❊❊❊

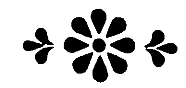
قلْ لمنْ لا يَرَى المعاصرَ شيئًا ... ويرى للأوائلِ التَّقدِيْما
إنَّ ذاكَ القَدِيمَ كانَ حَدِيثًا ... وسَيبقَى هذا الحَدِيثُ قَدِيْما

❊❊❊

إنَّ قومًا تجمَّعوا ... وبِنقْصي تحدَّثُوا
لا أبالي بجمْعهمْ ... كلُّ جمْعٍ مُؤنَّثُ

❊❊❊

وما كانَ في بُسطِ المعارفِ شِيمتِي ... ولا ولَدَتنِي كُوفةٌ وعِراقِ
فقد تنطقُ البَبغاءُ منْ غيرِ فِطرةٍ ... وقد تسجعُ الورقاءُ في أطْواقِ



[مقدّمة المصنّف]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله المبدئ المعيْد، عالم الغيْب ذي الطَّول، لا إله إلَّا هُو ربّ العرش المجيْد، على أنْ هدانا إلى الطَّيِّب مِنَ القَوْل، وهَدَانا إلى صِراطِ الحميد.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِهِ الصِّنديد ذي الدِّين الحنيف، والشَّرع المَنيف، والأمر الرَّشيد، الموعُود له بالشَّفاعة والوسيلة والمقام المحمُود، وعلى آله وأصحابه الأشدَّاء الرُّحماء الرُّكع السُّجود.

أمَّا بعد..

فيقولُ العبدُ الفَاقِر إلى مولاه، أغْناه سُبحانَه بفضلِهِ عمَّن سواه: **هارون بن بهاء الدِّين المرْجَاني شِهَابُ الدِّين**: إنِّي بحول الله أخذتُ بالسَّبيل المُسْتبين، إذ أُوتيتُ الحكمة والفقه في الدِّين، وهذه قِلاعُ العلم خاوية على عروشها، ونِخاع البُرْم مصروعة بالأُدُم في رُمُوسِها، ورباع الهدى مُمحِلَة، وفراع النُّهى مُضحِلة، ومزارعُ العُلا معطَّلة، ومنْ أحيا أرْضًا ميِّتة فهيَ له، وإنَّ العقائد النَّسفيَّة لاستقامتها في أصول الشَّريعة الحنِيفة السَّويَّة، وتلك مذهب أسلافنا الأئمَّة الحنفيَّة، لا زال مَنْ حَالَفَهُم منصُورًا، ومنْ خَالَفَهُم مدحُورًا، كتابٌ رفيعُ القدْر، مَنيعُ الأمر، يَروي الغَليل بمائِه، ويُبْري العَليل من دائِه، بيد أنَّ تمادي أيادي السُّفهاء والبدع، وتعاطي أهل الأهواء والتَّبدُّع، وتلاعبهم بها بتحريف النَّظم عن المعنى المصُوع[1]، وتداعيهم بتصحيف الرَّضم إلى الآراء المُحدَثة ولبِئْسَ

(1) اسم مفعول من صاع، وهي تأتي على معان، لعل أوفقها مناسبة هنا هو: الموضع الممهَّد المهيَّأ للمسير.

المصنُوع، قد دهشَ رونقه وماءه، وأفْزع منظره ورُواءه، فتكدَّرت مشارعه الصَّافية، وتشرَّدت موارده الصَّافِنة، ولولا تخلِّي الغاب من العَشَارِب[1]، لما أشعر به ضَبْح[2] الثَّعالب، ولو لم يرتحل من الغيْضة[3] الهُزاع[4]، لم يرَ فيها [/ 2] الهلياع[5]، ولا سُمع الوَعْواع[6].

وإنَّ عصْرنا هذا وربِّ أعصار من قبْلَه، والله المستعانُ عليه، والمشتكى إليه من أهله، قد أضْحى فيه الهمم متقاصِرة، والجهلة متناصِرة، لا يردُّ فكرَهم بِرَادّ، ولا يؤول نظرهم إلى اعتقاد، كبيرهم في المعرفة من طالع كتب المتفلسفة، نحريرهم في الحكمة من ترجم كلام تلك الفِرقة، وإنِ اشرأبَّت همَّته إلى تركيب كتاب من حقٍّ منعه، أو باطل جمعه، فذاك أمثلُهم طريقة، وأنبلُهم في الحقيقة، فإنِ انضمَّ إليه سَبق زمان، فهو عن الخطأ معصُوم، ورجاء المتأخِّر دون اللِّحاق به محسُوم، ومن خالفه فهو كافرٌ أو مُبتدعٌ مبغوض، ومقاله كفرٌ أو بدعٌ مرفوض، ولكن حقَّ القول، والقول العجيب، ليس لِقِدَم العهد يفضل القائل، ولا لحُدثانه يُهتضم المُصيب، ومن تسنَّم قُلل المعالي، استرذل من لاذ بحضيضها، ومن أحكم النَّظر أذعنت له العلوم قضُّها بقضيضها، فتشمَّرتُ عن ساق الجدّ، وضربت أذيال العزم في نطاق الحدِّ، متمثلًا

(1) المقصود هنا الأُسُود، والعشرب هو الجريء الماضي. انظر: لسان العرب: 1/ 602.

(2) الضَّبح هو صوت الثَّعلب، ويعبر عنه أيضًا عن صوت أنفاس الخيل عند العدْو. انظر: الصِّحاح: 612.

(3) الغيضة هي الماء المجتمع الذي ينبت فيه الشَّجر. انظر الصِّحاح: 791.

(4) المقصود هنا الأسد، سمِّي بذلك لأنَّه يُكثر من كسر عظام فرائسه. انظر: المعجم الوسيط: 2/ 984.

(5) هو صغار السِّباع. انظر: مجمل اللُّغة لابن فارس: 1/ 908.

(6) قال ابن سيده: والوَعْوَاعُ: أوَّل منْ يُغيث من المُقاتلَة، وقيل: الوَعْوَاع: الجماعة من النَّاس، قال أبوزبيد يصف الأسد: وعاث في كبِّه الوعواع والعِيْر. المحكم: 2/ 208.

بقول القائل[1]:

وإنِّــي وإنْ كُـنـتُ الأَخِـيــرَ زَمَـانُـهُ   لآتٍ بـمـا لـم تَـسْـتَـطِـعْـهُ الأوائِـــلُ

❊

(1) هو أبو العلاء المعرِّي، ومطلع القصيدة: ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل.

[سبب التَّأليف]

وشرعتُ بتوفيق الله في شرْحه مُستمدًّا من عونهِ إنَّه هو الجواد المُطلق، ومتعهِّدًا للنَّجا في قوله حقيق على أنْ لا أقول على الله إلَّا الحقّ، فقام بحمد الله شرحًا جامعًا بين الهداية إلى المطالب، وتعريف الخلاف ثخْن المذاهب، حاويًا لتحقيقات لم يُرَ مثلُها في كتب الأوَّلين، وتدقيقات لم يُرَ وشبهُها في صُحف الآخرين، حتَّى طلع من أُفق الصِّدق الصَّباح، ونادى منادي الحقِّ حيَّ على الفلاح، وأصْبح الحوائر المحْق شارقًا تدور به النَّجاح، وانبرح اللَّوبد[1] معه فإذا هو زاهق تذروه الرِّياح، وإذ صحَّ لي أنْ أتلو في ذلك كلام الكليم وما أملكه، وأنشد مقال السُّلَيْك بن السُّلَكَة[2]:

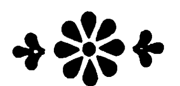
سَعيتُ لعَمْري سَعيَ غيرِ مقصِّرِ ... ولا عَاجِزٍ لَو أنَّني لا أكذِبُ

يُكَذِّبُني العُميَانُ عَنْ سِرِّ حِكمَةٍ ... أوْ نُورِ لُبٍّ وَالمُكَذِّبُ أكْذَبُ

سمَّيته بـ:



والله يقول الحقّ، وهو يهدي السَّبيل، عليه توكَّلت، وهو حسبي ونعم الوكيل.



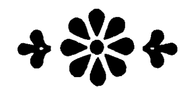
---

(1) الوَبَد بالتَّحريك: شدَّة العَيش، وسوء الحال. انظر: الصِّحاح: 1120.

(2) شاعر جاهلي، أسود، من شياطين الجاهليَّة، يلقَّب بالرِّئبال، كان من أدلِّ النَّاس بالأرض، وأعلمهم بمسالكها. انظر ترجمته: الأعلام: 3/ 115.

[تمهيد]

اعْلم أنَّ الصَّحابة والتَّابعين، ومنْ بعدهم منْ فقهاء الأمَّة والسَّلف الصَّالحين، -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- كانوا في العقائد الحقَّة التي توارثوها من النَّبي راسخين، وعلى الجادَّة المستقيمة التي تعاطوها من الوحي ثابتين، ثُمَّ لمَّا حدثت الفتن، وظهرت البدع [/ 3]، تخوَّفوا ضياع الحقِّ وخسار الأُمَّة، فأخذوا في التَّدوين، وضبْط أحكام الدِّين، ولمَّا كان غرضهم من التَّصنيف في العقائد حفظها عن خلْط البدعة، وتشويش المبتدعة، ذكروا في كتبهم ما هو من أصول الدِّين حسبما وجدوه في كتاب الله وسُنَّة رسوله من صفاته سبحانه، وما بها يلتصق بيانه، فجاء موضوع علمِهم هذا على نظر أرباب المعقول، ذات الله تعالى وصفاته العُلا، وإنْ تَحاشَوا عن إطلاق اللِّسان في أمثاله على [ما] هو جميل دأبهم، وحميد أدبهم، وجعلوه كلمة باقية في عقبهم، فوضع المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه على سَنَنِهم، وصدَّره بالتَّصريح بأنَّ ما تضمَّنه هو مقُولهم، لا من مُحدثات قوم بغى عليهم عقولهم، ترغيبًا وتنشيطًا للأخذ بما فيه، وترهيبًا وتثبيطًا عن الغِرَّة بمُنافيه، حيث قال متجمِّلًا بالاتباع، ومتجنِّبًا عن الابتداع.



[تعريف أهل الحقِّ]

[قَالَ أَهْلُ الحَقِّ] أي: الَّذين يَدينُون بما ثبت وتقرَّر عند الله من الدِّين ويلازمونه، وأصله المتقرِّر الذي لا يسُوغ إنكاره من الأعيان الثَّابتة، والعقائد الصَّحيحة، والأقوال الصَّادقة، ويشارك الصِّدق في المورد إلَّا أنَّ المطابقة تعتبر فيه من جهة المحكي عنه، وفي الصِّدق من جهة الحكاية، فمعنى حقيَّة الشَّيء كونه بحيث يطابقه الواقع، ومعنى صدقه مطابقته له، أولئك هم الذين قد عرفت حالهم[1]، وسمعت مقالهم.

وقد بيَّنهم النَّبي ﷺ حين سُئل عن الفِرقة النَّاجية بقوله: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[2]رواه أحمد[3]، وأصحاب السُّنن الأربعة[4]، والحاكم[5]، وابن حبَّان[6]، وقال التِّرمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حسن صحيح، ولذلك سُمُّوا أهل السُّنَّة والجماعة، كما رُوي عنه: «**ثِنْتَانِ وَسَبْعُوْنَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَة فِي الجَنَّةِ، وَهِيَ الجَمَاعَةُ**»، رواه أحمد[7]،

---

(1) بيان لأهل الحقِّ بما خصُّوا به من الرُّسوخ في العقيدة الحقَّة المتوارثة من جانب الرِّسالة، والثَّبات على الجادَّة المستقيمة المتلقَّاة من الكتاب هو والسُّنَّة، والتَّحاشي عن إطلاق اللِّسان بما لم يرد به الشَّريعة، مع ملازمة حدود الدَّلالة، والتَّجاذب عن الإلفات، لفت النَّقص والزِّيادة على ما أشار إليه سابقًا بقوله: كانوا في العقيدة الحقَّة. انتهى كلام (المرجاني).

(2) جعلها عين ما هو عليه وأصحابه مبالغة في مدحها وبيانًا لباهر اتباعها له. (المرجاني).

(3) أخرجه في المسند بدون هذه اللَّفظة، كما سيأتي.

(4) بهذا اللَّفظ لم يروه من الأربعة سوى التِّرمذي، السُّنن: (2641)، أمَّا افتراق الأمَّة فقد رووه بطرق وألفاظ متعدِّدة.

(5) في المستدرك: (455). بلفظ التِّرمذي.

(6) رواه ابن حبَّان كما في الإحسان: (6247) من طرق بدون هذه الزِّيادة.

(7) في المسند: (12070). من حديث أنس.

وأبو داود[1] رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، وهم المراد بقوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأعراف: 181]، وبقوله عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: «لا تَزَالُ طَائفةٌ مِنْ أُمَّتي ظَاهِرينَ عَلى الحقِّ حَتَّى يَأتيَهُمْ أَمرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُوْنَ» أخرجه الشَّيخان عن مغيرة بن شعبة[2].

وفي رواية عمر[3]: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتي ظَاهِرِيْنَ عَلَى الحَقِّ حَتَّى تَقُومُ السَّاعَة» أخرجه الحاكم[4] رَحِمَهُٱللَّهُ، وقوله عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: «لا تَزَالُ طَائِفةٌ مِنْ أُمَّتي قَوْمَةً لأمْرِ اللهِ لا يَضرُّهَا مَنْ خَالَفَهَا» أخرجه ابن عساكر[5].

وقال الإمام فخرُ الإسلام[6] رَحِمَهُٱللَّهُ: الأصْل في علمِ التَّوحيد والصِّفات التَّمسك

---

(1) في السُّنن: (4587)، من حديث معاوية بن أبي سفيان.

(2) البخاري، الصَّحيح: (3633)، ومسلم، الصَّحيح: (4951). كلاهما من حديث المغيرة بن شعبة.

(3) وعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتينَّ على أمَّتي كما أتى على بني إسرائيل حَذْوا النَّعل بالنَّعل – أي حتَّى إنَّ منهم مَنْ أتى على أُمِّهِ علانية – لكان في أمَّتي منْ يصنع ذلك، وإنَّ بني إسرائيل تفرقَّت على ثنتين وسبعين ملَّة، وتفرَّقت أمَّتي على ثلاثٍ وسَبعينَ ملَّة كلُّهم في النَّار، إلَّا مِلَّة واحدة». قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصْحَابي». رواه التِّرمذي: (2641) مشكاة من نفسها. (المرجاني).

(4) في المستدرك: (8696، 8438). من حديث عمر بن الخطَّاب.

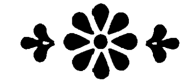
(5) أخرجه في تاريخ دمشق: 22/ 455. رقم: (2728). قال ابن مَنْدَه: هذا حديث لا يعرف إلَّا من حديث الحُصين رواه يوسف عن يحيى بن حمزة. وجاءت فيه لفظة: قوَّامة بدل قؤمة.

(6) في كتابه كنز الوصول إلى معرفة الأصول (أصول البزدوي): 89.

– والبزْدوي هو: الإمام أبوالحسن علي بن محمَّد بن الحسين بن عبد الكريم البَزْدَوِي، نسبة إلى بزدة، ويقال: بزدوة، وهي قلعة حصينة على ستَّة فراسخ من نَسَف على طريق بخارى، الملقَّب بفخر الإسلام، وبأبي العُسر؛ لعسر تصانيفه.

اشتهر بتبحُّره في الأصول والفروع، وعُدَّ من حفَّاظ مذهب الحنفيَّة، قال الذَّهبي: «شيخ الحنفيَّة، عالم ما وراء النَّهر، أحد من يُضرب به المثل في حفظ المذهب». =

بالكتاب والسُّنَّة، ومجانبة الهوى والبدعة، ولزوم طريق السُّنَّة والجماعة، الَّذي كان عليه الصَّحابة والتَّابعون، ومضى [4/] عليه الصَّالحون، وهو الَّذي أدركنا عليه مشايخنا، ومضى على ذلك سَلفنا، أعني أبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمَّدًا، وعامَّة أصحابنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ. انتهى كلامه.



= توفِّي سنة: (483هـ).

- انظر ترجمته: سير أعلام النُّبلاء: 18/ 602 - 603. الفوائد البهيَّة: 124. الأعلام: 4/ 328.

[توجيه الأمَّة إلى التَّمسك بالشَّريعة]

فاستُفيد من ذلك أنَّ مدار النَّجاة، ومناط الفوز بعد الممات، هو المعاضدة بالشَّريعة، ومظاهرة تلك الطَّريقة، وأنَّ أهل الحقِّ، وأهل السُّنَّة والجماعة، والفرقة النَّاجية، هم الصَّحابة والتَّابعون، والَّذين اتبعوهم بإحسان، وهم الحنفيَّة ومن وافقهم، فإنَّهم هم الملازمون عليها، والرَّاسخون فيها[1].

وإنَّ الشَّرع هو أجلُّ المآخذ التي يُعضُّ عليها بالنَّواجذ في أصول الدِّين وفروعه، وهو المستقِّل بأمره، المُغني عن غيره، وفيه كلُّ الكفاية، وتمام الهداية، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: 120]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: 51] وقال جلَّ ذكره: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: 3].

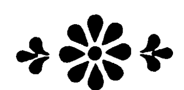
والَّذي يتوهَّم أنَّ ثبوته يتوقَّف على وجود الشَّارع وعلْمه وقدرته فلو انعكس الأمر لزم الدَّور ساقط، كيف فإنَّ النَّظر في أحوال النَّبي ﷺ ومعاملاته والبحث عن حركاته وسكناته التي تضمَّنها القرآن وكتب الأحاديث والآثار يوجب العلم الضَّروري بصدقه فيما يقوله ويفعله ويخبره عن الله تعالى[2]، ولذلك كان القرآن معجزة باقية إلى

---

(1) قُلتُ: وقول المصنِّف: «ومن وافقهم»، معناه أنَّ كلَّ من وافق السَّادة الأحناف في فهمهم لطريقة الصَّحابة الكرام في تعاملاتهم مع النُّصوص الواردة في الاعتقادات فإنَّه يصبح من أهل الحقِّ، وبذلك يدخل السَّادة الأشاعرة بشقَّيهما أهل التَّفويض، وأهل التَّأويل على قول المرجاني: ومنْ وافقهم.

(2) وهذا أبلغ عندنا في خرق العادة منه بالأفعال البديعة في أنَّ أنفسها كقلب العصا حيَّة ونحوها، فإنَّه قد يسبق إلى بال النَّاظر بدارًا أنَّ ذلك من اختصاص صاحب ذلك بمزيد معرفة في ذلك الفنِّ وفضل علم، إلى أنَّ يردَّ ذلك صحيح النَّظر. (المرجاني).

قيام السَّاعة وانقراض هذه النَّشأة على ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: 9]، وقوله ﷺ: «**إنَّ هَذَا القُرآنَ طَرَفُهُ بيدِ الله، وَطَرَفُهُ بأيْدِيكُم، فتَمسَّكُوا بِهِ، فإنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا وَلَنْ تَهلكُوا بَعْدَهُ أَبدًا**»، رواه الطَّبراني[1].



(1) في المعجم الكبير: 2/ 126. رقم: (1539)، والمعجم الصَّغير: 2/ 98.

[موافقة العقل للنَّقل]

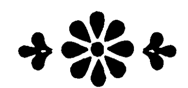
فأوصافه الجميلة، وأخلاقه الحميدة، سبب للعلم بالصِّدق لمن اعتبر واستبصر، والعلم به سبب للعلم برسالته، ألسْتَ إذا عرفت الفقه والطِّب يمكنك معرفة الفقهاء والأطباء[1]، كأبي حنيفة وجالينُوس[2] معرفة بالحقيقة لا بالتَّقليد، بل بالبحث عن أحوالهما، وتجارب أفعالهما، ويكون هذا أبين دليل، وأدلّ حجَّة، ولا يبقى عندك ريب ولا شبهة، بخلاف تقليب العَصا، واليَد البَيضاء، وإبراء الأكمَه، وإحياء الموتى، وانشقاق القمَر، وتسليم الحَجَر، فإنَّها عند خلوِّها عن القرائن المتكاثرة المحفُوفة بها، لا تأمنها أنْ تكون تلبيسًا وحيلة، أو تكون من خاصيَّة أو وضع فَلَك، أو إلقاء جِنٍّ، أو مَلَك، يطَّلع هو عليه دون غيره، أو تكون ابتداء عادة، أو مسوقًا لا لغرض تصديقه، بل إجابة لدعوة من الاحتمالات [/ 5] التي تقدح في القطعيَّة، ومثل ذلك كمثل من يدَّعي حفظ القرآن، ويجعل دليل دعواه أنْ يقرأه من أوَّله إلى آخره من غير مصحف، أو تقْليب الحَجَر إنسانًا، وبالعكس.

وليْتَ شِعري فقلبُك بأيِّهما أشدُّ تصديقًا وأكثر اطمئنانًا، بلى إنَّ العقل لا يخالف النَّقل في مداركه، ويستبدّ بالإدراك في مواضعه، إذ هو حجَّة من حجج الله تعالى للعباد، وهي لا تتناقض ولا تتضادُّ، ولكن الوَهْم ربما يعارضه في مأخذه، والباطل يشاكل الحقَّ في موارده، ويحتاج إلى مزيد تجريد له، وتصْفية للفكر، وتدقيق للنَّظر، وانقطاع عن الشَّوائب الحسِّيَّة، والوساوس العاديَّة، فلم يُعتدَّ به في الأمور الدِّينيَّة ما لم

(1) أليس إذا نظرت في كتب ابن سينا رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَحَطتَ بما فيها حصلَّت العلم اليقيني بأنَّه حكيم، وأنَّ أقواله حكمة إنْ أنت من أهلها. (المرجاني).

(2) هو طبيب إغريقي، مارس الطِّب في أنحاء الإمبراطوريَّة الرُّومانيَّة، وعالج العديد من الأباطرة الرُّومان، وهو يعدُّ أكبر أطبَّاء اليونان، وأعظم أطبَّاء العصور القديمة، أثَّر بشكل كبير في العديد من الاختصاصات الطِّبيَّة كعلم التَّشريح، وعلم الأمراض، وطب الجهاز العصبي، كما كانت له إسهامات عديدة في علم الفلسفة والمنطق.

يعتضد بالشَّرع البهيّ، ولا يُعتمد عليه ما لم يعدِّله الوضع الإلهي، ومنْ ثَمَّ ترى أنَّ منْ أمعنَ في أمر النَّقل، أو أتقَنَ نظر العقل وتعمَّق، قد ظفر بالحَقّ، وفاز بالوَفْق.



[ذمُّ علم الكلام]

وإنَّ السَّلف وعلماء الشَّريعة قد أطْبقوا على ذمِّ الكلام[1]، وبُغْض أهله غاية البُغض وكلَّ الذَّم، وذلك لعدم تقيُّدهم بالشَّريعة وطريقة السَّلف، وعدم تمكُّنهم من تجريد العقل وتصفية الفكر وتدقيق النَّظر، وإنَّما ساقُوه بمحضِ الظَّن والتَّخمين والحُسْبان، ووضعوه على حكم الطَّبيعة والتَّشهي ومجرد الاستحسان، حتَّى قال **الإمام أبو حنيفة**[2] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قاتَلَ اللهُ عمرو بن عبيد، فإنَّه فتح بابًا من الكلام.

وقال أبو يوسف[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: العلمُ بالكلام جهلٌ، والجهلُ بالكلام علمٌ.

وقال مالكٌ[4] رَحِمَهُ اللَّهُ: إيَّاكم والبدع.

قيل: وما البدع؟

---

(1) سمُّوا مجموعه علم الكلام إمَّا لما فيه من المناظرة على البدع وهي كلام صرف وليست براجعة إلى عمل واعتقاد، وإمَّا لأنَّ سبب وضعه والخوض فيه هو تنازعهم في إثبات الكلام النَّفسي، وكثر أتباع الشَّيخ أبي الحسن الأشعري واقتفى طريقته من بعده تلاميذه كابن مجاهد وغيره، وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني فتصدَّر للإمامة في طريقتهم وهذَّبها، ووضع المقدِّمات العقليَّة التي تتوقَّف عليها الأدلة والأنظار، وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء، وأنَّ العَرَض لا يقوم بالعَرَض، وأنَّه لا يبقى زمانين، وأمثال ذلك ممَّا تتوقَّف عليه أدلتهم، وجعل هذه القواعد تبعًا للعقائد الإيمانيَّة في وجوب اعتقادها لتوقُّف تلك الأدلَّة عليها. مقدِّمة عنوان العبر للعلَّامة ولي الدِّين أبي بكر عبد الرَّحمن بن محمَّد بن حسن المغربي التُّونسي المالكي القاضي المعروف بابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ [في الفصل العاشر في علم الكلام: 330] (المرجاني).

(2) أخرجه أبو ذر الهروي في ذمِّ الكلام: 5/ 221. رقم: 1020.

(3) أخرجه أبو الفضل المقرئ في كتابه أحاديث في ذم الكلام وأهله: 1/ 96.

(4) أخرجه أبو ذر الهروي في كتابه ذم الكلام وأهله: (858).

قال: أهل الكلام الَّذين يتكلَّمون في أسماء الله تعالى وصفاته، وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتُون عمَّا سكتَ عنه الصَّحابة والتَّابعون.

وقال الشَّافعيُّ[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: لأنْ ألقى الله تعالى بكلِّ ذنب ما خلا الشِّرك، أحبّ إليَّ من أنْ ألقاه بشيء من الكلام.

وقال أحمد بن حنبل[2] رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يُفلحُ صاحب الكلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا في الكلام إلَّا وفي قلبه دَغَلٌ.

وقال شمسُ الأئمَّة الحلواني[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: يكره الصَّلاة خلْف المتكلِّم حتَّى قالوا: لو أوصى لعلماء بلده، لا يدخل أهل الكلام[4].

ولعمْري إنَّك لو فتَّشتَ عن كلِّ صناعة صادَفْته علمًا وافيًا بمقصوده، بخلاف الكلام فإنَّه فنٌّ ضائعٌ لا يقوم بحاصل، ولا يعود إلى صاحبه بطائل، وإنَّما هو صناعة جدَل، وضعها **المعتزلة** بعدما طالعوا كتب **الفلاسفة**، حين فُسِّرت في خلافه **المأمون**، وأفردوه فنًّا بحياله، وخلطوا مناهجها بمناهجه، وتوارثه **الأشعريَّة**[5] منهم، وجَروا

(1) أخرجه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري: 337.

(2) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله: 2/ 95.

(3) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر الحلواني نسبة إلى بيع الحلوى، إمام الحنفيَّة في وقته ببخارى، توفي سنة: ثمان، أو تسع وأربعين وأربعمائة بكش، ودفن ببخارى. انظر: تاج التَّراجم: 1/ 189.

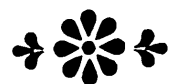
(4) نقله ابن الهمام في فتح القدير: 1/ 360. في كتاب الصَّلاة.

(5) قلت: ما أطلقه العلَّامة المرجاني هنا يخالف الواقع لهذه المدرسة، فإنَّ الأشاعرة مدرسة سنيَّة متكاملة، استفادت من جميع المناهج السَّابقة عليها، فأخذت ممَّن سبقها الصَّالح من الحجج التي خدمت مناهج أهل السُّنَّة، ولفظت سائر الشُّذوذات، وابتعدت عن كلُّ ما خالف نصوص القرآن الكريم، والسُّنَّة المشرَّفة، وكانوا يسيرون وفق أصول مرعيَّة اتبعوها في فهم هذه النُّصوص بلحاظ دفع ظواهر التَّعارضات بين الأدلة بصناعة موائمات عجيبة بين هذه النُّصوص، وقد تواطأت الأمَّة منذ نشأة هذه المدرسة إلى وقتنا الحاضر على =

على إِثْرِهِم، وأنَّما سمُّوه [/ 6] بهذا الاسم إمَّا لأنَّه صناعة جدَل، ومناظرة على البدع، بعد فرض المسائل صحيحة من الشَّرع، وليست براجعة إلى عمل واعتقاد.

وإمَّا لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنًّا من فنون علمهم بالمنطق، وإمَّا لأنَّ أظهر مسألة تكلَّموا فيها وتقاتلوا عليها هي مسألة الكلام، فسمِّي به النَّوع، ثُمَّ أخذوا بالبحث عن حقائق الأمور، وخاضوا فيه قبل فهمها، والاطلاع على كُنهها، وأحدثوا في الدِّين ما ليس هو منه، فلهجوا به، وشوَّشوا عقيدة الحقِّ على أهله، وأيْم الله ليس مدار أمرهم إلَّا على إنكار الحقِّ والعيان، ومخاصمة الضَّرورة والبرهان، تبًّا لمعرفتهم، وتُعسًا لفلسفتهم.

وأمَّا علم التَّوحيد والصِّفات الَّذي هو أصل الواجبات، وأساس المشرُوعات، الموسوم بالفقه الأكبر، وعلم أصول الدِّين، والعقائد، فهو ما ورد به الوحي، ونطق به الكتاب والسُّنَّة، الباحث عن رأس الأمر ومِلاكه، ومبنى أحكام الشَّرع ومداره، الَّذي فاقده أضلُّ من النَّعم، ولا يُغني عنه أسفار الحِكَم وإنْ بزَّ فيها الحكماء، أو حكَّ بيافوخه[1] السَّماء، هذا فقد تبيَّن المذموم والمحمود، وامتاز المهروب عن المقصود.



= جعل المدرسة الأشعرية هي المرجع والمآل في جميع مسائل الاعتقاد، وكذلك هو شأن المدرسة الماتريديَّة التي تعتبر شقيقة للمدرسة الأشعريَّة.

(1) واليافوخ: أعلى الرَّأس، وهو ملتقى عظم مقدَّم الرَّأس ومؤخَّره. انظر: لسان العرب: 3/ 5.

[الكشف عن حقائق الأشياء]

[**حقَائِقُ**] الحقيقة الأمر الثَّابت المتأصِّل الوجود، بحسب العَيْن أو العِلم، **خلافًا للأشعريَّة**، فإنَّهم ينكرون وجود الأشياء في الأذهان.

[**الأَشْيَاءِ**] الشَّيء الموجود **خلافًا للمعتزلة**[1]، فإنَّهم يرون ثبوت المعدومات عينًا، ويسمُّونها شيئًا، ويخصُّون بالموجود ما في الأعيان، فحقيقة الشَّيء عندنا نفسه، بخلاف الماهيَّة فإنَّها الأمر الحاصل في العقل مع عدم اعتبار الوجود الخارجي، وقد يقال: الماهيَّة إنْ فُسِّرت بما يجاب به عمَّا هو، تختصُّ بالكلِّيَّة، كالهُويَّة بالجزئيَّة، وبما به الشَّيء هو، فتعمُّهما كالذَّات والحقيقة.

[**ثَابِتَةٌ**] موجودة متقرِّرة من غير اعتبار المعتبر، وتقدير المقدِّر، كقولهم: واجب الوجود موجود، وضروري الوجود، بمعنى أنَّ لهذا العنوان حقيقة في الواقع، ولهذا المفهوم مصداقًا في نفس الأمر، لا أنَّه كالمفهومات الفرضيَّة، أو المعنى أنَّ ما نعتقده حقائق الأشياء ونخصّه بالأسماء، فهو موجود وثابت في الواقع، إمَّا بالعيان، أو بالبيان، والثُّبوت وما يردافه من الكون والوجود والتَّحقق والتَّقرُّر وأمثاله، وإن كانت من أظهر المعاني الرَّاسخة في العقول، إلَّا أنَّ كثرة تشكيكات المتفلسفة فيها قد أزعجتها عنها، فوجب علينا إسباغ البيان، وتحقيق الحقِّ، **فأقول:**

لبُّ الحكمة، ومخُّ المعرفة، أنَّ صحَّة انتزاع الوجود عن كلِّ شيء، واتحاد المفهوم المنتزع يُوجب وحدة المنشأ، وكون الخصوصيَّات مُلغاة، إذ لو كان لخصوصيَّة ما في شيء ما أيَّة خصوصيَّة كانت مدخل في صحَّة الإنتزاع، وصدق الحمل، بحيث يوجب انتفاؤها [/ 7] انتفاء الصِّحة، استحال الانتزاع عمَّا لا تصاحبه، بل هناك حقيقة مقدَّسة هي بما هي تلك، أي مع عزل النَّظر عن أمر خارج عنها، وحيثيَّة زائدة عليها

---

(1) انظر: شرح معالم أصول الدِّين لابن التِّلمساني: 113 - 144.

توجب صحَّة انتزاع الوجود[1]، وصدق حمل الموجود بالذَّات أو بالعَرَض، فهي إذن في محُوضة الفعليَّة، وصرافة الوجود، وتمام الوحدة، فلا يتصوَّر أن تكون أمرًا منضمًّا إلى الشَّيء انضمام الحال والجزء، فليس في الواقع إلَّا حقيقة الشَّيء ونفسه، ولكن العقل بضربٍ من التَّحليل ينتزع عنه الوجود، ويحمل عليه الموجود ويصفه به، فعند ذلك يتحقَّق أمور ثلاثة[2]:

الأوَّل: المعنى المصدريّ الانتزاعي[3]: أعني صيرورة الماهيَّة في ظرف ما، وهو

---

(1) الوجود هل هو زائد على الذَّات أم عينه؟ ذهب مشايخ الحنفيَّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ إلى أنَّ الوجود ليس زائدًا على ذات واجب الوجود تعالى وتقدَّس، كما في فوائد الإمام السَّمرقندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أصول الدِّين، وتعديل العلوم للصَّدر العلَّامة فرايد عبدالحكيم بن علي الرُّومي. من نفسه. (المرجاني).

(2) انظر: حاشية العلَّامة المرجاني على شرح العقائد العضديَّة لجلال الدِّين الدَّواني: 1/ 235. وانظر كذلك حاشية العلَّامة الكلنبوي على الشَّرح ذاته فإنَّه قد أفاض في المسألة: 1/ 242 - 238.

(3) قُلتُ: الانتزاع: أصله الجذب والقلع، وهو يأتي على معان متعدِّدة لدى الفقهاء والأصوليين والفلاسفة، وقد استعمل في لسان الفلاسفة بمعنى: العنوان الذي ينتزع من خارج الذِّهن، ولكنَّه لا يحكي مقولة متأصِّلة في الخارج.

- قال مرزا زاهد في حاشية شرح المواقف: ليس المراد بعينيَّة الوجود وزيادته حمله على الموجود حملًا أوَّليًّا، وانتفاء هذا الحمل كما هو المشهور ضرورة، لأنَّه لا يتصوَّر أنْ يكون مفهوم الوجود عين الحقيقة الواجبة أو الممكنة، بل المراد منهما حمله عليه حملًا بالذَّات وحملًا بالعَرَض.

والحمل بالذَّات أنْ يكون مصداق الحمْل نفس ذات الموضوع منْ حيثُ هي، والحمْل بالعَرَض أنْ يكون مصداقه خارجًا عنها كما مرّ في موضعه.

فمصداق حمل الوجود على تقدير العينيَّة ذات الموضوع منْ حيث هي، وعلى تقدير الغيريَّة ذات الموضوع مع حيثيَّة زائدة عليه عقلي كحيثية استناده إلى الجاعل، ويقرب من ذلك ما قيل: إنَّ محلَّ النِّزاع هو الوجود بمعنى مصدر الآثار.

ثم قال: وتحقيق مذهب الحكماء أنَّ حقيقة الوجود ليس ما يفهم منه منَ المعنى =

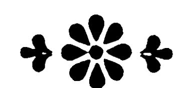
مفهوم واحد بديهيُّ التَّصور، ولا يتحقَّق إلَّا في ظرف الملاحظة، ومرتبة الحكاية، وليس له أفراد إلَّا ما يحصل له من الحصص بالإضافة إلى كلِّ حقيقة.

والثَّاني: وهو نفس الشَّيء: وينقسم بحسب انقسامه إلى الجوهر والعَرَض،

= المصدري، لأنَّ هذا المعنى متحقّق باعتبار العقل وانتزاع الذِّهن، وحقيقته متحقّقة مع قطع النَّظر عن ذهن الذَّاهن واعتبار المعتبر، كما يشهد به الضَّرورة العقليَّة، فمفهوم الوجود مغاير لحقيقته، وتلك الحقيقة على ما يحكم به النَّظر الدَّقيق منشأ لانتزاع هذا المفهوم ومصداق لحمله ومطابق لصدقه، وهي في الممكن زائدة لأنّه موجود بغيره، فمصداق حمل الوجود عليه أمر زائد، وفي الواجب عين لأنَّه موجود بذاته، فمصداق حمل الوجود عليه نفس ذاته من غير اعتبار أمر آخر، فالواجب سبحانه وجود خاص قائم بذاته ذاتيَّة محضة لا ماهية له، فإنّ الماهية هي الحقيقة المعرَّاة عن الأوصاف في اعتبار العقل، وهو سبحانه منزَّه عن أنْ يلحقه التَّعرية وأنْ يحيطه الاعتبار.
وبالجملة: فبعد تدقيق النَّظر يظهر أنْ ليس في الخارج مثلًا إلَّا ذات الشَّيء منْ حيث يصحّ انتزاع مفهوم الوجود عنه، والعقل بضرب من التَّحليل ينتزع عنه الوجود ويصفه به ويحمل عليه، فهنا ثلاثة أمور:
الأوَّل: المنتزع عنه وهو ذات الشَّيء وماهيته.
والثَّاني: الحيثيَّة التي هي منشأ الانتزاع وهي تعلّق الشَّيء بالوجود الحقيقي الَّذي هو موجود بنفسه وواجب لذاته وارتباطه به.
والثَّالث: المنتزع وهو الوجود بالمعنى المصدري وهو أمر اعتباري وليس أفراده إلّا حصصًا ولا يصدق مواطأة إلَّا عليها.
ومنْ جوَّز أنْ يكون له فرد غير الحصّة فقد أخطأ، كيف والمعنى المصدري الانتزاعي لا حقيقة له إلّا ما يفهم منه عند انتزاعه، وذلك المفهوم لا يحمل على ما يغايره إلَّا اشتقاقًا.
وهذه الأمور الثَّلاثة كلّها متحقّقة في الممكن، واثنان منها في الواجب، فإنَّ ذاته تعالى منشأ الانتزاع، ومصداق الحمل، ويحول حول ذلك ما قيل إنَّ في الممكن الوجود المطلق وحصّته والوجود الخاص زائد وفي الواجب الأول والثَّاني زائدان دون الثَّالث لانتفائه هناك، إذ عين الذَّات ينوب منابه في كونه مصداق الحمل، وما قيل: إنَّ محلَّ الخلاف هو الوجود بمعنى مصدر الآثار والوجود الحقيقي الَّذي به الموجوديَّة. انتهى.
- انظر: كشَّاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1770 - 1771.

والبديهي والنَّظري، وقد يختصُّ باسم الوجود الخاصِّ كالأوَّل بالوجود المُطلق.

والثَّالث: منشأ الانتزاع، ومصداق الحمل: وهذا هو الذي حكم عليه الحكماء بأنَّه عين الواجب، بمعنى أنَّ ذات الله تعالى وتقدَّس يستقلّ بمصداقيَّة الحمل ومطابقة الحكم بالموجود، وزائد على الممكن، بمعنى أنَّه لا يتصَّور انتزاع الوجود عنه إلَّا من حيث استناده إلى العلَّة الموجبة له، وهذا بعينه مذهب الحنفيَّة، إلَّا أنَّهم يتحاشَون عن إطلاق اسم العَيْن وغيره على ما هو المقرَّر عندهم في كلِّ ما لم يرد به الشَّرع، وما يقال من أنَّه زائدٌ عارضٌ في الممكن والواجب فممَّا اخترعه جُهَّال أهل الكلام.



[حقيقة العلم]

[**وَالعِلْمُ**] هو ظهور الشَّيء وتبيُّنه على ما هو عليه في نفسه، **وحقيقته**: صفة نوارنيَّة تُوجب انكشاف الشَّيء للمُدرك وظهوره له حال حضوره عنده، إمَّا بهويَّته المجرَّدة كما في الحضوري، أو بصورته المنتزعة، أو المخترعة، كما في الحصولي(1)، وما ينبو عن الحصول فيعرُض للصُّورة من جهة انتسابها إليه حالة إدراكيَّة(2) هي فعليَّة الانكشاف تصدق عليها صدقًا عرضيًّا، وتحمل عليها حمل الضَّاحك على الإنسان، والمشمَّس على الماء، وربما توسَّعوا في إطلاق العلم عليها، وعرَّفوها بحصول الصُّورة على إرادة الحاصل بالمصدر، وهي في الحقيقة دليل العلم شاهد لوجوده.

وذلك لأنَّ العلم حقيقة محصَّلة من الكيفيَّات النَّفسانيَّة، ومن لوازمها الانكشاف، فلا يُتصوَّر أنْ يكون ملزومه الصُّورة الحاصلة المتَّحدة مع المعلومات المتغايرة [/ 8] بالذَّات(3)، لما تقرَّر في مقرِّه أنَّ **اتحاد اللَّوازم يلزمه اتحاد الملزومات**، ثُمَّ هو يتعلَّق

---

(1) والشَّيخ أبومنصور الماتريدي بيَّض الله غرَّته يشير في أثناء كلامه إلى أنَّ العلم صفة يتجلَّى بها المذكور لمن قامت هي به، ولم يأت بهذه العبارة على هذا النَّظم والتَّرتيب غيره، وهو حدٌّ صحيح يطَّرد وينعكس، ولا يرد عليه شيء من الاعتراضات المفسدة. تبصرة الأدلَّة: [1/ 136 - 137]. (المرجاني).

(2) اعلم أنَّ النِّسبة في قوله: «حالة إدراكيَّة» من قبيل نسبة الأثر إلى المؤثِّر، وفي قوله: «صورة علميَّة» من قبيل نسبة المتعلَّق إلى المتعلِّق، وأمَّا في قولنا: «صفة نورانيَّة» فمن باب نسبة الفرد إلى الطَّبيعة. (المرجاني).

(3) وأفاد هذا البيان أنَّ الذَّات المجرَّدة التي هي النَّفس، أو المفارقات في حدِّ ذواتها غير كافية في انكشاف ذواتها، وانكشاف ما هو حاضر عندها بالارتسام أو النَّعتيَّة أو بعلاقة المعلوليَّة على ما زعم بعضهم، فإنَّها أمور متغايرة ومتباينة بالذَّات، إذ العلم له لازم واحد هو الانكشاف، وتجويز كونها ملزومًا له باعتبار وجودها نفي للعلم عن الممكن، وإبطال =

بالمتصَّور السَّاذج، وبالمصَّدق، والمظنُون، والمشكُوك، والمعقول، والموهوم، والمتخيَّل، والمحسُوس، وما قد يعرض عليه عدم المطابقة من جهة مباينة الصُّورة لمنشئها، أو فقد مصداق الحمل فيها، فينقسم بالعرَض إلى التَّصوُّري والتَّصديقي وغيرهما، إلَّا أنَّ المعتبر في نظر الشَّارع والمقصود بالذَّات في اعتباره، لمَّا كان هو التَّصديق البالغ إلى حدِّ اليقين المطابق للواقع جعله كأنَّه هو العلم، وخصَّه به، فحرْفُ التَّعريف في عبارة المتن يجب أنْ يكون للعهد والإشارة إلى ما هو المتعارف منه عند أهل الشَّرع.

[بِهَا] أي بالحقائق بأنَّـها ثابتة بأحد الوجهين السَّابقين.

[مُتَحَقِّقٌ] بالضَّرورة الأوَّليَّة وليست أوهامًا باطلة، وخيالات فارغة، ﴿كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً﴾ [النُّور: 39]، ولا أمورًا تابعة للاعتقادات بحسب الأمزجة والعادات، ولا مشكوك الثُّبوت واللَّاثبوت، بحيث لا يستند إلى علم، ولا يؤول إلى ظنٍّ، وشتَّان بين هذا وبين ما يقوله أهل الحقيقة من أنَّ الممكنات معدومة عينًا وأثرًا، بمعنى أنَّـها باطلة في حدِّ ذاتها، هالكة في أنفسها على حالة واحدة أزلًا وأبدًا إلَّا من الجهة التي تلي الوجود، كما قال سبحانه: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [العنكبوت: 88] و﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ٢٦ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرَّحمن: 26 - 27] على ما يرشد إليه إتقان الوجود والإمعان فيه كما قد سلف، أو المعنى أنَّـها معدومة من جهة الشُّهود، فإنَّها تتوارى عن نظر السَّالكين تواري الذَّرَّات عند إشراق الشَّمس، ويسمُّون هذا فناء في التَّوحيد.

[خِلافًا للسُّوفَسْطَائيَّةِ] يعني الغالطين في الحكمة، الواقعين في الشُّبهات المزخرفة، قال بعض الفضلاء: كلُّ من يخالف البرهان أو الضَّرورة، ويغلط في الحكمة، فهو سُوفسطائي[1] في موضع غلطه، وإلَّا فلا يتصوَّر أن يكون قوم ينتحل ذلك مذهبًا.

= لحقيقته، وإنَّما يستقيم مع نفي الوجود عن الممكن، والكلام مع ملاحظة وجوده واعتبار تحقُّقه. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(1) والمحقِّقون على أنَّ السَّفسطة مشتقة من سوفا سطا لأنَّ «سوفا» اسم للعلم و «اسطا» =

ولمَّا كان عقائد أهل الحق لا تثبت إلَّا بالتَّلقِّي من جناب الرِّسالة وتصديق خبر النُّبوة واعتمادها على الأمور الثَّلاثة، ولأنَّ مسائل الفنِّ بجملتها ترجع إلى **ثلاثة أقسام:**

1- قسم يستقلُّ العقل فيه ويتمكَّن من إثباته: كوجود القديم وعلمه وقدرته.

2- وقسم يتوصَّل إليه بضرب معاونة من الحواسِّ: كتغيُّر العالم.

3- وقسم لا يتصوَّر إثباته إلَّا بالنَّقل: كتفاصيل أحوال النَّشأة الآخرة، صدَّر القوم كتبهم بذكر الأسباب الثَّلاثة للعلم كما قال [/ 9]:

[**وَأَسْبَابُ العِلْمِ**] أي العلم المسبب عن الكسب في باب العقائد مطلقًا لا خصوص العلم بثبوت الحقائق ولا في كلِّ باب، ولذلك اختار الظَّاهر على البارز، وزاد قوله:

[**لِلْخَلْقِ**] دفعًا لتوهُّم أنَّ العلم مسبَّب على الإطلاق، ولهذا قيل: إنَّه بانفراده خَبرُ قوله: [**وَأَسْبَابُ**]، فإنَّ علم الخالق لذاته، ولا يتوقَّف على شيء أصلًا.

[**ثَلَاثَةٌ**:] أي منقسمة إليها، ومنحصرة فيها، وليس هذا مبنيًّا على إنكار المشاعر الباطنة والوجدان وغيرها ممَّا ثبت بالضَّرورة والبرهان، وليس هو من دأبهم حاشاهم عنه، بل إنَّما هو بالنَّظر إلى غاية الفنِّ ومقصود المدوِّن، ولأنَّ وجودها ليس بيِّنًا بالنِّسبة إلى كلِّ أحد فلا يناسبه، بل لا يستقيم أن يبنى عليه بيان العقائد التي يفتقر إلى تحصيلها آحاد الأُمَّة(1) وعامَّة أهل الملَّة، على أنَّ البثَّ في البيان، والبحث عن تفاصيل أحوالها يوجب عوْل الموضوع، والعدول عن المجموع.

= للغلط، «ولا يمكن أنْ يكون في العالم قوم ينتحلون هذا المذهب بل كلّ غالط سُوفسطائي في موضع غلطه شرح المقاصد نفسه، وكثير من النَّاس متحيِّرون لا مذهب لهم أصلًا، وقد رتِّب مثل هذه الأسئلة والإيرادات ذلك المتحيِّرون من طلبة العلم وأسندوها إلى السُّوفسطائيين». تلخيص المحصّل للمحقِّق الطُّوسي [46 - 47]. (المرجاني).

(1) أي الأمَّة الذين أرسل إليهم الرَّسول كما هو شائع في تعريف النَّبي، وعلم الخلق لذاته، وعلم الملك والنَّبي غير مسبّب عن هذه الثَّلاثة. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

[الحَوَاسُّ] جمع حاسَّة، تطلق على القوَّة وعلى العُضو، وكذلك الأمر في أقسامها المندرجة تحتها.

[السَّلِيْمَةُ] من الآفات، والموانع من الأحساس، قيِّد بها للإشعار بأنَّ ما يكون سَبَبًا للعلم[1] من المشاعر هو السَّليمة، فلو حصل الإبصار للأكمه مثلاً، فهو بسبب آخر مع نوع من التَّغاير.



(1) «متَّصف بعلم ذاتي محيط بالمعلولات كلِّها، وقدرة ذاتيَّة تعمُّ المقدورات بأسرها». تفسير البيضاوي [أنوار التَّنزيل: 2/ 12] (المرجاني).

[الوسائل الموصلة إلى العلم]

[وَالخَبَرُ] هو المركَّب الذي يحتمل الصَّدق والكذب بالنَّظر إلى مفهومه، وذلك لاشتماله على نسبة اعتبرت كونها حكاية عن الواقع وإنْ انقسم إلى ما هو قطعيّ الصِّدق بالضَّرورة بنفسه كالمتواتر، أو بغيره كالموافق للضَّروري، أو بحكم الحجَّة كخبر الرَّسول، وإلى ما هو قطعيّ الكذب بالضَّرورة أو بالبرهان، وإلى ما هو ظنِّيهما ومشكوكهما، ولكن المفيد للعلم هو الخبر.

[الصَّادِقُ] أي الذي يُعلم مطابقته للواقع من جهة قائله، وأمَّا الأخبار التي ليست كذلك فلا يستند العلم إليها، ثُمَّ الصِّدق والكذب كما يوصف بها القول فيفسَّر بمطابقة الواقع وعدمها، كذلك يوصف بهما القائل فيفسَّر بالإخبار بالقول الصَّادق أو الكاذب، وانتساب المحمول إلى الموضوع على ما هو عليه، أو لا على ما هو عليه، فشاع توصيف الخبر بهما، وإضافته إليهما، كما شاع في الكتب الأمران كلاهما[1].

ولمَّا كان كلٌّ من الخبر والصِّدق واضح المعنى، بديهيّ المفهوم، لا يلزم من أخذ أحدهما في تفسير الآخر الدَّور، إذْ المقصود منه حينئذٍ ليس إلَّا إحضار الشَّيء في المُدركة بعد حصوله في الخزانة.

[وَالعَقْلُ] في الأصل الحبْس، ومنه العِقال، سُمِّي به الإدراك الرُّوحاني [/ 10] المانع من الأقدام على ما لا ينبغي، ثُمَّ القوَّة التي تُدرك بها هذا الإدراك، وأوَّل مراتبها الاستعداد المحض، ويسمَّى العقل الهيولاني لخلوِّها عن الفعليَّة، ثُمَّ استعداد العلوم النَّظريَّة والصَّنائع الفكريَّة بحصول الضَّروريَّات، ويسمَّى العقل بالمَلَكَة، وهي مناط التَّكليف، يتفاوت حصوله بحسب الأشخاص.

---

(1) والمصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختار الأوَّل، لأنَّ صدق الخبر وكذبه بالذَّات، وصدق المخبر وكذبه بالعرض. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

وللفقهاء اختلاف في تعيين السِّنِّ الَّذي يحصل فيه للإنسان بحسب الغالب تلك المرتبة، ثُمَّ التَّمكن من استحضار النَّظريات من غير تجشُّم كسب جديد ويسمَّى العقل بالفعل، ثُمَّ شهود النَّظريَّات، ويسمَّى العَقل بالمستفاد، وربما يُطلق على الرُّوح الإنساني الذي هو المُكلَّف بالحقيقة، والمُخَاطَب في العاجل، والمجزى على وفق المكاسب في الآجل، وعلى الجوهر القُدسِي، وهو المُراد فيما روي: «**أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى**»[1] والمراد في المقام المعنى الثَّاني، وهو آلة العلم بالأشياء كالباصرة لخصوص المبصرات، والسَّامعة للمسموعات، وهو جوهرٌ لطيفٌ نورانيٌّ، محلُّه القلب أو الرَّأس[2]، وعند **المعتزلة** هو عَرَض، وعند **الأشْعريَّة** نوع من العلم.

[**فَالحَوَاسُّ**] البيِّنة الوجود المعلومة بالضَّرورة لكلِّ أحد [**خَمْسٌ**] ويُسمَّى الحواس الظَّاهرة، لظهورها وعدم احتياجها إلى دليل مفيد لوجودها، ويقابلها الحواسُّ الباطنة أعني الحسَّ المشترك، الذي بالنِّسبة إلى المشاعر الظَّاهرة، كحَوْض يصُبُّ فيه أنهار خمسة به يدرك الصُّور الجزئيَّة حال حضورها عند الحسِّ، والخيال الذي هو خزانته يدرك به الصُّور حال غيبتها، والوهم الذي يدرك به المعاني الجزئيَّة المتعلِّقة بالصُّور حال الحضور، والمذكِّرة التي بها يدرك يدرك تلك المعاني حال الغَيْبة، والمُتصرِّفة التي بها يتعمل في الصُّور والمعاني تُسمَّى باعتبار استعمال العقل إياها مفكِّرة، والوهم متخيِّلة، وهي وإن كانت ممَّا لا ينكره المُنصف إلَّا أنَّها لمَّا لم

(1) سيأتي تخريجه لاحقًا.

(2) قوله: القلب أو الرَّأس. اهـ.

الأوَّل: مذهب جمهور الأصوليِّين ورواية عن أحمد بن حنبل، وبه صرَّح القاضي أبوزيد، وشمس الأئمَّة السَّرخسي، وفخر الإسلام البزدوي، وتمسَّكوا بقوله تعالى: ﴿فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: 46] فجعل العقل بالقلب كالسَّمع بالأذن.

والثَّاني: مذهب الأطبَّاء، ورواية عن أحمد، ونسب إلى أبي حنيفة ومحمَّد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، لقول محمَّد في الدِّيات: منْ ضرب رأسه فذهب عقله، وهو مختار أبي المعين النَّسفي، وعزاه صدر الإسلام إلى عامَّة أهل السُّنَّة والجماعة، وقال: محلُّه الرَّأس، ويقع أثره على القلب. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

تكن في الظُّهور بمثابة تلك لم يلتفت إليها المصنِّف، فالمحصور في الخمْس هو المعلوم لكلِّ أحد بما هو ذلك، لا مِنْ حيث هو مُتحقِّق، أو مُمكن التَّحقق حتَّى ينافي قطعيَّة الحصر وجود غيرها.

[السَّمْعُ] قوَّة في الرُّوح المصبُوب في العصَب المفروش على سطح مقعَّر الصِّماخ، تُدرك بها الأصوات والهيئات العارضة لها، وهي الحروف بتوسّط الهواء المتموِّج بعنف القرْع أو القلْع، فإنَّه إذا تقاوم المقروع القارع، أو المقلوع القالع، ينضغط الهواء، فينفلِتُ من بينهما بشدَّة، أو يتولَّج بينهما بعنفٍ، فيتموَّج على شكل الدَّائرة، ويحدُث هواء [/ 11] متموِّج آخر أعظم من الأوَّل، متكيِّفًا بالصَّوت، وهكذا إلى أنْ يتموَّج ويتكيَّف به الهواء الرَّاكد في باطن الصِّماخ فيُدرك.

[وَالبَصَرُ] قوَّة في الرُّوح المصبُوب في العَصبتين المجوَّفتين المتلاقيتين أو المتقاطعتين حسب اختلاف المشرِّحين، ثُمَّ تفترقان بعده إلى العَينين، يُدرك بها بالذَّات الأضواء، وبوساطتها وساطة في الثُّبوت الألوان، وفي العروض المقدار والشَّكل، والوضع، والحركة، والسُّكون، وهاتان الحاسَّتان مذكورتان في التَّنزيل، فلهذا قدَّمهما في الذِّكر، ولتمام مدخليتهما في تلقِّي العقائد وذكر البواقي إمَّا استطردًا أو لمدخليتها في أدراك طائفة من الجزئيَّات وخصوص المعجزات، ولعلَّ تقديم السَّمع في نظم القرآن على البَصَر لشرفها بمدخليتها التَّامة في استفادة العلوم، ولأنَّ انتفاءها خِلْقَةً يستلزم فوات النُّطق الذي هو أظهر خواصِّ الإنسان.

[وَالشَّمُّ] قوَّة في زائدتيِ مقدَّم الدِّماغ الشَّبهتين بحَلَمَتيِ الثَّدي، تُدرك بها الرَّوائح بوصول الهواء المتكيِّف بكيفيَّة ذي الرَّائحة إلى الخيشُوم، ثلَّث بالشَّمِّ لقُربه إليهما بحسب المحلِّ الظَّاهر، وكون الذَّوق أشبه باللَّمس لتوقُّف إدراكهما على المماسَّة، حتَّى أنَّ بعضهم أرجع المذوقات إلى الملموسات.

[وَالذَّوْقُ] قوَّةٌ منبثَّة في العَصَب المفروش على جِرْم اللِّسان، يُدرك بها الطُّعوم بواسطة الرُّطوبة اللُّعابيَّة الغريبة التي تتكيَّف بكيفية الطَّعم الوارد أوَّلًا، بل يمتزج بها

الأجزاء اللَّطيفة مِنْ ذي الطَّعم، ويغوص في العَصَب المذكور، فتدرك ما فيها مِنَ الطُّعوم.

[وَاللَّمْسُ] قوَّة منبثَّة بواسطة الأعصاب في جميع بدن الحيوان، وهو أعمّ الحواسّ من وجوه ثلاثة:

الأوَّل: أنَّه متحقِّق في جميع الحيوانات بخلاف أخواتها، فإنَّ البَصَر مفقود في الخلد، والأربعة في بعض الحيوانات كالخراطين.

والثَّاني: أنَّه في كلِّ البدن إلَّا فيما له عدم الحسِّ نافع كالقلْب، والطُّحال، والرِّئة.

والثَّالث: أنَّه يتعلَّق بكلِّ العناصر، لأنَّ البسائط منها لا تخلو عن الكيفيَّات الملموسة دون غيرها، ولا يصح بقاء الحيوان بدونه، لأنَّ صلاح مزاجه باعتدال الكيفيَّات الأربعة وفساده بارتفاعه بسبب غلبة بعضها، فلا بدَّ له منه ليُميِّز به بين ما يناسب مزاجُه ليطلبه، وما يضادُّه ليهرب عنه.

[وَبِكُلِّ حَاسَّةٍ مِنْهَا] أي من الخمْس المذكورة.

[تُوقَفُ عَلَى مَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ] يعني أنَّ الله تعالى خَلَقَ كلّ واحدة منها آلة لإدراك أشياء مخصوصة، كالسَّمع للأصوات، والبَصر للألوان، فلا يُدرك بها ما يُدرك بالأُخرى، ولا ما لا يُدرك بالحواسِّ [/ 12]، وإلَّا يلزمُ قلب الموضُوع، وعكس المصنُوع، وفيه إشارة إلى أنَّها آلات الإدراك لا مُدْركات، ضرورة أنَّ المدْرك والذي يعتوره الإشارات على خلاف شأن تلك الآلات، ثُمَّ المشاعر الظَّاهرة آلات بعيدة، والباطنة آلات قريبة، بمعنى كونها شروطًا لفيضان الإدراك من الله تعالى باستعمالها فقط، أو مع حلول الصُّور فيها.

[وَالخَبَرُ الصَّادِقُ] الذي هو أحد أسباب العلم للخَلق، **[عَلَى نَوْعَيْنِ]** بكلِّ منهما يحصُل العلم.

[تعريف المتواتر]

[أَحَدُهُمَا: الخَبَرُ المُتَوَاتِرُ] وهو لغةً: المتتابع، يقال: تواترت الكتب إذا جاء بعضها إثر بعض تترى من غير أنْ ينقطع، سمِّي بذلك لوروده على التَّعاقب والتَّوالي.

[وَهُوَ الخَبَرُ الثَّابِتُ عَلَى أَلْسِنَةِ قَوْم] جماعة كثيرة بحيث لا يطرؤه شكّ، ولا يقارنه شبهة، [لا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ] أي لا يُجوِّز العقل توافقهم [عَلَى الكَذِبِ] واجتماعهم على الوضع، ففيه إشارة إلى أنَّ الشَّرط فيه أنْ يبلُغ كثرة المُخبرين مبلغًا يفيدُ خبرهم بنفسِه العلم، وأنْ لا ينحطَّ عددهم قطُّ عن مبلغ يفيد القطع، وأنْ يكون علمُهم مستندًا إلى اليقين كالمشاهدة، فمصداقه الذي يدلُّ على بلوغه حدّ التَّواتر حصول العلم به بلا شبهة، وهذا هو الحقُّ الصَّريح في حدِّ التَّواتر.

وأمَّا اشتراط الخمْسة بأنَّ ما دونها بيِّنة شرعيَّة يجوز للقاضي عرضُها على المزكِّين لتحصُل غلبة الظَّن، واثني عشر لقوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: 12] بعثهم لتبليغ دين موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأربعين لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 64] وكانوا أربعين، فلو لم يفد قولهم العلم لم يكن حسبًا في نشر الأحكام، وتشهير الإسلام، وسبعين لقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: 155] اختار هذا العدد لحصول العلم بقوله فيما يخبرون به تحكُّمات فاسدة، وما ذكروه في معرض الحجَّة لا يرتبط المُدَّعى.

[وَهُوَ] أي التَّواتر بالضَّرورة [يُوْجِبُ العِلْمَ الضَّرُوْرِيَّ] يعني أنَّ إيجاب الخبر المتواتر العلم الضَّروري وإفادته إيَّاه ثابت بالضَّرورة، أمَّا إيجابه العلم فلأنَّا نجزم بوجود النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام ومكَّة وليس هو إلَّا بالخبر، وأمَّا الضَّرورة في المقامين فلعدم توقُّفه على ملاحظة المعقول، ومراجعة الأصول، وكلام المصنِّف رحمة الله نصٌّ في أنَّ المتواتر يفيدُ العلم بطريق الوجوب، ومن ضرورته أنْ يكون أمر الحسِّ كذلك، لكونه مقدِّمة عليه، ولذلك سكتَ عن بيان حاله [كَالعِلْمِ بِالمُلُوْكِ

الخَالِيَةِ] كالرَّشِيد، [/ 13] وكسْرى **[فِي الأَزْمِنَةِ المَاضِيَةِ]**التي لا يُمكنُ العلم بما فيها من الحوادث الجزئيَّة إلَّا بالخبر **[وَالبُلْدَانِ النَّائِيَةِ]** والأظهر أنَّ هذا عطفٌ على الملوك الخالية.

ثُمَّ هذا إمَّا تنظير للعلم الضَّروري الحاصل من الخبر المتواتر بالضَّرورة وهو الظَّاهر، وإمَّا إشارة إلى الاستدلال بضرورة الخاصِّ أو المقيَّد على ضرورة العام أو المُطلق على ما هو المشهور، والحقُّ أنَّ فتح باب الاستدلال في هذا المقام يُفضي إلى تطويل الكلام، وإحداث شبهات لا تنقطع إلَّا بتدقيقٍ تامٍّ.

ومِنَ البيِّن لكلِّ عاقل أنَّ العلم بوجود شيء بمتواتر الأخبار لا ينحطُّ في الظُّهور عن إدراكه بالإبصار، كالعلم بوجود أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبغداد، وإنكار ذلك محض السَّفْسَطة والعِنَاد، هذا فما يقال: إنَّ خبر كلِّ واحد لا يفيد إلَّا الظَّن، واجتماع الظُّنون لا يفيد التَّيقن، وجواز كذِب كلِّ واحد يُوجب جواز كذب الجميع لأنَّه نفس الآحاد، وَهْمٌ لا يستحقّ الإصغاء، والجميع الآحاد من حيث أنَّه معروض للاجتماع، فصحَّ أنْ يحصُل منه مالا يكون بدونه، ويخالف حكم كُلَّين، كامتناع النَّقيضين، وأمَّا الخبر بتأبيد دِين مُوسَى، وقتل عِيسَى عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ، فتواتره ممنوع، بل هو مُسند إلى شِرذمة قليلة من المتعصِّبين على الحقّ.

[وَ[النَّوع] الثَّانِي: خَبَرُ الرَّسُوْلِ] فَعُولٌ من الرِّسالة، بمعنى السَّفارة بينَ الله تعالى وبيْن عباده، مقرُونة بالعصْمة، والدَّعوة والمعجزة، **[المُؤَيَّدِ]** أي المقوَّى في دعوى الرِّسالة والبعثة من عند الله، منْ قولهم: فلان أيِّد، وذوا يِد، وأيِد، وذو أيادٍ، بمعنى ذي القوَّة، وفيه إشارة إلى أنَّ ثبوت نبوَّته، وصدق رسالته، إنَّما هو بخبره الصَّادق على ما قد سَلَف.

[الخبر المفيد للعلم]

وأمَّا خصُوص المعجزات الجزئيَّة فلمجرَّد التَّأييد ومزيد التَّقوية، لا يقال: الخبر الصَّادق المفيد للعلم لا ينحصر في النَّوعين، فإنَّ خبر الله تعالى، والمَلَك، والنَّبي غير الرَّسُول، والخبر المقرون بالقرائن الشَّاهدة للصِّدق لا يكون إلَّا مفيدًا له، لأنَّا نقول: الحصْر على ما سبق إنَّما هو بالنَّظر إلى غاية الفنِّ ومقصود المدِّون، وهو حفظ العقائد الثَّابتة للأُمَّة بخبر الرَّسُول، إمَّا بالسَّمْع مِنْ فِيهِ، أو بالتَّواتر عنه **[بِالمُعْجِزَةِ]** وهي أمر خارق للعادة، مقرُون بالتَّحدي **[وَهُوَ]** أي خبر الرَّسُول **[يُوْجِبُ العِلْمَ الاسْتِدْلالِي]** أي الحاصل بالدَّليل، والمراد منه ما يلزمه العلم بشيء، أمَّا إيجابه العلْم فلضرورة صدْقه، وثبوت عصْمته، وأمَّا نظريَّة هذا العلم، فلتوقُّفه على [14/] النَّظر والملاحظة بأنَّه خبر من ثبت رسالته، ووجب عصمته، وكلُّ خبر هذا شأنه، فهو صادقٌ، ومضمونه واقعٌ.

[وَالعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ] بخبر الرَّسُول **[يُضَاهِي]** يُشابه **[العِلْمَ الثَّابِتِ بِالضَّرُوْرَةِ]** كالأوَّليات، والمُشاهدات، والفِطريَّات **[فِي التَّيَقُّنِ وَالثَّبَاتِ]** يعني أنَّه في كمال الثَّبات وقوَّة التَّيقُّن كالضَّروريَّات التي لا يحوم حولها شكٌّ، ولا يعتريها شُبهة، لأنَّ دليل النَّقل مُستند إلى الوحي المفيد لحقِّ اليقين، والأيد الإلهي المُوجب لِعَيْن اليقين، وكمال العِرفان، المنزَّه عن هواجس الوَهْم ووساوس الشَّيطان، بخلاف العقلي الصَّرف فإنَّه ربَّما لا يخلُو عن معارضة الوَهْم والخيال، ولا يَصْفُو عن كَدَر القليل والقال، ومِنْ ثَمَّ لا يكاد يتصالح منْ استرسَل به في أمر دِينه كطوائف المتكلِّمين، وفيه ردٌّ على **الأشاعرة والمعتزلة**، فإنَّهم ذهبوا إلى أنَّ الدَّليل النَّقلي لا يفيد القطع؛ لأنَّه يتوقَّف على العلم بوضع الألفاظ الواردة في كلام المخبر الصَّادق للمعاني المفهومة منها، وعلى العلم بإرادته لها ليلزم ثبوتها.

والأوَّل: يتوقَّف على العلم بعصْمة رُواة العربيَّة كالخليل، وسيبويه، والأخفش،

لغةً، ونَحْوًا، و صَرْفًا، من الغَلط والكَذِب.

والثَّاني: يتوقَّف على عدم النَّقل من تلك المعاني إلى معانٍ أُخَر، وعلى عدم اشتراكه بينهما، وعدم التَّجوُّز والتَّخصيص، والنَّسخ والتَّقديم والتَّأخير، وهذه الأمور جائزة في الكلام لا يُقطع بعدمِها، ثُمَّ بعد ذلك لابد من عدم المعارِض، إذ هو يُوجب التَّأويل، لكنَّه غير يقيني، إذ كمال المبالغة في التَّتبع والتَّعمُّق في الأدلَّة العقليَّة لا يُوجب إلَّا عدم الوجدان في مظانِّه، وهو لا يدل على عدم الوجود.

والجواب: أنَّ من الأوضاع اللُّغوية والقواعد العربيَّة ما هو معلوم بالتَّواتر لا شبهة لنا فيه، والشَّك سفْسطة ظاهرة السُّقوط.

وأمَّا العلم بالإرادة فيحصل بمعونة قرائن مشاهدة أو متواترة تدلُّ على انتفاء تلك الاحتمالات(1)، ثُمَّ عدم المعارض العقليّ، وانتفاؤه في الواقع يدلُّ عليه صِدق المخبر وعصمته عن الكذب والخطأ هذا.

[وَأَمَّا العَقْلُ] قد عرفتَ في صدر المبحث موارد إطلاقه، وأنَّ المراد منه في المقام هو قوَّة النَّفس يُدرك بها المعقولات كما يُدرك بالمشاعر المحسُوسات، **[فَهُوَ سَبَبٌ لِلعِلْمِ]** وحجَّة لازمة، لقوله تعالى: ﴿ٱئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: 4]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: 10] ، **[أَيضًا]** كسَببيَّة الحواسِّ والخبر الصَّادق، [/15] أعاد ذلك تأكيدًا وتحقيقًا لما عليه **أهل السُّنَّة والجماعة** من إفادة النَّظر العلم بالضَّرورة ولو في الإلهيَّات ومعرفة الصَّانع وبدون المعلِّم، وردًّا لما ذهب إليه المخالفُون، فإنَّ **السُّمَنيَّة**(2) قالوا: إنَّه لا يفيد العلم أصلًا، وإنَّه لا طريق إلى العلم سوى الحسِّ، والمهنْدسُون أنكروا إفادته في الإلهيَّات، لأنَّ أقرب الأشياء إلى الإنسان نفسه، وهي غير معلومة

---

(1) كالسَّماء والأرض في معنييهما، وكون كلّ فاعل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(2) بضمِّ السِّين المهملة وفتح الميم: قوم من كفَّار الهند يعبدون الأوثان، نسبة إلى سومنات. انظر: شرح المواقف للجرجاني: 1/ 130.

الكُنْه، وأنَّها عَرَضٌ أو جَوهرٌ ماديٌّ أو مجرَّد، وقد تعارض فيه الأدلَّة والمناقضات، ولم يتقرَّر شيء منها سالمًا عن القدْح والجرْح، فما ظنُّك بغيرها.

والجواب: أنَّ ذلك إمَّا لامتناع التَّكْنِيه، أو لفساد النَّظر، وقُربُ الهُويَّة من المُدرك لا يستلزم سهولة الإدراك، ولو سُلِّم فعَدَمُ إدراك الأقرب لا يُوجب عدم إدراك الأبعد، لجواز أنْ يكون ذلك لمانع يختصُّ بالأقرب، وأنَّه منقوض بإفادته في الهنْدسيَّات.

والإسْماعيليَّة[1] شرطُوا في إفادته الإمام المعصُوم، بأنَّ النَّاس يحتاجون إلى المعلِّم في العلوم الضَّعيفة كالصَّرف والنَّحو، فلأن يحتاجوا في العلوم الحقيقيَّة أولى، ومنْ ثَمَّة كثُر اختلاف العقلاء، وتناقض الآراء.

والجوابُ: أنَّ الاحتياج لليُسر والاختلاف لفساد النَّظر، وهو لا يدلُّ على عدم العلم مُطلقًا، كالخلاف في مسألة الاحتياج وعدمه إلى الإمام.

فإن زعموا أنَّ حصول العلم بدونه مسلَّمٌ لكنَّه لا يفيد النَّجاة ما لم يؤخذ من المعلِّم.

قُلنا: كفى بصاحب الشَّرع معلِّمًا، وبالقرآن إمامًا.

والأشعريَّة على أنَّ حسن المأمورات وقبح المنهيات لا يُعرفان إلَّا بالشَّرع، والحقُّ أنَّ قولهم هذا، وأنَّ النَّظر لا يفيد إلَّا بطريق جرْي العادة بدون ارتباط ضروري بين النَّظر الصَّحيح والعلم الحاصل به في الحقيقة نفي لمعنى الحسن والإفادة، وقول بالاتفاق البحت، والضَّرورة قاضية بأنَّ منْ عَلِم أنَّ العالم مُحدَث، وأنَّ المُحدَث لابدَّ له مِنْ مُحدِث، واجتمع في ذهنه هاتان المقدِّمتان على هذه الهيئة، وجَبَ أنْ يعلم أنَّ العَالمَ لابدَّ له من مُحدِثٍ بالضَّرورة، وعلى هذه الشَّاكلة حَسُنَ تصديق النَّبي، وقبُحَ تكذيبه.

واستلزام النَّظر العلم وإيجابه إيَّاه بدون التَّوليد لا ينافيه استناد جميع الممكنات

(1) فرقة من الشِّيعة أثبتت الإمامة لإسماعيل بن جعفر الصَّادق، وهي تنتسب إليه.
-انظر: الفرق بين الفرق: 62 - 63.

إلى الله تعالى ابتداءً في إفاضة الوجود، وإن امتنع تخلُّف العلم عن النَّظر، لما بينهما من ارتباط العلَّة والمعلُول، كامتناع تخلُّف الجزء عن كلِّه، ووجود العَرَض دون محلِّه، هذا [**وَمَا ثَبتَ مِنْهُ**] أي العلم الحاصل من نظر العقل [**بِالبَدِيْهَةِ**] هي في الأصل أوَّل كلِّ شيء وما يفجأ منه، [/ 16] كما في قول الأعشى[1]:

لا تـقـاتـل بـالـعـصـي	ولا تـرامـي بـالـحـجـارة
إلَّا غـلالـة أو بُـدا	هـة سـابـح نُـهـد الـجُـزارة

وأهل النَّظر يطلقونها على وضُوح في الشَّيء يغني عن الفكر والكسب في حصوله المطلق عند العَالِم، فهي صفة للمعلوم أوَّلًا وبالذَّات، وللعلم ثانيًا وبالعَرَض، [**فَهُوَ ضَرُوْرِيٌّ**] يمتنع انفكاكه عن النَّظر كالشَّكل الأوَّل بعد تفطُّن الاندراج، كالعلم بأنَّ الكلَّ أعظم من جزئه، في أنَّه بعد تصوُّر الأطراف لا يتوقَّف على شيء آخر، [**وَمَا ثَبتَ بالاسْتِدْلالِ**] أي بالنَّظر في الدَّليل كالأشْكال الباقِية [**فَهُوَ اكْتِسَابِيٌّ**] يتوقَّف على الاكتساب وترتيب المقدَّمات، ولا يكون لازِمًا مِنَ النَّظر.

والحاصِل: أنَّ نظر العلم في إفادته العِلم ليس كالمتواتر يوجبه بالضَّرورة، ولا كخبر الرَّسُول يوجبه بالاستدلال به على التَّوزيع، فتارة يوجب العلم الضَّروري، وأُخرى العِلم الاستدلالي، هذا هو الظَّاهر من الكلام، والمناسب للمقام.

---

(1) أورده الجاحظ في البيان والتَّبيين: 3/ 11. وهو عنده على هذا النَّحو:

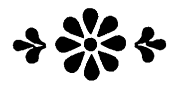
ولـسـنـا نـقـاتـل بـالـعـصـي	ولا نـرامـي بـالـحـجـارة
إلا عـلالـة أو بـدا	هـة نـهـد الـجـزارة

[تعريف الإلهام]

[وَالإِلْهَامُ] هو القذْف في القلْب من غير نظرٍ واستدلال بحُجَّة، والمراد إلهام غير الأنبياء على ما يقتضيه الغَرض من الفنِّ كما مرَّ، وإلهام الأنبياء حجَّة عليهم وعلى غيرهم؛ لأنَّه وحيٌ خفيٌّ، قال عليه الصَّلاة والسَّلام: «**إِنَّ رُوْحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوْعِي أَنَّ نفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا الله، وَأَجمِلُوا فِي الطَّلَبِ**»[1].

[**لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ المَعْرِفَةِ**] قال أبو بكر الكلاباذي رَحِمَهُ اللهُ في معاني الأخبار[2]: «المعرفة حكمُها أنْ يعلم الشَّيء بالدَّليل والعلامَة، بإيجاب حقِّه، وسمعت أبا القاسم الحكيم يقول: المعرفة معرفة الأشياء بصُورها وسِماتها، والعلم علم الأشياء بحقائقها».

هذا وإذا لم يكن منْ أسباب المعرفة فأوْلى أنْ لا يكون من أسباب العلم، وإنَّما احتيج إلى ذلك لئلَّا يُقاسَ إلهام العامَّة على إلهام الأنبياء [**بِصِحَّةِ الشَّيءِ**] أي بصحَّة أحكام الدِّين وثبوتها في الواقع، فلا يكون حُجَّة لا لصاحبه ولا لغيره، وإن كان حجَّة في معرفة آفات النَّفس، ومكائد العدوّ، وفتنة الدُّنيا، وطريق الاحتراز عنها، وضمَّ له روح النَّفس، وحفظ أطرافها، وجمع حواسِّها على أهله دون غيره، بحيث يمكن له مراقبة الخواطِر، وتطهير السَّرائِر، قال الله تعالى: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا**﴾ [الشَّمس: 7 - 8] [**عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ**] قالوا ومَنْ قال: إنَّه حُجَّة لا يقبل شهادته.



(1) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف: (35473). بهذا اللَّفظ.

(2) في كتابه بحر الفوائد المعروف بمعاني الأخبار: 303.

[تعريف العالمَ والحدوث]

[**وَالعَالمُ**] اللَّام للعهْد، ومعناه: الإشارة إلى ما يعرفه كلُّ أحد، يعني عالم الأجْسام وأعرضها، فإنَّه اسم لما يعلم به الشَّيء، كالخاتم لما يختم به، غلب استعماله فيما يَعْلم به [/ 17] الخالق، ويتوسَّل به إلى بيان وجوده، وليس هو إلَّا هذا العالم المُشاهد، وأمَّا غيره وإنْ شاركه في وصف الحدُوث إلَّا أنَّه خَفِيُّ الوجود مفتقر إلى الإثبات، فكيف يجعل ذريعة إلى إثبات الصَّانع له، وبيان وجُود المحْدث القديم، وهذا هو المعنى من قولهم: علَّة الافتقار إلى المُوجد هي الحدُوث، على ما يُشير إليه قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذَّاريات: 20 - 21].

وعن هذا قال **الشَّيخ أبو المنصُور الماتريدي**[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: منْ نظر إلى نفسه وإلى غيره يرى آثار الحدُوث، فيعلم أنَّه لابد من مُحدِث، وأمَّا العلَّة بمعنى ما يقتضي افتقاره إلى العلَّة فهي الإمكان لا محالة، [**بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ**] ما اشتمل هو عليه [**مُحْدَثٌ**][2]

---

(1) انظر: كتاب التَّوحيد: 24.

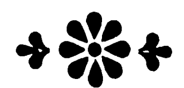
(2) المُحْدَثُ: «هو الذي يتعلَّق وجوده بإيجاد غيره، فأمَّا القديم: فمستغن في وجوده عن غيره». تبصرة: [1/ 201].

ليس الحدوث إلَّا الوجود عن العدم، وهذا المعنى لا يختلف في حقِّ حادث وحادث وإن كان أحدهما حدث بعلاج وتعب، والآخر حدث لا بعلاج وتعب، إذ العلاج والتَّعب معنى وراء معنى نفس الحادث، تبصرة الأدلَّة: [200 - 201] للشَّيخ الإمام العلَّامة المحقِّق سيف الدِّين أبي المعين ميمون بن محمَّد بن محمَّد بن معتمد النَّسفي الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من نفسها.

* الأشاعرة يزعمون أنَّ «القول بقدم التَّكوين يؤدِّي إلى القول بعدم المكوّنات، مع علمهم أنَّ ما تعلَّق وجوده بسبب من الأسباب فهو المُحدث لا القديم، لأنَّ القديم هو المستغني في وجوده عن غيره، فما لم يستغن عن غيره وتعلّق وجوده به كان مُحدثًا ضرورة، والمكون وجوده بالتَّكوين فكيف يكون قديمًا؟ يحقّق هذا أنَّا جميعًا ندَّعي =

أي مُخرج من العَدم إلى الوجُود، بمعنى أنَّه سبحانه أبدَعَه بعد أنْ لم يكن، لا على الانتقال التَّدريجي حتَّى يكون العدم مَبدأً، والوجُود مُنتهىً، ويلزم الواسطة بينهما، ولا الدَّفعي حتَّى يلزم أنْ يكون هناك موضُوع، وهو مُنتفٍ بالضَّرورة، والحدوث بهذا المعنى لا محالة يُوجبه التَّعلُّق بغيره، أليس من الضَّرورة الفِطريَّة أنَّ ما يساوي وجوده وعدمه لا يكون وجوده إلَّا بتأثير غيره، ومن ضرُورته تبدُّله منْ حال كان هو عليه قبل التَّأثير وتحوُّله إلى حال آخر تحقيقًا لمعنى التَّأثير، وإذ ليس الفرض إلَّا في الوجود، وَجَبَ أنْ يكون معدُومًا قبله.

وليس من ضرورة الحدُوث أنْ يكون قبل الوجُود امتداد مِقدَاري يقع فيه العَدَم، بل العدمُ ليس من شأنه أنْ يتَّصف بذلك، إذ هو ليس محضٌ ونفيٌ صِرف، لا أمْر يُسمَّى العدم أو النَّفي كما قد يتبادر إلى الأوْهام، حتَّى يُحكم عليه بمفهوم ثبُوتي، أو يقارن لأمر وجُودي، بل هو عبارة عن عدم تحقُّق مِصْداق حمل الموجود في الحقيقة التَّقديريَّة، وإنَّما يتوهَّم حصوله في نفس الأمر ووقوعه في حدِّ الامتداد إذا قيسَت تلك الحقيقة إلى حدُود المقدار الزَّماني بعدم المقارنة، وهو في الحقيقة بمبعدٍ عن الوقوع في الزَّمان والحكم عليه بالمجاورة أو الاقتران.



= على القائلين بقدم العالم المعلِّلين لذلك بقدم ما تعلَّق وجود العالم به من ذات الباري تعالى أو صفة من صفاته العلى المناقضة، حيث ادعوا قدمه مع تعلُّق وجوده بغيره». تبصرة الأدلَّة: [1/ 559] من نفسها بيدي. (المرجاني).

[الأعيان والأعراض]

وذلك إنَّما يُتصوَّر في أعدام ما تحت الزَّمان بخلاف ما فوقه، وهذا الذي بيَّناه هو معنى الحدُوث عند **الحنفيَّة** أجمعين[1] **والأشْعريَّة** الأقدمين، إلَّا أنَّ المتأخِّرين منهم قد اخترعُوا معنى آخر سوف يُتلى عليك في محلِّه إنْ شاء الله تعالى، **[إذْ هُوَ]** أي العَالمَ المعهود البيِّن الوجُود **[أَعْيَانٌ]** من الحيوانات، والنَّباتات، والمعدنيَّات، وغيرها، **[وَأَعْرَاضٌ]** [/ 18] مِنَ الملموسُات، والمذوقات، والمشمُومات، والمسمُوعات، والمبصرات، ممَّا قد عُرف حدوثه كما شوهد وجوده، ولمَّا حكم بالحدوث على الإجسام والأعـراض وما اشتملا عليه من الأجـزاء والأبعاض، أراد أنْ ينبِّه على القسْمَين بتعريفهما فقال:

[فَالأَعْيَانُ مَا لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ] أي شيء له استغناء عن المحلِّ في قوامه وتحصُّل حقيقته، والمراد من قيامه بذاته عدم قيامه بشيء، لا ما يوهمه حقيقة اللَّفظ من الأثنينيَّة بين الشَّيء وذاته، فإنَّه مستحيلٌ بالضَّرورة.

ولمَّا كان التَّحقيق عدم اشتراط المساواة في مطلق التَّعريف لم يتحاش المُصنِّف عن عدم انعكاسه، ثُمَّ جرى على هذا التَّعميم فيما يأتي من التَّعاريف والتَّقاسيم.

[وَهُوَ] أيْ الذي له قِيام بذاته **[إمَّا مُرَكَّبٌ]** منْ أشياء ذاتيَّة وأجزاء حدِّيَّة ليسَت هي هُو، ولا غيره عندنا، خلافًا **للمشَّائين**[2] من الفلاسفة، حيث قالوا: إنَّ المركَّب متألِّف

---

(1) «أصحاب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ السَّالكين طريقته في الفروع والأصول، النَّاكبين عن الاعتزال في جميع ديار ما وراء النَّهر، وخراسان من مَرْو وبَلْخ، وغيرهما، كلّهم في قديم الزَّمان كانوا على هذا المذهب». تبصرة الأدلَّة: [1/ 552 - 553] من نفسها. (المرجاني).

(2) المشَّاؤون: هم أصحاب مدرسة فلسفيَّة يونانيَّة، يتبعون الفيلسوف أرسطو، حيث كانوا يعتقدون أنَّ هضم الأفكار واستيعابها يكون فعالًا أثناء السَّير والمشي بين الأشجار وفي الحدائق.

من جزأين سمَّوهُما الهُيولى والصُّورة، **والأشعريَّة والمعتزلة** فإنَّهم زعموا أنَّه متألف من جواهر فرْدة ذوات أوْضاع لا تقبل القِسمَة لا فعلًا، ولا وهْمًا، ولا فَرضًا، وحسبوا أنَّ المراد من الأجزاء التي لا تتجزَّأ هي تلك الجواهر الفَردة، وتنازعوا في أدنى ما يتركَّب منه الجسم، بأنَّه اثنان، أو ثلاثة، أو أربعة، وستَّة، من غير تمسُّك بأصل شرْعي ولا عقْلي، فلم يأتوا إلَّا بخلاف لا ثمَرة له.

[وَهُوَ] أي المركَّب **[الجِسْمُ]** ليس إلَّا، وأمَّا الأرواح فليست بجسم ولا جسمانيَّة عند **الحنفيَّة** وموافقيهم، فلا تكون مركبة خلافا **للأشْعريَّة والمُعتزلة** **[أَوْ غَيْرَ مُرَكَّبٍ]** مِنَ الأجزاء **[كَالجَوْهَرِ]** الذي يتقوَّم به الجسم ويتحصَّل منه، وإنَّما ترك الحصر إلى التَّمثيل تنبيهًا على عدم انحصار غير المركَّب في الجوهَر الذي هو جزء الجسم، فإنَّ الأرواح غير مركَّبة، مع أنَّها ليست بجواهر، بمعنى جزء الجسم، بل مجرَّد عن المادَّة ولوازمها، ولا مِنْ جنْس ما يُدرك بالحسِّ **[وَهُوَ]** أي الجوهر **[الجُزْءُ الَّذِي لا يَتَجَزَّأ]** يعني الجزء الاتحادي[1] الذي يتقوَّم به الجسم ويتَّحد معه وجُودًا وقوامًا، فلا يطرؤه التَّجزي، ولا يرد عليه الانفكاك، يوجبه صحَّة انتزاع المفهومات المتخالِفة على معنى أنَّه في حدِّ ذاته، بحيث يمكن أنْ يُنتزع عنه تلك المفهومات ويكون مِصداقًا لحمْلها، ومطابق الحكم بها في سِنْخ[2] حقيقته ومرتبة مهيَّته، ولا يمكن للعقل أنْ يفرض عدم بعضها وبُطلانه مع وجُود الآخر وتحقُّقه، ولا أنْ يُلتفت إلى بعضٍ منها مع الإغماض عن الآخر، فهذا معنى عدم تعدُّدها، وذلك عدم مغايرتها [/ 19].

فمِنْ هناك استبان صحَّة قولهم أنَّ أجزاء الجسم بالنِّسبة إليه لا هو ولا غيره، وكذا بعضها بالنِّسبة إلى الأخرى، وأنَّه لا يتجزأ وإنْ قَبِل مطلق القِسمة والتَّبعُّض لا

(1) الأجزاء الاتحاديَّة التي لا يتجزَّأ عليها الجسم، ولا يتصوَّر انحلاله إليها لاتحادها معه، ومع كلّ ما هو جزءًا له في القوام، والوجود مبادئ للأجزاء التَّحليليَّة والعقليَّة ومنشأ لانتزاعها، ويجري فيها الإبهام والتَّحصيل، والحكماء وإنْ كان ظاهر كلامهم على خلاف ذلك إلَّا أنَّ التَّحقيق يلجئهم إليه، فافهم منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(2) السِّنْخ: هو الأصل منْ كلِّ شيء. انظر: الصِّحاح: 516.

إلى نهاية، لأنَّ التَّجزُّؤ يعتبر فيه أنْ يكون الانحلال إلى ما منه التَّركُّب بخلاف التَّبعُّض والانقسام، مثلًا انحلال العَجين إلى الماء والدَّقيق تجزُّؤ، وإلى القطعات العجينيَّة تبعُّض وانقسام[1]، على خلاف متوهّمات جماهير الخَلق مِنْ أنَّه مركَّب من أجزاء لا تتجزَّأ بمعنى جواهر فردة وضعيَّة كما سَلف، فإنَّه قولٌ باطلٌ اخترعه قُدمَاء **المُعتزلة** وانتحله **الأشْعريَّة**، ولا يقول به **الحنفيَّة** أصلًا، ولا يرضونه رأسًا، ومِنْ ثَمَّ قال الإمام أبو حنيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قاتل الله عمرو بن عبيد فإنَّه فتح بابًا من الكلام.

وممَّا يُوجب بطلانه أنَّ ما منه إلى جهة غير ما منه إلى أخرى لا محالة، وإنَّ تصوُّر حركة فِرْجَارٍ ذي ثلاث شُعب على سطح الجسم يعطي قبوله القِسمَة لا إلى نهاية، بمعنى فرض شيء غير شيء، ولا يمكن اشتماله على جواهر لا تتناهَى بالفعل، وإلَّا لم تكن الخرْدلة أصغر من الجَبَل.

[وَالعَرَضُ] آثر توحيده وجمع العين في مقام التَّعريف إشعارًا بأنَّ صِدق القيام

---

(1) وما يقال أنَّ كون الواحد من العشرة، واليد من زيد غيره ممَّا لم يقل به أحد من المتكلِّمين سوى جعفر بن الحارث، وقد خالف في ذلك جميع المعتزلة، وعدَّ ذلك من جهالاته، وهذا لأنَّ العشرة اسم لجيع الأفراد، متناول لكلِّ فرد من أفراده مع أغياره، فلو كان الواحد غيرها لصار غير نفسها، لأنَّه من العشرة، وأنْ يوجد العشرة بدونه، وكذا لو كان يد زيد غيره لكان اليد غير نفسها. انتهى.

* فلعل المراد منه أنَّ الواحد مثلًا ليس مغايرًا للعشرة مباينًا لها في صدق الحكم وتناول الكلمة، بأنْ يصدُق العشرة على آحادها بدون الواحد منها، إذ لا يتصوَّر ذلك إلَّا بأن يصير الواحد غير نفسه، لأنَّه قد اعتبر من العشرة، فلو صدقت بدونه يكون غير نفسه، فالعشرة في هذا الاعتبار من هذه الجهة وزانها وزان الذَّات والصِّفة، فعدم مغايرة الذَّات والصِّفات القدسيَّة في الوجود والحقيقة مثل عدم مغايرة الواحد للعشرة في صدق الحكم وتناول الحقيقة، وعلى هذه الشَّاكلة أمر الشَّيء مع أجزائه المحمولة الاتحاديَّة، وأمَّا عدم عينيَّته لها فمستغنٍ عن البيان، والمقصود من هذا الكلام تصوير سلب العينيَّة والغيريَّة عن الشَّيء وتقريبه إلى الفهم لا تشريك الواحد في المسألة والحكم، وعلى هذا فقِس أمر اليَد تعلم. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

على أقسام العَرَض لكونه مفهُومًا وجُوديًّا لابد له من جهة جامعة يصْدُق عليها، باعتبارها بالذَّات أو بالعَرَض على خلاف أمر العين، فإنَّ القيام بالذَّات كناية عن عدم القيام بالغير، فالأقسام العالية للعَين حقائق مختلفة، ليست لهَّاجَة الوحدة سَوى مفهوم سَلبي يكفيه عدم تحقُّق مصْداق حمْل الوجودي، لا يقالُ هذا ينافي ما حُقِّق في محلِّه أنَّ التَّعريف لا يكون للأفراد، لأنَّ ذلك إنَّما هو في التَّعاريف الحقيقيَّة، وبهذا يضمحل ما عسى أنْ يُورد ههنا منْ أنَّ ذاتيَّة الجوهر تُوجب تركُّب أمورٍ قد ثبتت بساطتها وعرضيَّته، أمَّا عموم اللَّازم عن ملزُومه والبُرهان قام على خلافه، إذ اللَّازم الأعمُّ لازم للأعمّ، وأمَّا جواز ارتفاعه عن معروضه والضَّرورة قاضية ببطلانه، إذ ليس هناك ذاتيٌّ مشترك بين أقسامه الخمْسة.

[**مَا لا يَقُوْمُ بِذَاتِهِ**] ولا يمكن له ذلك ولا يتصوَّر [**بَلْ يَحْدُثُ في الأَجْسَامِ وَالجَوَاهِرِ**] ويقوم بها بأنْ يكون مختصًّا بها اختصاص النَّاعت بالمنعُوت، ومناطًا للاتحاد، وصحَّة الحمْل بالمواطأة أو بالاشتقاق، ولعلَّك إنْ أمعنتَ النَّظر في حقيقة العَيْن والعَرَض وحصَّلتهما فإنَّ الكمَّ مثلًا ليس حقيقته إلَّا الامتداد العَرَضي، واتصال الجسم لا في حدِّ ذاته، علمتَ أنَّ معنى القيام بذاته أو بغيره ما هو، وتصوَّرته كما هو، هذا فإنَّ وجود العَرَض في نفسه هو وجوده في الموضُوع، بخلاف العَيْن، وعن هذا قالت **الحنفيَّة**: إنَّ الأوصاف لا يقابلها [/ 20] شيء من الثَّمن، وإنَّ منافع المغصُوب غير مضمُونةٍ خلافًا **للشَّافعيَّة**.

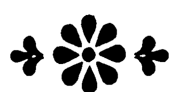
وأورد هذا القَيد احترازًا عن صِفات الله تعالى، فإنَّها كما أنَّـها لا تقُوم بغيرها لا تقُوم بذاتها، وإشارة إلى أنَّ قيام الصِّفات بذاته تعالى ليس من قبيل قيام الأعراض بمحالِّها، ولو قال: والعَرَض ما يقوم بغيره لم يكن في ذكره كثير فائدة.

[**كَالأَلْوَانِ**] من الكيفيَّات المحسُوسة بالبَصر، وأصولها السَّواد والبياض، [**وَالأَكْوَانِ**] أي الحركة، بمعنى القطع التي من مقُولة الفعل والسُّكون عدم ملكة لها، ولا تغتر بتربيع الأين، فإنَّه مبنيٌّ على عدم تصوُّر معنى الأين والحركة والسُّكون [**وَالطُّعُوْمِ**] وأصولها البسيطة تسعة لكلٍّ منها اسم خاصٌّ قد عُرف في محلِّه [**وَالرَّوَائِحِ**]

وهي مع كثرة أنواعها ليس لها أسماء مخصوصة، وهذه المذكورات إنَّما تعرُض الأجسام وأجزاءها، بخلاف الكيفيَّات النَّفسانيَّة، فإنَّها ربَّما تكون في المجرَّدات، وهي أظهر الأعراض وجودًا، وأبينها حدُوثًا، فلذلك خصَّها بالذِّكر، وأشار إلى وجود غيرها بالتَّمثيل.

وغرضُ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المقام التَّنبيه باحتياج هذا العَالمَ المشاهد في الوجود إلى غيره على احتياج الممكن على العموم، ومنَ الضَّرورة الفِطريَّة أنَّ المقتضى لذلك هو الإمكان المحيط بجميع الأعراض والأعيان، ونظير ذلك أنَّ المركَّب الحقيقي لا يحصل إلَّا باحتياج الأجزاء، وقد نبَّهوا على هذا الحكم الضَّروري بمثال جزئي، هو عدم حصوله من الإنسان والحَجَر الموضوع في جنبه.

[**وَالمُحْدِثُ لِلعَالَمِ**] أي جميع ما سوى الله تعالى من الموجودات، من مجرَّداتها، وماديَّاتها، وكليَّاتها، وجزئيَّاتها، وبالجملة أيًّا ما كان من أجناسه، وفي التَّكرير واختيار الظَّاهر على الضَّمير تنبيه على أنَّ المراد من العَالمَ هنا غير المراد هناك على محاذاة قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ [1] بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [المائدة: 48] ولهذا فسَّره **الحنفيَّة** تارة بما يعلم به الخالق من الأعيَان والأعراض، وتارة بما سوى الله تعالى من الموجودات.



(1) **الأوَّل**: تعريف العهد، لأنَّه عنى به القرآن.
والثَّاني: تعريف الجنس، لأنَّه عنى به جنس الكتب المنزلة. تفسير الكشَّاف: [1/ 639]. (المرجاني).

[خلاصة القول في ماهيَّة العَالمَ]

ومحصَّل البيان على هذا المسلك الوثيق الذي سَلكه الرَّاسخون في العالم بالتَّحقيق أنَّ ما ثبت وجوده من الأعيان والأعراض وعُرف بالمشاهدة ثبوته، جائز الوجود[1] والعدم في نفسه، قابل التَّحوُّل والتَّصرُّم بذاته، فلابد له من مُحدِث خارج عنه، وليس ذلك إلَّا لإمكانه وتساوي وجوده وانعدامه، فإنْ كان هو شيئًا يشاركه في وصف الإمكان فحاله لا محالة كحاله في لزوم الحدوث ضرورة احتياجه إلى ما يخصِّص وجوده ويرجِّحه على عدمه، إذ لسْنا نعني بالحادث إلَّا هذا، [/ 21] فجميع الممكنات حادث لابد له من مُحدِث قديم.

وهذا معنى كون كلّ ممكن حادثًا عند **الحنفيَّة**، ومرادهم بالحدوث هو هذا النَّحو، ومنْ هناك يستقيم قولهم: إنَّ القديم والواجب مترادفان، وكلُّ ممكن حادث.

وأمَّا تفسيره بالمسبوقيَّة بالعدم بالذَّات وهو الحدوث الذَّاتي أو بالزَّمان وهو الزَّماني فتفسير باللَّازم، قد اصطلح عليه **الفلاسفة**، ونحن لا ننازعهم فيه.

---

(1) إنَّ دَهْريًّا ناظره في قِدم العالم وعدم الصَّانع، فقال أبوحنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أرى العالم يتغيَّر منْ حالٍ إلى حال، والتَّغير لا بد له من مغيِّر، فدلَّ تغيُّره على وجود مغيِّر له، كوجود بناء مشيَّد في عَرَصَة بعد أن لم يكن يدلُّ على وجود بانٍ بناه، فقال له الدَّهري: الحيوان مركَّب منْ طبائع أربعة، فإذا استوت لا تتغيَّر، ومتى غلب بعضها على بعض تتغيَّر، فقال أبوحنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اعترفت بالغالب والمغلوب، وهو المراد في إحدى المسألتين، ثمَّ الكلام في المسألة الثَّانية أنَّ الغالب ما هو صانع العالم أو الطَّبيعة، فتلك مسألة أخرى فأخذ الدَّهري يَهذي، فقال: عليَّ أن أتكلَّم مع الخصم حتَّى يهذي وليس على أنْ أتكلَّم معه حتَّى يحرس. مناقب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. للشَّيخ الإمام شمس الدِّين أبي الوجد محمَّد بن عبد السَّتار بن محمَّد الخوارزمي الكرْدري الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (المرجاني). [ذكرها الإمام أبومنصور الماتريدي في شرح الفقه الأبسط: 38، المطبوع باسم شرح الفقه الأكبر للماتريدي].

ثُمَّ المتكلِّمون من متأخري الأشعريَّة لمَّا قالوا بتعدُّد الصِّفات وتغايرها وزيادتها على الذَّات اضطروا إلى القول بإمكانها، فلزمهم حدُوثها، فحاولوا ستره وكتمانه عن نظر العامَّة، فاستعانُوا عليه بالفلاسفة، وأخذوا منهم المعنى الثَّاني، وقرَّروه مُرادًا لمشايخ المتقدِّمين، والحدُوث الذي هو من ضروريَّات الدِّين، وليت شِعري أي وحْي ورَد فيه، وأي إجماع انعقد عليه، وأيُّ ضرورة تدعوا إليه، فهؤلاء وإنْ هربوا عن مُحال لزمهم، فقد وقعوا في مهالك وهو معهم.

على أنَّه قام البرهان على ثبوته أيضًا، وإنْ لم يكن له تعلُّق(1) بالدِّين لا إثباتًا ولا نفيًا، وهو أنَّه قد ثبت أنَّ الجسم إمَّا فلكيٌّ وإمَّا عنصريٌّ، ومن الفلكي ما يفوق الأجسام كلِّها، ويتقدَّم بالوجود على الجسمانيَّات جميعها، ويجب دوام تحرُّكه ما دام وجوده لبساطته واستحالة التَّرجح الذي يوجبه السُّكون في أجزائه المقداريَّة بالنِّسبة إلى اختصاصها بالجهات، وليتسلَّم ذلك من الحكيم، ثُمَّ يُساق برهان التَّطبيق وغيره من البراهين التي تدلُّ على بطلان غير المُتناهي، ويمنع اشتراط التَّرتب والاجتماع فيه

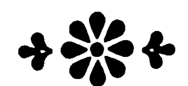
---

(1) «إنَّ أباجعفر الطَّحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو ممَّن لا يخفى درجته، وعلو رتبته في معرفة أقاويل سلف الأمَّة على العموم، ومعرفة أقاويل أصحاب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ على الخصوص».
تبصرة الأدلَّة: [1/ 551] من نفسها.

* «قد جمع أبوجعفر الطَّحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو من أكبر الآخذين بمذهبه كتابًا سمَّاه: عقيدة أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي عقيدة أهل السُّنة والجماعة وليس فيها شيء ممَّا نسب إليه، وقيل عنه، وأصحابه: أخبر بحاله وبقوله من غيرهم، فالرُّجوع إلى ما نقلوه عنه أولى ممَّا نقله غيرهم عنه». جامع الأصول في أحاديث الرَّسول للإمام العلَّامة أبي السَّعادات ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ: [12/ 952] من نفسه.

* ولهذا لم يوجد في كتب أحد منهم إثبات حدوث العالم بهذا المعنى المصطلح والقول المخترع لا في عقيدة الإمام أبي جعفر الطَّحاوي التي هي مدار عقائد الحنفيَّة، ولا في كلام أبي منصور الماتريدي رَحِمَهُمَا اللَّهُ ومن في طبقتهما، بل لا في التَّبصرة، ولا في البداية، ولا في التَّمهيد، ولا في الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا في غيرها إلَّا في مقالات من أذعن للأشعريَّة من أحداث المتأخِّرين ممَّن لا يعتدّ به ولا يعتمد ما في كتبه. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

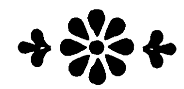
على ما هو المقرَّر عند المحقِّقين منهم، فيكون وجوده ووجود ما بعده مسبوقًا بالعدم لا محالة، وهذا أسلم ممَّا تعاوره المتكلِّمون في هذا المطلب، بلى إنَّ المعنى الذي اخترعوه للحدُوث لا يعمُّ الحوادث المُتعالية عن الزَّمان كالجواهر القدسيَّة وأحوالها.



[الله واجب الوجود]

[**هُوَ اللهُ تَعَالَى**] ليس إلَّا، فإنَّ كلَّ موجُود سواه هالكٌ في حدِّ ذاته، غير مستحقٍّ للوجود بذاته، فلا يُتصوَّر أنْ يكون مُحدِثًا للعَالَمَ.

واللهُ اسم علم للذَّات الجامع للصِّفات الألوهيَّة، والنُّعوت الرُّبوبيَّة، يجري عليه صفاته، ويُوصف بأسمائه، ولا يُوصف به، ومعاني الألفاظ لا يجبُ أنْ تكون حاصلةٌ في الأذْهان لا حين الوضْع ولا حين الاستعمال، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 3] معناه المعروف أو المُتوحِّد بالإلهيَّة فيهما، أو هو الذي يقال الله فيهما.



[أسماء الله وصفاته]

[الوَاحِدُ] على الإطلاق الذي يستحيل تقدير الانقسام في ذاته [/ 22] إلى الأجزاء الفعليَّة، والتَّحليليَّة، والجزئيَّات النَّوعيَّة، والجنسيَّة، لما أنَّه من لوازم الحدُوث والإمكان، وموجبات الفساد والبُطلان، كما قال الله: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: 22] .لأنَّ التَّركُّب ولو من الأجزاء التَّحليليَّة مع أنَّه لا يُتصوَّر أنْ يكون من أجزاء ممكنة الوجود، هالكة الذَّات، يوجب الافتقار والحدوث.

وذلك لأنَّ الأفراد إمَّا متَّفقة الحقيقة: فلابدَّ من فارق ذاتي فيلزم التَّركُّب، أو عرَضي فيلزم الاحتياج إلى غيره، وإمَّا مختلفة الحقائق: فإنْ كان لخصوصية واحدة منها مدخل في انتزاع الوجود، وصحَّة حمل الموجود، دون غيرها، بحيث لولاها لامتنع الانتزاع، واستحال الحمل، لا يكون الغير واجبًا أو كان لخصوصية غيره أيضًا مدخلٌ، أو كان كلُّ واحدة منها ملغاة الخصوصيَّة في ذلك، بل هناك جهة مشتركة، وحيثيَّة زائدة، باعتبارها يصدُق الموجود، لا يكون شيء منها واجبًا بذاته، لافتقاره إلى غيره، وبالجملة صدق الموجود لا من حيث هو هو يُوجب الافتقار وأنَّه من مستلزمات الإمكان، فالتَّعدُّد بأي وجه يوجب الإمكان، وهو يُوجب بطلان السَّماوات والأرض، وعدم تكونهما، بل العوالم جميعها.

[القَدِيْمُ] من أسماء الله تعالى، وقد وَرَد به الشَّرع، وتضمَّنته رواية ابن ماجه وغيره[1]، كالمُوجد، والمُحدِث، والموجُود، ولهذا اختاره المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الواجب، وإنْ كانا بمعنى واحد، فإنَّ القِدَم عندنا عبارة عن الوجود بلا أَوَّليَّة، والكون على حالة بسيطة، بحيث يتقدَّس عن أنْ يكون هناك تقدُّر وامتداد، أو تقترن له نهايات

---

(1) كالحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري في المستدرك، وأبي نعيم في الأسماء الحسنى، وابن مردويه، وأبي الشَّيخ كلاهما في التَّفسير. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

وأبعاد، أو يُتصوَّر توسُّط حيث، وتخلُّل قد، أو يتعقَّل سَبْق ولحُوق، وامتياز حدٍّ عن حدٍّ، فاللهُ تعالى قديم، بمعنى أنَّه موجود، لم يزل بجميع أسمائه وصفاته على نهجٍ واحد، ولا يزالُ أي من غير تغيُّر الأكوان، وتبدُّل الأحوال، وتجدُّد الأحيان، وأنْ ينتقل من شأنٍ إلى شأن، ولكن جميع الأزمنة والأمكنة بأسْرها، والموجودات عن آخرها، حاضرةٌ عنده تعالى على السَّواء، كلٌّ في حدِّه ووقته، كما وَرَد في الحديث[1]: «**لَيْسَ عِنْدَ رَبِّكَ صَبَاحٌ وَلا مَسَاءٌ**».

فلا يُتصوَّر أنْ يكون بالنِّسبة إليه قُرْبٌ وبُعدٌ، ولا أوَّل وآخر، وأنْ يجري له ماضٍ وآتٍ، وحاضر على ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾ [القمر: 50] وهذا ما رَامَه **الإمام الأعظم أبوحنيفة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث يقول[2]: «وكما كان بصفاته أزليًّا كذلك، لا يزال أبديًّا، ليس منذُ خلق الخلق استفادَ اسم الخالق، ولا بإحداثه البَرِيَّة استفاد اسم البارئ، فله تعالى معنى الرُّبوبية [/ 23] ولا مرْبوب، وله معنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنَّه محيي الموتى [بعدما أحيا]، واستحقَّ هذا الاسم قبل إحيائهم، [كذلك] استحقَّ اسم الخالق قبل إنشائهم، وذلك بأنَّه على كلِّ شيء قدير» انتهى.

فالقديمُ لا يكون إلَّا واجب الوجود بالذَّات، ولا يُتصوَّر قِدَم غيره، والذي ذهب إليه **الحكماء**[3] مِنَ القول بقِدم العَالمَ بمعنى دوام وجود العلويَّات، وإثبات حوادث متعاقبة في أزمنة غير متناهية، وجعلها ذريعة لربط السُّفليَّات المتجدِّدة بها، فالحقُّ أنَّه لا ينافي ما هو الحقُّ من القول بحدُوث العَالمَ بجميع أجزائه المُتلقَّى من الشَّريعة

---

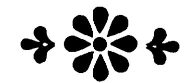
(1) رواه الطَّبراني في المعجم الكبير: 9/ 179. رقم: (8886) موقوفًا على ابن مسعود بلفظ مطلعه: إنَّ ربَّكم تعالى ليس عنده ليل ولا نهار.

(2) في العقيدة الطَّحاويَّة: 30.

(3) «الحكيم: هو المصيب في أقواله، المتقن لأفعاله، المحفوظ في أحواله»، كذا ذكره الشَّيخ الإمام أبو بكر محمَّد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه معاني الأخبار: [وهو بحر الفوائد: 103]. منه سلَّمه الله تعالى. (المرجاني).

الحقَّة، فإنَّه معنى آخر بايَن عمَّا يدعُو إليه الشَّرع من معنى القديم اصطلحوا عليه، وإنَّما ساقهم إليه استحالة استناد الحادث المتجدِّد بما هو متجدِّد إلى القديم القارِّ بما هو قارٌّ.

وكلامهم في أزليَّة الواجب وتقديسه عمَّا لا ينبغي في شأنه في الطَّبقة السَّامية من التَّحقيق، وما يُورد عليه من برهان التَّطبيق وأمثاله كلام عليلٌ، وخطأ وبيلٌ، فإنَّ غير المتناهي لا يُذْعنُ لتخيُّل جذبه، وتعقُّل دفعه قطُّ، ولا ينقاد لأخذه بحذافره، بحيث لا يشذُّ منه شيء، ولا أنْ يكون فيه سابقٌ مطلقٌ، أو مسبوقٌ فقط، وإنْ أخذه اللَّافظ، واعتبره الملاحظ، ولن يتمَّ شيء ممَّا يحسبونه براهين على هذه القضيَّة.



[برهان التَّطبيق]

قالوا: نأخذ من الحادث اليومي سلسلة لا إلى نهاية، وممَّا قبله بواحد مثلًا أخرى كذلك، ثُمَّ نطبِّقهما فينتقل الزِّيادة إلى الجانب الآخر، فإمَّا أنْ يقع بإزاء كلِّ فرد من السِّلسلة الأولى فردٌ من الثَّانية أو لا؟

فعلى الأوَّل: يلزم مساواة النَّاقص والزَّائد، ومن البيِّن[1] أنَّ طبيعة الكمِّ تأبى أنْ يساوي كلُّه جزءه.

وعلى الثَّاني: يلزم الانقطاع والتَّناهي، ولا ينتقض بمراتب الأعداد، ولا بمعلومات الله تعالى ومقدوراته ونِعَم الجِنَان، لأنَّ للعدد وجودًا ذهنيًّا محضًا لا يترتَّب عليه الآثار، ووجودًا يحذُو حذو الوجود الخارجي في ترتب الآثار، وهو بحسب وجوده الأوَّل متناهٍ، ومنقطع بانقطاع الاعتبار، وبحسب وجوده الثَّاني نفس كون المعدود، بحيث يصحُّ انتزاعه، وهو يتناهى بتناهي المعدودات، ومعنى عدم تناهي معلومات الله تعالى ومقدوراته، أنَّها لا تقف عند حدٍّ لا يُتصوَّر فوقه آخر، وليس المعنى أنَّ ما لا نهاية له داخل في الوجود.

فإنْ قيل: الحوادث الآتية كنِعَم الجِنَان لاتقفُ عند حدٍّ بحيث لو وجدت عن آخرها لكانت غير متناهية بالفعل، ولا مِرية أنَّها معلومة لله تعالى بأسْرها، فينتقضُ البرهان.

---

(1) نعم إنْ تحقَّق كلّ غير المتناهي وجزؤه، وهو غير مسلّم لك، وأمكنك أخذ الكلّ بحيث لا يشذُّ منه شيء، وهو في حيِّز المنع، وكيف لا فإنَّ اعتبار عدم الشُّذوذ بعينه اعتبار تناهيه، فلا يلزم التَّناهي إلَّا من هذا الاعتبار، فإنَّ ما لا يشذّ عن حدٍّ ما كيف يكون غير متناه، وكذلك تعقُّل الجذب، وتخيّل الدَّفع، لا يعطيك انتقال الزِّيادة إلى جهة أخرى فيما لا يتناهى، فإنَّ اعتبار الزِّيادة والنَّقص لا ينجع طبع غير المتناهي، بل هو عين التَّناهي، ولم يأت إلَّا من اعتبارك، وفي الحقيقة لا يحصل كلّ أصلًا، بل لا يزال يذهب ولا يتناهى ولا ينقطع. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

قلت: هذا النَّقض مبنيٌّ على توهُّم علم الله تعالى حُصوليًّا، وإلَّا فما وجد مِنَ الحوادث فهو مُتناهٍ بالفعل، وما في علم الله سبحانه فليس هناك تعدُّد وتكثُّر حتَّى يجري فيه [/ 24] التَّطبيق، ويُتصوَّر المساواة والتَّفاوت هذا.

والمتكلِّمون تمحَّلوا في أمر الرَّبط تمحُّلًا باطلًا يبعدُ من طائل، منهم من قال: إنَّ الرَّابط هو الإرادة، فإنَّها صفة من شأنها تخصيص المُراد وترجيحه على غيره مع استوائه بالنِّسبة إلى الطَّرفين، وأوْجَه ما قالوا: إنَّ من الجائز أنْ يكون الإرادة القديمة بحسب تعلُّقها في الأزل لوجود الحادث فيما لا يزال متمِّمة لِعِلَّته، فلا يُتصوَّر إلَّا كونه حادثًا، ألا ترى أنَّه سبحانه إذا أراد إيجاد جسم على أحوال معيَّنة، وأوصاف مخصوصة من الكيفيَّات والكمِّيات، لا يُمكن أنْ يُوجد هذا الجسم إلَّا على هذه الأحوال والأوصاف، فكذا هنا.

ولا يرتاب متأمِّل في أنَّ الزَّمان لمَّا كان غير قارِّ الذَّات بالضَّرورة لابدَّ لصرفه إلى حدٍّ معيَّن أُريد وجود الحادث فيه منْ علَّة متجدِّدة، فلو توجَّه الكلام إلى علَّة تُجدِّدُها سَقَط هذا القول، بخلاف الأوصاف القارَّة كالطُّول والقِصَر والسَّواد والصُفْر، فإنَّه يجوز أنْ يكون الإرادة القديمة بحسب تعلُّقها في الأزل متمِّمة لعلَّتها التَّامَّة، ولهذا اضطر بعضهم إلى القول بتجدُّد التَّعلُّقات بأنْ يكون قبل كلِّ تعلُّقٍ تعلُّقٌ آخر يخصِّصه، وأنـتَ لا تشكُّ في أنَّه مع كونه غير معقول وموجبًا لكونه تعالى محلًّا للأمور المتجدِّدة وباطلًا ببرهان التَّطبيق وغيره لا يُجدي نفعًا، فإنَّه كما لابدَّ لكلِّ واحد من آحاد التَّعلُّقات منْ مرجِّح لابدَّ لجملتها أيضًا منْ مرجِّح.

فحينئذٍ ينقل الكلام إلى ترجُّح هذه السِّلسلة من التَّعلُّقات المنتهية إلى تعلُّق الإرادة بالوجود فيما لا يزال على السِّلسلة الأخرى المنتهية إلى تعلُّق الإرادة بالوجود في الأزل، بل التَّعلُّق أمرٌ اعتباري ينتزع بعد تحقُّق المراد بالنِّسبة إلى الإرادة، والحقُّ أنَّ هؤلاء الفِرَق وإنْ قالوا بعدم جريان الزَّمان على الأوَّل تعالى، وأطنبوا فيه القولَ، إلَّا أنَّـهم ناقضوه بمذاهبهم هذه، وذلك قولهم بأفواههم، ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: 11].

[الحَيُّ] الدرَّاك[1] الفعَّال على الكمال الذي يندرج جميع الإدراكات تحت إدراكه، وجميع الأفعال تحت فعله، وفي التَّنزيل: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: 65] ﴿وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [التَّحريم: 2] ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الرُّوم: 54] وغير ذلك من الآيات.

[القَادِرُ] الذي يتمكَّن من إيجاد كلِّ ممكن وإحداثه وإعدامه وتركه على حاله، مُقدّرًا بالإرادة والعلم، مخترعًا على وفْقهما، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ﴾ [يس: 81] [/ 25] [ٱلْعَلِيمُ[2]] بكلِّ شيء، ظاهره وباطنه، ودقيقه وجليِّه، وأوَّله وآخره، على أتمِّ ما يمكن فيه، بحيث لا يُتصوَّر مشاهدة وكشف مثله، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 29] و﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: 3] ونحوه.

[السَّمِيعُ[3]] بكلِّ مسمُوع من السِّر والنَّجوى، بل ما هو أدقُّ منه وأخفى، بغير

---

(1) «ويحذركم الله نفسه، لأنَّها متَّصفة بعلم ذاتي محيط بالمعلومات كلِّها، وقدرة ذاتيَّة تعمُّ المقدورات بأسرها». تفسير القاضي البيضاوي: [أنوار التَّنزيل: 2/ 12] رَحِمَهُ ٱللَّهُ من نفسه. (المرجاني).

* «الحيّ الذي يصح أنْ يعلم ويقدر، وكلّ ما يصحّ له فهو واجب لا يزول لامتناعه من القوَّة والإمكان». أنوار التَّنزيل: [1/ 153]. (المرجاني).

(2) «ويفارق علمنا علم الحقِّ في شيئين: أحدهما: انتفاء النِّهاية عنه، والآخر: أنَّ العلوم ليست في حقِّه بالقوَّة والإمكان الذي ينتظر خروجه إلى الوجود، بل هو بالوجود والحضور، وكلُّ ممكن في حقِّه من الكمال فهو حاضر موجود». جواهر القرآن: [في الفصل الخامس: 45] للإمام حجَّة الإسلام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (المرجاني).

(3) «نسلِّم أخبار الصِّفات فيما ثبت به الرِّوايات وصحّ به النَّقل، ولا نتأوَّل ذلك، ولا نثبته بقياس، ولا عقل، ولكن يعتقد الأسماء والصِّفات بمعانيها وحقائقها لله تعالى، وننفي التَّشبيه والتَّكييف عنها، إذ لا كفؤ للموصوف فيشبَّه به، ولا مثل له فيجنس منه، فنقول كما سمعنا، ونشهد بما علمنا، على أنَّه ليس كمثله شيء في كلِّ وصف، فنثبت ولا نشبِّه، ونصف ولا نمثِّل، ونعرف ولا نكيِّف». قوت القلوب: [2/ 207 وفي المطبوع بعض =

أَصْمخة وآذان، مُقدَّسًا عن تطرُّق التَّغيُّر والحَدَثَان.

[البَصِيْرُ] الَّذي يُشاهِد ويَرَى، ولا يفوت عن بصره ما فوق الثُّريَّا، وما تحت الثَّرى، منزهًا عن الحَدَقة والأجْفان، وانطباع الصُّور والألوان.

[الشَّائِي] لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: 30] وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**ما شَاء اللهُ كانَ، وما لم يشأ لم يكُن**»[1].

[المُرِيْدُ] لقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: 16] وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: 82].

***

اعلم أنَّ الأوْصاف الإلهيَّة وإنْ كانت متقاربة المعنى إلَّا أنَّ بين كلِّ واحد منها وبين الأخرى دقيقة تتمايز بها، ولا يعرفُها إلَّا خواصّ أهل الله.

وطريقةُ السَّلف في إثبات صفات الله تعالى وأسمائه العُلا الاقتداء بكتاب الله وسُنَّة رسُوله واقتفاؤهما، فما أثبته الكتاب والسُّنَّة من الأسماء والصِّفات هو الثَّابت له تعالى بلا تأويل ولا إرجاع بعضها إلى بعض، مع نفي التَّعدُّد والزِّيادة والغَيريَّة والعَينيَّة على الحقيقة، لا على المعنى الذي اخترعه أحداث **الأشعريَّة**، ولذلك لم يرد في عبارات القُدماء إطلاق الواجب عليه تعالى، وإنَّما أطلق من أطلق على اصطلاح الفلسفة، ومن ادعى الإجماع فيه فقد خالف الإجماع، وهذا هو المعنى ممَّا يُقال: كلُّ ما لا دليل عليه يجب نفيه، ولا يصحُّ تنزيله إلَّا في هذا المقصد.

= اختلاف في النَّص] للشَّيخ العارف أبي طالب المكِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (المرجاني).

(1) أخرجه ابن السُّنِّي في عمل اليوم واللَّيلة: (75).

[الصّفات السَّلبيَّة]

[**لَيْسَ بِعَرَضٍ**] لأنَّه لا يقوم بذاته، بل يفتقر إلى محلٍّ يقوِّمه، وموضوع يحصِّله، وتعالى الله أنْ يحتاج إلى غيره.

[**وَلا جِسْمٍ**] فإنَّه مركَّب من الأجزاء التي تتجزّأ، أو الهُيولى والصُّورة، أو الجواهر الفرْدة، ولا محالة من الأجزاء التَّحليليَّة المقداريَّة، ويُتصوَّر فيه أنْ يفرض شيءٌ غير شيء.

[**وَلا جَوْهَرٍ**] لأنَّه الجزء الذي لا يتجزأ، أو الممكن المستغني عن المحلِّ المقوّم، أو الجزء الوضْعي، وهو سبحانه متعالٍ عن أمثال ذلك.

[**وَلا مُصَوَّرٍ**] لأنَّ الصُّورة من خواصِّ الأجسام، تحصل لها بواسطة الكميَّات والكيفيَّات، وإحاطة الحدُود والجهات.

[**وَلا مَحْدُوْدٍ**] أي هو مقدَّس عن أنْ يكون محلًّا للكمِّ المُتَّصل كالمقادير، فهذا كالدَّليل لما قبله.

[**وَلا مَعْدُوْدٍ**] أي هو منزَّه عن أن يكون محلًّا للكمِّ المُنفصل، ومُتَّصفًا به، [26/] بأنْ يقع في العدِّ، فلا يتَّصف بالوحدة العدديَّة، ولذلك قال أبو حنيفة[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والله واحدٌ لا من طريق العدد، بل من جهة أنَّه لا شريك له».

* * *

(1) في الفقه الأكبر: 14، والأصول المنيفة: 64.

[تحريرات الدَّبوسي]

وقال القاضي **أبو زيد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **الأمد الأقصى**[1]: «إنَّه واحد من حيث إنَّه أوَّلٌ ما قبله شيء ذاتًا، فيكون هو ثانيًا بعده، وفرد ما يماثله شيء سواه في صفات، فيصير له زوجًا لا أنَّه واحد من حيث العدد، فيكون جُزءًا».

وتحقيقه أنَّ العدد ليس هو إلَّا ما يحصل في العقل بالانتزاع عن حقيقة منفردة أو مقترنة لأُخرى ولو في اعتبار العقل، والله سبحانه لمَّا كان متعاليًا عن أنْ يَتصوَّره أحد بالكُنه أو بالوجه لتعاليه عن الذَّاتيَّات المقوِّمة له، والعرضيَّات القائمة به، استحال انتزاع العدد والوحدة عنه، ووصفه به، وحمله عليه.

وأمَّا إدراك كُنهه فهو مختصٌّ به تعالى، وعلمه سبحانه بالشَّيء ليس حصوليًّا يستعين عليه بحصول صورته، كما أنه ليس حضوريًّا يفتقر إلى حضور هويَّته، بل هو مقدَّس عن الطَّورين، وما يحصلُ عند الممكن بائنٌ له كلَّ المباينة، وبعيد عنه كلَّ البعد لا محالة، فلا يدلُّ عليه أصلًا كما قال أمير المؤمنين عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: كلُّ ما خطر ببالك، أو توهمته بخيالك، أو تصوَّرته في حال من أحوالك، فالله تعالى وراء ذلك، وإنَّما حظُّ العبد من معرفته تعالى هو التَّصديق بوجوده، وبجميع صفاته التَّقديسيَّة والتَّمجيديَّة[2]

---

(1) 306. كتاب الدَّعوة والرُّؤية والبشارة.

(2) قال الشَّيخ الإمام أبو بكر الكلاباذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب معاني الأخبار: «قال بعض العلماء: معنى العليم والصَّبور واحد، وهو من الصِّفات التي لو لا ورود السَّمع لما جاز وصف الله بها، وقد سمَّى الله تعالى نفسه حليمًا في غير آية، ولم يسمِّ نفسه صبورًا، فيجوز أن يسمَّى الله حليمًا ويوصف بالحليم، ولا يجوز أن يُسمَّى صبورًا لأنَّه لم يرد السَّمع به، وقال بعضهم: يجوز أن يسمَّى صبورًا، ويوصف بالصَّبر، ورووا خبرًا في الصَّبور». انتهى. [بحر الفوائد: 183 والنَّص فيه بعض اختلاف لعله ناتج عن اختلاف النُّسخ الخطيَّة]

* وفيه اتفاق على أنَّ المصحِّح للإطلاق عليه تعالى ورود السَّمع سواء كان كتابًا أو سنَّة، =

على ما نطق به الكتاب والسُّنَّة مع إظهار العجز عن أدراك حقيقته، واكتناه صفاته، وهذا هو حقُّ المعرفة، وتمام الإدراك، على ما أشار إليه الإمام الأعظم أبو حنيفة[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يقول: «ما عبدْناك حقَّ عبادتك، ولكنْ عرفناك حقَّ معرفتك»، فإنَّ العجز عن أقصى الإدراك إدراك، والبحث عن سرِّ الذَّات إشراك، والعقل إنَّما هو آلة أُعطيت لدرك العبوديَّة لا للتَّصرُّف في أمر الرُّبوبيَّة، وإظهار الصَّمديَّة[2]، إياس عن مطالعة الذَّات، وحقيقة الصِّفات إلَّا من جهة التَّقديس والإثبات، تعالى أنْ يُحيط به الضَّمير، وجلَّ أنْ يبلغه البيان والتَّفسير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

❊

= وبه يظهر بطلان ما قيل إنَّ الإذن بإطلاق اسم إذن بإطلاق ما يرادفه من تلك اللُّغة أو من لغة أخرى، على أنَّ كتب القوم مشحونة بالمنع من إطلاق مايرادف الوجه واليد والعين والجنْب وغيرها من الصِّفات المتشابهة له تعالى من الفارسيَّة أو التُّركيَّة أو غيرهما من اللُّغات العجميَّة. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(1) نقله عنه صاحب المكتوبات: 1/ 112، وأصل هذا الكلام حديث أخرجه الحاكم في المستدرك: (8739) بدون عبارة ماعرفناك حق معرفتك.

(2) أي وإظهار الله تعالى هذه الصِّفة لنفسه إياس للخلق عن إطلاعهم على شيء من حقائق الصِّفات أي الصِّفات التي ذكرها للخلق، أو لطايف الذَّات التي لم يذكرها لهم، وهذا يحتمل وجوهًا: أحدها: أنَّ صفة الصَّمديَّة عند أكثر أهل التَّفسير معناها أن لا سبيل لأحد إلى الحقِّ إلا بثبوته، وثبوت صفاته فيقرُّون به تعرف من نفسه.

* من يقول إنَّها غير الذَّات واقع في قياس الحقِّ تعالى على الخلْق في زيادة الصِّفة على الذَّات فما زاد هذا على الَّذين قالوا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: 181] إلَّا بحُسن العبارة فقط، فإنَّه جعل كمال الذَّات لا يكون إلَّا بغير، فنعوذ بالله أنْ نكون من الجاهلين.

* فتوحات مكِّية [: 4/ 102 في الباب التَّاسع والسِّتين وأربعمائة] للشَّيخ الإمام محيي الدِّين ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (المرجاني).

[عودة لبحث الصِّفات السَّلبيَّة]

[وَلا مُتَبَعِّضٍ] كانقسام الماء وغيره من الأجسام.

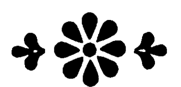
[وَلا مُتَجَزٍّ] بالانحلال إلى أجزاء أصليَّة تُركَّب منها.

[وَلا مُرَكَّبٍ] من الأجزاء المقوِّمة والمقداريَّة، لا في العَين، ولا في العقل، لما بينهما من التَّلازم واستلزام التَّركُّب، الاحتياج المنافي للقِدم.

[وَلا مُتَنَاهٍ] أي هو مقدَّس عن أنْ يتَّصف بالتَّناهي، لا بمعنى أنَّه غيره مُتناهي المقدار، فإنَّه محالٌ مطلقًا.

[ولا يُوْصَفُ بِالمَائيَّةِ] أي لا يقع [/ 27] في جواب ما هو، لا على الحقيقة ولا على التَّوسع، لتباين هويَّته للأشياء كلِّها، والمفهومات أجمعها، كلَّ المباينة، واستحالة تصوُّره بكُنهه أو بوجهه.

[وَلا بِالكَيْفِيَّةِ] أي لا يقع في جواب كيف هو، لاحتجاب ذاته عن الوصف بها.



[التَّحيُّز من خواصّ الأجسام]

[وَلا يَتَمَكَّنُ فِي مَكَانٍ] لأنَّه من خواصِّ الأجسام والجسمانيَّات، وتحقيق الكلام[1] في حقيقة المكان أنَّه أبعادٌ متقاطعة، وحدوده متنافذة، تحصل بوجود المحدّد للجهات المقوِّم للأبعاد، وليس بموهوم معدوم باسه[2]، ولا مجرَّد موجود بنفسه، بل هو أمر محقَّق موجود بمنشأ انتزاعه الذي هو المحدّد المحيط، فكما أنَّ الزَّمان مقدار للهيئة الغير القارَّة للفَلَك المحدّد، فكذلك المكان لهيئته القارَّة على خلاف متصوَّرات الجماهير منْ أنَّه بُعدٌ مجرَّد ينفذ فيه بُعدُ المتمكِّن فيه، أو الفراغ المتوهَّم الذي يشغله الجسم، والحيِّز أعمّ لتناوله ما يشغله الجوهر الفرد أو السَّطح الباطن للحاوي المماسّ للسَّطح الظَّاهر من المحويِّ، والحيِّز أعمّ منه، فإنَّه يشمل الوضع المعيّن، فكلُّ متمكِّن متحيِّز ولا عكس، كمحدّد الجهات المحيط للاجسام، أو الجوهر الفرد عند أهل الكلام.

[وَلا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ] لأنَّ جريانه على شيء أنَّما يكون بتجدُّد أحواله، وتبدُّله عمَّا كان عليه، بأنْ يحصُل له صفة أو حال لم يكن هو قبل ذلك متَّصفًا به، وهو سبحانه منزَّه عن التَّجدُّد والتَّبدُّل، وحصول نسبة البُعد والقَبْل، ثُمَّ الزَّمان بديهي الإنيَّة، وإنْ كان خفي الماهيَّة، ولذلك قيل إنَّه متجدِّد معلوم يقدَّر به متجدِّدٌ مجهول، فإنَّك إذا

---

(1) يعني أنَّ بوجود المحدّد للجهات يحصل مسافة ومقدار يشغله المحدّد للجهات بما تضمَّنه من أنواع الأجسام ينفذ في ذلك المقدار، والمسافة مقادير المحدّد وما احتوى عليه ولم يكن تلك المسافة والمقدار متحقّقًا قبل وجود المحدّد، فهو أمر محقّق موجود وليس بموهوم معدوم، ولا أمر جسماني، أو مجرَّد يتداخل في جسم المحدَّد وما فيه ويشتبك أبعاده في أبعاده، ولعل هذا هو المراد من البعد المجرَّد، والفراغ المتوَّهم. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(2) كذا بالأصل، وقد أثبت رسمها كما ظهر لي من صورتها.

قلت: آتيك وقت الإراحة، فقد قدَّرت وقت الإتيان المجهول بوقت الإراحة المعلوم، وحقيقته على ما جزم به **القاضي الإمام أبو زيد الدَّبوسي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الموسوم **بالأمد الأقصى**[1]، وغيره من أعلام الأئمَّة: أنَّه مقدار الحركة الأولى، لأنَّه لتفاوته بالذَّات كمٌّ، وامتناع تألُّفه متَّصل، واستقراره وفنائه مقدار للحركة المستديرة، ولتقدُّر جميع الحركات به مقدار لأسرعها، وهي الحركة اليوميَّة، وهذا وإنْ كان مبنيًّا على الأصول الفلسفيَّة إلَّا أنَّ الأمر المُبرهن أينما كان لا ينكره إلَّا أخلاف أهل الكلام.



(1) نقل المرجاني كلام الدَّبوسي بالمعنى، وأصله مذكور في الأمد الأقصى: 304 - 305.

[نفي المثليَّة]

[**وَلا يُشْبِهُهُ شَيءٌ**] أصلًا، ولا يناسبه بوجه ما، لأنَّ المشابهة هي الاتحاد في الكيفيَّة، والله سبحانه، تعالى أنْ يتكيَّف، وبالأعراض أنْ يتَّصف.

اعلم أنَّ طريقة الأصحاب التي عهدوها من السَّلف في هذا الباب ما مرَّت إليه الإشارة من توصيفه سبحانه بكلِّ ما وَصَف به نفسه، وتسميته بكلِّ ما سمَّى به نفسه، على ما ورد به الكتاب والسُّنَّة من الصِّفات [/ 28] والأسماء التي ذكرها المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهلمَّ جرّا من الجلال والإكرام، والجود والإنعام، والعزَّة والعظمة، واليد، والوجه، والاستواء، وما تشابه منها معلوم بأصْله، ومجهول بوصفه، ولن يبطل الأصل المعلوم بجهالة الوصف، وكلٌّ من عند الله فوجب الإيمان بظاهره، والتَّصديق بباطنه، وتوكيل علمه إليه سبحانه بعد إثباتها من غير تعطيل، وتعرُّضٍ للتَّأويل، ولا تفرقة بين صفات وصفات، ولا بحث عن حقيقتها إلَّا من جهة الإثبات، ولا توصيف بعينيَّة أو غيريَّة، أو تعدُّد وكثرة إلَّا من جهة الأسماء والآثار في مرتبة الحكاية، وعالم المظاهر مع التَّباعد عن التَّشبيه إلى غاية، والتَّجانب عمَّا يُوهمه إلى نهاية، حتَّى منعوا عن تفسير اليد، والوجه، والاستواء، بالفارسيَّة وغيرها وقالوا: منْ حرك يَدَهُ عند قراءته: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75] أو أشار بأُصبعه عند رواية: «**قَلْبُ المُؤْمِنِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»[1] قُطع يده، بل جوَّزوا أنْ يكون لله سبحانه صفات لا نعرفها تفصيلاً لما أخرجه البيهقي[2] وغيره «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، [أَوْ] أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ..**»[3] الحديث.

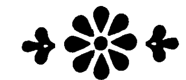
---

(1) أخرجه التِّرمذي: (2140). بنحوه.

(2) في كتاب القضاء والقدر: 259. رقم: (359).

(3) وأخرجه أحمد في المسند: (3704)، وابن حبَّان في الصَّحيح (الإحسان): (972). وغيرهما.

والمقصود بجملته تضمَّنته آيتان قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، فإنَّه بعدما أثبت الصِّفات لنفسه، نفى المشابهة والمماثلة بأبلغ الوجوه، وأوكدها رأسًا، ولمَّا أوهم ثبوت السَّمع والبصر للخَلق المماثلة من تلك الجهة أزاله بنفي السَّمع والبصر عنه، وتخصيصه بنفسه، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.



[صفة العلم والقدرة]

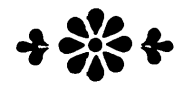
[**وَلا يَخْرجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيءٌ**] لا غائب ولا حاضر، ولا باطن ولا ظاهر، ولا جليٌّ ولا خفيٌّ، ولا كليٌّ ولا جزئيٌّ، والممتنع لو كان شيئًا له وجود وحقيقة عينًا، أو علمًا فهو عالم به، وقادر عليه، ولكنَّه أمرٌ وهميٌّ يُنتجه العقل المشُوب بالوهْم، وعلم الباري تعالى يتعلَّق به من حيث علمه بالوهْم والعقل ولوازمهما من توهُّم ما لا وجود له ولا عين، وفرضهما إياه لا من حيث أنَّ له ذات في العلم أو العين فهو بكلِّ شيء عليم، وعلى كلِّ شيء قدير، ولأنَّ العلم بالبعض دون البعض كالقدرة والخلق يوجب التَّكثُّر في الذَّات والصِّفات، والتَّبعض وتعدُّد الحيثيَّات.

ومن خالف في شمول العلم أو عموم القدرة فلا اعتداد له في مسلك العقل، ولا اعتماد عليه في طريق النَّقل، وربما يُعزى هذا الرَّأي إلى **الفلاسفة**، والرَّأي في نفسه مزيَّف، والعَزوة غير صحيحة، فإنَّهم لا يقولون [/ 29] بخروج شيء عن علمه تعالى وقدرته، ومن نسب ذلك إليهم إنَّما حمله العصبة أو ضيق الحوصلة، وكيف، فإنَّ تصانيف **الفَارَابي وابن سِينا** مشحونة بخلافه، بل من أمعن في مقالاتهم يظهر له أنَّه لا يتصوَّر خروج شيء عن علمه وقدرته، وخلقه وتكوينه، فضلًا عن إمكانه ووقوعه.

وذلك لأنَّ التَّفتيش عن جهات الوجود ومظانِّه، والبحث عن حقائق معانيه يعطي أنْ ليس هو إلَّا ظهور الشَّيء وبروزه، فإذن ذاته ظاهر لذاته بذاته، وكلّ الظُّهور، ونور معنوي قائم بذاته، وكلّ النُّور، فذاته وجوده، ووجوده علمه، وعلمه قدرته، وقدرته إيجاده، فلا يعزب عن علمه مثقال ذرَّة، ولا يضْرب عن قدرته وإيجاده مقدار حبَّة، ولا أصغر من هذه ولا أخفى، إذ لو أمكن سَلب كمال ما أي كلّ ما يرجع إلى الوجود والفعليَّة لتحقَّق في ذاته جهة غير جهة، وحيثيَّة دون حيثيَّة، فيتطرَّق إليه الكثْرة، وينثلِم الوحدة، وليس على هذه الشَّاكلة سَلب ما يتعلَّق بالإعدام ويرجع إلى النَّقائص، فإنَّ مصداق الحمل هناك تحقُّق الذَّات بدون ما يصلح لمصداقيَّة الحمل لتلك المفهومات،

فالذي يصدر عنه تعالى ليس يصدر إلَّا من جهة العلم، وهذا هو المراد من قولهم: إنَّ وجوده تعالى وجميع صفاته عينُ ذاته، وأنَّه تعالى بسيط الحقيقة.

وهذا وإنْ كان فيه خروجًا عن المقصد إلَّا أنَّه فيه منفعة باهرة، ومعونة ظاهرة في تحقيق إحاطته تعالى بالمعلومات والمقدورات على مذهبنا[1]، وبيانها على طور العقل، وإذ قد دَريتَ ذلك فاتْلُ قوله عزَّ مجده: ﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ [النُّور: 35]، وقوله جلَّ ذكره: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: 98] .



(1) وبهذا يندفع ما يترأى وروده من أنَّ علم الواجب قديم، فصور الممكنات الحادثة بعد وجوده إمَّا موجودات قائمة بذاته تعالى ومتكثِّر في ذاته، أو قائمة بذواتها، وكلُّ ذلك مستحيل بالضَّرورة، والبداهة حاكمة بامتناع العلم بما هو معدوم محض وليس صرفًا، وذلك لما عرفت أنَّ الصَّادر عنه إنَّما صدر من جهة العلم، فتلك الموجودات مع حدوثها وحدوث صورها ومسبوقيَّتها بالعدم حاضرة عنده سبحانه دائمة الوجود بين يديه، فعلمه مع تلك الصُّور، وتلك الصُّور مع علمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنْ يحيط به الأفهام، أو أن يدرك كُنْه صفاته جياد الأحلام. منه سلَّمه الله تعالى.(المرجاني).

[تكميل مبحث الصّفات]

ولله درُّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لّما بلغ النِّهاية في جودة النَّظم، وحسن التَّعليم، حيث بدأ بنفي ما هو أظهر امتناعًا، وأشد استحالة عند العقل عنه سبحانه، وهو العَرَض وهلُّم جرًّا، مُراعيًا في ذلك أسلوب التَّرقي لتأليف الوَهَم وتأنيسه بتسْكين لهَبِه، وتوهين شَغَبِه، حتَّى انتهى إلى حدِّ الإثبات فقال:

[وَلَهُ صِفَاتٌ][1] خلافًا للفلاسفة ومن يحذو حذوهم، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180] ولما تواتر من أخبار الأنبياء صلوات الله عليهم، وتكاثر النَّقل عنهم بإطلاق الأسماء الإلهيَّة، والصِّفات القدسيَّة عليه تعالى، وشهد اللُّغة أنَّها ليست ألفاظًا مترادفة، بل لكلِّ واحد منها مفهوم يخصُّه، ومدلول يطابقه، فإذن لا بدَّ لكلِّ واحد منها في صدقه وإفادته من مصداق الحمل، ومطابق الحكم لا محالة.

فإنْ قيل: أفلا كنتم **معاشر الحنفيَّة** تشدِّدون الأمر وتبالغون في الحذر عن تسميته

---

(1) قوم ذهبوا إلى نفي الصِّفات، وذوق الأنبياء يشهد بخلافه، وقوم أثبتوها وحكموا بمغايرتها للذَّات حقّ المغايرة، وذلك كفر محض، وشرك بحت، وقال بعضهم قدس سرُّه: من صار إلى إثبات الذَّات ولم يثبت الصِّفات كان جاهلًا مبتدعًا، ومن صار إلى إثبات صفات مغايرة للذَّات حقّ مغاير للذَّات حق المغايرة فهو ثنوي كافر ومع كفره جاهل، وقال أيضًا: ذواتنا ناقصة، وإنَّما يكمِّلها الصِّفات، وأمَّا ذات الله تعالى فهي كاملة لا تحتاج في شيء إلى شيء، إذ كلّ ما يحتاج في شيء إلى شيء فهو ناقص، والنُّقصان لا يليق بالواجب تعالى، فذاته كافية للكلّ في الكلِّ، فهي بالنِّسبة إلى المعلومات علم، وبالنِّسبة إلى المقدورات قدرة، وبالنِّسبة إلى المرادات إرادة، وهي واحدة ليس فيها إثنينية بوجه من الوجوه. كتاب الدُّرة الفاخرة [في تحقيق مذهب الصُّوفيَّة والمتكلمين والحكماء المتقدِّمين: 13 - 14] للعارف المحقِّق عبد الرحمن الجامي قدس سره. من نفسه. (المرجاني).

تعالى بلا توقيف، وتوصيفه بلا إذن، فما بالكم تجاوزون حدَّ الإثبات، وتقولون: وله صفات؟

قلتُ: لا نعني بالصِّفات إلَّا الأسماء، وقد ثبتت بالبراهين [/ 35] القاطعة النَّقليَّة والعقليَّة، وأمَّا إطلاق اسم الصِّفات على هذه الأسماء فهو أمر عملي يكفي فيه الدَّليل الظَّنِّي كخبر الواحد والإجماع، وقد وَرَد ذلك.

[**أَزَلِيَّةٌ**] لاستحالة الاستكمال بالغير، والنَّقص بالذَّات له تعالى، **خلافًا للكرَّاميَّة، وأتباع الأشعريَّة**.

[**قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ**] وكيف لا وهو سبحانه بجميع صفاته وأسمائه واحد، وبجميع أسمائه وصفاته قديم، من غير شائبة تعدُّد وتكثُّر **خلافًا للمعتزلة**، حيث قالوا: إنَّه تعالى متكلِّم بكلام قائم في اللَّوح برقومه، وفي لسان الرُّوح بحروفه، وهو باطل بالضَّرورة، إلَّا أنَّ مرادهم من ذلك التَّستر عن نفي صفة الكلام الذي أجمع عليه الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ولا يجوز أنْ يقال أو يعتقد أنَّ صفاته تعالى تحلُّ ذاته، أو ذاته تحلُّ صفاته، أو صفاته معه أو فيه، أو مجاورة له، إذْ كلُّ ذلك يقتضي التَّعدُّد والمغايرة، حتَّى منع بعض المشايخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عن القول بأنَّ صفاته قائمة بذاته تعالى لإيهامه ذلك، بل ينبغي أنَّ يقال: إنَّه موصوف بصفاته، ومن أطلق ذلك فلا يختلجن إلى وهمك ما يناسب قيام الصِّفات الإمكانيَّة[1]، بل قيام صفاته به، واتصافه بها، يجب أنْ يكون على الوجه المقدَّس العالي عن أنْ يخطر على قلب بشَر، أو يطَّلع عليه أحد.

---

(1) قال الشَّيخ أبوالحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ: وجود كلّ شيء في الخارج عينه، وليس بشيء زائد، سواء كان واجبًا وهو الله تعالى وصفاته الذَّاتيَّة، أو ممكنًا وهو الخلق. كتاب اليواقيت والجواهر [في بيان عقائد الأكابر: 1/ 99 ذكرهذا النَّصّ في المبحث الحادي عشر في وجوب اعتقاد أنَّه تعالى علم أشياء قبل وجودها في عالم الشَّهادة، ثُمَّ أوجدها على حدِّ ما علمها] للشَّيخ عبدالوهاب بن أحمد الشَّعراني رَحِمَهُ اللَّهُ. من نفسه. (المرجاني).

[الصّفات هل هي عين الذَّات أم غيرها]

[وَهِيَ] أي صفات الله تعالى وأسماؤه العلا، [لا هُوَ] أي ليست عين الذَّات، [وَلا غَيْرُهُ] كما أنَّ كلَّ صفة بالنِّسبة إلى الأخرى لا هي ولا غيرها، وأعرض المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذكر ذلك لظهوره ممَّا ذكره.

ثُمَّ هذه القضيَّة وإنْ كانت مسألة برأسها من مسائل الفنِّ إلَّا أنَّها تنتهض جوابًا عن شبهة **المعتزلة** في إثبات الصِّفات، حيث قالوا: إنَّ ذلك إبطال للتَّوحيد، وقولٌ بتعدُّد الواجبات، وتكثُّر القدماء بالذَّات، يعني أنَّ ذلك إنَّما يلزم علينا أنْ لو قلنا بمغايرة الصِّفات وتعدُّدها وزيادتها على الذَّات، تعالى عمَّا يقوله الظَّالمون علوًّا كبيرًا.



[ظهور المعتزلة]

وتفصيل المقام أنَّ **واصلَ بن عطاء التَّيمي**[1] لمَّا اعتزل مجلس **الحسن البصْري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ انفرد عنه بعقائد ابتدعها، منها: نفي الصِّفات، وهذه المقالة في بُدوِّها كانت غير نضيجة، وكان يعتمد على قولٍ ظاهريٍّ توهَّمه وهو أنَّ إثبات الصِّفات يوجب التَّغاير والزِّيادة على الذَّات، فمن وصفه بصفة قديمة فقد قال بقديمين، وأثبت إلهين اثنين، وإنَّما انتهى نظر أصحابه **كالنَّظام**[2] **والعلَّاف**[3] **والجاحظ**[4] بعد أنْ طالعوا كتب الفلاسفة إلى أنْ ردُّوا جميع الصِّفات إلى كونه عالمًا قادرًا، و لمَّا لزم عليهم المُحال الذي هربوا عنه وهو تعدُّد القدماء لوجوده [/ 31] في أصل الكثرة حكم **أبو عليٍّ الجبَّائي**[5] بأنَّـهما أمران اعتباريَّان، وابنه **أبو هاشم**[6] بأنَّـهما حالان،

---

(1) المعروف بالغزَّال، أحد البلغاء المتكلِّمين، يعتبر مؤسِّس المعتزلة، توفِّي سنة: 181هـ. انظر: وفيَّات الأعيان: 6/ 11.

(2) هو إبراهيم بن سيَّار بن هانئ النَّظَّام البصري، المعتزلي، المتكلِّم، توفِّي سنة: بضع وعشرين ومائتين. انظر: معجم المؤلِّفين: 1/ 37.

(3) هو محمَّد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول العلَّاف، شيخ المعتزلة، ومصنِّف الكتب في مذاهبهم. وقد اختلف في وفاته على أقوال منها أنَّه توفِّي سنة: 227هـ.
- انظر: الوافي بالوفيات: 5/ 107.

(4) هو عمرو بن بحر بن محبوب اللَّيثي الكناني البصري المعروف بالجاحظ، أحد كبار الأدباء في العصر العبَّاسي، توفِّي سنة: 255هـ.
- انظر: وفيات الأعيان: 3/ 470 - 477.

(5) هو محمَّد بن عبد الوهَّاب بن سلام الجبَّائي، أبو علي، شيخ المعتزلة، ورئيس المتكلِّمين فيهم، توفِّي سنة: 303هـ. انظر: معجم المؤلِّفين: 10/ 369.

(6) هو عبدالسَّلام بن محمَّد بن عبد الوهَّاب بن سلام الجبَّائي، أبوهاشم، المعتزلي، وابن شيخ المعتزلة، توفِّي سنة: 321هـ. انظر: وفيات الأعيان: 3/ 183.

وهو أوَّل من أثبت الحال والواسطة بين الموجود والمعدوم، زعمًا منهم أنْ في ذلك مخالصًا لهم من نفي الصِّفات بالكليَّة، والقول بالقدماء المتعدِّدة بناء على أنَّ القديم صفة الموجود، وكلا القولين باطلان بالضَّرورة، ولذلك ردَّها **أبو الحسين البصري**[1] إلى كونه تعالى عالمًا، وجعله نفس الذَّات كما هو **مذهب الفلاسفة**، فاستقرَّ مذهب المتأخِّرين منهم على ذلك، ومن ثَمَّ ترى كتب الكلام في بعضها أنَّ الصِّفات أمور اعتباريَّة عند **المعتزلة**، وفي بعضها أنَّها عين الذَّات عندهم، وكان **علماء أهل السُّنَّة والجماعة** في كلِّ عصر يجيبونهم بمنع لزوم التَّعدد والتَّكثُّر بناء على أنَّها ليست بغيرٍ على ما أشار إليه المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الجواب، وهو صريح الحقِّ ومحض الصَّواب.

ثُمَّ لمَّا كان أواخر المائة السَّادسة وانتهى النَّوبة إلى طائفة من أراذل المتفلسفة من **أتباع الأشعريَّة** عدلوا عن جواب السَّلف، وصواب الطَّريق، وسلَّموا الملازمة، ومنعوا الاستحالة، وقالوا: إنَّما المستحيل تعدُّد الذَّوات القديمة كما لزم النَّصارى لا تعدُّد ذات وصفة، وأوَّل من تقوَّله **فخرُ الدِّين محمَّد بن عُمر بن الحُسين الرَّازي الخَطِيب**، وهو قدوتُهم، والإمام عندهُم، ثُمَّ تلاحقه أصحابه، وما أحسُّوا أنَّ المُستحيل إنَّما هو التَّعدُّد والتَّكثُّر، ولزوم النَّقص والاستكمال بالغير، ونِعْم ما قال بعض العارفين قُدِّس سرُّه: إنَّ القائلين بالزِّيادة لم يزيدوا على الَّذين قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾ [آل عمران: 181] إلَّا بحسن العبارة.

ولمَّا رأوا مبالغة السَّلف في تضليل من يقول بحدوث الصِّفات فرَّقوا بين الواجب والقديم، وجعلوا الأوَّل مقابلًا للمكن، والثَّاني للحادث، فانسد عليهم باب حدوث العَالَم كلَّ الانسداد، فلبَّسوا وجوه الحقِّ في مواقعه، وحرَّفوا الكَلِم عن مواضعه، والتزموا محالات تَحِير فيها العقول والأفهام، وضاق عن تفاصيلها الدَّفاتير والأقلام.

❊

(1) هو محمَّد بن علي بن الطَّيب البصري، المعتزلي، المتكلِّم، النَّظَّار، توفِّي سنة: 436هـ. انظر: وفيَّات الأعيان: 4/ 271.

[عودة إلى الصِّفات هل هي عين الذَّات]

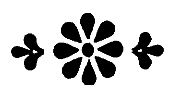
فإنْ قيل: أليس الغيريَّة سلب العَينيَّة، فنفيهما رفع النَّقيضين؟

قُلنا: ليس كذلك، بل هي صفة وجوديَّة(1)، لا يتَّصف بها إلَّا الموجود المنفكّ عن شيء ولا تتصوَّر إلَّا بين الأمور المتعدِّدة التي يكون فيها صفة الكثرة والإثنينيَّة، فهما ضدَّان لا نقيضان، وأسماء الله تعالى لا تعدُّد فيها ولا تكثُّر على ما يوجبه النَّظر الصَّحيح، ويشهد به العقل الصَّريح.

فإنْ قلتَ: فما الفرق بين هذا المذهب و**مذهب الفلاسفة**؟ [/ 32]

قلتُ: الفرق ظاهر، فإنَّهم لا يثبتون الصِّفات، ويقولون بترتُّب آثارها على الذَّات، وأمَّا نحن فنثبتُها مع التَّقديس عن التَّغاير والتَّعدُّد والزِّيادة.

فإنْ قلتَ: إنَّا لا نتعقَّل صفات ليست عين الذَّات ولا غيره على الحقيقة، فعليك بكيفيَّة ما ادعيته؟

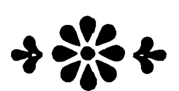


(1) أي: الغيريَّة ليست إلَّا صفة للموجود المنفكّ عن صاحبه بحسب الوجود، بأنْ يكون لهذا وجود، ولذلك وجود، ولذلك وجود آخر. منه سلَّمه الله. (المرجاني).
* إنَّا إذا رجعنا إلى وجداننا لم نجد من معرفة الله تعالى إلَّا أحد أمور أربعة: إمَّا العلم بوجوده أي بإثباته، إمَّا العلم بدوام وجوده، وإمَّا العلم بصفات الجلال وهي الاعتبارات السَّلبيَّة، وإمَّا العلم بصفات الإكرام، وهي الاعتبارات الإضافيَّة، فلا نعرف ذاته ولا شيئًا من صفاته الحقيقيَّة. تعرف من نفسه. (المرجاني).

[عجز العقل عن درك هذه المسائل]

قلتُ: إنَّ الله تعالى وصفاته العُلا قد تقدَّس عن الكيفيَّة والكميَّة وسائر خواص الإمكان، والعقل عاجز عن إدراك ذاته، واكتناه صفاته، وإنَّما هو آلة أُعطيتْ لدرْك العبوديَّة لا للإشراف على الرُّبوبية، وإظهار الصَّمديَّة، إياس عن مطالعة الذَّات، ولطائف الصِّفات، أَمَا سمعت قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**تفكَّروا في آلاءِ الله تعالى ولا تتفكَّروا في الله**»[1] وقوله: «**تفكَّروا في الخَلْق، ولا تتفكَّروا في الخَالق، فإنَّكم لا تقدِرُون قدْره**»[2] [3].

وقول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: العجزُ عن درْك الإدراك إدراك، والبحثُ عن سرِّ الذَّات إشْراك.



(1) أخرجه أبوالشَّيخ في كتابه العظمة: (1)، والطَّبراني في الأوسط: (6319). وقال: لم يرو هذا الحديث عن سالم إلَّا الوازع، تفرَّدبه: علي بن ثابت.

(2) بهذا اللَّفظ أخرجه أبوالشَّيخ في كتاب العظمة: (5).

(3) تفكروا في كلِّ شيء ولا تتفكَّروا في ذات الله، فإنَّ بين السَّماء السَّابعة إلى كرسيِّه سبعة آلاف نور، وهو فوق ذلك. أبوالشَّيخ في العظمة عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، تفكَّروا في خلق الله، ولا تفكَّروا في الله فتهلكوا، أبوالشَّيخ عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. تفكَّروا في الخلق ولا تتفكَّروا في الخالق، فإنَّكم لا تقدرون قدره. أبوالشَّيخ عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. تفكروا في آلاء الله ولا تتفكَّروا في الله، طس، عد، هب، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تفكَّروا في خلق الله ولا تتفكَّروا في الله. عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الجامع الصَّغير للسُّيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ. (المرجاني)

[دلائل العجز عن الإدراك]

وَأَمَا رأيت **الحكماء والصُّوفيَّة والأئمة الحنفيَّة** وغيرهم من أهل المعرفة **مُطْبِقِين** على امتناع تصوُّره بالكُنْه، بل بالوجه لتعاليه عن المقوّمات الذَّاتية، والوجوه العرَضيَّة، لقيام البرهان عليه قيامًا لا مردَّ له على ما سبقت الإشارة إليه، وإنَّما حظُّ المُمكن من معرفته تعالى هو التَّصديق بوجوده، وثبوت صفاته التَّمجيديَّة والتَّقديسيَّة بمعونة البرهان، ولكنْ أَضربُ لك مثلًا يفيد شيئًا من الأنس، ويوقفك عن إنكار ما لم تَغنَ فيه بالأمس، إنْ ألقيتَ السَّمع وأنت شهيد، وهو أنَّ البحث عن حقائق المُمكنات[1] يعطيك المعرفة بمفهومات ليست مصادق حملها، ومطابق الحكم بها أنفسها ولا مغايرة لها، ألم ترَ أنَّ **السَّطح التَّعليمي**[2] الذي ليست حقيقته إلَّا محض الامتداد

---

(1) يكفي لوجود الكلِّ تعلُّق إرادته الواجبة مع قدرته الذَّاتيَّة. تفسير بيضاوي[أنوار التَّنزيل: 4/ 217]، والمعنى أنَّ قدرته واجبة لا تنقص أبد الآباد. تفسير[أنوار التَّنزيل: 5/ 117] من الأحقاف.
* الثَّابت في ذاته الواجب من جميع جهاته. بيضاوي [أنوار التَّنزيل: 4/ 217]. المتفرِّد بالحياة الذَّاتيَّة. تفسير بيضاوي [أنوار التَّنزيل: 5/ 63] من نفسه. علمنا محدَث جائز الوجود، وعلم الله تعالى أزلي واجب الوجود فلا يتماثلان. عمدة العقائد لأبي البركات النَّسفي [في كتابه الاعتماد في الاعتقاد وهو شرح عمدة العقائد: 128] رَحِمَهُ ٱللَّهُ من نفسها، ونقله الشَّيخ محمَّد بن محمود الحافظي البخاري قدَّس سرُّه في كتاب فصل الخطاب. (المرجاني)

(2) السَّطح: هو الذي يقبل الانقسام بالذَّات طولاً وعرضًا لا عمقًا، وبعبارة أُخرى: السَّطح ذو الامتدادين أي الطَّول والعرض فقط، والطُّول يقال لأطول الامتدادين، ونهاية السَّطح الخطّ، كما أنَّ السَّطح نهاية الجسم التَّعليمي، والنُّقطة نهاية الخطّ.
- انظر: دستور العلماء: 2/ 122.
ويطلق عليه الجسم التَّعليمي وهو: الكميَّة السَّارية في الجسم الطَّبيعي الممتدة في الجهات الثَّلاث –أعني الطُّول والعرض والعمق– سمِّي جسمًا تعليميًّا لكونه موضوعًا للحكمة =

المقداري، واتصال الجسم لا في حدِّ ذاته، يصدق عليه في نفسه أنَّه طويل وأنَّه عريض أوَّلًا وبالذَّات، ثُمَّ على الجسم الَّذي هو محلّه ثانيًا وبالعَرض، ولا مِرْية أنَّهما مفهومان متغايران، يقتضي كلٌّ واحد منهما مصداق الحمل، ومناط الحكم، ومنشأ الانتزاع، وقد برهن في محلِّه أنَّه ليس له جزء بالفعل أصلًا، فلا يتعيَّن طرف منه بمصداقيَّة الطُّول والآخر، بمصداقيَّة العرض.

وبالجملة: ليس هناك أمران متغايران يكون أحدهما مصداق الحمل لهذا، والآخر لذلك، ثُمَّ استحالة تحليلهما بوجه، وعدم تصوُّر انفكاكهما بحال، ببقاء أحدهما وفناء الآخر، يوجب أنَّهما ليسا بغيرين، بل بطلان حقيقة أحدهما عين بطلان حقيقة الآخر، ولا يمكن للعقل أنْ يلتفت إلى هذا دون ذاك، فلا تعدُّد [/ 33] ولا تكثُّر في مصداقهما، فاستُفيد من هذا أنَّ لكلٍّ منهما مصداقًا يخصّه، ومدلولًا يطابقه، ليس مصداق أحدهما ومناطه عين مصداق الآخر ومناطه ولا غيره، بل يجب أنْ يكون الحال على هذه الشَّاكلة في أجزاء الجسم وذاتيَّاته، وإلَّا امتنع الحمل، واستحال الاتحاد، وهيهات بين التُّراب، وربِّ الأرباب.

فالواجب على العاقل أنْ يتأمَّل، ويعلم أنَّ صفات البارئ تعالى لا يتعدَّد ولا ينفصل بعضها عن بعض إلَّا في مراتب العبارات، وموارد الإشارات، وأنَّه لا يتبدَّل أسماؤه، ولا يتغيَّر صفاته، وإنَّها غير معلولة، كما أنَّ ذاته غير معلولة، وأنَّه لا استحالة في إثباتها، ولا صعوبة في وجوبها، وإنَّما المستحيل تعدُّدها وتغايرها[1]، والصُّعوبة

= التَّعليميَّة أعني الحكمة الرِّياضيَّة، والذي يدلُّ على تغاير المعنيين أنَّك إذا أخذت شمعة بعينها وشكلتها بأشكال مختلفة بأن جعلتها تارة كُرة، وتارة مكعَّبًا، وتارة أسطوانة مثلًا، فالجسم الطَّبيعي باقٍ بعينه، وقد تغيَّرت كمِّيته السَّارية في جهاته تغيُّرات شتَّى.

– انظر: التَّعريفات: 76. دستور العلماء: 1/ 275 – 276. هدى النَّاظرين: 1/ 402 – 408.

(1) وما يستحيل بقاؤه لا يكون قديمًا، لأنَّ القديم واجب الوجود لذاته ويستحيل له العدم. عمدة من نفسها [الاعتماد في الاعتقاد: 112]..

– وهو تعالى باقٍ لذاته، وبقاؤه واجب لذاته، وبقاء الخلق به، وهو جائز الوجود. تفسير. =

في توهُّم تكثُّرها وزيادتها على الذَّات وإمكانها، تعالى أن يدركه العيون، وَجَلَّ أنْ يهجم عليه الظُّنون، ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180].



= المدارك [مدارك التَّنزيل: 1/ 71] لأبي البركات النَّسفي من نفسه.

- وصفاته تعالى واجبة. قاضي عياض اليحصبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- قال محمَّد بن موسى الواسطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كما أنَّ ذاته تعالى غير معلول فكذلك صفاته غير معلولة، وإظهار الصَّمدية إياس عن المطالعة على شيء من حقائق الصِّفات ولطائف الذَّات. تعرُّف لولاه ماعرف التَّصوُّف[: 37] للإمام أبي بكر الكلاباذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- لا يزال في نعوت جلاله منزهًا عن الزَّوال، وفي صفاته مستغنيًا عن زيارة الاستكمال. أربعين [في أصول الدِّين: 57].

- لا تشابه بين صفات الباري تعالى وصفات الآدميين، فإنَّ صفات الآدميين زائدة على ذواتهم لتكثُّر وحدتهم، وتقوُّم إنيَّتهم بتلك الصِّفات، وتعيُّن حدودهم ورسومهم بها، وصفات الباري لا تحدُّ ذاته ولا ترسمه، فليست إذًا أشياء زائدة على العلم الذي هو حقيقة هويَّته تعالى، ومنْ أراد أن يعدَّ صفات الباري تعالى فقد أخطأ. كتاب الأربعين في أصول الدِّين: للإمام حجَّة الإسلام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من نفسه، ونقله العارف الجامي قدَّس سرُّه في كتاب الدُّرَّة الفاخرة: [34 - 35]. (المرجاني).

[الصّفات الأزليّة القائمة بالذّات]

[وَهِيَ] أي الصِّفات الأزليَّة القائمة بذاته تعالى:

[العِلْمُ][1] لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ﴾ [فاطر: 11]، وقوله جلَّ ثناؤه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: 255]، إلى غير ذلك من الآيات، وعلمه لا يكون مستفادًا من المعلومات، بل هي مستفادة منه.

[وَالقُدْرَةُ] القدرة التَّمكن من الفعل، وتركه بعدما كان مُمكنًا، ومن فسَّرها بأنَّها صفة تؤثر في المقدورات على وفق الإرادة، فقد جعله ذريعة لإنكار صفة الخَلْق والتَّكوين.

[وَالحَيَاةُ] وكيف لا، فإنَّه لا يشذُّ عن علمه معلوم، ولا عن فعله مفعول.

[وَالقُوَّةُ] لقول تعالى: ﴿ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾ [الذاريات: 58] أخَّرها عن الحياة في الذِّكر، إشعارًا بأنَّها صفة ليست عين القُدرة ولا غيرها، كسائر الصِّفات، ولو ذكرها في جنب القدرة لربمَّا توهَّم من في طبعه ركون إلى مُزخرفات **الأشعريَّة** إنَّها عطف تفسيري للقُدرة.

[وَالسَّمْعُ] صفة لله تعالى على الحقيقة لا كالأسْماع.

[وَالبَصَرُ] كذلك لا كالأبصار، كالوجه واليَد، ليست بأبعاض وأجزاء، ولا جوارح وأعضاء.

[وَالإِرَادَةُ] صفة قديمة لله تعالى.

---

(1) العلم منَّا موجود وعرض، وعلم محدَث، وجائز الوجود، ويتجدَّد في كلِّ زمان، فلو أثبتنا العلم صفة لله تعالى لكان موجودًا وصفة وقديمًا، وواجب الوجود، ودائمًا من الأزل إلى الأبد، فلا يماثل علم الخلق بوجه من الوجوه. كتاب البداية [في أصول الدِّين: 69] للإمام بدر الدِّين الصَّابوني الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من نفسه. (المرجاني).

[وَالمَشِيئَةُ] صفة ليست عين الإرادة أو غيرها من الصِّفات، ولا غيرها.

[وَالفِعْلُ] صفة لله تعالى لقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: 16].

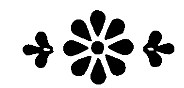
[وَالتَّخْلِيْقُ] لقوله تعالى: ﴿خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: 164] إلى غير ذلك من الآيات.

[وَالتَّرْزِيْقُ] لقوله تعالى: ﴿۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 6] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: 58]، ولقد أحسن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث جدَّد التَّرتيب في ذكر الصِّفات[1]، [/ 34] ولم يذكرها على ما سبق من قوله الواحد القديم الحي... اهـ، إشعارًا بأنَّه لا دليل على التَّرتيب بين الصِّفات القدوسيَّة، وإثبات التَّرتيب بينها كإثبات الغيريَّة أو العينيَّة، وذكر السَّمع والبَصر حيثما ذكر على منوال واحد لاطراده في القرآن على ذلك، وزاد ونقص في المقامين إشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكر، وعدم دخولها تحت العدِّ والحصر، بل كلُّ ما ورد في الكتاب والسُّنَّة من تسميته تعالى باسم، وتوصيفه بصفة، فهو كما وصفه وسمَّاه، وحقّ بالمعنى الذي أراده، ولا يصحّ إرجاع بعضها إلى بعض.

وفيه ردٌّ على **الأشاعرة**، حيث زعموا أنَّ الصِّفات الفعليَّة إضافات واعتبارات للأفعال، إذ لا يجوز أنْ يحدث لله تعالى صفة لم يستحقها في الأزل، فإنَّه تغيُّر وتبدُّل، بل لا يزال بجميع أسمائه وصفاته، ولم يزل منزَّها عن شائبة التَّعدُّد ورائحة التَّكثُّر، والعقول مقهورة من حقائقها إلَّا من جهة إثباتها، ولولا أنَّه تعرَّف إلينا بالألطاف لما أدركتها أصلًا، ولا يجوز التَّجاوز عن حدِّ الإثبات، ومن تجاوز فقد وقع في الإلحاد والتَّشبيه، ومن قال: إنَّ صفاته تعالى سبعة أو ثمانية، أو وصف بغيرها من الأعداد أو

(1) صفات الله تعالى واحدة في الحقيقة لا تدخل تحت العدد، فأمَّا تأثيره وأسماؤه معدودة، من أنكر صفة من صفات الله تعالى يصير كافرًا، فهي معدودة بالإسم والتَّأثير والإيمان بالكلِّ واجب وصفاته كلُّها واحدة في الحقيقة حتَّى أنَّه لو قال: إنَّ قدرة الله تعالى، وحياته شيئان، أو غيران، أو اثنان، يصير كافرًا. تمهيد [التَّمهيد في بيان التَّوحيد: 119 - 120] لأبي شكور السَّالمي. (المرجاني).

المغايرة والزِّيادة يجب حمله على المفهومات دون الحقائق، إصلاحًا لكلامه بقدر الإمكان، ما لم يصرِّح بخلافه، ومن صرَّح به فقد تجاوز عن حدود الله تعالى، وصار من المُعتدِين ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾ [البقرة: 16].



[صفة الكلام]

[**وَالكَلامُ صِفَةُ الله تَعَالَى**] والذي يجب اعتقاده في هذا المقام أنَّـه سبحانه متكلِّم بكلام أزليٍّ غير مخلوق، **وللأشاعرة، والحنابلة، والمعتزلة، والكرَّاميَّة**، فضول من الكلام، تركُها من حسن الإسلام، وقد أشار المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ردِّ هؤلاء فيما يتلو من التَّفصيل.

[**وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ**] خلافًا للفلاسفة، لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: 15]، وقوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: 164] إلى غير ذلك من الآيات، ولإجماع الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام على ذلك.

[**هُوَ صِفَةٌ**] ضرورة امتناع صدق المفهوم بدون وجود مصداق الحمْل، خلافًا **للمعتزلة**.

[**أَزَلِيَّةٌ**] لاستحالة الاستكمال بغيره كما في سائر الصِّفات، خلافًا **للكرَّاميَّة، والمعتزلة**.

[**لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الحُرُوْفِ**] التي تحدُث من عُروض الهيئات للصَّوت [**وَالأَصْوَاتِ**] التي تحدُث بعنف القَرْع أو القَلْع وانضغاط الهواء وانفلاته بشدَّة، لتعاليه عَزَّوَجَلَّ عن صفات المخلوقات، [/35] خلافًا **لجهَّال الحنابلة**، حتَّى بالغ بعضهم وقال: بقدم الحروف والأصوات الحادثة، بل بقدم الجِلْد والغلاف، فلزمهم قدم الكاتب والصِّحاف، ولعلهم لم يعرفوا مَعنى الحدُوث والقِدم، أو امتنعوا عن القول بالحدوث رعاية للأدب، واحترازًا عن ذهاب الوَهم إلى حدوث صفات الرَّب.

ولقد كان الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ وأمثاله حين حُملُوا على القول بخلق القرآن لا يزيدون على القول بأنَّه كلام الله تعالى، ولا يقولون إنَّه قديم، أو مخلوق، أو غير مخلوق، محافظة للأمر الظَّاهر، وزجرًا للأُمَّة عن الخوض لما في المسألة من الدِّقة والغُموض، وصَونًا لهم عن التَّزلزل، وتحرُّك العقيدة، والوقوع في التَّعطيل

أو التَّشبيه، إذ غالب النَّاس لا يفرِّقون بين المقروء والقراءة، فيُجرُون صفة أحدهما على الآخر، ويختلط النَّقل خصوصًا عند تداول الألسنة، وتطاول الأزمنة، وذلك غاية الثَّبات، ونهاية الأدب، وديدن الأثبات.

[وَهُوَ] أي الكلام **[صِفَةٌ مُنَافِيَةٌ للسُّكُوْتِ]** الذي هو ترك التكلُّم مع القدرة عليه، **[وَالآفَةِ]** التي هي عدم مطاوعة الآلات بحسب الفِطرة، أو عدم بلوغها حدَّ القوَّة أو طريان الضَّعف كما في الخَرَس والطُّفوليَّة والمرَض، واسُتشهد على كون الكلام في الشَّاهد هو المعنى القائم بالذَّات الذي لا يتغيَّر بتغيُّر الألفاظ والمدلولات بقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنِّي زَوَّرتُ في نفسي مقالة، وبقول الأخطل[1]:

إنَّ الكلامَ لفِي الفؤادِ وإنَّما ... جُعلَ اللِّسانُ على الفُؤادِ دَليْلا

ولا اشتباه بينه وبين العلم والإرادة، فإنَّه يكون مع قصد الخطاب بخلافهما، والعبد ربَّما يتكلَّم بما لا يريده ولا يعلمه.

[وَاللهُ تَعَالَى مُتَكلِّمٌ بِهَا آمِرٌ نَاهٍ مُخْبِرٌ] لورود الشَّرع، ونزول الوحي بذلك، والواجب على المُتديِّن العاقل أنْ لا يزيد على هذا القَدر.

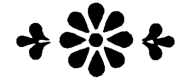
فإنْ قيل: الأمر في الأزل بلا مأمور والنَّهي بلا منهي سَفَهٌ، والإخبار بطريق المُضي كذِبٌ يجب تنزيه الله تعالى عنه، فلابد من نفي صفة الكلام رأسًا **كالمعتزلة**، أو نفي الأمر والنَّهي والإخبار، والقول بأنَّه إنَّما ينقسم إلى تلك الأقسام فيما لا يزال باعتبار تعلُّقه **كالأشَاعِرة**؟

قُلتُ: هذه الشُّبهة إنَّما نشأت من توهُّم الأزل عبارة عن الوجود في أزمنة غير مُتناهية، وأمَّا على ما حقَّقناه فيما مرَّ وهو مذهب **السَّلف والأئمَّة الحنفيَّة**، فتسْقط بالكلِّيَّة.

[وَالقُرْآنُ] يُطلق على صفة الكلام القائم بذاته تعالى، وقد يُطلق على الصُّحف

(1) نسبه لأخطل أبوالمعين النَّسفي في تبصرة الأدلَّة: 1/ 283.

المنقوش فيها الحروف كما في قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**لا تُسَافِرُوا [/ 36] بِالقُرْآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ**»[1] وإنْ كان المتعارف فيه اسم المصْحف، وعلى الكلمات المنظومة كما في قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**مَا لِي أُنَازَعُ فِي القُرْآنِ**»[2]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: 18]، وإنْ كان المتعارف فيه اسم الكتاب، وإنَّما القديمُ هو كلام الله تعالى، فلذلك عقَّب المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:



(1) أخرجه البخاري، الصَّحيح: (3007)، ومسلم، الصَّحيح: (4841). بلفظه.

(2) أخرجه أحمد في المسند: (7947).

[إشكاليّة خلق القرآن]

[كَـلَامُ الله تَعَالَى] تعيينًا للمراد [غَيْرُ مَخْلُوْقٍ] بل قديم كسائر صفاته [وَهُوَ مَكْتُوْبٌ فِي مَصَاحِفِنَا] بتصوير الألفاظ بحروف هجائها [مَحْفُوْظٌ فِي قُلُوبِنَا] بالألفاظ المخيّلة، مقروء بألسنتنا بالحروف العارضة للأصوات، [مَسْمُوْعٌ بِآذَانِنَا] بانطباع تلك الحروف فيها، ومع ذلك [غَيْرُ حَالٍّ فِيْهَا] أي في المصاحف والقلوب والألسنة والأسماع ولا في غيرها، ولا هو من جملة الحروف والأصوات المسمُوعة، والصُّور المتخيّلة، والنُّقوش المصوَّرة، بل صِفة لا يمكن إدراكها، ولا يتصوَّر اكتناهها، والمكتوب غير الكتاب، والمحفوظ غير الحفظ، والمقروء غير القراءة، والمسمُوع غير السَّمع، سُمِّيت كلام الله لدلالتها عليه.

فحيثما يوصف بما هو من لوازم القدم فالمراد به حقيقة الكلام الذي هو صفة قديمة قائمة بذاته تعالى، وحيثما يوصف بما هو من أمارات الحدُوث ولوازمه فالمراد به ما هو المتعارف عند أهل الأصول من النَّظم المخصُوص المعجز بفصاحته، والمُتحدَّى ببلاغته، المنزَّل العربي، المتلوّ المنقول إلينا بين دفتيّ المصاحف.

فمثال الوحي بالألفاظ مثال ظهور جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ في صُورة دِحْيَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، فإنَّه لم يكن حين ظهر فيها بشرًا محضًا، ولا مَلَكًا، ولا كان مَلَكًا وبَشَرًا مَعًا، ولم يحضر عنده بالانتقال وتبديل المكان، فكما تبدَّلت صورته في أعين النَّاظرين، وحصل في مكان خاصٍّ، وجهة معيَّنة، ولم تتبدَّل حقيقته التي هو عليها بما هو من التجرُّد والتَّعالي عن المكان والزَّمان فكذلك الكلام الأزلي، والقرآن الأحديّ، يتمثَّل بلسان عربي تارة، وعِبْري أو سرياني أخرى، وهو في ذاته أمرٌ واحدٌ أزلي، فموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يسمع كلام الله، وغيره حتَّى المُشرك يسمع كلام الله، وشتَّان بين الأمرين، وهيهات بين السَّماعين.

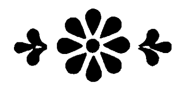
[تعريف القرآن]

ثُمَّ إذا عُرف أنَّ اسم القرآن يتعاوره معانٍ ثلاثة:

1- فهو بمعنى: كلام الله، والصِّفة القائمة به جلَّ ذكره، قديم لا هو ولا غيره على طبق سائر الصِّفات.

2- وبمعنى: كتاب الله من الآيات المتلوَّة، والكلمات المنظومة.

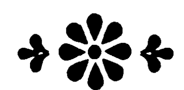
3- وبمعنى: المصحف من النُّقوش المرسُومة في الأوراق المكتوبة، [/ 37] ليس بقديم، بل هو مُحدَّث ومجعُول كما قال سبحانه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: 2]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: 3].



[الخلاصة في مبحث خلق القرآن]

لكن البحث عنه، والكلام فيه، وإطلاق أنَّه مخلوق أو غير مخلوق بدعة، لم يصدر عن النَّبي ﷺ، والسَّلف الصَّالح بعده، والخلاف في هذه المسألة بين **أهل الحقِّ وبين المعتزلة** إنَّما هو في إثبات صفة حقيقية لله تعالى هو الكلام القديم ونفيها، **والمأمون** أمير المؤمنين لم يوافقهم في نفي القرآن القديم، ولا خالف أهل الحقِّ في كونه صفة لله العظيم، وإنَّما أخطأ من حيث إنَّه أطلق القول في أنَّ الذِّكر المُحدَث مخلوق، وخاض في البحث عنه، ولم يسكُت كما سكت السَّلف، ثم لبَّس عليه المناضِلون عن الاعتزال بأنَّ القوم يرون أنَّه قديم لم يصدر عن الله تعالى.

وقد أوهمه ذلك إصرارهم على الامتناع عن القول بأنَّه مخلوق، وتقرَّر في ذهنه ذلك، وهو في الحقيقة إثبات قديم غير الله تعالى، فتشمَّر على ردِّهم عنه، وهو ذاهِلٌ عن حقيقة الأمر، وبالغ في التَّشديد عليهم، وصدر عنه ما صدر من غير تحقُّق وتبصُّر، ولو أنَّه وقف على حقيقته لرجَعَ في سَاعته، فإنَّه كان بمحلٍّ عظيم من العلم والدِّيانة، والتَّفصيل فيما حرَّرناه من مفردات الأجوبة.



[صفة التَّـكوين]

[وَالتَّكْوِيْنُ] وهو وإنْ كان صفة من صفات الله تعالى لا هو ولا غيره كسائر الصِّفات، إلَّا أنَّ المراد هاهنا صفات الأفعال على العموم(1)، كالتَّخليق، والتَّرزيق،

---

(1) قال بعض الشَّافعيَّة: إثبات صفة التَّكوين لله تعالى قول مُحدَث، أحدثه أبوالمنصور الماتريدي وغيره من متأخري الحنفيَّة، وليس في كلام المتقدِّمين ذلك.
أقول: إنْ أراد إثبات التَّكوين صفة برأسها كما جرى عليه عبارة بعضهم، أو إطلاق اسم التَّكوين على الصِّفات التي يسمِّيها الأشاعرة صفات الأفعال، على ما هو المشهور فيما بينهم، فهو لا يوجد في عقيدة أبي حنيفة، ولا جمهور أتباعه وقدمائهم من العراقيين وغيرهم، وإنْ أراد إثبات صفات قديمة لله تعالى من الفعل والتَّخليق والتَّرزيق ونحو ذلك فكلَّا، فإنَّ الحنفيَّة هم متَّفقون في إثبات تلك الصِّفات، وأنَّها قديمة بالذَّات، وإنَّما المخالف فيه هم الأشاعرة وأضرابهم من نفاة الصِّفات، وإنَّما مذهب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأصحابه العظام وجمهور أتباعه الكرام على ما صرَّح به الإمام أبوجعفر الطَّحاويّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره في باب العقائد هو توصيف الله سبحانه، وتسميته بكلِّ ما ورد، واعتقاد أنَّه حقٌّ بالمعنى الَّذي أراد، وردّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه من غير تأويل بالآراء، وتعطيل بالأهواء، والتَّقديس عن كلِّ مالم يرد به الشَّرع، ولم ينطق به الوحي، وأنَّه لا يثبت قدم الإسلام إلَّا على ظهر التَّسليم والاستسلام، وهم يتحاشون عمَّا وقع فيه الأشاعرة من تقسيم الصِّفات إلى صفات الذَّات، وصفات الأفعال، وتنويع الكلام إلى النَّفسي واللَّفظي، وفي السُّكوت من إطلاق اسم التَّكوين على تلك الصِّفات، وأنَّ الصِّفات قائمة بذاته تعالى، وإنَّما يكتفون بمثل قولهم: إنَّ الله سبحانه بجميع أسمائه واحد، وبجميع أسمائه قديم، وأنَّه متكلِّم آمرٌ ناهٍ مخبر. منه سلَّمه الله. (المرْجاني).
* قال الشَّيخ أبو المعين النَّسفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مبحث التَّكوين من كتاب التَّبصرة [تبصرة الأدلَّة: 1/ 497]: «إنَّ الخصوم يشنِّعون علينا في هذه المسألة من **وجهين**:
أحدهما: أنَّ هذا قول أحدثتم لم يأت من العراق، ولا قال به أحد من السَّلف، وإنَّما جاء من سمرقند»؟
والجواب: أنَّ هذا قول باطل، صدر عن الجهل بمذاهب السَّلف، وذلك أنَّ أبا جعفر =

والتَّصوير، والإماتة، والإحياء، والفعل، والإيجاد، والإحداث، على ما ورد به الكتاب والسُّنَّة، أعاده بالذِّكر مبالغة في الرَّد على **الأشعريَّة** بما زعموا أنَّها من الإضافات والاعتبارات التي تتحقَّق بعد تعلُّق الإرادة والقُدرة بإيجاد المقدور.

قال في العقيدة المكحوليَّة[1]: يقول: «**الأشعريَّة** أسماء» الصِّفات على وجهين:

1 - صفات الذَّات.

2- وصفات الفعل.

أمَّا صفات الذَّات: كالحياة، والقُدرة، والسَّمع، والبَصَر، والعلم، والكلام، والمشيئة، والإرادة، قديمات.

= الطَّحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ ممن لا يخفى درجته وعلو رتبته في معرفة أقاويل السَّلف على العموم، وأقاويل أبي حنيفة وأصحابه رَحِمَهُمُ اللَّهُ على الخصوص، قال في العقائد: مازال بصفاته قديمًا قبل خلقه، ولم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفة، ثمَّ قال: له معنى الرُّبوبيَّة ولا مربوب، الخالق ولا مخلوق، وأراد بقوله: قبل خلقه أي قبل مخلوقاته، ألا ترى أنَّه قال: ولم يزدد بكونهم شيئًا، ولم يقل: بكونه، ولأنَّه لو أراد به صفة الخلق لم يقل: لم يزدد.

وثانيهما: «أنَّه لو كان الله مكونًا خالقًا للعالم لكان المكوَّن موجودًا مخلوقًا في الأزل»، فيلزم قدم العالم. [تبصرة الأدلَّة: 1/ 498]

والعجب كلَّ العجب أنَّ قومًا يدَّعون البراعة في الكلام، والتَّبحُّر في معرفة الدَّلائل، يزعمون أنَّ القول بقدم التَّكوين يؤدِّي إلى القول بقدم المكوَّنات، مع علمهم أنَّ ما تعلَّق وجوده بسبب من الأسباب فهو المُحدَث لا القديم، لأنَّ القديم هو المستغني في وجوده عن غيره، فما لم يستغن عن غيره، وتعلَّق وجوده به كان محدثًا ضرورة، والمكوَّن وجوده بالتَّكوين، فكيف يكون قديمًا يحقِّق هذا إنَّا جميعًا ندَّعي على القائلين بقدم العالم المعلِّلين لذلك بقدم ما تعلَّق وجود العالم به من ذات الباري أو صفة من صفاته المناقضة، حيث ادعوا قدمه مع تعلُّق وجوده بغيره. انتهى كلامه منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(1) وهو أبوالمعين ميمون بن محمَّد بن محمَّد النَّسفي المكحولي صاحب تبصرة الأدلَّة المتوفَّى سنة: (508هـ)، وكلامه هذا مذكور في كتابه المسمَّى بحر الكلام: 104، دون قوله: قالت الأشعريَّة، وهذا الكتاب ربَّما كان يطلق عليه اسم العقيدة المكحوليَّة.

وأمَّا **صفات الفعل**: كالتَّخليق، والتَّكوين، والتَّرزيق، والإفضال، والإنعام، والإحسان، والرَّحمة، والمغفرة، والهداية، فهي مخلوقات، ونقول: الله تعالى بجميع صفاته وأسمائه واحد، وبجميع صفاته وأسمائه قديم أزلي، وصفات الله تعالى وأسماؤه لا هو ولا غيره...» هذا كلامه.

[**صِفَةُ الله تَعَالَى**] لِما نطق به الكتاب والسُّنَّة، وحالها كحال سائر الصِّفات في اقتضاء مصداق الحمل، ومطابق الحكم، واستحالة التَّعطيل، بإرجاع بعضها على بعض بالتَّأويل.

[**أَزَلِيَّةٌ**] لامتناع النَّقص بالذَّات، والاستكمال بالغير في حقِّه تعالى، واستحالة قيام الحوادث بذاته سبحانه، وإذ لا تعدُّد ولا تغايُر بين الذَّات والصِّفات قطعًا، فلا يلزم تكثُّر القدماء وتعدُّد الواجبات أصلًا، ولا يلزم من [/ 38] قِدمه قِدَم المكوَّن، كما لا يلزم من قِدم السَّمع والبَصر والعلم، قِدم المسمُوع والمُبصر والمعلُوم، على أنَّ القول بتعلُّق وجود المكوَّن بالتَّكوين قول بحدوثه، إذا القديم مالا يتعلَّق وجوده بالغير، والحادث ما يتعلَّق وجوده بغيره، إذ الحدوث بالمعنى الذي نطق به الشَّرع، وشهدت اللُّغة إنَّما هو هذا لا غير، وما يتعلَّق وجوده بوجود غيره يكون مُسبوقًا بالعدم ذا بداية، وأمَّا اعتبار كون السَّبق في حدِّ الزَّمان فاعتبار أمر زائد على مفهوم الحدوث وحقيقته، وإنَّما اعتبره **أخلاف الأشعريَّة** لغرض فاسد، دعاهم إليه وهو التَّستُّر عن القول بحدوث الصِّفات على ما قد سلف.

[**وَهُوَ تَكْوِينُهُ لِلعَالَمِ، وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ لَوَقْتِ وُجُوْدِهِ**] أي في وقت وجوده كما في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: 47] أورد اللَّام إيذانًا بأنَّ الوقت ليس ظرفًا للوضْع والتَّكوين على حسب علمه، ووفق إرادته وقضائه، فالتَّكوين قديمٌ لا في الوقت، والمكوَّنات حادثة على التَّوزيع في أوقاتها، مع التَّنزُّه عن حدوث شيء يُسمَّى التَّعلُّق في ذاته أو في صفاته.

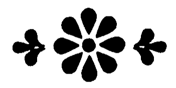
[**وَهُوَ غَيْرُ المُكَوَّنِ عِنْدَنَا**] معاشر **الحنفيَّة**، لأنَّ المراد منه هو الصِّفات الفعليَّة القائمة بذاته تعالى على ما مرَّ، خلافًا لطائفة من **الأشعريَّة** فإنَّهم لا يثبتون صفة التَّكوين، بل يقولون: إنَّه أمرٌ اعتباريٌّ يحصل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول.

[صفة الإرادة]

[وَالإِرَادَةُ صِفَةُ الله تَعَالَى] خلافا للنجّاريّة[1] حيث زعموا أنّه تعالى مريد بذاته لا بالإرادة.

[أَزَلِيَّةٌ] خلافًا للكرّاميّة[2] وبعض المُعتزلة.

[قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى] لا كما زعم بعض المُعتزلة من أنّها حادثة لا في محلّ، وجمهورهم على أنّها الدّاعية بمعنى العلم بالمصلحة، والفائدة المترتّبة على الفعل، فهي من جملة العِلْم التّصديقي عندهم، ومن جملة العِلْم التّصوريّ عند الفلاسفة، حيث قالوا: إنّها عبارة عن العناية الأزليّة التي هي تمثّل نظام الموجودات بأسرها، والكائنات بأجمعها، مِنَ الأزل إلى الأبد في علمه السّابق، بحيث لا يُتصوَّر نظام أكمل منه، ومثال أجمل مثله، والحقُّ أنَّ هذه الأقوال كلُّها نفيٌ لما هو معنى الإرادة المعلوم لكلِّ مُنصفٍ متأمِّل.



(1) هم أتباع الحسين بن محمّد النّجّار، وهم صنف من الجبريّة.
انظر: الفرق بين الفرق: 207 - 211. والمقالات في بيان أهل البدع والضّلالات لابن كمال باشا: 109 - 110.

(2) هم فرقة تنتسب إلى محمّد بن كرّم السّجستاني، وهم المجسّمة، المتوفّى سنة: 255هـ.
انظر: الفرق بين الفرق: 215 - 225.

[تحرير القول بالإيجاب والاختيار]

واعلم أنَّ القول بالإيجاب والاختيار [/ 39] يُتصوَّر على **أنحاء أربعة** تتفرَّع على مسألة الصِّفات وتعليل الأفعال بالنَّفي أو الإثبات:

الأوَّل: وجوب الصُّدور نظرًا إلى ذات الفاعل من حيث هو مع عزْل النَّظر عن الإرادة، وغاية الفعل والاختيار الذي يقابله، ولم يقل أحدٌ بنفي هذا النَّحو من الاختيار، وإثبات الوجوب المقابل له في حقِّه تعالى إلَّا طائفة من **متأخري الأشعريَّة** في صدور الصِّفات عنه تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، بل هو عند الحكماء، ومن لا يقول بمغايرة الصِّفات غير مُتصوّر لا مَحَالة.

والثَّاني: الوجوب نظرًا إلى الذَّات بناء على عينيَّة الإرادة والغاية والاختيار الذي يقابله، فلمَّا كان مذهب **الحكماء وبعض الصُّوفيَّة** نفي الصِّفات، وكونه تعالى بذاته علَّة غائيَّة لوجود العَالمَ لزمهم الإيجاب بهذا المعنى، ولم يمكنهم القول بمقابله على خلاف غيرهم.

والثَّالث: وجوب الصُّدور نظرًا إلى الغاية المقتضية للفعل الدَّاعية إلى الوجود والاختيار المقابل له، ولم يقل بهذا النَّحو من الوجوب إلا **المُعتزلة** ومن يحذو حذوهم.

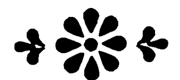
والرَّابع: وجوب الصُّدور نظرًا إلى وجوب الإرادة والحكمة، وهذا النَّحو من الوجوب هو **مذهب الحنفيَّة، وجمهور الصُّوفيَّة، وقدماء الأشاعرة**، والاختيار المقابل له **مذهب المتأخرين من الأشعريَّة وقدماء المُعتزلة**.

وأمَّا وجوب الصُّدور بعد الاختيار فقد اتفقوا عليه، ولم يخالف في انتفاء الاختيار المقابل له إلَّا طائفة من **الشِّيعة الكيْسانيَّة**[1] القائلين بالبداء في الإرادة والخلق، وهو

---

(1) هم أصحاب كيسان مولى أمير المؤمنين سيِّدنا علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وقيل غير ذلك. انظر: الفرق بين الفرق: 38 - 53.

أنْ يظهر له تعالى عن ذلك صوابٌ على خلاف ما أراد، أو أخذ في الإيجاد فيتركه ويأخذ بما بدا له من السَّداد.



[رؤية الله تعالى في الجنَّة]

[وَرُؤْيَـةُ الله تَعَالَى] أي رؤية المؤمنين وأهل الصَّلاح في النَّشأة الآخرة ودار الحيوان له تعالى، مُقدَّسًا عن الكيفيَّة والمشابهة، منزَّهًا عن الجهات والمكان.

[جَائِزَةٌ فِي العَقْلِ] أي مُمكنة بالمعنى الذي يسمِّيه أرباب المعقول بالإمكان العقلي، وهو سَلْب وضوحِ ضرورة الطَّرفين، وهذا القدر كافٍ في حمل النُّصوص على ظواهرها، وهو متحقِّق ولا حاجة إلى الإمكان الذَّاتي الذي هو سَلْب ضرورة الطَّرفين خلافًا **للمُعتزلة** وموافقيهم.

[وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ] أي ثابتة بالكتاب والسُّنَّة لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 22، 23] وقوله تعالى: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: 26]، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ**»[1].

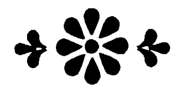
والحاصل [/ 40] أنَّه قد ورد الدَّليل السَّمعي بإيجاب رؤية الله تعالى، ودلَّ العقل على إمكانها بالمعنى الَّذي مرَّ ذكره، فوجب الإيمان به والتَّصديق بموجبه، فالرُّؤية معلومة، والكيفيَّة مجهولة، والزِّيادة على ذلك بدعة، فنحن نعتقد ونرى حقًّا على الوجه الَّذي أراد سبحانه، وأمَّا الاشتغال ببيان إمكانها، وكيفيَّة وقوعها، ففضول لا يرتضيه الفحول، من أرباب العقول، وأصحاب المنقول، وإنَّما هو صناعة المتفلسفين، وبضاعة المتأخِّرين.

ولمَّا كانت الرُّؤية في الشَّاهد مشروطة بكون المرئي على وضع طبيعي بنسبة مخصوصة ولون، وكيفيَّة محسوسة ومقابلة على جهة مِنَ الرَّائي، بحيث لا يكون في غاية القرب أو البعد أو الصِّغر إلى غير ذلك من الشَّرائط، قاس عليها المُعتزلة رؤيته تعالى، فحكموا بامتناعها لتُنزُّهه تعالى عن هذه الأمور كلِّها، وأشار المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الجواب **بقوله**:

(1) أخرجه البخاري في الصَّحيح: (559).

[كيفيَّة الرُّؤية يوم القيامة]

[فَيُرَى لا فِي مَكَانٍ وَلا عَلَى جِهَةٍ مِنْ مُقَابَلَةٍ وَاتِصَالِ شُعَاعٍ، أَوْ ثُبُوْتِ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ الله تَعَالَى] لما مرَّ، وقياس الغائب على الشَّاهد استدلال فاسد، مع أنَّ هذا الاشتراط ليس لامتناع الرُّؤية بدونها بالمرَّة، بل لعدم كمال النَّفس وضعفها في بدوء الفِطرة كما لا يخفى على المتأمِّل النَّاظر، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: 103] لا ينفي الرُّؤية، وإنَّما ينفي إدراك الأبصار، سبحان ربي أنْ يكتنفه الخواطر، أو يدركه المشاعر.



[خلق أفعال العباد]

[وَاللهُ تَعَالَى خَالِقٌ لأَفْعَالِ العِبَاد] وموجدٌ لها بالاستقلال، ومخترعٌ إيَّاها على الاستبداد، وإنْ ارتبط حصولها بقدرةَ الخَلْق وكسبهم، وخالف **النَّظاميَّة من المُعتزلة** في إيجاد القبائح، ونفُوا قدرته عليها زعمًا منهم أنَّ المقدوريَّة تصحِّح صدوره عنه، فإنْ علم بقُبحه لزم السَّفه وإلَّا فالجهل.

والجواب على طريقة **الأشعريَّة**: أنَّه لا حُسن ولا قُبح بالنِّسبة إليه.

وعلى طريقة **الآخرين من المُعتزلة** أنَّ المقدوريَّة لا تنافي عدم تعلُّق القدرة المستجمعة لشرائط التَّأثير.

وعلى طريقة **الحنفيَّة والصُّوفيَّة وأهل الحكمة** أنَّ الصَّادر مِنَ الله تعالى هو جهاته الوجوديَّة وهو حُسن بَحت، وخير مَحض، وأمَّا قبحه ونقصانه فمن خلط الأعدام الأصليَّة لقصور في استعداده كما قال الله تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 26]، وقال: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: 78]، وقال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: 79].

والكعبيَّة[1] منهم في مثل مقدور العبد، لأنَّ فعله إمَّا طاعة، أو معصية، أو عبث، وتعالى الله عنها [41].

والجواب: أنَّها اعتبارات في الأفعال تُتعقَّل بالنِّسبة إليه.

والجُبَّائيَّة منهم في مقدوره وإلَّا لزم اجتماع المؤثِّرين في أثر واحد.

والجواب: أنَّه لا تأثير لقدرة العبد أصلًا، وإنَّ تعلُّقها لا ينافي كونه مقدورًا لله قبله.

والحقُّ أنَّ أفعال الممكن وآثاره مُنطوٍ في أسماء الله تعالى وأفعاله، ففعل العبد

---

(1) هم أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بالكعبي، من المعتزلة. انظر: الفرق بين الفرق: 181.

رشح لفعل الله تعالى، وقدرته شبح لقدرته على الوجه المقدَّس العالي عن الحلول والاتحاد والجزئيَّة، ويُعينُك على فهم ذلك مطالعة نور الشَّمس الواقع على الجدار المنحرف عنها بواسطة المرآة ونحوها، وسنحقِّق ذلك بما لا مزيد عليه.

[**كُلِّهَا مِنَ الكُفْرِ وَالإِيْمَانِ وَالطَّاعَةِ وَالعِصْيَانِ**] إذ لا يخرج عن قدرته مقدُور، ولا ينفكُّ عن خلقه مفطُور، لقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: 3]، و﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرَّعد: 16] و﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: 96] إلى غير ذلك من الآيات، واتفاق أئمَّة السَّلف قبل ظهور أهل البدع والأهواء على أنَّ الخالق هو الله تعالى، ولا خالق سواه، وأنَّ الحوادث كلَّها موجودة بإيجاده سبحانه وإبداعه، ولذلك كانت أوائل **المُعتزلة** يتحاشون عن إطلاق لفظ الخالق على العبد، ويكتفون بمثل الفاعل والمخترع، إلى أنْ تجاسر **الجُبَّائي** وأتباعه على إطلاقه.

وجمهُورهم على أنَّها حاصلة بقدرة العبد وحدها بالاستقلال، **وأبو إسحاق الإسفرائني**(1) من الأشاعرة على أنَّها بمجموع قدرة الله تعالى والعبد، بأنْ تتعلَّقا جميعًا بأصل الفعل، **والقاضي أبو بكر الباقلَّاني**(2) منهم بتعلُّق قدرة الله على أصل الفعل، وقدرة العبد على وصفه، **وقال**: هَبْ أنَّ القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد، ولكن ليس يقتصر صفات الفعل ووجوهه على جهة الحدوث فقط، بل هناك وجوه أُخر وراء الحدوث، فليكن تأثيرها في حالة ليست بموجودة ولا معدومة يترتب عليها الثَّواب والعقاب، ككونه طاعة أو معصية، ويلزم عليهما ما يلزم على المعتزلة، وسيأتي.

---

(1) هو الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن إبراهيم الإسفراييني، الإمام الأوحد، الملقَّب بركن الدِّين، اتفق الأئمَّة على تبجيله وتعظيمه وجمعه شرائط الإمامة، توفِّي سنة: (418هـ). انظر ترجمته: سير أعلام النُّبلاء: 17/ 353 - 354. وطبقات الشَّافعيَّة الكبرى: 4/ 256 - 258.

(2) هو القاضي أبو بكر محمَّد بن الطَّيِّب الباقلَّاني، البصري، البغدادي، المالكي، أوحد المتكلِّمين، صاحب المصنَّفات، لُقِّب بسيف السُّنَّة، ولسان الأُمَّة، توفِّي سنة: (403هـ). انظر ترجمته: سير أعلام النُّبلاء: 17/ 190 - 193.

[مسألة الخير والشَّرّ]

[وَهِيَ] أي أفعال العباد كلُّها سواء كانت طاعة ومعصية.

[بِإِرَادتِهِ وَمَشِيئَتِهِ] إذ القبيحُ كسب القبيح والاتصاف به، لا خلقه وإرادته والقضاء به.

فإنْ قلتَ: إذا كان كسبه والاتصاف به قبيحًا وشرًّا، فما دعاه إلى إرادته والقضاء به.

قلتُ: القبيح والشَّر وإنْ كان غير مرضيٍّ إلَّا أنَّه داخل في القضاء لمعنى يوجبه الحكمة، ويقتضيه المصلحة، فهو مراد ثانيًا، ومخلوق بالعَرَض، وإنَّما المراد أوَّلًا والمخلوق بالذَّات الحُسن والخير، وليس في الوجود شرٌّ [/ 42] إلَّا وقد تضمَّن خيرًا كثيرًا، ولولاه لبطل الخير الكثير، وحصل الشَّر العظيم، مثلًا قطع اليد المتآكِلة شرٌّ بحسب الظَّاهر، وفي ضمنه خير جزيل وهو سلامة البدن، فلو ترك قطعها لحصل هلاكه وكان الشَّر أعظم، فقطعها لتحصيل سلامته شرٌّ في ضمنه خيرٌ كثيرٌ، ولكن المراد الأوَّل السَّابق إلى نظر القاطع السَّلامة التي هي محضُ الخير.

ثُمَّ لمَّا كان السَّبيل إليه قطع اليد لأجلها، كانت السَّلامة مطلوبة لذاتها، والقطع مطلوبًا لغيره، وما للذَّات مقدَّم لما لغيره، ولأجله قال سبحانه: «**سَبَقَتْ رَحمَتِي غَضَبِي**»[1] فالخير الحسَنُ مرادٌ لنفسه، والشَّر القبيح إنَّما هو لتحصيله.

فلئن خطر ببالك نوع من الشَّر، ولا تحته خير، أو خطر لك أنَّه كان يمكن تحصيل ذلك الخير لا في ضمن الشَّر فاتَّهِم عقلك القاصر في هذا أو في ذلك الخاطر، ولا يذهب عليك أنَّ لزوم الشَّر للممكن إنَّما هو لقصوره في نفسه، ونبوِّه عن قبول الكمال بجميع وجوهه، إلَّا أنَّ الطَّاعات برضائه ومحبَّته وأمره، دون الفحشاء والمعاصي

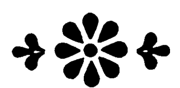
---

(1) أخرجه البخاري في الصَّحيح: (7550، 7551)، ومسلم في الصَّحيح: (6970).

والمنكرات لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: 134] و﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النَّحل: 90] ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزُّمر: 7] و﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: 38] إلى غير ذلك من النُّصوص.

ولا شطط في أنْ يأمر بما لا يريده، وينهى عمَّا يريده لحكمة تترتَّب عليه خلافًا للمُعتزلة، حيث زعموا أنَّ إرادة القبيح قبيحة كخلقه وإيجاده، وتمسَّكوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: 31] على ما فُسِّر أنَّه لا يريد لهم أنْ يُظلَموا.

والجواب ما مرَّ، وقد ثبت بالبراهين القاطعة العقليَّة والنَّقلية أنَّه لا خالق غيره، ولا موجد سواه، فهو مريد لما فعله وشاء إياه، وفي التَّنزيل: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النَّحل: 9] ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: 30] ومعنى ما تمسَّكوا به لا يريد أنْ يظلمهم.



[مناظرة الإسفراييني للقاضي عبدالجبار]

وفي المقام حكاية تكشفُ عن حال الفريقين[1]، وهي أنَّ القاضي **عبدالجبار الهمداني** من المُعتزلة، دخل على الوزير **الصَّاحب بن عبَّاد** وعنده **أبو إسحاق الإسفرائني** الأستاذ من الأشعريَّة، فلمَّا رأه قال: سبحان من تنزَّه عن الفحشاء!

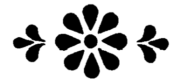
فارتجل الأستاذ وقال: سبحان من لا يجري في مُلكه إلَّا ما شاء!

فقال القاضي: أيشاء ربُّنا أنْ نعصي؟

وقال الأستاذ: أنعصي ربَّنا قهرًا؟

فقال القاضي: أرأيت إنْ منعني الهُدى، وقضى عليَّ بالرَّدى، أحسن إليَّ أم أساء؟

وقال الأستاذ: إنْ مَنعكَ [/ 43] ما هو لك فقد أساء، وإنْ منع ما هو له فيختصُّ برحمته من يشاء، فبُهتَ القاضي.



(1) ذكرها تاج الدِّين السُّبكي في كتابه طبقات الشَّافعيَّة الكبرى: 4/ 261.

[القضاء والقَدَر]

[وَحُكْمِهِ] أي أمره التَّكويني الذي يُوجب الوقوع على الشَّيء ويلزمه مع ما تضمَّنه من خير أو شرّ، وما يلزمه من نفعٍ أو ضرّ، على ترتيب خاصٍّ سبق عليه القول، وجرى به القضاء، ومضى القدَر، وبحذائه الأمر التَّدويني الذي شرعه الله بإرسال الرُّسل، وإنزال الكتب، قال الله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾ [هود: 40] وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**قَدَّرَ اللهُ تَعَالَى المَقَادِيْرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِيْنَ أَلْفَ سَنَةٍ**» أخرجه أحمد[1]، والتِّرمذي[2]، فلذلك كان الحسن مدلول الأمر، والقبيح مدلول النَّهي، لامقتضاهما.

[وَقَضِيَّتِهِ] إذْ لا يجري في سلطانه إلَّا ما يشاء، ولا يحصل في مُلكه إلَّا ما سبق به القضاء.

[وَتَقْدِيْرِه] اعلم أنَّ كُلًّا من القضاء والقدر بحسب أصل اللُّغة يُستعمل لمعانٍ كلُّها ترجع إلى الختام والفراغ عن الأمر بالتَّمام، ولكنَّ القدر عندنا هو تحديد الشَّيء بحدٍّ يكون عليه فيما لا يزال مصحوبًا لمنافعه المنُوطة، ومصالحه المربُوطة به، والقضاء إتقانه وأحكامه، وسوقه إلى كماله، سَوقًا مُلائمًا لحاله، بإعطاء ما يُتوصَّل به إلى كماله، وبقائه اختيارًا وطبعًا.

قال الحكيم التِّرمذي[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّه في البدء عِلمٌ، ثُمَّ ذِكرٌ، ثُمَّ مشيئةٌ، ثُمَّ تدبيرٌ، ثُمَّ مقادير، ثُمَّ إثبات في اللَّوح، ثُمَّ إرادةٌ، ثُمَّ قضاءٌ، فإذا قال: كنْ فكان على الهيئة الَّتي علم فذكر، ثُمَّ شاء فدبَّر، ثُمَّ قدَّر، ثُمَّ أثبت، ثُمَّ قضى، فعُلم منه أنَّه ما منْ شيء من

---

(1) في المسند: (6543).

(2) في التِّرمذي: (2156). وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

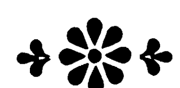
(3) نقله عنه صاحب مرقاة المفاتيح: 1/ 119.

حيث استقامَ في العلم الأزلي إلى أنِ استقام في اللَّوح، ثُمَّ استبان إلَّا يتعلَّق به أمور من الله تعالى. انتهى كلامه.

[ما يترتَّب على إنكار القضاء والقدر]

وأنكر القضاء والقدر **الفلاسفة والأشعريَّة والمعتزلة، أمَّا الفلاسفة فقد** جَرَوا على أصلهم المقرَّر من نفي الصِّفات وإرجاعها إلى العلم الذي هو عندهم نفس الذَّات، **فقالوا**: إنَّما القضاء هو العناية الأزليَّة، يعنون بها تمثُّل نظام الموجودات بأسرها، والكائنات عن آخرها، بما ينبغي عليه الوجود على أحسن الوجوه وأكملها، والقَدَرُ هو خروجها إلى الوجود العيْني بأسبابها على الوجه الذي تقرَّر في القضاء، وتشبَّث **الأشعريَّة** بأذيالهم، واتبعوا آثارهم، ولم يزيدوا عليهم إلَّا تصرُّفًا في اللَّفظ والتَّعبير، ونوعًا يسيرًا من التَّغيير، حيث **قالوا**: القضاء هو الإرادة الأزليَّة المتعلِّقة بالأشياء على ما هي عليه، وقدره إيجاده على قدر معين، ومعيار مخصوص في ذواتها [44/] وصفاتها وأفعالها، وزعمت **المعتزلة** أنَّ ما يستقيم إثباته لله تعالى من معناهما على العموم هو الإعلام، وإلَّا فإنْ أريد بهما خلق الفعل وتقديره وإرادته لزم المُحالات، وإنْ أريد الإلزام فهو مختصٌّ بالواجبات.

ومِنْ ثَمَّ اتفق الطَّائفتان على تصويب كلِّ مجتهد، وعلى أنَّ الحُسن والقُبح لا يثبت إلَّا بنزول الوحي، وورود الأمر والنَّهي، أو بحكم من العقل بهما على الشَّيء.



[أوهام المعتزلة]

والَّذي توهَّمه **المُعتزلة** وحملهم على إنكار عموم الإرادة والمشيئة، وشمول القُدرة ونفي القدر والقضيَّة، وهو فعل القبيح المُحال على تقدير اختصاص الخلق بالله المُتعال، قد لزمهم في خلق الشَّيطان، واضطرار العبد بلزوم الأفعال على تقدير عموم الإرادة والقدرة، قد لزمهم في سبق العلم لزومًا لا مردَّ له، ولذلك اعترف **الزَّمخشري** وافتخم عن الدّخل، ولم يُر إلَّا أنْ قال: قد علمنا أنَّ أفعاله تعالى كلُّها حسنة، وخَلْق فاعل القبيح فعلُه، فوجب أن يكون حسنًا، وخفاء وجه الحُسن لا يقدح في حسنه، كما لا يقدح في حسن أكثر مخلوقاته، جهلنا بداعي الحكمة إلى خلقها.

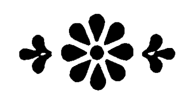
ولا يرتاب ذو حِجْر في أنَّ خلق المعاصي والكفر لا محالة على هذه الشَّاكلة.

وحُكي أنَّ **أبا حنيفة** رحمة الله سأل بعض **القَدَريَّة**: هل علم الله تعالى في الأزل ما كان من الشُّرور والقبائح أم لا؟

فاضطر إلى الإقرار به.

ثُمَّ قال: هل أراد أنْ يُظهر ما عُلم كما عَلم، أم أراد أنْ يظهر بخلاف ما علم، فيصير علمه جهلًا؟

فرجع عن مذهبه وتاب.



[الجبر والاختيار عند المتكلِّمين]

[وَلِلعِبَادِ أَفعَالٌ اختِيَارِيَّةٌ] تصْدر عنهم بقصدهم واختيارهم معلَّقة على قدرتهم وإرادتهم، إذ الفعل الاختياري ما يكون مسبوقًا بمباديه الأربعة: من تصوُّره، وتخيُّل فائدته، وإرادة وجوده، وتحصيله وكسبه بصرف القوى المودعة في الأعضاء، لأنَّ كلَّ أحد يفرِّق بين حركات هبوطه وصعوده، ويجد تصرفاته بحسب دواعيه وقصوده.

خلافًا للجَبْرِيَّة حيث زعموا أنَّ العبد مجبور على أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنَّما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتُنسب إليه الأفعال مجازًا كما يقال: أثمر الشَّجر، وتحرَّك الحجر، وجرى الماء، وتغيَّمت السَّماء، وغربت الشَّمس، واهتزت الأرض، والضَّرورة قاضية بخلافه، ونصوص القرآن ناطقة ببطلانه.

وقالت الأشعريَّة: لا تأثير للقدرة الحادثة أصلًا، غير أنَّ الله تعالى أجرى سُنَّته بأنْ يخلُق عقيب القدرة الحادثة أو معها الفعل إذا [/ 45] إراده العبد وتجرَّد له، فيكون ذلك خلقًا من الله تعالى، وكسبًا من العبد، واسم الفعل حقيقة في الخَلْق ولا يَصدُق على الكسب إلَّا مجازًا[1]، وليت شعري بماذا يتعلَّق قدرة العبد عندهم، وماذا يترتَّب

---

(1) وقد بحث شيخنا ابن الهُمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسايرة بأنَّ ما ذكروه من قيام البرهان عقلاً ممنوع، وما فصَّلوه من ذلك غير لازم كما يعلم بأدنى تأمُّل فيه، أمَّا النَّقليات فإنَّما تلجئ لو لم تكن عمومات تحتمل التَّخصيص، ولم يوجد ما يوجبه، وأمَّا إذا وجد فلا، لكن الأمر كذلك، وذلك المخصِّص أمر عقلي، وهو أنَّ إرادة العموم فيها تستلزم الجبر المحض المستلزم لضياع التَّكليف وبطلان الأمر والنَّهي.
وأمَّا قولهم: إنَّ قدرة العبد تتعلَّق بالمقدور لا على وجه التَّأثير وهو الكسب، فمجرد ألفاظ لم يحصلوا لها معنى، ونحن إنَّما نفهم من الكسب التَّحصيل، وتحصيل الفعل المعدوم ليس إلَّا إدخاله في الوجود وهو الإيجاد. انتهى كتاب الدُّرر المنظومة والجواهر المنثورة حاشية شرح جمع الجوامع لابن السُّبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (المرجاني).

على تعلُّقها، وما معنى كونها صفة مؤثِّرة، وما معنى تأثيرها، وأي مشابهة بين الخلق والكسب تصحِّح المجاز، ولذلك قيل هذا المذهب كفوءٌ للجَبْر.

وقال **أبو المعالي الجُويني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «ومن أنصف من نفسه عَلِم أنَّ معنى القدرة هو التَّمكن من الفعل»، وأنَّه لابد من نسبة فعل العبد إليه حقيقة لا على وجه الخَلْق والإيجاد.

وذهب **أبو إسحاق الإسفرايني** إلى أنْ وجود الفعل بمجموع القُدرتين على سبيل المشاركة في التَّأثير في أصل الفعل، وبعضهم إلى أنَّها تؤثر في صفته، ومن المتصرّح بالضَّرورة الفطريَّة أنَّ إثبات صفة مؤثِّرة لا تأثير لها أصلًا أو له تأثير في حالة لا يعقل وجودها نفي لها في الحقيقة ولأثرها وتَقوُّل بكلمة لامعنى لها، ومن يقول بمشاركة القدرة الحادثة في إيجاد الفعل أو وصفه يلزم عليه التَّوارد بالزِّيادة على القدرة الكافية، أو الاحتياج، أو العجز، وخروج بعض الممكنات من خلق الله تعالى وهو مذهب **المُعتزلة**، ومشْرب سائر **القَدَريَّة**.

وتفصيل المقام أنَّ مسألة القَدَر والجَبْر والتَّوسط بينهما ما ضلَّت فيه المتفلسفة والمتكلِّمون كلُّهم أجمعون:

فالمُعتزلة على أنَّ الله سبحانه أوجد للعبد قدرة مؤثِّرة، وإرادة مستقلة فوَّضهما إليه، وهو مستبدٌّ بهما في أفعاله الاختياريَّة، فمذهبهم القَدَر المحض، وقابلهم **الجهْمِيَّة** حيث نفوهما منه رأسًا، وقالوا: إنَّما هو مجبور محض.

والأشعريَّة إنَّما قنعوا من الاختيار بالاسم، واكتفوا عن الحقيقة بالرَّسم.

والفلاسفة وإنْ أثبتوهما ووافقوا **الحنفيَّة** في كون القُدرة صفة مصحِّحة غير مؤثِّرة إلَّا أنَّهم قالوا: لا مُؤثِّر في الوجود إلَّا الله، فلزمهم القول بأنَّ الإنسان مضطرٌّ في صورة مختار على ما قد صرَّحوا به.

❊

(1) ما بين القوسين هو كلام الجويني في كتابه البرهان في أصول الفقه: 1/ 94. وما بعد القوسين فهو من صياغة المرجاني.

[نظريَّة الحنفيَّة في الاختيار والاضطرار]

وأمَّا **الحنفيَّة** وهم أهل السُّنَّة والجماعة حقًّا، والثَّابتون بالقول الثَّابت على الجادة المستقيمة قطعًا، فمذهبهم أنَّ الله سبحانه هو الخلَّاقُ المستقلُّ على الإطلاق، وله الاختيار الكليّ، والتَّصرف في ملكه كيف يشاء، ولا مشاركة لشيء في إيجاد ممكن ما، خيره وشرّه، ونفعه وضرّه، من العباد وأفعالهم، وهو الخالق لهم ولأعمالهم، وأسباب وجودهم، ومبادئ حصولهم، بالاستقلال في صدور كلِّ ما يدخل تحت الكون، لا بمشاركة من العبد، [/ 46] ولا بوساطة منه، ومع ذلك العبد مؤثِّر في كلِّ ما يصدر عنه من أفعاله، وفاعلٌ له، واسم الفعل يشمل الكسب، والتَّأثير يتناوله على الحقيقة لاطراد الاستعمال، وهو مختار في فعله، غير مجبور أصلًا، ولا محجور، ولا مفوّض إليه أمره قطعًا، ولا مستقلّ فيه، ولا مشارك له تعالى في إيجاد ما كسبه وتأثيره، وذلك لأنَّ ملاك الاختيار المبادئ الأربعة، ومدار الفعل الاختياري عليها، وكلُّ ذلك حاصل في العبد، وهو متَّصف بها[1].

---

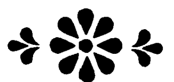
(1) والمختار عند العبد الضَّعيف تأثير القدرة الحادثة في أصل الفعل وفي وصفه معًا، إذ لا معنى للتَّأثير في الوصف بدون التَّأثير في الأصل، إذ الوصف أثر متفرِّع له، محتاج إلى تأثير زائد على تأثير أصل الفعل، إذ وجود الوصف زائد على وجود الأصل، ولا محذور في القول بالتَّأثير، وإنْ كبر ذلك على الأشعري، إذ التَّأثير في القدرة أيضًا بإيجاد الله سبحانه، كما أنَّ نفس القدرة بإيجاده تعالى، والقول بتأثير القدرة هو الأقرب إلى الصَّواب، ومذهب الأشعري داخل في دائرة الجبر في الحقيقة، إذ لا اختيار عنده حقيقة، ولا تأثير للقدرة الحادثة أصلًا، إلَّا أنَّ الفعل الاختياري عند الجبريَّة لا ينسب إلى الفاعل حقيقة، وعند الأشعري ينسب إلى الفاعل حقيقة، وإنْ لم يكن الاختيار ثابتًا له حقيقة، لأنَّ الفعل ينسب إلى قدرة العبد حقيقة، سواء كانت القدرة مؤثِّرة كما هو مذهب غير الأشعري من أهل السُّنَّة، أو مدارًا محضًا كما هو مذهبه، وبهذا الفرق يتميَّز مذهب أهل الحق، عن مذهب غير أهل الحق. مكتوبات مجدِّدية: 289. (المرجاني).

ثُمَّ الفعل هو التَّأثير على طريقة الإحداث، فهذا التَّأثير هو فعله وكسبه وتأثيره، وكلُّ ذلك خَلْق الله تعالى، لأنَّ تقوُّم الممكن بجميع جهاته الوجوديَّة، وحيثيَّاته الفعليَّة، إنَّما هو بالفيض الدَّائمي من الله تعالى، والتَّأثير المستمرّ، وما معه من الاعتبارات الفعليَّة، والحيثيَّات الوجوديَّة، مُنطوٍ في أفعاله سبحانه، وآثاره رشْح من صفاته، قد انبسطت على هياكله المقدَّرة، وقوابله المُعدَّة، ولا يختلجنَّ في خاطرك أنَّ آثاره جزءٌ من صفات الله جلَّ ذكره، أو بعض منه، فإنَّهما مستحيلان ومنفيان عنه تعالى، وعن صفاته العلا، فمذهبهم نفي القَدَر والجَبْر حقيقة، لا نفي أحدهما، وإثبات الآخر، كما هو مذهب **القدريَّة والجبريَّة**، ولا نفي التَّأثير وإثبات مبادئه كما هو **مذهب الأشاعرة**، وهيهات بين الخلق والإيجاد، اللَّذين هما من صفات الرَّب، والفعل من العبد والكسب، فإنَّ إيجاد الشَّيء إفاضة الوجود له، وخلقه إيجاده إيجادًا مراعىً فيه التَّقدير، وهو أمر يضيق عنه وسع الممكن بالكليَّة.



[الرَّد على لوازم الفَلاسِفَة]

ولا يلزمُنا ما يقوله الفلاسفة في نفس التَّأثير عن غيره سبحانه، بأنَّ ما هو جائز الذَّات لو أحدث للأحدث بمشاركة الجواز وهو طبيعة عدميَّة، فيلزم تأثير العدم في الوجود، وهو ضروريُّ البُطلان، فطريُّ الفساد، وذلك لأنَّه إنَّما يلزم لو كان تأثير العبد خارجًا من خلق الله سبحانه وإيجاده، بل إنَّما يؤثِّر هو بجهته الرَّاجعة إليه سبحانه ألا ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: 210] على أنَّ التَّأثير ليس هو الإيجاد، ويعينُك على ذلك ملاحظة حال النَّفس مع قواها في أفعالها الاختياريَّة، فإنَّ إدرك السَّمع والبصر مثلًا بعينه إدراك النَّفس بلا إثنينيَّة أصلًا كما روي أنَّ: «مَنْ عَرفَ نَفسَهُ فَقدْ عَرَفَ ربَّه»[1] أرأيت نور الشَّمس الواقع على الجدار المُنحرف عنها بواسطة المُصقَلات، أفتراه من نور المُصقل أو تزعم أنه لا دخل ولا تأثير له في حصول هذا النُّور في ذلك الجدار، ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر: 2] ﴿ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 26].[/ 47]



(1) سيأتي تخريجه في محلِّه.

[الثّواب والعقاب]

[يُثَابُوْنَ بِهَا] أي بسبب الأفعال إنْ كانت طاعة وعبادة.

[وَيُعَاقَبُوْنَ عَلَيْهَا] إنْ كانت معصية وجريمة، لقوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: 286]، و﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [الزَّلزلة: 7، 8] و﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: 170] و﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النَّمل: 90] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، ولأنَّ قضيَّة الحكمة تدلُّ على ذلك خلافًا للأشعريَّة قالوا: الثَّواب مِنَ الله فضلٌ، والعقاب عدلٌ، لا يستحقُّها العبد بالأعمال، فيجوز العقاب على الطَّاعة، والثَّواب بالمعصية، بناءً على إنكار عقليَّة الحُسن والقُبح، وتمسُّكًا بقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ ۝٤٤ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [الرُّوم: 44 - 45].

ومذهبنا(1) هو الَّذي يحقِّقه المعقول، ويصدِّقه المنقول، فإنَّ قوله تعالى: ﴿ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [يونس: 4] نصٌّ فيه، ولا منافاة بين كون الإثابة بسبب الطَّاعة وكونها فضلًا من الله، لأنَّها بخلْقه وإيجاده، وتمكين العبد منها في كسبه،

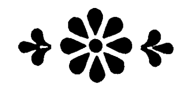
---

(1) ولذلك جمع الله تعالى بين الجزاء والعطاء في قوله: ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾ [النَّبأ: 36] وأضاف الجزاء إلى نفسه، وبدل منه العطاء تكريمًا للمتَّقين، وإشعارًا بأنَّ جزاءه سبحانه لعملهم الصَّالح نفس عطائه، فكونه جزاء مقتضيًا للاستحقاق بالنَّظر إلى الامتثال الصَّادر من العبد، وإتيانه بالأعمال الصَّالحة، وكونه عطاء غير مقتضٍ له بالنَّظر إلى أنَّ تلك الحسنات كلّها من الله بخلقها وإيجادها، وتمكين العبد منها في كسبه، إذ الممكن في حدِّ ذاته عار عن الكمالات كلِّها، وخالٍ عن الخيرات بأسرها، بخلاف جزاء الطَّاغين حيث لم يضفه إلى نفسه، ولم يبدل منه العطاء، وجعل ذلك مسببًا عن عملهم كما في قوله: ﴿ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى ﴾ [النَّجم: 31]. (المرجاني)

قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: 32]، ولأنَّها في نفسها وإنْ كثُرت لا تكافيء شكر أدنى شيء من نِعمه، وقد فُسِّر الفضل بالعطايا الزَّائدة على أصل الثَّواب بالطَّاعة على ما يُشعر به قوله: ﴿فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: 44].

ولكن ذلك غير واجبٍ على الله تعالى خلافًا **للمعتزلة** حيثُ زعموا أنَّ عدم وجوبها عليه يُفضي إلى التَّواني في الطَّاعات، والاجتراء على المعاصي والسَّيِّئات، وإنَّ إيجاب المشاقّ بلا نفع يقابلُها ظلمٌ!

قُلنا: عند ملاحظة قضيَّة الحكمة يضْمحلُّ توهُّم التَّواني والاجتراء على المعصية، ولا يُتصوَّر الظُّلم في حقِّه سبحانه وتقدَّس، لأنَّه إمَّا التَّصرُّف في مُلك الغير، وكلُّ شيء في عالم الممكنات ملكه ولا شِركة لغيره، فله التَّصرُّف كيف شاء، وإمَّا وضْعُ الشَّيء في غير موضِعه، والله سبحانه متعالٍ عنه لأنَّه الحكيم العليم.



[الحُسْن والقُبح]

[**وَالحَسَنُ**] الذي يعدُّه العقول محمودًا مُحبَّبًا.

[**مِنْهَا**] أي من أفعال العباد التي يعمُّها إرادة الله ومشيئته، ويشملها تقديره وقضيَّته.

[**بِرِضَائِهِ تَعَالَى**] ومحبَّته وأمره.

[**وَالقَبِيْحُ**] الَّذي يستخبثه الطِّباع السَّليمة، ويستنقصه العقول المستقيمة.

[**لَيْسَ بِرِضَائِهِ**] بل هو مقرون بكراهته وبغضه ونهيه خلافًا **للأشعريِّ وأتباعه**، فإنَّه وافق **المعتزلة** في أنَّ الإرادة والمشيئة لا ينفك عنهما الرِّضاء والمحبَّة، ولذا قال إنَّ [/ 48] إرادة الشَّيء عين كراهة ضدِّه، إلَّا أنَّه لمَّا وافق **الحنفيَّة**[1] في عموم إرادته، وشمُول قدرته تعالى، لزمَه القول بأنَّه سبحانه راضٍ للكفر، ومحبّ له، وقد قال جلَّ

---

(1) ذهب جمهور أئمَّتنا خصوصًا العراقيُّون منهم وهم أعرف بمذهب أبي حنيفة وأصحابه وآلف بمأخذه أنَّ الحسن والقبح عقليَّان على المعنى الذي بين في الشَّرح وتابعهم في ذلك أبوالمنصور الماتريدي، والقاضي أبو زيد الدَّبوسي، وفخر الإسلام البزدوي، وغيرهم، ووافقهم من الشَّافعيَّة أبو بكر الشَّاشي القفَّال، وأبو بكر الفارسي، وأبو بكر الصَّيرفي، والحَلِيْمِي، والقاضي أبوحامد وغيرهم.
وذهب جمهور الشَّافعيَّة إلى أنَّهما شرعيَّان، ووافقهم من أصحابنا شمس الأئمَّة السَّرخسي، وفحر الدِّين قاضيخان، رَحِمَهُمَاللَّهُ. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

* واعلم أنَّ جمهور الحنفيَّة من أهل السُّنَّة والجماعة قائلون بعقليَّة الحسن والقبح، ووجوب قضيَّة الحكمة، وما هو الأحمد لجملة البريَّة عن الله تعالى لكمال علمه، وتمام قدرته، وباهر كرمه، وتناهي جوده وفضله، والأشاعرة لمَّا كانوا في جانب من هذه العقيدة الحقَّة، ولا سيَّما المتأخرون منهم نسبوها إلى أهل الاعتزال، وعدُّوها من قواعدهم الظَّاهرة والوبال، على ما شحنوا به كتبهم، وعن هذا رموا جماعة كثيرة من أجلاء الحنفيَّة، وألبَّاء نبلائهم، بل أباحنيفة رَحِمَهُاللَّهُ نفسه، بهذا الدَّاء العضال، والنَّبز الشَّديد المُحال، وهم براء منه حاشاهم، ثمَّ حاشاهم. منه سلَّمه الله تعالى. (المرجاني).

شأنه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمر: 7] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: 77] وهذا ممَّا عِيبَ عليه، والَّذي التجأ إليه لدى الفَزَع هو كون الحُسن والقُبح لا يَثبتُ إلَّا بالشَّرع.

والفصْل أنَّهما يطلقان على كون الشَّيء ملائمًا للطَّبع ومنافرًا له، كالحلوِ والمرِّ، وعلى كونه صفة كمال ونقصان، كالعلم والجهل، وعلى كونه موافقًا للغرض ومخالفًا له، كالمصلحة والمفسدة، وعلى كونه مناط المدح عاجلًا، والثَّواب آجلًا، والذَّم في الأُولى، والعقاب في العُقبى، وهما بالمعاني الأُولى عقليَّان وِفاقًا، وإنَّما النِّزاع في المعنى الأخير.



[مبدأ العدل والإحسان]

ولمَّا كان المذهب عندنا أنَّ الأمر التَّدويني بحذاء الأمر التَّكويني وجب أن يكون في الفعل جهة مقتضية للأمر والنَّهي، لأنَّ الحكيم المتعال، لا يليق منه الإهمال، وفي التَّنزيل: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ ﴾ [النحل: 90] ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ ﴾ [الأعراف: 157] إلى غير ذلك من الآيات، فالحُسْن والقُبح بمعنى صفة الكمال والنُّقصان يوجب لحوق المدح والذَّم، وترتُّب الثَّواب والعقاب وبالعكس، فإثبات أحدهما، ونفي الآخر، قول بالمُتنافِيَين.

ثُـمَّ هـذه الجهة المُحسِّنة والمُقبِّحة قد يستقلُّ العقل في إدراكـهـا، فيجب على المُدرك الإتيان به في حكم العقل، وإنْ لم يأثَم بتركه كالامتثال، ولهذا قال أبوحنيفة[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا عُذر لأحدٍ في الجهل بخالقه لِما يَرى من خلق السَّماوات والأرض، ولو لم يبعث الله للنَّاس رُسولًا مُبيِّنًا لهم ما يجب، لوجب عليهم معرفته بعقولهم.

ومعنى الاستقلال في الإدراك: أنْ يقف بالإجمال على الجهة الصَّالحة، بحيث لو عُرض على العقل فعلٌ وتركٌ وقيل: إنَّ أحدهما متعلّق الثَّواب والعقاب دون الآخر اطلع على تلك الجهة، وأمَّا عدم وقوفه بدوءًا فليس لعدم اطلاعه عليها، بل لعدم وقوفه على ترتُّب الجزاء بالإثابة، والعقوبة في الأجل.

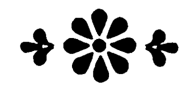


(1) ذكره البيَّاضي في الأصول المنيفة: 62. من رواية أبي يوسف ومحمَّد عن الإمام.

[النَّظر والاعتبار]

ولا نِزاع لأحدٍ في أنَّه شرعيٌّ لا يُعرف إلَّا به، وهو لا ينافي إدراك الجهة المذكورة عقلًا، وذلك لأنَّه تعالى عاتب الكفَّار في غير موضِع على تركهم النَّظر والاعتبار، ولولا الوصول إلى عواقب الأمور بالتَّأمل ونظر العقول لما عوتبوا بتركه، كما قال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الرُّوم: 9] وقال: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ [فاطر: 37]، وقال: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ﴾ [الملك: 10، 11] [/ 49] حيث جعل الاعتراف بعدم التَّعقل اعترافًا بالذَّنب، كالاعتراف بعدم السَّمع، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: 15]، قد حُمل على عذاب الاستيصال في الدُّنيا بدليل صيغة الماضي، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَـٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: 16].

على أنَّه لا يدلُّ إلَّا على عدم الوقوع، نعم إنَّ الحاكم في الأفعال، والواضع للشَّرائع هو الله تعالى، والعقل لا يستلزم حكمًا شرعيًّا للعبد خلافًا **للمعتزلة** حيث زعموا أنَّه علَّة موجبة لِما استحسنه، ومُحرِّمة لِما استقبحه، على القطع والبتات فوق العلل الشَّرعيَّة، لأنَّها إمارات يجري فيها النَّسخ والتَّبديل، ولم يجوِّزوا أنْ يثبت بالشَّرع ما لا يدركه العقل.



[التـكليف بما لا يطاق]

[وَالاسْتِطَاعَةُ مَعَ الفِعْلِ] ولا تتقدَّم عليه ولا تتأخَّر في الحصول، خلافًا للمُعتزلة والكرَّاميَّة قالوا: لو لم تتحقَّق إلَّا حال وجود الفعل، لزم إيجاد الموجود، وتحصيل الحاصل، والتَّكليف بما لا يُطاق!

والجواب: أنَّ المستحيل تحصيل الحاصل لا بهذا التَّحصيل، والاستطاعة التي هي مناط التَّكليف، ليست هي هذه الاستطاعة، على ما سيصرِّح به المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[وَهِيَ حَقِيْقَةُ القُدْرَةِ الَّتِي يَكُوْنُ بِهَا الفِعْلُ] ويحصل بسببها عند تحقُّقها، فلا يمكن تخلُّف الفعل عنها، فإنَّ العلَّة التَّامَّة، والجزاء المتمِّم لها سواء كانت عقليَّة أو شرعيَّة، يمتنع عنها تخلُّف المعلُول لا محالة، ولأنَّه لولا ذلك لما كان للخَلْق حاجةً وفقرًا إلى الله تعالى عند أفعالهم[1]، وقد قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمَّد: 38].

[وَقَدْ يَقَعُ] ويطلق [هَذَا الاسْمُ] أي اسم الاستطاعة [عَلَى سَلامَةِ الأَسْبَابِ] المؤديَّة إلى الفعل من مبادئه المذكورة فيما سلف.

[وَالآلاتِ] المُفضِية إليه كالزَّاد والرَّاحلة بالنِّسبة إلى الحجِّ.

[وَالجَوَارِحِ] الأعضاء كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97] فإنَّ المراد بها ليست حقيقة القدرة، بل المراد منها الزَّاد

---

(1) قال ذو النُّون المصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جميع الخلق محتاجون إليه سبحانه، في كلِّ نفس، وفي كلِّ خطرة ولحظة، وكيف لا ووجودهم به وبقاؤهم به.

* أقول: وذلك في جملة أحواله، وجميع شؤونه في باطن أجزائه وظاهره، وكامن أفعاله، وبارزه في كلِّ لحظة وآن، ووقت وزمان. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

والرَّاحلة، على ما فسَّره النَّبي ﷺ فيما أخرجه الحاكم[1] على شرط الشَّيخين عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قيل: يا رسول الله: ما السَّبيل؟

قال: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ».

فإنْ قيل: الاستطاعة المذكورة صفة المكلَّف، والسَّلامة صفة الأسباب والآلات والجوارح، فكيف يصحُّ تفسير الاستطاعة بالسَّلامة وحملها عليها، وكون المكلَّف بحيث يسلِّم أسبابه وآلاته وجوارحه ليس معنى سلامتها [/ 50] وإنْ استلزمته، وشتَّان بينهما؟

قُلنا: إنَّهم وإنْ فسَّروا الاستطاعة بها إلَّا أنَّهم تسامحوا فيه اعتمادًا على ظهور المراد، وقصدوا منه ما يفهم منه من كونه بحيث سلمت أسبابه وآلاته وجوارحه.

[**وَصِحَّةُ التَّكْلِيْفِ تَعْتَمِدُ عَلَى هَذِهِ الاسْتِطَاعَةِ**] المفسَّر بالسَّلامة، ومناطه ليس إلَّا هي، فلا يلزم تكليف العاجز، إذ بعد السَّلامة لا يكون من جهة العبد إلَّا القصد وصرف القُوى المودعة في الأعضاء بخلق الله تعالى وإيجاده، على أنَّ القدرة الواحدة تصلُح للضِّدين، بأنْ تكون القدرة المصرُوفة إلى الكفر هي التي تُصرف إلى الإيمان، فكان المباشر لضدِّ المأمور به شاغلًا لها في غير موضعها باختياره وسُوء فعله فيستحق الذَّم والعقاب لأجله.

[**وَلا يُكَلَّفُ العَبْدُ**] ولا يُحمل عليه بأنْ يُلزم عليه بحيث لو فعل يُثاب ولو ترك يعاقب، [**بِمَا لَيْسَ فِي وِسْعِهِ**] طاقته وقدرته[2]، بل ما يضيق عليه ويتحرَّج فيه، وإنَّما يكلِّفه بما يتَّسع فيه طوقه، ويتيسَّر عليه دون مدى الطَّاقة والمجهود لقوله تعالى:

(1) في المستدرك: (1655، 1656).

(2) وإنَّما ذهب من ذهب إلى أنَّ القدرة لا تصلح للضدَّين لقوله: القدرة عرض لا يبقى زمانين، فالقدرة التي تكون مع أحد الضِّدين غير التي تكون مع الضِّد الآخر، لا سيَّما أنَّهم لا يفرِّقون بين القدرة وبين مبدأ الفعل أو التَّرك. تلخيص المحصَّل: [167] للمحقِّق الطُّوسي. (المرجاني).

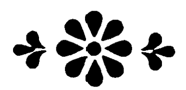
﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286] ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

اعلم أنَّ ما لا يطيقه العبد على **ثلاث مراتب**:

1- ما يمتنع في ذاته: كجمع النَّقيضين، وخلق الواجب، ممَّا لا يتعلَّق به القُدرة أصلًا.

2- وما يمكن في نفسه: ولكن لا يتعلَّق به القدرة الحادثة رأسًا كخلْق الجسْم، أو عادةً كحمل الجبَل، والصُّعود إلى السَّماء.

3- وما يمكن صدوره من العبد: إلَّا أنَّه امتنع لسبق القول، وجري القضاء، ومُضيّ القَدَر، بأنْ يتعلَّق عِلمُ الله سبحانه وإرادته وقضاؤه على خلافه، ولا خلاف لأحدٍ في جوازه عَقلًا، ووقوعه شرعًا، كما أنَّ الأوَّل لا يجوز ولا يَقع وِفَاقًا، وإنَّما الخلاف في النَّوع الثَّاني، فقالت **الأشعريَّة** يجوز عقلًا، إذا العباد مماليكه فيفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يقع لما تلونا، وقوله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: 31] ليس بتكليف، بل خطاب تعجيز.

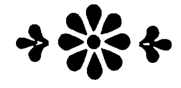


[أفعال العباد]

وما ذهب إليه بعضهم بأنَّ تكليف أبي لهب بتصديقه عليه الصَّلاة والسَّلام فيما عُلم مجيئه[1]، ومن جملته أنَّه لا يؤمن تكليف بأنْ يصدقه في أنْ لا يصدقه ويُذعن ما وجد في نفسه خلافه، وهو مستحيل قطعًا خلاف النَّص والإجماع.

وأُزيح بأنَّ المُحال إذعانه بخصوص أنه لا يؤمن، وإنَّما يكلفه به إذا وصل إليه بخصوصه وهو ممنوع، وأمَّا قبل الوصول فالواجب هو الإذعان الإجمالي.

وقالت الحنفيَّة: لا يجوز عقلًا، ولا يقع شرعاً؛ لأنَّ قضيَّة الحكمة تأباه، إذ الابتلاء إنَّما يتحقَّق فيما يفعله العبد باختياره فيثاب عليه، أو يتركه باختياره [/ 51] فيعاقب عليه، فإذا كان بحال لا يمكن وجود الفعل منه كان مجبورًا على تركه، فيكون معذورًا في الامتناع، فلا يتحقَّق معنى الابتلاء وحكمة التَّكليف، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: 286] استعاذة عن تحميل مالا يطيقه من العقوبات النَّازلة لمن قبلنا لا عن تكليفه به، ووافقنا **المُعتزلة** بناء على وجوب الأصلح عليه تعالى عندهم.



(1) ثُمَّ تبابه ودخوله النَّار، ولا يدلُّ على تأبيد كفره وسوء خاتمته، لجواز أن يدخلها لكبيرة يرتكبها بعد الإيمان. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

[الاختيار والاضطرار]

ولمَّا كان مذهب **المُعتزلة** إسناد أفعال العباد إلى أنفسهم قسَّموها إلى ما هو بطريق المباشرة كتحريك اليد، وإلى ما هو بطريق التَّوليد كحركة المفتاح المُسبِّب عن حركة اليد، فأراد المُصنِّف الرَّد عليهم، وأستأنف الكلام، وصرَّح بأنَّ المتولّدات أيضًا بخلق الله تعالى وإيجاده على خلافهم حيث قال:

[**وَمَا يُوْجَدُ مِنَ الأَلَـمِ فِي المَضْرُوْبِ عَقِيْبَ ضَرْبِ الإِنْسَانِ، وَالانْكِسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيْبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ**][1] قيد به لأنَّ الخلاف إنَّما هو فيه، وأمَّا ما يوجد من الألم والانكسار لوقوع الحَجَر بطبعه أو نحوه فلا صُنع للعبد فيه أصلًا.

[**وَمَـا أَشْبَهَ ذَلِـكَ**] كحصول المعرفة بعد النَّظر، وثبوت اليقين بعد التَّقوى [**مَخْلُوْقُ اللهِ تَعَالَى**] كسائر الموجودات المُمكنة لِما مرَّ من شُمول البراهين، وعموم الأدلة.

[**لا صُنْعَ لِلعَبْدِ فِي تَخْلِيْقِهِ**] وإيجاده، وإنَّما قُيِّد به لأنَّ للعبد صُنعًا في كسبه كيف، فإنَّ بين العلَّة والمعلول ارتباطًا في الوجود والعدم، والأسباب أسباب حقيقية، بها يحصل الاستعداد للشَّيء، وذلك بأنْ يخلق الله سبحانه الأسباب والمسبَّبات على نحو يقتضي الرَّبط بينهما، ويفيض الوجود على الأشياء كلِّها بحسب استعدادها وقبولها، لا أنَّ الأسباب عاديَّة محضة لا ارتباط بينها وبين مسبَّباتها كما زعمه **الأشعريَّة** حتَّى جوَّزوا تخلُّف المعلُول عن عِلَّته التَّامَّة، وقالوا: بعدم إيجاب النَّظر الصَّحيح حصول المعرفة وغير ذلك ممَّا هو صريح المكابرة.

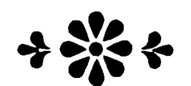
وقيل انتصارًا لهم: بأنَّ المتولِّدات كثيرًا ما لا تقوم بالكاسِب كالألم والانكسار وإنْ قام بعضها به كالمعرفة، إلَّا أنَّه لا فرق بينهما بالنِّسبة إلينا في الحصول بصنعنا

---

(1) كذا بالأصل، وفي شرح العقائد النَّسفيَّة للتَّفتازاني طبعة دار البيروتي: 121: الإنسان.

وعدمه، فيستحيل كاكتساب ما ليس قائمًا به، ولهذا لا يتمكَّن العبدُ من عدم حصولها، بخلاف الأفعال الاختياريَّة.

وأُجيب: بأنَّ استحالة اكتساب مالا يكون قائمًا بالكاسِب أوَّل المسألة وعين النِّزاع، وأيُّ دليل قضى عليه بالامتناع، وبأنَّ عدم تمكُّن العبد قبل وجود مباشرة الأسباب ممنوع، وبعدها لا ينافي كونه مكتسبًا، كما أنَّ الفعل بلا واسطة [/ 52] يمتنع تركه بعد تمام علَّته.



[تحقيق الكلام في الآجال]

[وَالمَقْتُوْلُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ] المقدَّر له، وهو ميقات بُطلان حياته على ما قدَّره الله سبحانه وقضى به، وحكم بوقوعه، فلا يُتصوَّر تخلُّفه عنه كما قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: 49] وفيه تأكيد ومبالغة، حيث جعل التَّأخر أبْعَدَ عن التَّقدُّم المستحيل بالضَّرورة بعد ما جاء الأَجَل.

وفي الحديث من أنَّ صلة الرَّحم تزيد في العمر وأمثاله ظنِّي لا يعارض القطعي، ولعلَّ المراد منه الزِّيادة بحسب الخير والبركة على ما رُوي[1] عن أبي الدَّرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: ذكرنا عند رسول الله ﷺ زيادة العمر في الدُّنيا، قال رسُول الله عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾ [المنافقون: 11]، ولكن زيادة العمر ذريَّة صالحة يرزقها الله تعالى العبد، يدعُون له بعد موته، ويلحقه دعاؤهم في قبره، ذلك تأويل زيادة العمر، لا كما زعم **المُعتزلة** من أنَّ المقتول مقطوع الأجل، بمعنى أنَّه لو لم يُقتل لعاش إلى وقت هو أجل له، وأمَّا وجوب القصَاص أو الدِّية والضَّمان على القاتل فلارْتكَابِهِ المنْهي عنه، ومباشرته إيَّاه.

[وَالمَوْتُ] زوال الحياة عن الحيِّ أو ضدِّها، وقد يطلق على عدمها مُطلقًا كما في قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: 28] و﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: 31].

[قَائِمٌ بِالميِّتِ مَخْلُوْقُ الله تَعَالَى] قيل: هذا مبنيٌّ على أنَّه وجودي كما هو مذهب **الجبَّائي** لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: 2] والأكثرون على أنَّه عَدميٌّ ومعنى خلقه تقديره، أو المعنى أوجد الحياة وأزالها حسبما قدَّرهما.

---

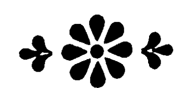
(1) أخرجه ابن حبَّان في المجروحين: 1/ 416 - 417، والطَّبراني في المعجم الأوسط: (3349).

ولا يخفى أنَّ الموت وإنْ كان عَدميًّا لكنَّه ليس عدميًّا محضًا، بل له شائبة من الوجود باعتبار ارتباطه بمحلِّه، على أنَّ التَّأويل المذكور يساعده عبارة المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

[**لا صُنْعَ لِلعَبْدِ فِيْه**] في وقع الموت.

[**تَخْلِيْقًا**] لاختصاصه بالله تعالى.

[**وَلا اكْتِسَابًا**] لعدم مطاوعته ولزومه القطع أو الضَّرب، على أنَّ الأثر المترتِّب على فعله وكسبه إنَّما هو الانقطاع وتفرُّق الأجزاء، وزوال اتصال الأعضاء، وهو ليس بموت.



[الرَّد على المعتزلة والفلاسفة]

[وَالأَجَلُ وَاحِدٌ] لا يُتصوَّر تعدُّده بأنْ يمكن موت نفس في زَمَانين خلافًا **للكعبيّ من المُعتزلة**، حيثُ قال: إنَّ للمقتول أجلين، القتل، والموت، وأنَّه لو لم يُقتل لعاش إلى أجَلِه الَّذي هو الموت، أو يمكن موت واحد على نَحوَيْن خلافًا **لأبي الهُذيل العلَّاف** منهم، حيثُ زعم أنَّ المقتُول لا أجل له [/ 53] سِوى القتل، ولو لم يُقتل لمات بغيره في وقت قتله.

قُلنا: كما أنَّه لا يُمكن أنْ يمُوت في غير وقته المقدَّر، لا يمكن أنْ يمُوت بغير سَببه المعيَّن له في القضاء والقَدَر، والذي جرَّأهم على أمثال تلك التَّقوّلات الضَّروريَّة البُطلان، أصلهم الفاسد منْ نفي القضاء والقدر، وعموم الإرادة، وشمول القُدرة، وإثبات الاستقلال للعبد في أعماله، وتفويض أمره إليه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145].

والَّذي ذهب إليه **الفلاسفة** منْ أنَّ للحيوان أجلًا طبيعيًّا وهو وقت موته بتحلُّل رطوبته، وانطفاء حرارته، وآجالًا احتراميَّة بحسب الآفات والأمراض المتوجِّهة إليه، لا يمسُّ محلَّ النِّزاع، فإنَّهم لا يخالفون قطُّ في اتحاد وقت الموت وسَببه، وإنَّما حاصلُ كلامهم: أنَّ الحيوان إنْ كان الله سبحانه لم يقدِّر له الموت بواحد من الآفات والأمراض لبقي رطوبته الجِبليَّة، وحرارته الغريزيَّة، إلى مدَّةٍ مثلًا إلى مائة وخمس وعشرين سنة، ويكون ذلك أجله المضرُوب، ووقته المكتوب، على ما يُشعر به قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: 11]، وقوله تعالى: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [إبراهيم: 10] على شاكلة ما رُوي[1] عن النَّبي ﷺ أنَّه يكون عُمْر الرَّجل ثلاث سِنين، فيجعله الله ثلاثين

(1) عزاه السُّيوطي في الفتح الكبير: 1/ 367. إلى أبي الشَّيخ الأصبهاني في كتاب الثَّواب من حديث عبد الله بن عمرو بلفظ: «إنَّ المرء ليَصِل رحمه وما بقي منْ عمره إلَّا ثلاثة أيام، =

سنة ببرِّه أبويْه، أو صِلة رحمه، ويكون عُمْر الرَّجل ثلاثين سنة، فيجعله الله ثلاث سنين بقطعه رحمه.

قال أبو بكر الكلاباذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معناه أنْ يقدِّر الله لعبدٍ أجلًا ثلاثين سنة، ويقدِّر له بِرًّا وصلة رحم، ولو لم يقدِّر بِرَّه وصلته لم يقدر عمره إلَّا ثلاث سنين.



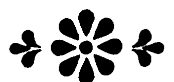
= فيُنسيه الله ثلاثين سنة، وإنَّه ليقطع الرَّحم وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فيصيِّره الله إلى ثلاثة أيام». قلت: وقد أخرجه أيضًا الشَّجري في الأمالي الخميسيَّة: 2/ 126. من حديث علي بن أبي طالب.

[حقيقة الرِّزق]

[وَالحَرَامُ رِزْقٌ] لأنَّه ما قدَّره الله سبحانه غذاء شخص، وساقه إليه، سواء كان مِلكًا له أو لا؟ لقوله تعالى: ﴿۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 6]، فلو كان مُنحصرًا في الحلال لما كان الله رَازقًا لكثير من العباد، نعم قد يُطلق اسم الرِّزق على المِلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3]، ولما فسَّره **المُعتزلة** بمملوك يأكله المالك، أو بما لا يمنع عن الانتفاع به، ذهبوا إلى أنَّ الحرام لا يكون رزقًا.

[وَكُلٌّ] من الإنسان وغيره من أنواع الحيوانات، [يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ حَلالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا] فلا يزيد رزقه على عمره، ولا عمره على رزقه، لما مرَّ من معنى الرِّزق.

[وَلا يُتَصَوَّرُ أَنْ لا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلُ غَيْرُهُ رِزْقَهُ] لامتناع التَّبدل على قضاء الله وقدره. [/ 54]

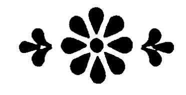


[الهدى والضَّلال]

[وَاللهُ] سبحانه [يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ] بالخذلان وتضييق صدْره بإحداث هيئة في نفسه تُمرِّنه على استحباب الكفر والمعاصي، واستقباح الإيمان والطَّاعات بسبب غيِّه، وإعراضه عن صحيح النَّظر، واستفراغ الفكر، لما فيه من الحكمة الكليَّة، والمصلحة الجليلة، فهو بالنِّسبة إلى الشَّخص لازم من لوازم ما ساق إليه الأحوال الماضية التي لم يكن بدٌّ من وقوعها، ولا من وقوع ما يتبعها، لنقص الممكن في حدِّ ذاته، وضيق وسعه، ونطاق قدره.

ولا يتوهَّم من ذلك الجوْر والظُّلم، لأنَّه إنَّما يُتصوَّر ذلك إذا كان للمُمكن استحقاق من جهة نفسه لشيء من الجهات الفعليَّة، والحيثيَّات الوجوديَّة، وليس كذلك، وفي التَّقييد بالمشيئة إشارة إلى أنَّ الإضلال ليس عبارة عن وجدان العبد ضالًّا، أو تسميته ضالًّا كما يتقوَّله **المُعتزلة**، إذ لا معنى حينئذ للتَّعليق بها، ولأنَّ فيه فوات حسن المقابلة بين الإضلال والهداية، والمفهوم من الآيات والمعلوم من المحاورات وجودها.

[وَيَهْدِي] بالتَّوفيق وشرح الصَّدر، [مَنْ يَشَاءُ] أشار بذلك إلى أنَّ المراد من الهداية ليس بيان طريق الحقِّ فقط كما هو مذهب **المُعتزلة**، لأنَّه عامٌّ.



[تحقيق معنى الهداية]

وتحقيق المقام أنَّ الهداية هي الدَّلالة بلطف، والإرشاد لا بعنف، وهداية الله سبحانه الخلق إرشاده إلى جلب كماله الممكن له، وتوجيهه إلى تحصيل المنفعة المنوطة به، بتعريف كيفيَّة الارتفاق بما أعطاه بالاختيار أو بالطَّبع، ثُمَّ إنَّها وإنْ كثُرتْ منْ أنْ يدخُل تحت عدد من حيث النَّوع، إلَّا أنَّ أجناسها الشَّاملة لها تنحصر مرتبةً في أربعة:

الأوَّل: إفاضة القُوى الممكّنة من الاهتداء إلى المصالح كالعاقلة، والمشاعر الظَّاهرة والباطنة، وإليه أشار تعالى بقوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: 50].

والثَّاني: إقامة الدَّلائل الفارقة بين الحقِّ والباطل، والصَّلاح والرَّشاد، وإليه أشار بقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: 10].

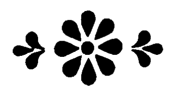
والثَّالث: الدَّعوة بإرسال الرُّسل، وإنزال الكُتب، وإيَّاه عنا بقوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: 73]، و﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9].

والرَّابع: شرح الصُّدور، وكشف السَّرائر على القلوب، وإراءة الأشياء على ما هي عليها، وهذا القسم ممَّا يختصُّ بنيله الأنبياء والأولياء، وإيَّاه] عنا[بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: 90] وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [الرُّوم: 69]، والهُداة من العباد الأنبياء والعلماء الدُّعاة إلى السَّعادة الأخرويَّة والصِّراط [/ 55] المستقيم، بل الله الهادي لهم على ألسنتهم[1]، وهم مسخَّرون تحت

---

(1) ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ أي التزموا فطرة الله، والفطرة الخلقة، ألا ترى إلى قوله: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الرُّوم: 30] والمعنى أنَّه خلقهم قابلين للتَّوحيد ودين الإسلام، غير نائين عنه، ولا مُنكرين له، لكونه مُجاوبًا للعقل، مُساوق للنَّظر الصَّحيح، حتَّى لو تركوا لما اختاروا عليه دينًا. آخر. مدارك [التَّنزيل: 2/ 699] من سورة الرُّوم. (المرجاني).

قدرته وتدبيره حيث قال: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص: 56].



[الصَّلاح والأصلح]

[وَمَا هُوَ الأَصْلَحُ لِلعَبدِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى الله تَعَالَى] قيّد الأصلح بكونه للعبد، والوجوب بكونه عليه تعالى، إذ الأصلح بالنِّسبة إلى الفِطْرة واجبٌ الحصول في الحكمة، فإنَّ بالنَّظر إلى كمال العلم يمتنع الجهل به، وإلى شمُول القدْرة العجز عنه، وإلى تمام الجود والكرَم البُخْل به، فهو تعالى يراعي الحكمة، ويُوجد الأشياء على حَسَبها، ولا يُتصوَّر منه أهمالُها، وذلك هو فضل الله وإحسانه، خلافًا **للأشعريَّة**، فإنَّهم زعموا إنَّ الشَّيء لا يتَّصف بالحسْن والقُبح، ولا بالصَّلاح والفساد في نفسه، وإنَّما يحكم عليه بالحسن والصَّلاح باعتبار إيجاد الله تعالى وخلقه إياه.

والمُعتزلة حيث زعموا أنَّ الأصْلح للعبد واجبٌ عليه تعالى، وجمهورهم اجترؤوا على القول بالوجوب[1] بمعنى استحقاق الذَّم، والعقاب بالتَّرك عند العقل، ومال بعضهم إلى اللُّزوم العقلي، وبعضهم إلى العادي، فقال بعضهم: الواجب عليه تعالى تعريض الثَّواب منْ عَلِم منه الكفر على تقدير التَّكليف.

وقال أبو عليّ الجبَّائي: بل رعاية ما علم الله تعالى نفعه.

وقال أبوالقاسِم الكعبيّ: الواجب ما هو الأوْفق في الحكمة والتَّدبير، يعني بالنِّسبة إلى الشَّخص، لا بالنِّسبة إلى نظام العَالَم كما هو **مذهبُ الحكماء حيث قالوا**: عِلْم الأوَّل تعالى بكيفيَّة الصَّواب في ترتيب الوجود مستتبعٌ لفيضان الخير والجود، من غير طلب منه تعالى، وانبعاث قصود.

(1) اعلم أنَّهم اختلفوا في أفعاله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، هل هي معلَّلة بالأغراض أم لا؟ فذهب الحكماء والأشعريَّة إلى أنَّها غير معلَّلة أصلًا، وإلَّا لزم أنْ يكون ناقصًا بالذَّات مستكملًا بالغير، وذهب الحنفيَّة والصُّوفيَّة أنَّها معلَّلة، لكن التَّعليل ليس بأغراض مفارقة عن ذاته سبحانه حتَّى يلزم النُّقصان بالذَّات والاستكمال بالغير، بل معلَّلة بما هو ليس غير ذاته، فإنَّه سبحانه بذاته، وكمال صفاته، علَّة لسائر العلل، موجب لجميع مخلوقاته بإرادته واختياره. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

[مناظرة الأشعري مع الجبَّائي]

وكان أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تلميذ أبي عليٍّ الجبَّائي ورَبيُّه وجرت بينهما مناظرة في هذه المسألة، فألزم أستاذه ترك الأصلح فيمن مات عاصيًا إن اعتبر جانب علم الله، وفيمن مات صغيرًا إنْ لم يعتبر، ولم يخرج عنه بجواب، فأعرض عنه وترك مذهبه، ومال إلى السُّنَّة، وانحاز إلى **عبد الله بن سعيد الكُلَّابي**[1]، **وأبي العباس القلانسي**[2]، **والحارث بن أسد المحاسبي**[3] وأمثالهم ممَّن يناضل عن السَّلف، ويذبّ عن طريقتهم، فنَصَرَ مذهبهم على قاعدة كلاميَّة، وناظر المعتزلة على مناهجهم بما أخذ عنهم، فكان هذا أوَّل ما دخَّل الكلام بين **أهل السُّنَّة والجماعة**، وإلَّا فلم يكن هو من صناعتهم، ولا كان هو محمُودًا عندهم، ولكنَّه ربَّما يتخطَّى عن **مذهب السَّلف**، ولذلك عَدَّ أئمَّتنا **الحنفيَّة** مذهبه مذهبًا منفردًا، [/ 56] وردُّوا عليه بالتَّزييف والإبطال في مواضع، إلَّا أنَّ أكثرها منحولٌ عليه، قد تعمله آراء أصحابه.

لا يقال: لو كان ما يفعله شيئًا واجبًا عنه لمَّا كان سبحانه مختارًا في أفعاله، ولا

---

(1) البصري، رأس المتكلِّمين فيها، ومن أهل السُّنَّة، وبطريقته وطريقة الحارث المحاسبي اقتدى أبوالحسن الأشعري، ألف التَّصانيف في الرَّد على المعتزلة، وكان يلقب كلابًا لأنَّه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، كان حيًّا قبل الأربعين ومائتين.
- انظر: سير أعلام النُّبلاء: 11/ 174. وطبقات الشَّافعيَّة لابن قاضي شهبة: 1/ 78.

(2) هو أبو العبَّاس أحمد بن عبد الرحَّمن بن خال القلانسي الرَّازي، من معاصري أبي الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا من تلامذته كما قال الأهوازي، وهو من جملة العلماء الكبار الأثبات، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات. انظر: تبيين كذب المفتري: 398.

(3) قال السُّلمي عنه: من علماء مشايخ القوم بعلوم الظَّاهر، وعلوم المعاملات والإشارات، له التَّصانيف المشهورة، منها: كتاب الرِّعاية لحقوق الله، وغيره، وهو أستاذ أكثر البغداديِّن، وهو من أهل البصرة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين. انظر: طبقات الصُّوفيَّة: 58.

مستحقًّا للحمد والشُّكر والثَّناء في إنعامه، ولمَّا كان امتنانه على أولي العزم من الرُّسل فوق امتنانه على أمثال أبي جهل.

لأنَّا نقول: الوجوب بالعلم والقدرة والإرادة لا ينافي الاختيار، بل يؤكِّده، كما لا ينافيه الوجوب بسبب العلم وسَبْق القول، ولمَّا لم يكن في الممكن شائبة استحقاق لشيء من جهة نفسه، واقتضاء له بذاته، فإعطاء ما هو خير له غاية الفضل والإحسان.

والمسألة تنشعب من الخلاف في حسن الأشياء وقبحها، وإهمال أفعاله تعالى وتعليلها، والتَّعليل عندنا حقٌّ خلافًا **للأشاعرة**، لكنَّه ليس بأمر مغاير له سبحانه خلافًا **للمعتزلة**، سبحان أنْ يُحدث خَلقًا باطلًا، أو يكون فعله عن الحكمة عاطلًا، وتعالى أنْ يغيِّره الحوادث، ويحمله على الفعل بواعث، قال **الإمام أبو زيد الدَّبوسي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **الأمد الأقصى**[1]: «إنَّ الله تعالى خلق الدُّنيا دار شبهة وحجَّة، وفناء وعمل، على سبيل الابتلاء عن تدبير واختيار مقرون بقَدَر وحُكم ماضٍ عليهم في القسمة، واجب في الحكمة، والآخرة دار يقين وخلود وجزاء، على وفاق عمل العبد».

ثُمَّ قال: «وذلك لأنَّ الصُّنع بلا عاقبة حميدة عبثٌ، وعلى فناء بعد أنْ حمدت عاقبته عجزٌ أو سفهٌ، وتعالى مُبدِع العالَم عن العبث والعجز والسَّفه، وما للصُّنع في الشَّاهد عاقبة حميدة عقلًا إلَّا قوام مصلحة الصَّانع له في حاله، أو ظهوره بذلك الصُّنع ليُعرف بجلاله، وتعالى الله عن الأولى، فتعيَّنت الأخرى». انتهى.

❁

(1) 277، في كتاب الدُّعوة والرُّؤية والبشارة.

[مفهوم عذاب القبر]

[وَعَذَابُ القَبْرِ] يعني العذاب الَّذي يكون للميِّت بعد ما قُبر في الأغلب، وإلَّا فالمصلُوب، والغريق، والحريق، ومن أكلته السِّباع، أصاب ما يصيبه المقبور من التَّنعيم والعذاب [لِلكَافِرِيْنَ] لقوله تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: 46].

[وَلبَعْضِ عُصَاةِ المُؤْمِنِيْنَ] لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «اسْتَنْزِهُوْا مِنَ البَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ القَبْرِ مِنْهُ»(1) والمراد الذي مات على العصيان وإلَّا فالتَّائب مِنَ الذَّنب كمَنْ لا ذنبَ له(2)، خصَّ بالبعض لأنَّ من مات بلا توبة فأمْرُه مفوَّض إلى مشيئة الله تعالى، حيث قال: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ﴾ [آل عمران: 129] .

[وَتَنْعِيْمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي القَبْرِ] نَسبَ التَّنعيم إليه تعالى، وأهمل العذاب اقتداءً [/ 57] بأساليب القرآن، وتأدُّبًا بآداب الأنبياء، وإشعارًا بأنَّه فضل من الله بتوفيق العبد في المعرفة والطَّاعة، وما ساق إليه من الفوْز والكرامة، بخلاف العذاب فإنَّه إنَّما يوجبه تفريط الإنسان وتقصيره في أعماله وعقائده الذي يلحق الممكن إذا خُلِّي وطبعه(3) لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [آل عمران: 169 - 170] وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «القَبْرُ

---

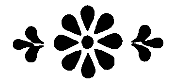
(1) أخرجه الدَّارقطني في السُّنن: 1/ 128. رقم: (7). وقال: الصَّواب مرسل.

(2) أصله حديث أخرجه ابن ماجه في السُّنن: (4250). من حديث عبد الله بن مسعود.

(3) كما في قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ ﴾ [الأعراف: 30]، وقوله جلَّ ذكره: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ ﴾ [الحديد: 23]، وقوله سبحانه: ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: 10]، إلى غير ذلك من الآيات. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ»[1].

[بِمَا يَعْلَمُهُ اللهُ وَيُرِيْدَهُ] واختلف في أنَّه للرُّوح أو البدن أو كليهما بخلق نوع من الحياة فيه، سواء أُعيد الرُّوح إلى البدن أم لا؟



(1) أخرجه الترمذي في سننه: (2460). وقال: هذا غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، وفي بعض النسخ: حسن غريب.

[السُّؤال في القبر]

[وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنكِيرٍ] لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: المُنْكَرُ، وَلِلآخَرِ: النَّكِيرُ، فَيَقُوْلانِ: مَا كُنْتَ تَقُوْلُ...». الحديث[1].

[ثَابِتٌ بِالدَّلائِلِ السَّمْعِيَّةِ] لأنَّها أُمور ممكنة أخبر بها الصَّادق على ما نطقتْ بها الآيات[2] والأحاديث، ومنْ أنكرها فإنَّما أنكرها لضيق حَوْصَلته، وجهله باتساع قدرة الله تعالى وعجائب تدبيره وصنعته.

ومن تأمَّل في عجائب ملكه وملكوته وغرائب قدرته وجبروته، لم يَستنكف عن قبول هذا وأمثاله، فإنَّ للنَّفس نشأة هي في كلِّ نشُوءة تشاهد الصُّور التي تقتضيها تلك النَّشأة، فكما أنَّها تشاهد صورًا في المنام لا تشاهدها في اليقظة، فكذلك تشاهد بعد المفارقة عن البدن أمورًا لم تكن تشاهدها في حال الحياة، على ما يشير إليه ما رُوي[3] عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال: النَّاس نيامٌ فإذا ماتُوا انتبهُوا، ومنْ أخفى النَّار في الشَّجر الأخضر، فهو قادر على إخفاء العذاب والتَّنعيم في بدن الميِّت.

ولك أُسوة في الصَّحابة إنْ صدقت، فإنَّهم كانوا يؤمنون بنزول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ يشاهده، وما كانوا يشاهدونه، ألا ترى أنَّ النَّائم يَرَى في نومه حيَّة وهو

---

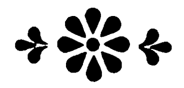
(1) أخرجه التِّرمذي في السُّنن: (1071) من حديث أبي هريرة، وقال: حديث أبي هريرة حسن غريب، وهو عند ابن حبَّان في الصَّحيح (الإحسان): (3117).

(2) كما فيما حكاه عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ من قوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشُّعراء: 80]، و﴿أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: 41]، وقوله: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: 83]. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(3) نصَّ العجلوني في كشف الخفا: (3209) على أنَّ ابن عساكر أخرجه عن سيِّدنا عليٍّ موقوفًا.

يتألَّم بذلك، حتَّى يرى نفسه في النَّوم ويصيح ويعرق جبينه، وربما يتزعَّج من مكانه كلُّ ذلك يدركه في نفسه ويتأذَّى به كما يتأذَّى به اليقظان وهو يشاهده وأنت ترى ظاهره ساكنًا، ولا ترى في حواليه حيَّة وهي موجودة في حقِّه، والعذاب حاصل له، ولكنَّه في حقِّك غير مشاهد، قال بعض المتأخِّرين من **المعتزلة**: حكي إنكاره عن **ضِرار بن عمْرو**[1]، ونُسب إلى **المعتزلة** لمخالطته إياهم، وهم بُرءاء منه، وتبعه قوم من السَّفهاء المعاندين للحقِّ بناء على أنَّ الميِّت جماد لا حياة فيه، وقد عرفت ما يزيحه.

وبالجملة: النُّصوص الواردة في هذا المعنى أظْهر من أنْ [/ 58] تُنكر، وأكثر من أنْ تحصر، وإنْ لم يبلغ آحادها حدَّ التَّواتر، واتَّفق عليه السَّلف الصَّالحون قبل أنْ يظهر المخالفون.



(1) الغطفاني، قاضٍ من كبار المعتزلة، طمع برياستهم في بلده فلم يدركها، فخالفهم، فكفَّروه وطردوه، صنَّف نحو ثلاثين كتابًا، وفيها مقالات خبيثة، مات نحو سنة: تسعين ومائة.
- انظر: سير أعلام النُّبلاء: 8/ 531. والأعلام: 3/ 215.

[البعث والنُّشور]

[وَالبَعْثُ] بحشر الأجساد وإعادة الأرواح، وذلك بجمع ما تفرَّق من الأجزاء الأصليَّة وتأليفها، بحيث يحصل مثل الهيئة التي كان الشَّخص عليها في النَّشأة الأُوْلى، فيكون عود النَّفس إلى بدن يعدُّ بحسب العُرف والشَّرع بدنه الأوَّل، على ما يُنبئ عنه قول تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: 81] ولا ينافي ذلك امتناع إعادة المعدوم على ما بُيِّن في محلِّه.

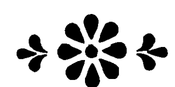
[مفهوم البعث عند الفلاسفة]

والحكماء وإنْ لم يثبتوا المعاد الجسماني، والثَّواب والعقاب، اللَّذين صرَّح بهما الشَّرع من حيث الحكمة، فلم ينكروها من حيث الشَّريعة، بل جعلوها من الممكنات، وحملوا النُّصوص الواردة فيها على ظواهرها، وصرَّحوا بأنَّ ذلك ليس مخالفًا للأصول الحكميَّة، ولا مستبعد الوقوع في الحكمة البالغة الإلهيَّة، حتَّى قال الشَّيخ الرَّئيس[1] في كتابيه الشِّفاء والنَّجاة: إنَّه يجب أنْ يُعلم أنَّ المعاد منه ما هو المقبول من الشَّرع، ولا سبيل إلى إثباته إلَّا من طريق الشَّريعة، وتصديق خبر النُّبوة، وهو الذي للبدن بعد البعث، وخيراته وشروره معلومة لا يُحتاج إلى أنْ تُعلم، وقد بسطت الشَّريعة الحقَّة التي أتانا بها سيِّدنا محمَّد ﷺ حال السَّعادة والشَّقاوة اللَّتين بالقياس إلى البدن، ومنهما يدرك بالعقل والقياس البُرهاني، وقد صدَّقه النُّبوة وهو السَّعادة والشَّقاوة الثَّابتتان بالقياس إلى الأنفس، وإن كان الأوهام منَّا تقصر عن تصوُّرهما. هذا كلامه.

---

(1) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي، ثُمَّ البخاري، الرَّئيس، الطَّبيب، والفيلسوف المشهور، صاحب التَّصانيف الكثيرة، توفي سنة: (428هـ). انظر: الأعلام: 2/ 241 - 242.

[حَقٌّ] لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: 16]، وقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: 79] وبالجملة: النُّصوص في ذلك قاطعة، والأخبار متواترة، وإثباته من ضروريَّات الدِّين، وإنكاره كفر باليقين.



[الميزان والحوض والصّراط]

[وَالوَزْنُ] أي وزن أعمال العباد وعقائدهم يوم القيامة بميزان يتبيَّن به لكلِّ أحد كاملها عن ناقصها، ويظهر التَّميُّز بين راجحها وخفيفها تتميمًا لمسرَّة السُّعداء، وحسْرة الأشْقياء، كما قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ﴾ [البقرة: 167] والذي يجب علينا في هذا المقام هو الإقرار به، والإيمان بموجبه، لا إثبات الكيفيَّة وقياسه على موازين الشَّعير والحنطة، **وقالت الأشعريَّة**: توزن صُحف الأعمال بميزان له لسان وكفَّتان، **وقالت المُعتزلة**: بل هو عبارة عن القضاء السَّوي، والحكم العدل.

[حَقٌّ] لقوله تعالى [/ 59]: ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٨ وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم﴾ [الأعراف: 8، 9].

[وَالكِتَابُ] الذي كانت الحَفَظَة تكتب فيه ما كَسَب العباد في حياتهم منْ أوَّل عُمْرهم إلى مماتهم، تأكيدًا للحجَّة، وإظهارًا للمَعْدَلة، حسمًا للمعذرة، فيُعطى يوم القيامة كتاب المُؤمِن بيمينه، وكتاب الكافر بشماله أو مِنْ وراء ظهْره.

[حَقٌّ] لقوله تعالى: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾ [الزُّخرف: 80]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورٗا ۝٩ وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ ۝١٠ فَسَوۡفَ يَدۡعُواْ ثُبُورٗا ۝١١ وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: 7 - 12] وقوله سبحانه: ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء: 14].

[وَالسُّؤالُ] عن العقائد والأعمال في موقف الحساب توبيخًا للكفرة، وتقريعًا للفسَّاق، إذ يعترفون بأفواههم، وتشهد عليهم أطرافهم.

[حَقٌّ] لقوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ﴾ [الصَّافات: 24] ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الحجر: 92] ﴿فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأعراف: 6] والمنفي بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [القصص: 78] وقوله سبحانه: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ﴾ [الرَّحمن: 39] سؤال استعلام عمَّا هم، أو حينما

يحشرُون من الأجْداث، إذْ يعرفون بِسِيْماهم.

[وَالحَوْضُ] الذي أكرم الله سبحانه به رسوله ﷺ.

[حَقٌّ] لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ مرَّ عَليَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا»[1] وقوله ﷺ: «حَوْضِي مَسِيْرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيْحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، وَكِيْزَانُهُ كَنُجُوْمِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلا يَظْمَأُ أَبَدًا»[2]، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ، لَهوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ بِاللَّبَنِ، وَالآنِيَةُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ النُّجُوْمِ»[3] من أحاديث تضمَّنها الصِّحاح.

[وَالصِّرَاطُ] الجسْر المضرُوب على متْن جهنَّم.

[حَقٌّ] لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَي جَهَنَّمَ، فَأَكُوْنُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأُمَّتِهِ، وَلا يَتَكلَّمُ يومَئذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلامُ الرُّسُلِ يومَئذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ » وقوله ﷺ: «يُضْرَبُ الجِسْرُ عَلَى جَهَنَّم وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيقُولُوْنَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، فَيَمُرُّ المُؤمِنُونَ كَطَرْفِ العَيْنِ، وَكَالبَرْقِ، وَكَالرِّيْحِ، وَكَأَجَاوِيْدِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوْشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوْشٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». أخرجهما البُخاري[4]، ومُسْلم[5]، رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.[/ 60]

---

(1) أخرجه البخاري في الصَّحيح: (6593)، ومسلم في الصَّحيح: (5968).

(2) أخرجه البخاري في الصَّحيح: (6589)، ومسلم في الصَّحيح: (5971). واللَّفظ له.

(3) أخرجه مسلم في الصَّحيح: (583).

(4) في الصَّحيح: (6583).

(5) في الصَّحيح: (481).

[الجَنَّةُ وَالنَّار]

[وَالجَنَّةُ] دار الإنابة للمُطيعين يوم القيامة.

[حَقٌّ] بالآيات الصَّريحة، والسُّنن الصَّحيحة.

[وَالنَّارُ] دار العقاب لأهل الكفر والمعصية.

[حَقٌّ] إذ الآيات النَّاطقة بها، والأحاديث الواردة في بيانها، أشهر من أنْ تخفى، وأكثر من أنْ تحصى.

[وَهُمَا] الجنَّة والنَّار.

[مَخْلُوْقَتَانِ الآنَ مَوْجُوْدَتَانِ] لا كما زعم بعض المُعتزلة من أنَّهما إنَّما تخلقان يوم الجزاء، تمسُّكًا بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: 83]، وأُجيب بحمله على الحال والاستمرار جَمْعًا بين الأدلَّة، فإنَّ ظواهر صِيغ الماضي في مثل قوله تعالى: ﴿۞ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[1] [آل عمران: 132]، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 24]، وفي الحديث قال الله تعالى: «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِيْنَ مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ

---

(1) قال حجَّة الإسلام في الإحياء: الممكن في حدِّ ذاته هالك دائمًا، لا أنَّه يهلك، ويدلُّ على ذلك إتيان الجملة الاسميَّة الدَّالة على الاستمرار.

* وقال في مشكاة الأنوار [55] أيضًا: ترقَّى العارفون من حضيض المجاز إلى ذروة الحقيقة، فرأوا بعين البصيرة أنَّه ليس في الوجود إلَّا الله، وأنَّ كلَّ شيء هالك دائمًا، لا أنَّه يصير هالكًا في وقت من الأوقات، بل هو هالك أزلًا وأبدًا. منه سلَّمه الله تعالى. (المرجاني).

بَشَر». أخرجه الشَّيخان(1)، والتِّرمذي(2)، وابن ماجه(3)، نصٌّ في وجودها، فلا يصحّ العدول عنها إلَّا بصريح آية، ووضوح دلالة، وكذلك قصَّة آدم وحواء عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ، وإسكانهما فيها.

ودوام أُكلُها لا ينافي الهلاك في حدِّ ذاتها، فإنَّ كلَّ ممكن هالك في حدِّ ذاته، ومعدوم في سَنْخ حقيقته، وفانٍ بالنَّظر إلى نفسه دائمًا على ما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: 88]، و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَٰلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحمن: 26، 27] وليس المراد أنَّه سوف يطرؤ عليه العدم.

[بَاقِيَتَانِ لا تَفْنَيَانِ، وَلا يَفْنَى أَهْلُهَا] خلافًا للجَهميَّة حيث زعموا أنَّهما تفنيان بعد دخول أهلها فيهما، وتلذُّذ أهل الجنَّة بنعيمها، وتألُّم أهل النَّار بحميمها، إذ لا يُتصوَّر حركات لا تتناهى لا أوَّلًا ولا آخِرًا، وإنَّ تحقيق معنى الأخريَّة له تعالى، وصحَّة الاستثناء، وتقييد الخلود بالمشيئة في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَٰوَٰتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: 107] يقتضي ذلك، وحملوا قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: 57] على المبالغة والتَّأكيد في المكث المديد دون التَّأبيد، وما أحسُّوا أنَّ الله تعالى وصفاته العُلى يقصُر عن إدراكه أوْهام النَّاس، وأوَّليَّته وآخريَّته لا يجري فيهما القياس، والقول بفنائهما مخالف للكتاب، والسُّنَّة، وإجماع الأُمَّة قبل ظهور هذه الفئة.

ثُمَّ الخلاف المنسُوب إلى الشَّيخ ابن عربيّ(4) وأتباعه إنَّما هو في دوام العذاب

---

(1) البخاري، الصَّحيح: (4763)، ومسلم، الصَّحيح: (7134).

(2) في السُّنن: (3268).

(3) في السُّنن: (4365).

(4) هو الشَّيخ الأكبر محمَّد بن عليّ بن محمَّد بن أحمد بن العربي الحاتمي الطَّائي الأندلسي، أحد أئمَّة التَّصوُّف، وُلد بمرسية، وتفقَّه وسمع الحديث بقرطبة وإشبيليَّة، وجال البلدان، قال ابن الدُّبيثي: قَدِم بغداد وكان يُومأ إليه بالفضل والمعرفة، والغالب عليه طريق أهل الحقيقة، وله قَدَم في الرِّياضة والمجاهدة، له مؤلَّفات كثيرة، ورسائل شهيرة، =

والتَّألُّم به، لا في كونها دار الخلود، قالوا: حقيقته المكث المديد، ولم يقيَّد بالتَّأبيد إلَّا الكون فيه.

❊

= توفي سنة ثمانٍ وثلاثين وستمائة.

انظر ترجمته: تاريخ ابن الدُّبيثي: 15/ 57. رقم: (57). طبقات المفسِّرين للدَّاودي: 2/ 204 - 210.

[مفهوم الكبيرة والصَّغيرة]

[وَالكَبِيْرَةُ] [1] يعني دون الكفر، [/ 61] واختلف في تفسيرها:

فقيل: هي السَّبع الموبقات المذكورة في الحديث.

وقيل: ما فيه حَدٌّ.

وقيل: ما ثبتَ حرمته بنصِّ القرآن.

وقيل: ما كان حَرامًا لِعَيْنِه.

وقيل: ما كان حرامًا محضًا، سواء سُمِّي في الشَّرع فاحشة كاللُّواطة، أو لم يسم بها لكن شرع عليها عقوبة محضة بنصٍّ قاطع، إمَّا في الدُّنيا بالحدِّ كالسَّرقة والزِّنى، أو الوعيد بالنَّار في الأخرى، كأكل مال اليَتيم والرِّبا.

ففي حديث أبي هريرة: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوْبِقَاتِ: الشِّرْكُ بالله، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيْمِ، والتَّولِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤمِنَاتِ الغَافِلاتِ**» أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3]، وأبو داود[4]، والنَّسائي[5].

(1) وما ورد في الصِّحاح منْ عدِّ الكبائر، فمحمول على بيان المحتاج إليه منها وقت ذكره، وقال ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: هي إلى السَّبعين أقرب، وسعيد بن جبير رَحِمَهُ اللهُ: إلى السَّبعمائة أقرب يعني أصناف أنواعها. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(2) في الصَّحيح: (6865).

(3) في الصَّحيح: (262).

(4) في السُّنن: (2866).

(5) في السُّنن: (2754).

وفي رواية ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَاليَمِيْنُ الغَمُوْسِ» أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2]، والتِّرمذي[3]، والنَّسائي[4].

وفي رواية أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «والرُّجُوْعُ إلى الأعْرَابِيَّةِ بَعْدَ الهِجْرَةِ» أخرجه الطَّبراني[5].

وفي رواية لابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَإلحَادٌ بِالبَيْتِ قِبْلَتِكُمْ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا» أخرجه البيهقي[6].

وفي رواية ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَالجمْعُ بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ» أخرجه التِّرمذي[7]، والحاكم[8].

وفي رواية ابن مسعود: «وَاليَأْسُ مِنْ رَوْحِ الله، وَالقُنُوْطُ مِنْ رَحمَةِ الله، وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ الله» أخرجه البزَّار[9]، والدَّارقطني[10].

---

(1) في الصَّحيح: (6878).

(2) في الصَّحيح: (263) بنحوه.

(3) السُّنن: (3021). وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(4) في السُّنن: (2755).

(5) المعجم الأوسط: (5709).

(6) في السُّنن الكبرى: 3/ 408 - 409.

(7) في السُّنن: (188). بلفظ: «من جمع بين الصَّلاتين من غير عذر، فقد أتى بابًا من أبواب الكبائر». وقال: وحنش هذا هو أبو علي الرَّحبي، وهو حسين بن قيس، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه أحمد وغيره.

(8) في المستدرك: (1058). وقال: حنش بن قيس يقال له: أبو علي، من أهل اليمن سكن الكوفة، ثقة، وقد احتج البخاري بعكرمة، وهذا الحديث قاعدة في الزَّجر عن الجمع بلا عذر، ولم يخرجاه.

(9) سيأتي تخريجه.

(10) سيأتي تخريجه.

وفي روايـة لابن عمر: «وبَهْتُ المُؤْمِنِ، وَالـزِّنَى، وَشُـرْبُ الخَمْرِ» أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2].

وفي رواية: «وَقَوْلُ الزُّوْرِ» أخرجه البخاري[3]، ومسلم[4].

وفي رواية: «النَّمِيْمَةُ، وَعَدَمُ التَّنَزُّهِ مِنَ البَوْلِ» أخرجه البخاري[5].

---

(1) لا توجد هذه الرِّواية في صحيح البخاري.

(2) لا توجد عند مسلم هذه الرِّواية في صحيحه.

(3) في الصَّحيح: (2672).

(4) في الصَّحيح: (260).

(5) في الصَّحيح: (6061).

[تحقيق معنى الإيمان]

[**لا تُخرِجُ العَبْدَ المُؤْمِنَ مِنَ الإيْمَانِ**] لبقاء حقيقة الإيمان الَّذي هو التَّصديق، ومن جعل الأعمال جزءً منه كما رُوي عن طائفة من أهل الحديث، وخصوص الإقرار كما ذهب إليه بعض أصحابنا، فإنَّما جعلها أجزاء عرفيَّة، فلا يلزم من انتقائها انتفاء الإيمان، لما شاع من إثباته مع العطف والنَّفي، وتوجه الأمر والنَّهي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [البقرة: 277]، وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: 178]، وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [التَّحريم: 8]، وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: 1]، والإجماع على إيمان من آمن ومات قبل أنْ يتمكَّن من العمل.

وقد أخبر الله سبحانه بأنَّ الجنَّة أُعدَّت للذين آمنوا بالله ورسله في مواضع من كتابه، فدخولها يكفيه مجرَّد الإيمان بهما في استحقاقه، خلافًا **للمُعتزلة** حيث أخرجوا مرتكب الكبيرة [/ 62] من الإيمان، ونزَّلوه بين المنزلتين، وخصُّوه باسم الفاسق، وأوجبُوا عليه الخلود في النَّار، وإنْ أَجْروا عليه أحكام المؤمنين في الدُّنيا تمسُّكًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: 2]، وقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: 18]، وقوله: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: 35]، وقوله: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: 5]، و﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾ [آل عمران: 19]، وهو والإيمان واحد، والإشارة إلى الأعمال، وبمثل قوله ﷺ: «**لا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**» أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2].

والجواب: أنَّ المراد من المؤمِن الكامل الَّذي لم يُقصِّر في العمل، وبالفاسق

---

(1) في الصَّحيح: (6780).

(2) في الصَّحيح: (202).

الكافر المُنكر للحشْر، بدليل التَّفسير اللَّاحق منه تعالى حيثُ قال: ﴿ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَلَهُمْ جَنَّـٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [السَّجدة: 19، 20] وكذلك المراد من المجرمين الكفرة، إذ المعهود المذكور سابقًا مشركو مكَّة.

ومعنى الحديث أنَّه حينما يزني لا يكونُ مكاشفًا في إيمانه، مشاهدًا لما آمن به، بل هو في وقت فعله عن ذلك محجوب، وبغلبة شهوته من شهود إيقافه مسلوب، فإيمانه من جهة عقد قلبه ثابت، ونور إتقانه من جهة اليقين مطمُوس، نحمله على ذلك طلبًا للحكمة، وإعمالًا للحجَّة، وجمعًا بين الأدلَّة على قدر الوصول، ومبلغ الأفهام والعقول، وقد روى معاذ بن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه قال النَّبي ﷺ: **«حقُّ الله تَعَالَى عَلَى العِبَادِ، أَنْ يَعْبُدُوْهُ وَلا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ العِبَادِ عَلَى الله أَنْ لا يُعَذِّبَ مَنْ لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»**

قال يا رسول الله: أفلا أُبشِّر به النَّاس؟

قال: **«لا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَّكِلُوا»**.

وعن أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال النَّبي ﷺ: **«مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لا إلهَ إلَّا الله، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ»**.

قُلتُ: وإنْ زَنَى وإنْ سَرَق؟

قالَ: «وإنْ زَنَى وَإنْ سَرَق».

قُلتُ: وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَق؟

قال: «وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَق».

قُلتُ: وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَق؟

قال: «وَإنْ زَنَى وَإنْ سَرَق عَلَى رُغْمِ أَنْفِ أَبي ذَرٍّ».

وعن عبادة بن الصَّامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُالله وَرَسُولُهُ، وَابْنُ أَمَتِهِ، وَكَلِمَتُهُ أَلقَاهَا إلى مَرْيَم، وَرُوحٌ مِنْهُ، وَأَنَّ الجنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ**» والأحاديث الثَّلاثة أخرجها البُخاري[1]، ومسلم[2]، وغيرهما، وفيها تفصيل وتأكيد للحكم.[/ 63]

وعن عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال رسول الله أنَّه لا ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّة**» أخرجه مُسلم[3].

وعن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: رسول الله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**ثِنْتَانِ مُوْجِبَتَانِ**».

قال رجل يا رسول الله: ما الموجبتان؟

قال: «**مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَمَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ**» أخرجه مُسلم[4].

وعن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: لي رسُول الله ﷺ: «**اذْهَبْ بِنَعْلَتَيَّ هَاتِيْنِ، فَمَنْ لَقَيْتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ**» أخرجه مُسلم[5] رَحِمَهُٱللَّهُ إلى غير ذلك من أحاديث صِحاح متواترة في إعطاء هذا القدر من المقاصد، وإن لم يتواتر الواحد منها فالواحد.

---

(1) في الصَّحيح وهم على التَّوالي: حديث معاذ بن جبل (7369)، وحديث أبي ذرّ (5829)، وحديث عبادة بن الصَّامت: (3437).

(2) في الصَّحيح وهم على التَّوالي: حديث معاذ بن جبل (143)، وحديث أبي ذرّ (272)، وحديث عبادة بن الصَّامت: (140).

(3) في الصَّحيح: (136).

(4) في الصَّحيح: (269).

(5) في الصَّحيح: (147).

[مرتكب الكبيرة]

[**وَلا تُدْخِلُهُ فِي الكُفْرِ**] لِما قد سَلف خلافًا للخَوارج، وتمسَّكوا بظواهر الآيات الواردة في كفر العُصاة تغليظًا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: 44] ﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: 55]، وباختصاص العذاب بالكافر تهويلًا نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه: 48]، و﴿إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: 27] و﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝١٥ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [اللَّيل: 15، 16].

والجواب: أنَّـها متروك الظَّواهر بإجماع قبل ظهور المبدع للنِّزاع، ولعل المراد من الحكم التَّصديق، وإمَّا للجنس والمراد عموم النَّفي، أو مُستهينًا ومنكرًا له، وإنَّ الحصر حقيقيٌّ، والمراد عذاب الدُّنيا، وأنَّ المراد بالصَّلي الخلود والملازمة عليها.

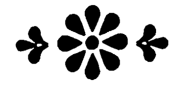
وحُكي أنَّه سُئل **الحسن البصْري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل الكبيرة وقيل: يا إمام الدِّين: قد ظهرت في زماننا جماعة يكفرونه بها -يعني الخوارج- وفرقة أخرى يظنُّون أنَّه لا يضرُّ مع الإيمان كبيرة، كما لا ينفعُ مع الكفر طاعة -يعني المرجئة- فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا؟

فتفكَّر الحسنُ في ذلك وقبل أنْ يُجيب قال واصل بن عطاء: لا تقول إنَّه مؤمنٌ مطلقًا، ولا كافرٌ مطلقًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ثُمَّ قال: وقد تبعه **عمرو بن عبيد**[1] واعتزل إلى أسطوانة من اسطوانات المسجد يقرِّر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد اعتزلنا واصل، فَسُمُّوا معتزلة.

---

(1) التَّميمي، شيخ المعتزلة في عصره، وأحد الزُّهاد المشهورين، كان جدُّه من سبي فارس، وأبوه نسَّاجًا، ثُمَّ شرطيًّا للحجَّاج، قال يحيى بن معين: كان من الدَّهريَّة الَّذين يقولون إنَّما النَّاس مثل الزَّرع، توفِّي سنة: (144هـ). -انظر ترجمته: الأعلام: 5/ 81.

وهم سَمُّوا أنفسهم أصحاب التَّوحيد والمعدلة لقولهم بنفي الصِّفات، ووجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله تعالى عن ذلك، وهناك كان حديث مذهبهم، وقد تلاه حدوث مذهب [/ 64] **الجهميَّة**، وذلك في أواخر المائة الأولى من الهجرة، ثُمَّ اخترعوا عقائد بدعًا، وحرَّفوا دينهم وكانوا شِيَعًا.



[خطورة الشِّرك]

[وَاللهُ لايَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ] أي أن يُكفر به إلَّا بالتَّوبة بإجماع الأُمَّة، أطلق الشِّرك وأريد به مطلق الكفر بناء على الغالب، فإنَّ عامَّة الكفرة مُشركُون، وقد نصَّ المصنِّف في التَّيسير، والزَّمخشري في الكشَّاف، أنَّ اسم المشْرك قد وقع على أهل الكتاب.

واختلفوا في أنَّـه هل يجوز مغفرة الكافر عقلًا؟

قالت الأشعريَّة: نعم، وهو مختار صاحب الكشَّاف، لأنَّ العقاب حقُّه، فله إسقاطه، **والحنفيَّة** لا لأنَّ الكفر غاية الجناية، لا يحتمل الإباحة أصلًا فلا يحتمل العفو ورفع الغرامة، لأنَّ قضيَّة الحكمة التَّفرقة بين المحسن والمسيء على ما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: 28]، وليس هذا ممَّا تفرَّد به المعتزلة كما ظُنَّ، ومحض الرَّحمة والكَرَم لا يقتضي إهمال الظَّالم وتسوية الموالي والمعادي، والمُطيع والعاصي، على ما يُشعر به قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: 45]، وقوله: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: 6]، فإنَّ فيه إقناطًا عن الاتكال على مجرَّد الرَّحمة والكَرَم، والله عزيز ذو انتقام، وقهَّار شديد العقاب.

[وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذَلِكَ] مع التَّوبة وبدونها.

[لِمنْ يَشَاءُ] اقتباس لطيف من الآية، وتقرير للمسألة بحيث تستغني في ثبوتها عن ما خرج عنها من الحجَّة.

ولمَّا كان مذهب **المُعتزلة** تخصيص المغفرة بالصَّغائر أو بالكبائر المقرونة بالتَّوبة، تمسُّكًا بالعمومات الواردة في مواعيد العُصاة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: 23]، وقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ [الانفطار: 14 - 16]، وقوله: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: 81]، ولأنَّـه تقريرٌ له، وإغراء لغيره، صرَّح المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالرَّد عليهم بقوله:

[الصَّغيرة والكبيرة]

[**مِنَ الصَّغَائِرِ وَالكَبَائِرِ**] فإنَّ كلمة ما كمَنْ عامَّةٌ متناولة للكبيرة التي لم تقترن بالتَّوبة، كيف والمغفرة بالتَّوبة تعُمُّ الشِّرك وغيره بالكتاب، والسُّنَّة، وإجماع الأُمَّة، فيلزم التَّساوي بين المُثبت والمنفي، والآية سيقت لبيان التَّفرقة بينهما، ومغفرة الصَّغائر وقوعها غير مقيَّد بالمشيئة عندهم.

والجوابُ عمَّا تمسَّكوا: أنَّ العموم غير مراد لخروج التَّائب إجماعًا ومرتكب الصَّغيرة والكبيرة السَّابقة على الحسنة الزَّائدة عليها بالاتفاق، على أنَّ: الآية **الأُولى** [/ 65] لا تدلُّ إلَّا على الاستحقاق، ثُمَّ هي مُغيَّاة بغاية رُؤيَّة الوعيد، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ﴾ [مريم: 75] .

والثَّانية: في حقِّ المنكرين للحشر لقوله تعالى: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة: 20].

ولو سُلِّم فلا تدلُّ إلَّا على عدم خروجهم عند إرادتهم، فليخرجوا بعد تركها عند قنوطهم وخمود رجائهم.

والثَّالثة: لا تدلُّ على دوام عدم الغيْبة يوم القيامة.

والرَّابعة: فيمن تعدَّى حدود الله تعالى كلَّها لما تقرَّر في مقرِّه أنَّ الجمع المضاف يفيد الاستغراق، وذلك لا يكون إلَّا بالكفر.

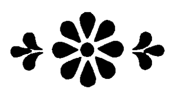
والخامسة: فيمن أحاطت به خطيئة، وسُدَّت عليه مسالك النَّجاة بأن استولت علية ذنوبه، وشملت جملة أحواله، حتَّى صار كالمُحاط بها، لا يخلو عنها شيء من أطواره، ولذلك فُسِّرت الآية بتنزيلها على الكفر، مع أنَّ الخلود حقيقة مستعملة في الثَّبات المديد، والمكث الطَّويل، دام أو لم يدُم، وإلَّا لكان تقييده بالتَّأبيد لغْوًا، واستعماله في ما لا دوام له كقولهم: وَقْفٌ مخلَّدٌ، وشَجَرٌ مخلَّدٌ، بالاشتراك أو المجاز،

والأصل ينفيهما، ولذلك قيل: للأثافي خوالد، وللجزء الذي يبقى من الإنسان على حاله ما دام حيًّا خَلَدٌ، فليحمل ها هنا على المكث الطَّويل المنقطع، وفي حقِّ الكفرة وأهل الجنَّة على الثَّبات الدَّائم، والبقاء اللَّازم، بشهادة الآيات والسُّنن وإجماع الأُمَّة جمعًا بين الأدلَّة، وإبقاءً لعصاة المسلمين في عمومات الوعد المتظاهرة، على أنَّه لا يدوم عذابهم.

والخُلف فيه مستحيل لقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: 29]، وحمله على الوعد ألصق، فإنَّ قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: 29]؛ كالدَّليل لما قبله، وبالإجماع بخلاف الخُلْف في الوعيد، فإنَّ بعضهم ومنهم: أبوعمرو بن العلاء البصري المُقرئ جوَّزوه تمسُّكًا بمثل ما روي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ وَعَدَهُ اللهُ عَلَى عَمَلِهِ ثَوَابًا فَهُوَ مُنْجِزٌ لَهُ، وَمَنْ أَوْعَدَهُ عَلَى عَمَلِهِ عِقَابًا فَهُوَ بِالخِيَار**»[1].

فإنْ قيل: هو تبديل للقول، وتكذيب للرُّسل!

قُلنا: لعلهم حملوا آيات الوعيد على إنشاء التَّهديد، أو الإخبار المبنيّ على التَّقييد، إذ اللَّائق بشأن الكريم أنْ يبني وعيده على المشيئة، وإن لم يصرِّح بها، مع أنَّ الآية من المواعيد بالنَّظر إلى العُصاة، وإنْ كانت من آيات الوعد بالقياس إلى أهل الطَّاعات.



(1) أخرجه أبو يعلى في المسند: (3316)، والطَّبراني في المعجم الأوسط: (8516) كلاهما من حديث أنس بن مالك، وفي إسنادهما سهيل بن أبي حزم القطعي.

[حول مغفرة السَّيِّئات]

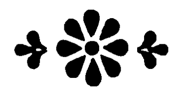
[وَيَجُوْزُ العِقَابُ عَلَى الصَّغِيْرَةِ] لعموم قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ﴾ [البقرة: 284] [/ 66]، وقوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ﴾ [الكهف: 49].

وقالت المُعتزلة: لا يقع لقوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النِّساء: 31].

والجواب: أنَّ التَّكفير مقيَّد بالمشيئة بدليل قوله: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: 284]، أو المراد بالكبائر أنواع الكفر كلِّه، كالشِّرك، وتكذيب الرُّسل، وإنكار الحشر، وهو الكبيرة المُطلقة، أو حصصه القائمة بالأفراد بناء على أنَّ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: 6] على أنَّه لا يدلُّ على نفي التَّكفير على غير ذلك التَّقدير.

ثُمَّ عموم الحكم السَّابق لمَّا أوهم جواز مغفرة الكبيرة الصَّادرة عن استحلال، حاول المُصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إزاحة تلك المظنَّة مشيرًا في ذلك إلى أنَّ ترك العِقاب على الذَّنب يطلق عليه لفظ العفو أيضًا فقال:

[وَالعَفْوُ عَنِ الكَبِيْرَة] إذا لم تكن عن استحلال واعتقاد لحلِّيتها [وَالاسْتِحْلالُ كُفْرٌ] لمنافاته التَّصديق بالنَّص الوارد بالتَّحريم، وقد حملوا عليه النُّصوص الدَّالة على خلود العُصاة، أو على سَلب الإيمان عنهم.



[الشَّفاعة العظمى]

[وَالشَّفَاعَةُ] لدفع العقوبات، ورفع الدَّرجات، لمن أذن له الرحمن [ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالأَخْيَارِ] عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثُمَّ العلماء، ثُمَّ الشُّهداء**» أخرجه ابن ماجه[1].

[فِي حَقِّ أَهْلِ الكَبَائِرِ] خصَّهم بالذِّكر لأنَّ خلاف المعتزلة فيهم، وإلَّا فالشَّفاعة قد تكون من الصَّغائر، ولرفعة المراتب لعموم معناها واطراد استعمالها كقوله[2]:

فـذاكَ فَتـىً إنْ تـأتِـهِ فـي صَنيعةٍ ... إلـى مَـالِـهِ لا يـأتِـهِ بشَـفِيْـعِ

وكما في منشور دار الخلافة من حضرة القادر بالله أمير المؤمنين إلى السُّلطان محمود الغزنَوي: وَلَّيْنَاكَ كَوْرَة خُراسان، ولقَّبْنَاك يَمين الدَّولة، وأمين الملَّة، بشفاعة أبي حامد الإسفرايني.

[بِالمُسْتَفِيْضِ مِنَ الأَخْبَارِ] الكثيرة الطُّرق الصَّحيحة الإسناد، الخارجة عن التَّعداد، ومن ذلك ما أخرجه الشَّيخان[3] عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث طويل يقال: «**يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ تُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُوْلُ: يَارَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيُقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى، أَدْنَى، أَدْنَى، مِثْقَالَ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمانٍ، فَأُخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ**».

وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ**

---

(1) في السُّنن: (4313).

(2) وهو للحطيئة. انظر: الكامل في اللُّغة والأدب: 1/ 27.

(3) البخاري في الصَّحيح: (7507). ومسلم في الصَّحيح: (479) كتاب الإيمان، كلاهما ضمن حديث أنس بن مالك، وهو حديث طويل.

إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ» أخرجه البخاري(1).

وحديث أبي سعيد الخدري [/ 67] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا خَلَصَ المُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْكَ بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً فِي الحَقِّ، قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنَ المُؤْمِنِينَ للهِ يَوْمَ القِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِيْنَ فِي النَّارِ يَقُولُوْنَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّوْنَ، وَيَحجُّونَ! فَيُقَالُ لَهَمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَتُحَرَّمُ صُوَرَهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيْرًا.. وَفِيهِ ثُمَّ يُقَالُ: ارْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيرٍ فَأَخْرِجُوْهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا، فَيَقُولُ اللهُ: شَفَعَتِ المَلائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، ولَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَم الرَّاحِمِيْن، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيَخْرُجُ مِنْها قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا، قَدْ عَادُوا حُمَمًا» أخرجه البخاري(2)، ومسلم(3)، إلى غير ذلك من الأحاديث المتواترة المعنى.

ولا مجال للمعتزلة في أنْ يحملوها على الشَّفاعة بزيادة الثَّواب، أو بالعفو عن الصَّغائر أو الكبائر بعد التَّوبة، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: 48]، وقوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: 18] ظاهره مشترك الورود، فإنَّه ينفي أصل الشَّفاعة وهم لا يقولون به.

والحلُّ أنَّه لا ضرورة في رجوع الضَّمير إلى النَّكرة المنفيَّة من حيث عمومها العقلي الضَّروري وهي خاصَّة بحسب الوضع، والمراد من الظَّالمين في الآية الثَّانية الكفرة لقوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 254].

على أنَّه ليس فيهما ما يدلُّ على العمُوم بحسب الأوقات، فليخصّ النَّفي بالكفَّار تأليفًا بين الآيات والأخبار، وقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: 48] أسلوبه يدلُّ على تخصيص نفي المنفعة في دفع العقوبة بالكافرين، إذ القصد إلى

---

(1) في الصَّحيح: (100). كتاب العلم.

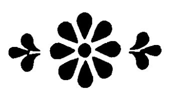
(2) في الصَّحيح: (2454) مختصرًا من حديث أبي سعيد الخدري.

(3) في الصَّحيح: (454) من حديث أبي سعيد الخدري، ضمن حديث طويل.

تقبيح حالهم، وتفضيع عاقبتهم، وما لهم يقتضي أن يُوسموا بما يخصُّهم من تحقيق يأسِهم، وحسْم رجائهم.

[**وَأَهْلُ الكَبَائِرِ**] ولمَّا كان مطلق الكبيرة مُتناولًا للكفر قيَّد بقوله:

[**مِنَ المُؤْمِنِيْنَ**] ليصحَّ الحكم وإنْ ماتوا بغير توبة [**لا يُخَلَّدُوْنَ فِي النَّارِ**] لعموم قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [التوبة: 72]، وقوله: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [غافر: 40]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: 40]، وأي حسنة أكبر من الإيمان، والمضاعفة لا تكون قبل دخول النَّار بالإجماع، فهو بالعفو رأسًا، هو مسألة وهو العفو التَّام، أو بالخروج بعد حين على ما في حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقْبِضُ قَبْضَةً [/ 68] مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجَ مِنهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيْهِمْ فِي نهرٍ فِي أَفْوَاهِ الجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الحَيَاةِ، فَيَخْرُجُوْنَ كَمَا تَخْرُجُ الحَبَّةُ فِي حَمِيْلِ السَّيْلِ، فَيَخْرُجُوْنَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الخَوَاتِمُ، فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: هَؤُلاءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخِلْهُمُ الجَنَّةَ بِغَيرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلا خَيرٍ قَدَّمُوهُ، فيُقَالُ لهُم: لَكُمْ مَا رَأَيتُمْ وِمِثْلُهُ مَعَهُ**» أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2]، والأحاديث في الباب متواترة المعنى، وإنْ لم يبلغ آحادها هذا المدى.



(1) في الصحيح: (7439).

(2) في الصحيح: (183).

[تعريف الإيمان]

[وَالإِيمَانُ] إفعالٌ من الأمن، إذ المؤمن بشيء يؤمِّنُه من التَّكذيب، والمخالفة، يتعدَّى بنفسه وباللَّام، باعتبار تضمُّنه معنى الإذعان كما في قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: 111]، وبالباء لتضمُّنه معنى الإقرار والاعتراف كما في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3]، وقوله تعالى في الأعراف: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [الأعراف: 123] وفي طه [71] ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾.

[هُوَ] في اللُّغة التَّصديق كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: 17]. **وفي الشَّرع:**

[**التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِ الله**] إجمالًا أو تفصيلًا حسب ما علم مجيئه به بالضَّرورة، بخلاف ما ظُنَّ مجيئه به كالاجتهاديات، فإنَّ إنكاره لا يكون كفرًا بالإجماع لعدم استلزامه التَّكذيب، إلَّا أنْ يكون على سبيل الاستخفاف.

[**وَالإِقْرَارُ بِهِ**] أي بما جاء به من عند الله فليس هو التَّصديق وحده عند المُصنِّف، وهو مختار **شمس الأئمَّة السَّرخسي، وفخر الإسلام البزدوي**، ومن تابعهما، ولا الإقرار فقط كما هو مذهب **الكرَّاميَّة**[1]، ولا المعرفة القلبيَّة كما هو رأي **الإماميَّة**، ولا مجموع التَّصديق والإقرار والأعمال خلافًا **للمعتزلة والخوارج**، وهو المحكي عن **الأوزاعي، ومالك، والشَّافعي، وجماعة من أهل الحديث**، ولكن المحفوظ عن **أبي حنيفة** رَحِمَهُ اللهُ والمنصُوص عليه في كتاب العالِم والمتعلِّم ومختار جمهور المحقِّقين منْ أصحابنا **كأبي جعفر الطَّحاوي، وأبي المنصُور الماتريدي، وأبي بكر الكلاباذي** وغيرهم، وهو

(1) نسبة إلى محمَّد بن كرَّام، دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده، وزعم أنَّه جسم له حدٌّ ونهاية من تحته، والجهة التي منها عرشه، وهذا شبيه بقول الثَّنويَّة إن معبودهم الذي سمَّوه نورًا يتناهى من الجهة التي يلاقى الكلام، وإن لم يتناه من خمس جهات، إلى غير ذلك من البشاعات. -انظر: الفرق بن الفرق: 202 - 203.

الَّذي أذعن له حذَّاق كلِّ طائفة من مخالفينا: أنَّ الإيمان هو التَّصديق فقط، والإقرار دليل عليه، وشرط لإجراء أحكامه، لقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: 22]، وقوله: ﴿وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: 106]، وقوله: ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾ [المائدة: 41]، وقوله: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: 14].

وقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى الإيْمَانِ**»(1) (2).

وقوله: «**يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الإيْمانِ**»(3).

وقوله لأُسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قتل المُقِرَّ: «**فَهلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ**» أخرجه البخاري(4)، ومسلم(5).

وقوله: «**الإسْلامُ عَلانِيَةً، وَالإيمَانُ فِي القَلْبِ**» أخرجه[/ 69] ابن أبي شيبة(6).

وقوله: «**يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ لَتَنْتَهِيَنَّ أَوْ لَيَبْعَثَنَّ اللهُ عَلَيكُمْ مَنْ يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ بِالسَّيْفِ**

---

(1) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وهو موجود عند مسلم: (6750) بلفظ: «اللّهم مصرِّف القلوب صرِّف قلوبنا على طاعتك»، وعند الترمذي في سننه: (3522) بلفظ: «يا مقلِّب القلوب ثبِّت قلبي على دينك»، وأخرج الحاكم في المستدرك: (5) حديثًا بلفظ: «إنَّ الإيمان لَيَخْلِق في جوف أحدكم كما يخلق الثَّوب الخَلِق، فاسألوا الله أنْ يجدِّد الإيمان في قلوبكم».

(2) عن عائشة وأسماء بنت يزيد بن السَّكن قالتا: كان عَلَيْهِ السَّلَامُ كثيرًا ما يدعو: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك. أخرجه ابن مردويه، وأصله في الصَّحيحين وغيرهما من طرق كثيرة. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(3) أخرجه البُخاري في صحيحه: (44) بهذا اللَّفظ وهو عند مسلم في صحيحه: (478) بلفظ مقارب.

(4) في الصَّحيح: (6880).

(5) في الصَّحيح: (278).

(6) في كتاب الإيمان: (6). من حديث أنس بن مالك. وهو عنده كذلك بنفس السَّند في المصنَّف: (30955) كتاب الإيمان والرُّؤيا.

عَلَى الدِّيْنِ، قَدِ امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَه[1] عَلَى الإِيمَانِ» أخرجه التِّرمذي[2].

وقوله: «وَالله لا يَدْخُلُ قَلْبَ امْرِئٍ إِيمَانٌ حَتَّى يُحِبَّكُمْ لله وَلِقَرَابَتِي[3]» أخرجه أحمد[4]، والتِّرمذي[5]، إلى غير ذلك من الدَّلائل المتكاثرة، والشَّواهد المتظاهرة.

***

(1) عند التِّرمذي: قلوبهم.

(2) في السُّنن: (3715). وقال: حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه من حديث ربعي عن عليٍّ.

(3) هذا لفظ أحمد في المسند، وعند التِّرمذي: ولرسوله بدل: ولقرابتي.

(4) في المسند: (1780).

(5) في السُّنن: (3758). وقال: حديث حسن صحيح.

[مفهوم التَّصديق]

ثُمَّ التَّحقيق المنطبق لكلام السَّلف أنَّ التَّصديق في اللُّغة يُطلق على معانٍ ثلاثة:

1- ما هو المأخوذ من الصِّدق الذي هو وصفُ المتكلِّم يتعلَّق به، وبصادق وصفه، وحقيقته: الإذعان بأنَّه مخبر عن كلام واقعي.

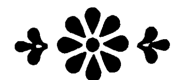
2 - وما هو المأخوذ ممَّا هو وصف القضيَّة يتعلَّق بها وبصدقها، وحقيقته: أنْ تُذعنَ بأنَّ معناها صادق ومطابق للواقع.

وبالجملة: هو أنْ تنسب القائل أو القول باختيارك إلى الصِّدق، وتنقاد له، فإنَّه من باب التَّفعيل، ومن ضرورته النِّسبة إلى المأخذ بالاختيار، وصحَّة كونه مكلفًا به بهذا الاعتبار، فهذان المعنيان متعانقان في الوجود والعدم، ومتلازمان، وبيد أنَّ صدق الخبر أولى، والمخبر ثانوي.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو التَّصديق بما جاء، ولم يقل تصديق النَّبي، وهذا هو التَّصديق الإيماني الذي اعتبر فيه الإذعان أي الخضوع، والذُّل وانقياد الباطن، وتسليم القلب، وربما به ومنه قولهم: ناقة مِذْعان، أي منقادة، سَلِسَة الرَّأس، وليس المعنى أنَّ التَّسليم أمر خارج عن التَّصديق، وركن آخر من الإيمان، قال الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النِّساء: 65]، ولذلك كان رأس المشروعات، وأساس العبادات، ومقصودًا بالتَّكليف أوَّلًا وبالذَّات، بخلاف المعنى الآتي الحاصل للكفَّار المعاندين من غير اختيار كما قال سبحانه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: 14] .

3- وما هو المأخوذ من هذا التَّصديق أوَّلًا وبالذَّات بتنقيص معناه بطرح النِّسبة المذكورة على ما هو المعروف من وجوه الاشتقاق، وثانيًا وبالعَرَض من الصِّدق الذي هو مأخذه يتعلَّق بنفس القول، ويحصل قبل حصول المعنى الأوَّل وحقيقته: حصول

صورة التَّأليف ووقوع نسبة الصِّدق في القلب، وهذا هو التَّصديق الميزاني الَّذي ربَّما يجعلونه أحد قسميِّ العلم على المسامحة، حيثُ يقسِّمونه تقسيمًا حاصرًا توسُّلًا به إلى بيان الحاجة إلى قسمي القواعد الميزانيَّة، فيتناول اليقينيّ والظَّنِّي والمطابق للواقع وغيره.



[هل الإيمان يزيد وينقص]

[**فَأَمَّا الأَعْمَالُ فَهِيَ تَتَزَايَدُ فِي/ نَفْسِهَا**] [/ 70] باعتبار الإتيان بها، والتَّقصير فيها، وهو ظاهر.

[**وَالإِيْـمَـانُ**] عند **أئمَّتنا الحنفيَّة** وهو مختار **أبي المعالي الجويني** وغيره من **الأشعريَّة**[1].

[**لا**[2] **يَزِيْدُ وَلا يَنْقُصُ**] في نفسه، وإنْ زاد بزيادة المؤمن به، وتفاوت باعتبار ما يعرضه من القوَّة والضَّعف ومراتب الإيقان، لِما مرَّ من أنَّه التَّصديق اليقيني بما جاء به النَّبي، وهو من الكيفيَّات النَّفسانيَّة، والزِّيادة والنُّقصان إنَّما هما من العوارض الأوَّليَّة للكمِّ، وقد حُقِّق في محلِّه أنَّ التَّشكيك لا يجري في الذَّاتيَّات، فلا يُتصوَّر فيه القوَّة والضَّعف، والزِّيادة والنَّقص، ومن جوَّز ذلك فقد وَهِم في الفرع، كما غفل عن الأصل، ومن ذهب إلى زيادته في نفسه ونقصه إمَّا لاعتباره الأعمال فرضًا ونفلًا جزاء من حقيقته كما هو مذهب **الخوارج**، و**أبي الهذيل العلَّاف**، و**عبد الجبَّار الهمداني** من **المعتزلة**، أو فرضًا فقط وهو مذهب **الجبَّائيِّين** و**أكثر معتزلة البصرة**، أو الاكتفاء بالظَّنِّ الغالب كما هو مذهب **الأشعريَّة**.

وأمَّا الذي يروى عن **جماعة عن السَّلف وطائفة من أهل الحديث** أنَّه يزيد

---

(1) ويلوِّح رضاء القاضي عياض بن موسى اليحصُبيّ من المالكيَّة على ذلك حيث قال في كتابه الشِّفا: [475]: «وهذا نبذ يفضي إلى متَّسع الكلام في الإسلام والإيمان وأبوابهما، وفي الزِّيادة فيهما والنُّقصان وهل التَّجزِّي ممتنع على مجرد التَّصديق لا يصحُّ فيه القول جملة، وإنَّما يرجع إلى ما زاد عليه من عمل، أو قد يعرض فيه لاختلاف صفاته، وتباين حالاته، من قوَّة يقين، وتصميم اعتقاد، ووضوع معرفة، ودوام حالة، وحضور قلب». انتهى منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(2) سقطت أداة النَّفي من شرح العقائد النَّسفيَّة للتَّفتازاني طبعة البيروتي: 152.

بالطَّاعة، وينقص بالمعصية، ويستدلُّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: 2] ، فلعلَّ المراد منه الزِّيادة باعتباره زيادة متعلَّقه، ونزول المؤمَن به، أو باعتبار القوَّة والإيقان، بحسب استيلائه على القلب، بحيث يصير هو المتحكِّم عليه، والمتصرِّف في النَّفس، فمِنْ مُوقِن ذمَّ جوارحه، واستقام كما أُمِر، ومِنْ مُؤمنٍ مُصدِّق يهوي به صَرْصَر الهواء كمنثور الهباء، وفي البين درجاتٌ لا يعلمُها إلَّا الله، ولذلك أطبقوا على صحَّة إيمان مرتكب الكبيرة خلافًا **للخوارج**، **والمُعتزلة**.



[الفرق بين الإيمان والإسلام]

[وَالإِيْمَانُ وَالإِسْلَامُ] المعتبر عند الشَّارع [وَاحِدٌ] خلافًا **لأصحاب الظَّواهر**، وذلك لأنَّ الإسلام هو الإذعان، بمعنى الخضُوع والإسراع إلى الطَّاعة، والانقياد لأمر الله، بحيث لا ترى رَبًّا سواه، ولا تعرف معبودًا إلَّا إيَّاه، وذلك هو حقيقة الإيمان، ألا أنَّه قد أُثبتَ للأعراب مع نفي الإيمان عنهم، ورُوي: أسلم النَّاس، وآمن عمرو بن العاص، لإطلاقه على الانقياد الظَّاهري والاستسلام، على أنَّه لا يُوجب تحقّق مدلوله، وورد في الحديث[1]: «**الإِيْمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَالإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وَإنَّ مُحَمَّدًا رَسُوْلُ الله**» لكون السُّؤال عن متعلَّق الإيمان وشرائع الإسلام، وإلَّا فليس في الشَّريعة إيمان بدون الإسلام وبالعكس.

[وَإِذَا وُجِدَ مِنَ العَبْدِ] [/ 71] [**التَّصْدِيْقُ وَالإِقْرَارِ صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُوْلَ أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا**] لشعوره بتحقُّق مصداق الحمل ومطابق الحكم في نفسه، فوجد أنَّ نفسه كذلك دليل على أنَّه عند الله كذلك، فإنَّ الواقع لا يختلف باختلاف الإضافة، ولذلك قال **إبراهيم التَّيمي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قل أنا مؤمن حقًّا، فإنْ صَدَقْت فاثبُت عليه، وإنْ كذبت فكفرك أشدُّ من كذبك، وقد قال سبحانه: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: 136]، ولا فرق بين قولك: أنا مؤمنٌ حقًّا، وقولك: آمنت من هذه الحيثيَّة، وقال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ ﴾ [الأنفال: 4] وبهذا احتجَّ **عبد الله السَّلموني** على أحمد بن حنبل حيث قال: إنَّ الله سمَّاك مؤمنًا في القرآن، وتستثني في إيمانك! وسمَّاك والداك أحمد، ولا تستثني في ذلك!

وحُكي أنَّ أبا حنيفة[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال لقتادة: لِمَ تستثني في إيمانك؟ قال: اتباعًا

(1) كما في حديث سيِّدنا جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ المعروف المخرَّج عند مسلم في صحيحه: (93).

(2) نقل هذه الحكاية والأقوال التي قبلها الإمام النَّسفي في تفسيره المسمَّى مدارك التَّنزيل: 1/ 630.

لإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في قوله: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى ﴾ [الشعراء: 82] قال: فهلَّا اتبعته في قوله: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ [البقرة: 260].

وقالت الأشعريَّة: العبرة للخاتمة، وإلَّا لصحَّ أنْ يقال للواحد إنَّه مُؤمن يدخل الجنَّة، وإنَّه كافر يخلَّد في النَّار.

قُلنا: لا منافاة فيه، لأنَّ المؤمن يدخل الجنَّة لو بقي على الإيمان، وإلَّا فهو مخلَّد في النِّيران.

[**وَلا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ**] لأنَّ مفاد هذا القول هو الارتباط بين المشيئة والإيمان، فيكون شاكًّا في حصوله وعدمه، فإنْ كان في أصل الإيمان فيكون كافرًا لا محالة، وإلَّا ففيه تلك التُّهمة، وفي الحديث(1): «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخَرِ فَلا يَقِفَنَّ فِي مَوَاقِعِ التُّهَمِ فَيَجِبُ التَّقِيَّةُ عَنْهُ**» والمنقول عن **طائفة من السَّلف** رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ كابن مسعود، والشَّافعي، محمول على التَّأدب والتَّبرك، والتَّبري عن تزكية النَّفس وإعجاب الحال، ولأنَّ رأي الشَّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الحكم في الشَّرطيَّة إنَّما هو في التَّالي، والمقدَّم قيْد له، بمنزلة الظَّرف أو الحال، فلا يكون فيه شائبة شكٍّ.



(1) أورده الزمخشري في الكشَّاف في سورة يوسف، وقال عنه الحافظ الزَّيلعي في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشَّاف: (1042): «غريب».

[السَّعادة والشَّقاء]

[وَالسَّعِيْدُ قَدْ يَشْقَى] العياذ بالله بالارتداد بعد الإيمان.

[وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ] بالإيمان بعد الكفر والطُّغيان، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: 108]؛ ذلك بأنَّهم آمنوا ثُمَّ كفروا ثُمَّ آمنوا[1]، وذلك لا يكون إلَّا بحصول الإيمان، وهو منشأ السَّعادة، والكفر وهو منشأ الشَّقاوة، وهذا كالدَّليل لما قبله، وفيه **خلاف الأشاعرة فإنَّهم** قالوا: إنَّما العبرة للخاتمة.

قُلنا: نعم في حصول النَّجاة والفوز بعد الممات، وقوله تعالى في حقِّ إبليس: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 34] يصدُق عليه باعتبار مآله وآخر حاله، وكذا قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**السَّعِيْدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**، [/ 72] **وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**»[2].

[وَ] لا يلزم من ذلك التَّغيُّر على صفات الله تعالى وكونه محلًّا للحوادث، لأنَّ [**التَّغَيُّرُ إِنَّمَا يَكُوْنُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ**] اللَّتين هما حالتان حادثتان في العبد [**دُوْنَ الإِسْعَادِ وَالإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ الله تَعَالَى، وَلا تَغَيُّرَ عَلَى الله تَعَالَى وَلا عَلَى صِفَاتِهِ**] لِما تقرَّر أنَّ الله تعالى بجميع صفاته وأسمائه واحد، وبجميع صفاته وأسمائه قديم، ولا مغايرة بينها، ولا تعدُّد، وهو كلَّم موسى قبل وجوده، وأثاب المُحسن قبل إحسانه، وعاقب العاصي قبل عصيانه، قبليَّة تليقُ بجلاله وكبريائه، على ما يلتفت إليه قول عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوْحِ وَالجَسَدِ**» أخرجه أحمد[3]، والبخاري[4]،

(1) اقتبس المرجاني هنا كلامه من الآية رقم: (137) من سورة النِّساء.

(2) أخرجه الطَّبراني في المعجم الأوسط: (2631، 8465).

(3) في المسند: (20073) من حديث ميسرة الفجر.

(4) في التَّاريخ الكبير: 4/ 374. رقم: (1606). من حديث ميسرة الفجر.

والتِّرمذي[1]، والطَّبراني[2]، وغيرهم، وقوله: «**كُنْتُ أَوَّلَ النَّاسِ فِي الخَلْقِ، وَآخرَهُمْ فِي البَعْثِ**» أخرجه ابن لال[3] وغيره.



(1) في السُّنن: (3609). من حديث أبي هريرة. وقال: حديث حسن غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه.

(2) في مسند الشَّاميِّين: (2662) من حديث أبي هريرة. وفي المعجم الكبير: 20/ 353. من حديث ميسرة الفجر.

(3) عزاه له المناوي في فيض القدير: (6423)، وهو عند أبي نعيم في دلائل النُّبوة: 1/ 42. رقم: (3) من حديث أبي هريرة.

[الحكمة من إرسال الرُّسل]

[وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ] جمع الرَّسول، وقد فرغنا عن بيان معناه في صدر الكتاب، واعلم أنَّ الرَّسول والنَّبيَّ إمَّا مترادفان وهو مذهب **القاضي عياض من المالكيَّة**[1] وغيره، أو متساويان وهو **مذهب المُعتزلة**، أو متباينان وإليه ذهب شارح التَّأويلات، وفرَّق بينهما بالإتيان بالشَّرع الجديد وعدمه، فيكون إطلاق كلٍّ منهما على الآخر مجازًا، أو بينهما عموم وخصوص من وجه، وهو **مذهب أبي المنصور الماتريدي** وغيره من الحنفيَّة، ويعضده قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: 52] الآية، وقوله: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: 51] أو الرَّسول أخصُّ مطلقًا، وهو **مذهب الأشاعرة ومختار الزَّمخشري**، ففي الكشَّاف اشترط فيه الكتاب.

ورُدَّ بأنَّ الرَّسول أكثر عددًا من الكتب كما في الحديث.

وأجيب بتجويز تكرُّر نزول البعض واشتراكه بين الإثنين والأكثر.

وفي الأنوار: اشترط فيه الشَّريعة المجدّدة.

ورُدَّ بأنَّ إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ كان رسولًا نبيًّا، وكان على شريعة أبيه.

[حِكْمَةٌ] أي مصلحة جليلة، وعاقبة حميدة، يجب بها وقوعه في الكوْن.

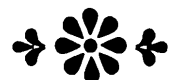
قال الشَّيخ حافظ الدِّين رَحِمَهُ اللَّهُ في العمدة[2]: «الإرسال في حيِّز الإمكان بل في حيِّز الوجوب، لأنَّ النَّاس مجبولون على النَّقيصة، مستعدون للزِّيادة، والبلوغ إلى الدَّرجة العالية، ولكن ليس بمعنى الوجوب» عليه تعالى كما زعمت **المُعتزلة**، بل بمعنى أنَّـه قضيَّة الحكمة.

---

(1) قال القاضي عياض في الشِّفا: 311 - 312: والصَّحيح، والَّذي عليه الجمَّاء الغفير، أنَّ كلَّ رسول نبي، وليس كلُّ نبيٍّ رسولًا.

(2) انظر: العمدة في عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة: 400. نقله المرجاني بشيء من التَّصرُّف. وقد شرح حافظ الدِّين النَّسفي العمدة في كتاب أسماه: الاعتماد في الاعتقاد، وهو مطبوع.

فإنَّ كونه سبحانه حكيمًا كامل القدرة، تامّ العلم، باهر الكرم، يقتضي وقوع ما هو سبب للخير العام، وحسن النِّظام الذي لا يتصوَّر خير فوقه، ولا حسن مثله، وعن هذا قالوا: ليس في الإمكان أبدع ممَّا كان، وإلَّا أحدثه على ما كان، [/ 73] ولا بممتنع الوقوع كما زعمت **البراهمة**[1]، ولا بممكن طرفاه على السَّويَّة كما زعمت **الأشعريَّة**، ولكن ما يوجد فيه من الحُسن والقُبح، والخير والشَّر، وما يتضمَّنه من النَّفع والضُّرّ، كلّه مصالح تعود إلى العباد، بموازنة ما لهم من الاستعداد، وترجع إلى الخلْق، وتعالى الله الملك الحقّ، قال سبحانه: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: 71]، وقال: ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: 15]، وكليَّة الاستعداد ذاتيَّة، وجزئيَّاته جعليَّة، حسب ما تقتضيه الحكمة الإلهيَّة، والرَّحمة الأزليَّة.



(1) قال ابن كمال باشا في رسالته في بيان الفرق الضَّالة: 168: هم الموحدون لله، وينكرون الرُّسل، ومنهم براهمة الهند وهم يقرُّون بهم ولكن يقولون: إنَّهم الملائكة.

[عودة إلى الحُسن والقبح]

ثُمَّ هذا الحكم بمسألة الحسن والقبح، وتعليل الأفعال منسُوج، ومأخذه بمأخذها ممزُوج، وبيان ذلك أنَّ حَسَانة الحُسن، وخيارة الخير، وقباحة القبح، وشرارة الشَّر، ليست ممَّا يتعلَّق به جعل الجاعل، ويدخل تحت الخلق والأمر، وإنَّ وقوع الممكنات في عالم الكون بما لها من الجهات الفعليَّة، والحيثيَّات بالجعل البَسِيط الإبداعي منه سبحانه، على أن يكون أثر الجعل، وثمرة الفعل، نفس الحقيقة، بحيث يصحّ انتزاع الوجود عنه والفعليَّة، ولا يُتصوَّر أنْ يكون في الوجود شيء ما خاليًا عن الحكمة، بعيدًا عن المصلحة، تنزيهًا له تعالى عن العبث والسَّفه، ولكن كمال الجملة يضمحل عنده كمال الجزئيَّات، فهي بما هي تلك يجب أنْ تكون هي المنظور أوَّلًا، والمقصود بالذَّات في إعطاء الكمال وإفاضة الخيرات.

فاتصافه جلَّ ذكره بالصِّفات التَّمجيديَّة والأسماء الحسنى يقتضي إيجاد العالم على أحسن الوجوه وأجملها، وأحمد الأنحاء وأكملها، فيحدث الكائنات كلّها بعلمه وإرادته، وقدرته وخلقه، وإيجاده مرتبطة بعضها بالبعض إلى أقصى مراتب الوجود، وهذا لا ينافي الاختيار بل يؤكِّده، وقد سبق فيما سلف ما يؤيده، إذ ترجَّح وجود العالم على هذا النَّحو منتهيًا إلى الوجوب.

إنَّما جاء من جهة كونه سبحانه حكيمًا، كامل العلم، محيط القدرة، تامّ الكرم ذا الطَّول، تقديسًا له عزَّ مجده عن الجهل والعجز والبُخل، فهو تعالى يعطي الوجود للحوادث منْ غير أنْ يحمله على الإيجاد بواعث، وإذ ليس في الإيجاد تحصيل ما هو أولى له سبحانه وخير، لا يلزم منه النَّقص بالذَّات والاستكمال بالغير، بل هو إعطاء الممكن ما يستحقّه من الكمال نظرًا إلى الحكمة، وهذا معنى تعليل أفعاله تعالى بما ليس هو غير ذاته، وذلك كون المأمور به حسنًا، والمنهيُّ عنه قبيحًا في نفسه.

فقول **الأشاعرة:** لطفٌ من الله يحسن فعله، ولا يقبح تركه، ولو تركه لكان

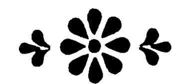
الحكمة فيه، إنْ أرادوا أنَّ حَسَانة [/ 74] الحسن بخلق الله تعالى وإيجاده، فهو قول بمجعوليَّة الشَّيء بمعنى أنَّ كونه ذلك الشَّيء بجعل جاعله، والضَّرورة قاضية ببطلانه، وإنْ أرادوا أنَّ صدور حقيقته بخلق الله، ولكن يمكن جعل غير ما وقع بهذه الجهات والحيثيَّات، فيكون الحكمة في غير الواقع، بل في الَّذي يمكن أنْ يقع، فهو قول ليس ينتج معنى محصّلًا، فإنَّ تعيُّنَ الشَّيء وماله من الهَذِيَّة[1] إنَّما يكون بخلقه تعالى وإيجاده، ولولا تلك فليس هناك هذا الشَّيء ولا ذلك، وإنْ أرادوا أنَّ وجود الشَّيء

---

(1) الهذيَّة بمعنى: ما يُفرِّق الكائن عن سواه، ويُسبغ عليه الذَّاتيَّة الخاصَّة به، وهي مشتقَّة من هذا، وتطلق على ما به يكون الشَّيء هذا الشَّيء لا غيره، انظر: المعجم الفلسفي: 606، وهي بمعنى الهويَّة، قال التَّفتازاني في شرح المقاصد: 1/ 110: «وربَّما تنتهي العوارض إلى ما يفيد الهذيَّة وامتناع الشَّركة كهذا الإنسان وذاك، وتسمَّى العوارض المشخَّصة، فلا بدَّ في تحصيل موضوع القضيَّة المطلوبة من بيان أنَّ المراد بالتَّشخَّص هو تلك العوارض أو ما يحصل عندها منَ الهذيَّة أو عدم قبول الشَّركة أو كون الحصَّة من النَّوع بهذه الحيثيَّة أو نحو ذلك...» ثُمَّ نقل كلام الأرموي بقوله: «قال القاضي الأرموي: إذا قلنا لشيء أنَّه وجودي لا نعني أنَّه دائم الوجود، بل نعني أنَّه مفهوم يصحُّ أنْ يعرض له الوجود الخارجي عند قيامه بموجود وعند قيامه بمعدوم لا يكون له وجود، وكأنَّه يريد الأعمّ من وجه، وإلَّا فمن الموجود ما لا يسمَّى وجوديًّا كالإنسان وغيره من المفهومات المستقلَّة، وأمَّا الاعتباري فهو ما لا تحقق له إلَّا بحسب فرض العقل، وإنْ كان موصوفه متصفًا به في نفس الأمر كالإمكان، فإنَّ الإنسان متَّصف به في نفس الأمر، بمعنى أنَّه بحيث إذا نسبه العقل إلى الوجود يعقل له وصفًا هو الإمكان، ويقابله الحقيقي، إذا تقرَّر هذا فلا خفاء في أنَّ العوارض المشخَّصة وجوديَّة، والهذية اعتبارية، وتميز الفرد عمَّا عداه وعدم قبوله الشَّركة وكونه ليس غيره أو لا يقبل الشَّركة عدميَّة».

وقال الجاحظ في كتابه البيان والتَّبيين: 1/ 131 «ولأنَّ كبار المتكلِّمين ورؤساء النَّظَّارين كانوا قد فوق أكثر الخطباء، وأبلغ من كثير من البلغاء، وهم تخيَّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقُّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفًا لكلِّ خلف، وقدوة لكلِّ تابع، ولذلك قالوا: العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرَّقوا بين البُطلان والتَّلاشي، وذكروا الهذيَّة والهويَّة والماهيَّة وأشباه ذلك...».

على أيِّ نحو كان يدلُّ على أنَّ الحكمة في وجوده، ولو وُجد لا على هذا النَّحو لَعُلم أنَّ الحكمة فيه، فمرحبًا بالوفاق، إذ لا نستدل على كون الإرسال حكمة في هذا المقام إلَّا بوقوعه على ما أشار إليه المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:



[وظائف الرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ]

[وَقَدْ أَرْسَلَ اللهُ تَعَالَى رُسُلًا] فلا يتوهَّم أنَّه يجوز أنْ يكون في تركه حكمة خفيَّة لا نطَّلع عليها بخصوصها يضمحل ما في الإرسال بالنَّظر إليها.

[مِنَ البَشَرِ] خليفةً يخلفه وينوب عنه في إصلاح الأرض، وسياسة النَّاس، وتكميل نفوسهم، وتنفيذ أمره فيهم.

[إِلى البَشَرِ] لا لحاجة به تعالى إلى من ينوبه، بل لفقر البشر إليه، لقصوره عن قبول فيضه، وتَلَقِّي أمره بغير وسط، ولذلك لم يستنبئ مَلَكًا كما قال جلَّ ذكره: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: 9] إلا ترى أنَّ الأنبياء لمَّا فاقت قُوَّتهم، واشتعلت قريحتهم، بحيث ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النُّور: 35] أرسل إليهم الملائكة، ومنْ خصَّه منهم بمزيد الكمالات، ورفعة درجات، كلَّمه بلا واسطة، كمحمَّد وموسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ في ليلة الإسراء والميقات، واستوضح ذلك من الطَّبيعة فإنَّه لمَّا عجز العظم عن قبول الغذاء مِنَ اللَّحم لما بينهما من التَّباعد اقتضت حكمة الملِك الرَّؤوف أنْ يجعل بينهما الغضروف تأليفًا لهما، وتحصيلًا للتناسب بينهما.

لا يقال الرَّسول إنْ أتى بما يوافق العقل ففيه عنه غُنية وإلَّا فمردود، لأنَّ العقل حجَّة اتفاقيَّة، فمخالفته عليه تكون دليلًا على بطلانه.

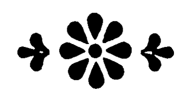
لأنَّا نقول: هو ربَّما لا يتمكَّن من الحكم على الشَّيء استقلالًا بالإثبات أو النَّفي، فيتوصَّل بالنَّقل إلى ما عجز عن معرفته العقل، كقيام السَّاعة، وتفاصيل أحوال القيامة، وفيما يستقلّ العقل في إدراكه يؤيده ويفيد عليه الوثوق في الوقوف على مراتب الأمور وقدر الحقوق، وإليه أشار المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

[مُبَشِّرِيْنَ] للأبرار برَوحٍ وريحان، وجنَّات تجري من تحتها الأنهار.

[وَمُنْذِرِيْنَ] [75/أ] للفجَّار بالجحيم، والعذاب الأليم، والخزي والنَّكال، والسّلال، والأغلال.

[وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُوْنَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُوْرِ الدُّنْيَا] في إقامة المعدلة، وتحصيل المعرفة، بأصول العلوم وقوانين الصِّناعات، والوقوف على قدر الحقوق ومراتب الاستعدادات.

[وَالدِّيْنِ] من العقائد والمعارف، وأنواع العبادات، والمعاملات والعقوبات، التي جُعلت ذريعة إلى استيفاء ما قُدِّر لهم من الكمالات، ووصلة إلى ظهور ما تباينوا فيه من المراتب والدَّرجات.



[الدَّلائل والمعجزات]

[وَأَيَّدَهُمْ] أي الرُّسل.

[بِالمُعْجِزَاتِ] الصَّادرة عنهم عند دعوى النُّبوة، والمطالبة بالحجَّة، وهي أمرٌ خارق للعادة، مقرونة بالتَّحدي والمعارضة، بحيث يعجز من يتحدَّى به عن معارضته، والإتيان بمثله، على ما أشار إليه بقوله:

[النَّاقِضَاتِ لِلعَادَاتِ] أي الأمور الصَّادرة مرَّة بعد أخرى.

[وَأَوَّلُ الأَنْبِيَاءِ آدَمُ] ثبت نبوته بالكتاب المخبر بأنَّه خُصَّ بالوحي، وخُوطب بالأمر والنَّهي، للتبليغ بلا وساطة النَّبي والسُّنَّة، ففي حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَوَّلُ الرُّسُلِ آدَمُ، وَآخِرُهُمْ مُحمَّدٌ، وَأَوَّلُ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيْلَ مُوْسَى، وَآخِرُهُمْ عِيْسَى، وَأَوَّلُ مَنْ خَطَّ بِالقَلَمِ إِدْرِيْسُ**» أخرجه الحكيم التِّرمذي[1]، وابن مردويه[2]، وابن حبَّان[3]وصحَّحه.

وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلا فَخْرَ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الحَمْدِ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ إلا تَحْتَ لِوَائِي**» أخرجه أحمد[4]، وابن ماجه[5]،...

---

(1) في كتابه نوادر الأصول: (169). بهذا اللَّفظ، وفي آخره زيادة وهي: «وأُعطي آدم الخطَّ، فصارت وراثة في ولده، ثمَّ علَّم نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ».

(2) رواه في كتابه التَّفسير، عزاه له ابن كثير في تفسيره: 1/ 586. تحت تفسير آية رقم: (165، 164) من سورة النِّساء.

(3) في الصَّحيح(الإحسان): (361). ضمن حديث طويل.

(4) في المسند: (10604).

(5) في السُّنن: (4308).

والتِّرمذي[1]، وقال: صحيح حسن.

وفي حديث ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ المَلائِكَةِ جِبْرَئِيلُ، وَأَفْضَلُ النَّبِيِّينَ آدَمُ**» أخرجه الطَّبراني[2].

وعلى نبوته إجماع الأُمَّة.

❊

(1) في السُّنن: (3148، 3615). وقال: حديث حسن. قلتُ: من المعلوم لدى أهل الفنّ أنَّ نسخ جامع التِّرمذي التي وصلت إلينا تختلف في بعض الأحكام الواردة على بعض الأحاديث، وقد نبَّه على ذلك أهل المصطلح، وتناول هذا المبحث المحدِّث أحمد شاكر المصري في مقدمة تحقيقه للتِّرمذي، فكون العلَّامة المرجاني قد نقل ما يخالف المطبوع فليس ذلك إلا بسبب هذا الاختلاف الموجود في أصول النُّسخ، فليتنبَّه لذلك.

(2) في المعجم الكبير: (11361). وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد: 8/ 198: «وفيه نافع بن هرمز متروك»، وقال عنه مرة: 3/ 140: ضعيف.

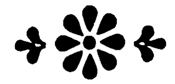
[سيّدنا محمّد ﷺ]

[**وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ] أمَّا نبوَّته فإنَّه ادعى النُّبوَّة، وأظهر المعجزة، وتواتر ذلك عنه، وأكبر معجزاته وأظهرها في جميع الحالة وأبقاها إلى قيام السَّاعة، القرآن الواصل إلى الدَّرجة العليا من الفصاحة، والرُّتبة القصوى من البلاغة، مع ما اشتمل عليه من الأسلوب الغريب، والنَّظم العجيب، وما تضمَّنه من الإخبار عن المغيَّبات الماضية، والأنباء عن الخفيَّات الآتية، وما يحتويه من غوامض الحكم، ودقائق الأسرار الذي خضع لها الحكماء الرَّاسخون، والعرفاء البارعون، أولوا الأيدي والأبصار.

ولقد أُفخم به من طُولب بمعارضته من العرب العرباء، وأُبكم به من تحدَّى به من مصاقع الخطباء، فلم يتصدَّ للإتيان بما يُوازيه، أو يُدانيه واحد من فصحائهم، ولم ينهض بمقدار أقصر سورة منه ناهض من بلغائهم، على أنَّهم كانوا أكثر من [/ 76] حصى البطحاء، وأوفر عددًا من رمال الدَّهناء، ولم ينبض منهم عرق العصبيَّة مع اشتهارهم بالإفراط في المضادَّة والمضارَّة، وإلقائهم الشَّراشر على المعازة والمعارَّة، ولقائهم دون المناضلة عن أحسابهم الخطط، وركوبهم في كلِّ ما يؤمُّونه الشَّطط، إنْ أتاهم أحد بمفخرة أتوه بمفاخر، وإنْ رماهم بمأثرة رموه بمآثر، وقد جرَّد لهم الحجَّة أوَّلًا، والسَّيف آخرًا، فلم يعارضوا إلَّا السَّيف وحده، على أنَّ السَّيف القاضب، مخراق لاعب، إنْ لم تمضِ الحجَّة حدَّه، فما أعرضوا عن معارضة الحجَّة إلَّا لعلمهم أنَّ البحر قد زخر، فطمَّ على الكواكب، وإنَّ الشَّمس قد أشرقت فطمست نور الكواكب، وقد اجتمع فيه الأوصاف الجميلة، والأخلاق الحميدة، والمحاسن الجليلة، والأفعال السَّديدة، وادعاء النُّبوة، وإظهار المعجزة، بين أظْهُر قوم لا كتاب لهم، ولا حكمة معهم.

وأمَّا كونه آخر الأنبياء فبالكتاب، والسُّنَّة، وإجماع الأُمَّة، لقوله تعالى: ﴿وَّرَسُولَ

ﭐللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: 40]، ولما تواتر[1] من قوله ﷺ لعليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى، إِلَّا أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي**»[2] وكذلك شمول نبوته، وعموم رسالته، وكون شريعته ناسخة لشّرائع المرسلين من قبله، والنَّبيِّين غيره، إلَّا ما أقرَّه وأخبر به.



(1) نصَّ على تواتره السَّيِّد محمَّد بن جعفر الكتَّاني في كتابه نظم المتناثر من الحديث المتواتر: (233)، وقال: «وقد تتبَّع ابن عساكر طرقه في جزء فبلغ عدد الصَّحابة فيه نيفًا وعشرين، وفي شرح الرِّسالة للشَّيخ جسُّوس رَحِمَهُٱللَّهُ ما نصّه: وحديث: «أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى» متواتر جاء عن نيف وعشرين صحابيًّا، واستوعبها ابن عساكر في نحو عشرين ورقة».

(2) هذا لفظ مسلم في صحيحه: (6217)، وهو عند البخاري في صحيحه: (3697) بلفظ قريب منه.

[أعداد الأنبياء]

[وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ فِي بَعْضِ الأَحَادِيْثِ] ففي رواية: «مِائَةُ أَلْفٍ، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُوْنَ أَلْفًا» أخرجه البزَّار[1]، والطَّبراني[2]، وابن مردويه[3]، وابن حبَّان[4] وصحَّحه.

وفي رواية: «بَعَثَ اللهُ ثَمَانِيَةَ آلافِ نبيٍّ، أَرْبَعَةَ آلافٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ، وَأَرْبَعَةَ آلافٍ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ»[5].

وفي رواية: «كَانَ فِيْمَنْ خَلَا مِنْ إِخْوَانِي مِنَ الأَنبِيَاءِ ثَمَانِيَةُ آلافِ نَبِيٍّ، ثُمَّ كَانَ عِيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ كُنْتُ أَنَا» أخرجه أبو يعلى[6].

[وَالأَوْلَى أَنْ لا يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ فِي التَّسْمِيَةِ] لأنَّ خبر الواحد على تقدير اشتماله على الشَّرائط المعتبرة في الباب، وسلامته عن الاضطراب، والمخالفة لظاهر الكتاب، لا يفيد إلَّا ظنًّا، وإنَّ الظَّن لا يغني من الحقِّ شيئًا.

[فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى:] تعليل للحكم السَّابق وإثبات للأوليَّة.

[﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ﴾] [غافر: 78]، وإنَّما كان عدم الاقتصار أولى لاحتمال أنْ يكون المنفي عدم قصتهم بالتَّنصيص على اعلامهم، وتفصيل أحوالهم، وإنْ يكون المراد قبل نزول الآية فلا ينافي التَّصريح بعددهم بعد ذلك.

---

(1) في المسند: (4034).

(2) المعجم الكبير: (11361). تقدَّم تخريجه.

(3) عزاه له ابن كثير في تفسيره: 1/ 586. تقدَّم تخريجه.

(4) أخرجه ابن حبَّان في الصَّحيح(الإحسان): (361). تقدَّم تخريجه.

(5) أخرجه أبو يعلى في المسند: (4132). من حديث أنس بن مالك.

(6) في المسند: (4092). أيضًا من حديث أنس.

والآية تدلُّ على أنَّ معرفة الرُّسل كلِّهم تفصيلًا ليس بشرطٍ لصِّحة الإيمان، وإلَّا لقصَّ [/ 77] كلّ واحد منهم، بل مِنْ شَرْطه أنْ يُؤمَنَ بهم جميعًا، فلو قيل: أتؤمِن بفلانٍ النَّبيِّ ولم يعرِّف به؟ يكون الجواب الصَّحيح أنْ يقول: آمنت به إنْ كان نبيًّا، ولا يصح الإطلاق إثباتًا ونفيًا لاحتمال كلا الأمرين.

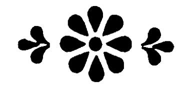
[وَلا يُؤْمَنَ فِي ذِكْرِ العَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ] إنْ كان العدد المذكور أكثر ممَّا هو في نفس الأمر.

[أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ] داخل [فِيْهِمْ] ومن جملتهم إنْ ذكر عددًا أقل من عددهم الواقعي بناء على أنَّ العدد اسم خاصٌّ في مدلوله لا يحتمل الزِّيادة والنُّقصان.

[وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخْبِرِيْنَ] بالأقوال، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النَّجم: 3 - 4].

[مُبَلِّغِيْنَ عَنِ اللهِ تَعَالَى] تعميم بعد التَّخصيص، إذ ليس معنى النُّبوة إلَّا هذا، وفي التَّنزيل: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [المائدة: 67].

[صَادِقِيْنَ] فيه إشارة إلى أنَّهم كانوا على طريقة واحدة في أصول الشَّرائع كما قال الله تعالى: ﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ ﴾ [الشورى: 13]، وإنْ كانوا على شرائع شتَّى في الفروع بحسب ما يقتضيه الحكمة كما قال سبحانه: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ ﴾ [المائدة: 48].



[عصمة الأنبياء]

[نَاصِحِيْنَ لِلخَلْقِ] معصومين عن الكذب والخطأ، وارتكاب المعاصي، والوقوع في المناهي، عمدًا وسهوًا بعد البعثة والقيام بالنُّبوة، وعن الكفر قبلها أيضًا لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [يوسف: 38] أي ما صحّ لنا معاشر الأنبياء وما كان من شأننا أصلًا خلافًا **للحشْويَّة**[1].

وأمَّا عن سائر المعاصي فقد اختلف فيه، **فقالت الأشعريَّة**: لا دليل على امتناع صدورها، **وقالت الشِّيعة وبعض المعتزلة**: هو يُوجب النُّفرة المانعة عن اتباعهم، فيفوِّت المصلحة المقصودة بإرسالهم.

والقول الأعذب الألصق بالمذهب: أنَّ العصمة عن الكبائر ثابتة لهم قبل البعثة، وإنْ جاز صدور الصَّغائر عنهم على النُّدرة، قال الله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 124].

قال البيضاوي: فيه دليل على عصمة الأنبياء عن الكبائر قبل البعثة، وربَّما يُستأنس عليه بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: 124] ، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا﴾ [الضحى: 7] معناه غير واقف على معالم النُّبوة وأحكام الشَّريعة، وما طريقه السَّمع، فهدى، فعرَّفك القرآن، وجملة أحكام الشَّرع، كقوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: 52][/ 78] وليس المراد به الكفر والجهل بالصَّانع، وما هو من أصول الشَّرائع، وقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [إبراهيم: 13] العود فيه بمعنى الصَّيرورة كما في قوله:

وعاد القارُ كاللَّبن الحليب[2]

---

(1) نسبة إلى الحشو، أو الحشا، وهم قوم من المجسِّمة، جعلوا الله تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا أنَّه مؤلَّف من أجزاء هي أبعاضه. انظر: تبيين كذب المفتري: 306 - 307.

(2) أخرج ابن أبي الدُّنيا في الفرج بعد الشِّدة: (7) قال: حدَّثني أيوب بن معمر قال: حاصر =

أو مبنيٌّ على زعم الكفرة، فإنَّهم يزعمون أنَّهم على الأصل، والأنبياء خارجون عن الطَّريق مفارقون عن الجماعة حيث قالوا: ﴿يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [هود: 62] و﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: 60] و﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: 66]، وإنَّما ساق شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ الجواب حيث قال: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: 89] على المشاكلة أو الخطاب لكلِّ رسول ولمن آمن معه فغلب عليه الجماعة.

وإسناد الغيِّ والعصيان، والظُّلم والخسران إليهم، وما جرى من معاتبتهم والمواخذة عليهم، كما ينبئ عنه قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: 121] وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 35]، وقوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: 23]، وقوله: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا﴾ [طه: 123]، وقوله: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ [طه: 121] وهو إنَّما غوى وضلَّ عن مطلوبه، أو الرُّشد أو المأمور به، وظلم نفسه، وخسر حظه، بترك الأولى له، فلعلَّه تفظيعًا لشأن الخطيئة عنهم، وتعظيمًا لزلتهم، ومبالغة في زجر أُمَّتهم، كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَشَدُّ النَّاسِ بَلاءً الأَنبِيَاءُ»[1] إذ يجوز أنْ يكون إقدامه عليه عن اجتهاد أخطأ فيه، بأنْ يظنَّ أنَّ اللَّام للعهد، أو النَّهي للتَّنزيه، والواقع بخلافه، والإشارة ربَّما تقع على الجنس كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هَذَانِ حَرَامَانِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لإِنَاثِهَا»[2]، ويجوز أنْ يكون نسيانًا كما قال الله

= هارون أمير المؤمنين حصنًا، فإذا سهم قد جاء ليس له نَصْل، حتَّى وقع بين يديه مكتوب عليه:

إذا شاب الغُراب أتيتُ أهلي — وصار القارُ كاللَّبن الحليبُ

فقال أمير المؤمنين هارون الرشيد: اكتبوا عليه وردُّوه:

عسى الكرب الذي أمسيتَ فيه — يكون وراءه فرج قريبُ

قال: فافتُتح الحصن بعد ذلك بيومين، أو ثلاثة، فكان الرَّجُل صاحب السَّهم ممَّن تخلَّص، وكان مأسورًا محبوسًا فيه سنتين.

(1) أخرجه أحمد في المسند: (26539). من حديث عمَّة أبي عبيدة، وأخت حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

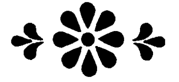
(2) بهذا اللَّفظ عند ابن ماجه في السُّنن: (3595) من حديث علي بن أبي طالب، وعنده =

تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: 115].

ولا دليل على أنَّه تناول حين مقاسمة إبليس ومقالته، ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: 20]، فلعلَّ ما قاله أُورث فيه ميلًا طبيعيًّا، ثُمَّ إنَّه كفَّ نفسه عنه ائتمارًا إلى أنْ نسي وزال المانع، فحمله الطَّبع عليه، فنُزِّل هذا الفعل منه منزلة العصيان، وعُوتب بترك التَّحفُّظ عن أسباب الخطأ والنِّسيان، ولم يحطَّ عنه كما حُطَّ عن غيره لعظمة شأنه، وجلالة قدره، ثُمَّ أُمر بالتَّوبة، ولقِّن النَّدم على الخطيئة، تلافيًا واستدراكًا لما فات عنه.

وعلى هذا المنهاج كلُّ ما نُقل عنهم ممَّا يُشعر بصدور الكذب والمعصية مؤوَّلٌ، أو محمول على ترك الأولى، فإنَّ حسنات الأبرار، سيِّئات المقرَّبين.

قال [/ 79] الشَّيخ أبو المنصُور الماتريدي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العصمة لا تزيلُ المحنة»، بل لطفٌ من الله تعالى يحمله على الخير، ويزجره عن الشَّر، مع بقاء الاختيار، تحقيقًا للابتلاء والاختبار.



= كذلك من حديث عبد الله بن عمرو: (3597). والأوَّل موجود عند أبي داود في السُّنن: (4054) والنَّسائي في السُّنن: 8/ 160 بأخصر من هذا.

(1) في تفسيره المسمَّى بتأويلات أهل السُّنَّة: 1/ 552. في تفسير الآية رقم: (120) من سورة البقرة.

[المفاضلة بين الأنبياء]

[وَأَفْضَلُ الأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ ﷺ] قال الله تعالى: ﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ [البقرة: 253] ، وقال: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: 40]، وأخرج الدَّارمي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بإسناد رجاله ثقات[2]: «أَنَا قَائِدُ الْمُرْسَلِيْنَ وَلا فَخْرَ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّيْنَ وَلا فَخْرَ».

وقال: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ فَأُكْسَى حُلَّةً مِنْ حُلَلِ الجَنَّةِ، ثُمَّ أَقُوْمُ عَنْ يَمِيْنِ العَرْشِ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الخَلائِقِ يَقُوْمُ ذَلِكَ المَقَامَ غَيْرِي» أخرجه التِّرمذي[3].

وقال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ القَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَمُشَفَّعٍ» أخرجه مسلم[4]، وأبو داود[5].

وفي حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا «قَالَ لِي جِبْرِيْلُ: قَلَّبْتُ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا أَفْضَلَ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَقَلَّبْتُ مَشْرِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَلَمْ أَجِدْ أَفْضَلَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»[6].

---

(1) في السُّنن: (49).

(2) قال المناوي في فيض القدير: 3/ 53 (2694): «بإسناد وثقهم الجمهور».

(3) في السُّنن: (3611). وقال: هذا حديث حسن غريب.

(4) في الصَّحيح: (5940).

(5) في السُّنن: (4640).

(6) أخرجه الطَّبراني في المعجم الأوسط: (6285). قال الهيثمي في مجمع الزَّوائد: 8/ 217: «وفيه موسى بن عبيدة الرَّبذي وهو ضعيف». وأخرجه اللَّالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (1402)، وأبو الطَّاهر المخلِّص في المخلصيَّات: (1911).

وإذ ثبت التَّفاضل بينهم بنصِّ الكتاب، وفضلُه عَلَيْهِ السَّلَامُ على الجميع به، وبجملة أحاديث يُوجب ذكرها الإطناب فليُحمل ما ورد في الحديث[1]: «**لا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ، ولا تُخيِّرُوْنِي عَلَى مُوْسَى، وَمَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُوْلَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوْنِسَ بْنِ مَتَّى**» على المفاضلة في النُّبوة والرِّسالة، لأنَّـهما معنىً واحد لا تفاضل فيها بين الأنبياء، وإنَّما التَّفاضل في تفضيل الله عَزَّوَجَلَّ من شاء منهم بعدها، وما يحدث لهم من الأحوال التي تُبيِّن شرفهم وفضلهم عنده بها، أو المفضية إلى الخصومة، أو التي تجرُّ إلى المنقصة، أو على التَّأدب والتَّواضع، أو على وروده قبل المعرفة.

وأجمع الأُمَّة على أنَّ أفضلهم على الإطلاق محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام، ثُمَّ بقيَّة أولى العزم، ثُمَّ سائر الرُّسل، واختلفوا في الأفضل بعده في أنَّـه: آدمُ، أو نوحٌ، أو إبراهيم، أو مُوسى، أو عيسى، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.



(1) أصله عند البخاري في الصَّحيح: (2424، 2425)، ومسلم في الصَّحيح: (6159، 6160). أمَّا باللَّفظ الذي ذكره المرجاني، فقد قال الحافظ السُّيوطي في مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشِّفا: 75 «لم أقف عليه بهذا اللَّفظ»، واستطرد الحافظ السَّخاوي في الأجوبة المرضيَّة: 2/ 429. رقم: (107) في الكلام على هذا الحديث فانظره.

[صفة الملائكة]

[وَالمَلائِكَةُ] جمع ملاك على الأصل، كالشَّمائل لما فيه من الشِّدة والقُدرة على الأمور الصَّعبة، وقيل: مقلوب مالك من الألوكة وهي الرِّسالة، لأنَّهم وسائط بين الله تعالى وعباده كالأنبياء.

[عِبَادُ الله] لا كما يزعمه عَبَدة الأوثان أنَّهم بناته.

[العَامِلُوْنَ بِأَمْرِهِ] لا كما يزعمه اليهود أنَّهم ربَّما يرتكبون المعاصي حتَّى الكفر، فيعاقبهم الله تعالى، بل هم مبعدون عن المعصية، مجبُولون على الطَّاعة، [/ 80] لا يفترون عن عبادته ساعة، قال الله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: 26، 27] وقال: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: 6]، وقال: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: 20].

وأمَّا قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: 30]، فليس باعتراض على الله تعالى، ولا طعن في بني آدم على وجه الغِيبة والوقيعة فيهم، بل تعجُّبٌ منْ أنْ يستخلف بعمارة الأرض وإصلاحها من شأنه المعصية والإفساد فيها، دون من هو مجبول على الإصلاح والطَّاعة، واستكشاف عن الحكمة، واستخبار عمَّا يرشد إليها ويزيح الشُّبهة، وقولهم: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: 30] ليس للعُجب والتَّفاخر، بل استفسار عمَّا رجَّحهم مع ما هو متوقَّع منهم على الملائكة المعصومين.

ولا يجوز شتمهم وبغضهم، وإساءة الأدب معهم، ومن فعل يصير كافرًا لقوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 98].

فإنْ قيل: أليس أنَّ إبليس كان منهم فكفر لصحَّة الاستثناء وتناول الأمر؟

قيل: لا، بل كان من الجنِّ ففسق عن أمر ربه، ولكنَّه لمَّا نشأ بين أظهرهم مغمورًا بالألوف منهم، غلبوا عليه، أو كان الأمر شاملًا للجنِّ معهم، ولكنَّه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم، لأنَّ الأعلى إذا أُمر بالتَّذلُّل لأحد والتَّوسُّل به، عُلم أنَّ الأدنى أيضًا مأمورٌ به، وقوله: ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ أي المأمورون ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [البقرة: 34]، وقد مال **الإمام أبو بكر الكَلاباذي، والقاضي ناصر الدِّين البيْضاوي، والشَّيخ حَافظ الدِّين النَّسفي**، رَحِمَهُمُاللَّهُ إلى أنَّه كان منهم، وإنَّ العصمة لا تشملهم، وإنْ غلبت فيهم، وأمَّا هاروت وماروت ملكين فلم يثبت منهما ما يدلُّ على كفرهما[1]، وصدور الكبيرة عنهما.

---

(1) قال شيخنا الإمام الحافظ السَّيِّد عبد الله بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماري الحسني في كتابه قصَّة هاروت وماروت: (5/ 461 موسوعة): «اختلفت أنظار الحفَّاظ في هذه القصَّة اختلافًا متباينًا فأنكرها البيهقي، وابن العربي المعافري، وعياض، والمنذري، وذكرها ابن الجوزيِّ في الموضوعات.
- ومال إلى إثباتها ابن جرير في التَّفسير وأكثر من متخريج طرقها وأغلبها موقوفات.
- وجاء الحافظ ابن حجر فجمع ما رواه ابن جرير وضمَّ إليه بعض الطُّرق الأخرى، فأوصلها إلى بضعة عشر طريقًا، جمعها في جزء منفرد، وقال في القول المسدَّد: وله-يعني حديث ابن عمر الذي حكم بوضعه ابن الجوزي- طرق كثيرة جمعتها في جزء مفرد يكاد الواقف عليه أنْ يقطع بوقوع هذه القصَّة لكثرة الطُّرق الواردة فيها وقوَّة مخارج أكثرها، والله أعلم.
- وتتبع الحافظ السُّيوطي طرقها في التَّفسير المسند وفي الدرِّ المنثور فأوصلها إلى نيف وعشرين طرقًا أغلبها ضعيف أو واهٍ.
- وقد تتبعتُ طرقها المشار إليها وأعملتُ فيها فكري، فوجدتها قصَّة شاذَّة منكرة المعنى، تخالف القرآن والسُّنَّة وقواعد العلم، هذا إلى تضارب ألفاظها ورواياتها، وليس فيها حديث عن النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم صحيح سالمٌ من علَّة.
- قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: وقد روي في قصَّة هاروت وماروت عن جماعة من التَّابعين كمجاهد، والسُّدِّي، والحسن البصري، وقتادة، وأبي العالية، والزُّهري، والرَّبيع، ومقاتل بن حيَّان، وغيرهم خلق من المفسِّرين من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وحاصلها =

[وَلا يُوْصَفُوْنَ بِذُكُوْرَةٍ وَلا أُنُوْثَةٍ] لأنَّـهما من خواصِّ الجسميَّة.

اعلم أنَّ حقيقة الملائكة والأرواح البشريَّة عند **أئمَّتنا الحنفيَّة** ممَّا استأثره الله بعلمه، ولم يُطلع عليه أحدًا من خلقه، فليس لنا أنْ نبحث عمَّا زَوَى الله عنَّا علمه، وستر علينا كيفيَّته، وحجب عنَّا ماهيَّته، بل الواجب علينا أنْ نقف حيث وُقف بنا، وننتهي إلى الحدِّ الَّذي بُيِّن لنا، بالإمساك عن أمره، والطَّيِّ على غرِّه، ولكن الملائكة ربَّما يتشكَّلون بأشكال مختلفة، ويظهرون في صورة وتماثيل لطيفة، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: 17]، قال بعضهم: لولا سَتْر الله الرُّوح لسجد له كلّ كافر، وهذا هو مذهب السَّلف الصَّالحين، من الصَّحابة والتَّابعين، ومن بعدهم من العلماء الرَّاسخين، والفقهاء [/ 81] العارفين، ولذا اكتفى المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما ذكره ولم يزد عليه(1).

وفيه إشارة إلى أنَّـهم ليسوا من عالم التَّقدير والمساحة، وما هو منْ لوازم المادَّة والجسامة، بل هُم من عالم الأمر والقدس، يأبى حقيقتهم عن الاكتناه بالعقل والإدراك بالحسِّ، وقد قال سبحانه: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85] ، فقد صرَّح بأنَّ حقيقته من عالم الأمر، دون الخلق والتَّقدير، وأنَّها ليس ممَّا

= راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصَّة من غير بسط ولا إطناب فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى والله أعلم بحقيقة الحال».

(1) إنَّ الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في سورة: (ص): الرُّوح جسم لطيف يحيى به الإنسان بنفوذه فيه، وكنت تبعته أوَّلًا فذكرت هذا الحديث في سورة الحِجر، ثُمَّ ضَربتُ عليه لقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ الآية، فهي صريحة أو كالصَّريح في أنَّ الرُّوح من علم الله لا نعلمه، فالإمساك عن تعريفها أولى، وكذا قال الشَّيخ تاج الدِّين السُّبكي في جمع الجوامع: والرُّوح لم يتكَّلم عليها محمَّد ﷺ فتمسَّك عنها. تكملة تفسير جلال الدِّين محمَّد بن أحمد المحلِّي للشَّيخ جلال الدِّين السُّيوطي [تفسير الجلالين: 380]. (المرجاني).

يصل إليه أفهام النَّاس، ويدخل تحت إدراك الحواسّ، وقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: 11] حيث نبَّه على أنَّ الحقيقة الإنسانيَّة هي غير ما حلَّ فيه الأشكال والصُّورة، وإنَّ بين المخاطب ومحلّ الصُّورة فرقًا مديدًا، وبين الخلقين بَونًا بعيدًا، وقال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: 29] فإنَّه أضافه إلى نفسه، إظهارًا لشرفه، وإشعارًا بأنَّه من عالم قدسه، وإلى ذلك يلتفت ما يروى عنه ﷺ: «**مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ**»[1].

هذا فمن غلبه التَّثبت ومضى على صلابته، أمسك عن الزِّيادة على ما تعرف الشَّرع من إثباته، وأبرز له من صفاته، ولم يتعدَّ ذلك الحدود من أزعجه الغيرة في الله، والشَّفقة لخلقه، لم يتمالك نفسه أنْ صرَّح بالتَّجرد، وأزاح فيه التَّردُّد، صونًا لأخلاف الأُمَّة عن الوقوع فيما أحدثه أهل البدعة.

وممَّن صرَّح به وبالغ فيه الإمام أبو زيد الدَّبوسي من الحنفيَّة، والإمام أبوحامد الغزالي من **الأشعريَّة**، وغيرهما من أعيان الأئمَّة، وأنا أرجو أنْ لا يكون عليهم في ذلك بأسٌ.

وأمَّا القول بأنَّ الملائكة أجسامٌ لطيفة، والرُّوح جسم سارٍ في الجسد سريان الماء في الورد، فإنَّما هو قول أحدثه **إبراهيم بن سيَّار النَّظَّام** من قدماء المعتزلة أخذًا من الفلاسفة، إلَّا أنَّه لمَّا تقاصر نظره مال إلى مذهب الطَّبيعيِّين منهم، وأثبت الجسميَّة للجواهر القدسيَّة، وتابعه فيه **عامَّة الأشاعرة**، قال في المدارك: وهذا القول باطلٌ بالآية.

---

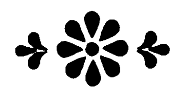
(1) نقل شيخ شيوخنا الحافظ السَّيِّد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري في كتابه: عواطف اللَّطائف: 1/ 88 عن العلَّامة السَّمهودي في كتابه: الأنوار السَّنية بأجوبة الأسئلة اليمنيَّة قوله: «وأما لفظ: من عرف ربه، فليس بثابت عن النبي ﷺ وإن اشتهر على الألسنة، فقد قال أبو المظفَّر السَّمعاني في القواطع: إنه لا يعرف مرفوعًا، وإنَّما يحكى عن يحيى بن معاذ الرَّازي من قوله، وصرَّح النَّواوي في فتاويه بعدم ثبوته» اهـ.

قلت: وقد أفرد هذا الأثر الحافظ السُّيوطي برسالة ضمَّنها كتابه الحاوي للفتاوي: 2/ 238 – 240 سمَّاها: القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربَّه.

[الكتب السَّماوية المنزلة]

[**وَلله تَعَالَى كُتُبٌ**] كالتَّوراة، والإنجيل، والزَّبور، والفرقان، وصحف آدم، وشِيث، ونوح، وإبراهيم، ولا تفاوت بينها، ولا تفاضل إلَّا باعتبار النَّظم المقروء المسموع، وباعتبار اشتماله على ذكر الله والصَّالحين من عباده.

[**أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَ فِيْهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيْدَهُ**] من أنكر كلمة منها يكفُر، إلَّا أنَّ تلاوة الكتب الماضية واستنساخها وأحكامها، نسخت بالقرآن، إلَّا ما حكاه الشَّارع وأقرَّه.



[الإسراء والمعراج]

[وَالمِعْرَاجُ لِرَسُوْلِ الله ﷺ] [/ 82] وهو الذي أنعمه الله سبحانه بالإسراء، المشتمل على اجتماعه بالأنبياء، وعروجه إلى السَّماء، ورؤيته غرائب الملكوت، وعجائب الجبروت.

فأمَّا إسراؤه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى بالشَّام فقد ثبت بنصِّ الكتاب، ومشهور الأخبار، ومنكره كافر، ليس دونه حجاب، والأشبه أنَّ ذلك كان قبل الهجرة بعد البعثة، وقيل: قبلها، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: 1]، والأخبار في ذلك بطولها وتعدُّد طرُقها، قد تضمَّنها الصَّحيحان وغيرهما من كتب الحديث والآثار.

[فِي اليَقَظَة] وهو الحقُّ الذي عليه الجمهور، ومعظم السَّلف، وعامَّة المتأخرين من الفقهاء والمحدِّثين، لظواهر الأخبار الواردة فيها، فمن طالعها وبحث عنها لا يعدل عن ظاهرها إلَّا بدليل، ولا استحالة في حملها إلى تأويل، ولذلك أنكره الكفَّار غاية الإنكار، وإلَّا فلا مزية للنَّائم، ولا فضيلة للحالم، خلافًا لجماعة تمسَّكوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: 60]، وبما روي عن معاوية بن أبي سفيان أنَّه كان رُؤيا صالحة، **وأجيب**: بأنَّ المراد الرُّؤيا بالعين.

[بِشَخْصِهِ] أي بجسده، خلافًا لمن قال: إنَّه كان بروحه حيث روى عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما فَقدتُ جسده عَلَيْهِ السَّلَامُ ليلة المعراج.

وأجيب: بأنَّه كان مكرَّرًا تارة في اليقظة، وقول عائشة ليس فيه، فإنَّها لم تكن عنده عَلَيْهِ السَّلَامُ حينئذٍ، وتارة في المنام.

[إِلَى السَّمَاءِ] بالخبر المشهور، ففي حديث تضمَّنه الصِّحاح(1): «**أُتِيتُ بِدَابَّةٍ**

---

(1) في صحيح البخاري: (3215)، ومسلم في الصَّحيح: (416) من حديث مالك بن صعصعة.

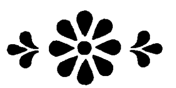
دُوْنَ البَغْلِ وَفَوْقَ الحِمَارِ، أَبْيَضَ يُقَالُ لَهَا: البُرَاقُ، يَضَعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرَفِهِ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهَا، فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيْلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ»، وفي رواية[1] أبي ذرّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**فَعَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ**».

[ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللهُ مِنَ العُلَى] على اختلاف الأقوال:

فقيل: إلى الجنَّة فأخرج البُخاري[2]، ومسلم[3]: «**أُدْخِلْتُ الجَنَّةَ فَإِذَا فِيْهَا جَنَابِذُ اللُّؤْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا المِسْكُ**».

وقيل: إلى السِّدرة، وهي في السَّماء السَّادسة، إليها ينتهي ما يعرج به من الأرض، فيُقبض منها، وإليها ينتهي ما يهبط من فوقها، فيُقبض منها. أخرجه مسلم[4]، وقيل غير ذلك.

[حَقٌّ] أي ثابتٌ أصله بالكتاب، وخصوصيَّاته بالخبر المشهور، أو بأخبار الآحاد على ما قد سَلف.



---

(1) عند البخاري في الصَّحيح: (3345).

(2) الحديث المتقدِّم نفسه.

(3) في الصَّحيح: (415).

(4) في الصَّحيح: (431).

[تحقيق كرامات الأولياء]

[**وَكَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ**] الولي هو العارف بالله، حسب ما يمكن معرفته من التَّصديق بوجوده وصفاته وأسمائه، على ما نطقت به الشَّريعة المديم [/ 83] على ذكر الله، المتوجِّه بكلِّيته إلى جناب قدسه، مع المواظبة على الطَّاعات، والمجانبة عن السَّيئات.

وكرامته ظهور أمر خارق للعادة على يده خاليًا عن دعوى النُّبوة، فبذلك تمتاز عن المعجزة، وبالقيود المعتبرة فيه عن الاستدراج الذي يصدر عن بعض الفسَّاق والكفرة، موافقًا لغرضهم تدريجًا لهم في الضَّلالة، حتَّى يأتيهم أمر الله وهم غافلون، وعن الإهانة الصَّادرة بخلاف رأيهم، كما روي عن مسيلمة الكذَّاب أنَّه دعا لأعور فصار أعمى، وعن المعونة التي تصدر عن عوام المسلمين تخليصًا لهم من البلايا والمِحَن، وعن السِّحر الذي يترتَّب على الأسباب والصِّناعة ويجري فيها التَّعليم والتَّعلم والمعارضة.

[**حَقٌّ**] عند **أئمتنا الحنفيَّة، والشِّيعة، وجمهور الأشاعرة**، وأبي الحسين البصري، وأبي القاسم الزَّمخشري، **خلافًا لعامَّة المعتزلة**، وأبي عبد الله الحَلِيمِي، وأبي إسحاق الإسفرايني من الأشعريَّة، زعمًا منهم أنَّها توجب الالتباس بالمعجزة، فينسدّ باب إثبات النُّبوة.

[**لِلمَشْهُوْرِ مِنَ الأَخْبَارِ**] كتكلُّم البقرة، والذِّئب على ما سيأتي.

[**وَالمُسْتَفِيْضِ مِنْ حِكَايَاتِ الأَخْيَارِ**] ثُمَّ أشار إلى تفسيرها وتفصيلات ما عسى أنْ يستبعد من جزئياتها بقوله:

[**فَيُظْهِرُ الكَرَامَةَ عَلَى طَرِيْقِ نَقْضِ العَادَةِ**] خاليًا عن دعوى النُّبوة واقتران التحدِّي والمعارضة للولي الموصوف فيما سبق.

[**مِنْ قَطْعِ المَسَافَةِ البَعِيْدَةِ فِي المُدَّةِ القَلِيْلَةِ**] كما أتى آصف بن بَرخِيا وزير سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ بعرش بلقيس من صنعاء اليمَن قبل ارتداد الطَّرف، قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾ [النمل: 40]، ولم يكن ذلك معجزة من سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ، إذ لم يصدر على يده، ولم يكن مقارنًا لدعوى النُّبوة منه، وكما روي[1] عن حبيب العجمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كان يرى في البصرة يوم التَّروية، وبعرفات عشيَّة يومها.

[وَ] مثل [**ظُهُوْرِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ**] كما صدر عن مريم حيث حبَلَتْ بلا ذَكَرٍ، وجرى تحتها النَّهر، وتساقط عليها الرُّطب، ووجد عندها الرِّزق بلا سبب، قال الله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ۝٢٤ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: 24، 25] وقال: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 37] وجَعلُ [/84] هذه الأمور معجزة لزكريا أو إرهاصًا لعيسى ممَّا لا يرضاه المنصف، وحُكي مثل ذلك عن أبي ذرٍّ الغفاري، وسفيان الثَّوري، فإنَّهما تغذَّيا بماء زمزم، واكتفيا بها مدَّة.

[**وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الحَاجَةِ**] كما رُوي أنَّه لما تُوفِّي أُويس القَرَني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظهر القبر الملحودة، وما يكفَّن به.

[**وَالمَشْيِ عَلَى المَاءِ**] كما نُقل عن كثير من الأولياء.

[**وَالطَّيَرَانِ فِي الهَوَاءِ**] كما نقل عن جعفر بن أبي طالب[2] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولقمان السَّرخسي رَحِمَهُ اللَّهُ، وغيرهما.

---

(1) أسند هذه الحكاية ابن عساكر في تاريخ دمشق: 12/ 56.

(2) قال شيخنا الحافظ السَّيِّد عبد الله الغُماري الحسني الحجج البيِّنات في إثبات الكرامات: (2/ 345. الموسوعة): وأخرج الطَّبراني بإسناد حسن كما قال الحافظ: عن عبد الله بن جعفر قال: قال لي رسول الله ﷺ: «هنيئًا لك، أبوك يطير مع الملائكة في السَّماء».

[وَكَلَامِ الجَمَادِ] كما روي أنَّ قصعةً سبَّحت عند سلمان الفارسي، وأبي الدَّرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وسمعا[1].

[وَالعَجْمَاءِ] قال النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً إِذَا عَيَ**[2]، **فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أُخْلَقْ لِهذَا، إِنَّمَا خُلِقْتُ لِحِرَاثَةِ الأَرْضِ**، فقال النَّاس: سبحان الله بقرة تتكلَّم؟ وقال النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ: **فَإِنِّي أُؤمِنُ بِهِ، وَأَبُوبَكْرٍ، وَعُمَرُ**» أخرجه البخاري[3]، ومسلم[4].

وقال ﷺ: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ فِي غَنَمٍ لَهُ، إِذْ عَدَا الذِّئْبُ عَلَى شَاةٍ مِنْهَا فَأَخَذَهَا، فَأَدْرَكَهَا صَاحِبُهَا فَاسْتَنْقَذَهَا، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ: فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ يَوْمَ لا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي، فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ الله الذِّئْبُ يَتَكَلَّمُ؟ فَقَالَ: أُؤْمِنُ بِهِ أَنَا، وَأَبُوبَكْرٍ، وَعُمَرُ**» وأخرجاه[5].

وكما رُوي تكلّم كَلْب أصحاب الكهف معهم، وكذا بعض كلاب المدينة.

[وَانْدِفَاعِ المُتَوَجِّهِ مِنَ البَلاءِ] كجريان نهر النِّيل بعد أنْ همَّ أهل مِصرَ الجلاء ببطاقة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[6].

وكفاية المهم من الأعداء كما روي أنَّ سفينة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخطأ الجيش بأرض الرُّوم أو أسر، فانطلق هاربًا يلتمس الجيش، فإذا هو بالأسد، فقال: يا أبا الحارث أنا مولى رسول ﷺ كان من أمري كَيْتَ وَكَيْتَ، فأقبل إليه الأسد بصبصته، حتَّى قام إلى جنبه

---

(1) أخرجها أبونعيم في الحلية: 1/ 224 بإسناده عن قيس قال: كان أبوالدَّرداء إذا كتب إلى سلمان أو سلمان كتب إلى أبي الدَّرداء، كتب إليه يذكِّره بآية الصَّحفة، قال: وكنَّا نتحدَّث أنَّه بينما هما يأكلان من الصَّحفة فسبَّحت الصَّحفة وما فيها.

(2) عند البخاري: إذ ركبها فضربها.

(3) في الصَّحيح: (3470).

(4) في الصَّحيح: (6183).

(5) البخاري، الصَّحيح: (3471)، ومسلم، الصَّحيح: (6184).

(6) أخرجها ابن عبدالحكم في فتوح مصر: 150 - 151. وأبوالشَّيخ في كتاب العظمة: 4/ 1424 - 1425. رقم: 937.

كلما سمع صوتًا أهوى إليه، ثُمَّ أقبل يمشي إلى جنبه حتَّى بلغ الجيش، ثُمَّ رجع[1].

وكما رُوي من رؤية عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ جيشه بنهاوند وهو بالمدينة، حتَّى قال لأمير الجيش سارية بن حصن: الجبل، تحذيرًا له مِنَ العدوِّ، فسمع سَارِيَةُ كلامه[2].

[**وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَشْيَاءِ**] كما روي انفتاح باب الرَّوضة بنفسه على أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بعد موته.

وكما رُوي[3] عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه جمع النَّاس للبيعة فجاء ابن مُلجم فردَّه مرَّتين، ثُمَّ قال: ما يحبس أشقاها، فوالله ليخضبن هذه من هذا، وأنَّه لما دخل شهر رمضان الذي استشهد فيه جعل يتعشَّى ليلة عند الحسن، وليلة عند الحسين، وليلة عند عبد الله بن جعفر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ولا يزيد على [/ 85] ثلاث لقم، ويقول: يأتي أمر الله وأنا خَمِيصٌ، وإنَّما هي ليلة أو ليلتان، وأنَّه خرج لصلاة الفجر، فاستقبله الأوز يَصِحْن في وجهه، قال الرَّاوي: فجعلنا نطردهنَّ عنه، فقال: دعوهنَّ فإنَّهن نوايح، وخرج فأُصيب.

وعن يزيد بن الكُميت[4] قال: قرأ بنا عليّ بن الحسن المؤذن ليلة في العشاء

---

(1) أخرجها البزَّار في مسنده البحر الزَّخَّار: 9/ 285. رقم: 3838، والطَّبراني في المعجم الكبير: 7/ 80. رقم: 6432، وغيرهما، قال شيخنا الحافظ السَّيِّد عبد الله الغُماري في الحجج البيِّنات: (2/ 328 موسوعة): «وللقصَّة طرق أخرى، ورجال البزَّار والطَّبراني وثِّقوا كما قال الحافظ الهيثمي، ورواها ابن سعد، وأبو يعلى، وابن منده، والحاكم وصحَّحها، وأبونعيم والبيهقي كلاهما في الدَّلائل».

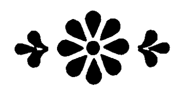
(2) قال شيخنا السَّيِّد عبد الله الغُماري في الحجج البيِّنات: (2/ 315 موسوعة): «وأخرج البيهقي في الدَّلائل، واللَّالكائي في شرح السُّنَّة، وابن الأعرابي في كرامات الأولياء، والدير عاقولي في فوائده من طريق ابن وهب»، ثم ساق الإسناد والقصَّة وقال عقبها: «وكذا ذكره حرملة في جمعه لحديث ابن وهب، قال الحافظ: وهو إسناد حسن».

(3) أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق: 42/ 555. وابن الأثير في أسد الغابة: 2/ 615.

(4) ذكر هذه الكرامة ابن خلِّكان في وفيَّات الأعيان: 5/ 412، والصَّفدي في الوافي بالوفيَّات: 27/ 91.

الأخيرة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ [الزلزلة: 1]، وأبو حنيفة خلفه، فلمَّا قضى الصَّلاة وخرج النَّاس نظرتُ إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو جالس يتفكَّر ويتنفَّس، فقلت: أقوم لا يشتغل قلبه، فلمَّا خرجت تركت القِنديل ولم يكُنْ فيه فيه إلَّا زيت قليل، فجئت وقد طلع الفجر وهو قائم، قد أخذ بلحيته يقول: يا منْ يجزي بمثقال ذرَّة خيرًا خيرًا، ويا منْ يجزي بمثقال ذرَّة شرًّا شرًّا، أَجِر النُّعمان عبدُك من النَّار، وما يقرِّب منها من السُّوء، وأدخله في سعة رحمتك، فأذَّنتُ ودخلتُ فإذا القِنديل يزهر وهو قائم، قال لي: تريد أنْ تأخذ القنديل؟ قلت: قد أذَّنت لصلاة الغداة، قال: اكتم على ما رأيت، وركع ركعتي الفجر، وجلس حتَّى أقمتُ الصَّلاة، وصلَّى معنا الغَداة على وضوء أوَّل اللَّيل.

وذكر في الكشَّاف(1) أنَّ ذا القرنين كان عبدًا صالحًا ملَّكه الله الأرض، وأعطاه العلم والحكمة، والسَّببيَّة الإلهيَّة، وسخَّر له النُّور والظُّلمة، فإذا سرى يهديه النُّور من أمامه، ويحفظه الظُّلمة من ورائه.



(1) 2/ 742، في تفسير سورة الكهف: الآيات: 83 - 88.

[دحض شبه المنكرين للكرامة]

ولمَّا كان شبهة المنكرين أنَّه لو جاز ظهور الكرامة من الوليّ لاشتبه بالنَّبي فينسد طريق الوصول إلى معرفة الرَّسول أشار إلى الجواب بقوله:

[وَيَكُوْنُ ذَلِكَ مُعْجِزَةً لِلرَّسُوْلِ الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِه] إذ به يظهر جلالة قدره، ورفعة شأنه، حيث نالتْ أُمَّته تلك المرتبة ببركة اقتدائه **[لأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا أَنَّهُ وَلِيٌّ، وَلَنْ يَكُوْنَ وَلِيًّا إِلَّا وَأَنْ يَكُوْنَ مُحِقًّا فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ التَّصْدِيْقُ]** أي تصديق الوليّ **[وَالإِقْرَارِ بِرِسَالَةِ رَسُوْلِهِ]** مع الطَّاعة له في أوامره ونواهيه، حتَّى لو ادعى النُّبوة لنفسه، وأنكر برسالته، كَفَر من ساعته، ولم يكن وليًّا، بل عدوًّا الله، فيمتنع ظهور الكرامة على يده.

فإنَّ الله تعالى يُعطي النَّبيِّين معجزات يتبيَّن بها صدقهم، ويمنعها عن المتنبِّئين فيظهر كذبهم، وإلَّا لأوجب ذلك شبهة، وأحدث رِيبة، ولم يتبيَّنا لاشتباههما في المنظر، واتفاقهما في التَّركيب والصُّورة، بخلاف صُدوره عن المتأله، إذ لا اشتباه فيه لتكذيب حاله، لأنَّه يدَّعي الرُّبوبيَّة، وآثار الحدُوث فيه ظاهرة، وأعلام العجْز فيه بيِّنة، وهذا [/ 86] معنى قولهم: إنَّ قضيَّة الحكمة التَّفرقة بين النَّبيِّ والمتنبِّي، وإليه يُشير قوله عَلَيْهِالسَّلَامُ: **«مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، وَإِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، مَكْتُوْبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ»**[1].

والحاصل أنَّ الخارق الواحد بالنِّسبة إلى النَّبي معجزة، وبالنِّسبة إلى الولي كرامة.

فإنْ قلتَ: كيف يستقيم ذلك، والمعجزة مشروط بأمور مرفوعة عن الكرامة؟

قُلنا: عدُّها مِنَ المعجزة إنَّما هو على التَّشبيه.

---

(1) سيأتي تخريجه.

[المفاضلة بين الصَّحابة الكرام]

اعلم أنَّ مباحث الإمامة، والتَّفاضل بين الصَّحابة، ليست من المسائل الاعتقاديَّة ليُبحث عنها في كتب أصول الدِّين، لكن لمَّا أفرط فيها فرقة من أهل البدع، وقرنوها بالإيمان بالله، وتصديق الرَّسول وأخرى نزَّلها عن منزلتها، وزعموها شيئًا مهملًا، والنَّاس فيها سُدىً، تشمَّر المشايخ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لإيرادها في زيل النُّبوة، بتلخيص الحقِّ وتقرير الحجَّة، وتزييف الشُّبهة، حفظًا للعامَّة عن الخطأ والخَطَل، وصونًا لهم عن الوقوع في مهاوي الزَّلل، وتلميحًا إلى قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَا كَانَتْ نُبُوَّةٌ قَطُّ إِلَّا تَبِعَتْهَا**[1] **خِلَافَةٌ، وَمَا كَانَتْ خِلَافَةٌ إِلَّا تَبِعَهَا مُلْكٌ**» أخرجه ابن عسَاكر[2] رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**خَيْرُ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي أَبُوْ بُكْرٍ وَعُمَرُ**» أخرجه ابن عسَاكر[3]، فأشار **المصنِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ذلك بقوله:

[**أَفْضَلُ البَشَرِ**] منْ أُمَّة خير النَّاس خير أُمَّة أخرجت للنَّاس [**بَعْدَ نَبِيِّنَا**] إذا الكلام فيهم لما عرفتَ منْ أنَّ الباعث على البحث من ذلك هو إفراط الرَّوافض، حيث قدحوا في أَجِلَّة الأُمَّة، وأكابر الصَّحابة، وأعيان المهاجِرين والأنصَار، ونزَّلوا الإمَامة منزلة الرِّسالة، وجعلُوها ملزوم العصْمة، وخَصَّوها بأئمَّة أهل البيْت، وتفريط النَّواصب والخوارج، حيث قدحُوا في ابن عمِّ رسول الله وختْنه، وأحبّ النَّاس إليه، وأوَّلهم به لحوقًا، وأشدّهم لصُوقًا، وزعموا أنَّ الخلافة أمرٌ عَبث، والنَّاس فيها سُدىً، فأنكروا على التَّوزيع صحَّة خلافتهم، وثبُوت إمَامَتهم، وجحدُوا بالفضيلة الثَّابتة لهم، والخصْلة الباهرة عندهم.

---

(1) في الأصل: اتبعتها، وما أثبته فمن ابن عساكر.

(2) في تاريخ دمشق: (3828) ترجمة عبد الرَّحمن بن سهل الأنصاري، وأخرجه من طريق إبراهيم بن طهمان وهو في مشيخته: (42)، ومن طريقه رواه ابن قانع في معجم الصَّحابة: (507).

(3) في تاريخ دمشق: (7967) في ترجمة وراد بن جهير النفائي.

[فضائل أبي بكر الصّدّيق]

[أَبُوْ بَكْرٍ] عبدُ الله بن أبي قُحافة بن عامِر بن عمرو بن كعْب بن سَعد بن تَيْم بن مُرَّة بن كعْب بن لُويّ القُرشيّ التَّيميّ.

[الصِّدِّيْقُ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يلتقي نسبه مع النَّبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ في الأب الثَّامِن كعْب بن لُويّ، ولُقِّب به لتصديقه في النُّبوَّة بلا توقُّف، وفي المعْراج بلا تردُّد.

وقد ذكر عليُّ بن عيسى الأرْدبيليّ من الإماميَّة في كتاب كشف الغُمَّة عن الأئمَّة[1]: أنَّه سُئل الإمام أبو جعفر [/ 87] الباقر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن حِلية السَّيف هل تجوز؟

قال: نعم، قد حلَّى أبو بكر الصِّدِّيق سيفه بالفضَّة.

فقيل له: أتقول هكذا؟

فوثب عن مكانه **فقال**: نعمْ الصِّدِّيق، نعمْ الصِّدِّيق، فَمَنْ لم يقلْ الصِّدِّيق، فلا صدَّق الله قوله في الدُّنيا والآخرة.

وأخرجه الدَّارقطني[2] عن عروة بن عبد الله.

وقال عليه الصَّلاة والسَّلام له: «**إِنَّكَ يَا أَبَا بَكْرٍ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلِ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي**» أخرجه أبو داود[3].

وقال: «**مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلا غَرَبَتْ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِيْنَ عَلَى أَحَدٍ أَفْضَلَ مِنْ**

---

(1) 2/ 360. طبعة المجمع العالمي لآل البيت.

(2) أخرجه من طريق الدَّارقطني ابن عساكر في تاريخ دمشق: (494) في ترجمة محمَّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعزاه للدَّارقطني السَّمهودي في جواهر العقدين: 456.

(3) في السُّنن: (4620).

أَبِي بَكْرٍ» أخرجه ابن الجوزي[1].

وقال: «**يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ رَجَلٌ لَمْ يَخْلِقِ اللهُ بَعْدِي خَيْرًا مِنْهُ وَلا أَفْضَلَ، وَلَهُ شَفَاعَةُ النَّبِيِّينَ**» أخرجه الخطيب.[2]

وقال: «**لا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُه**» أخرجه التِّرمذي[3].

وقال: «**لا يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ إلَّا خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ**» أخرجه أحمد[4]، والبُخاري[5]، والتِّرمذي[6].

وقال: «**لَوْ كُنْتُ مُتَخِذًا خَلِيْلًا لاتْخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيْلًا، وَلَكِنَّهُ أَخِي وَصَاحِبِي**» أخرجه البُخاري[7]، ومسلم[8]، والتِّرمذي[9].

وعن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أبو بكر سيِّدُنا وخيرُنا وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ. أخرجه التِّرمذي[10].

وفي نهج البلاغة[11] عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لله بلاد وأبو بكر! لقد قوَّم الأود، وداوى

---

(1) وهو عند أحمد في فضائل الصَّحابة: (508).

(2) في تاريخ بغداد: 3/ 340. رقم: 1458. من حديث جابر، ولفظه: «يطلع عليكم رجل لم يخلق الله بعدي أحدًا وهو خير منه ولا أفضل، وله شفاعة مثل شفاعة النَّبيين».

(3) في السُّنن: (4620).

(4) في فضائل الصَّحابة: (603). من حديث ابن عبَّاس.

(5) في الصَّحيح: (3896). من حديث أبي سعيد الخدري.

(6) في السُّنن: (3660). وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(7) في الصَّحيح: (3649). من حديث عبد الله بن عبَّاس.

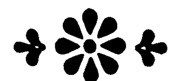
(8) في الصَّحيح: (6172). من حديث عبد الله بن مسعود.

(9) في السُّنن: (3661). من حديث أبي هريرة. وقال: هذا حسن غريب من هذا الوجه.

(10) في السُّنن: (3656).

(11) 2/ 222. خطبة رقم: 228.

العمد، وأقام السُّنَّة، وخَلَف البدعة، ذَهبَ نقيّ الثَّوب، قليل العيْب، أصابَ خيْرها، وسَبق شرَّها، وألقاه محبة، وتركهم في طرق لا يهتدي فيها الضَّال، ولا يستيقن المُهتدي.



[فضائل عمر بن الخطّاب]

[ثُـمَّ] أبو حفصٍ [عُمَرُ] بن الخطَّاب بن نُفيل بن عبد العزَّى بن رَبَاح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عُديّ بن كعْب بن لُويٍّ القُرشيّ العَدَويّ.

[الفَارُوقُ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يلتقي في تاسع أبائه كعْب، لُقِّب له لتفرقته بين الحقِّ والباطل على اختلاف وجوه فُصِّلت في محلِّها، قال النَّبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام فيه: «**مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى رَجُلٍ خَيْرٌ مِنْ عُمَرَ**» أخرجه أحمد[1]، والتِّرمذي[2]، والطَّبراني[3]، والحاكم[4].

وقال: «**لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيٌّ لَكَانَ عُمَرُ**» أخرجه هؤلاء الأربعة[5].

وقال: «**مَا بَيْنَ لابَتَيِّ المَدِيْنَةِ خَيْرٌ مِنْ عُمَر**» أخرجه البَغوي[6].

وقال حينَ ردَّه قُريش: «**لَقَدْ رَدُّوا رَجُلًا مَا فِي الأَرْضِ رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْه**» أخرجه ابن مَرْدُويه[7].

---

(1) في فضائل الصَّحابة: (680).

(2) في السُّنن: (3684). وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بذاك.

(3) عزاه للطَّبراني الحافظ نور الدِّين الهيثمي في مجمع الزَّوائد: 9/ 44. رقم: (14314) وقال: «رواه الطَّبراني وفيه بقيَّة وهو مدلِّس، وبقيَّة رجاله وثِّقوا». وهو كذلك عند البزَّار في مسنده: 1/ 194.

(4) في المستدرك: (4564).

(5) أحمد في المسند: (16952)، والتِّرمذي في السُّنن: (3686)، والحاكم في المستدرك: (4550)، والطَّبراني في المعجم الكبير: (11659).

(6) عزاه له محبّ الدِّين الطبَّري في الرِّياض النَّضرة: (602) وقال: خرَّجه البغوي في الفضائل.

(7) رواه ابن الأثير في أسد الغابة: 4/ 152، من طريق ابن مردويه.

وقال: «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُوْنَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُ» أخرجه أحمد[1]، والشَّيخان[2]، والتِّرمذي[3]، والنَّسائي[4]، وأبو حاتِم[5]، وذكر الدَّجال ثُمَّ قال: «إِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَى نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَيَقْتُلَهَا فَيَنْشُرُهَا بِالمِنْشَارِ، حَتَّى يُلْقَى شِقَّيْنِ، ثُمَّ يَقُوْلُ: انْظُرُوا إِلى عَبْدِي هَذَا، فَإِنِّي [/ 88] أَبْعَثُهُ الآنَ، ثُمَّ لَمْ يَزْعَمْ أَنَّ لَهُ رَبًّا غَيْرِي، فَيَبْعَثُهُ اللهُ، فَيَقُوْلُ لَهُ الخَبِيْثُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُوْلُ: رَبِّيَ اللهُ، وَأَنْتَ عَدُوُّ اللهِ، وَأَنْتَ الدَّجَالُ، وَاللهِ مَا كُنْتُ أَشَدَّ بَصِيْرَةً بِكَ مِنَ اليَوْمَ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ: أَرْفَعُ أُمَّتِي دَرَجَةً فِي الجَنَّةِ».

قال أبو سعيد: والله ما كنَّا نرى ذلك الرَّجُل إلَّا عُمر بن الخطَّاب. أخرجه ابن ماجه[6].

وعن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اللَّهُم إنِّي اجتهدتُ لهم رأيي، فولَّيتُ عليهم خيرهم وأقواهم عليهم. أخرجه ابن سعد[7].

وعن عُثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اللَّهُم عِلمِي به أنَّ سريرته خيرٌ من علانيته، وأنْ ليس فينا مثله. أخرجه ابن مردويه[8].

وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما خَلفْتُ أحدًا أحبَّ إليَّ أنْ ألقى بمثلِ عمله..............

---

(1) في المسند: (23764). من حديث عائشة.

(2) البخاري، الصَّحيح: (3680) من حديث أبي هريرة، ومسلم، الصَّحيح: (6204) من حديث عائشة.

(3) في السُّنن: (3693) من حديث عائشة. وقال: حديث حسن صحيح.

(4) في السُّنن الكبرى: (8262). من حديث عائشة.

(5) أي ابن حبَّان في الصَّحيح (الإحسان): (6894). من حديث عائشة.

(6) في السُّنن: (4077).

(7) في الطَّبقات الكبرى: 3/ 199 - 200. ذكر وصيَّة أبي بكر.

(8) رواه ابن الأثير في أسد الغابة: 4/ 157 من طريق ابن مردويه.

أخرجه أحمد[1].

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**أَبُوْ بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُوْلِ أَهْلِ الجنَّةِ مِنَ الأَوَّلِيْنَ وَالآخَرِيْنَ إِلَّا النَّبِيِّيْنَ وَالمُرْسَلِيْنَ**» أخرجه أحمد[2]، والتِّرمذي[3]، وابن ماجه[4]، والطَّبراني[5].

وقال: «**أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ**» أخرجه التِّرمذي[6]، والحاكم[7].

وقال: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ بَعْدِي، أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**». أخرجه أحمد[8]، والتِّرمذي[9]، وابن ماجه[10]، والحاكم[11].

ودخل المسجد وهو أخذ بأيديدهما فقال: «**هَكَذَا نُبْعَثُ**» أخرجه التِّرمذي[12].

وقال: «**هَذَانِ السَّمْعُ وَالبَصَرُ**» أخرجه التِّرمذي[13]، وأبو يعلى الموصِلي[14]،

---

(1) في المسند: (900).

(2) في فضائل الصَّحابة: (196).

(3) في السُّنن: (3666). من حديث علي بن أبي طالب.

(4) في السُّنن: (95).

(5) في المعجم الأوسط: (1348).

(6) في السُّنن: (3692). وقال: هذا حديث حسن غريب، وعاصم بن عمر العمري ليس بالحافظ عند أهل الحديث.

(7) في المستدرك: (3784).

(8) في المسند: (23245).

(9) في السُّنن: (3662). وقال هذا حديث حسن.

(10) في السُّنن: (97).

(11) في المستدرك: (4451).

(12) في السُّنن: (3669).

(13) في السُّنن: (3671). وقال: هذا حديث مرسل، وعبد الله بن حنطب لم يدرك النَّبي ﷺ.

(14) عزاه له الملَّا علي القاري في مرقاة المفاتيح: 11/ 213. رقم: (6064). وقال: رواه =

والخطيب[1].

وقال: «وَزِيْرَايَ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» أخرجه التِّرمذي[2]، والحاكم[3].

وعن عمرو بن العاص أنَّه قال لرسول الله ﷺ أيُّ النَّاس أحبُّ إليك؟

قال: «عَائِشَةُ».

فقلت: من الرِّجال؟

قال: «أَبُوْهَا».

قلت: ثُمَّ مَنْ؟

قال: «عُمَرُ» أخرجه الشَّيخان[4].

وعن محمَّد بن الحنفيَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قلت لأبي: أيُّ النَّاس خيرٌ بعد النَّبيِّ ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قال: عُمر، وخشيتُ أنْ يقُولَ: عثمان، قلتُ: ثُمَّ أنت؟ قال: مَا أنا إلَّا رَجلٌ منَ المسلمين. أخرجه أحمد[5]، والبُخاري[6].

= أبو يعلى في مسنده عن المطلب بن عبد الله عن أبيه عن جده مرفوعًا.

(1) في تاريخ بغداد: 8/ 461. رقم: (4575). من حديث جابر بن عبد الله مرفوعًا.

(2) في السُّنن: (3680). وقال: هذا حديث حسن غريب.

(3) في المستدرك: (3101، 3100).

(4) البخاري، الصَّحيح: (3655)، ومسلم، الصَّحيح: (6177).

(5) في المسند: (835 - 839).

(6) في الصَّحيح: (3662). واللَّفظ له.

[فضائل عثمان بن عفَّان]

[ثُمَّ] أبو عبد الله [عُثْمَانُ] بن عفان بن أبي العاصي بن أُميَّة عبد شمس بن عبد مَناف القُرشيّ الأمويّ.

[ذُوْ النُّوْرَيْنِ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يلتقي في خامس آبائه عبد مَناف بن قُصي، لُقِّب به لتزوُّجه رقيَّة، ثُمَّ أمّ كلثوم ابنتيه ﷺ، ويقال: ما تزوَّج أحدٌ سواه ابنتي نبيٍّ، فلمَّا توفِّيت قال النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَوْ أَنَّ لنَا ثَالِثَةً لَزَوَّجنَاكَ»[1].

وقال في رواية: «لَوْ أَنَّ لِي أَرْبَعِيْنَ بِنْتًا زَوَّجْتُ عُثْمَانَ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى» أخرجه ابن مَردُويه[2].

وقال: «عُثْمَانُ أَحْيَا أُمَّتِي وَأَكْرَمُهَا» أخرجه أبو نُعيم[3].

وقال: «عُثْمَانُ وَليٌّ فِي الدُّنْيَا، وَوَليٌّ فِي الآخِرَةِ» أخرجه أبو يعلى[4][/ 89]

وقال: «لِكُلِّ نَبِيٍّ رَفِيْقٌ، وَرَفِيْقِي عُثْمَانُ» أخرجه أحمد[5]، والتِّرمذي[6]، وابن ماجه[7].

---

(1) ذكره ابن الأثير في أسد الغابة: 3/ 579.

(2) رواه ابن الأثير في أسد الغابة: 3/ 579. من طريق ابن مردويه.

(3) في الحلية: 1/ 56.

(4) في المسند: (2051). بلفظ: «أنت وليي في الدُّنيا، وأنت وليي في الآخرة».

(5) في المسند: (553).

(6) في السُّنن: (3698). وقال: هذا حديث غريب وليس إسناده بالقوي، وهو منقطع.

(7) في السُّنن: (109). من حديث أبي هريرة.

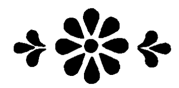
وقال: «عُثْمَانُ حَيِيٌّ يَسْتَحِي مِنْهُ المَلائِكَةُ» أخرجه ابن عساكر[1].

وقال: «أَلَا أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ يَسْتَحِي مِنْهُ المَلائِكَةُ» أخرجه أحمد[2]، ومسلم[3]، وأبو حاتم[4].

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كنَّا في زمَنِ النَّبيِّ ﷺ لا نَعدلُ بأبي بكرٍ أحدًا، ثُمَّ عُمر، ثُمَّ عُثمان، ثُمَّ نتركُ أصحاب النَّبيِّ ﷺ، لا نفاضل بينهم. أخرجه البُخاري[5].

وفي رواية كنَّا نقول: ورسُول الله ﷺ هي أفضل أُمَّة النَّبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بعده أبو بكر، ثُمَّ عُمر، ثُمَّ عثمان. أخرجه أبو داود[6]، والتِّرمذي[7].

والأحاديث في الباب كثيرة تدلُّ على إثبات الفضيلة، وعلوِّ المنقبة له، وأنَّه يلي الخلافة، وينال الشَّهادة، ويدخل الجنَّة من غير تعرِّض على أنَّه أفضل من غيره، وأكثر ثوابًا عند الله.



(1) في تاريخ دمشق: 21/ 439. في ترجمة عثمان بن عفان.

(2) في المسند: (516).

(3) في الصَّحيح: (6209).

(4) أي ابن حبَّان في الصَّحيح(الإحسان): (6907).

(5) في الصَّحيح: (3688).

(6) في السُّنن: (4604).

(7) في السُّنن: (3707).

[فضائل عليّ بن أبي طالب]

[ثُمَّ] أبو الحسن [عَليٌّ] بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي [المُرْتَضى] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من خُلَّص عباد الله، وابن عمِّ رسوله، وعمدة أصحابه الذي استخلصه لنفسه، وأوْجب حبَّه لأُمَّته، وجعل منزلته تالية لرتبته، وموالاته ثانية لمحبته، وقد جمع الله سبحانه فيه الصِّدق، وفنونًا من العلوم الفارقة بين الحقِّ والباطل، والأُخوَّة لرسُول الله والأمانة وغيرها ممَّا توزَّع في غيره من أفاضل الصَّحابة، وهو أوَّل الذُّكور إسلامًا في أكثر الأقوال وأثبتها، وأصح المذاهب وأعولها، وممَّن قال إنَّه أوَّل النَّاس كلِّهم إسلامًا: عبَّاس بن عبد المطَّلب وابنه عبد الله، وسلمان الفارسي، وأبو أيُّوب الأنصاري، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وعفيف بن معد يكرب الكنْدي، وقيس بن مُسلم.

وممَّن قال: إنَّه خديجة، ثُمَّ عليٌّ، أبو ذرّ الغفاري، ومقداد بن الأسود، وخبَّاب بن الأرتّ، وأبو سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وبريدة بن الخصيب، وخزيمة بن ثابت ذو الشَّهادتين، والحسن البصري، ومحمَّد بن كعب القرظي، وقتادة، ومحمَّد بن إسحاق، وغيرهم.

وقد رُوي عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لم أعلم أحدًا منْ هذه الأُمَّة عَبَدَ الله قبلي، لقد عبدته قبل أنْ يعبده أحدٌ منهم خمس سنين، أو سبع سنين(1).

وفي رواية: أنا أوَّل منْ صلَّى مع النَّبي ﷺ. رواه عبد الرَّزاق(2)، ....

(1) أخرجه أحمد في المسند: (778). بنحوه.

(2) رواه من طريق عبدالرزَّاق الطَّبراني في المعجم الكبير: (10924). وهو عند ابن أبي شيبة في المصنَّف: (32747). وغيرهما.

وأبو داود الطَّيالسيّ[1].

وقال رسول الله ﷺ فيه: «لَقَدْ صَلَّتِ المَلَائِكَةُ عَلَيَّ وَعَلَى عليٍّ سَبْعَ سِنِيْنٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ مَعِيَ رَجُلٌ غَيْرَهُ» رواه محمَّد [/ 90] بن جرير الطَّبري[2].

وقال: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى إِلَّا أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي» أخرجه البخاري[3]، ومسلم[4]، والتِّرمذي[5]، وابن ماجه[6].

وقال: «أَمَا تَرْضَى أَنْ يَكُوْنَ لَكَ مِنَ الأَجْرِ مِثْلَ مَالِي، وَلَكَ مِنَ المَغْنَمِ مِثْلَ مَالِي» أخرجه ابن ماجه[7].

وقال: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا لَهُ نَظِيْرٌ فِي أُمَّتِي، وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ نَظِيْرِي» أخرجه ابن عساكر[8].

وقال: «عَلِيٌّ مِنِّي، وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ، وَلا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ» أخرجه أحمد[9]،

---

(1) في المسند: (2753).

(2) أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة: 4/ 90 بإسناده من طريق ابن جرير الطَّبري، وتكلَّم على إسناده الحافظ السُّيوطي في اللآلئ المصنوعة: 1/ 166.

(3) في الصَّحيح: (4399). بلفظ: «ألا ترضى أن...».

(4) في الصَّحيح: (6217).

(5) في السُّنن: (3731، 3730) من حديث جابر بن عبد الله، ومن حديث سعد بن أبي وقَّاص.

(6) في السُّنن: (121) من حديث سعد بن أبي وقَّاص.

(7) لم أقف عليه عند ابن ماجه في سننه، ولعل المرجاني انتقل بصره حينما نقل عن المرقاة الحديث فنسبه لابن ماجه سهوًا، والحديث قد أخرجه الخلعي في الفوائد المنتقاة الحسان المسمَّى بالخلعيات: (347). وصاحب المرقاة قد عزاه للخلعي، وليس لابن ماجه.

(8) ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق: 36/ 122. من حديث أنس في ترجمة أبي ذر الغفاري، وقد أخرجه ابن الأعرابي في المعجم: (576). من حديث أنس.

(9) في المسند: (17056، 17057).

والتِّرمذي[1]، والنَّسائي[2]، وابن ماجه[3].

وقال: «**لا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا المَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ**» أخرجه التِّرمذي[4].

وقال: «**مَنْ سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِي**» أخرجه أحمد[5] والحاكم[6].

وقال: «**مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي**» أخرجه أحمد[7].

وقال: «**لا يَجُوْزُ الصِّرَاطُ إِلَّا مَنْ كَتَبَ لَهُ عَلِيٌّ**» أخرجه الدَّارقطني[8].

وقال: «**النَّظَرُ إِلى عَلِيٍّ عِبَادَةٌ**» أخرجه الطَّبراني[9]، والحاكم[10].

---

(1) في السُّنن: (3719). وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.

(2) في السُّنن الكبرى: (8288، 8599، 8604).

(3) في السُّنن: (119).

(4) في السُّنن: (3727). وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، وقد سمع منِّي محمَّد بن إسماعيل هذا الحديث واستغربه.

(5) في المسند: (26208).

(6) في المستدرك: (4674).

(7) في المسند: (15530).

(8) عزاه للدَّارقطني ابن حجر الهيتمي في الصَّواعق المحرقة: 195.

(9) في المعجم الكبير: 18/ 109.

(10) في المستدرك: (4736، 4737). وقد حسَّنه الحافظ السُّيوطي في كتابه: تاريخ الخلفاء: (291)، كما ألَّف شيخنا المحدِّث النَّاقد السَّيِّد عبد العزيز بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماري الحسني جزءًا حديثيًّا سمَّاه: «الإفادة بطرق حديث النَّظر إلى عليٍّ عبادة»، قال عنه في كتابه: تعريف المؤتسي: (47) «تكلَّمت فيه على طرق هذا الحديث، وصحَّحت بعضها، وحسَّنت البعض الآخر، على طريق أهل الحفظ والإتقان من الحديث، وسلكت فيه مسلك الاجتهاد، وأتيت في الكلام على كلِّ طريق من الدَّلائل الحديثيَّة ما لا يبقى معه مجال للشَّك في صحَّة الحديث». انظره فإنَّه مفيد.

وقال: «أَنَـا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ العَرَبِ» أخرجه الحاكم[1] وصحَّحه هو وغيره.

وقال: «عَلِيٌّ أَصْلِي، وَجَعْفَرٌ فَرْعِي» أخرجه الطَّبراني[2].

وقال: «عَلِيٌّ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ رَأْسِي مِنْ بَدَنِي» أخرجه الدَّيلمي[3]، والخطيب[4].

وقال: «إِنَّـكَ أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الجَنَّةِ فَتَدْخُلَهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ بَعْدِي» أخرجه علي بن موسى الرِّضا في مسنده[5].

وقال: «عليٌّ حِطَّةُ بابٍ» أخرجه الدَّارقطني[6].

وقال: «كُنْتُ أَنَـا وَعَلِيٌّ نُوْرًا بَيْنَ يَدَيِ الله قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ آدَمُ بِأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفَ عَامٍ» أخرجه أحمد[7].

---

(1) في المستدرك: (4683، 4684).

(2) في المعجم الكبير: (189).

(3) في الفردوس كما في الغرائب الملتقطة (زهر الفردوس): 5/ 771 - 773. رقم: (2033).

(4) في تاريخ الخطيب: 7/ 12. رقم: (3475). في ترجمة أيوب بن يوسف البزَّاز المصري.

(5) أخرجه ابن المغازلي في كتابه: مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب: 121. رقم: (97). من طريق علي بن موسى الرِّضا عن أجداده بالإسناد المعروف عن آل البيت إلى سيِّدنا عليّ. انظر كتاب لسان الميزان: ترجمة أبوالقاسم عبد الله بن أحمد بن عامر الطَّائي ووالده المتَّهمان بوضع نسخة على علي بن موسى الرِّضا. وعزاه المحب الطَّبري في كتابه الرِّياض النَّضرة في مناقب العشرة في الفصل السَّادس: (2/ 114) إلى مسند علي بن موسى الرِّضا.

(6) أخرجه الدَّارقطني في كتابه الأفراد عزاه له السُّيوطي في الجامع الصَّغير: (5592). من حديث ابن عبَّاس، وقد أخرجه الدَّيلمي في مسند الفردوس كما في الغرائب الملتقطة: 5/ 763 - 765. رقم: (2030).

(7) رواه القطيعي في زوائد فضائل الصَّحابة للإمام أحمد: 2/ 662. رقم: (1130) وهو عند ابن المغازلي في مناقب أمير المؤمنين علي: (130، 131).

وقال: «**السُّبَّقُ ثَلَاثَةٌ: فَالسَّابِقُ إِلَى مُوْسَى يُوْشَعُ بنُ نُوْنٍ، وَالسَّابِقُ إِلَى عِيْسَى صَاحِبُ يَس، وَالسَّابِقُ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ**» أخرجه الطَّبراني[1]، وابن مردويه[2].

وقال: «**الصِّدِّيقُوْنَ ثَلَاثَةٌ: حَبِيْبٌ النَّجَّارُ، وَمُؤْمِنُ آلِ يَس، وَحِزْقِيْلُ مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ، وَعَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ أَفْضَلُهُمْ**» أخرجه أبو نُعيم[3] وابن عساكر[4]، وابن النَّجار[5].

وقال يوم الطَّائف بعدما ناجاه طويلًا وقيل: لقد أطال نجوى ابن عمِّه: «**مَا انْتَجَيْتُهُ وَلَكِنَّ اللهَ انْتَجَاهُ**» أخرجه التِّرمذي[6].

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كانت لي منزلة منْ رسول الله ﷺ ولم تكنْ لأحدٍ منَ الخلق، إذا سألت أعطاني، وإذا سكت ابتداني. أخرجه التِّرمذي[7]، والنَّسائي[8].

وقال: «**سُدُّوْا الأَبْوَابَ فِي المَسْجِدِ إِلَّا بَابَ عليٍّ**» أخرجه أحمد[9]، والتِّرمذي[10]، والكلاباذي[11].

---

(1) في المعجم الكبير: (11152).

(2) عزاه له السُّيوطي في الجامع الصَّغير: (4795).

(3) في معجم الصَّحابة: (340).

(4) في تاريخ دمشق: 42/ 313.

(5) عزاه له السُّيوطي في الجامع الصَّغير: (5148).

(6) في السُّنن: (3726). وقال: هذا حسن غريب لا نعرفه إلَّا من حديث الأجلح.

(7) في السُّنن: (3722). وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(8) في السُّنن الكبرى: (8649).

(9) في المسند: (18801).

(10) في السُّنن: (3732).

(11) في كتابه: بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار: 1/ 229. رقم: (166).

وفي رواية لأحمد[1]: **«أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَمَرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الأَبْوَابِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ»** فقال فيه قائلكم: وإنِّي والله ما سددت شيئًا ولا فتحته، ولكن أمرتُ بشيء فاتبعته.

وعن ابن عمر: لقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال، لأنْ يكون لي واحدة منهم أحبّ إليّ من [/ 91] حُمر النِّعم: زوَّجه النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ ابنته، وولدت له، وسدَّ الأبواب إلَّا بابه في المسجد، وأعطاه الرَّاية يوم خيبر. أخرجه أحمد[2].

وأخرجه أبو يعلى[3] عن عمر وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ يوم خيبر: **«لأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ عَلَيْهِ، يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُوْلُهُ، وَيُحِبُّ اللهَ وَرَسُوْلَهُ»**، فلما أصبح النَّاس غدوا كلّهم يرجون أنْ يعطاها، فقال: «أين عليّ؟».

فقالوا: هو يا رسول الله يشتكي عينه.

قال: «**فَأَرْسِلُوا إِلَيْهِ**» فأُتي به، فبصق في عينيه، فبرأ حتَّى كأنْ لم يكنْ به وجع، فأعطاه الرَّاية.

فقال عليٌّ: يا رسول الله أقاتلهم حتَّى يكونوا مثلنا؟

قال: «**انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ، حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلى الإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيْهِ، فَإِنْ أَبَوْا فَقَاتِلُوْهُمْ حَتَّى يُسْلِمُوا، فَوَاللهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ**» فكان الفتح على يده.

أخرجه الشَّيخان[4]، والتِّرمذي[5]، وابن ماجه[6].

---

(1) في المسند: (18801). تقدَّم ذكرها.

(2) في فضائل الصَّحابة: (957).

(3) في المسند: (7527) بهذا اللَّفظ، وراه أيضًا بنحوه في حديث رقم: (354).

(4) البخاري، الصَّحيح: (4197)، ومسلم، الصَّحيح: (6223). وله عنده ألفاظ أخرى.

(5) في السُّنن: (3724). وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(6) في السُّنن: (121).

وفي رواية: «خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ» أخرجه الطَّبراني(1).

وفي رواية بريدة: حاصرنا خيبر فأخذ اللِّواء أبو بكر فانصرف ولم تفتح، ثُمَّ أخذ عُمر منَ الغد فخرج ورجع ولم تفتح، وأصاب النَّاس يومئذ شدَّة فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ» الحديث أخرجه أحمد(2).

وقال عمر: فما أحببت الإمارة إلَّا يومئذٍ فشارفت(3). أخرجه مسلم(4).

وعن معاوية أنَّه قال لسعد بن أبي وقاص: ما منعك أنْ تسبَّ أبا تراب؟

فقال: أمَا ما ذكرت ثلاثًا قالهنَّ رسول الله ﷺ، فلن أسبَّه لأنْ يكون فيَّ واحدة منهنَّ أحبّ إليَّ من حُمر النِّعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له وخلَّفه في بعض مغازيه، فقال عليٌّ: تخلفني مع النِّساء والصِّبيان؟

فقال له عليه الصَّلاة والسَّلام: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُوْنَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى، إِلَّا أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي» وسمعته يقول يوم خيبر: «لأُعطينَّ الرَّاية» وذكر القصَّة، ولمَّا نزلت هذه الآية: ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: 61] دعا رسول الله ﷺ عليًّا، وفاطمة، والحسن، والحسين، وقال: «اللَّهم هؤلاء أهل بيتي». أخرجه مسلم(5)، والتِّرمذي(6).

وقال: «عَلِيٌّ مِنِّي، وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي» أخرجه أحمد(7)،

---

(1) في المعجم الكبير: 1/ 332. رقم: (994). من حديث أبي رافع.

(2) في المسند: (22484).

(3) عند مسلم: قال: فتساورتُ لها رجاء أنْ أُدعى لها...

(4) في الصَّحيح: باب من فضائل علي بن أبي طالب: (2405).

(5) في الصَّحيح: (6220).

(6) في السُّنن: (2724).

(7) في المسند: (17051). واللَّفظ له، وهو من حديث حبشي بن جنادة السَّلولي.

والتِّرمذي[1]، وابن مردويه[2]، بروايات كثيرة.

وقال: «**مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيُّهُ**» أخرجه أحمد[3]، والنَّسائي[4]، والحاكم[5].

وقال في مرجعه من حجَّة الوداع: «**أَلَسْتُمْ تَعْلَمُوْنَ أَنِّي أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ**»؟

قالوا: بلى اللَّهم.

قال: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ**». أخرجه أحمد[6]، والتِّرمذي[7]، [/ 92] والنَّسائي[8]، وابن ماجه[9]، والحاكم[10] بإسناد صحيح.

وفي حديث البراء فلقيه عُمر بعد ذلك فقال: هنيئًا يابن أبي طالب أصبحت اليوم وأمسيت مولى كلِّ مؤمن ومؤمنة. أخرجه أحمد[11]، وأبو يعلى[12].

وعن رباح بن الحارث جاء رهْط إلى عليٍّ بالرَّحبة فقالوا: السَّلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم وأنتم عرب؟

---

(1) في السُّنن: (3719). بنحوه، وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.

(2) في كتابه مناقب علي بن أبي طالب: (369).

(3) في المسند: (22452).

(4) في السُّنن الكبرى: (8285).

(5) في المستدرك: (2635).

(6) في المسند: (18011).

(7) في السُّنن: (3713).

(8) في السُّنن الكبرى: (8611 - 8618). من عدَّة طرق.

(9) في السُّنن: (116).

(10) في المستدرك: (4636).

(11) في المسند: (18011). تقدَّم.

(12) في المسند: (6423) مختصرًا.

قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خُمٍّ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ**».

قال: فلمَّا مضوا تبعتهم، فسألت من هؤلاء؟

قالوا: نفرٌ من الأنصار فيهم أبو أيُّوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد[1].

وعن عمر: أيُّها النَّاس اعلموا أنَّه لا يتمُّ شرف هذه الأُمَّة إلَّا بولاية عليّ بن أبي طالب. أخرجه الدَّارقطني[2].

وعنه: أنَّه جاء أعرابيَّان يختصمان فأذن لعليٍّ في القضاء بينهما فقضى، فقال أحدهما: هذا يقضي بيننا! فوثب إليه عُمر وأخذ بتلبيبه وقال: ويحكَ ما تدري منْ هذا؟ هذا مولاي ومولى كلّ مؤمن، ومنْ لا يكن هذا مولاه فليس بمؤمن. أخرجه الدَّارقطني[3].

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِيَ فِي هَذَا الطَّيْرِ**» فجاءه عليٌّ فأكل معه. أخرجه التِّرمذي[4]، والحاكم[5].

وقال: «**مَنْ أَحَبَّهُ كَانَ مَعِي فِي دَرَجَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» أخرجه أحمد[6]، والتِّرمذي[7]، وأبو يعلى[8].

---

(1) في المسند: (18815).

(2) عزاه له ابن حجر الهيتمي في كتابه الصَّواعق المحرقة: 208 - 209. في المقصد الخامس فيما أشارت إليه من التَّحذير من بغضهم.

(3) عزاه له ابن حجر الهيتمي في الصَّواعق المحرقة: 210.

(4) في السُّنن: (3721).

(5) في المستدرك: (4706، 4707).

(6) في المسند: (577). من حديث علي بن أبي طالب.

(7) في السُّنن: (3733). وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث جعفر بن محمَّد إلَّا من هذا الوجه.

(8) في المسند: (5017، 5368). بنحوه من حديث عبد الله بن مسعود مختصرًا.

وزاد في رواية أبي داود[1]: «مَاتَ مُتَّبِعًا لِسُنَّتِي».

وقال: «إِنَّ السَّعِيْدَ حَقَّ السَّعِيْدِ مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ» أخرجه أحمد[2].

وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ أُوْصِيكُمْ بِحُبِّ ذِي قَرَابَتِي، أَخِي ابْنِ عَمِّي عَلِيِّ بنِ أَبي طَالِبٍ فَإِنَّهُ لا يُحِبُّهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلا يُبْغِضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ أَحَبَّهُ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَقَدْ أَبْغَضَنِي» أخرجه أحمد[3].

وقال: «لا يُحِبُّ عَلِيًّا مُنَافِقٌ، وَلا يُبْغِضُهُ مُؤْمِنٌ» أخرجه أحمد[4]، والتِّرمذي[5].

وقد صحَّ عن النَّبي ﷺ معنى ما رُوي عن عائشة أنَّها سُئلت منْ أحبُّ النَّاس إليه عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ فقالت: فاطمة. فقيل: مِنَ الرِّجال؟ قالت: زوجها. أخرجه التِّرمذي[6] وحسَّنه.

وعن بُريده قال: كان أحبُّ النِّساء إلى رسُول الله ﷺ فاطمة، ومن الرِّجال عليٌّ. أخرجه التِّرمذي[7].

وذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشُّورى: 23] وقال:

---

(1) لم أقف على هذه الرِّواية في سنن أبي داود المطبوعة، وعزاها السَّمهودي في جواهر العقدين: 337. لأبي داود، وقبله نسبها المحب الطَّبري له في كتابه ذخائر العقبى: 123. ولعل هذه الزِّيادة موجودة في رواية أخرى من روايات السُّنن غير المطبوعة.

(2) عزاه له الملَّا علي القاري في مرقاة المفاتيح: 11/ 242. وقد أخرجه الشَّجري في الأمالي الخميسيَّة: 2/ 75. من حديث السَّيِّدة فاطمة.

(3) في فضائل الصَّحابة: 2/ 622. رقم: (1066).

(4) في المسند: (25968).

(5) في السُّنن: (3717). وقال: وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(6) في السُّنن: (3874). وقال: هذا حديث حسن غريب.

(7) في السُّنن: (3868). وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه.

«**وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالحَقِّ لَوْ أَخَذْتُ بِحَلَقَةِ الجَنَّةِ مَا بَدَأْتُ إِلَّا بِكُمْ**». أخرجه أحمد[1].

وقال حين جاء عليٌّ تدمع عيناه ويقول: آخيْتَ بين أصحابك ولم تؤاخِ بيني وبين أحدٍ؟ «**أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ**» أخرجه التِّرمذي[2]وغيره.

وفي رواية لأحمد[3]: آخى بين النَّاس وترك عليًّا، حتَّى نفر أحدهم [/ 93] لا يرى له أخًا، فقال يا رسول الله: آخيت بين النَّاس وتركتني؟

فقال: «**لَوْ لمْ تَرَانِي تَرَكْتُكَ؟ [إِنَّمَا] تَرَكْتُكَ لِنَفْسِي، أَنْتَ أَخِي، وَأَنَا أَخُوْكَ، فَإِنْ ذَكَرَكَ أَحَدٌ فَقُلْ: أَنَا عَبْدُ اللهِ وَأَخُو رَسُوْلِهِ، لا يَدَّعِيْهَا بَعْدُ إِلَّا كَذَّابٌ**».

وقال: «**خَيْرُ إِخْوَتِي عَلِيٌّ، وَخَيْرُ أَعْمَامِي حَمْزَةُ**» أخرجه الدَّيلمي[4].

وقال: «**مَكْتُوْبٌ عَلَى بَابِ الجَنَّةِ: لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ، عَلِيٌّ أَخُو رَسُوْلِ اللهِ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتُ بِأَلْفَي سَنَةٍ**» أخرجه أحمد[5].

وقال: «**إِنِّي أَقُوْلُ كَمَا قَالَ أَخِي مُوْسَى: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِنْ أَهْلِي أَخِي عَلِيًّا، اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي**» أخرجه أحمد[6].

وقال: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلى آدَمَ فِي عِلْمِهِ، وَإِلى نُوْحٍ فِي تَقْوَاهُ، وَإِلى إِبْرَاهِيْمَ فِي حِلْمِهِ، وَإِلى يَحْيَى بنِ زَكَرِيَّا فِي زُهْدِهِ، وَإِلى مُوْسَى بنِ عِمْرَانَ فِي بَطْشِهِ، وَإِلَى عِيْسَى**

---

(1) في فضائل الصَّحابة: (1058).

(2) في السُّنن: (3720). وقال: هذا حديث حسن غريب.

(3) في فضائل الصَّحابة: (1055).

(4) في مسند الفردوس كما في الغرائب الملتقطة: 4/ 333. رقم: (1454). وهو عند أبي نعيم في معرفة الصَّحابة: (1828، 5551) وابن المغازلي في مناقب أمير المؤمنين علي: (58).

(5) في فضائل الصَّحابة: (1140).

(6) في فضائل الصَّحابة: (1158).

فِي عِبَادَتِهِ، فَلْيَنْظُرَ إِلَى عَليٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ» أخرجه أبو الخير القزويني[1].

وقال: «**أَنَا مَدِيْنَةُ العِلْمِ وَعَليٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ العِلْمَ فَلْيَأْتِ البَابَ**» أخرجه الدَّراقطني[2]، والطَّبراني[3]، والحاكم[4]، وابن عدي[5]، والعقيلي[6].

وفي رواية: «**أَنَا دَارُ الحِكْمَةِ وَعَليٌّ بَابُهَا**» أخرجه التِّرمذي[7].

وقال: «**عَليٌّ بَابُ عِلْمِي**» أخرجه ابن عدي[8].

وقال: «**أَقْضَى أُمَّتِي عَليٌّ**» أخرجه أبو يعلى[9].

وعن عمر: أقضانا عليٌّ. أخرجه البخاري[10].

وعن ابن مسعود[11]: كنَّا نتحدَّث أنَّ أقضى أهل المدينة عليٌّ.

وعن الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لقد فارقكم رجل ما سبقه الأوَّلون بعلمٍ ولا أدركه

---

(1) أخرجه ابن شاهين في كتابه شرح مذاهب السُّنَّة: (107)، وأبو نعيم في كتابه فضائل الخلفاء الرَّاشدين: (42).

(2) في العلل الكبير: 3/ 247 - 248. رقم: (3723).

(3) في المعجم الكبير: (11061).

(4) في المستدرك: (4693).

(5) في الكامل: 3/ 412. رقم: (840). في ترجمة سعيد بن عقبة الكوفي.

(6) في الضُّعفاء الكبير: 3/ 150.

(7) في السُّنن: (3724). وقال: هذا حديث غريب منكر.

(8) في الكامل في الضُّعفاء: 4/ 101. رقم (950). في ترجمة ضرار بن صرد بلفظ: «عليٌّ عيبة علمي».

(9) في المسند: (5763). جاءت هذه اللَّفظة ضمن حديث أوَّله: «أرأف أمتي بأمتي أبو بكر...».

(10) في الصَّحيح: (4461).

(11) أخرجه الحاكم في المستدرك: (4712).

الآخرون، وكان عَلَيْهِ السَّلَامُ يبعثه بالسَّريَّة جبرئيل عن يمينه، وميكائيل عن شماله، لا ينصرف حتَّى يفتح عليه. أخرجه أحمد(1).

وعن معقل بن يسار قال رسول الله ﷺ: «**هَلْ لَكَ فِي فَاطِمَةَ تَعُوْدُهَا**».

قلت: نعم، فدخلنا عليها، فقلنا: كيف تجدينك؟

قالت: لقد اشتد حزني، واشتد فاقتي، وطال سقمي.

فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**أَوَ مَا تَرْضِيْنَ أَنِّي زَوَّجْتُكِ أَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَأَكْثَرُهُمْ عِلْمًا، وَأَعْظَمُهُمْ حِلْمًا**» أخرجه أحمد(2).

وقال: «**أَمَا عَلِمْتِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ اطِّلَاعَةً فَاخْتَارَ مِنْهَا أَبَاكِ، ثُمَّ اطَّلَعَ إِلَيْهَا اطِّلَاعَةً فَاخْتَارَ مِنْهَا بَعْلَكِ، وَأَوْحَى إِلَيَّ أَنْ أُنْكِحَكِ إِيَّاهُ**» أخرجه أبو نُعَيم(3) وغيره.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: كان عليٌّ قد مُلئ جوفه حكمًا وعلمًا وبأسًا ونجدة مع قرابته من رسول الله ﷺ. أخرجه أحمد(4).

وعنه: لقد أُعطي عليٌّ تسعة أعشار العلم، وايْـمُ الله لقد شاركهم في العشر العاشر. أخرجه ابن الأثير(5).

وعنه: إذا أتيت لنا بشيء من عليٍّ لم نعدل به إلى غيره.

وعنه: كان لعليٍّ ثمانية عشر منقبة، ما كانت لأحدٍ [/ 94] منْ هذه الأُمَّة. أخرجه الطَّبراني(6).

---

(1) في المسند: (1721). والقائل هو الحسن بن علي بن أبي طالب، ضمن خطبة خطبها.

(2) في المسند: (19796).

(3) في معرفة الصَّحابة: (4980). في ترجمة علي الهلالي.

(4) عزاه لأحمد في المناقب الملّا علي القاري في مرقاة الفاتيح: 11/ 253.

(5) ذكره في أسد الغابة: 4/ 96. ولم يسنده.

(6) في المعجم الأوسط: (8432).

وعن أبي الطُّفيل: كان لعلي من السَّوابق ما لو أنَّ سابقة منها بين الخلائق لوسعهم خيرًا.

وعن أبي بكر: مَنْ سرَّه أنْ ينظر إلى أعظم النَّاس منزلة، وأقربهم قرابةً، وأفضلهم سِعايةً، وأكثرهم غنىً من رسول الله ﷺ فلينظر إلى هذا الطَّالع[1]. أخرجه الدَّارقطني[2].

وعن عبد الملك بن سليمان: قلتُ لعطاء: أكان في أصحاب محمَّد ﷺ أعلم من عليٍّ؟ قال: لا، والله.

وعن ابن المسيِّب: ما كان أحدٌ من النَّاس يقول: سَلُوني غير عليٍّ.

وعنه: كان عمر يتعوَّذ من معضلةٍ ليس لها أبوحسن. أخرجه أحمد[3].

وقال له عمر: لا أبقاني اللهُ بأرضٍ لستَ بها يا أبا الحسن. أخرجه الحاكم[4].

---

(1) اعلم أنَّ الخلفاء الأربعة لم يتقدَّموا في الخلافة إلَّا بسبب أعمارهم، فإنَّ أهليَّة الخلافة موجودة فيهم من جميع الوجوه، فكان سبقتهم لا يقتضي التَّفضيل بمجرَّده، إنَّما ذلك بوجود نصٍّ قاطع قال: ولما سبق في علم الله أنَّ أبابكر يموت قبل عمر، وعمر قبل عثمان، وعثمان قبل علي، ولكلٍّ حرمة وفضل عند الله قدَّم الله في الخلافة من أنَّ أجله سبق أجل غيره من هؤلاء الأربعة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وأطال الشَّيخ رَحِمَهُٱللَّهُ في ذلك، وقال: وبالجملة لا ينبغي الخوض في ذلك إلَّا بنصٍّ صريح، على أنَّا نقول بترتيب هؤلاء الخلفاء الأربعة كما عليه الجمهور، وإنَّما خالفناهم في علَّة التَّقديم، فهم يقولون: هي الفضل، ونحن نقول: هي تقدُّم الزَّمان. كتاب اليواقيت[والجواهر: 1/ 332 - 333] للشَّيخ عبدالوهَّاب الشَّعراني رَحِمَهُٱللَّهُ من نفسه. (المرجاني).

(2) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: 23/ 501. في ترجمة علي بن أبي طالب من طريق الدَّارقطني.

(3) في فضائل الصَّحابة: 2/ 647. رقم: (1100).

(4) في المستدرك: (1725). بنحوه، وهو ضمن حديث الحجر الأسود. وهو بهذا اللَّفظ عند ابن شاهين في كتابه التَّرغيب والترهيب: (334).

وفي رواية: لا قدَّس الله أُمَّة لست فيهم يا أبا الحسين.

ورُوي أنَّ رجلًا سأل معاوية فقال: سل عنها عليًّا فهو أعلم، فقال يا أمير المؤمنين: جوابك فيها أحبّ إليَّ من جواب عليٍّ، قال: بئسما قُلتَ، لقد كَرِهتَ رجلًا كان رسول الله ﷺ يغرَّه بالعلم غرًّا، ولقد قال له: أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى إلَّا أنَّه لا نبيَّ بعدي، وكان عمر إذا أشكلَ عليه شيء أخذ عنه. أخرجه أحمد[1]، وأبو بكر الكلاباذي[2].

وعنه: أنَّه جاءه رجلٌ فقال له: جئتك من عند أكذب النَّاس، وأجبن النَّاس، وأبخل النَّاس، - يعني عليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ - فأعطاه مُعاوية وأكثر، ثُمَّ خَلا به وقال: ويحكَ كيف قُلتَ: أكذبُ النَّاس وهو أوَّل منْ صدَّق رسُول الله، وأوَّل من آمن بالله وهو الصِّديق الأكبر، وكيف قُلتَ: أجبن النَّاس وقد عَلمتِ العربُ أنَّه ليس فيها أشجع منه، وكيف قُلتَ: أبخل النَّاس وما جمع قطُّ صفراءَ ولا بيضاءَ.

فقال له الرَّجُل: فعلام تقاتله؟

فقال: أنْ تجوز طينة هذا الخاتم في الأرض. ذكره الكلاباذي[3].

وقال عبد الله بن عيَّاش بن ربيعة[4]: كان لعليٍّ ما شئت من ضرس قاطع في العلم، والبسطة في العشيرة، والقَدم في الإسلام، والصِّهر لرسُول الله ﷺ، والفقه في السُّنَّة، والنَّجدة في الحرْب، والجود بالماعون.

---

(1) في فضائل الصَّحابة: 2/ 675. رقم: (1153). زوائد القطيعي.

(2) أخرجه في كتابه بحر الفوائد: 1/ 484. وهو عند ابن المغازلي في مناقب علي: 82. رقم: (52).

(3) ذكره في كتابه بحر الفوائد: 1/ 487. رقم: (547). ولم يسنده.

(4) أخرجه الخلال في كتاب السُّنَّة: 2/ 341. رقم: (449). وفي المخلصيَّات: 310. رقم: (479).

وعن معاوية[1] أنَّه قال لضرار بن حمزة: صفْ لي عليًّا؟ فقال: اعفني، قال: أقسمتُ عليك، قال: كان والله بعيد المدى، شديد القُوى، يقول فَصلًا، ويحكم عدلًا، يتفجَّر العلم من جوانبه، وتنطلق الحكمة من لسانه، يستوحش الدُّنيا وزهرتها، ويأنس باللَّيل ووحشته، وكان [غزير] الدَّمعة، طويل الفكرة، ويعجب من اللِّباس ما قصُر، ومن الطَّعام ما خشُن.

وصح[2] عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والله [/ 95] ما نزلت آية إلَّا وقد علمتُ فيم نزلتْ، وأينَ نزلت، وعلى مَنْ نزلت، إنَّ ربِّي وهب لي قلبًا عَقولًا، ولسانًا ناطقًا، سلوني عن كتاب الله، فإنَّه ليس من آية إلَّا وقد عرفتُ بليلٍ نزلت، أم بنهار، أو في سَهلٍ، أو جَبل.

وعنه: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليَمَن فقلت: يا رسول الله تبعثني إلى اليَمَن ويسألونني عن القضاء ولا علم لي به؟

قال: ادنه، فدنوت، فضرب بيده على صَدري ثُمَّ قال: **«اللَّهُمَّ اهْدِ قَلْبَهُ، وَثَبِّتْ لِسَانَهُ»**، فوالذي فلق الحبَّة وبرأ النَّسمة ما شككت في قضاء بين اثنين. أخرجه ابن ماجه[3]، والحاكم[4]، وصحَّحه.

وقال: كنتُ إذا سألته أنبأني، وإذا سكت ابتدأ بي.

❊

(1) أخرجه أبونعيم في حلية الأولياء: 1/ 84. والأمالي الخميسيَّة: 1/ 187. و2/ 431.

(2) أخرجه أبونعيم في الحلية: 1/ 67.

(3) في السُّنن: (2310).

(4) في المستدرك: (4714).

[مذهب الصَّحابة في المفاضلة]

اعلم أنَّ مسألة التَّفاضُل بين الصَّحابة هي ممَّا كان السَّلف يتساهلون فيه، ويتركون الأمر على سعة، ويذهبون مذاهب شتَّى، وكانوا على آراء مختلفة:

فعنْ أبي هريرة أنَّه كان يقول: ما احتذى النِّعال، ولا رَكب المطايا، ولا رَكبَ الكُورَ بعدَ رسُولِ الله ﷺ أفضلُ جعفرِ بن أبي طالب. أخرجه التِّرمذي(1).

وعن عُمر بن الخطاب أنَّه قال لابنه عبد الله: إنَّ زيدًا يعني ابن حارثة كان أحبَّ إلى رسُولِ الله ﷺ منْ أبيك. أخرجه التِّرمذي(2).

وعن عُثمان بن عفَّان في الزُّبير بن العوَّام: أمَا والَّذي نفسي بيده إنَّه لخيرهم، وإنْ كان لأحبُّهم إلى رسُول الله ﷺ. أخرجه البُخاري(3).

وعن سعيد بن زيد أنَّه جاءه رجل فقال: إنِّي أحببتُ عليًّا حُبًّا لم أحبه أحدًا، قال: أحْببتَ رجلًا من أهل الجنَّة، وقال: أبغضتُ عثمان بُغضًا لم أبغضه أحدًا، قال: أبْغضتَ رجلًا من أهل الجنَّة. أخرجه ابن الأثير(4).

وعن قيس بن سعد بن عبادة أنَّه لما وَلي مصر لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطبَ وقال: أيُّها النَّاس! قد جاء الحقُّ، وزهق الباطل، وبايعنا خيرًا بعد نبيِّنا، فقومُوا فبايعوا على كتاب الله وسُنَّة رسوله(5).

---

(1) في السُّنن: (3764) وقال: حديث حسن صحيح غريب.

(2) في السُّنن: (3813) وقال: هذا حديث حسن غريب.

(3) في الصَّحيح: (3707).

(4) في أسد الغابة: 4/ 102. رقم: (1131). وهو عند أحمد في فضائل الصَّحابة: 2/ 570. رقم: (963).

(5) ذكره ابن الأثير في الكامل: 2/ 623.

وعن زيد بن الحُباب: كانَ رأيُ سفيان الثَّوريّ رأيَ أصحابه الكوفيِّين يفضِّل عليًّا على أبي بكر، وعمر، وعثمان، فلمَّا صار إلى البصرة رَجَع عنها، وهو يفضِّلهما عليه، ويفضِّله على عثمان. أخرجه أبو نُعيم في الحِلية[1].

وروى عبد الرَّزاق عن مَعْمَر قال: لو أنَّ رجلًا قالَ عمرُ أفضل من أبي بكر ما عنَّفته، وكذلك لو قال عليٌّ أفضل منهما لم أعنِّفه إذا ذكر فضلهما وأحبَّهما، فذكرت ذلك لوكيع فأعجبه واشتهاه. أخرجه ابن عبد البَرّ[2].

وسُئل الثَّوريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: أهل الكوفة يفضِّلون عليًّا، وأهل البصرة يفضِّل أبا بكر وعمر. فقيل له: وما رأيك أنت فيه؟ [/ 96] قال: أنا من أهل الكوفة.

وعليه الحسن البصري، وعلقمة، والشَّعبي، وأبو إسحاق السَّبيعي، وطاووس، وأبو الأسود الدُّؤلي، ويحيى بن يعمُر العدواني، والأعمش، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وشعبة، وعبَّاد بن العوَّام، ويزيد بن هارون، ووكيع بن الجرَّاح، والهيثم بن بشير، ويحيى بن آدم، والحسن بن صالح، والفضل بن دُكين، والنَّسائي، والدَّارقطني، والحاكم النَّيسابوري، وغيرهم من أعيان فقهاء الأُمَّة وأهل الحديث، وعامَّة الخلفاء العباسيَّة[3].

---

(1) في حلية الأولياء: 7/ 31.

(2) في الاستيعاب: 3/ 1150.

(3) اعلم أنَّ التَّفضيل معناه نسبة الفضل، وهو الزِّيادة إلى ما أضيف إليه، وإثباته له قولاً، أو فعلًا، أو اعتقادًا، كالتَّصديق نسبة الصِّدق، والتَّكذيب والتَّفسيق والتَّجهيل، نسبة الكذب والفسق والجهالة، فقد يكون بالنَّظر إلى أصل ذلك الشَّيء المضاف إليه وجبلَّته، فمعنى تفضيل زيد إثبات فضيلة ماله من علم، أو عقل، أو دِين، أو سخاء، أو شجاعة، أو غير ذلك ممَّا هو خارج عن أصل جبلَّة الإنسان، وباين عنه في حدِّ ذاته على أحد الأنحاء الثَّلاثة، والاعتراف بها له، وقد يكون بالنَّظر إلى غيره من أبناء جنسه، فتارة قد يكون مطلقًا في جملة أوصافه بما هي جملة، فيكون أحدهما فاضلًا والآخر مفضولًا على الإطلاق، وتارة في بعضها، فيمكن تعاكس الفضل بينهما، يكون أحدهما أفضل بحسب العلم، والآخر =

وحكى الخطَّابي عن بعض مشايخه أنَّه كان يقول: أبو بكر خيرٌ، وعليٌّ أفضل، وكان بعضهم يفضِّل عُمر بن الخطَّاب، وبعضُهم حمزة بن عبد المطَّلب، وبعضُهم العبَّاس.

وقال أبو عمر ابن عبد البَّر، وأبو الحسن ابن الأثير بعدما ذكرا جماعة من الصَّحابة والتَّابعين ممَّن يقول بسبق إسلام عليٍّ على غيره: إنَّ هؤلاء كانوا يفضِّلونه على غيره جملة.

وقال الشَّيخ الجليل محيي الدِّين بن العربيّ[1]: تقديمهم في الخلافة لا يدلُّ على الأفضليَّة، فإنَّ الخلافة أمرٌ، والأفضليَّة أمرٌ.

وقال الشَّيخ شهاب الدِّين أبو حفص السَّهروردي في أعلام الهدى[2]: «إنْ قَبِلْتَ النُّصح النَّصيح فأمسك في أمر الصَّحابة، واجعل محبَّتك للكلِّ على السَّواء، وأمسك عن التَّفضيل، وإنْ خامر باطنك فضل أحدهم فاجعله من جملة أسرارك، فما يلزمك إظهاره، ولا يلزمك أنْ تحبَّ أحدهم أكثر من الآخر، بل يلزمك محبَّة الجميع، والاعتراف بفضل الجميع، ويكفيك في العقيدة الصَّحيحة أنْ تعتقد صحَّة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعليٍّ». انتهى.

وحكي عن مالك ما يوهم أنَّ تفضيل الشَّيخين قطعيٌّ، وهو المروي عن **الأشعريّ**

= بحسب الدِّين، أو حصافة العقل، وسماحة النَّفس، وملاحة الوجه، وطيب الصَّوت، وحسن الصُّورة وغير ذلك بعد المشاركة في ذاتي ما أو عرضي ملحوظ فيهما، وإلَّا فلا معنى للتَّفاضل بين الماء والطَّعام، ولا بين نغمة العندليب، ورياش الطَّاووس، وجودة الفرس، وشجاعة الأسد.

والمشايخ لمَّا رأوا أنَّ الغالب في الرَّوافض إنكار فضيلة الشَّيخين، وفي الخوارج بغض الختنين، جعلوا تفضيل الشَّيخين، ومحبَّة الختنين، من علامات السُّنَّة والجماعة. منه سلَّمه الله تعالى. (المرجاني).

(1) نقله عنه الإمام السَّرهندي في المكتوبات: 1/ 74. واستنكره.

(2) 97 - 98. وفي النَّص بعض اختلاف ربمَّا يكون ذلك بسبب اختلاف النُّسخ.

وجماعة من أتباعه، وهو إسراف وغلو وإتراف، وما قيل: لعل تفضيلهما يقرب أنْ يكون قطعيًّا لأن السَّلف جعلوه ومحبَّة الختنين من علامات السُّنَّة ليس بشيء، لأنَّ التَّفضيل الذي جعله السَّلف علامة إنَّما هو بمعنى إثبات الفضيلة لهما، والاعتراف بنسبته إليهما، على ما هو مفاد مطلق صيغة التَّفضيل ردًّا للرَّوافض وجُهَّال الشِّيعة، فإنَّهم ينكرون فضائلهما، وليس المراد تفضيلهما بالنِّسبة إلى كلِّ أحد، ألا ترى إلى ما صحَّ عن الإمام الشَّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يقول:

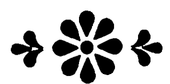
إذا نَحْنُ فضَّلنَا عَليًّا فإنَّنا ... رَوافِضُ بالتَّفضِيلِ عِنْدَ ذَوي الجهْلِ

وَفضْلُ أبي بكْرٍ إذا مَا ذَكرتُهُ ... رُميْتُ بنَصْبٍ عندَ ذكْريَ للفَضْلِ

فلا زِلتُ أرفضُ وأنْصب كلاهُما ... بحُبِّهما حتَّى أُوسَّدَ بالرَّمْلِ

[مذهب متأخري علماء ما وراء النَّهر في المفاضلة]

وأوجبُوا محبَّة الختنين ردًّا للسُّفهاء [97/] من **النَّواصب والخوارج** فإنَّهم يبغضونهما، وما وقع من دعوى الإجماع عن طائفة فَوَاهٍ على النِّهاية، بل هو ممَّا قاله الإمام أحمد بن حنبل من ادعى الإجماع فقد كذب، ولكن الأُمَّة بعدهم شدَّدوا الأمر، وبالغوا فيه، وافترقوا فرقتين، فذهب **طائفة من أهل السُّنَّة والجماعة** وخصُوصًا المتأخِّرين من **أهل ما وراء النَّهر** أنَّ الأفضل بعده عَلَيْهِ السَّلَامُ أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو مذهب **قدماء المعتزلة**، وفرق **النَّواصب والخوارج**، وحجَّتهم أنَّه قد وَرَد ذلك صريحًا في حديث عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر، ومحمَّد بن الحنفيَّة على ما قد سَلَف، وإنَّ جمهور الصَّحابة اتفقُوا على تقديمه في الخلافة، وكان عَلَيْهِ السَّلَامُ قدَّمه في الصَّلاة وهو دليل الأفضليَّة.



[مذهب متأخري المعتزلة والشّيعة في المفاضلة]

وذهب طائفة أخرى إلى أنَّه عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو مذهب **مُتأخريْ المعتزلة، وجميع طوائف الشِّيعة** قالوا: إنَّه اختص بمناقب وكرامات، واتصف بمكارم وكمالات، لم يشاركه فيها غيره، وورد فيه أحاديث كثيرة، وأخبار جمَّة غفيرة، توجب ذلك، فإنَّه أنْبل نسبًا، وأمثل حسبًا، إذ هو هاشميُّ الطَّرفين، وابن العمِّ لأبوين، وصهر الرَّسول ﷺ، وزوج البتُول، ووالد الرَّيحانتين، وأكثر النَّاس علمًا، وأوفرهم حلمًا، وأكبرهم قدرًا، وأعظمم خَطَرًا، وأقدَمُهُم إيمانًا، وأقومُهُم إيقانًا، وأفصحُهُم لسانًا، وأشجعُهُم جَنَانًا، وأبعدُهُم مَدىً، وأشدُّهُم قُوىً، وأعبد وأتقى، وأزهد وأسخى.

ولذلك جعله في الحديث ناظورة لمطالعة فضائل عدَّة من أعيان الأنبياء، ونزَّله في كثير من الفضائل منزلته، ونصبه قرينته، وحكم له بأخصّ وصف له، وللكمال أجمعه، وهو القضاء، وهو يستدعي كلَّ علم، وليس كلُّ علم يستدعيه، فإنَّ مدلوله ومقتضاه أنْ يكون أقضى القضاة في كلِّ حادثة الحاكم بالحقِّ على الخصام في كلِّ واقعة، ولذلك قال ابن عبَّاس: لقد أُعطيَ عليٌّ تسعة أعشار العلم، وايْـمُ الله لقد شاركهم في العُشْر العاشر، وقال: إذا أَتيتَ لنا من عليٍّ بشيء لم نعدل إلى غيره، وكان عُمرُ يتعوَّذ من معضلة ليس لها أبو الحسن، وقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمر: 9] ، وقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: 13].

وقال عليه الصَّلاة والسَّلام: «**خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً**» أخرجه البُخاري[1]، والتِّرمذي[2]، وابن ماجه[3].

---

(1) في الصَّحيح: (2318).

(2) في السُّنن: (1317).

(3) في السُّنن: (2423).

وقال: «خَيْرُ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا» أخرجه البُخاري[1]، ومسلم[2]، والتِّرمذي[3]، والطَّبراني[4]، والبيهقي[5].

وقال: «أَزْهَدُكُمْ فِي الدُّنْيَا وَأَرْغَبُكُمْ فِي [/ 98] الآخِرَةِ» أخرجه البيهقي[6].

وحديث المنزلة وإنْ لم يبلُغ حدَّ التَّواتر، وتنزَّل عن هذه الرُّتبة، فإنَّما يُنزَّل على أعلى مراتب الصِّحة، ومنزلة هارون عامَّة في الفضائل والخصال الحميدة، أخرجت منها النُّبوة وهي فيما عدا ذلك على عمومها، وفيه إشارة إلى أنَّ له رتبة الأنبياء، وأنَّه لو كان بعده نبيٌّ لكان إيَّاه على ما صرَّح به في بعض الرِّوايات، غير أنَّه منعه مانع وهو انقضاء عصر النُّبوة.

وبالجملة: قد شهد هذا الحديث له من عظمة الخطر، وفخامة القدر، ما دهش العقول، وأخضع الفحول، بما نطق به من غاية الفوز والكرامة، ونهاية الفضل والشَّرافة، التي لا يكون شيء أعظم منها في القدر والنَّفاسة، ولذلك تعلَّل به سَعدٌ على معاوية في الامتناع عن سَبِّه، وحبَّب لابن المسيَّب مشافهته به، فإنَّه قال سمعت هذا الحديث عن عامر بن سعد عن أبيه عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى إِلَّا أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي»[7] فأحببت أنْ أُشافه بهذا الحديث سعدًا، فلقيتُه فذكرت له أنَّك سمعته عَلَيْهِ السَّلَامُ، فأدخل يده في أُذنيهِ وقال: نعم، وإلَّا فاستكَّتا[8]. أخرجه

---

(1) في الصَّحيح: (6035).

(2) في الصَّحيح: (6033) بنحوه من حديث عبد الله بن عمرو.

(3) في السُّنن: (1163).

(4) في المعجم الكبير: (2037) من حديث جابر بن سمرة بلفظ: «وإن أحسن النَّاس إسلامًا أحاسنهم خلقًا».

(5) في السُّنن الكبرى: 10/ 192.

(6) في شعب الإيمان: (10646).

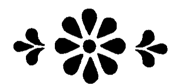
(7) أصله في البخاري: (4399) بلفظ: «ألا ترضى أنْ تكون مني...».

(8) في الأصل: فاستكنا، وما أثبته من المسند، ومعنى فاستكَّتا: أي أصيبتا بالصَّمم.

أبو يعلى[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد تمنَّاه لنفسه عمر بن الخطاب وابنه عبد الله، وقدَّماه على كلِّ شيء سواه، وذكر معاوية في أثناء احتجاجه على أنَّه أعلم منه، فهو وغيره على قدمٍ سواء في ثبوت أعلميَّته بهذا الحديث على شاكلته في ثبوت سائر الفضائل التي تساوق العلم في الدُّخول تحت مفاده.

وخلاصته أنَّ الصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسان الَّذين هم أهل الفهم واللِّسان قد فهموا منه معنىً عظيمًا، وأثبتوا له به شأنًا فخيمًا، وليس في مجرَّد استخلافه في تلك الغزوة من تنويه الأمر ورفع المنزلة ما يخفى على معاوية.



(1) في المسند: (739).

[حديث موالاة علي بن أبي طالب]

وحديث الموالاة رواه ثلاثون صحابيًّا، وشهدوا به له في أيام خلافته، والقَدْح فيه تعصُّب ونصبة، والَّذي يتبادر من معناه أنَّ الرَّسول عَلَيْهِ السَّلَامُ أحقّ بهم من أنفسهم في الأمور كلِّها، وحكمه أنفذ عليهم من حكمها، ورأفته عليهم أتمَّ من رأفتهم عليها، وفي ذلك ما يوجب أنْ يكون رأيهم تابعًا لرأيه، وأمرهم تلوًا لأمره، ثُمَّ أثبت هذه الموالاة بعد أنْ علَّمهم بها، وعرَّفهم بصفتها على ابن عمِّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ودعا لمن والاه، ولا يتأتَّى حمله على المعتق والمعتق قطعًا، وحمله على معنى النَّاصر أو المحبوب ظاهر البطلان، وإلَّا لم يكن لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بعدي» وقول عمر: بخٍ بخٍ يا أبا الحسن أصبحت اليوم [/ 99] مولاي، وإخباره بذلك للأعرابي حين لم يرضَ بقضاء عليٍّ، وقول الأنصار له: يا مولانا، وقوله لهم: كيف أكون مولاكم وأنتم عرب، واستشهاده يوم خلافته معنىً صحيح وارتباط بالمقام.

لا يقال فحديث المنزلة يوجب أنَّ الخلافة بعده عَلَيْهِ السَّلَامُ وعلى أثره حقَّة، فيكون أوَّل قائم بها بعده كما يراه الشِّيعة، لأنَّ هارون عَلَيْهِ السَّلَامُ كان خليفة مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، بدليل قوله: ﴿ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ [الأعراف: 142].

لأنَّا نقولُ: خلافة هارون منحصرة بأيام حياة مُوسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

فإنْ قُلتَ: فما بال حديث الموالاة إذن؟

قيل: لعلَّهم حملوه على الأوَّلويَّة فقدَّموا عليه غيره لمصلحة اقتضته كما يرشد إليه ما رُوي أنَّهم قالوا يا رسول الله: ألا تستخلف علينا؟ فقال: «**إِنْ اسْتَخْلَفْتُ عَلَيْكُمْ خَلِيْفَةً مِنْ بَعْدِي ثُمَّ عَصَيْتُمْ خَلِيْفَتِي نَزَلَ العَذَابُ**»، ثُمَّ قال: «**إِنْ تُوَلُّوْا هَذَا الأَمْرَ أَبَا بَكْرٍ تَجِدُوْهُ قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللهِ، ضَعِيفًا فِي بَدَنِهِ، وَإِنْ تُوَلُّوْهَا عُمَرَ تَجِدُوْهُ قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللهِ، قَوِيًّا فِي بَدَنِهِ، وَإِنْ تُوَلُّوا عَلِيًّا وَلَنْ تَفْعَلُوا تَجِدُوْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا، يَسْلُكُ بِكُمْ الطَّرِيْقَ المُسْتَقِيْمَ**».

أخرجه أحمد[1] عن عليٍّ، وأبو بكر الكلاباذي[2] عن حذيفة بن اليمان.

وليس المراد من ذلك أن تولُّوها حين أفضت إليه الخلافة، وانتهت إليه الولاية، لعدم استقامة المعنى حينئذ، لأنَّ افتراق النَّاس فيه فرقًا، واختلافهم عليه أُممًا، بالنَّكث والقِسْط والمرُوق والعصيان، لا ينافي صحَّة خلافته، وثبوت أمامته وولايته، بعد أنْ وصلت إليه النَّوبة، وانتهت إليه الإمرة، بمبايعة أهل بدر المشهود لهم، وأصحاب الشَّجرة المرضي عنهم.

وقد رُوي[3] عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قُبض النَّبي ﷺ وأنا أرى أنِّي أحقُّ بهذا الأمر، فاجتمع المسلمون على أبي بكر، فسمعتُ وأطعتُ، ثُمَّ إنَّ أبا بكر أصيبَ وظنتُه أنَّه لا يعدلُها عنِّي، فجعَلَها في عمر، فسمعتُ وأطعتُ، ثُمَّ إنَّ عُمر أصيبَ وظنتُه أنَّه لا يعدلُها عنِّي، فجعَلَها في ستَّةٍ أنَا أحدُهُم، فولَّوها عُثمان، فسمعتُ وأطعتُ، ثُمَّ إنَّ عُثمان قُتل فجاؤا فبمايعوني طائعين غير مكُرهين، ثُمَّ خَلَعُوا بَيعتي، فوالله ما وجدتُ إلَّا السَّيفَ أو الكفرَ بما أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ على محمَّد عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وعن النَّبي ﷺ أنَّه قال له: «**أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ الكَعْبَةِ، تُؤْتَى وَلا تَأْتِي، فَإِنْ أَتَاكَ هُؤلاءِ القَوْمِ فَسَلَّمُوْهَا إِلَيْكَ - يَعْنِي الخِلافَة - فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُوكَ فَلَا تَأْتِهِمْ حَتَّى أَتَوْكَ**»[4].

وعن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إنَّ أحقَّ النَّاس بهذا الأمر عليٌّ غير أنَّه راغب فيه.

---

(1) في المسند: (861) مختصرًا.

(2) في كتابه: بحر الفوائد المسمَّى بمعاني الأخبار: 1/ 443. رقم: (466) بهذا اللَّفظ الَّذي ذكره.

(3) أخرجه أبونعيم في كتابه تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة: 369. رقم: 189.

(4) أخرجه الدَّيلمي في مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: 4/ 298. رقم (8300) وآفته: محمَّد بن زكريَّا الغلَّابي يضع الحديث، وأخرجه كذلك ابن الأثير في أسد الغابة: (3789) من طريق ابن قانع عن الغلَّابي به.

وفي ذلك المعنى يقول الفضْل بن عبَّاس بن عُتبة ونسبه ابن الخطيب الرَّازي[1] والقاضي البيضاوي[2] إلى حسَّان بن [/ 100] ثابت الأنصاري:

ما كنتُ أحسِبُ أنَّ الأمرَ مُنصَرِفٌ عنْ هَاشمٍ ثُمَّ منْها عنْ أَبي حَسَنِ

أليسَ أوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقبلتِكُمْ وأعلمَ النَّاسِ بالقُرآنِ والسُّنَنِ

وآخرَ النَّاسِ عَهدًا بالنَّبيِّ وَمِنْ جبريلُ عَونٌ لَهُ في الغسْلِ والكَفنِ

مَنْ فيهِ ما فيْهِ مِنْ كُلِّ صَالحةٍ وليسَ فِيهِمْ مَا فِيهِ مِنْ حَسَنِ

وما ورد في المناقب من الأحاديث والآثار كلُّها لا يقصرُ عن صحَّة الاحتجاج بها، فإنَّ معظمها قد تضمَّنها مُسند أحمد، وما فيه لا ينزل عن درجة الحَسَن[3]، فكيف مع كثرة الرُّواة وتعدُّد الطُّرق، ثُمَّ كلٌّ من حديث المنزلة والموالاة مُحكَمٌ في إعطاء الأفضليَّة لا يحتمل التَّأويل، بخلاف ما وَرَد في أبي بكرٍ وعُمر منْ قوله: «**مَا طَلَعَتْ**» فإنَّهما مع تعارضهما، وعدم دلالتهما على الأفضليَّة من غيره مُحتَملٌ، إذْ يجوز أنْ لا يكون في هذا الوقت أفضل منه، ولعلَّ الحكم في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُهُ**»[4] إنَّما هو بالنِّسبة إلى هؤلاء القوم الَّذي يُصلِّي معهم

---

(1) تفسير الرَّازي المسمَّى مفاتيح الغيب: 2/ 427.

(2) في تفسيره المسمَّى أنوار التَّنزيل: 1/ 71. وأورد بيتًا واحدًا من هذه الأبيات، وقد أورد هذه الأبيات كاملة ببعض الزِّيادات والاختلاف الزُّبير بن بكار في كتابه الأخبار الموفقيَّات ونسبه إلى بعض ولد أبي لهب.

(3) شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني حقَّق نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنَّه أحسن انتقاء وتمييزًا من الكتب التي لم يلتزم مؤلِّفوها الصِّحَّة في جميعها كالسُّنن الأربعة، وليست الأحاديث الزَّائدة فيه على ما في الصَّحيحين بأكثر ضعفًا من الأحاديث الزَّائدة في سنن أبي داود والتِّرمذي عليهما. مرقاة. (المرجاني).[انظر: القول المسدد في الذَّب عن مسند أحمد للحافظ ابن حجر العسقلاني: 4 - 5]

(4) فإنَّ الحديث في الصَّحيحين بطوله عن عائشة لمَّا ثقُل رسول الله ﷺ جاءه بلال يؤذنه =

أبو بكر في هذا الوقت، فإنَّه قد صحَّ أنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ أمرهم بالصَّلاة، وكان أبو بكر غائبًا فتقدَّم عمر وكبَّر وكان صيِّتًا، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ هذا القول، ولم يكن عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيهم، بل كان عند رسُول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ ملازمًا لصحبته، مشغولًا بخدمته، وإلَّا فظاهره يُفيد أن لا يجوز أنْ يؤمَّ أحد لغيره في بلدٍ فيه أبو بكر، وإنْ كان هو قد صلَّى تلك الصَّلاة وهو **خلاف الإجماع**، وقد كان معاذ بن جبل وغيره يؤمُّ قومه في المدينة حياة النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ وبعده، والصَّحابة قد **اتفقوا** على جواز إمَامَة عليٍّ، وعُمر، والعبَّاس، وأبي عبيدة، وسعد بن عبادة، وغيرهم، مع وجود أبي بكر.

وحديثا سدِّ الخوْخَات والأبواب لا معارضة بينهما، لجواز أنْ لا يكون لعليٍّ خَوْخَةٌ ولأبي بكر بابٌ شَارعَةٌ، ثُمَّ إبقاؤهما على حالهما لو أفاد أفضليَّة صاحبها فوجوه التَّرجيح تُوجب اعتبار جهة الباب، فإنَّ الخَوخَةَ كُوَّةٌ في الجدار يؤدِّي الضَّوء إلى البيت، والباب أوسع منه، فإنَّه ممرُّ الإنسان.

وحديث السِّيادة لو فهم منه الأفضليَّة على غيره لكان متناقضًا في نفسه، ومناقضًا لغيره، فإنَّه قد ورد في حقِّ الحسَنين، وجعفر، وحمزة، وبلال، وغيرهم.

وحديث الخُلَّة لا يدلُّ على وقوع الأخذ بل على عدمه، ولا على الاختصاص، ولئن أفاد الأفضليَّة لأفاد أفضليَّة إبراهيم على محمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وإخوته عَلَيْهِ السَّلَامُ تناولت أبا بكر، ثُمَّ قال [/ 101] عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عليٌّ خير إخوتي»[1] وحديث عمرو بن العاص، وابن عمر في حقِّ الأصحاب.

= بالصلاة، فقال: مُروا أبابكر أن يصلِّي بالنَّاس، ثُمَّ قالت، فلمَّا دخل في الصَّلاة وجد النَّبي ﷺ...

(1) أخرجه أبونعيم في معرفة الصَّحابة: (1828) و (5551) وكذلك الدَّيلمي في الفردوس كما في الغرائب الملتقطة: 4/ 333 - 334. (1454) بلفظ: «خَيْرُ إِخْوَتي عليٌّ، وَخَيرُ أَعْمَامِي حَمزَة» من طرق تجتمع في عمرو بن ثابت ابن أبي المقدام الكوفي، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة 3/ 566: روى ابن منده من طريق عمرو بن أبي المقدام أحد المتروكين عن عبد الرَّحمن بن عابس بن ربيعة عن أبيه.. فذكر الحديث.

وأمَّا أهل البيت فحكمهم مغاير لحكم غيرهم، لحيازتهم جهة الاختصاص واسم الأصحاب، وإنْ تناولهم لغةً وعرفًا خاصًّا، لكن التَّعارف العام لا يرد عليهم، ولذلك قال عمرو: لستُ أسألك عن أهلك، وإنَّما أسالك عن أصحابك. أخرجه البُخاري[1]، ومسلم[2]، والتِّرمذي[3]، فلعلَّه كان في عبارته ما يشعر أنَّه يسأله عن نسائه وأهله، فأجاب النَّبي ﷺ بقولة عائشة، وإلَّا فهو يدلُّ على أفضليَّة عائشة من أبيها وغيرها، وسبب سؤاله أنَّ النَّبي ﷺ لمَّا قدَّمه على أبي بكر وعمر باستعماله في غزوة ذات السَّلاسل ظنَّ أنَّه أحبُّ النَّاس في الجيش عنده، فسأل عمَّا سأل، وأنَّ حديث ابن عمر إخبار عن عقيدته، ورأي قومه، وأهل بيته، ولا نسلِّم أنَّ له حكم الرَّفع، وإلَّا فكيف يستقيم خاتمة قوله: ثُمَّ نترك لا نفاضل.

وحديث ابن الحنفيَّة من باب التَّواضع وهضم النَّفس، كما يدلُّ عليه قوله: ما أنا إلَّا رجلٌ من المسلمين، كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لا تُخَيِّرُوْنِي عَلَى مُوْسَى**»[4] وقوله: «**مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُوْلَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوْنُسَ بنِ مَتَّى**»[5]، وقول أبي بكر في خطبته: وُلِّيتُ عليكم أمركم ولستُ بخيركم، فإنْ أحسنتُ فأعينوني، وإنْ أسأت فقوِّموني، فلا ينتهض حجَّة في المطلوب، وتقديمه في الخلافة لا يدلُّ على أنَّه خير من غيره وأفضل مطلقًا، لجواز عقد الإمامة للمفضول مع وجود الفاضل، لحكمة تدعو إليه، ألا ترى أنَّ أبا بكر قال في السَّقيفة: بايعوا عمر أو أبا عبيدة، وإنَّ عمر لمَّا أُصيب قال: لو كان أبوعبيدة حيًّا لاستخلفته، وترك الأمر شورى بين السِّتَّة، وجوَّز إمامة كلّ واحد منهم مع تفاوت درجاتهم.

---

(1) عزاها للبخاري ابن الأثير في جامع الأصول: 8/ 577 - 578. (6391). وأصله عنده في كتاب المغازي- باب غزوة ذات السَّلاسل: (4358).

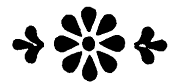
(2) عزاه له ابن الأثير كما سبق، وأصله في الصَّحيح: (2384).

(3) في السُّنن: (3657).

(4) تقدَّم تخريجه.

(5) تقدَّم تخريجه.

وعن عاصم عن أبي وائل قلت لعبد الرَّحمن: كيف بايعتم عُثمان وتركتم عليًّا؟ فقال: ما علينا قد بدأت بعليٍّ. فقلت: أبايعك على كتاب الله وسُنَّة رسوله، وسيرة أبي بكر وعمر، قال: وباجتهاد رأيي، ثُمَّ عرضتها على عثمان فقبلها. أخرجه أحمد[1].



(1) في المسند: (558).

[مبحث الإمامة والأفضليَّة]

ثُمَّ كلُّ ذلك مهما دلَّ على الأفضليَّة يمكن حمله على الأفضليَّة من حيث الإمامة، وتولِّي الأمر والقيام بأعباء الخلافة، وهو تقدُّم الرَّئيس على المرؤوس جمعًا بين الأدلة، وأنَّه هو الظَّاهر في أكثرها، نعم لو ثبت اختصاص تسميته بالصِّديق عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لربَّما استأنس على أفضليَّته بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾ [النِّساء: 69][/ 102] وليس كذلك، إذ شاركه عليٌّ في هذا الاسم وثبوت مقتضاه[1]، وهو المبادرة إلى التَّصديق في دعوة الرِّسالة وقصَّة الإسراء، ولذلك أقرَّ به معاوية، وشهد له مع فرط عداوته والمبالغة في مخاصمته.

ثُمَّ كيف يصحُّ أنْ يُحمل على غيره ما صحَّ من رواية محمَّد بن سيرين أنَّه ذكر فتنة تكون ثُمَّ قال: إذا كان ذلك فاجلسوا في بيوتكم حتَّى تسبقوا على النَّاس بخيرٍ من أبي بكرٍ وعُمر. أخرجه نُعيم بن حمَّاد[2].

وعنه أنَّه يكون في هذه الأُمَّة خليفة لا يفضل عليه أبو بكر ولا عمر. أخرجه ابن أبي شيبة[3].

وقد صحَّ عن أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، والنَّسائي، وأبي عليٍّ النَّيسابوري وغيره من حفَّاظ الأثر، وأئمَّة النَّقل، أنَّه لم يرد في حقِّ أحد من

(1) وأطال الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك وقال: وبالجملة لا ينبغي الخوض في ذلك إلَّا مع نصٍّ صريح مع أنَّنا قائلون بترتيب هؤلاء الخلفاء الأربعة كما عليه الجمهور، وإنَّما خالفناهم في علَّة التَّقديم، فهم يقولون: هي الفضل، ونحن نقول: هي تقدُّم الزَّمان، ولو أنَّ كلَّ من تأخَّر كان مفضولًا لكان من تقدَّم محمَّدًا ﷺ أفضل منه، ولا قائل بذلك من المحقِّقين. انتهى كتاب الجواهر واليواقيت [في المبحث الثَّاني والأربعين: 1/ 332 - 333] للشَّيخ عبدالوهَّاب الشَّعراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (المرجاني).

(2) في الفتن: (1036).

(3) في المصنَّف: (38805).

الصَّحابة أكثر ممَّا جاء في عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو كما قال الخليل بن أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ: كَتَمَ مناقبه أحبَّاؤه خوفًا، وأعداؤه حسدًا، وهو فيما بين ذلك قد ملأ الخافقين.

وأُجيب: بأنَّه لا كلام في عموم مناقبه، ووفور فضائله، وإنَّما الكلام في الأفضليَّة، بمعنى الأكثريَّة ثوابًا عند الله.

أقول: هذا الخلاف ليس في محلِّه، والمقام مستغنٍ عن التَّفصيل كلِّه، لأنَّ الأفضليَّة المبحوث عنها في الباب ليست بمعنى عموم المناقب، وموفور الفضائل، فإنَّه ليس ممَّا له تعلُّق بالعقائد، وينبغي أنْ يُبحث عنه في كتبه، ويتَّخذ معتقدًا يُدَان به، ومذهبًا يُدْعى النَّاس إليه، بل تلك العقيدة تُشبه اعتقاد شجاعة الأسد، وتفضيله على النَّمر والفَهد، أو ترنُّم البلبل وصوته على الظِّباء السُّود[1]، وكان السَّلف يذرونها فوضى على أراء شتَّى، ومذاهب ضِيزى، ولا بمعنى الأكثر ثوابًا، فإنَّه ممَّا لا يعرف إلَّا بتنصُّص الشَّارع عليه، ولم يوجد، ولا يتعلَّق به حكم ناجز على ما قال **الإمام أبو المنصور الماتريدي**[2] رَحِمَهُٱللَّهُ: «إنَّ تفضيل الملائكة والرُّسل وأتقياء الخلق بعضهم على بعض فإنَّا لا نتكلَّم فيه لأنَّا لا نعلم ذلك، وليس لنا إلى معرفته حاجة، فنكِلُ الأمر فيه إلى الله نفوضة إليه، وأمَّا أنْ نجمع في السُّؤال بين أشرِّ البشر وأفسقهم وبين الملائكة، فنتكلُّم حينئذ بتفضيل بعض على بعض»، هذا كلامه. وذلك لقيام الدَّليل عليه بقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [التين: 4 - 6].

وإنَّما المبحوث عنها في الباب هو بمعنى صُلوح الخلافة، وتولِّي الإمامة، وزعامة الأُمَّة، بقيادة جمهورهم، وإدارة أمورهم، على [/ 103] ما يفيده المصنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ بقوله: بعد نبيِّنا، وإنْ غفل عنه **التَّفتازاني** عفا الله عنه[3]، ويدلُّ عليه قول ﷺ: «خَيْرُ

(1) في الأصل: «سود» بدون الألف واللَّام.

(2) في تفسيره تأويلات أهل السُّنَّة: 7/ 87. باختلاف يسير.

(3) وجعله مثل قوله: زيد أفضل الشَّافعيَّة بعد أبي حنيفة أو مالك، ولا معنى له. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» فإنَّه وما في معناه من الأحاديث يدلُّ على أنَّ خير الأُمَّة وأفضلهم بعد انقضاء حياة النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ مبتدئًا منه بحسب اقتضاء مصالح الوقت، وحسن حال الأُمَّة هو أبو بكر وعمر، بحيازتهما الرِّياسة، وقيامهما بحراسة الدِّين وسياسة الخلْق، لا بمعنى أنَّ أبا بكر أفضل من الجميع، ثُمَّ عمر ممَّن عداه، فإنَّ الكلام لا يفيده، بل بمعنى أنَّ كلًّا منهما أفضل من الجميع، لكن في وقته بعد حياته عَلَيْهِ السَّلَامُ، وعليه كلام الإمام أبي جعفر الطَّحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته[1]: «ونثبت الخلافة لأبي بكر الصِّديق تفضيلًا له، وتقديمًا لجميع الأُمَّة»، لأنَّ قوله: تفضيلًا مفعول مطلق مؤكد لنفسه، وهو مضمون الجملة السَّابقة، أعني إثبات الخلافة، كقوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: 122]، وقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: 88]، فمعنى تفضيله هو نفس إثبات الخلافة له.

والمذهب أنَّ الأفضليَّة ليست بشرطٍ في الخلافة، وصحَّة الولاية، ويجوز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، يدلُّ عليه صنائع الصَّحابة في مواقع البيعة، وتفويض الإمامة، وجعلوا تفضيل الشَّيخين، ومحبَّة الختنين، من علامات السُّنَّة ردًّا للمخالف، وإثباتًا للمستحقّ، بمعنى اعتقاد ثبوت الفضيلة فيهما، وعقد المحبَّة لهما، لا إثبات الأفضليَّة والأحبيَّة بالنِّسبة إلى غيره، إذ الغالب في الرَّوافض سَلْب الفضْل عن الأوَّلين، وفي الخوارج بغض الآخرين، وإنِ اجتمع في كلٍّ من آحاد الطَّائفتين كلٌّ من الصِّفتين.

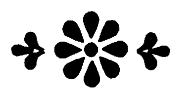
هذا والحقُّ أنَّ **طريقة السَّلف**، وعلماء الأُمَّة خُصوصًا **الحنفيَّة** في كلِّ موضع لم يقصد العمل من النُّصوص الإقرار بظاهرها، والإيمان بباطنها مع ترك الخوض في طلب المراد منها، ما لم يلجئ إليه ضرورة العمل، وإلى هذا يلتفت قول: مَعْمَر، ووكيع، وعبدالرَّزاق، والماتريدي، والخطَّابي، والسُّهروردي، وغيرهم.

[**وَخِلَافَتُهُمْ**] عن رسول الله ﷺ وهي النِّيابة في أمور الدِّين والدُّنيا والرِّياسة على الخلق رياسة عامَّة يجب اتباعه عليهم كافَّة.

---

(1) العقيدة الطَّحاويَّة 40.

[عَلَى هَذَا التَّرْتِيْبِ أَيْضًا] كالافضليَّة، فالإمام الحقُّ، والخليفة على الصِّدق بعده عَلَيْهِ السَّلَامُ أبو بكر، ثُمَّ عُمر، ثُمَّ عُثمان، ثُمَّ عليٌّ، ثُمَّ ابنه الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، إلَّا أنَّ المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ لم يذكره استقصارًا لمدَّته، وإدخالًا لها في خلافة أبيه، إذ كانت خلافته بعهده، وتوليته إيَّاه من بعده، وذلك لأنَّه لَّما تُوفي رسُول الله ﷺ اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة، [/ 104] وهمُّوا أنْ يبايعوا بالخلافة سعد بن عبادة، فذهب إليهم أبو بكر، وعُمر، وأبو عُبيدة بن الجرَّاح، فأخذ عُمر يتكلَّم، فأسكته أبو بكر، ثُمَّ تكلَّم فقال في أثناء كلامه: نحن الأمراء، وأنتم الوزراء، لنْ نعرف هذا الأمر إلَّا لحيٍّ من قريش هم أوسط العرب دارًا، وأعزّهم أحسابًا، فبايعوا عمر أو أبا عبيدة، فقال عمر: بل نبايعك أنت، فأنت سيِّدنا، وخيِّرنا، وأحبّنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده وبايعه هو والنَّاس، فقال قائل: قتلتم سعد بن عبادة. فقال عمر: قتله الله. أخرجه البخاري[1].



(1) في الصَّحيح: (3660).

[سقيفة بني ساعدة]

وفي رواية له[1] في حديث طويل عن عمر تُوفي رسول الله وإنَّ الأنصار خالفونا، واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنَّا عليٌّ والزُّبير ومن معهما، فانطلقنا، فقال قائل من الأنصار: «منَّا أمير، ومنكم أمير يا معشر قريش، فكثُر اللَّغط، وارتفعت الأصوات، حتَّى فَرِقْتُ من الاختلاف، فقلت: ابسُط يدك يا أبا بكر، فبايعته، وبايعه المهاجرون، ثُمَّ بايعه الأنصار، وإنَّا والله ما وجدنا فيما حضرنا أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إنْ فارقنا القوم ولم تكن بيعة أنْ يبايعوا رجلًا منهم بعْدنا، فإمَّا تابعناهم على ما لا نرضى، وإمَّا أنْ نخالفهم فيكون فسادًا».

وكانت بيعة العامَّة عند المنبر، وذلك يوم الإثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأوَّل سنة إحدى عشرة.

وعن عائشة قالت: كان لعليٍّ وجه من النَّاس حياة فاطمة، فلمَّا توفِّيت انصرف وجوه النَّاس عنه، ومكثتْ بعده عَلَيْهِ السَّلَامُ ستَّة أشهر، فقال رجل للزُّهري: فلم يبايعه عليٌّ ستَّة أشهر؟

فقال: لا والله، ولا أحد من بني هاشم حتَّى بايعه عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فلمَّا رأى عليٌّ انصراف وجوه النَّاس، سرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إليه أنْ آتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكَرِه أنْ يأتيه عمر لِما علم من شدَّته، فقال عمر: لا تأتهم وحدك.

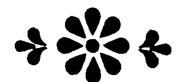
فقال أبو بكر: والله لآتينهم وحدي، ما عسى أنْ يصنعوني.

فانطلق أبو بكر فدخل على عليٍّ وقد جمع بني هاشم عنده، فقام عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

---

(1) في الصَّحيح: (6830).

فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثُمَّ قال: أَمَا فلم يمنعنا أنْ نبايعك يا أبا بكر إنكار لفضيلتك، ولا نفاسة عليك في خير ساقه الله إليك، ولكن كنَّا نرى أنَّ لنا في هذا الأمر حقًّا فاستبددتم علينا، ثُمَّ ذكر قرابته منْ رسول الله ﷺ وحقَّهم، وقال في آخر كلامه: موعدك للبيعة العشيَّة، فلمَّا صلَّى أبو بكر الظُّهر، أقبل على النَّاس وقام عليٌّ فبايعه، فأقبل النَّاس عليه فقالوا: أصبْتَ [/ 105] وأحسنْتَ. أخرجه مسلم[1] والبُخاري[2].



(1) في الصَّحيح: (4580).

(2) في الصَّحيح: (4226).

[خلافة عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

ثُمَّ لمَّا مضى من خلافته سنتان، وثلاثة أشهر، وعشرة أيَّام، وحضرته الوفاة استَخلف عُمر، فعن عائشة أنَّه لمَّا حضرته الوفاة دعا عُمر فقال: إنِّي مستخلفُك على أصحاب رسول الله يا عُمر، إنَّما ثقلت الموازين يوم القيامة باتِّباع الحقِّ، وكتب إلى أُمراء الأجناد إنِّي وَلَّيْتُ عليكم عُمر، ولم آل نفسي ولا المسلمين خيرًا.

ورُوي[1] أنَّه لمَّا احتضر دعا عثمان فقال: «اكتب بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده بالدُّنيا، خارجًا عنها، وعند أوَّل عهده بالآخرة داخلًا فيها، حيث يُؤمِن الكافر، ويُوقِن الفاجر، ويصدق الكاذب، إنِّي أستخلف عليكم بعدي عُمر بن الخطَّاب فاسمعوا له وأطيعوا، وإنِّي لم آلُ الله ورسوله ودينه ونفسي وإياكم خيرًا، فإنْ عدَل فذلك ظنِّي به وعلمِي فيه، وإنْ بدَّل فلكلِّ امرئ ما اكتسب، والخير أردت، ولا أعلم الغيب، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: 227]، والسَّلام عليكم ورحمة الله.

ثُمَّ خرج بالكتاب مختومًا ومعه عمر، فقال عثمان: أتبايعُون لمن في هذا الكتاب؟ قالوا: نعم، فاقرُّوا بذلك جميعًا، ورضوا به، وبايعوا».

وذلك يوم الإثنين لثمانٍ بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة، ودفن ليلًا.

ثُمَّ قام[2] عُمر بن الخطاب خطيبًا في النَّاس وقال بعد أنْ حمد الله: أيُّها النَّاس إنِّي لأعلمكم من نفسي شيئًا تجهلونه، أنا عُمر، ولم أحرص على أمركم، ولكن المتوفَّى أوصَى إليَّ بذلك، واللهُ ألهمه ذلك، وليس أجعل أمانتي إلى أحد ليس لها بأهْل، ولكن أجعلها إلى منْ يكون رغبته في التَّوقير للمسلمين، أولئك أحقّ بها ممَّن سِواهم.

---

(1) أخرجه ابن شبَّة في تاريخ المدينة: 2/ 667.

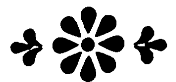
(2) عزاه ابن الأثير في جامع الأصول: 4/ 108، إلى الإمام مالك في الموطأ ولم يعيِّن الرِّواية التي فها هذه الزِّيادة.

[استشهاد عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

ثُمَّ لمَّا انقضى من خلافته عشر سنين، وستة أشهر، وثلاث عشرة ليلة[1] طعنه أبولؤلؤ -غلام المغيرة- في صلاة الصُّبح، فقالوا: أوْصِ يا أمير المؤمنين، استخلفْ، قال: ما أرى أحدًا أحقّ بهذا الأمر من هؤلاء النَّفر الَّذين توفِّي رسُول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فسمَّى: عليًّا، وعُثمان، والزُّبير، وطلحة، وسعدًا، وعبد الرَّحمن، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر ليس له من الأمر شيءٌ - كهيئة التَّعزية له -.

فلمَّا فُرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرَّهْط، فقال عبد الرَّحمن: أجمعوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال الزُّبير: قد جعلت أمري إلى عليٍّ، وقال طلحة: إلى عُثمان، وقال سعدٌ: إلى عبد الرَّحمن، فقال عبد الرَّحمن: أيُكما يبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه، فأسكت الشَّيخان، فقال: أفتجعلونه إليَّ، والله على أنْ لا آلو عن أفضلكم، قالا: نعم، فأرسل عبد الرَّحمن إلى من كان خارجًا من المهاجرين والأنصار [106/] وأُمراء الأجناد، فبايعوا عُثمان. أخرجه البخاري[2].

وذلك يوم الأحد غرَّة المحرَّم سنة أربعٍ وعشرين بعد طعْن عمر بثلاثة أيَّام.



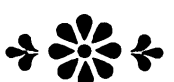
(1) في الأصل: ثلاث عشر ليال.

(2) في الصَّحيح: (3691) وهو ملفق من روايتين: (7204).

[استشهاد عثمان بن عفَّان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ]

ثُمَّ لمَّا أتى من خلافته عشر سنين وسنتان إلَّا اثنتي عشرة ليلة قتله الأسود التَّجيبي، وقيل غيره في أهل مصر وطائفة من أهل العراق، قال ابن المسيَّب: لمَّا قُتل عُثمان، جاء النَّاس كلُّهم إلى عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يهرعون، كلُّهم يقول أمير المؤمنين عليٌّ حتَّى دخلوا عليه داره، فقالوا: نُبايعك، فمُدَّ يَدَكَ، فأنت أحقُّ بها، فقال عليٌّ: ليس ذاك إليكم، إنَّما ذلك إلى أهل بدر، فمن رَضي به أهل بَدْر فهو خليفة، فلم يبقَ أحدٌ إلَّا أتى عليًّا، فقالوا: ما نرى أحدًا أحقّ بها منك فمُدَّ يدَك نبايعك، فقال: أين طلحة والزُّبير، فكان أوَّل من بايعه طلحة بلسانه والزُّبير بيده، فلمَّا رأى عليٌّ ذلك خرج إلى المسجد فصعد المنبر، فكان أوَّل من صعد إليه فبايعه طلحة، ثُمَّ بايعه الزُّبير وأصحاب النَّبي ﷺ[1].

وذلك يوم الجمعة لثماني عشرة دخلت من ذي الحجَّة سنة: خمسٍ وثلاثين.



(1) ذكر هذه الرِّواية ابن عساكر في تاريخ دمشق: 39/ 418 - 419. والسُّيوطي في تاريخ الخلفاء: 126.

[خلافة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

وعن عبد الله بن سلام[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ثُمَّ قام عليٌّ خطيبًا، فحمد الله تعالى، وأثنى عليه، وقال: أيُّها النَّاس! أقبلوا عليَّ بأسماعكم وأبصاركم، إنِّي أخاف أنْ أكون أنا وأنتم قد أصبحنا في فتنة، وما علينا فيها إلَّا الاجتهاد، وإنَّ الله أدَّب هذه الأُمَّة بأدبين: الكتاب، والسُّنَّة، لا هوارة عند السُّلطان فيهما، فاتقوا الله، وأصلحوا ذات بينكم، ثُمَّ نزل، وعمد إلى ما بقي من بيت المال فقسَّمه بين المسلمين.

وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما قال له بعض حكماء العرب: والله يا أمير المؤمنين لقد زِنْتَ الخلافة وما زانتك، ورفعتَها وما رفعتك، وهي كانت أحوج إليك منك إليها، إلَّا أنَّه لم يساعده الدَّهر، فعَاثَت الفتن، واشتمل على أيَّامه الكَدَر، إذ تخلَّف عن بيعته جماعة من الصَّحابة كابن عمر، وأسامة بن زيد، والمغيرة بن شُعبة، فقال فيهم: أولئك قعدوا عن الحقِّ ولم يبصروا الباطل، ونكَثَ طلحة والزُّبير وابنه عبد الله وغيرهم، وساروا إلى البصرة مع عائشة، وبغى عليه معاوية، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن حديج في أهل الشَّام، ثُمَّ خرج عليه الخوارج، وكان أشدُّهم خروجًا عليه ومُروقًا من الدِّين مسعود بن فدك التَّيمي، وزيد بن حصن الطَّائي، وذو الثُّديَّة، فنهض إلى صعاب الأمور، وعُضال الخطوب، من ملازمة الدُّروع، ومداومة الحروب، فرُوي عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: عَهِدَ إليَّ رسول الله ﷺ أنْ أقاتلَ النَّاكثين، والقاسطين، والمارقين. أخرجه أبو يعلى[2].

وعن أبي أيوب الأنصاري وأبي سعيد [/ 107] الخدري: أمرنا رسُول الله ﷺ بقتالِ النَّاكثين والقاسطين والمارقين مع عليٍّ. أخرجه الحاكم[3].

---

(1) أخرجه رَزِين العبدري في كتابه تجريد الصِّحاح عزاه ابن الأثير في جامع الأصول: 4/ 128. رقم: (2088).

(2) في المسند: (519).

(3) في المستدرك: (4729، 4730) كلاهما من حديث أبي أيُّوب.

ورُوي أنَّ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعث إلى الأسقُف بإيليا ودعاه، فقال: هل تجدني؟ قال: نعم، قال: فكيف تجدني؟ قال: أجدك قرنًا، فرفع عليه الدِّرة، وقال: قرن مه؟ قال: قرن حديد أمين شديد، قال: كيف تجد الذي بعدي؟ قال: أجده خليفة صالحًا، غير أنَّه يُؤثر قرابته، قال عمر: يرحم الله عُثمان ثلاثًا، قال: كيف تجد الذي بعده؟ قال: أجده صدأ حديدٍ، فرفع يده على رأسه وقال: يا دفراه، يا دفراه، فقال: يا أمير المؤمنين إنَّه خليفة صالح، لكنَّه يستخلف، والسَّيف مسلُول، والدَّم مهراق. أخرجه مسلم[1]، وأبو داود[2].

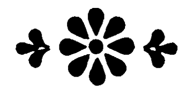


(1) لا يوجد هذا الأثر عند مسلم في صحيحه.

(2) في السُّنن: (4615).

[استشهاد علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

ثُمَّ لمَّا كان من خلافته أربع سنين وتسعة أشهر ضَرَبَه ابن ملجم المرادي على باب جامع الكوفة صبيحة يوم الجمعة، ومات بعد ثلاث ليال منه، ليلة الأحد، وقد استخلف ابنه الحسن، فبايعه النَّاس على الموت أكثر من أربعين ألفًا بالكوفة، وذلك يوم الأحد لعشرٍ بقينَ من شهر رمضان سنة أربعين، وكان إذ ذاك أحقّ النَّاس بالخلافة وأولاهم بالأمامة، ثُمَّ دعاه ورَعُه وشفقته على الأُمَّة إلى ترك الدُّنيا والرَّغبة فيما عند الله، فسلَّم الأمر لمعاوية تسكينًا للفتنة العظيمة، وتحقيقًا لما أظهر جدُّه من المعجزة، وذلك بعدما مضى من خلافته ثمانية أشهر إلَّا يومين، يوم الإثنين منتصف جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين، فعرفت بعام الجماعة للاتفاق بعد الافتراق، فيه خُتم ديوان الإمامة، وكمل بنيان الخلافة، وتمَّ ميقات ثلاثين سنة، وإنَّما سلَّمها على أنْ يكون الأمر له من بعده، وأنْ لا يطالب أحدٌ بشيء ممَّا كان في أيَّام أبيه، فقبله معاوية.



[خلافة الحسن بن عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ]

وعن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: استُقبل والله الحسن بن عليٍّ بكتائب أمثال الجبال، فقال عمرو بن العاص لمعاوية: أنِّي لأرى كتائب لا تولّي حتَّى تقتل أقرانها، فقال له معاوية: وكان والله خير الرَّجلين أي عمرو! وإنْ قتل هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء، من لي بأمور المسلمين، من لي بنسائهم، ومن لي بضيعتهم، ثُمَّ قال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة يقول: رأيتُ رسول الله ﷺ على المنبر، والحسن بن عليٍّ إلى جَنْبه، وهو يُقبل على النَّاس مرَّة، وعليه أخرى، ويقول: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ يُصْلِحُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيْمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِيْنَ**». أخرجه البخاري[1].

وعن أبي العريق[2] قال: كنَّا في مقدَّمة الحسن اثني عشر ألفًا مسلَّحين حرصًا على قتال معاوية، فلمَّا جاءنا الصُّلح كأنَّما كُسرت ظهورنا من الغَيْظ والحزن، ثُمَّ لمَّا وقع الصُّلح قام [/ 108] فخطب فقال: الحمد لله الذي هَدَانا، وحقن بنا دماءكم، ألا إنَّ أَكْيَس الكَيْس التُّقَى، وإنَّ أَعجَز العجز الفجور، وإنَّ هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية، إمَّا أنْ يكون أحق به منِّي، أو يكون حقِّي وتركته لله ولصلاح أُمَّة محمَّد ﷺ، وحقن دمائهم، ويا معاوية إنَّ الخليفة من سار بسيرة رسول الله، وعمل بطاعته، وليس الخليفة من دان بالجور، وعطَّل السُّنن، واتخذ الدُّنيا أُمًّا وأبًا، ثُمَّ التفت فقال: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأنبياء: 111].

والدَّليل على صحَّة خلافة هؤلاء الخمسة وهم الخلفاء الرَّاشدين قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُوْنَ سَنَةً**».

وقوله: «**إِنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرٍ تَجِدُوْهُ لَيِّنًا زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا رَاغِبًا فِي الآخِرَةِ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا**

---

(1) في الصَّحيح: (2722).

(2) ذكر هذا الأثر الملا عليّ القاري في مرقاة المفاتيح: 9/ 3970، عن عبد الله بن بريدة.

عُمَرَ، تَجِدُوْهُ قَوِيًّا أَمِيْنًا لا يَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لائِمٍ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا عَلِيًّا وَلا أَرَاكُمْ فَاعِلِيْنَ، تَجِدُوْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، يَأْخُذُ بِكُمُ الطَّرِيْقَ المُسْتَقِيْمَ» أخرجه أحمد[1].

وقوله: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»[2] وقوله لعثمان: «لَعَلَّ اللهَ يُقَمِّصُكَ قَمِيْصًا، فَإِنْ أَرَادُوْكَ فَلا تَخْلَعْهُ لَهمْ» أخرجه التِّرمذي[3]، وابن ماجه[4].

وفي رواية: «إِنَّكَ سَتُوَلَّى الخِلَافَةَ مِنْ بِعْدِي، وَسَيُرِيْدُكَ المُنَافِقُوْنَ خَلْعَهَا فَلا تَخْلَعْهَا»[5].

وعن سعيد بن جمهان[6] قال سَفِينة مولى رسول الله ﷺ: قال عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: «خِلَافَةُ النُّبُوَةِ ثَلاثُوْنَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللهُ المُلْكَ مَنْ يَشَاءُ»، قال سفينة: أمسك أبو بكر سنتين، وعمر عشرًا، وعثمان اثنتي عشرة، وعليٌّ كذا، قال سعيد: قلتُ لسَفِينة: إنَّ بني أُميَّة يزعمون أنَّ عليًّا لم يكن بخليفة؟ قال: كذبت أَسْتَاهُ بني الزَّرقاء[7].

أخرجه أبو داود[8].

وقد صَّح عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مبايعته الخلفاء الثَّلاثة قبله وانقياده لهم، وثناؤه عليهم، وإقامته الجُمع والأعياد معهم، وإنْ توقَّف زمانًا عن بيعة أبي بكر، ففي نهج

(1) تقدم تخريجه، وهو عند أحمد في المسند: (859).

(2) أخرجه التِّرمذي في السُّنن: (3662).

(3) في السُّنن: (3705).

(4) في السُّنن: (112).

(5) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرِّجال: 3/ 27. رقم: (590). في ترجمة خالد بن محمَّد الأنصاري.

(6) أخرجه أبو داود في السُّنن: (4646).

(7) زرقا بنت موهب جدَّة مروان بن الحكم، كانت من بغايا الجاهليَّة ذوات الرَّايات التي ينصبن اللِّواء ليهتدي إليها الزَّواني. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(8) في السُّنن: (4614).

البلاغة[1] عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتاب كتبه إلى معاوية: لزمتك وأنت بالشَّام فإنَّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يمكن للشَّاهد أنْ يختار، ولا للغائب أنْ يردَّ، وإنَّما الشُّورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجُل وسمَّوه إمامًا كأن الله رضي، فإنْ خرج لطعن أو بدعة ردُّوه إلى ما خرج منه، فإنْ أبى قَاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولَّاه الله ما تولَّى، وأصلاه جهنَّم وساءت مصيرًا.

وعنه[2] أيضًا بعد ذكر الشَّيخين لعمْري إنَّ مكانهما لعظيم، وإنَّ المصاب بهما بحرج في الإسلام شديد، رَحِمَهُمَا اللهُ، وجزاهما بأحسن ما عملا.

ومنْ أوضح ما يدلُّ على هذا المدَّعى وأولاه، وأقوى ما يُرشد إلى الهدى وأعلاه، قوله تعالى: [/ 109] ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًاۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔاۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النُّور: 55]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج: 40 - 41]؛ لأنَّه لا يلتصق إلَّا بالخلفاء الرَّاشدين ومن معهم المخاطبين في هذه الآية المؤمنين وقت نزولها، إذْ لم يجتمع الموعود، ولا حصل الوصف المحدود إلَّا فيهم، فإنَّهم مكثوا بمكَّة قبل الهجرة عشر سنين على خوف من المشركين، وكانوا في المدينة يصبحون في السِّلاح وفيه يُمسُون، حتَّى أنجز الله وعده، فأظهرهم على جزيرة العرب، وفتح لهم بلاد الشَّرق والغرب، وسلَّطهم على صناديد العرب، وأكاسرة الفُرس، وقياصرة الرُّوم، وملَّكم خزائنهم، وأورثهم أرضهم وديارهم، مع غاية التَّمكين، والبسطة في الدِّين، والسِّيرة العادلة، ونفاذ الأمر، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر.

---

(1) 3/ 57. مع شرح ابن أبي الحديد.

(2) في نهج البلاغة: (2394) مع شرح ابن أبي الحديد.

وفي نهج البلاغة[1] عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه شاوره عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شخوصه بنفسه إلى قتال الفُرس، فقال كرَّم الله وجهه: «إنَّ هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا لقلَّة، وهو دين الله الذي أظهره، وجنده الذي أعزَّه وأيده، حتَّى بلغ ما بلغ وطلع، ونحن على موعود من الله حيث قال عزَّ اسمه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: 9] الآية، والله منجز وعده، وناصر جنده، ومكان القَيِّم في الإسلام مكان النِّظام من الخرز، فإن انقطع النِّظام تفرَّق، ورُبَّ مُتفرِّق لم يجتمع، والعرب اليوم وإنْ كانوا قليلًا فهم كثيرون بالإسلام، عزيزون بالاجتماع! فكن قُطبًا، واستدر الرَّحى بالعرب، وأصْلِهم دون ذلك نار الحرب، فإنَّك إنْ شَخَصت من هذه الأرض تنقَّصت[2] عليك العرب من أطرافها وأقطارها، حتَّى يكون ما تدع وراءك من العورات أهمّ إليك ممَّا بين يديك.

إنَّ الأعاجم إنْ ينظروا إليك غدًا يقولوا: هذا أصل العرب، فإذا قطعتموه استرحتم، فيكون أشدَّ تصلُّبهم عليك، وطمعُهم فيك، فأمَّا ما ذكرت من مسير القوم إلى قتال المسلمين فإنَّ الله سبحانه هو أكره [لمسيرهم][3] بكثير منك، وهو قادر على تغيير ما يكرهه، وأمَّا ما ذكرت منْ كثرة عددهم، فإنَّا لم نكن نقاتل فيما مضى [/ 110] بالكثرة، وإنَّما كنَّا نقاتل بالنَّصر والمعونة». انتهى كلامه بلفظه.

❁

(1) الخطبة رقم: 146. مع شرح العلَّامة ميثم البحراني.

(2) في نهج البلاغة: انتقضت.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل.

[الفَرْق بين الخلافة والمُلك]

[وَالخِلَافَةُ] أي خلافة النُّبوة بعده عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[ثَلَاثُوْنَ سَنَةً، ثُمَّ بَعدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ] لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُوْنَ سَنَةً، ثُمَّ يَكُوْنُ مُلْكًا**» أخرجه أحمد[1]، وأصحاب السُّنن الأربعة[2]، وكانت عند شهادة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصلت إلى تسعٍ وعشرين سنة، وخمسة أشهر، وخمسة وعشرين يومًا، وتمَّت بخلافة الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وزاد شهران إلَّا سبعة ايَّام، والحديث ورد على التَّقريب، وكذلك حديث سَفينة فيما مرَّ، فمعاوية وأمثاله ليسُوا بخلفاء، بل ملوك وأمراء، قال سعيد بن جمهان: قلت لسَفينة: إنَّ بني أُميَّة يزعمُون أنَّ الخلافة فيهم؟ قال: كذبوا بني الزَّرقاء، بل هم ملوكٌ منْ شرِّ الملوك. أخرجه الترمذي[3].

قال ابن الهُمام في المُسايرة[4]: وينبغي أنْ يُحمل قول منْ قال بإمامة معاوية عند وفاة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما بعده بقليل، وذلك عند تسليم الحَسَن الأمر له.

فإنْ قيل: أليسَ أنَّ أهل الحلِّ والعقْد من السَّلف وعلماء الأُمَّة كانوا متَّفقين على خلافة الخلفاء العباسيَّة وبعض المرْوانية كعمر بن عبد العزيز، وقد دعا النَّبي ﷺ للعبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وولده وقال: «**اللَّهُمَّ اغفِرْ لِلعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مَغْفِرَةً ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً، لا تُغَادِرُ ذَنْبًا، اللَّهُمَّ احْفَظْهُ فِي وَلَدِهِ**» أخرجه التِّرمذي[5].

وزاد في رواية رَزِين[6]: «**وَاجْعَلِ الخِلَافَةَ فِي عَقِبِهِ**».

---

(1) في المسند: (21969).

(2) الترمذي: (2226)، وأبو داود: (4646)، والنَّسائي في الكبرى: (6928)، وهو غير موجود عند ابن ماجه في السُّنن.

(3) في السُّنن: (2226).

(4) 262.

(5) في السُّنن: (3762).

(6) في التَّجريد عزاه له صاحب مشكاة المصابيح: (6159)، والسُّيوطي في تاريخ الخلفاء.

وقال: «**المَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ العَبَّاسِ عَمِّي**». أخرجه الدَّارقطني(1).

قلتُ: مفاد الحديث والمعنى الَّذي يلتفت هو إليه أنَّ الخلافة بعده عَلَيْهِ السَّلَامُ على الاتصال، واستقامتها من غير اختلال، تكون ثلاثون سَنة، ثُمَّ بعدها تكون مُلكًا، وهو لا ينافي أنْ يكون بعده خلافة.

وقد رُوي: «**تَكُوْنُ النُّبُوَّةُ فِيْكُمْ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُوْنَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللهُ، ثُمَّ تَكُوْنُ الخِلَافَةُ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فِيْكُمْ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُوْنَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللهُ تَعَالَى، ثُمَّ يَكُوْنُ مُلْكًا عَضًّا، ثُمَّ يَرْفَعُهَا اللهُ، ثُمَّ تَكُوْنُ جَبْرِيَّةً، فَتَكُوْنُ مَا شَاءَ اللهِ أَنْ تَكُوْنَ، ثُمَّ تَكُوْنُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ**» أخرجه أحمد(2)، والبيهقي(3).

ورُوي: «**سَتَكُوْنُ مِنْ بَعْدِي خُلَفَاءُ، وَمِنْ بَعْدِ الخُلَفَاءِ أُمَرَاءُ، وَمِنْ بَعْدِ الأُمَرَاءِ مُلُوْكٌ، وَمِنْ بَعْدِ المُلُوْكِ جَبَابِرَةٌ، ثُمَّ يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَمْلأُ الأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا**» أخرجه الطَّبراني(4).

ولعلَّه أراد في هذا الحديث بالأمراء ولد أبي سفيان، وبالملوك ابن الزُّبير وأعوانه، وبالجبابرة بني مرْوان، ثُمَّ ظهر دولة بني العباس، قد ورد: «**أَوَّلُ مَنْ يُبَدِّلُ سُنَّتِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ**» أخرجه أبو يعلى(5).

وورد: «**الخِلَافَةُ بِالمَدِيْنَةِ، وَالمُلْكُ بِالشَّامِ**» أخرجه الحاكم(6).

---

(1) في كتابه الأفراد: 363 - 364. رقم: (437) وقال عقبه: «غريب من حديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عثمان بن عفَّان وهو غريب من حديث سليمان التَّيمي، عن قتادة، تفرَّد به محمَّد بن الوليد مولى بني هاشم بهذا الإسناد، ولم نكتبه إلَّا عن شيخنا أبي إسحاق». وعزاه له السُّيوطي في الجامع الصَّغير: (9242) ورمز لضعفه.

(2) في المسند: (17939).

(3) في دلائل النبوة: 6/ 491. دار الكتب العلمية. ت: قلعجي.

(4) في المعجم الكبير: 22/ 374. رقم: (937).

(5) في المسند عزاه له الحافظ ابن حجر في المطالب العالية: (4459).

(6) في المستدرك: (4497).

[إقامة الإمامة]

[**وَالمُسْلِمُوْنَ لا بُدَّ لهُمْ مِنْ إِمَامٍ**] ونصبه واجب، قد عُرف وجوبه من [/ 111] الشَّرع، ويرجع إلى اختيار أهل الحَلِّ والعقد، فيتعيَّن عليهم على الكفاية نصبه، ويجبُ على الخَلْق طاعته، لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَرَ عَلَى نَفْسِهِ إِمَامًا مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً**» أخرجه مسلم[1].

وفي أخرى له: «**منْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيْتَةً جَاهِلِيَّةً**»[2]؛ ولأنَّه مقدِّمة لمصالح لا تنتظم إلَّا برئيس عام جامع لشرائط الإمام، ولذلك تبادر إليه الأصحاب، وقدَّموه على كلِّ شيء، خلافًا **للخوارج**، وأبي بكر الأصمّ، وهشام بن عمرو، فانَّهم جوَّزوا أنْ لا يكون في العالم إمام، **وللمعتزلة** فإنَّ جمهورهم زعموا أنَّ وجوبه إنَّما هو من جهة العقل، **والشِّيعة** فإنَّهم أوجبوها على الله تعالى عنه، إمَّا لحفظ قوانين الشَّرع عن التَّغيُّر بالزِّيادة والنُّقصان كما هو مذهب **الإماميَّة** منهم، أو ليكون معرِّفًا لله تعالى وصفاته كما هو مذهب **الإسماعيليَّة**.

[**يَقُوْمُ بِتَنْفِيْذِ أَحْكَامِهِمْ**] أي بتنفيذ الأحكام المبيِّنة من جهة الشَّرع فيهم، فإنَّه قد تولَّى بيان ما يُحتاج إليه البيان، ولم يغادر صغيرة ولا كبيرة، **خلافًا للشِّيعة** فإنَّهم زعموا أنَّ الإمام هو الذي إليه البيان فيما خفي من الأدلَّة كالمُجمل، والمُشْكل، والمُتشابه، والتَّبليغ فيما عداه.

[**وَإِقَامَةِ حُدُوْدِهِمْ**] المعيَّنة في الكتاب والسُّنَّة، لما روى أصحابنا في كتبهم[3] عن

---

(1) لا يوجد بهذا اللَّفظ في مسلم، وهو موجود فيه باللَّفظ الذي ذكره بعده بقوله: وفي أخرى له.

(2) في الصَّحيح: (4793).

(3) كذا قال ابن الهُمام في فتح القدير: 5/ 235. انظر بعض الموقوفات في: المصنَّف لابن أبي شيبة: (10296).

ابن مسعود، وابن عبَّاس، وابن الزُّبير، موقوفًا ومرفوعًا: «**أَرْبَعٌ إِلَى الوُلاةِ: الحُدُوْدُ، وَالصَّدَقَاتُ، وَالجُمُعَاتُ، وَالفَيءُ**».

[**وَسَدِّ ثُغُوْرِهِمْ**] حماية للبيضة، وحفظًا لحوزة الملَّة عن تعدِّي الكفرة.

[**وَتَجْهِيزِ جُيُوْشِهِمْ**] للجهاد وإعلاء كلمة الله، وإعزاز الإسلام.

[**وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ**] من الأموال الظَّاهرة والباطنة، لأنَّ حقَّ الأخذ بالحماية، وكان رسول الله ﷺ يأخذ الزَّكاة منها، ثُمَّ أبو بكر، وعمر بعده، وإنَّما فوَّض عثمان صدقات الأموال الباطنة في الأمصار إلى ملَّاكها، لقصور حماية الإمام فيها.

[**وَقَهْرِ المُتَغَلِّبَةِ**] كالخوارج في النَّواحي بتأويل ولهم منعة، فإنْ استحلُّوا دماء المسلمين وأموالهم، وذرَارِيْهم ونساءهم، فهم الخوارج، وإلَّا فهم البُغاة، فإنَّ تركهم يدعو إلى تفاخم الشَّرِّ، وتعاظم الضُّرّ، المؤدِّي إلى اختلال أمر الدُّنيا والدِّين، كما هو الغالب في أعصار المتأخِّرين.

[**وَالمُتَلَصِّصَةِ**] بلا منعة على الاختفاء في المدن.

[**وَقُطَّاعِ الطَّرِيْقِ**] في خارج العمران بلا تأويل، فإنَّ الآحاد لا يتأتَّى لهم منعهم.

[**وَإِقَامَةِ الجُمَعِ وَالأَعْيَادِ**] فإنَّها تقام بجمع عظيم، والتَّقدُّم عليهم يعدُّ شرفًا ورفعة، فيتسارع إليه كلُّ من مالت [/ 112] همَّته إلى الرِّياسة، فيقع التَّنازع والتَّجاذب المؤدِّي إلى ثوران الفتنة والتَّحارب، إذا لم يكن عن ذي سلطان تعتقد طاعته، أو تخشى عقوبته، وقد قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَنْ تَرَكَهَا وَلَهُ إِمَامٌ جَائِرٌ، أَوْ عَادِلٌ، أَلَا وَلا جَمَعَ اللهُ شَمْلَهُ، وَلا بَارَكَ اللهُ فِي أَمْرِهِ، أَلَا وَلا صَلَاةَ لَهُ**» أخرجه ابن ماجه(1).

وغيره اشترط في لزومها الإمام، على ما يفيده الجملة الواقعة حالًا، وعن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ: أربع إلى السُّلطان، وعدَّ منها الجمعة والعيدين.

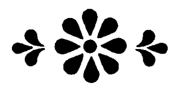
---

(1) في السُّنن: (1081) بشيء من الاختصار.

[وَقَطْعِ المُنَازَعَاتِ الوَاقِعَةِ بَيْنَ العِبَادِ، وَقَبُوْلِ الشَّهَادَاتِ القَائِمَةِ عَلَى الحُقُوْقِ، وَتَزْوِيْجِ الصِّغَارِ، وَالصَّغَائِرِ الَّذِيْنَ لا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ، وَقِسْمَةِ الغَنَائِمِ، وَنحْوِ ذَلِكَ] من الأمور الَّتي لا يتولَّاها إلَّا ذو الولاية العامَّة، والكلمة النَّافذة، كتقويم الغوِيّ، والأخذ للضَّعيف من القويّ.

وفي كلام المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث نظم عبارته في جموع مضافة تفيد العموم والاستغراق، إشارة إلى أنَّه لا يجوز تعدُّده لقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**إِذَا بُوْيِعَ الخَلِيْفَتَانِ فَاقْتُلُوا الآخَرَ مِنْهُمَا**» أخرجه مسلم[1]، وهذا مقيَّد بما يقيِّده الحديث الآخر في رواية له[2] وللبخاري[3] منْ أنَّه إذا لم يندفع إلَّا بالقتل، حيث قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمْعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيْدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوْهُ**» وفي رواية[4] لهما: «**سَيَكُوْنُ بَعْدِي خَلَفَاءُ فَيَكْثُرُوْنَ**» قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «**أَوْفُوا بَيْعَةَ الأَوَّلِ، ثُمَّ أَعْطُوْهُمْ حَقَّهُمْ**».

ويُروى[5] عن أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال للأنصار: «ولا يصلح سَيفَان في غمد واحد»، ولذلك اتَّفق أهل الحقِّ أنَّ معاوية في خلافة عليٍّ والحسن لم يكن إمامًا، وإنَّما جوَّز بعضهم إمامته بعد تسليم الحَسَن له.



(1) في الصَّحيح: (4799).

(2) عند مسلم في صحيحه: (1852).

(3) لم أجده عند البخاري في صحيحه.

(4) في البخاري، الصَّحيح: كتاب الأنبياء- باب ما ذكر من بني إسرائيل: (3455).
ومسلم في الصَّحيح: كتاب الإمارة- باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء..: (1842).

(5) أخرجه عبدالرَّزَّاق في مصنَّفه: (9758) موقوفًا على ابن عبَّاس.

[شَرائط الإمَام]

ثُمَّ إذا اجتمع عدد ممَّن جمع الشَّرائط فالإمام من انعقدت بيعته أوَّلًا على ما يفيده الحديث، ولو عقد لهما معًا بطلا، فتُستأنف لأحدهما أو لغيرهما، وظاهر كلام الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ اعتبار الأكثر، والمخالف باغٍ يجب ردّه إلى الانقياد إلى الحقِّ **خلافًا للكرَّاميَّة**، فإنَّهم جوَّزوا عقد البيعة لإمامين في قِطْرَين، وأثبتوا إمامة معاوية في أيَّام عليٍّ والحسن، **وجوَّز بعض الزَّيديَّة** وصاحب الصَّحائف[1] التَّعدد في قِطرين مُتباعدين.

ونُقل ذلك عن أبي إسحاق الإسفرائيني وأبي المعالي الجويني من **الأشعريَّة**، وربما يظهر من آراء المغاربة من الأندلسيِّين وغيره الجُنوح إلى ذلك، حيث لقَّبوا ملوك بني أُميَّة والموحِّدين وغيرهم هنالك بألقاب الخلافة مثل النَّاصر لدين الله، والمعتضد بالله، وأطلقوا عليهم اسم الخليفة، وخاطبوهم [113/] بإمرة المؤمنين التي هي سِمَة الخلافة، ونعت الإمامة، وفي ذلك يقول ابن رَشِيق القيرواني ينعى عليهم توثُّبهم على نعوت الخلفاء وسِماتهم:

مـمَّـا يُـزهِّـدُنـي فـي أرضِ أَنـدلـسٍ   أسـمـاء مُـعـتـضـدٍ فـيـهـا ومُـعـتـمـدِ
ألـقـابُ مملكةٍ فـي غيـرِ مَـوضِـعِـهـا   كالهِرِّ يحْكِي انْتفاخًا صَولةَ الأسَدِ

ويبطله الحديث والإجماع المتقدِّم، ولأنَّه ينافي المقصود من اتحاد الكلمة، وتألُّف القلوب، واندفاع المخالفة، ويفضي إلى مضارٍّ لا تخفى، ومفاسد لا تحصى، كما هو الغالب في هذه الأعصار من استيلاء الفتن، واستيعاب المِحن، وذلك عيان لا يحتاج إلى بيان.

---

(1) لم أجد النَّص المذكور في الفصل الثَّاني: في تعيين الإمام بعد النَّبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ من كتاب الصَّحائف الإلهيَّة لشمس الدِّين السَّمرقندي.

[ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُوْنَ الإِمَامُ ظَاهِرًا] لأنَّ المصالح المترتِّبة على نصبه لا تحصل بدونه.

[لا مُخْتَفِيًا] عن أعين النَّاس خوفًا من الظَّلمة، لما لهم من الاستيلاء والغلبة كما يقول به **الشِّيعة** في بعض الأئمَّة.

[ولا مُنتظرًا خُرُوجُه] عند صلاح الزَّمان، واختلال نظام أهل العدوان بانكسار شوكتهم، وتفرُّق منعتهم، **خلافًا للشِّيعة**، فإنَّ منهم من يقول بالتَّوقُّف والانتظار والرَّجعة، ومنهم من قال بالسّوق والتَّعدية، ولهم في سوق الإمامة خلاف كثير، وعند كلِّ خلاف تعدية وتوقُّف وقول بالرَّجعة ومذهب وخَبط في كلِّ زمان، ومقالة جديدة بكلِّ لسان، وهم خمس فرق: **كيسانيَّة، وزيديَّة، وإماميَّة، وغلاة، وإسماعيليَّة**، ومن كلِّ فرقة طوائف امتازت كلُّ واحدة منها عن غيرها بسوء قولٍ أو عملٍ زُيِّن له فرآه حسنًا.

فالاثني عشريَّة مِنَ الإماميَّة: سَاقوا الإمامة حتَّى انتهت إلى محمَّد بن الحسن العسكري بالنَّص والتَّعيين، وقالوا: الإمام الحقُّ بعده عَلَيهِ السَّلَامُ عليٌّ المرتضى، ثُمَّ ابنه الحسن المُجتبى، ثُمَّ أخوه الحسين الشَّهيد، ثُمَّ ابنه عليٌّ السَّجاد، ثُمَّ ا بنه محمَّد الباقر، ثُمَّ ابنه جعفر الصَّادق، ثُمَّ ابنه موسى الكاظم، ثُمَّ ابنه عليٌّ الرِّضا، ثُمَّ ابنه محمَّد التَّقي، ثُمَّ ابنه عليٌّ النَّقي، ثُمَّ ابنه الحسن الزَّكي، ثُمَّ ابنه محمَّد القائم المنتظر المهدي، غابَ بسُرَّ مَنْ رَأى في السِّرداب.

ومن العجب أنَّـهم قالوا: إنَّ الغَيبة قد امتدَّت إلى الغاية، وجاوزت عن الحدِّ المحدود أضعافًا مضاعفة، وصاحبنا قال: إنْ خرج القائم وقد طعن في الأربعين سنة فليس بصاحبكم.

والنَّاوسيَّة[1] منهم: قطعوا عند جعفر الصَّادق، وقالوا: إنَّه حيٌّ بعد، ولن يموت حتَّى يظهر أمره، وهو القائم المهدي.

---

(1) اختلف العلماء في نسبة هذه الفرقة فقال أبوالحسن الأشعري: لقبوا برئيس لهم يقال له =

والجاروديَّة[1] **من الزَّيديَّة قالوا**: الإمام بعد زين العابدين ابنه زيد، ثُمَّ محمَّد بن عبد الله بن الحسن المثنَّى، وزعموا [/ 114] أنَّه لم يُقتل، سيخرج ويملأ الأرض عدلًا.

والمختاريَّة[2] **من الكيْسانيَّة**: ساقوا الإمامة من الحسين إلى أخيه محمَّد بن الحنفيَّة وقالوا: هو حَيٌّ بجبل رضوى، وكان كُثيِّر الشَّاعر[3] على هذا الرَّأي ولذلك قال:

أَلَا إنَّ الأئـمَّـةَ مِـنْ قُـريشٍ ... وُلاةُ الحـقِّ أربـعـةٌ سَـواءُ

عَـلـيٌّ والـثَّـلاثـةُ مـنْ بَـنِـيـهِ ... هُـمُ الأسـبـاطُ لـيسَ بـهـمْ خَـفاءُ

فـسِـبـطٌ سِـبْـطُ إِيـمـانٍ وَبِـرٍّ ... وَسِـبـطٌ غـيَّـبـتـهُ كـربـلاءُ

وسـبـطٌ لا يـذوقُ الـموتَ حتَّى ... يـقـودُ الـخيـلَ يـقـدُمـهُ الـلِّـواءُ

يـعـيـشُ ولا يـرى فـيـهـم زمـانًا ... بـرضْـوى عِـنـدَهُ عَـسَـلٌ ومـاءُ

والسَّبائيَّة[4] **من الغُلاة**: أصحاب عبد الله بن سَبأ، زعموا أنَّ عليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لم يُقتل، بل هو في السَّحاب، وأنَّه سينزل إلى الأرض فيملؤها عدلًا كما مُلئت جورًا، وابن السَّبأ هو أوَّل من أظهر القول بالعرض بإمامة عليٍّ، وأوَّل من قال: بالتَّوقُّف، والغَيبة، والرَّجعة، ومنه انشعب أصناف الغُلاة، وإنَّما أظهر هذه المقالة بعد وفاة عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وكان قد نفاه إلى المدائن.

= عجلان بن ناووس من أهل البصرة. انظر: مقالات الإسلاميين: 25. والملل والنِّحل: 1/ 134.

(1) وهم أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد. انظر: الملل والنِّحل: 1/ 126.

(2) وهم أصحاب المختار بن أبي عبيد الثَّقفي، كان خارجيًّا، ثُمَّ صار زبيريًّا، ثُمَّ صار شيعيًّا وكيسانيًّا. انظر: الملل والنِّحل: 1/ 118.

(3) وهو كثيِّر عزَّة، نسب له هذه الأبيات جمع من المؤرِّخين منهم ابن قتيبة في عيون الأخبار: 2/ 160.

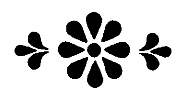
(4) انظر: الملل والنِّحل: 1/ 140 - 141.

والباطنيَّة[1] **من الإسماعيليَّة**: ساقوا الإمامة من جعفر الصَّادق إلى ابنه إسماعيل التَّام السَّابع، ثُمَّ إلى ابنه محمَّد، وقالوا: إنَّما تمَّ دور السَّبعة ابتداء منه بالأئمَّة المستورين، وبعدهم كان ظهور المهدي عبيد الله بن محمَّد بإفريقيَّة، ولن يخلوا الأرض عن إمام قطّ إمَّا ظاهر مكشوف، أو باطن مستور، والأئمَّة تدور أحكامهم على سبعة، والنُّقباء على اثني عشر، وعن هذا وقعت الشُّبهة للإماميَّة حيث قرَّروا عدد النُّقباء للأئمَّة.

وأصناف **الشِّيعة** لم يثبتوا في تعيين الأئمَّة على رأي واحد، بل اختلافاتهم أكثر من اختلاف الفرق كلِّها، ولهم غير ذلك تحكُّمات باردة، وكلمات شاردة، وكلُّهم حيارى ضالُّون، جاهلون بحال الإمامة تائهون، ونعم ما قيل[2] (شعر):

لَقَدْ طِفْتُ تِلْكَ المعَاهِدَ كلَّها ... وسَيَّرتُ طَرْفي بَينَ تِلْكَ المعَالِمِ
فَلَمْ أرَ إلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... عَلى ذَقَنٍ أوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

وإذا سُئلوا عن الغَيبة؟ قالوا: أليْس الخَضِر والياس يغيبان في الدُّنيا منْ ألف سنة، فلم لايجوز ذلك في واحد من أهل البيت؟ قيل لهم: ومع اختلافكم في هذا، كيف يصحُّ دعوى الغَيبة ثُمَّ الخَضِر ليس بمكلَّف بضمان جماعة، والإمام عندكم ضَامنٌ مُكلَّف بالهداية، وجماعته مكلَّفون بالاقتداء به، والاسْتنان بسنَّته.



(1) انظر: الملل والنِّحل: 1/ 135.

(2) هذه الأبيات منسوبة لمحمَّد بن أحمد بن محمَّد القرشي الأموي، أبو المظفَّر المعروف بالأبيوردي. ومنهم من ينسبها لابن سينا، ومنهم من ينسبها لابن باجة الأندلسي، ومنهم من ينسبه إلى غير المذكورين، وقد ذكر هذه الأبيات الشَّهرستاني في الملل والنِّحل: 1/ 139.

[الأئمَّة من قريش]

[وَيَكُوْنُ مِنْ قُرَيْشٍ] وهم بنو نَضر بن كِنانة بن خُزيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضَر بن نَزَار بن مَعدِّ بن عدنان، والنَّضْر [115 /] هو الذي يجمع أنساب قريش وأحياءهم على الأكثر، وقيل: بل هو حفيده فِهْر بن مالك بن النَّضر، وقيل: قُصَيّ بن كِلَاب بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤي بن غَالِب بن فِهْر.

[وَلا يَجُوْزُ مِنْ غَيْرِهِمْ] لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**» أخرجه النَّسائي[1]، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**قَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلا تَقَدَّمُوْهَا**» أخرجه البزَّار[2]، والطَّبراني[3]، والبيهقي[4]، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**قُرَيْشٌ وُلاةُ هَذَا الأَمْرِ**» أخرجه أحمد[5]، وفي رواية له وللتِّرمذي[6]: «**قُرَيْشٌ وُلاةُ النَّاسِ إِلى الخَيْرِ وَالشَّرِّ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**» وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لا يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ**» أخرجه أحمد[7]، والبُخاري[8]، ومسلم[9].

---

(1) في السُّنن الكبرى: (6120).

(2) في مسنده المسمَّى: البحر الزَّخار: (450).

(3) في المعجم الكبير من حديث عبد الله بن السَّائب، عزاه له الهيثمي في مجمع الزَّوائد: (16451)، وقال: وقال فيه أبومعشر، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصَّحيح.

(4) في كتابه: المدخل إلى علم السُّنن: (38)، وهو عنده أيضًا في السُّنن الكبرى: 3/ 172.

(5) في المسند: (19).

(6) في السُّنن: (2227).

(7) في المسند: (6086).

(8) في الصَّحيح: (3499).

(9) في الصَّحيح: (4704).

[ظهور الخوارج]

وهذه الأحاديث وما في معناها دليل قاطع على أنَّ الخلافة مختصَّة بهم، ومستمرَّة إلى آخر الدَّهر فيهم، لا يجوز إهمالها، ولا عقدها لغيرهم، وإخراجها عنهم، وعلى ذلك إجماع الصَّحابة وعلماء الأُمَّة، حيث قال أبو بكر: لن تعرف العرب هذا الأمر إلَّا لحيٍّ من قريش، فرضي به الأنصار بعد النِّزاع، فَحَلَّ محلَّ الإجماع، ولذلك أوَّلُوا قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لَوْ كُنْتُ مُؤَمِّرًا مِنْ غَيْرِ مَشُوْرَةٍ لأَمَّرْتُ عَلَيْهِمْ ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ**» أخرجه التِّرمذي[1]، وابن ماجه[2]، بأنَّه أراد تأميره على جيش بعينه، أو استخلافه في أمر من أُموره في حياته.

وقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا طُعن: لو كان سالم مولى أبي حُذيفة حيًّا لما جعلته شُورى، بأنَّه أراد أنَّه كان يصدر في أمر الخلافة وتقليدها عن رأيه في اختياره لها من يراه ويعينه من أفاضل الصَّحابة وأحقِّهم بالإمامة، لا أنَّه يجعلها فيه، لأنَّه من الموالي، **خلافًا للخَوارج** فإنَّهم اجتمعوا في كلِّ زمان على واحد منهم، ونصَّبوه إمامًا برأيهم، بشرط أنْ يبقى على مُقتضى اعتقادهم، ويجري على سَنَن العدل في معاملاتهم، وإلَّا خذلوه وخلعوه، وربَّما قتلوه.

وأوَّل منْ بايعوه بالإمامة كان عبد الله بن وهب الرَّاسِبي، فخرجوا على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وحاربوه، وذهب ضِرار بن عمرو إلى أنَّها تصلح في غير قريش، حتَّى إذا اجتمع قريشيٌّ ونبطيٌّ قدَّمنا النَّبطيّ، إذ هو أقلّ عددًا، وأنقص عُددًا، وأضعف وسيلة، فيمكننا خلْعُه إذا خالف الشَّريعة.

وأكثر المعتزلة وإنْ جوَّزوا الإمامة في غير قريش إلَّا أنَّهم لا يقدِّمون عليهم

---

(1) في السُّنن: (3808، 3809).

(2) في السُّنن: (137).

النَّبطي، ومستندهم من طريق النَّقل قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيْعُوا وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيْبَةٌ، مَا أَقَامَ فِيْكُمْ كِتَابَ اللهِ**» أخرجه البُخاري[1]، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إِذَا أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ أَسْوَدٌ يَقُوْدُكُمْ بِكِتَابِ اللهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيْعُوا**» [/ 116] أخرجه مسلم[2]، والتِّرمذي[3]، والنَّسائي[4].

والجواب: أنَّ المراد من ينصِّبه الإمام أميرًا على سَريَّة، أو حاكمًا على بلدة، أو واليًا على ناحية، لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**وَإِنْ أَمَّرَتْ عَلَيْكُمْ قُرَيْشٌ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيْعُوا**» أخرجه الحاكم[5]، والبيهقي[6]، على أنَّه لا يدلُّ على جواز نصبه، بل إنَّما يدلُّ على وجوب طاعته إن استُعمل[7].

واعلم أنَّ الأمر بعد الخلفاء الرَّاشدين كان عند معاوية بن أبي سفيان، ثُمَّ بُويع الحسين بن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم يتمَّ أمره وقُتل، ثُمَّ بُويع عبد الله بن الزُّبير ودخل في طاعته جمهور المسلمين، وبقي في الخلافة تسع سنين.

وأمَّا مروان وقومه فكانوا خوارج عليه، ثُمَّ أَفْضَتْ إلى عُمر بن عبد العزيز، ثُـمَّ بُويع في عهده بالخلافة من بعده محمَّد بن عليّ بن عبد الله بن عبَّاس بن

---

(1) في الصَّحيح: كتاب الأحكام-باب السَّمع والطَّاعة: (7142). إلى قوله: زبيبة، أمَّا بقيَّة الحديث فهو عند التِّرمذي في السُّنن: (1706).

(2) في الصَّحيح: (4762).

(3) في السُّنن: (1706).

(4) في السُّنن: 7/ 154.

(5) في المستدرك: (7045).

(6) في السُّنن الكبرى: 7/ 155.

(7) وإمَّا بحسب ظاهر الغلبة والاستيلاء على أمور الأمَّة فكان يزيد بن معاوية ولي العهد من أبيه ثُمَّ وثب مروان، ونازع ابن الزَّبير، وخلَّفه ابنه عبدالملك، فداول الأمر بعده بنوه إلى أن انقرضت دولتهم، وآل الأمر إلى ذويه من آل عبَّاس بني صنو أبيه. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

عبد المطَّلب، وهو جعل عهده إلى ابنه إبراهيم الإمام، وهو لأخيه أبي العبَّاس عبد الله السَّفاح فظهرت لهم الدَّولة، وكان على يده هلاك الأُمويَّة، وبُويع على رؤوس الأشهاد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شهر ربيع الآخر، سنة اثنتين وثلاثين ومائة من الهجرة بالكوفة، فاستراح النَّاس من ظلم بني مروان، وأُمِيْتَ ما سنُّوه من شعار السُّوء والعدوان، وذلك قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلًا، وَإِنَّ لأُمَّتِي مِائَةَ سَنَةٍ، فَإِذَا مَرَّتْ عَلَى أُمَّتِي**[1] **مِائَةُ سَنَةٍ، أَتَاهَا مَا وَعَدَهَا اللهُ**» أخرجه الطَّبراني[2] بإسناد حسن.

وروي أنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال للعبَّاس: «**أَنْتَ عَمِّي، وَصِنْوُ أَبِي، وَخَيْرُ مَنْ أَخْلَفَ بَعْدِي، إِذَا كَانَتْ سَنَةُ خَمْسٍ وَثَلَاثِيْنَ وَمِائَةٍ فَهِيَ لَكَ وَلِوَلَدِكَ، مِنْهُمُ السَّفَّاحُ، وَمِنْهُمُ المَنْصُوْرُ، وَمِنْهُمُ المَهْدِيُ**» أخرجه الخطيب[3]، واستمرت الخلافة في بني العبَّاس يتوارثها صاغر عن كابر، ويفوِّضها أوَّل لآخر، حتَّى قام بها سبع وثلاثون رجُلًا منهم، صحَّت ولايتهم، وكان آخرهم بالعراق المُستعصم بالله أبو العبَّاس عبد الله بن المستنصر بالله، قُتل شهيدًا يوم الأربعاء لأربع عشرة خَلَت من صَفر سنة ستٍّ وخمسين وستمائة، خارج بغداد في فتنة الأتراك.

ولعل ذلك محمل قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ برواية سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**إِنِّي لأَرْجُو أَنْ لا يَعْجِزَ أُمَّتِي عَنْدَ رَبِّهَا أَنْ يُؤَخِّرَهُمْ نِصْفَ يَوْمٍ**» قيل لسَعدٍ: وكم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة. أخرجه أبو داود[4].

---

(1) ويكون المراد من الأُمَّة بني العبَّاس، أو بني هاشم، كما في الحديث الأوَّل خاصة، فإنَّهم من أهل بيته وبنو عمِّه لا جميع أتباعه في دينه، والأخذ بشريعته على العموم، وعدم العجز عند ربِّها، كناية عن ثبات العزِّ والمُلك، واستقامة الأمر، وتمكُّنهم في الخلافة، أو الأمَّة على العموم، وعند ربِّها كناية عن ثباتهم على تحصيل العلوم وكسب المعارف والحكم على الكمال، وحسن التَّشبُّث بالدِّين، والثَّبات على معالم الشَّريعة، كما كانوا عليه في القرون الفاضلة، وعهد الخلافة العباسيَّة. منه سلَّمه الله تعالى. (المرجاني).

(2) في المعجم الكبير: 20/ 307. رقم: (730).

(3) في تاريخ بغداد: 1/ 84 - 85. وانظر: تنزيه الشَّريعة: 2/ 25.

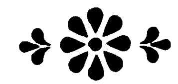
(4) في السُّنن: (4350).

ثُمَّ نزعت همَّة أهل مصر بجملتهم إلى نصب الخليفة والدُّخول في طاعته، تكميلًا لمراسم الدِّين، وتحصيلًا لواجب الكفاية في الشَّرع المبين، فعقدوا [117/] مجلس البيعة لأبي القاسم أحمد بن الظَّاهر بالله بن النَّاصر لدين الله العبَّاسي، وأثبتوا نسبه، ولقَّبوه المستنصر بالله، فبايعه بالخلافة السُّلطان الملك الظَّاهر أبو الفتوح بيبرس التُّركي الصَّالحي، ثُمَّ العلماء والمشايخ والأمراء على مراتبهم، وذلك يوم الجمعة من رجب سنة تسع وخمسين وستمائة، بعد انقضاء ثلاث سنين من مقتل المستعصم، فتداولها خمسة عشر رجلًا، وكان آخرهم المتوكِّل على الله أبوعبد الله محمَّد بن المستمسك بالله، وتُوفِّي سنة خمس وأربعين وتسعمائة، وانقرض الخلفاء بعده بالكلِّيَّة.

وكان قواعدهم إظهار الهيبة وتمكين النَّاموس في قلوب العالم، ومراعاة أحوال الشَّرع في كلِّ الأمور، وتعظيم العلماء، والعمل بأقوالهم، وإحضارهم في مجالسهم واستشارتهم، وكانوا في نهاية من الانقياد للحقِّ لهم أو عليهم، إلى أنْ وقعت الفتنة بينهم، وضعف أمرهم، وتلاشت عصبتهم، وعجزوا عن حمل مرسوم الخلافة، ومعموم الرِّياسة، فتغلَّب عليهم الأعاجم، وتوزَّعوا المُلك، واستبدُّوا برأيهم، غير أنَّهم كانوا يتجافون عن ألقاب الخلافة أدبًا معها، وعدولًا عن سماتها المختصَّة بها، ويخطبون لهم، ويظهرون طاعتهم، ويتولَّون بعهودهم، وينقشون أسماءهم على صفحات نقودهم، مع استشعار زيِّهم في رايتهم ولباسهم، واستمرَّ الحال على هذه الهيئة إلى أنِ اضمحلت بالجملة، وذهب رسمها، ومُحي اسمها، ونُسي عهدها، وبقي ملوك الأطراف هَمَلًا، يرى كلّ واحد منهم رأيًا، ويسلك كلٌّ طريقًا لا يوافقه في ذلك غيره.

وإذا ثبت أنَّ الأئمَّة من قريش، وأنَّ من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، صدق في هذه الأزمنة قول من قال: إنَّ الأمر بعد الخلفاء العبَّاسيَّة على الأشكال، وإن ذهب بعضهم إلى نفي اشتراط القريشيَّة فيها، وجواز عقدها لغيرهم وتعدُّده، لكنَّه مذهب مرجوح، وقول مطروح، لا يجوز الاسترسال به.

نعم لو تعذَّر وجود الشَّرائط فيمن تصدَّى للإمامة، وكان في صرفه عنها إثارة فتنة لا تطاق، ولم يقدر على تولية من وُجد فيه الشَّرائط لغلبة الجور، والعدول عن مراسم الشَّريعة، يجب طاعته، وإذا تغلَّب عليه آخر وقعد مكانه، انعزل الأوَّل، ويثبت حكمه للثَّاني، تحاشيًا عن لزوم الضَّرر العام بتعطُّل أمور الأُمَّة في تولية القضاة وفصل الخصومات، فيكون كمْن بنى قصرًا، وهدم مِصْرًا، وذلك أمرٌ ضرورة يثبت عند الحاجة إليه، ويتقدَّر بقدرها.



[منْ هُم قريش؟]

[وَلا يَخْتَصُّ [/ 118] بِبَنِي هَاشِمٍ] وهو لقب عمرو بن عَبْد مَناف بن قُصي بن كِلاب والد عبد المطَّلب جدّ النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام لإطلاق الحديث، ولما ثبت من صحَّة إمامة الخلفاء الثَّلاثة **خلافًا للشِّيعة** فإنَّهم زعموا أنَّه لا يحوز عقد الإمامة لغير العَلويَّة، إلَّا أنَّ **بعض الكيسانيَّة** منهم قالوا بصحَّة أمامة بني العبَّاس دون غيرهم، وقالوا: إنَّ أبا هاشم عبد الله محمَّد بن الحنفيَّة أوصى بها إلى محمَّد بن عليّ العبَّاسي، وانجرَّت في أولاده الوصيَّة، وصارت الخلافة إليهم، لأنَّ لهم فيها حقًّا لاتصال النَّسب، وقد تُوفِّي رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ والعبَّاس أولى بالوراثة، وبعضهم جوَّزوا إمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

[وَأَوْلادِ عَليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] وهذا منْ حيث أنَّ نفي الاختصاص مِنَ الأعمِّ يستلزم نفيه من الأخص مستغنٍ عنه، فإنَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عليُّ بن أبي طالب بن عبد المطَّلب بن هاشم، إلَّا أنَّ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ لاحظ مذهب المخالف، وفَصَّل الكلام، فإنَّ **جمهور الشِّيعة** قالوا: الإمامة ليست قضيَّة مصلحيَّة تفوَّض إلى الأُمَّة، وتنعقد باختيار أهل البيعة، بل هي ركن الدِّين، وقاعدة الإسلام، لا يجوز للرَّسول إهماله وإغفاله، ولا يصحُّ إلى العامَّة إطلاقه وإرساله، وما في الدِّين أمر أهمَّ منْ تعيينها، حتَّى يكون مفارقته الدُّنيا عن فراغ قلب عن أمر الأُمَّة، فإنَّه بُعث لرفع الخلاف، وتقرير الوفاق، وقد نصَّ على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نصًّا ظاهرًا وعيَّنه تعينيًا واضحًا، وإنَّها لا محالة في أولاده نصًّا في إمام بعد إمام، ولا يخرج عنهم، وإنْ خرج فبحيفة من غيرهم، أو بتقيَّة من عندهم.

[وَلا يُشْتَـرَطُ فِي الإِمَامِ أَنْ يَكُوْنَ مَعْصُوْمًا] لِما قد سلف من إجماع الصَّحابة على بيعة الخلفاء الثَّلاثة مع القطع بانتفاء العصمة فيهم خلافًا للشِّيعة، فإنَّهم قاسوها على النُّبوة من غير جامع، ولأنَّ المعصية ظُلم، والإمامة عهد الله، وقد قال سبحانه: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 124] .

والجواب: إنَّ عدم العصمة لا يُوجب الظُّلم، ولو سُلِّم فلُحوق الإسلام يهدمه.

وقالوا: هو شرع حافظ للشَّرع، ومُبينًا وناقلًا له إلى غيره، فلو عرى عن العصمة لم يؤمن في أمره ونهيه عن الزَّيغ، فلا يجب تبعيَّته، ويفوِّت مصلحة نصبه، أو افتقر إلى إمام آخر يثبِّته على الأصلح، ويحفظه عن الأقبح فيتسلسل؟

والجواب: إنَّا لا نسلِّم أنَّه يجب طاعته في كلِّ شيء حتَّى يلزم متابعته في المنكر السَّيء، فإنَّه إنَّما نُصِّب للقيام بما عرَّفه الشَّارع من أمور عيَّنها، [/ 119] وأحكام بيَّنها، فمهما ظنَّ موافقته، وجب متابعته، ومهما علم مخالفته، يجب الرُّجوع إلى الاجتهاد والأدلَّة، وقد قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيْما أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ، إلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلا طَاعَةَ**» أخرجه السِّتَّة[1].

وفي الصَّحيحين[2]: «**لا طاعة في معصية، إنَّما الطَّاعة في المعروف**».

وقد مرَّ عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنَّ الله أدَّب هذه الأُمَّة بأدبين الكتاب والسُّنَّة، لا هوارة عند السُّلطان فيهما، وإنَّه إنْ خرج لطعنٍ أو بدعةٍ ردُّوه إلى ما خرج عنه، فإنْ أبى قاتلوه.

وعن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أطيعوني ما أطعتُ الله، فإذا عصيتُ فلا طاعة لي عليكم.[3]

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أنَّه قيل له: هذا ابن عمِّك معاوية يأمُرنا أنْ

---

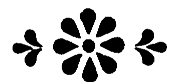
(1) البخاري في الصَّحيح: (2973)، مسلم في الصَّحيح: (4763)، وأبو داود في السُّنن: (2619)، التِّرمذي في السُّنن: (1707)، النَّسائي في السُّنن الكبرى: (7979)، ابن ماجه السُّنن: (2864).

(2) البخاري في الصَّحيح: (7254)، مسلم في الصَّحيح: (4765).

(3) أخرجه معمر بن راشد في جامعه: (20702). قال معمر: وحدَّثني أهل المدينة.. ثمَّ ساق الخبر.

نفعل ونفعل؟ قال: أطعه في طاعة الله، واعصه في معصية الله. أخرجه مسلم[1]، وأبو داود[2].

وقد أجمعنا على وجوب إطاعة أمراء الأطراف ونوّاب الإمام مع عدم عصمتهم فيما لم يعلم مخالفتهم.



(1) في الصَّحيح: (4776).

(2) في السُّنن: (4247).

[تطهير أهل البيت]

ثُمَّ إنَّهم استدلُّوا على عصمة أهل البيت بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]؛ لأنَّه نزل في عليٍّ وفاطمة وابنيهما، وقال أبو سعيد الخدري: إنَّها نزلت في خمسة، رسول الله، وهؤلاء. أخرجه أحمد[3]، والطَّبراني[4].

وفي رواية واثلة قال: «**اللَّهُمَّ هَؤُلاءِ أَهْلُ بَيْتِي، وَأَهْلُ بَيْتِي أَحَقُّ**» أخرجه أحمد[5].

وعن عائشة، وأمِّ سلمة، وسعد بن أبي وقاص، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وغيرهم بطرق متعدِّدة صحيحة مثل ذلك.

وأنَّه لما نزل قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: 61] الآية، دعا رسول الله ﷺ عليًّا، وفاطمة، والحسن، والحسين، وقال: «**اللَّهُمَّ هَؤُلاءِ أَهْلُ بَيْتِي**» أخرجه مسلم[6]، والتِّرمذي[7].

وفي رواية للتِّرمذي[8]: جَلَّلَ عليهم وقال: «**اللَّهُمَّ هَؤُلاءِ أَهْلُ بَيْتِي وَهَامَتِي**[9]، **أَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ، وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا**».

---

(3) عزاه القسطلَّاني في المواهب اللَّدنيَّة: 2/ 528 إلى أحمد في المناقب، من حديث أبي سعيد.

(4) في المعجم الصَّغير: 135.

(5) في المسند: (16540).

(6) في الصَّحيح: (6220).

(7) في السُّنن: (3724).

(8) في السُّنن: (3871).

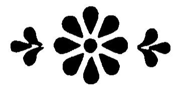
(9) في المطبوعة:.. وخاصَّتي، أذهب عنهم الرِّجس....

وأُجيب: بأنَّ تخصيص أهل البيت بهم لا يناسب المقام، فإنَّ الآية محفوفة بذكر الأزواج، فُتحت بوعدهنَّ، وخُتمت بوعظهنَّ، فهي تعليل لأمرهنَّ ونهيهنَّ على الاستئناف، وتذكير الضَّمير للتَّغليب أو التَّعظيم، والمراد التَّطهير من الأحوال المذمومة، وإذهاب الإثم، والحديث يقتضي أنَّهم أهل البيت من غير التفات إلى تخصيصه بهم.

ورُدَّ: بأنَّ أمَّ سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: «**أنْتِ على مكانك، وأنْتِ إلى خير**» أخرجه التِّرمذي[1].

وفي رواية عنها[2] قال: «**قُومِي فَتَنَحَّي لِي [/ 120] عَنْ أَهْلِ بَيْتِي**» فقُمتُ فتنحَّيتُ قريبًا.

بل الأحاديث كلُّها تدلُّ على التَّخصيص، فأهل البيت لا يتناولهنَّ، وإليه ذهب جمهور المفسِّرين، والآية معترضة في عظتهنَّ تأكيدًا لما فيها من ترغيبهنَّ في التَّقوى عن مخالفة حكم الله، ورضاء رسوله، والقنوت على الطَّاعة، وإيثار القناعة، فإنَّهن تلوهم في حيازة المكارم، وحذارة المآثم، وفي ابتدائها بإنَّما المفيد لحصر إرادته تعالى، تأكيد للحكم، واعتناء بشأنهم، وفي ختمها بالمصْدر المنوَّن المنكَّر إشارة إلى وصولهم منتهاه، واستقرارهم في أعلاه، وأنَّه تطهير بديع ليس من جنس ما يُتعارف، ولا يخفى عليك أنَّ المنع يحتمل أنْ يكون من دخولها معهم فيما جلَّلهم به، لا أنَّها ليست من أهل البيت، كيف فإنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال في آخر كلامه: «**اللَّهُمَّ إِلَيْكَ لا إلى النَّارِ، أَنَا وَأَهْلُ بَيْتِي**» قالت: قلت: وأنا يا رسول الله إليك؟ قال: «**وَأَنْتَ**» أخرجه أحمد[3]، وفيه بحث.



(1) في السُّنن: (3871). تقدَّم.

(2) أخرجه أحمد في المسند: (26000).

(3) في المسند: (26060) هو نفس الحديث المتقدِّم.

[الشَّرائط الواجب توفُّرها في الإمام]

[وَلا أَنْ يَكُوْنَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ] في العلم والعدالة والشَّجاعة وسائر الأوصاف الفاضلة، فإنَّ المساوي بل المفضول ربَّما كان أعرف بمصالح الإمامة، وأقدر على القيام بأعباء الخلافة، خصوصًا إذا كان نصبه أقرب إلى الألفة، وأطيب لقلوب العامَّة، وأوفق لانتظام حال الرَّعيَّة، وقد جعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأمر شورى بين السِّتَّة مع التَّفاوت بينهم، وبدأ عبد الرَّحمن بن عوف بمبايعة عليٍّ، ثُمَّ عدل عنه إلى عثمان، وقال عبَّاس لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعمر لأبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: امدد يدك أبايعك، وقال أبو بكر: بايعوا عمر، أو أبا عبيدة، ثُمَّ بويع بعده أبو بكر، **خلافًا للشِّيعة غير الزَّيديَّة** منهم فإنَّهم وافقونا.

[وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُوْنَ مِنْ أَهْلِ الوِلايَةِ المُطْلَقَةِ الكَامِلَةِ] أي مسلمًا حرًّا عاقلًا ذكرًا، أمَّا الإسلام فلأنَّه لا ولاية للكافر على المسلم، لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: 141]. وأمَّا الحريَّة والعقل فلأن العبد والصَّبي والمجنون لا ولاية لهم على أنفسهم فكيف على غيرهم، والعبد مُستغرق الأوقات بحقوق المولى، مُستحقرٌ في أعين النَّاس، لا يُهاب ولا يمتثل أمره، والصَّبي والمجنُون قاصران عن تدبير أنفسهما فكيف بتدبير أمور العامَّة، وأمَّا الذُّكورة فلأنَّ النِّساء قاصراتُ عقل ودين بحكم الحديث الصَّحيح، قد أُمرنَ بالقَرار في البيوت، ومُنعن عن الخروج إلى مشاهد الحكم، ومعارك الحروب، فلا تقدر على جرِّ العساكر وإقامة الحدود، وقد قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لَنْ [/ 121] يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْ أَمْرَهُمْ امْرَأَةً**» أخرجه البخاري[1]، وقد جُرِّب ذلك فوجد كذلك، ونعم ما قيل فيه[2] (شعر):

---

(1) في الصَّحيح: (7101).

(2) وهو من قول بكر بن محمَّد المازني، نقله عنه ابن المرزبان. انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: 2/ 763.

شَيئانِ يَعْجَزُ ذُو الرِّياضَةِ عَنهُما رأيُ النِّساء وإمْرَةُ الصِّبيانِ
أمَّا النِّساءُ فَمَيْلُهُنَّ إلى الهَوَى وأخُو الصِّبا يَجْرِي بغَيرِ عِنَانِ

وهذه شروط اتفق عليه الحنفيَّة والأشعريَّة، وشروط أُخرى مختلف فيها، وهي: العدالة، والاجتهاد، والشَّجاعة، والمختار عندنا أنَّها شرط حلِّ التَّولية، ولكن لو وُلِّي فاقدها جاز، وإليه مالَ الغزالي حيث قال: والذي نرى أنْ الخلافة منعقدة للمتكفِّل بها من بني العبَّاس، وإنَّ الولاية نافذة للسَّلاطين في أقطار البلاد المبايعين للخليفة، لأنَّا نراعي الصِّفات والشُّروط في السَّلاطين تشوُّقًا إلى مزايا المصالح، ولو قضينا ببطلان الولاية الآن لبطلت المصالح رأسًا، فكيف نفوِّت رأس المال في طلب الرِّبح، والسُّلطان مطيع للخليفة في أصل الخطبة والسِّكَّة، فهو نافذ الحكم، والقضاة في أقطار الأرض نافذو الأحكام. هذا كلامه، وبمثله قال أبو حفص السُّهروردي، وعند مالك، والشَّافعي، وأحمد، أنَّها شرط صحَّة الولاية، ومثله عن أئمَّتنا الثَّلاثة، ولعل المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار إليها بقوله:

[سَائِسًا] أي مالكًا لتدبير الأمور، والتَّصرف في مصالح الجمهور بقُوَّةِ رأيه وَرَوِيَّته.

[قَادِرًا عَلَى تَنْفِيْذِ الأَحْكَامِ] لا يعجز عن الاقتصاص من الجُناة، وإقامة الحدود على السُّرَّاق والزُّناة.

[وَحِفْظِ حُدُوْدِ الإِسْلَامِ] لا يجبُن عن لقاء العدو في الحروب الواجبة وجوب عين أو كفاية.

[وَإِنْصَافِ المَظْلُوْمِ مِنَ الظَّالِمِ] بعلمه وعدله وشجاعته، فيتمكَّن من إقامة الحجج وحل الشُّبه في العقائد، ويستقلّ بالفتوى نصًّا واستنباطًا في النَّوازل، إذ الإخلال بهذه الأمور مخلٌّ للغرض من نصبه، لأنَّ أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد، وفصْل الحكومات، ورفع الخصومات، وسياسة الجمهور، وحماية الثُّغور، وإنَّما لم نشترطها لثبوت الولاية في ظاهر الرِّواية لنُدرة اجتماعها في واحد، ويمكن تفويض مقتضيات العلم إلى العلماء، والحكم بالاستغناء ومقتضيات الشَّجاعة إلى غيره.

[مسوِّغات عزل الإمام]

[وَلا يَنْعَزِلُ الإمَامُ بِالفِسْقِ] بالخروج عن الطَّاعة، وسقوط العدالة.

[وَالجَوْرِ] على عباد الله بالارتشاء وغيره، ولكن لو قُلِّد وهو عدل، ثُمَّ جار في الحكم وفسق به أو بغيره يستحق العزل، قال الغزالي: السُّلطان الظَّالم الجاهل مهما ساعدته الشَّوكة، وعسُر خَلْعُه، وكان في الاستبدال به فتنة لا تطاق، [/ 122] وجب تركه، والطَّاعة له.

وقال ابن الهُمام في المسايرة(1): «ولا يجب الخروج على الظَّالم، كذا نَقَل الحنفيَّة عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكلمتهم قاطبة متَّفقة في توجيهه، أنَّ الصَّحابة والتَّابعين صلُّوا خلْف بني أُميَّة وانقادوا لهم، وأقاموا الجُمَع والأعياد معهم، وقبلوا الولاية منهم، ولا يخفى أنَّهم كانوا مُلوكًا تغلَّبوا على الأمر، والمتغلِّب تصحُّ منه هذه الأمور». انتهى.

وقد يُقال: إنَّهم كانوا لا يرون الخروج عليهم وهو قولٌ خُلفٌ، فقد خرج الحسين بن عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ومن معه، ثُمَّ ابن الزُّبير، وعبد الله بن مطيع، وعبد الله بن حنظلة وغيرهم على يزيد بن معاوية، وخرج عبد الرَّحمن بن محمَّد بن الأشعث يدعو للحسن المثنَّى ومعه نيْف وخمسون ومائة ألف رجل، فيهم علماء صُلحاء كسعيد بن جبير، وعبد الرَّحمن بن أبي ليلى، وأبو البَخْتَري(2) الطَّائي وغيرهم من أعيان التَّابعين وأكابرهم على عبد الملك بن مروان، وخرج الإمام زيد بن عليِّ بن

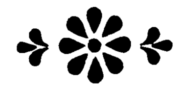
---

(1) 267.

(2) بفتح الباء الموحَّدة وإسكان الخاء المعجمة، وفتح التَّاء المثنَّاة من فوق، واسمه سعيد بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال: فيروز الطَّائي مولاهم الكوفي، قال بلال بن حبَّان-بالمعجمة وبالموحَّدة-: كان من أفاضل أهل الكوفة، وقال حبيب بن أبي ثابت الإمام الجليل: اجتمعت معه أنا وسعيد بن جبير وكان أبوالبختري أعلمنا وأفقهنا، قُتل بالجماجم سنة ثلاث وثمانين. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

الحُسين، وكان أبو حنيفة الإمام على بيعته ومعاونته على هشام بن عبد الملك.

وما قال القاضي أبو بكر بن العربيّ[1] من المالكيَّة أنَّ الحسين إنَّما قُتل بسيف جدِّه الآمر بسلِّه على الباغي وقتله، فانتزاع عرق من النَّصْب، ونحا نحوه الغزالي ومن تبعه، فإنَّه بالغ في براءة يزيد من قتله والآمر به، واستيهان حقّ رسول الله، واستباحة حَرَمِه، وأطال في تحريم سبِّه ولعْنه، والرَّجل قد بلغ من الفِسْق والجور والعدوان وقلَّة الدِّيانة مبلغًا تصمُّ عنها الآذان، وتعمى الأعيان، وقد قال بكفره الإمام أحمد بن حنْبل وغيره، وناهيك من العلم والورع به شاهدًا على أنَّه لم يقل ذلك إلَّا عن اطِّلاع.

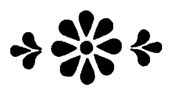


(1) قال محقِّق كتاب سراج المريدين في المقدِّمة الدِّراسيَّة ردًّا على هذه المقولة المنسوبة للقاضي أبي بكر ابن العربي ما نصُّه: «لم يصح عن ابن العربي أنَّه قال: «قتل الحسين بسيف جدِّه»، وإنَّما قال: «وما خرج إليه أحد إلَّا بتأويل، ولا قاتلوه إلَّا بما سمعوا منْ جدِّه المهيمن على الرُّسل»، وهي عبارة قَلِقة، ما كان لابن العربي أنْ يقولها، ولكن ليست بذلك الذي يُشيعون، فاستمع إليه وهو يقول: «يا أسفي على المصائب مرَّة، ويا أسفي على الحُسين ألف مرَّة، بولُه يجري على صدر النَّبي فلا يغسل، ودَمه يُراق على البُوغاء ولا يُحقن، يا لله، ويا للمسلمين». مقدِّمة دراسيَّة لسراج المريدين في سبيل الدِّين: 65.

[الصَّلاة خلف أهل الجَور]

[وَيَجُوْزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ] لقـوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوْا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ» أخرجه الدَّارقطني[1] بإسناد رجاله ثقات، وإنْ كان فيه انقطاع، فإنَّه لا يضرّ، لأنَّ غايته الإرسال، وهو حُجَّة عندنا، وعند جمهور العلماء، وقد اعتضد بعدَّة طرق له ولغيره، وهذا إذا لم ينته فجور الفاجر إلى حدِّ الكفر كغلاة الرَّوافض خلافا للشِّيعة فإنَّهم شرطوا لجواز الإمامة العدالة، وإنْ جوَّزوا الصَّلاة خلف الكافر جاهلًا به.

[وَنُصَلِّي عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ] اشتمله دائرة الإسلام لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوْا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ» أخرجه الدَّارقطني[2] وغيره.



(1) في السُّنن: 2/ 57. قلت: وقد كتبتُ على هذا الحديث بحثًا أيَّام طلب العلم في جامعة الزَّيتونة بتونس، تناولت فيه تخريج هذا الحديث، والكلام على رجاله، والمستفاد من فقهه، وهو بحث لطيف اشتمل على فوائد.

(2) نفس الحديث السَّابق.

[حصانة الصَّحابة الكرام]

[وَنَكُفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَة] اسم الصُّحبة في مقتضى اللُّغة يتناول من صحب غيره قليلًا كان أو كثيرًا، يقال: صَحبت فلانًا حَوْلًا، وشهرًا، ويومًا، [/ 123] وساعة، والتَّعارف خصَّه بمن عرف واشتهر بها، واصطلاح أهل الحَدِيث والنَّقل على مذاق اللُّغة، ومعه أكثر ميل الشَّافعيَّة، واصطلاح أهل الأصول والفقه على مذاق العُرف، وإليه أكثر ميل الحنفيَّة، وعن موسى السّبلاتي قال: أتيتُ أنس بن مالك فقلت: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال: بقي ناس من الأعراب قد رأوه، فأمَّا من صحبه فلا.(1)

إسناده جيِّد، حدَّث به مُسلم بحضرة أبي زُرعة الرَّازي.

وعن ابن المسيَّب أنَّه كان لا يعدُّ صحابيًّا إلَّا من قام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين، وهو الظَّاهر في قوله عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: **«وَلا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفَهُ»**(2).

فالصَّحابي على رأي أهل الأثر منْ لقي النَّبيَّ ﷺ مُؤمنًا به ومات على الإسلام، وإنْ تخلَّلت الرِّدة، فيدخل فيه العُميان كابن أمِّ مكتوم، ومن تخلَّل فيه الرِّدة كالأشعث بن قيس، ولا يدخل من ثبت عليها كابن خَطَل(3)، ثُمَّ كونه صحابيًّا يُعرف بالتَّواتر كالخلفاء الأربعة، والعبادلة الخمسة، أو بالاستفاضة كعكَّاشة بن محصن، وضِمَام بن ثعلبة، أو بإخبار صحابي كحميمة(4) الدَّوسي الذي مات بأصفهان مبطونًا،

---

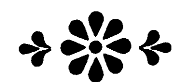
(1) أخرجه ابن الصَّلاح في علوم الحديث: 264.

(2) عند مسلم في صحيحه: (6487، 6488) بألفاظ متقاربة.

(3) هو عبد الله بن خطل التَّيمي، مشرك، أمر النَّبي ﷺ بقتله بوم فتح مكَّة فقتل. انظر: جامع الأصول: 12/ 358.

(4) كذا بالأصل، واسمه عند أبي نعيم في تاريخ أصبهان: 1/ 99. رقم: (14) «حُممَة بن =

فشهد له أبو موسى الأشعري أنَّه سمع النَّبيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حكم له بالشَّهادة، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه بذلك بعد ثبوت عدالته إذا لم يكن دعواه خارقًا للعادة، وأفضلهم على الإطلاق الخلفاء الأربعة، ثُمَّ بقيَّة العشَرة، ثُمَّ أهل بدر، ثُمَّ أصحاب الشَّجرة الَّذين بايعوا بيعة الرِّضوان بالحديبية، وقيل: أهل أُحد.



= أبي حُممة الدَّوسي، مات بأصبهان مبطونًا، وقبره بباب المدينة باب تيرة، فشهد له أبوموسى أنَّه سمع النَّبي ﷺ، حكم له بالشَّهادة».

[أفضل النِّساء]

وأفضل نساء الأُمَّة فاطمة لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ إِلَّا مَرْيَمَ بِنْتَ عِمْرَانَ**» أخرجه الحاكم[1] وصحَّحه.

وفي رواية: «**أَنْتِ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ إِلَّا مَرْيَمَ البَتُوْلَ**» أخرجه ابن أبي شيبة[2]، وابن جرير[3].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لها: «**أَنَا وَإِيَّاكِ وَهَذَيْنِ وَهَذَا الرَّاقِدَ، فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ**» أخرجه أحمد[4]، يعني عليًّا وابنيه.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لها: «**أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُوْنِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ العَالَمِيْنَ أَوْ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ**» أخرجه البُخاري[5]، ومسلم[6].

وقوله: «**فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا فَقَدْ أَغْضَبَنِي**» أخرجه البُخاري[7].

ثُمَّ خديجة لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**خَيْرُ نِسَاءِ العَالَمِيْنَ خَدِيجَةُ، وَفَاطِمَةُ، وَمَرْيَمُ، وَآسِيَةُ**[8] ....

(1) في المستدرك: (4786).

(2) عزاه له السُّيوطي في الدُّر المنثور: 2/ 146. طبعة دار الفكر، ولم أجده في المصنَّف، مما يعني أنه رواه في المسند.

(3) في تفسيره جامع البيان: 6/ 394. (7027).

(4) في المسند: (794).

(5) في الصَّحيح: (3618).

(6) في الصَّحيح: (6314).

(7) في الصَّحيح: (3755).

(8) الآسية من البناء المحكم والدِّعامة والسَّارية والخاتنة، وبنت مزاحم امرأة فرعون. قاموس. (المرجاني).

امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ» أخرجه الحاكم[1].

وقوله: «حَسْبُكَ مِنْ نِسَاءِ العَالَمِيْنَ مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَخَدِيْجَةُ بِنْتُ [/ 124] خُوَيْلِدٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ» أخرجه أحمد[2]، والتِّرمذي[3] وصحَّحه، وابن المُنذر[4]، وابن حبَّان[5]، وابن أبي شيبة[6]، والحاكم[7].

وقوله: «سَيِّدَاتُ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ أَرْبَعٌ: مَرْيَمُ، وَفَاطِمَةُ، وَخَدِيْجَةُ، وَآسِيَةُ» أخرجه الحاكم[8].

وفي رواية أحمد[9]والطَّبراني[10]: «خَيْرُ نِسَاءِ العَالَمِيْنَ».

وفي رواية لهما وللحاكم[11]: «أَفْضَلُ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ».

وقوله: «سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ مَرْيَمُ، ثُمَّ فَاطِمَةُ، ثُمَّ خَدِيْجَةُ، ثُمَّ آسِيَةُ» أخرجه ابن عساكر[12].

---

(1) في المستدرك: (4905). بلفظ مقارب.

(2) في المسند: (11982). من حديث أنس.

(3) في السُّنن: (3878).

(4) عزاه له السُّيوطي في الدُّر المنثور: 2/ 42. دار الكتب العلميَّة.

(5) في الصَّحيح (الإحسان): (7003).

(6) لم أقف عليه من طريق أنس عند ابن أبي شيبة، ولعله عنى الحديث المرسل الذي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنَّفه: (32939). بلفظ قريب منه، وهو من مراسيل الحسن.

(7) في المستدرك: (4799، 4800).

(8) في المستدرك: (4905).

(9) تقدَّم تخريجه في حديث: حسبك من نساء العالمين.

(10) في المعجم الكبير: 22/ 402. رقم: (1004).

(11) في المستدرك: (4904).

(12) في تاريخ دمشق: 37/ 445. دار الكتب العلميَّة.

وقوله: «**خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ، وَخَيْرُ نِسَائِنَا خَدِيْجَةُ**» أخرجه البُخاري[1]، ومسلم[2]، والتِّرمذي[3].

وصحَّ[4] أنَّ عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا قالت لرسُول الله ﷺ: قد رزقك الله خيرًا منها، فقال: «**لا وَاللهِ مَا رَزَقَنِيَ اللهُ خَيْرًا مِنْهَا، آمَنَتْ بِي حِيْنَ كَذَّبَنِي النَّاسُ، وَأَعْطَتْنِي مَالَهَا حِيْنَ حَرَمَنِي النَّاسُ**».

وقوله عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ: «**لَقَدْ فُضِّلَتْ خَدِيْجَةُ عَلَى نِسَاءِ أُمَّتِي كَمَا فُضِّلَتْ مَرْيَمُ عَلَى نِسَاءِ العَالَمِيْنَ**» أخرجه البزَّار[5]، والطَّبراني[6] بإسناد حسن[7].

وحكى الأكمل[8] عن أبي حنيفة رَحِمَهُٱللَّهُ: أنَّ عائشة أفضل النِّساء بعد خديجة، لأنَّه عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ أقرأها السَّلام من جبرئيل كما أقرأ لخديجة من الله تعالى، وقد قال النَّبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام فيها: «**فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيْدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**» أخرجه أحمد[9]، والبُخاري[10]، ومسلم[11]، والتِّرمذي[12]، ....

---

(1) في الصَّحيح: (3434).

(2) في الصَّحيح: (6271).

(3) في السُّنن: (3877).

(4) أخرجه أحمد في المسند: (24343).

(5) في المسند: (2655) كشف الأستار.

(6) في المعجم الكبير: (12179).

(7) كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: 7/ 135.

(8) نقله البيَّاضي في الأصول المنيفة: 153.

(9) في المسند: (13374).

(10) في الصَّحيح: (3758).

(11) في الصَّحيح: (6299).

(12) في السُّنن: (3877).

وابن ماجه[1].

وقال: «الوَحْيُ لمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إلَّا عَائِشَةَ» أخرجه البُخاري[2]، ومُسلم[3]، والنَّسائي[4].

(1) في السُّنن: (3281).

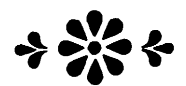
(2) في الصَّحيح: (3763).

(3) في الصَّحيح: (6290). بنحوه.

(4) في السُّنن الكبرى: (8521). وهو كذلك في الصُّغرى: (3986).

[فضل المهاجرين والأنصار]

والسَّابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار هُم الَّذين صلُّوا إلى القبلتين عند محمَّد بن الحنفيَّة، وابن سِيرين، وابن المسيَّب، وقتادة، والَّذين شهدوا بيعة الرِّضوان في قول الشَّعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره، وعن محمَّد بن كعْب القُرَظي، وعطاء بن يسار أنَّهم أهل بدر.



[طبقات الصَّحابة]

واختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم، والنَّظر في ذلك إلى السَّبق بالإسلام والهجرة وشهود المشاهد الفاضلة، وقد جعلهم الحافظ أبو عبد الله النَّيسابوري المعروف بالحاكم[1] وغيره **اثنتي عشرة طبقة**:

الأولى: قوم أسلموا بمكَّة أوَّل البعث، وهم سبَّاق المسلمين، مثل: خديجة، وعليٍّ، وأبي بكر، وزيد بن حارثة، وبلال، وجعفر بن أبي طالب، وحمزة بن عبد المطَّلب، وبقيَّة العشرة، قال الحاكم: لا أعلم خلافًا أنَّ عليًّا أوَّلهم إسلامًا، وإنَّما اختلف في بلوغه حين إسلامه، والإجماع على أنَّ أوَّل النَّاس إسلامًا خديجة.

الثَّانية: أصحاب دار النَّدوة بعد إسلام عمر: كأسعد بن زرارة، وذكوان بن عبَّد قَيس، ومُصعب بن عُمير.

الثَّالثة: الَّذين هاجروا إلى الحبشة: كعمرو بن سعيد بن العاص الأموي، وأبي موسى الأشعري، وهشام بن [/ 125] العاصي السَّهمي.

الرَّابعة: سبَّاق الأنصار: كأبي الهيثم بن التَّيهان، ورافع بن مالك، وعبادة بن الصَّامت، وكانوا ستَّة، وأصحاب العقبة الأولى كأُبيٍّ بن كعب، وعبَّاس بن عبادة، وقطبة بن عامر، وكانوا اثني عشر.

الخامسة: أصحاب العقبة الثَّانية: كسعد بن عبادة، وعبد الله بن رَواحة، وأبي أيُّوب، وكانوا سبعين.

السَّادسة: المهاجرون الَّذين لحقوا بالنَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ بقباء قبل بناء المسجد والانتقال إلى المدينة.

---

(1) في كتابه معرفة علوم الحديث: 37 - 39.

والسَّابعة: أهل بدر الكبرى: كمالك بن ربيعة، ومِسْطح بن أُثاثة، وسهل بن حُنيف وغيرهم، وكانوا ثلاثمائة وخمسة عشر، وفي رواية: ثلاثمائة وسبعة عشر. أخرجه أبو داود[1].

والثَّامنة: الَّذين هاجروا قبل الحديبية: كعبَّاس بن عبد المطَّلب، وعقيل بن أبي طالب، ونوفل بن الحارث وغيرهم.

التَّاسعة: أهل بيعة الرِّضوان: كبُريدة بن الخصيب، وثابت بن الضَّحاك، والبراء بن عازب، وكانوا ألفًا وأربعمائة. أخرجه البُخاري[2]، ومسلم[3]، وفي رواية: ألف وخمسمائة.

العاشرة: الَّذين هاجروا قبل الفتح: كجُبير بن مُطعم، وخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص وغيرهم.

والحادية عشرة: مُسلمُو فتح مكَّة، إمَّا طائعًا، أو كُرها: كعكرمة بن أبي جهل، وأبي سفيان بن حرب، وابنه معاوية.

الثَّانية عشرة: صبيان أدركوا النَّبي ﷺ يوم الفتح أو بعده: كمحمود بن ربيع، وأبو أُمامة أسعد بن سهل الأوْسي، وأبي الطُّفيل، وهو آخر من مات منهم، وكان وفاته على الأصحِّ سنة مائة من الهجرة.

وأمَّا جملة عددهم فكثير لا يعلمه بالحقيقة إلَّا الله تعالى، ورُوي أنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ مات عن مائة ألفٍ وأربعة وعشرين ألفًا.

[إلَّا بِخَيْرٍ] ونسكتُ عن القول فيما كان بينهم من التَّشاجر، ولا نرى ذلك قادحًا فيما سبق لهم من الله الحسنى، وعن عمر بن عبد العزيز وغيره: تلك دماء طهَّر الله أيدينا عنها، فلا نلوِّث ألْسِنتنا بها.

---

(1) في السُّنن: (2746).

(2) في الصَّحيح: (4154).

(3) في الصَّحيح: (1856).

وسُئِل أحمد بن حنبل عن أمر عليٍّ وعائشة فقال: تلك أُمَّة قد خَلَتْ، لها ما كسبت، ولكن ما كسبتم، ولا تسألون عمَّا كانوا يعملون، لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لا تَسِبُّوا أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيْفَهُ**» أخرجه البُخاري[1]، ومسلم[2]، والتِّرمذي[3]، وأبو داود[4].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي، لا تَتخِذُوْهُمْ غَرَضًا بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ**» أخرجه [/ 126] التِّرمذي[5].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**أَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوْعَدُوْنَ، وَأَصحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوْعَدُوْنَ**» أخرجه مُسلم[6].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَا مِنْ أَحْدٍ مِنْ أَصْحَابِي يَمُوْتُ بِأَرْضٍ إلا بَعَثَ لَهمْ نُوْرًا وَقَائِدًا يَوْمَ القِيَامَةِ**» أخرجه التِّرمذي[7].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**وَخَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ**». أخرجه الجماعة[8].

---

(1) في الصَّحيح: (3664). من حديث أبي سعيد الخدري.

(2) في الصَّحيح: (6487). من حديث أبي سعيد.

(3) في السُّنن: (3861).

(4) في السُّنن: (4625).

(5) في السُّنن: (3862).

(6) في الصَّحيح: (6466).

(7) في السُّنن: (3865). وقال: هذا حديث غريب.

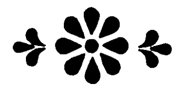
(8) البخاري في الصَّحيح: (3643)، مسلم في الصَّحيح: (6473)، أبو داود، السُّنن: (4624)، التِّرمذي، السُّنن: (3859)، النَّسائي، السُّنن الكبرى: (6202)، ابن ماجه، السُّنن: (2362) كلهم من حديث ابن مسعود سوى أبي داود فعنده من حديث عمران بن حصين.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا تَمسُّ النَّارُ مُسْلِمًا رَآنـي، أَوْ رَأَى مَنْ رَآنـي». أخرجه التِّرمذي[1].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَكْرِمُوا أَصْحَابِي فَإِنَّهُم خِيَارُكُمْ» أخرجه النَّسائي[2].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «طُوْبَى لِمَنْ رَآنِي وَآمَنَ بِي، وَطُوْبَى لِمَنْ رَأَى مَنْ رَآنِي». أخرجه الطَّبراني[3].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُوْمِ بِأَيِّهُمُ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ» أخرجه الدَّارمي[4]، وابن عَديّ[5] إلى غير ذلك من أحاديث وردت في مناقبهم.



(1) في السُّنن: (3858). من حديث جابر بن عبد الله.

(2) في السُّنن في السُّنن الكبرى: (9372 - 9379). بدون لفظة: فإنَّهم خياركم، وهي موجودة عند عبد بن حميد في مسنده: (23).

(3) في المعجم الكبير: (8009) و (8010). من حديث أبي أمامة.

(4) لم أجده في سنن الدَّارمي، وعزاه للدَّارمي ابن كثير في تحفة الطالب: 165 - 169، والزَّركشي في المعتبر: 32. رقم: (80).

(5) في الكامل: 2/ 377.. رقم: (502). في ترجمة حمزة بن أبي حمزة الجزري النَّصيبي من حديث عبد الله بن عمر.

[خطورة التَّعدي على الصَّحابة الكرام]

والمخالف **الرَّوافض** في الخلفاء الثَّلاثة، وطلحة والزُّبير، وسعد وسعيد، وعائشة وحفصة، وغيرهم، **والخَوارج** في عليٍّ وهؤلاء وجماعة غير الشَّيخين، **والنَّواصِب** في عليٍّ وابْنيه وغيرهم من سادات أهل البيت، قيل لعائشة: إنَّ ناسًا يتناولون أصحاب رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ ! فقالت: وما يعجبون من هذا انقطع عنهم العمل، فأحبَّ الله أنْ لا ينقطع عنهم الأجر، وعنها: أمروا أنْ يستغفروا لهم فسبُّوهم. أخرجه مسلم[1].

وعنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِيْنَ يَسُبُّوْنَ أَصْحَابِي فَقُوْلُوْا: لَعْنَةُ اللهِ عَلَى شَرِّكُمْ**» أخرجه التِّرمذي[2].

ثُمَّ سبُّهُم والطَّعن فيهم إنْ كان بما يخالف النَّص القطعي كقذف عائشة فكفر، وإلَّا ففسق من أكبر الفواحش، وأعظم الخبائث، ومذهب الجمهور أنَّ السَّابَّ يعزَّر ويوجع، وقال بعض الحنفيَّة والمالكية: يُقتل، وقد قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَنْ سَبَّ الأَنْبِيَاءِ قُتِلَ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي جُلِدَ**» أخرجه الطَّبراني[3].

وعنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَاضْرِبُوْهُ**»[4].

---

(1) في الصَّحيح: (7539). كتاب التَّفسير.

(2) في السُّنن: (3866) وقال: هذا حديثٌ منكر لا نعرفه من حديث عبيد الله بن عمر إلَّا من هذا الوجه.

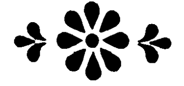
(3) في المعجم الأوسط: (4602). قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزَّوائد: 6/ 286 «وشيخ الطبراني عبيد الله بن محمَّد العمري رماه النَّسائي بالكذب».

(4) هو نفس الحديث الذي قبله، وقد أخرجه كذلك تمَّام في فوائده: (741، 740) من غير وجه من طريق عبدالسَّلام بن صالح الهروي بسنده عن أئمَّة أهل البيت، وقد أوسع القول في الهروي الحافظ السَّيِّد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري في كتابه فتح الملك العلي في صحَّة حديث باب مدينة العلم عليّ، فانظره فإنَّه غاية في الإفادة.

وعـن أبـي بـرزة الأسلمي أنَّ رجـلًا سـبَّ أبا بكر الصِّديق فغضب عليه، فقلت: يا خليفة رسول الله: دعني أضرب عنقه؟ فقال: اجلس ليس ذلك لأحد إلَّا لرسول الله ﷺ. أخرجه النَّسائي(1).

وعن عمر بن عبد العزيز أنَّه كتب إلى عامله بالكوفة وقد استشاره في قتل رجل سبَّ عمر بن الخطاب؟ إنَّه لا يحلُّ قتل امرئ مسلم بسبِّ أحد من النَّاس إلَّا رجلًا سبَّ رسول الله ﷺ، فمنْ سبَّه فقدحلَّ دمه.

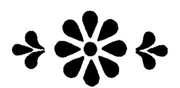
وحكى القاضي عياض عن القاضي أبي محمَّد بن نصر أنَّه لم يخالف عليه أحد.



(1) في السُّنن: (4197).

[العشرة المبشرون بالجنَّة]

[وَنَشْهَدُ بِالجَنَّةِ لِلعَشَرَةِ الَّذِيْنَ بَشَّرَهُمْ النَّبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَا] وهم: الخلفاء الأربعة، وبقية [127/] أصحاب الشُّورى السِّتَّة، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة، حيث قال سعيد بن زيد: أشهد على رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ أنِّي سمعته يقول: «**عَشَرَةٌ فِي الجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيْدُ بنُ مَالِكٍ فِي الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحَمَنِ بنُ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ**» وسكت عن العاشر، فقالوا: ومن العاشر؟ فقال: «**سَعِيْدُ بنُ زَيْدٍ**» أخرجه أحمد[1]، وأبو داود[2]، والتِّرمذي[3]، وابن ماجه[4]، والدَّارقطني[5]، وأخرجه التِّرمذي[6] أيضًا عن عبد الرَّحمن بن عوف ولم يذكره في رواية.



(1) في المسند: (1678).

(2) في السُّنن: (4617).

(3) في السُّنن: (3747).

(4) في السُّنن: (134).

(5) في كتاب العلل: 4/ 416. رقم: (666)، وفي كتاب الأفراد: 395. رقم: (484).

(6) في السُّنن: (3748).

[فضائل الحسن والحسين]

ثُمَّ تخصيصهم بها ليس لنفي الحكم عمَّن عداهُم، بل إنَّما هو لكونها من شعار أهل السُّنَّة المختصِّ بهم، وإلَّا فقد قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَأَبُوْهُمَا خَيْرٌ مِنْهُمَا**» أخرجه أحمد[1]، والتِّرمذي[2]، وابن ماجه[3]، والطَّبراني[4]، وابن عديٍّ[5]، والحاكم[6].

وفي رواية: «**الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ، إِلَّا ابْنَي الخَالَةِ عِيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَيَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا، وَفَاطِمَةَ سَيِّدَةِ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ**» أخرجه أحمد[7]، وأبو يعلى[8]، والطَّبراني[9]، والحاكم[10].

وقال: «**رَأَيْتُ جَعْفَرًا - يَعْنِي ابْنَ أَبِي طَالِبٍ - يَطِيْرُ فِي الجَنَّةِ مَعَ المَلَائِكَةِ**» أخرجه التِّرمذي[11].

---

(1) في المسند: (10616) وله طرق عدَّة في مسند أبي سعيد الخدري.

(2) في السُّنن: (3768، 3767).

(3) في السُّنن: (118) من حديث ابن عمر باللَّفظ الذي أورده المصنِّف.

(4) في المعجم الكبير: 19/ 292. رقم: (650).

(5) في الكامل في ضعفاء الرِّجال: 2/ 220، 221. من حديث ابن عمر.

(6) في المستدرك: (4833).

(7) عزاه له السُّيوطي في الجامع الصَّغير: (3822). بهذا اللَّفظ.

(8) في المسند: 2/ 395. (1169) مختصرًا، وعزاه له بهذا اللَّفظ السُّيوطي في الجامع الصَّغير: (3822).

(9) في المعجم الكبير: 3/ 36. رقم: (2603) مختصرًا.

(10) في المستدرك: (4778) مختصرًا، وعزاه له السُّيوطي في الجامع الصَّغير: (3822) بهذا اللَّفظ.

(11) في السُّنن: (3763).

وبشَّر خديجة ببيت في الجنَّة من قصبٍ لا صَخبَ فيه ولا نصبْ. أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2].

وقال: «**لمَنَادِيْلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الجَنَّةِ خَيْرٌ مِمَّا تَـرَوْنَ**» أخرجه البُخاري[3]، ومسلم[4]، والنَّسائي[5]، يعني جُبَّة سندس.

وقال: «**عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ**» أخرجه البُخاري[6]، ومسلم[7].

وقال في ثابت بن قيس بن شمَّاس: «**إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَلَكِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ**» أخرجه البُخاري[8]، ومسلم[9].

وقال: «**الجَنَّةُ تَشْتَاقُ إِلَى ثَلَاثَةٍ: عَلِيٍّ، وَعمَّارٍ، وَسَلْمَانَ**» أخرجه التِّرمذي[10] وحسَّنه.

وقال: «**اطَّلَعَ اللهُ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**». وفي رواية: «**قَدْ وَجَبَتْ لَكُمُ الجَنَّةُ**» أخرجه البُخاري[11]، ومسلم[12]، وأبو داود[13].

---

(1) في الصَّحيح: (3811).

(2) في الصَّحيح: (6274).

(3) في الصَّحيح: (3790).

(4) في الصَّحيح: (6348).

(5) في السُّنن الكبرى: (9738).

(6) في الصَّحيح: (3801).

(7) في الصَّحيح: (6380).

(8) في الصَّحيح: (4831). كتاب التَّفسير.

(9) في الصَّحيح: (314).

(10) في السُّنن: (3797). بلفظ: إن الجنَّة...

(11) في الصَّحيح: (3975).

(12) في الصَّحيح: (6401).

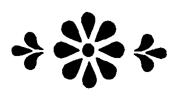
(13) السُّنن: (2643).

وقال رجلٌ: يا رسول الله ليدخلنَّ حَاطِبٌ النَّار، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: **«كَذَبْتَ، لا يَدْخُلُهَا، فَإِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا وَالحُدَيْبِيَةَ»** أخرجه مسلم[1]، والتِّرمذي[2].

وقال: **«لا يَدْخُلُ النَّارَ أحدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»** أخرجه مسلم[3]، وأبو داود[4]، والتِّرمذي[5].

وقال: **«لَيَدْخُلَنَّ الجَنَّةَ مَنْ بَايَعَ تَحتَ الشَّجَرَةِ إلَّا صَاحِبَ الجَمَلِ الأَحْمَرِ»** أخرجه التِّرمذي[6].

وقال: **«إِنِّي لأَرْجُو إِنْ شَاءَ اللهِ أَنْ لا يَدْخَلَ النَّارَ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالحُدَيْبِيَةَ»** أخرجه مسلم[7]، وأبو داود[8]، والتِّرمذي[9]، وابن ماجه[10]، [/ 128] إلى غير ذلك من الأحاديث في حقِّ جماعة بخصُوصٍ أو بعمُوم.



---

(1) في الصَّحيح: (6403).

(2) في السُّنن: (3864).

(3) في الصَّحيح: (6404).

(4) في السُّنن: (4621). كتاب السُّنَّة.

(5) في السُّنن: (3860).

(6) في السُّنن: (3863).

(7) في الصَّحيح: (6404).

(8) في السُّنن: (4621).

(9) في السُّنن: (3863). وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(10) في السُّنن: (4281) بلفظه، من طريق جابر عن أمِّ مبشِّر عن حفصة به.

[خصائص اعتقادات أهل السُّنَّة والجماعة]

[وَلا نَشْهَدُ بِالجَنَّةِ وَالنَّارِ لأَحَدٍ بِعَيْنِهِ] سوى من بشَّره النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ لخفاء العواقب والجهل بالخواتم، وإنَّما الوعد المُطلق في المحسنين، والوعيد المُطلق في الكافرين.

[وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ] وإنْ كان زيادة على الكتاب، لأنَّ الأخبار التي وردت فيه في حيِّز التَّواتر، قال الحسن البصري[1] رَحِمَهُ اللَّهُ، حدَّثني سبعون رجلًا من أصحاب رسول الله أنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَح على الخفَّين.

وقال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: ما قلتُ بالمسح حتَّى جاءني فيه مثل ضوء النَّهار.

وقال أحمد بن حنبل: ليس في قلبي منه شيء، فيه أربعون حديثًا عن أصحاب رسول الله، ما رفعوا وما وقفوا.[2]

وقال أبو الحسن الكرخي[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: أخاف الكفر على من لم يره.

وقال ابن عبد البرّ[4]: لم يرو عن أحد من الصَّحابة إنكاره إلَّا ابن عبَّاس، وأبي هريرة، وعائشة، أمَّا هما فقد جاء عنهما بالأسانيد الحسان ما يوافق سائر الصَّحابة، وأمَّا عائشة ففي صحيح مسلم أنَّها أحالت ذلك إلى علم عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقالت الشِّيعة: هو خُلفٌ ضروري، إنَّما يجوز عند خوف الضَّرر كشدَّة البرد.

---

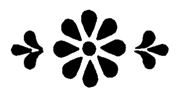
(1) أخرجه ابن المنذر في الأوسط: 1/ 82 - 83. رقم: (455).

(2) نقل هذه الأقوال عن الأئمَّة ابن الهُمام في فتح القدير: 1/ 143.

(3) نقله السرخسي في المبسوط: 1/ 98.

(4) في الاستذكار: 1/ 217، في باب المسح على الخفَّين، ونقله عن ابن عبدالبر ابن الهُمام في فتح القدير: 1/ 143 - 144.

[وَلا نُحَرِّمُ نَبِيْذَ الجَرَّةِ] هو أنْ يُنبذ زبيبٌ، أو تمرٌ، أو رطبٌ، أو بِسْرٌ في الماء، فيُجعل في إناء من الحذف، فيحدث فيه لدغٌ دون أنْ يشتدَّ وينتهي إلى حدِّ الإسكار، وكان نُهي عنه في بدء الإسلام لمَّا كان الجرار أواني الخمور، ثُمَّ نُسخ، خلافًا للرَّوافض، سواء كان ذلك النَّبيذ خليطًا أو فردًا، وفي الخليط خلاف، مالك وأحمد استدلا بقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «مَنْ شَرِبَ النَّبِيْذَ مِنْكُمْ فَلْيَشْرَبْهُ زَبِيْبًا فَرْدًا، أَوْ تَمْرًا فَرْدًا، أَوْ بُسْرًا فَرْدًا» أخرجه مسلم[1]، وأئمتنا حملوه على الشِّدَّة، لأنَّ ما حلَّ منفردًا حلَّ مخلوطًا.



(1) في الصَّحيح: (5152).

[الكلام على الأشربة]

اعلم أنَّ الأشربة عند أبي حنيفة ومن تابعه مع كثرة ضروبها ووفرة شعوبها تنحصر مرتَّبة على أقسام أربعة:

الأوَّل: ما يحرم قليله وكثيره، ويُحدُّ شاربه، ويكفُر مستحلّه، وهو الخمر، أي النَّيّ العنبي الذي غلى واشتدَّ، وقذف بالزَّبد.

والثَّاني: ما يَحرُم كذلك ويُضلَّل شاربه ولا يُحدّ إلَّا إذا سكر، ولا يكفَّر مُستحلُّه ولا يفسَّق، وهو الطِّلاء، أي الطَّبيخ العِنَبي الَّذي ذهب أقلَّ من ثُلثيْه بعدما غلى واشتدَّ، وقذف، والنَّقيع أي النَّيّء الزَّبيبي، أو التَّمري، أو البسْري، والسُّكر وهو النَّيّء الرُّطبي إذا غلى واشتدَّ.

والثَّالث: ما يحلُّ شربه بلا نيَّة لَهْوٍ وقصد طَرَب، ولا يحرُم ما لم يُسكر، وهو المثلَّث [/ 129] العِنبيّ، والنَّبيذ، أي الطَّبيخ البُسْري، والرُّطبي، والتَّمري، والزَّبيبي، بأدنى طبخة.

والرَّابع: ما يحلُّ مطلقًا ولا يحرُم أصلًا ما لم يكن بنيَّة لهوٍ أو طرب، وهو نبيذ العَسَل والتِّين، والحبوبات كالبُرّ والشَّعير وغير ذلك، ولكن الفتوى على قول محمَّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو أنَّ كلَّ مُسْكر حرام، وعليه مالك، والشَّافعي، وأحمد، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، لقول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**» أخرجه مسلم[1].

وفي رواية أحمد[2]، وعبد الرَّزاق[3]، وابن حبَّان في صحيحه[4]: ....

---

(1) في الصَّحيح: (5221).

(2) في المسند: (6144). بنحوه.

(3) في المصنَّف: (17005). بلفظ: وكل مسكر حرام.

(4) في الصَّحيح (الإحسان): (5368).

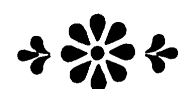
«وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ».

وقوله عَلَيْهِالسَّلَامُ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ الفَرَقُ مِنْهُ فَمِلءُ الكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ**» أخرجه أبو داود[1]، والتِّرمذي[2]، وابن حبَّان[3].

ولكن فيما صحَّ من الأحاديث ما يدلُّ على أنَّ الإطلاق على التَّشبيه كزيد أسدٌ، فهو نافع في درء التَّكفير والحدِّ، وذلك ما رُوي عن أنس أنَّه قال: كنتُ ساقي القوم يوم حُرِّمت الخمر، وما شرابهم إلَّا نضيج البسر والتَّمر. أخرجه البُخاري[4]، ومسلم[5].

وعن ابن عمر حُرِّمت الخمر وما بالمدينة شيء منها. أخرجه البُخاري[6].

وإذا تيقَّنت هذا علمتَّ أنَّ ما أشار إليه الغزالي من تكفير ابن سينا بما وقع منه في وصيَّة كتبها إلى الشَّيخ أبي سعيد بن أبي الخير المهلبي الصُّوفي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ من قوله: وأمَّا المشروب فيهجر شربه تلهِّيًا، بل تشفِّيًا وتداويًا، تعصُّبٌ منه، وقد صدر عنه مثله في حقِّ منْ هو أنبل مِن ابن سينا وأمثل، وقد عارضه جماعة منهم: القاضي عياض بمثل صنيعه، وأنا بريء من كليهما، والاجتراء به إليها، ولا يرتاب ذو معرفة وإنصاف أنَّه لو سُلِّم أنَّ كلام الشَّيخ الرَّئيس يدلُّ على استحلال المشروب تداويًا كيف يصحّ قوله؛ فكان منتهى حاله في صفاء الإيمان والتزام الإحسان إن استثنى شرب الخمر لغرض التَّشفي، وبأيِّ دليل ثبت عنده أنَّه لم يرد غيره من الطِّلاء والنَّقيع والسُّكر، بل الواجب أنْ يحمل أنَّه أراد المثلَّث والنَّبيذ والمتَّخذ من العسل والحبوبات على ما هو مقتضى مذهبه، وبذلك لا يحلّ تضليله فضلًا عن تكفيره.



(1) في السُّنن: (3680).

(2) في السُّنن: (1866).

(3) في الصَّحيح (الإحسان): (5383).

(4) في الصَّحيح: (5580).

(5) في الصَّحيح: (1980).

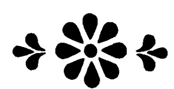
(6) في الصَّحيح: (5579).

[درجات الأنبياء]

[وَلا يَبْلُغُ وَلِيٌّ دَرَجَةَ الأَنْبِيَاءِ] لأنَّهم معصومون مأمونون عن خوف الخاتمة، مكرمون بالوحي ومشاهدة الملائكة، مأمورون بتبليغ الأحكام، وإرشاد الأنام، وربَّما يستدلّ على هذا المُدَّعى بما رُوي من أنَّه: «**مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلا غَرَبَتْ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِيْنَ عَلَى أَحَدٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ**»[1] فإنَّه يفيد أنَّه فوق كلِّ وليٍّ، ودون كلِّ نبيٍّ **خلافًا لبعض الكرَّاميَّة والرَّاوفض**، [/ 130] وربما نُقل هذا عن الشَّيخ الأكبر محيي الدِّين بن عربي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال صاحب الإشراق[2] في بعض تصانفيه: الأولياء قد شاركوا الأنبياء في ظهور الخوارق، والاطلاع على الحقائق، بل قد يكون بعضهم أكثر اطلاعًا على بعض الحقائق من بعض الأنبياء، فإنَّ كثيرًا من أعظم أولياء هذه الأُمَّة ربَّما ترجَّحوا في الاطلاع على المغيَّبات على بعض أنبياء بني إسرائيل، واحتياج موسى إلى الخضِر عَلَيْهِمَا السَّلَامُ شاهدٌ ظاهرٌ على ذلك. انتهى.

والدَّليل وإنْ تمَّ إنَّما يفيد الظَّن، فلا يحلُّ أنْ يُجترأ على تكفير المخالف في هذا الحكم، وليس الكلام في دعوى الاستغناء عن وساطة الأنبياء في الاطلاع على أحكام الله تعالى فإنَّه كفرٌ بلا ريب.



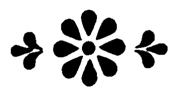
---

(1) تقدَّم تخريجه.

(2) هو أبوالفتوح يحيى بن حبش، الملقَّب شهاب الدِّين السَّهروردي، المقتول، المتوفى سنة: (587هـ).

[عدم سقوط التَّكليف عن المكلَّف]

[وَلا يَصِلُ العَبْدُ مَا دَامَ عَاقِلًا بَالِغًا إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ] لعموم الخطابات الواردة بالتَّكليف، وتحقُّق مناطه بالعقل وإجماع الأُمَّة على أنَّ جميع ما فرض الله تعالى عليهم في كتابه وسنَّة رسوله فرض واجب، وحتم لازم، لا يجوز التَّخلف عنها، ولا يسع التَّفريط فيها بوجه من الوجوه لأحد من النَّاس من رسول ونبيٍّ، أو صدِّيق ووليٍّ، وإنْ بلغ أنهى المراتب، وأعلى الدَّرجات، وأرفع المنازل وأشرف المقامات، من غير عذر اعتبره الشَّارع، خلافًا للإباحيَّة حيث زعموا أنَّ بصفاء القلب والبلوغ إلى غاية المحبَّة تسقط التَّكاليف الشَّرعيَّة، وهو كفر لا محالة، وما رُوي عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا لَمْ يَضُرَّهُ ذَنْبٌ»[1] معناه أنَّه لا يضرّه بالعصمة، أو بالتَّوفيق للتَّوبة، فيكون كمن لا ذنب له، فلا يلحقه ضررها، كيف فإنَّه إذا سقطت لم تبق ذنبًا، وفي الحديث أطلق عليه اسم الذَّنب.



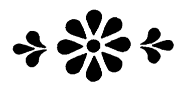
(1) أخرجه أبو القاسم القشيري في الرِّسالة القشيرية: 295، باب التَّوبة. من حديث أنس بن مالك.

[تقسيم النُّصوص الشَّرعيَّة]

[وَالنُّصُوْصُ] أي الأدلَّة السَّمعيَّة من الكتاب والسُّنَّة على الإطلاق لا القسم الخاص الذي سيق له اللَّفظ مع احتمال التَّخصيص والتَّأويل.

[تُحْمَلُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا] أي معانيها المتبادرة إلى الأفهام، من عموم وإطلاق وتعيين وإبهام، والمتشابهات تتلقَّى بالتَّسليم والانقياد، ويفوَّض إلى الله تعالى وإلى من علَّمه سبحانه منها المراد.

[مَا لَمْ يَصْرِفْ عَنْهَا دَلِيْلٌ] (1) من العقل أو النَّقل، فكلَّما ورد ممَّا ظاهره الجسميَّة في الشَّاهد كالاستواء واليد والوجه والعين فهي صفات الله تعالى، ثُمَّ لمَّا دلَّ العقل والنَّقل على انتفاء ما هو من لوازم الجسميَّة عُلِم أنَّها ليست بجوارح وأعضاء، ولا أبعاض وأجزاء، فهي صفات بلا كيف، والمراد منها موكول إلى الله تعالى، وليس علينا إلَّا التَّسليم مع التَّقديس [/ 131] عمَّا لا يليق بجنابه سبحانه والتَّعظيم وهذا هو المعنى بالمذكور في الأصول من أنَّ حكم المتشابهات التَّوقف، **نعم إذا خيف على العامَّة تورُّطهم في التَّشبيه، وعدم وقوفهم على حدِّ التَّنزيه، إذا لم يحمل اليد على القدرة، والوجه على الذَّات، والاستواء على الاستيلاء مثلًا، فلا بأس بصرف فهمهم إليها، تخليصًا لهم من آفة التَّشبيهات، والإلحاد في الصِّفات، حسب ما يسعه اللُّغة، على قدر ما يدعو إليه الحاجة لخلل في فهم العامَّة، ولا يصحّ الجزم بأنَّها المراد منها.**



(1) لم أجد هذا النَّصّ في متن النَّسفيَّة المطبوعة أو المخطوطة التي بين يديَّ، وكذلك لم يذكر في شرح التَّفتازاني من طبعة البيروتي.

[حجِّية النُّصوص القطعيَّة]

[قَطْعِيٌّ] فلا يجوز تخصيص عامّ الكتاب ومتواتر السُّنَّة، ولا تقييد مطلقها بخبر الواحد وما يجري مجراه، فإنَّه قطعيُّ الدِّلالة عند العراقيين من أئمَّتنا الحنفيَّة، ومن تابعهم من أئمَّة خُراسان، وما وراء النَّهر، كالقاضي أبي نصر الحسن بن أحمد الـمرْوَزِي، والقاضي أبي زيد الدَّبُوسي، وشمس الأئمَّة، وفخر الإسلام، خلافًا للشَّافعي، وأبي المنصور الماتريدي ومن تابعهما.

[وَالعُدُوْلُ عَنْهَا] أي عن ظواهر النُّصوص.

[إِلَى مَعَانٍ يَدَّعِيْهَا أَهْلُ البَاطِلِ] وهم الإباحيَّة، سمُّوا ملاحدة لعدولهم عن المعنى الظَّاهر الصَّحيح المتبادر إلى المعنى الفاسد بتخيُّلات باطلة، وتمويهات فارغة وباطنيَّة، لادعائهم أنَّ النُّصوص ليست على ظواهرها، بل لها معانٍ باطنة لا يعرفها إلَّا المعلَّم المعصُوم، كقولهم: إنَّ الجنَّة رجلٌ أُمرنا بموالاته، وهو إمام الوقت، وإنَّ النَّار رجلٌ أُمرنا بمعاداته، وهو خصمه، وإنَّ المحرَّمات رجالٌ أمر الله بمعاداتهم، والفرائض رجال أمرنا بموالاتهم، ومقصودهم إسقاط التَّكاليف، ورفع الشَّريعة، وأنَّ المراد من قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: 19]: عليٌّ وفاطمة، ومن قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: 22]: الحسن والحسين، والمراد من الكسف السَّاقط عليٌّ، وأنَّ المراد في قوله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الأحزاب: 72]: الإمامة، قد حملها أبو بكر وعمر، وأنَّها حقُّ عليٍّ إلى غير ذلك من الهذيانات.

[إِلحَادٌ] أي ميل عن الحقِّ، وعدول عن صواب الطَّريق، وكفر بالله وبرسوله، لكونه تكذيبًا صريحًا، ضرورة أنَّ المراد منها ظواهرها.

واعلم أنَّ الواجب تقرير الظَّواهر، ومع ذلك فيها إشارات إلى حقائق، وتنبيهات على دقائق، ربَّما تنكشف على أرباب الشُّهود والمكاشفة، وأصحاب السُّلوك والمجاهدة، مع المحافظة عليها، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ

سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: 69]، وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ**».[1] [/ 132]

فالقرآن له ظاهر هو حدُّه الذي لا يجوز لأحد الخروج منه، والشُّذوذ عنه، وبَطن هو مطلعه، وهو غير مقصور على غاية ولا مُنتهٍ عند حدٍّ ونهاية، يفتح الله فيه على الصَّغير ما لا يفتحه على العظيم، فإنَّ فوق كلِّ ذي عِلمٍ عليم، وهو بحر طهور ماؤه، عذب شرابه، بارد سُقياه، يخرج منه اللؤلؤ والمرجان، وتفهمه وتذكره وتدبره إنَّما يكون بصدق النِّية، وخلوص الطَّوية، وتعظيم الحُرمة، وطيِّب الطُعمة، وتطهير النَّفس عن رذائل الأخلاق، وأرداء الأوصاف، إذ العلم عبادة القلب، وصلاة السِّرِّ، وقُربة الباطن إلى الله تعالى، فلا يحصل إلَّا بعد طهارة القلب، وصفاء السِّرِّ من خبائث الطَّبيعة، والصِّفات المذمومة.

فمن صفا سرَّه، وبذل مجهوده في السَّعي فيما كلِّف به من حفظ الحدود، أعطاه الله فهمًا لاستنباط حكمِه، وإصابة دُرره، وصدر عنه بأعظم الفوائد، ورجع بأجزل الزَّوائد، ولذلك ترى الفقهاء إذا تدبَّروا فيه يأتي كلُّ خَلَفٍ منهم بما لم يأت به سلف، والأدباء يأتي منهم الآتي بما شذَّ على الماضي، والحكماء أبدًا بعجائب حارت لها العقول غموضًا ودقَّة، وبهاء ورقَّة، ولدى الله المزيد، ومأدبته لا تنفد، وبحره يغيض، ونواله لا يَبِيد.



---

(1) أخرجه بهذا اللَّفظ الطَّحاوي في مشكل الآثار: (3095) من حديث عبد الله بن مسعود.

[إنكار الإجماع]

[وَرَدُّ النُّصُوْصِ] بإنكار الأحكام القطعيَّة التي دلَّت عليها الكتاب ومتواتر السُّنَّة قطعًا.

[كُفْرٌ] لأنَّه تكذيب لله ولرسوله، وسكت المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن شأن الإجماع إشارة إلى أنَّه إذا لم يصحبه النَّقل القطعي من الكتاب أو متواتر السُّنَّة لا يكفَّر رادَّه مطلقًا، ثُمَّ التَّفصيل إنَّ أقوى مراتبه إجماع الصَّحابة نصًّا، ثُمَّ إجماعهم بسكوت البعض، ثُمَّ إجماع منْ بعدَهم على حكمٍ لم يظهر فيه خلاف سابق، ثُمَّ الإجماع على حكم سبق فيه خلافٌ، ثُمَّ يختلف الإجماع حاله بالنَّظر إلى انتقاله إلينا بالنَّقل المتواتر، أو المشهور، أو الآحاد، والمعتمد عند المحقِّقين من الحنفيَّة[1] وغيرهم أنَّ الإجماع الذي يصاحبه متواتر النَّقل عن الشَّارع كالأركان الخمسة للإسلام يكفُر جاحد ما ثبت به لتكذيبه إيَّاه[2]، وما لا يصاحبه هذا كاستحقاق بنت الابن مع الصُّلبيَّة السُّدس فلا يصحّ تكفيره.

ومنْ كفَّر جاحد الإجماع السَّاذج إنَّما كفَّر جاحد الرُّتبة الأولى إذا ثبت بالتَّواتر، وعُلم ثبوته قطعًا، لأنَّ التَّكذيب الذي هو مناط التَّكفير إنَّما يتصَّور تحقُّقه في ذلك.

وأنكر حجِّية الإجماع بالكليَّة **النَّظام**، **والكاشاني** من المعتزلة، **والخوارج**، وأكثر

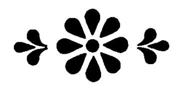
(1) وهم العراقيُّون من الحنفيَّة، ومن تابعهم من مشايخ خراسان وما وراء النَّهر، كالقاضي أبي زيد الدَّبوسي، والإمام علاء الدِّين السَّمرقندي صاحب الميزان، وغيرهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(2) قال الشَّيخ صفيُّ الدِّين الهندي في النِّهاية: جاحد الحكم المجمع عليه من حيث إنَّه مجمع عليه بإجماعٍ قطعي لا يكفر عند الجماهير، خلافًا لبعض الفقهاء، وإنَّما قُيِّد بالإجماع القطعي، لأنَّ جاحد حكم الإجماع الظنِّي لا يكفر وِفاقًا. انتهى تقرير شرح التَّحرير [التَّقرير والتَّحبير لابن أمير حاج: 3/ 114]. (المرجاني).

الرَّوافض، وخصَّ على تنصيص الجميع **عيسى** [/ 133] **بن أبان**[1] من الحنفيَّة، **وأبو بكر الباقلاني** من المالكيَّة، **وداود الظَّاهري**، وبعض المعتزلة، وهو رواية عن الشَّافعي، وعلى اتفاق العترة الطَّاهرة الإمَامِيَّة والزَّيديَّة، وعلى أهل المدينة بعض الفقهاء، وهو رواية عن مالك، وعلى الصَّحابة الظَّاهرية، وهو رواية عن أحمد.

قال أبو المعالي الجويني: كيف نكفِّرمن خالف الإجماع ونحن لا نكفِّر منْ ردَّ أصل الإجماع، وإنَّما نبدِّعه ونضلِّله.

وقال أبو حامد الغزالي: في معرفة كون الإجماع حجَّة قاطعة غمُوض يعرفه المحصِّلون لعلم أُصول الفقه، وكونه حجَّة مختلف فيه، ودرْك وجوده ثُمَّ تواتره من أغمَض الأشياء.



(1) نسبة هذا إليه ليست على العموم إذْ في الميزان: فأمَّا إنكار ما هو ثابت قطعًا من الشَّرعيَّات بأن علم بالإجماع والخبر المشهور فالصَّحيح من المذهب أنَّه لا يكفر. انتهى. والتَّقويم مشيرٌ إليه أيضًا إذْ فيه لم نبال بخلاف الرَّوافض إيَّانا في إمامة أبي بكر ولا بخلاف الخوارج في إمامة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفساد تأويلهم وإن كنَّا لم نكفِّرهم للشُّبهة. كتاب التَّقرير والتَّيسير بشرح التَّحرير[: 3/ 113].

* ولكن عندي محمل كلام ابن الهمام هو الإجماع الذي يصاحبه النَّقل القطعي لا الإجماع من حيث هو إجماع ساذج. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

[استحلال المعاصي أو الاستهانة بها]

[وَاسْتِحْلَالُ المَعْصِيَةِ] كبيرة كانت أو صغيرة من غير تأويل [كُفْرٌ] إذا ثبت كونها معصية بدليل قطعيّ.

[وَالاسْتِهَانَةُ بِهَا] عدُّها هيِّنة سهلة، فيجريها مجرى المباحات، ويرتكبها من غير مبالاة، [كُفْرٌ، وَالاسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيْعَةِ] بأنْ عمل بها على وجه السُّخرية [كفرٌ] لأنَّ كلًّا منها من إمارات التَّكذيب.

واعلم أنَّ الإيمان كما مرَّ هو التَّصديق بجميع ما جاء به النَّبي ﷺ وحده، أو مع الإقرار به، وتفاصيله أشياء كثيرة خارجة عن الحدِّ، وإحاطة العدِّ، ممَّا تضمَّنه كتاب الله ودواودين السُّنَّة، ويعوزه استقصاؤه فاكتفي بالإجمال، وهو أنْ يُقرَّ بأنْ لا إله إلا الله، وإنَّ محمَّدًا رسول الله، إقرارًا صادرًا عن مطابقة جَنَانِه واستسلامه، ولكن بحيث لو جذبه جاذب إلى تعقُّل التَّفاصيل وجب إعطاؤها حكمه، فمن حصل له ذلك مع السَّلامة عن المناقضة وهي تكذيب الرَّسول والاستخفاف بالدِّين والاستهزاء على الشَّريعة فهو من أهل الإسلام، وإنْ تلبّس البِدع في دينه.

وفي تكفير المخالف من أهل البدع والأهواء أقوال واختلاف آراء، فمن مبالغ متعصِّب لمذهبه ألزم المخالف ردَّ النَّص فحكم بكفره، ومن مساهل مواسٍ آثر طريق السَّلامة وتوقَّف عن أمره.

❋

[خطورة التَّـكفير]

والحقّ أنَّ أهل القبلة والقائل بالكلمة لا يجوز تكفيرهم بكلِّ هذيان وإنْ كان ظاهر البطلان، فإنَّ مدار التَّكفير ومناطه الذي هو التَّكذيب إنَّما يلزم بإنكار ما تواتر عن الشَّارع في نقله، وأبى عن التَّأويل في نفسه، ومهما احتمله ولو بالمجاز البعيد لا يلزمه إذا كان صادرًا عن ادعاء صارف، فالنَّظر في التَّكفير يتعلَّق بأمور:

الأوَّل: معرفه أنَّه عَدَل عن مقتضى النَّص في رأيه، وهي صعب من جهة الاطلاع على ما في القلب، والشَّخص ربَّما يصعب عليه تحرير اعتقاده فضلًا عن عقيدة غيره. [134 /]

الثَّاني: أنَّ النَّص الَّذي عَدَلَ عن ظاهره محكمٌ، أو محتمل قريب أو بعيد، ومعرفة ذلك ليست بهيِّنة، بل لا يستقلّ بها إلَّا الماهر الحاذق في علم اللُّغة، العارف بها وبعادات العرب في استعمالها واستعارتها، وتجوُّزها ومناهجها في ضرب الأمثال.

والثَّالث: أنَّ ذلك النَّص ثبت بالتَّواتر وبالاشتهار، أو بطريق الآحاد، والمتواتر هل هو على شرطه من عدم إمكان الشَّك وعدم انحطاطه عن مبلغ يفيد القطع إلى أنْ يصل إليه، وأنْ لا يكون للجمع الكثير رابطة في التَّوافق، ولا يتيسَّر معرفة ذلك إلَّا للبارعين في علم الأحاديث والأخبار، وأحوال القرون الماضية والتَّواريخ الباحثة عن الرِّجال وأحوال الرُّواة.

والرَّابع: في أنَّ هذا النَّص هل تواتر عنده أم لا؟ إذ لا يكون الأمور عند الولادة متواترة، ولا مواقع الإجماع متمايزة، بل إنَّما تحصل تدريجًا، وإلَّا فالمخالف جاهلٌ مُخطِ لا مكذّب.

الخامس: أنَّ دليله الباعث على تأويله أهو على شرط البرهان أم لا؟ ويكلُّ قريحة أكثر المبسِّين بالعلم عن فهم شروطه على الاستيفاء، فإنْ كان هو برهانه قاطعًا جامعًا لشرائطه يجب قبوله في صرفه عن ظاهره.

وبالجملة: شرط جواز التّكفير معرفة وجود التّكذيب، وإنّما تتيسّر لمن جمع صحّة الذّهن، ورياضة النّفس، وحدّة الفهم، وتهذيب الأخلاق، مع التّحلي بعلوم النّظر، وكمال الاطلاع على فنون الأثر، ومع هذا كلّه فيه خطر عظيم، لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَنْ قَالَ لِأَخِيْهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا**» أخرجه البُخاري[1]، ومسلم[2]. وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**كُفُّوْا عَنْ أَهْلِ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لا تُكفِّرُوْهُمْ [بِذَنْبٍ]، فَمَنْ كَفَّرَ أَهْلَ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَهُوَ إِلَى الكُفْرِ أَقْرَبُ**» أخرجه الطّبراني[3].

ولذلك كان أعلام العلم، وأئمّة الشّرع، ورؤس المجتهدين كأبي حنيفة، والشّافعي يكفّون عن تكفير أهل القبلة[4]، وشركاء الكلمة، وحكاه عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ الحاكم الشّهيد في المختصر وغيره، وهو مختار أبي الحسن الكرْخي، وأبي بكر الرّازي وغيرهما من أئمّتنا المحقّقين.

وقال عبد الله بن يعقوب الحارثي[5]: كان أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ يكفُّ لسانه عن أهل القبلة، ويعظّم حرماتهم، ويراعي حقوقهم، ويتجاوز عن زلاتهم، وهذا مذهبنا ومذهب سلفنا الصّالحين. انتهى.

وعن هذا حُمل قول أبي حنيفة لجهم بن صفوان التّرمذي[6]: اخرج عنّي يا كافر

---

(1) في الصّحيح: (6109).

(2) في الصّحيح: (216).

(3) في المعجم الكبير: 12/ 272. (13089).

(4) «مسألة الكفر عبارة عن إنكار ما علم بالضّرورة مجيء الرّسول عَلَيْهِ السَّلَامُ، فعلى هذا لا يكفر أحد من أهل القبلة، لأنّ كونهم منكرين لما جاء به الرّسول غير معلوم ضرورة، بل نظرًا. هذا مبني على ما مضى من حدّ الإيمان، وهو أقرب إلى احتياط من قول الباقين، فإنّ في تكفير المسلمين خطرًا». تلخيص المحصّل[: 405]. (المرجاني).

(5) ذكره في كتابه: كشف الآثار الشّريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة: 1/ 36 - 37. وهو من الكتب المطبوعة حديثًا، وقد نقل المرجاني بعض الكلام بمعناه.

(6) نقله صاحب المسامرة شرح المسايرة: 305.

على التَّشبيه بجامع المخالفة في أصل من أصول العقائد، وهو مذهب أبي الحسن الأشعري حيث قال في أوَّل كتاب مقالات [135/] الإسلاميين[1]: «اختلف المسلمون بعد نبيِّهم ﷺ في أشياء ضلَّل بعضهم بعضًا، وتبرأ بعضهم عن بعض، فصاروا فِرقًا متباينين، إلَّا أنَّ الإسلام يجمعهم ويعمُّهم».

وعن أحمد بن زاهر السَّرخسي[2] قال[3]: لمَّا حضرت الشَّيخ الوفاة في داري ببغداد قال لي: اجمع أصحابي، فجمعتهم، فقال: اشهدوا عليَّ أنِّي لا أقول بتكفير أحدٍ من عوَّام أهل القبلة، لأنِّي رأيتهم كلُّهم يشيرون إلى معبود واحد، والإسلام يشملهم ويعمُّهم.

وقال الصَّدر الشَّهيد[4] رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره: الكفر شيء عظيم، فلا أجعل المؤمن كافرًا متى وجدت رواية أنَّه لا يكفر، وذكروا: أنَّ المسألة المتعلِّقة بالكفر إذا كان لها تسعٌ وتسعون احتمالًا للكفر، واحتمالٌ واحدٌ في نفيه، فلا ينبغي تكفيره.

قال ابن الهمام[5]: لمَّا ثبت عن أبي حنيفة والشَّافعي عدم التَّكفير فما ذكره في كتب الفتاوى من إكفار أهل البدع كمنكر الرُّؤية، والمعراج، والشَّفاعة، والكرام الكاتبين، وعذاب القبر، والقائل بخلق القرآن، وتفويض الأفعال للحيوان، وغير ذلك، محمله أنَّ ذلك المُعتقَد نفسه كفرٌ، وصاحبه قائل به، ولكن لا نكفِّر بناء على استفراغ وسعه مجتهدًا في طلب الحقِّ.

أقولُ: فيه نظر، والأَوْجه أنَّ ذلك للاكتفاء بما يقتحمه من الإيمان الإجمالي، وما ذكروا منْ أنَّه لا يجوز الاقتداء بهم محمول على عدم الحلِّ، وهو لا ينافي الصِّحة، ثُمَّ

---

(1) 1/ 21.

(2) انقلب الاسم على الشَّارح، والصَّواب أنَّ اسمه: زاهر بن أحمد السَّرخسي.

(3) أسند هذه الحكاية ابن عساكر في كتابه تبيين كذب المفتري: 304 - 305.

(4) نقله ابن نجيم في البحر الرَّائق: 5/ 134.

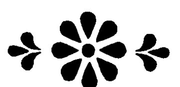
(5) انظر: فتح القدير: 1/ 351.

هذا كلُّه على تقدير اعتبار صحَّة هذا القول. والحقُّ أنَّه مضمحلٌّ في معرض الأدلَّة، وتنصيص رؤساء الأئمَّة.

وقد نقل ابنُ المُنذر إجماع الفقهاء على عدم التَّكفير، [و] في المحيط: بعض الفقهاء لا يكفِّر أحدًا من أهل البدع، وبعضهم يكفِّر من خالف ببدعته دليلًا قطعيًّا.

قال ابن الهمام(1): والنَّقل الأوَّل أثبت، وابن المنذر أعرف بالنَّقل، نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير، ولكن ليس في كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون، بل من غيرهم، ولا عبرة بغير الفقهاء. انتهى كلامه.

قلتُ: والقدوة للفقهاء في هذا عليٌّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(1) في فتح القدير: 6/ 100.

[اجتناب موارد الكفر]

[وَاليَأْسُ مِنَ اللهِ تَعَالَى كُفْرٌ] لقوله تعالى: ﴿لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: 87].

[وَالأَمْنُ مِنَ اللهِ كُفْرٌ] ولقوله تعالى[1]: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: 99]، والأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ليسوا بآمنين، بل أكثر خوفًا من غيرهم، وإنْ كانوا مأمونين.

فإنْ قيل: قد ورد في الحديث: «إنَّ الكَبَائِرَ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَالإِيَاسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ، وَالقُنُوْطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَالأَمْنُ مِنْ [/ 136] مَكْرِ اللهِ» أخرجه البزَّار[2] عن أبي الطُّفيل، والدَّارقطني[3] عن ابن مسعود، فعطفهما على الإشراك المحمول على الكفر ظاهر في أنَّهما غيره، ولذلك ذهبت الشَّافعيَّة إلى أنَّهما كبيرة لا كفرٌ.

قلتُ: لعلَّ المراد منه أنَّ منْ استعظم ذنوبه فاستبعد العفو عنها استبعادًا يدخل في حدِّ اليأس، أو غلب عليه من الرَّجاء ما دخل به في حدِّ الأمن، وإلَّا فاليأس بإنكار سعة الرَّحمة والأمن باعتقاد أنَّه لا مكر لله فكلٌّ منهما كفرٌ لا محالة، ولا يتصوَّر فيه الخلاف، لأنَّه ردٌّ لصريح القرآن.

[وَتَصْدِيْقُ الكَاهِنِ] وهو الذي يخبر عن بعض المُضمرات فيصيب بعضًا ويخطئ أبعاضًا، ويزعم أنَّ الجنَّ يخبره بذلك، وهو ممَّا أبطله الإسلام وحرَّمه، ونهى

---

(1) حدث خطأ طباعي في الآية في الأصل، فتمَّ إصلاحه.

(2) عزاه له الهيثمي في كشف الأستار: (106) من حديث ابن عبَّاس.

(3) عزاه ابن قاسم العبَّادي في الآيات البيِّنات: 3/ 353 للدَّارقطني وقال: لكن صوَّب وقفه على ابن مسعود، وهو عند الطبَّري في تفسيره جامع البيان: (9191) موقوفًا على ابن مسعود.

عن الوقوف عليه، والإصغاء إليه، لغلبة الكذب فيهم، وفرط فريتهم.

[بِمَا يُخْبِرُهُ عَنِ الغَيْبِ] الذي لم يقم عليه دليل، ولا اطلع عليه مخلوق، فإنَّ الغيب وهو الخفي الذي لا يناله المشاهدة ولا يقتضيه البداهة ضربان:

1- ضرب استأثره الله بنفسه، ولم ينصب عليه دليلًا، ولا اطلع عليه غيره، وإيَّاه عُني بقوله تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: 59].

2- وضرب نصب عليه دليلًا كالصَّانع وصفاته، واليوم الآخر وأحواله، وهو المعني بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3].

[كُفْرٌ] لقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: 65]، وقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: 26]، وقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُوْلُ، أَوْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» أخرجه أبو داود[1]، وقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيءٍ فَصَدَّقَهُ لَمْ يُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعَيْنَ يَوْمًا» أخرجه مسلم[2].

ولعلَّ التَّكفير مخصوص بما كان فيه ردُّ ما اعتبر في الإيمان على محاذاة ما قال الشَّيخ أبو المنصُور الماتريدي[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: القول بأنَّ السِّحر كفر على الإطلاق خطأٌ، بل يجب أن يبحث عنه فإن كان في ذلك ردُّ ما لزمه في الإيمان فهو كفر، وإلَّا فلا، فلو فعل ما فيه هلاك إنسان، أو مرضه، أو تفريق بينه وبين امرأته يقتل، لكونه ساعيًا في الأرض بالفساد. هذا كلامه.

والحديث ورد تغليظًا ومبالغة في النَّهي عن اتباعه، والإصغاء إلى كلامه، أو المراد كفران النِّعمة، فإنَّ طلب الأدنى مع التَّمكن من الأعلى دليل عليه كيف فإنَّه

---

(1) في السُّنن: (3899).

(2) في الصَّحيح: (5821). وفيه: أربعين ليلة بدلاً ممَّا هو مذكور.

(3) نقله أبو البركات النَّسفي في الاعتماد في الاعتقاد: 204، والملَّا علي القاري في شرحه على الفقه الأكبر: 249.

قد حكم النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ بكون البعض منه حقًّا، فإنَّه لمَّا سُئل عنهم قال: «**ليسوا بشيء**» قالوا: يا رسول الله: إنَّهم يحدِّثون أحيانًا بالشَّيء فيكون حقًّا. فقال رسول الله ﷺ: «**تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ [/ 137] الحَقِّ يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ فَيَقْذِفُهَا**[1] **فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، فَيَخْلِطُوْنَ مَعَهَا مِائَةُ كَذْبَةٍ**». أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3]، وفي رواية أُخرى: «**يَبْلُغَ الخَبَرُ هَذِهِ السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَتَخْطَّفُ الجِنُّ السَّمْعَ فَيَقْذِفُوْنَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ وَيَرْمُوْنَ، فَمَا جَاؤُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُوْنَ وَيَزِيْدُوْنَ**» أخرجه مسلم[4]، والتِّرمذي[5]، وفي رواية[6]: «**يُصَدَّقُ بِتِلْكَ الكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ**[7] **مِنَ السَّمَاءِ**» أخرجه البخاري[8]، والتِّرمذي[9].

وقال الشَّيخ أبو المنصور[10]: ليس في الآية ما يدلُّ على تكذيب المنجِّمة والمتطبِّبة، ولا شكَّ أنَّـهم ربَّما يصدقون، ويجوز أنْ يجعل الله تعالى في النُّجوم من المعاني والأعلام ما يستنبط منها الأشياء ويُدرك بها الأحكام.

---

(1) عند البخاري: فيقُرُّها.

(2) في الصَّحيح: (5763).

(3) في الصَّحيح: (5817) كتاب السَّلام.

(4) في الصَّحيح: (5819).

(5) في السُّنن: (3224) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(6) هذه الرِّواية تكرَّرت في الأصل مرَّتين، وقد نسبها المرجاني في المرَّة الأولى إلى مسلم والتِّرمذي، ويظهر أنَّـها تكرَّرت بسبب خطأ مطبعي، وإلَّا لا فائدة من تكرارها ناهيك أنَّـها لا توجد في صحيح مسلم، لذلك حذفناها حتَّى يستقيم نظام الكلام.

(7) عند البخاري: سَمِعَ.

(8) في الصَّحيح: (4784). كتاب التَّفسير.

(9) في السُّنن: (3223) مختصرًا.

(10) نقله عنه النَّسفي في مدارك التَّنزيل: 3/ 554. وهو بنحوه في تفسير تأويلات أهل السُّنَّة للماتريدي: 3/ 453.

وقال الشَّيخ أبو البركات النَّسفي[1]: المنجِّم الذي يخبر بوقت الغيث والموت، فإنَّه يقول بالقياس والنَّظر في الطَّالع، وما يدرك بالدَّليل لا يكون غيبًا.

وقال الإمام حجَّة الإسلام في كتاب **منقذ الضُّلَّال**[2]: عِلم هيئة العالَم ليس يتعلَّق منه شيء بالأمور الدِّينيَّة نفيًا وإثباتًا، بل هي أمور برهانيَّة لا سبيل إلى مجاحدتها بعد فهمها ومعرفتها.... وقد عظم جناية من ظنَّ أنَّ الإسلام يُنْصَر بإنكار هذه العلوم، فأنكر جميعها وادعى جهلهم فيها حتَّى أنكر قولهم في الكُسوف والخُسوف.... فزعم أنَّ ما قالوه على خلاف الشَّرع، وليس في الشَّرع تعرُّض لهذه العلوم بالنَّفي والإثبات، ولا في هذه الأمور تعرُّض للأمور الدِّينيَّة.

وقال في **كتاب التَّهافت**[3]: ليس من ضرورة تصديق الأنبياء منازعتهم فيها كقولهم أنَّ كسوف القمر بتوسط الأرض بينه وبين الشَّمس، والأرض كرة، والسَّماء محيطة بها من الجوانب، وإنَّ كسوف الشَّمس وقوف جِرْم القمر بين النَّاظر وبين الشَّمس عند اجتماعهما في العقدتين على دقيقة واحدة.

ومن ظنَّ أنَّ المناظرة فيه من الدِّين فقد جنى على الدِّين وضعَّف أمره، فإنَّ هذه الأمور يقوم عليها براهين هندسيَّة، لا تبقى معها ريبة فمن يطلع عليها، ويتحقَّق أدلَّتها، إذا قيل له: إنَّ هذا على خلاف الشَّرع لم يسْترب فيه، وإنَّما يستريب في الشَّرع، وضرر من بنصره بإنكارها أكثر من ضرر من يطعن فيه، وليس في الشَّرع ما يناقضها، ولو كان لكان تأويله أهون من مكابرة أمور قطعيَّة، فكم من ظواهر أُوِّلت بالأدلَّة القطعيَّة التي لا تنتهي في الظُّهور إلى هذا الحدِّ، وأعظم ما يفرح به الملحدة أنْ يقال: [/ 138] إنَّ هذا وأمثاله على خلاف الشَّرع. هذا كلامه.

أقول: بل ربَّما يشير القرآن إلى صحَّتها، وقد فسَّره مهرة أهل التَّفسير وحذَّاقهم

---

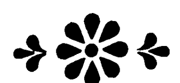
(1) في مدارك التَّنزيل: 2/ 723.

(2) في المنقذ من الضَّلال: 64. و 66. وقد تصرَّف المرجاني في نقل النَّصِّ.

(3) لم أقف على هذا النَّص في تهافت الفلاسفة، لكن انظر صفحة: 206 - 211 من الكتاب المذكور.

على مذاقها، والأحاديث في الباب والآثار المنقولة عن الأصحاب بين صحيح وحسن وضعيف ليس فيها ما يدلُّ على نفيها.

[وَالمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيءٍ] لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: 9] والحكم ضروري من جهة العقل، لم ينازع فيه إلَّا طائفة من **المعتزلة** وقالوا: إنَّ المعدوم الممكن ثابت في الخارج مع عرائه عن الوجود.



[الدُّعاء بخير للأموات]

[وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ لِلأَمْوَاتِ] بالمغفرة والعفو عن الخطيئة، ونيل المثوبة، ورفع الدَّرجة.

[وَصَدَقَتِهِمْ] أي الأحياء.

[عَنْهُمْ] أي الأموات.

[نَفْعٌ لَهمْ] للأموات عندنا، وعند أحمد والجمهور، خلافًا لمالك والشَّافعي ومن تابعهما في وصول ثواب العبادات البدنيَّة كالصَّلاة والتِّلاوة، وللمعتزلة في العبادات كلِّها، وتضمَّن القرآن الأمر بالدُّعاء للوالدين من قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 24]، والإخبار باستغفار الملائكة للمؤمنين بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: 5]، وقوله تعالى: ﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: 7]، وقوله تعالى: ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: 9]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: 10].

ورُوي بأنَّ رجلًا سأل النَّبي ﷺ فقال كان لي أبوان أبرّهما حال حياتهما فكيف لي ببِّرهما بعد موتهما؟ فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إنَّ مِنَ البِرِّ بَعْدَ المَوْتِ أَنْ تُصَلِّي لهَمَا مَعَ صَلَاتِكَ، وَأَنْ تَصُوْمَ لهَمَا مَعَ صِيَامِكَ**» أخرجه الدَّارقطني[1].

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَنْ مَرَّ عَلَى المَقَابِرِ وَقَرَأَ:** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] **إِحْدَى عَشَرَةَ مَرَّةً ثُمَّ وَهَبَ أَجْرَهَا لِلأَمْوَاتِ أُعْطِيَ مِنَ الأَجْرِ بِعَدَدِ الأَمْوَاتِ**» أخرجه الدَّارقطني[2].

---

(1) عزاه ابن الهُمام في فتح القدير: 3/ 133 للدَّارقطني.

(2) عزاه له ابن الهمام في فتح القدير: 3/ 133، قلت: والحديث أخرجه الحافظ الحسن =

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَس» أخرجه أبو داود[1].

وعن سعد بن عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: يا رسول الله، إنَّ أمَّ سعد ماتت فأيُّ الصَّدقة أفضل؟ قال: «المَاءُ» فحفر بئرًا، وقال: هذه لأمِّ سعد. أخرجه أبو داود[2]، والنَّسائي[3].

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ». أخرجه مسلم[4]، وأبو داود[5]، والتِّرمذي[6]، والنَّسائي[7].

وقيل: يا رسول الله إنَّا نتصدَّق عن موتانا، ونحجّ عنهم، وندعوا لهم، فهل يصل ذلك إليهم؟ قال: «نَعَمْ إِنَّهُ لَيَصِلُ إِلَيْهِمْ، وَإِنَّهُمْ لَيَفْرَحُوْنَ بِهِ كَمَا يَفْرَحُ أَحَدُكُمْ بِالطَّبَقِ إِذَا أُهْدِيَ إِلَيْهِ». أخرجه أبو حفص العكبري[8].

وقد استفاض عنه [/ 139] ﷺ ما روي عنه بعدَّة طرق وانتشر مخرِّجوه، وكاد أنْ يتواتر القدر المشترك منه من أنَّه ﷺ ضحَّى بكبشين أحدهما عن نفسه، والآخر عن أُمَّته، وهو في الصَّحيحين[9]، ....

= الخلَّال في جزئه: فضائل الإخلاص وما لقارئها: (53) من حديث سيِّدنا علي بن أبي طالب مرفوعًا من طريق أهل البيت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(1) في السُّنن: (3112).

(2) في السُّنن: (1678) كتاب الزَّكاة.

(3) في السُّنن: 4/ 112. رقم: (6491، 6492).

(4) في الصَّحيح: (4223).

(5) في السُّنن: (2872).

(6) في السُّنن: (1376).

(7) في السُّنن: 6/ 230، 231، 232. رقم: (2760).

(8) عزاه له ابن الهمام في فتح القدير: 3/ 133. دار الكتب العلميَّة.

(9) البخاري في الصَّحيح: (5555، 5562)، ومسلم في الصَّحيح: (5091).

وسنن ابن ماجه[1]، ومسانيد أحمد[2]، وابن أبي شيبة[3]، وابن راهويه[4]، وأبي يعلى[5]، والبزَّار[6]، ومعجم الطَّبراني[7]، وحلية أبي نُعيم[8]، ومستدرك الحاكم[9]، وغيرها، وهو قطعيّ في حصول الانتفاع بعمل غيره فيتمّ المراد.

فإنْ قيل قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: 39] وإنْ كانَ مسوقًا لبيان ما في صُحف إبراهيم وموسى، فحيث لم يتعقَّبه بإنكار كان شريعة لنا على ما عُرف في محلِّه، وهو يدلُّ على أنَّه لا ينتفع الإنسان إلَّا بما سعى، ولا شكَّ أنَّ سعي غيره ليس سعيه.

قلنا: بل إنَّما يدلُّ على أنَّه لا يملك غير سعيه، وهو لا ينافي الانتفاع بسعي غيره، وأجاب صاحب الكشَّاف[10]: بأنَّ نفعه لما كان مبتنيًا على إيمانه وصالح أعماله، كان كأنَّه سعي نفسه، لكونه تابعًا له، وقائمًا بقيامه، ولأنَّ النَّاوي له بحكم الشَّرع كالنَّائب عنه، والوكيل القائم مقامه، ولئن سُلِّم فالذي سبق من الأدلَّة المتواترة معنى يُوجب نسخه أو تخصيصه، فليكن المراد منه ما يكون على سبيل الاتِّهاب.

(1) في السُّنن: (3122).

(2) في المسند: (25358).

(3) عزاه له ابن الهمام في فتح القدير: 3/ 132، وهو من حديث جابر.

(4) عزاه له البدر العيني في البناية شرح الهداية: 12/ 40. وهو من حديث أبي رافع. دار الكتب العلميَّة.

(5) في المسند: (3118). وله طرق أخرى عنه.

(6) في المسند المسمَّى بالبحر الزَّخار: (2344).

(7) في المعجم الأوسط: (1891). وله عنده طرق أخرى.

(8) في عزاه له البدر العيني في البناية شرح الهداية: 12/ 40 من حديث أبي هريرة.

(9) في المستدرك: (7621).

(10) 4/ 428. بتصرُّف من قبل المرجاني.

[إجابة الدّعوات]

[وَاللهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ] لقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: 60] وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يُسْتَجَابُ لأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، يَقُوْلُ: دَعَوْتُ رَبِّي فَلَمْ يُسْتَجَبْ» أخرجه الجماعة[1] إلَّا النَّسائي.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلا يَزَالُ يُسْتَجَابُ لِلعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ، أَوْ قَطِيْعَةِ رَحِمٍ، مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ» أخرجه مسلم[2].

وقال: «مَا مَنْ رَجُلٍ يَدْعُوا اللهَ بِدُعَاءٍ إِلَّا اسْتُجِيْبَ لَهُ، فَإِمَّا أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ فِي الدُّنْيَا، وَإِمَّا أَنْ يُدَّخَرَ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُكَفَّرَ عَنْهُ ذُنُوْبِهِ بِقَدْرِ مَا دَعَا، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ، أَوْ قَطِيْعَةِ رَحِمٍ، أَوْ يَسْتَعْجِلْ» أخرجه التِّرمذي[3]، إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار، وما تواتر من حكايات الأبرار، لكن الجمهور على أنَّ دعاء الكافر لا يستجاب لقوله تعالى: ﴿وَمَا دُعَـٰٓؤُاْ ٱلۡكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾ [غافر: 50] وجماعة على أنَّه يستجاب كما قال سبحانه: ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف: 15].

[وَيَقْضِي الحَاجَاتِ] لقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٍ﴾ [الأنعام: 64].

❊

(1) البخاري في الصَّحيح: (6349)، ومسلم، الصَّحيح: (6934)، أبـو داود، السُّنن: (1479)، التِّرمذي، السُّنن: (3387)، ابن ماجه، السُّنن: (3853).

(2) في الصَّحيح: (6936).

(3) في السُّنن: (36049.

[أشراط السَّاعة]

[وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ] أي علاماتها كما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إِنَّهَا لَنْ تَقُوْمَ حَتَّى تَـرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ: الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوْعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُـزُوْلَ عِيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ، وَيَأْجُوْجَ وَمَأْجُوْجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوْفٍ: خَسْفٌ بِالمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالمَغْرِبِ، [/ 140] وَخَسْفٌ بِجَزِيْرَةِ العَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ اليَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ**». أخرجه مسلم[1]، وأبو داود[2]، والتِّرمذي[3].

[مِنْ خُرُوْجِ الدَّجَالِ] من أبنية المبالغة، سُمِّي به لفرط كذبه، وكثرة تلبيسه، ولسياحته في الأرض بالمسيح، فيظهر في آخر الزَّمان بدعوى الألوهيَّة، ويضلُّ خلقًا كثيرًا، قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ أَمْرٌ مَا أَكْبَـرُ مِنَ الدَّجَالِ**» أخرجه أحمد[4]، ومسلم[5]. وقال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، مَكْتُوْبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: ك ف ر**» أخرجه البُخاري[6]، ومسلم[7]، وأبو داود[8]، والتِّرمذي[9]، إلى غير ذلك من الأحاديث الصَّحيحة الإسناد الكثيرة الطُّرق الخارجة عن التِّعداد.

---

(1) في الصَّحيح: (7286) كتاب الفتن وأشراط السَّاعة.

(2) في السُّنن: (2183).

(3) في السُّنن: (4311).

(4) في المسند: (15833).

(5) في الصَّحيح: (7395).

(6) في الصَّحيح: (7127).

(7) في الصَّحيح: (7363).

(8) في السُّنن: (4316).

(9) في السُّنن: (2245).

وفيها: أنَّه يخرج من خراسان، ويمشي من حلَّة بين الشَّام والعراق، ويطوف شرقًا وغربًا، ويدخل كلَّ بلدة وقرية في معمورة الأرض غير مكَّة والمدينة، ويمكث في الأرض أربعين يومًا، يوم كسَنَة، ويوم كشَهْر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كهذه الأيام، فينزل عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بالبيت المقدس، فيقتله بباب لَدٍّ.

[وَدَابَّةِ الأَرْضِ] وهي الجسَّاسة، رُوي أنَّ طولها ستون ذراعًا، ولها قوائم وزعب وريش وجناحان، لا يفوتها هارب، ولا يدركها طالب، تخرج من أعظم المساجد حرمة، ومعها عصى موسى، وخاتم سليمان عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، تنكت في وجه الكافر فيسودّ وجهه، وفي وجه المؤمن فيبيضّ وجهه، تخبر بالمؤمن عن إيمانه، وبالكافر عن كفرانه، وتتكلَّم بالعربيَّة، وتقول: ألا لعنة الله على الظَّالمين، كما قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النَّمل: 82].

وذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التَّيسير مرويًّا: أنَّ لها ثلاث خُروجات، تخرج أوَّلًا من أقصى اليمن، فيفشو ذكرها في أهل البوادي، ولا يدخل ذكرها مكَّة، ثُمَّ تتكمَّن دهرًا طويلًا، ثُمَّ تخرج بالبادية فيفشُو ذكرها في مكَّة، ثُمَّ تتكمَّن دهرًا طويلًا، فبينا النَّاس في أعظم المساجد حرمة، وأكرمها عند الله، فما يهولهم إلَّا خروجها من بين الرُّكن الأسود حذاء دار بني مخزوم عن يمين الخارج من المسجد، فيتفرَّق النَّاس قوم يهربون، وقوم يبقون للنَّظارة.

[وَخُرُوْجِ يَأَجُوْجَ وَمَأْجُوْجَ] هما جيلان من التُّرك منْ أولاد يافث بن نوح، وقيل: مأجوج من الجيل والدَّيلم، ورُوي مرفوعًا: «**إنَّ عِيْسَى** عَلَيْهِ السَّلَامُ **يُدْرِكُ** [/ 141] **الدَّجَالَ بِبَابِ لَدٍّ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِيهِ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللهُ مِنْهُ، فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوْهِهِمْ، وَيُحَدِّثُهُمْ بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الجَنَّةِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللهُ تَعَالَى إِلَى عِيْسَى أَنْ قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لا يَدَانُ لأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ، فَحَرِّزْ عِبَادِي إِلَى الطُّوْرِ، وَيَبْعَثُ اللهُ تَعَالَى يَأْجُوجَ وَمَأْجُوْجَ** ....

وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُوْنَ». أخرجه مسلم[1].

[وَنُزُوْلِ عِيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ] كما قال النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوْشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيْكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الخِنْزِيْرَ، وَيَضَعُ الجِزْيَةَ، وَيَفِيْضُ المَالُ حَتَّى لا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ، حَتَّى تَكُوْنَ السَّجْدَةُ الوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيْهَا» ثُمَّ قال أبو هريرة: فاقرأوا إنْ شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: 159] أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3].

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُوْنَ عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِيْنَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، فَيَنْزِلُ عِيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَقُوْلُ أَمِيْرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ أُمَّ لَنَا، فَيَقُوْلُ: لا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءَ، تَكْرِمَةَ اللهِ هَذِهِ الأُمَّةَ». أخرجه مسلم[4].

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ» أخرجه مسلم[5]، والبخاري[6].

وقال: «يَطْلُبُ عِيْسَى الدَّجَّالَ فَيُهْلِكُهُ، ثُمَّ يَمْكُثُ فِي الأَرْضِ سَبْعَ سِنِيْنَ». أخرجه مسلم[7].

وقال: «وَيُهْلِكُ اللهَ فِي زَمَانِهِ المِلَلَ كُلَّهَا إِلَّا الإِسْلَامَ، ثُمَّ يُمَكَّنَ فِي الأَرْضِ أَرْبَعِيْنَ سَنَةً» أخرجه أبو داود[8].

---

(1) في الصَّحيح: (7373). ضمن حديث طويل عن الدَّجال.

(2) في الصَّحيح: (3449). كتاب بدء الخلق.

(3) في الصَّحيح: (389، 390)، كتاب الإيمان.

(4) في الصَّحيح: (395). كتاب الإيمان.

(5) في الصَّحيح: (392).

(6) في الصَّحيح: (3450).

(7) في الصَّحيح: (7381). كتاب الفتن.

(8) في السُّنن: (4324).

وروي: «فَيَتَزَوَّجُ وَيُوْلَدُ، وَيَمْكُثُ خَمْسًا وَأَرْبَعِيْنَ سَنَةً، ثُمَّ يَمُوْتُ، فَيُدْفَنُ مَعِيَ فِي قَبْرِي»[1].

[وَطُلُوْعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا] قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْنَ لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا، طُلُوْعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الأَرْضِ». أخرجه مسلم[2]، والتِّرمذي[3]، كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: 158] الآية.

[فَهُوَ حَقٌّ] وثابت كائن لا محالة، والأخبار فيها كثيرة، والآثار مستفيضة شهيرة.



(1) أخرجه ابن الجوزي في وفاء الوفا: (1530)، ورواه أيضًا في المنتظم: 2/ 39.

(2) في الصَّحيح: (398). كتاب الإيمان.

(3) في السُّنن: (3072).

[نزول سيّدنا عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ]

اعلم أنَّ رأي **الجمهور** في ترتيب هذه الآيات: خروج الدَّجال، ثُمَّ نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ خروج يأجوج ومأجوج، ثُمَّ طلوع الشَّمس من مغربها، أمَّا تأخُّر الطُّلوع من نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فإنَّ زمانه زمان تعبُّد وصلاح، فإنَّه يكون الدَّعوة واحدة، والكلمة متَّفقة، ويذهب الشَّحناء والتَّحاسد، ويدعى إلى المال فلا يقبله أحد، وبعد الطُّلوع لا يقبل إيمان الكافر.

وقد مرَّ في الأحاديث السَّابقة أنَّ نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عقيب خروج الدَّجال، وعقيبه خروج يأجوج ومأجوج، [/ 142] وما رُوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أَوَّلُ الآيَاتِ خُرُوْجًا، طُلُوْعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوْجُ الدَّابَةِ**» أخرجه مسلم[1]، والتِّرمذي[2].

فلعلَّ المراد منه أنَّها أوَّل علامات وجودها، وأمارات حصولها، وهو لا ينافي تقدُّم خروج الدَّجال وغيره عليه من علامات قربها هذا، إلَّا أنَّ المصنِّف قدَّم ما صدَّر بالخروج وآخر النُّزول ميلًا إلى التَّأليف والضَّبط، وسكت عن ظهور المهدي، وهو أيضًا من العلامات، لأنَّه لم يقصد الاستقصاء، ولأنَّ الأحاديث الواردة فيه ليست تقاوم غيرها في المتانة، ولا تدلُّ على أنَّه في غاية قرب السَّاعة، ولأنَّه ليس في أمره كثير غرابة كما هي في غيره، بل ربَّما تُحمل على المهدي العبَّاسي على ما ورد: «**المَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ العَبَّاسِ عَمِّي**» أخرجه الدَّارقطني[3]، ورُوي: ....

(1) في الصَّحيح: (7383).

(2) في السُّنن: (2183).

(3) في الجزء الثَّاني من الأفراد: (26). وقال: غريب من حديث قتادة عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفَّان وهو غريب من حديث سليمان التَّيمي عن قتادة، تفرد به محمَّد بن الوليد مولى بني هاشم بهذا الإسناد، ولم نكتبه إلَّا عن شيخنا أبي إسحاق.

«**لا مَهْدِيُّ إلَّا عِيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ**»[1] وإنْ كان ضعيفًا.

ومن الأحاديث الواردة فيه ما روي عنه عَلَيْهِ السَّلَام: «**لا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ العَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي**». أخرجه أبو داود[2]، والتِّرمذي[3].

وفي أخرى لأبي داود[4]: «**وَاسْمُ أَبِيْهِ اسْمُ أَبِي**».

وعنه عَلَيْهِ السَّلَام: «**المَهْدِيُّ مِنِّي، أَجْلَى الجَبْهَةِ، أَقْنَى الأَنْفِ، يَمْلأُ الأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا، يَمْلِكُ سَبْعَ سِنِيْنَ**». أخرجه أبو داود[5]، والحاكم[6]، وصحَّحه ابن العربيّ.

وعنه: «**فَيَجِيءُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَيَقُوْلُ: يَا مَهْدِيُّ أَعْطِنِي أَعْطِنِي؟ فَيَحْثِي لَهُ فِي ثَوْبِهِ مَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَحْمِلَهُ**». أخرجه التِّرمذي[7].

وعنه عَلَيْهِ السَّلَام: «**نَحْنُ سِتَّةٌ وَلَدُ عَبْدِ المُطَّلِبِ، سَادَةُ أَهْلِ الجَنَّةِ: أَنَا، وَحَمْزَةُ، وَعَلِيٌّ، وَجَعْفَرٌ، وَالحَسَنُ، وَالحُسَيْنُ**». أخرجه ابن ماجه[8]، وأبو نُعيم[9].

وأظهر ما يدلُّ على المُدَّعى قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «**المَهْدِيُّ مِنْ عِتْرَتِي مِنْ أَوْلادِ فَاطِمَةَ**». أخرجه أبو داود[10]، ....

---

(1) أخرجه ابن ماجه: (4039).

(2) في السُّنن: (4281).

(3) في السُّنن: (2230).

(4) نفس الرِّواية السابقة.

(5) في السُّنن: (4284).

(6) في المستدرك: (8713).

(7) في السُّنن: (2232). وقال: هذا حديث حسن.

(8) في السُّنن: (4087). بدون كلمة ستَّة.

(9) في معرفة الصَّحابة: (1836). بلفظه.

(10) في السُّنن: (4283).

وابن ماجه[1]، والحاكم[2].

وقوله: «**الْمَهْدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي، لَوْنُهُ لَوْنُ عَرَبِي، وَجِسْمُهُ جِسْمُ إِسْرَائِيلي، عَلَى خَدِّهِ الأَيْمَنِ خَالٌ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ**». أخرجه أبو نُعيم[3]، والرُّوياني[4].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**الْمَهْدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي، وَجْهُهُ كَالْكَوْكَبِ الدُّرِّي**». أخرجه الرُّوياني[5]، وصحَّحه ابن العربيّ.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لفاطمة: «**وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالحَقِّ إِنَّ مِنْهُمَا -يَعْنِي الحَسَنَ وَالحُسَيْنُ- مَهْدِيَّ هَذِهِ الأُمَّةِ**». أخرجه الطَّبراني[6]، وأبونُعيم[7].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**لا خَيْرَ فِي عَيْشِ الحَيَاةِ بَعْدَ المَهْدِيِّ**». أخرجه أبونُعيم[8].

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**مِنَّا المَهْدِيُّ الَّذِي يُصَلِّي عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خَلْفَهُ**». أخرجه أبونُعيم[9].

وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه نظر إلى ابنه [/ 143] الحسن فقال: إنَّ ابني هذا سيِّد كما

---

(1) في السُّنن: (4086).

(2) في المستدرك: (8715).

(3) عزاه له العجلوني في كشف الخفا: (2661).

(4) نفس المصدر السَّابق.

(5) عزاه له السُّيوطي في الجامع الصَّغير: (9245). وقد رواه ابن الجوزي في العلل المتناهيَّة: (1439).

(6) في المعجم الكبير: 3/ 57. رقم: (2675)، والمعجم الصَّغير: 1/ 37. ضمن حديث طويل.

(7) عزاه له السُّيوطي في كتابه العرف الوردي: (87).

(8) أخرجه في كتابه: صفة المهدي، عزاه له المقدسي في كتابه: عقد الدُّرر في أخبار المنتظر: 122.

(9) عزاه له السُّيوطي في العرف الوردي: (64). وهو عند نعيم بن حمَّاد في الفتن: (1103).

سمَّاه النَّبي ﷺ، وسيخرجُ رجلٌ منْ صُلبه يُسمَّى باسْم نبيِّكم يُشبِهه في الخُلُق، ولا يشبهه في الخلق. أخرجه أبو داود[1].

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يخرجُ رجلٌ منْ ولدِ الحسَنِ منْ قِبَلِ المشْرقِ، ولو استقبل له الجبال لهدَمَها، واتخذ فيها طُرقًا. أخرجه نُعيم بن حمَّاد[2].

ثُمَّ ينبغي أنْ يكون قبل خروج الدَّجال كما يُشعر به حديث مسلم فيما سبق، ولأنَّ الظَّاهر من الأمير حين فتح قسطنطينية هو المهدي، وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ بعده: «**فَإِذَا جَاؤُوا الشَّامَ خَرَجَ - يَعْنِي الدَّجَّالُ -، فَبَيْنَمَا هُمْ يُعِدُّوْنَ لِلقِتَالِ، وَيُسَوُّونَ الصُّفُوْفَ، إِذْ أُقِيْمَتِ الصَّلَاةُ، فَيَنْزِلُ عِيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّهُمْ**». أخرجه مسلم[3].

وورد: «**كَيْفَ يَهْلِكُ أُمَّةٌ أَنَا أَوَّلُها، وَالمَهْدِيُّ وَسَطُهَا، وَالمسِيْحُ آخِرُهَا**» أخرجه رَزِين[4]، ثُمَّ ذكر أنَّ للدابَّة ثلاث خروجات أيَّام المهدي، ثُمَّ أيَّام عيسى، ثُمَّ بعد طلوع الشَّمس من مغربها.

❊❊❊

(1) في السُّنن: (4289).

(2) في كتابه الفتن: (1095). بلفظه إلا أنه قال من ولد الحسين بدل الحسن.

(3) في الصَّحيح: (7278).

(4) أي العبدري، عزاه له التَّبريزي في مشكاة المصابيح: (6287). وقد أخرجه ابن المغازلي في مناقب علي: (448) وابن عساكر في تاريخ دمشق: 5/ 395.

[الشُّروط الواجب توافرها في المجتهد]

[وَالمُجْتَهِدُ] الاجتهاد لغةً: بذل المجهود لنيل المقصود.

وشريعةً: بذل الفقيه طاقته لتحصيل الظَّن بحكم شرعي.

وأثره: غلبة الظَّن به مع احتمال نقيضه.

وشرطه: شدَّة الفهم بالطَّبع والعلم بالكتاب والسُّنَّة متنًا وسندًا، وبمعانيهما لغة وشريعة، وبأقسامهما دلالة وإفادة، وخطابات العرب وعاداتهم في الاستعمال، ومناهجهم في ضرب الأمثال، وبمواقع الإجماع وأقوال الصَّحابة، ووجوه القياس والمعاني المؤثِّرة في الأحكام، فمن أتقن هذه الجملة فهو أهل للاجتهاد، فيجب عليه أنْ يعمل باجتهاده، ولا يجوز له تقليد غيره.

فلا يتصوَّر الاجتهاد في القطعيَّات كالاعتقاديَّات، وبعض العمليَّات، وهي التي ثبتتُ بنصِّ الكتاب أو السُّنَّة أو الإجماع ما علم أو اشتهر، بل الواجب والفرض اللَّازم الاعتصام بحبل الله المتين، والقرآن المبين، واعتقاد أنَّه تعالى متَّصف بكلِّ ما وصف به نفسه في كتابه أو سنَّة رسوله، كما وصفه على المعنى الذي أراده، وأنَّ له الأسماء الحسنى، وليس كمثله شيء مع غاية التَّعظيم والتَّقديس في الإثبات والنَّفي، وترك الجدال، والالتفات إلى القيل والقال، وإلَّا فيصير في معرض الخزي الوبال، فإنَّا غير مأمورين به، ولذلك لم يكن المخطيء فيها معذورًا، بل عاصيًا موزورًا.

ثُمَّ العمل بالمتَّفق عليه وما أقبل الأُمَّة كلُّهم إليه، وأمَّا في ما اختلفوا فيه فالواجب على كلِّ أحد اتباع الأدلَّة الظَّاهرة، والاجتهاد في طلب الصَّواب على قدر طاقته من الاجتهاد المطلق [/ 144] أو في المذهب، ومهما عجز عنه وعن تمييز المشروع به عن غيره فقد اضطر إلى التَّقليد حذرًا عن التَّعطيل، فالواجب عليه حينئذ النَّظر في أنَّ أيَّ الأئمَّة أفضل في رأيه، وصوابه أغلب عنده على خطئه، فيستفتيه ويعمل بقوله، ولكنَّه أمر ضروري لا يُصار إليه إلَّا عند الحاجة، ويتقدَّر بقدرها.

وبالجملة: التَّديُّن أمرٌ واجبٌ، والتَّعبدُ حتمٌ لازبٌ، لأنَّ الإنسان لم يخلق عبثًا،

ولم يترك سدىً، ولابد أنْ يكون العمل راجحًا على تركه، ليتحقَّق امتثال ما، ولا يكون فعلًا مهملًا سُوىً، فالقادر على التَّرجيح بالدَّليل يرجِّح به لقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف: 3]، والعاجز عنه يرجِّحه بقول الأفقه الأوْرع ليثق به في علمه وعمله، لقوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾ [النَّحل: 43، 44]، وهذا معنى ما يقال دليل المقلِّد ليس إلَّا قول المجتهد، ومذهبنا في الأصول حقٌّ لا محالة، وفي الفروع صواب يحتمل غيره، ومذهب المخالف بالعكس، ولكن منع العوام عن تقليد غير الأربعة من الأئمَّة لانضباط مذاهبهم، واشتهار مناقبهم، وكثرة أتباعهم، والذَّاب عن أقوالهم مع ما فيها من الجمع والتَّهذيب، والتَّسبير والتَّبويب دون غيرهم، وعن الانتقال من مذهب إلى آخر مخافة اضطرابهم، وانخلال عقيدتهم.

[قَدْ يُخْطِئُ] بالنَّظر إلى الحكم.

[وَقَدْ يُصِيْبُ] لأنَّ الأدلَّة الشَّرعية كاشفة عن الأحكام الثَّابتة في قضاء الله تعالى وقدره السَّابق، فالمجتهد مهما أجرى الدَّليل على وجهه، وأدرك الأمر على ما هو في نفسه، فهو مصيب، وإلَّا فمخطئ خلافًا **للمعتزلة والأشاعرة**، وهو مختار المُزني، والغزالي، وأبي بكر الباقلاني، وعامَّة الشَّافعيَّة، والدَّليل على هذا الأحاديث والآثار الدالَّة على تردُّد الاجتهاد بين الصَّواب والخطأ المتواترة المعنى، فقد صحَّ عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّه قال: «**إِنْ أَصبْتَ فَلَكَ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَلَكَ أَجْرٌ وَاحِدٌ**[1]»[2]، وفي رواية: «**إِنْ أَصبْتَ فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَلَكَ حَسَنَةٌ**»[3].

وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه استحضر امرأة فأجهضت ما في بطنها، فقال عبد الرَّحمن بن عوف وعثمان بن عفَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّما أنتَ مؤدِّب لا نرى عليك

---

(1) «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر». أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، عن أبي هريرة، وعمرو بن العاص، وأخرجه التِّرمذي، والنَّسائي عن أبي هريرة. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(2) أخرجه البخاري في الصَّحيح: (7348)، ومسلم في الصَّحيح: (4487).

(3) أخرجه أحمد في المسند: (17371). من حديث عقبة بن عامر.

شيئًا، فقال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنْ كانا قد اجتهدا فقد أخْطأ، وإنْ لم يجتهدا فقد غشَّك[1].

وفي رواية البيهقي[2] بضمير الواحد وهو لعبد الرَّحمن.

وقول أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الكَلالة أقول [/ 145] برأيي، فإنْ يكُ صوابًا فمن الله، وإنْ يكُ خطأ فمن الشَّيطان[3].

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه سُئل عن رجلٍ تزوَّج امرأة ولم يفْرض لها صَداقًا ولم يدخل بها حتَّى مات؟ فقال: أقول برأيي فإنَّ يكُ صوابًا فمنَ الله، وإن يكُ خطأً فمنِّي ومن الشَّيطان، والله ورسوله بريئان. أخرجه أبو داود[4]، والنَّسائي[5].

وعن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: منْ شاء باهلْته أنَّ الله لم يجعل في مالٍ نِصفًا ونصفًا وثلثًا، فخطَّأ جمهور الصَّحابة كما خطَّؤوه[6].

وعنه: ألا يتّقي الله زيد بن ثابت يجعل ابنَ الابن ابنًا، ولا يجعل أبَ الأب أبًا.[7]

وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الرَّأي إنَّما كان من رسول الله ﷺ مُصيبًا لأنَّ الله تعالى كان يريه، وإنَّما هو منَّا الظَّن والتَّكلُّف. أخرجه أبو داود[8].

وربَّما يستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنبياء: 78، 79] الضَّمير

(1) عزاه إلى عبدالرَّزاق الحافظ ابن حجر في التَّلخيص الحبير: 4/ 69.

(2) في السُّنن الكبرى: 8/ 322.

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنَّف: (31600).

(4) في السُّنن: (2109).

(5) في السُّنن: (3356).

(6) أخرجه البيهقي في السُّنن الكبرى: (12457).

(7) قال ابن الملقِّن في البدر المنير: 7/ 236: يروى هذا التَّوجيه عن ابن عبَّاس، ولا يحضرني من خرَّجه.

(8) في السُّنن: (3581).

للحكومة أو الفُتيا، وكانت بالاجتهاد لصغر سليمان ومخالفته لأبيه، ورجوع داود عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى حكمه، فلو كان اجتهاد كلّ منهما حقًّا لم يكن لتخصيصه وجه، ولكن التَّمسك به ضعيف لاحتمال توافقهما في الفُتيا، ويكون تخصيصه بذكره لإظهار ما تفضَّل عليه في صغره، وجواز أنْ يكون هذا الأمر من سليمان صُلحًا لا حُكمًا، ويؤيِّده أنَّ الحكم في المجتهد فيه يجب إمضاؤه، ولا يجوز نقضه، والرِّواية لم نقف عليها، ولم نطَّلع على حالها.

[**وَرُسُلُ البَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ المَلَائِكَةِ**] **عند الحنفيَّة، والشِّيعة، وعامَّة الأشعريَّة**، وهو الرِّواية الأخيرة عن أبي حنيفة[1]، وفي رواية عنه أنَّ الأفضليَّة بالعكس، **وهو مذهب جمهور المعتزلة، وبعض الأشعريَّة**، ولذلك حُمل قول محمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ في الأصل: وينوي عن يمينه من الحفَظَة، والرِّجال، والنِّساء، على القول الأوَّل، وقوله في الجامع الصَّغير: من الرِّجال، والنِّساء، والحفَظَة، على القول الأخير لأنَّه آخر الكتابين، وإنْ كان الواو لمطلق الجمع غير موجب للتَّرتيب.

[**وَرُسُلُ المَلَائِكَةِ**] وهم العِلْويُّون، والملائكة المقرَّبون، الَّذين يسبِّحون اللَّيل والنَّهار لا يفترون.

[**أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ البَشَرِ**] وهم من سوى الأنبياء **خلافًا للشِّيعة**، فإنَّ الأئمَّة عندهم أفضل من رسل الملائكة.

[**وَعَامَّةُ البَشَرِ**][2] قيَّده في الكافي بالأتقياء منهم، ويفيده قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [التِّين: 4، 6].

[**أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ المَلَائِكَةِ**] الَّذين يدبِّرون الأمر من السَّماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء، وجرى به القلم، لا يعصون الله [/ 146] ويفعلون ما يؤمرون **خلافًا للأشاعرة**، فإنَّ الملائكة عندهم أفضل من عوامِّ البشر مطلقًا، لأنَّ الله تعالى علَّم آدم

---

(1) ولم يذكر الفلاسفة في عداد المخالفين كما هو المشهور في كتب المتأخِّرين، لأنَّهم لا يخالفوننا في المعنى المتنازع فيه بيننا وبين المعتزلة وغيرهم. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

(2) وفي أفضليَّة عامَّة البشر من الملائكة خلاف الأشعري ومن تابعه فإنَّ الملائكة عندهم أفضل من عوامِّ البشر. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

الأسماء كلَّها ثُمَّ عرضهم على الملائكة وأمرهم بالسُّجود لهم تكريمًا وتعظيمًا لشأنه، وإظهارًا لشرفه، وإيذانًا بفضله، ولذلك قال إبليس: أرأيتك هذا الذي كرَّمت عليَّ، أنا خير منه، خلقتني من نار، وخلقته من طين[1]، ولأنَّ طاعتهم أحمز، وعبادتهم أشقّ لكونها عن صوارف جبلوا عليها، وموانع رسخت أعراقهم فيها من الشَّهوة والغضب، ونوازغ الهوى، فتكون أفضل كما قال عَلَيْهِالسَّلَامُ: «**الأَجْرُ عَلَى قَدْرِ التَّعَبِ**» أخرجه البخاري[2]، ومسلم[3]، وقال: «**المُؤْمِنُ أَكْرَمُ عَلَى اللهِ مِنْ بَعْضِ المَلَائِكَةِ**». أخرجه ابن ماجه[4].

وأمَّا اطراد تقديمهم في الذِّكر فلعلَّه لتقدمهم في الوجود، وأمَّا قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: 172][5]، فبعد تسليم أنَّ الرَّد للنَّصارى فقط جاز أنْ يكون العطف للمبالغة باعتبار التَّكثير، كقولك: أصبح الأمير لا يخالفه مرؤوس ولا رئيس، وإنْ كان للتَّكبير فغايته تفضيل المقرَّبين منهم على المسيح في غرابة التَّكوُّن، وسعة العلم، وشدَّة القوَّة، والمطلوب الفضل في رفعة الدَّرجة، وعلوّ المنزلة، وكثرة الأجر، والمثوبة عند الله، وذلك الفوز المبين، فللَّه الحمد ربّ السَّماوات وربّ الأرض ربّ العالمين.

❊

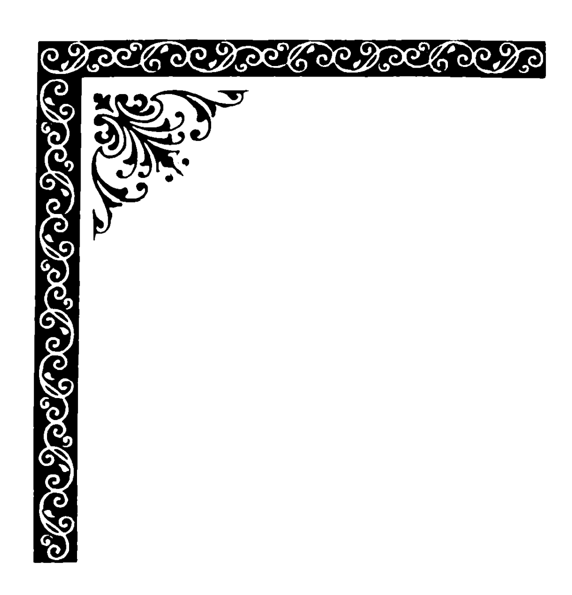
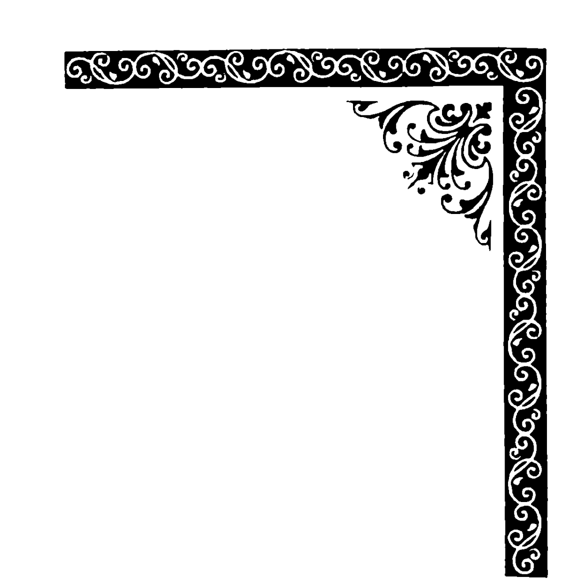
(1) وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على الآخر مطلقًا والنِّزاع فيه. أنوار. (المرجاني).

(2) في الصَّحيح: (1798). بمعناه.

(3) في الصَّحيح: (2927). بمعناه.

(4) في السُّنن: (3947).

(5) فإنَّ مظنَّة الاستنكاف ذلك المعنى وهو مدحض النَّصارى، حيث وجدوا المسيح وُلِد بغير أبٍّ، ومُتَّصفًا بإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، فردَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عليهم بأنَّ الملائكة المقرَّبين فوق المسيح في ذلك المعنى. منه سلَّمه الله. (المرجاني).

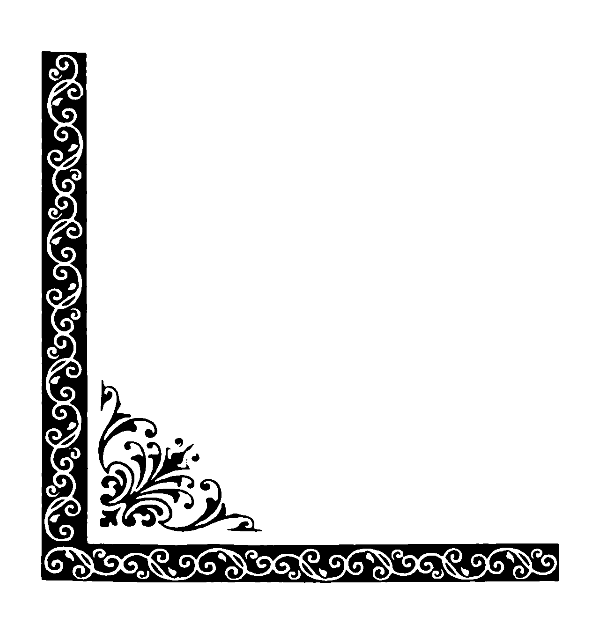
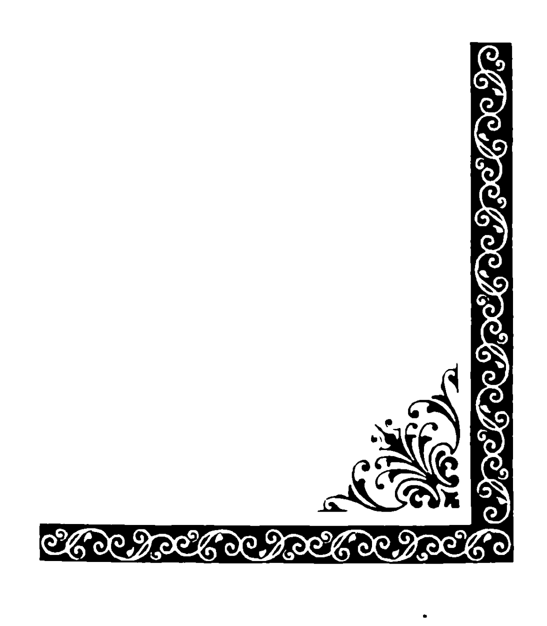



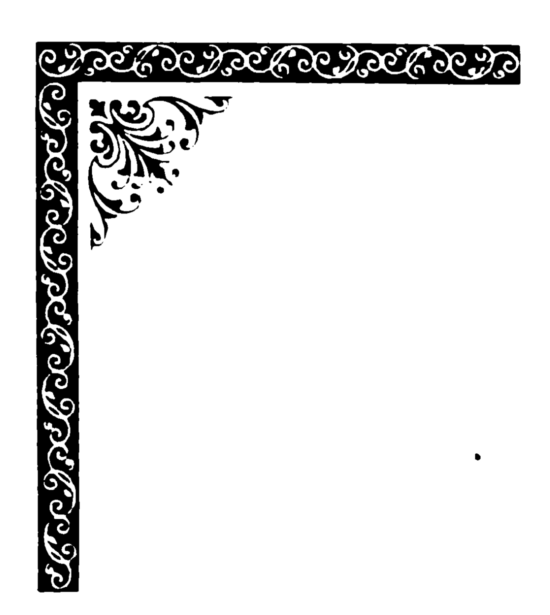
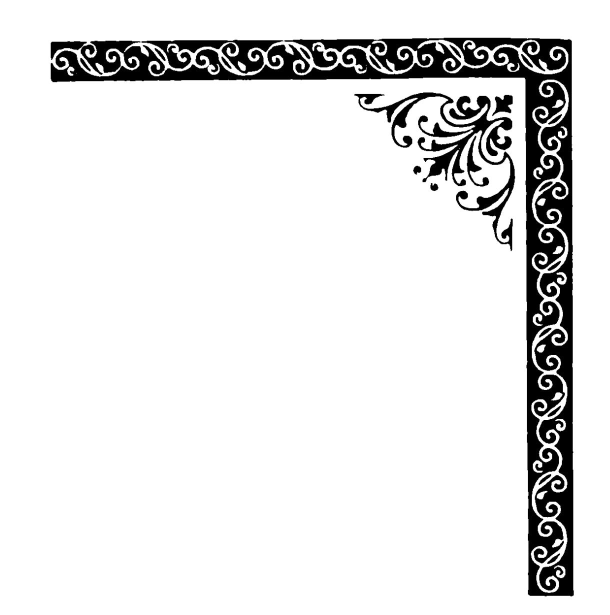
قد يسَّر الله الفراغ لمصنِّفه

من تأليف هذا الكتاب

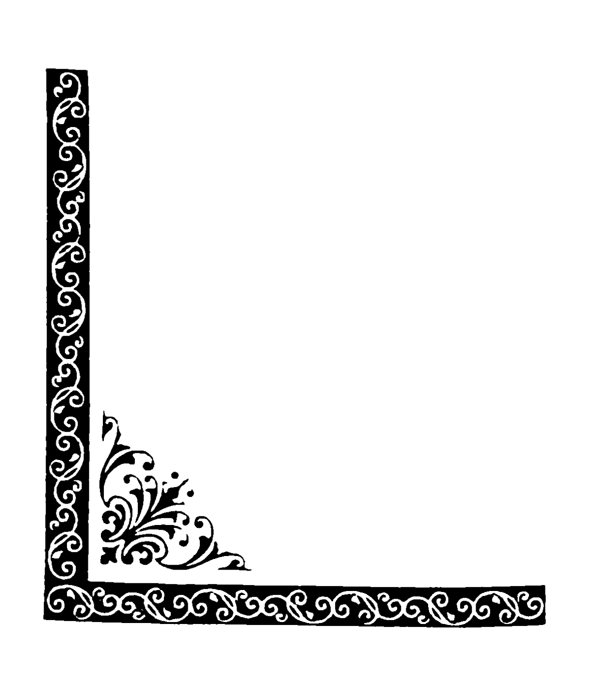
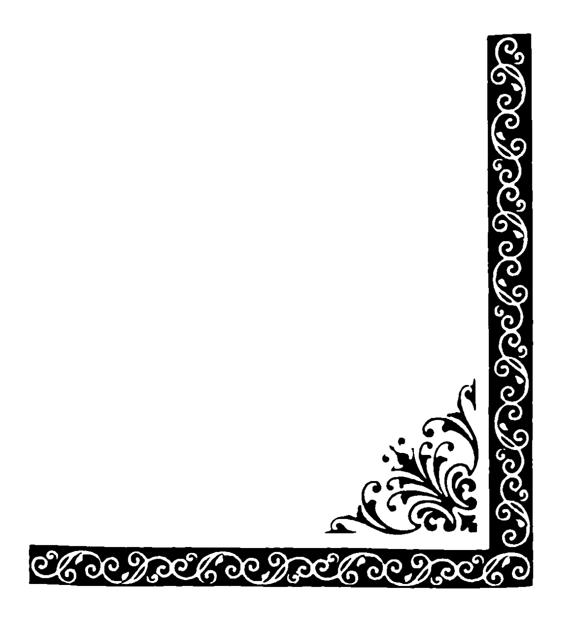
في ألف ومائتين وثلاث وسبعين [1273هـ]

عدد السِّنين والحساب [/ 147]

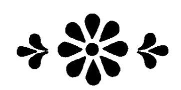



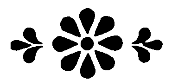
الفهارس العامة

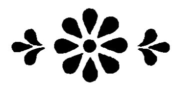
فهرس الآيات



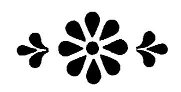
الفرق والجماعات والمذاهب



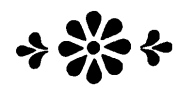
الكتب الواردة في النَّص المحقَّق



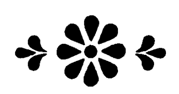
الأحاديث المرفوعة



القواعد والفوائد



الأعلام الواردة أسماؤهم
في الكتاب المحقَّق غير الصَّحابة



المصادر والمراجع

* ابن الأعرابي: أبو سعيد أحمد بن محمَّد بن زياد. ت : 341هـ.
- المعجم: ت: د. أحمد مير بن سيد البلوشي. ط. الأولى : 1992م. مكتبة الكوثر - الرياض

* ابن أبي الدُّنيا: عبد الله بن محمَّد بن عبيد. ت : 281هـ.
- الفرج بعد الشِّدَّة، ت: أبوحذيفة عبيد الله بن عالية، ط، الثَّانية: 1988م، دار الريَّان، القاهرة.

* ابن الأثير: علي بن أبي الكرم محمَّد الشَّيباني الجزري. ت: 630هـ.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ت: علي معوض، عادل عبدالموجود، ط، الأولى: 1994م، دار الكتب العلميَّة، بيروت. وطبعة دار الفكر.

* ابن الأثير: مجد الدِّين أبوالسَّعادات المبارك بن محمَّد الشَّيباني الجزري. ت: 606هـ.
- جامع الأصول في أحاديث الرَّسول ﷺ، ت: عبدالقادر الأرنؤوط، ط، الأولى، دار البيان.

* ابن أبي شيبة: أبوبكر عبد الله بن محمَّد العبسي ت : 235هـ.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. ت : محمد عبدالسَّلام شاهين. ط. الأولى : 1995م. دار الكتب العلميَّة - بيروت. وكذلك بتحقيق الشَّيخ محمَّد عوَّامة.

* ابن أمير حاج: شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد الحنفي. ت: 879هـ.
- التَّقرير والتَّحبيير، ط، الثَّانية: 1983م، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* ابن الجوزي : أبوالفرج عبدالرَّحمن. ت : 597هـ.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. ت: الشَّيخ خليل الميس. ط. الثَّانية: 1424هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. ت: محمَّد ومصطفى عبدالقادر عطا. ط.

الأولى: 1992م - دار الكتب العلميَّة - بيروت.
- الوفا بأخبار المصطفى، ت: د. عامر صبري، ط، الأولى: 2018م، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة، مملكة البحرين.

* ابن حبَّان : محمَّد بن أبي حاتم البُستي : ت : 354.
- الصَّحيح (الإحسان). ت: شعيب الأرناؤوط. ط: الثَّانية: 1993م -مؤسسة الرسالة -بيروت.
- المجروحين من المحدثين، ت : حمدي عبدالمجيد السَّلفي. ط : الأولى : 2000م. دار الصُّميعي.

* ابن حجر الهيتمي: أحمد بن محمَّد بن حجر المصري ثُمَّ المكِّي الشَّافعي. ت: 974هـ.
- الصَّواعق المحرقة على أهل الرَّفض والضَّلال والزَّندقة، دار الفكر، بيروت.

* ابن خزيمة: أبوبكر محمَّد بن إسحاق السُّلمي، النَّيسابوري. ت: 311هـ.
- الصَّحيح، ت: د. محمَّد مصطفى الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

* ابن خلِّكان : أحمد بن محمَّد. ت : 681هـ.
- وفيات الأعيان. ت : د. إحسان عباس ، ط. 1397هـ. دار صادر - بيروت.

* ابن الدُّبيثي: محمَّد بن أبي المعالي سعيد. ت: 637هـ.
- ذيل تاريخ بغداد، ت: مصطفى عبدالقادر عطا، ط، الأولى: 1417هـ، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* ابن السُّني: أبوبكر أحمد بن محمَّد الدِّينوري. ت: 364هـ.
- عمل اليوم واللَّيلة. ت: عبد الله حجَّاج، ط. مكتبة التُّراث الإسلامي. القاهرة.

* ابن سيده: أبوالحسن علي بن إسماعيل المرسي. ت: 458هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبدالحميد هنداوي، ط، الأولى: 2000م، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* ابن شاهين: أبوحفص عمر بن أحمد البغدادي. ت: 385هـ.

- شرح مذاهب السُّنَّة ومعرفة شرائع الدِّين والتَّمسُّك بالسُّنن. ت: عادل محمَّد، ط، الأولى: 1995م، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

* ابن شبَّة: عمر بن شبه النميري البصري. ت: 262هـ.
- تاريخ المدينة، ت: فهيم شلتوت، طبع في جدّة على نفقة السيِّد حبيب.

* ابن الصَّلاح : عثمان بن عبدالرحمن الشَّهرزوري. ت : 643هـ.
- المقدمة. ت: عبدالرَّحمن محمَّد عثمان ، ط : دار الفكر العربي.

* ابن طهمان: إبراهيم بن طهمان الخرساني. ت: 168هـ.
- مشيخة إبراهيم بن طهمان ، ت: محمَّد مالك، مجمع اللُّغة العربيَّة، دمشق.

* ابن عابدين: محمَّد أمين بن عمر الدِّمشقي الحنفي. ت: 1252هـ.
- ردُّ المحتار على الدُّر المختار، دار الفكر، بيروت.

* ابن عبدالبر : أبو عمر يوسف بن عبد الله النَّمري. ت : 663هـ.
- -الاستيعاب في أسماء الأصحاب، ط، دار الكتاب العربي، بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله، ت: أبو الأشبال الزهيري. ط. الأولى: 1994م - دار الجوزي - السعودية.

* ابن عبدالحكم: عبدالرَّحمن بن عبد الله بن عبدالحكم المصري. ت: 257هـ.
- فتوح مصر والمغرب، ط، الخانجي، ومكتبة الثَّقافة الدينيَّة، القاهرة.

* ابن العربي الحاتمي: محي الدِّين محمَّد بن علي الطَّائي. ت: 638هـ.
- الفتوحات المكيَّة، دار صادر، بيروت.
- مواقع النُّجوم ومطالع أهلَّة الأسرار والعلوم، المطتبة العصرية، لبنان.
- وكذلك شرحه المسمَّى طوالع منافع العلوم للعشاقي، ت: محمَّد الجادر، محمود قليج، ط: الأولى: 2021م، دار نينوى للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع.

* ابن العربي المعافري: أبوبكر محمَّد بن عبد الله. ت: 543هـ.
- سراج المريدين في سبيل الدِّين، ت: عبد الله التَّوراتي، ط: الأولى: 2017م، الدَّار الكتانيَّة، المغرب.

* ابن عدي : أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني : 365هـ.
- الكامل في ضعفاء الرِّجال. ت : د. سهيل زكار أيحيى مختار غزاوي. ط. الثَّالثة : 1985م – دار الفكر – بيروت.

* ابن عراق : لأبي الحسن علي بن محمد. ت : 963هـ.
- تنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنيعة الموضوعة. ت : السَّيد عبد الله بن الصِّديق. ط. الأولى : 1399هـ. دار الكتب العلمية – بيروت.

* ابن عساكر: أبوالقاسم علي بن الحسن. ت: 571هـ.
- تاريخ دمشق. ت: مجموعة من الباحثين، ط. دار الفكر. دمشق.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. ط. 1979م – دار الكتاب العربي – بيروت. وطبعة دار التَّقوى بتحقيق: أنس الشَّرفاوي.

* ابن العماد الحنبلي: عبدالحي أبوالفلاح. ت: 1089هـ.
- شذرات الذَّهب في تاريخ من ذهب، ط. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

* ابن فارس: أحمد بن فارس الرَّازي. ت: 395هـ.
- مجمل اللُّغة، ت: زهير عبدالمحسن، ط، الثَّانية: 1986م، مؤسسة الرِّسالة، بيروت.

* ابن قاسم العبَّادي: أحمد بن قاسم الشَّافعي. ت: 994هـ.
- الآيات البيِّنات على شرح جمع الجوامع، ت: زكريا عميرات، ط، دار الكتب العلميَّة، بيروت

* ابن قانع: عبدالباقي بن قانع البغدادي. ت: 351هـ.
- معجم الصَّحابة، ت: صلاح المصراتي، ط، الأولى: 1418هـ، مكتبة الغرباء، المدينة المنوَّرة.

* ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم الدينوري. ت: 276هـ.
- عيون الأخبار، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* ابن قطلوبغا: قاسم السودوني. ت: 879م.

- تاج التَّراجم في طبقات الحنفيَّة، ت: محمَّد خير رمضان، ط، الأولى: 1992م دار القلم، دمشق.

* ابن كثير : إسماعيل بن كثير القرشي. ت: 774هـ 0

- تحفة الطَّالب بمعرفة أحاديث ابن الحاجب. ت : عبدالغني الكُبيسي. ط. الأولى: 1406هـ - دار حراء - مكة المكرمة.

- تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت.

* ابن كمال باشا: أحمد بن سليمان. ت: 940هـ.

- بيان الفرق الضَّالة، دار السَّلام، القاهرة.

* ابن ماجه: محمَّد بن يزيد القزويني. ت: 275هـ.

- السُّنن. ت: د. بشَّار عواد معروف، ط. الأولى: 1998م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

* ابن المغازلي: علي بن محمَّد الواسطي. ت: 483هـ.

- مناقب أمير المؤمنين علي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، ت: تركي الوادعي، ط، الأولى: 2003م، دار الآثار، صنعاء.

* ابن الملقِّن: عمر بن علي الأنصاري. ت: 804هـ.

- البدر المنير في تخريج أحاديث الشَّرح الكبير. ت: آركي نور محمَّد، ط. الأولى: 2009م - دار العاصمة - السُّعودية.

* ابن المنذر: محمَّد بن إبراهيم النَّيسابوري. ت: 319هـ.

- الأوسط في السُّنن والإجماع والاختلاف، ت: صغير أحمد، دار طيبة، الرِّياض، وطبعة الأوقاف القطريَّة.

* ابن منظور: محمد بن مكرم. ت : 711هـ.

- لسان العرب. ط. 1968م. دار صادر - بيروت.

* ابن نجيم: زين الدِّين بن إبراهيم المصري. ت: 970هـ.

- البحر الرَّائق شرح كنز الدَّقائق، دار الكتاب الإسلامي.

* ابن الهمام: كمال الدِّين محمَّد بن عبدالواحد السيواسي. ت: 861هـ.
  - فتح القدير، دار الفكر، بيروت.
* الإيجي: عضد الدِّين عبدالرَّحمن بن أحمد. ت: 756هـ.
  - العقائد العضديَّة، ط: 1316هـ، در سعادت، مطبعة عثمانيَّة.
  - المواقف في علم الكلام، ط. عالم الكتب، بيروت.
* أبوداود: سليمان بن الأشعث السِّجستاني. ت: 275هـ.
  - السُّنن. ت : الشَّيخ محمَّد عوَّامة، ط. الأولى: 1998م، مؤسسة الرَّيان، بيروت.
* أبوالشَّيخ: عبد الله بن محمَّد الأصبهاني. ت: 369هـ.
  - كتاب العظمة، ت: رضاء الله المباركفوري، ط، الأولى: 1408هـ، دار العاصمة الرِّياض.
* أبوطالب المكي: محمد بن علي بن عطية الحارثي. ت: 386هـ.
  - قوت القلوب في معاملة المحبوب، ت: د. محمود الرّضواني. ط. الأولى: 2001م – دار التراث – القاهرة.
* أبونعيم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني. ت : 430هـ.
  - أخبار أصبهان. مصورة عن طبعة ليدن.
  - تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة، ت: د. علي بن محمَّد الفقيهي، ط، الأولى: 1987م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
  - حلية الأولياء، ط. الأولى: 1974م – مطبعة السَّعادة – مصر.
  - دلائل النُّبوَّة، دار النَّفائس، بيروت.
  - فضائل الخلفاء الأربعة، ت: صالح بن محمَّد العقيل، ط: الأولى: 1997م، دار البخاري، المدينة المنورة.
  - معجم الصَّحابة، دار الكتب العلميَّة، بيروت.
* أبويعلى: أحمد بن علي الموصلي. ت: 307هـ.
  - المسند، ت: حسين سليم أسد، ط. الأولى: 1988م – دار المأمون للتراث – دمشق.

* الأشعري: أبوالحسن علي بن إسماعيل. ت: 324هـ.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين.

* أحمد بن حنبل : أبو عبد الله الشَّيباني. ت : 241هـ.
- المسند. ط. الأولى : 1991م - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- فضائل الصَّحابة، ت: د. وصي الله محمَّد، ط، الأولى: 1983م، مؤسسة الرِّسالة، بيروت.

* الباكني: شعيب بن إدريس. ت: 1330هـ.
- هدايا الزَّمان في طبقات الخواجكان النَّقشبنديَّة، ت: عبدالجليل العطا البكري، ط. الأولى: 1999م، دار النُّعمان للعلوم-دمشق.

* البخاري : علاء الدِّين عبدالعزيز. ت : 730هـ.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. ت : محمد المعتصم البغدادي. ط : الثَّانية : 1414هـ - دار الكتاب العربي - بيروت.

* البخاري : محمَّد بن إسماعيل الجعفي. ت : 256هـ.
- التَّاريخ الكبير، دار الكتب العلميَّة - بيروت.
- صحيح البُخاري، (الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيَّامه) . ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التَّأصيل، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة، دولة قطر.

* البزَّار : أبوبكر أحمد بن عمرو. ت: 292هـ.
- مسند البزَّار - البحر الزَّخار. ت: محفوظ الرَّحمن زين الله وعادل سعد وصبري عبدالخالق. ط. الأولى. مكتبة العلوم والحكم.

* البزدوي: فخر الإسلام علي بن محمَّد الحنفي. ت: 482هـ.
- كنز الوصول إلى معرفة الأصول، ت: د. شائد بكداش، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت.

* البصري: عبد الله بن سالم المكِّي. ت: 1134هـ.

- الإمداد في معرفة علوِّ الإسناد، ت: العربي الدائز الفرياطي، ط. الأولى: 2006م، دار التَّوحيد للنشر-الرِّياض.

* البقاعي: برهان الدِّين إبراهيم بن عمر. ت: 885هـ.
- النُّكت والفوائد على شرح العقائد، ت: إحسان الدُّوري، المكتبة العصريَّة، بيروت.

* البغدادي: إسماعيل بن محمَّد. ت: 1399هـ.
- إيضاح المكنون في الذَّيل على كشف الظُّنون.
- هديَّة العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصوَّرة عن الطَّبعة الاسطنبوليَّة.

* البغدادي: عبدالقاهر بن طاهر الإسفرايني، التَّميمي. ت: 429هـ.
- الفرق بين الفرق، ت: محي الدِّين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

* البلكرامي: غلام علي آزاد الحسيني الواسطي. ت: 1220هـ.
- سبحة المرجان في آثار هندورستان، ت: محمَّد سعيد الطريحي، ط. الأولى: 2015م، الرَّافدين، بيروت.

* البياضي: أحمد بن حسن بن سنان الرُّومي. ت: 1098هـ.
- الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة، ت: أحسن عبدالشَّكور، دار الصَّالح، القاهرة.

* البيضاوي: عبد الله بن عمر الشِّيرازي. ت: 685هـ.
- أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل، ط، الأولى: 1418هـ، دار إحياء التِّراث العربي، بيروت.

* البيهقي : أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي. ت : 458هـ.
- دلائل النُّبوة. ت : عبدالرحمن محمَّد عثمان، ط. الأولى : 1969م. المكتبة السَّلفية، المدينة المنوَّرة.
- السُّنن الكبرى. دار المعرفة – بيروت.
- شعب الإيمان. ت : بسيوني زغلول. ط. الأولى : 1410هـ. دار الكتب العلميَّة – بيروت، ونسخة إدارة الشُّئون الدِّينيَّة – بدولة قطر– ط: 2008م. ت: د. عبدالعلي

حامد. ومختار الندوي.

- كتاب القضاء والقدر، دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- المدخل إلى علم السُّنن. ت: الشَّيخ محمَّد عوَّامة. ط. الأولى: 2016م - دار المنهاج للنشر والتَّوزيع - جدة.

* التَّبريزي: محمَّد بن عبد الله الخطيب. ت: 741هـ.
- مشكاة المصابيح، ت: محمَّد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

* التِّرمذي : محمَّد بن عيسى بن سورة. ت : 279هـ.
- سنن الترمذي (الجامع)، ت: الدُّكتور: بشَّار عوَّاد معروف، ط. الثَّانية: 1998م، دار الغرب الإسلامي.

* الترهتي: محمَّد محسن بن يحيى البكري. ت: 1280هـ.
- اليانع الجني من أسانيد الشَّيخ عبدالغني، ت: د. ولي الدِّين تقي الدِّين النَّدوي، ط. الأولى: 2016م، أروقة للدِّراسات والنشر، الأردن.

* التَّفتازاني: سعد الدِّين مسعود بن عمر. ت: 791هـ.
- شرح التَّهذيب في المنطق. ت: د. عبدالنَّصير المليباري، ط: الأولى: 2014م، دار الضِّياء، الكويت.
- شرح العقائد النَّسفيَّة، ت: عبدالسلام شنَّار، ط: الأولى: 2007م، دار البيروتي.

* تمَّام بن محمَّد الرَّازي. ت: 414هـ.
- الفوائد. ت: حمدي السَّلفي، ط. الأولى: 1992م - مكتبة الرُّشد - الرِّياض.

* التَّهانوي: محمَّد بن علي الفاروقي الحنفي. ت: 1158هـ.
- كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، اسطنبول.

* الجاحظ: عمرو بن بحر الكناني. ت: 255هـ.
- البيان والتَّبيين، دار الهلال، بيروت.

* الجامي: نور الدِّين عبدالرَّحمن بن أحمد. ت: 898هـ
- الدُّرة الفاخرة في تحقيق مذهب الصُّوفيَّة والمتكلِّمين والحكماء المتقدِّمين،

منشورات إيران.

* الجرجاني: السّيد الشَّريف علي بن محمَّد. ت: 816 هـ.
- التَّعريفات، ط: مصطفى البابي الحلبي – القاهرة.
- شرح المواقف، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

* الجندي: المولوي أحمد.
- حاشية على العقائد النَّسفيَّة، مطبعة جيركوف، قزان، 1888م.

* الجوهري: إسماعيل بن حمَّاد. ت: 393هـ.
- الصِّحاح تاج اللُّغة، دار المعرفة، بيروت.

* الجويني: أبوالمعالي عبدالملك، المعروف بإمام الحرمين. ت: 478هـ.
- البرهان في أصول الفقه. ت: د. عبدالعظيم الدِّيب. ط: الثَّانية: 1412هـ – دار الوفاء – المنصورة.

* حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله حاجي جلبي القسطنطسني. ت: 1067هـ.
- كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، ت: أكمل الدِّين أوغلي، بشار عواد، ط: الأولى: 2021م، مؤسسة الفرقان للتُّراث الإسلامي، لندن.

* الحارثي: عبد الله بن محمَّد السُّندموني، البخاري. ت: 340هـ.
- كشف الآثار الشَّريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة. ت: لطيف الرَّحمن القاسمي، ط، الأولى: 2020م، دار الإرشاد، اسطنبول.

* الحاكم: أبوعبد الله محمَّد بن عبد الله النَّيسابوري. ت: 405هـ.
- المستدرك على الصَّحيحين. ت: عبدالسلام علوش، ط. الأولى : 1998م– دار المعرفة – بيروت.
- معرفة الحديث.

* الحكيم التِّرمذي: محمَّدبن علي المؤذن. ت: 285هـ.
- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرَّسول ﷺ، ت: توفيق تكلة، ط. الأولى: 2010م –دار النَّوادر – بيروت.

* الحموي: ياقوت بن عبد الله الرُّومي. ت: 626هـ.
- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ت: إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

* الخازن: علاء الدِّين علي بن محمَّد الشيحي. ت: 741هـ.
- لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل. ت: محمَّد شاهين، ط: الأولى: 1415هـ دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* الخطيب البغدادي: أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت. ت: 463هـ.
- تاريخ بغداد، ت: مصطفى عبدالقادر عطا. ط. الأولى: 1997م- دار الكتب العلميَّة- بيروت.
- الجامع لأخلاق الرَّاوي والسَّامع، ت: د. محمود الطَّحَّان، مكتبة المعارف، الرِّياض.

* الخلعي: علي بن الحسن. ت: 492هـ.
- الفوائد المنتقاة الحسان من الصِّحاح والغرائب المسمَّى بالخلعيات، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* الخلَّال: أبوبكر أحمد بن محمَّد البغدادي الحنبلي. ت: 311هـ.
- السُّنَّة، ت: عطيَّة الزَّهراني، ط، الأولى: 1989م، دار الرَّاية، الرِّياض.

* الخلَّال: أبومحمَّد الحسن بن محمَّد البغدادي. ت: 439هـ.
- فضائل الإخلاص وما لقارئها، دار البشائر، بيروت.

* الخيالي: أحمد بن موسى. ت: 861هـ.
- الحاشية على شرح العقائد النَّسفيَّة، ضمن المجموعة السَّنيَّة، ت: مرعي الرَّشيد، ط: الأولى: 2012م، دار نور الصَّباح، تركيا.

* الدَّارقطني: أبوالحسن علي بن عمر البغدادي. ت: 385هـ
- الأفراد، ت: د. محمَّد السريع، دار ابن الجوزي، السُّعوديَّة.
- سنن الدَّارقطني، ت: شعيب الأرناؤوط، ط، الأولى: 2004م، مؤسسة الرِّسالة،

بيروت.
- العلل الواردة في الأحاديث النَّبويَّة، ت: محفوظ الرَّحمن السَّلفي، ط، الأولى: 1985م، دار طيبة، الرِّياض.

* الدَّاودي : شمس الدِّين محمَّد بن علي. ت : 945هـ.
- طبقات المفسِّرين، ت: عبدالسَّلام عبدالمعين، ط : الأولى : 1422هـ - دار الكتب العلميَّة - بيروت.

* الدَّبوسي: أبو زيد عبد الله بن عمر. ت: 430هـ.
- الأمد الأقصى، ت: عبدالقادر أحمد عطا، ط، الأولى: 1988م، دار التُّراث العربي، القاهرة.

* الدِّهلوي: عبدالحق بن سيف الدِّين الهندي الحنفي. ت: 1052هـ
- لمعات التَّنقيح في شرح مشكات المصابيح. ت: د. تقي الدِّين النَّدوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* الذَّهبي: محمَّد بن أحمد. ت: 748هـ.
- سير أعلام النُّبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرِّسالة ، بيروت.

* الرَّازي: فخر الدِّين عمر. ت: 604 هـ.
- مفاتيح الغيب (التَّفسير الكبير)، ط. الأولى: 1981م - دار الفكر - بيروت.

* الزَّبيدي: محمَّد مرتضى بن محمَّد الحسيني. ت: 1205هـ.
- إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين، ط. دار الفكر - بيروت.

* الزَّركشي : محمَّد جمال الدِّين عبد الله بن بهادر. ت: 714هـ.
- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر. ت: حمدي عبدالمجيد السَّلفي. ط. الأولى: 1404هـ - دار الأرقم - الكويت.

* الزِّركلي: خير الدِّين. ت: 1396هـ.
- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط: الخامسة عشرة، 2002م، دار العلم للملايين، بيروت.

* الزَّمخشري: محمود بن عمرو، جار اللهزت: 538هـ.
- تفسيرالكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل، ط، الثَّالثة: 1407هـ دار الكتاب العربي، بيروت.

* الزَّيلعي: عبد الله بن يوسف الحنفي. ت: 762هـ.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشَّاف. ت: عبد الله السَّعد، ط، الأولى: 1414هـ، دار ابن خزيمة، الرِّياض.

* السَّالمي: أبوشكور. ت: بعد: 460هـ
- التَّمهيد في بيان التَّوحيد، ت: د. عمر تركمان، دار ابن حزم، بيروت.

* السَّخاوي: شمس الدِّين محمد بن عبدالرَّحمن، ت : 902هـ.
- الأجوبة المرضيَّة فيما سئل السَّخاوي عنه من الأحاديث النَّبويَّة، ت: محمَّد إسحاق، ط، الأولى: 1418هـ، دار الرَّاية.

* السَّرهندي: أحمد الفاروقي. ت: 1034هـ.
- مكتوبات الإمام الرَّباني، ط، الأولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت، وطبعة دار ياسين، اسطنبول.

* السُّبكي: تاج الدِّين عبدالوهَّاب بن تقيِّ الدِّين. ت: 771هـ.
- طبقات الشَّافعيَّة الكبرى، ت: د. محمود الطَّناحي، د. عبدالفتَّاح الحلو. ط: الثَّانيَّة: 1413هـ، هجر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، القاهرة.

* السَّرخسي: أبوبكر محمَّد بن أحمد. ت: 490هـ.
- المبسوط، ط: الأولى: 1324هـ - مطبعة السَّعادة - القاهرة.

* السَّمهودي: نور الدِّين علي بن عبد الله الشَّافعي. ت: 911هـ
- جواهر العقدين في فضل الشَّرفين. ت: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* السُّلمي: أبوعبدالرحمن محمَّد بن الحسين. ت: 412هـ
- طبقات الصُّوفيَّة، ت: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* السُّنوسي: محمَّد بن علي الحسني الإدريسي. ت: 1276هـ.
- السَّلسبيل المعين في الطَّرائق الأربعين.
- المسلسلات العشرة في الأحاديث النَّبوية.
- المنهل الرَّوي الرَّائق في أسانيد العلوم والطَّرائق.
- ضمن المجموعة المختارة من أعمال الإمام محمَّد بن علي السُّنوسي بإشراف: د. نجيب بن خيرة، طبعة خاصَّة: 2011م، دار زمورة للنشر والتَّوزيع، الجزائر.

* السَّيالكوتي: عبدالحكيم بن شمس الدِّين الهندي. ت: 1067هـ.
- حاشية على الخيالي على العقائد النَّسفيَّة، طبعة اسطنبول.

* السِّيوطي: جلال الدِّين عبدالرَّحمن بن أبي بكر. ت: 911هـ.
- تاريخ الخلفاء، ت: حمدي الدِّمرداش، مكتبة مصطفى الباز، وطبعة دار المنهاج، ط، الأولى: 2014م، جدَّة.
- تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة
- الحاوي للفتاوي، ط. دار الكتب العلميَّة. بيروت.
- الدُّر المنثور في التَّفسير بالمأثور، ط. دار الفكر، وكذلك دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- العرف الوردي في أخبار المهدي، ت: أبويعلى البيضاوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- اللآَّليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ط. دار المعرفة، بيروت.
- مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشِّفا، مؤسسة الكتب الثقافيَّة.

* الشَّجري: يحيى بن الحسين. ت: 479هـ.
- الأمالي الخميسيَّة، ط. عالم الكتب. بيروت.

* الشَّعراني: عبدالوهَّاب بن أحمد بن علي المصري. ت: 973هـ
- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، دار صادر، لبنان.

* الشُّولانكري: محمَّد نجيب بن ملَّا بلال.
- تذكرة الرَّاشد برد كيد الحاسد، طبعة سانت بطرسبورغ، 1901م، روسيا.

* الشِّهرستاني: محمَّد بن عبدالكريم. ت: 548هـ.
- الملل والنِّحل، ت: محمَّد الفاضلي، المكتبة العصريَّة، بيروت.

* الصَّابوني: أحمد بن محمود البخاري الحنفي. ت: 580هـ.
- البداية في أصول الدِّين، ت: محمَّد زاهد كامل، ط، الأولى: 2011م، منشورات الجمل، بيروت.

* الصَّفدي : خليل بن أيبك. ت : 764هـ.
- الوافي بالوفيات، ط : النشرات الإسلاميَّة - جمعيَّة المستشرقين.

* طاشكبري زاده: أحمد بن مصطفى بن خليل. ت: 968هـ.
- الشَّقائق النُّعمانيَّة في علماء الدَّولة العثمانيَّة، دار الكتاب العربي، بيروت.

* الطَّاهر بن عاشور: محمَّد. ت: 1393هـ.
- تعريفات العلوم. إعداد: نزار حمَّادي، دار ابن عرفة، ط: الأولى: 2017م، تونس.

* الطَّبراني: سليمان بن أحمد اللَّخمي. ت: 360هـ.
- مسند الشَّاميِّين، ت: حمدي السلفي، ط، الأولى: 1984م، مؤسسة الرِّسالة، بيروت.
- المعجم الكبير. ت: حمدي السَّلفي ، ط. الدَّار العربية للطباعة. بغداد.
- المعجم الأوسط. ت: محمَّد حسن الشَّافعي. ط. الأولى: 1999م - دار الكتب العلميَّة - بيروت.
- المعجم الصَّغير، ط: 1983م - دار الكتب العلميَّة - بيروت.

* الطَّبري: محب الدِّين أحمد بن عبد الله. ت: 694هـ.
- ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، مكتبة القدسي، بيروت.
- الرِّياض النَّضرة في مناقب العشرة، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* الطَّبري: محمَّد بن جرير أبوجعفر. ت: 310هـ.
- جامع البيان عن تآويل آي القرآن، ت: عبد الله التَّركي، دار هجر.

* الطَّحاوي : أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي. ت : 321هـ

- متن الطَّحاويَّة، ضمن كتاب النُّور اللَّامع والبرهان السَّاطع، لمنكوبرس النَّاصري، ت: د. علي زينو، محمَّد مغربيَّة، ط: الأولى: 2021م، الدَّار الشَّاميَّة، تركيا.

* الطُّوسي: الخواجة نصير الدِّين محمَّد بن محمَّد. ت: 672هـ.
- تلخيص المحصّل، دار الأضواء، بيروت.

* العجلوني: إسماعيل بن محمَّد الجراحي. ت: 1162هـ.
- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس. ت: أحمد القلَّاش، مؤسسة الرِّسالة، بيروت.

* العسقلاني: أحمد بن علي العسقلاني. ت: 852هـ.
- الإصابة في معرفة الصَّحابة، مكتبة دار الباز، مكَّة المكرَّمة.
- التَّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير. ت: د. شعبان محمَّد إسماعيل، ط: 1979م- الكليات الأزهرية - القاهرة.
- الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس المسمَّى : زهر الفردوس. ت: مجموعة من الباحثين. ط. الأولى: 2018م- جمعية دار البر - دبي.
- القول المسدَّد في الذَّب عن مسند أحمد، عالم الكتب، بيروت.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد العالية، ت: حبيب الرَّحمن الأعظمي، دار المعرفة، بيروت.

* العقيلي: محمَّد بن عمرو المكِّي. ت: 322هـ.
- الضُّعفاء الكبير، دار ابن حزم، بيروت.

* عياض: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، السَّبتي. ت: 544هـ.
- الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى، ت: عبده كوشك، جائزة دبي الدَّوليَّة.

* العيني: بدر الدِّين محمود بن محمَّد. ت: 855هـ.
- البناية شرح الهداية، ت: أيمن صالح شعبان. ط. الأولى: 2000م -دار الكتب العلمية - بيروت.

* الغزالي: محمَّد بن محمَّد الطُّوسي. ت: 505هـ.

- تهافت الفلاسفة، ت: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة.
- جواهر القرآن، ت: محمَّد رشيد القبَّاني، ط. الثَّانية: 1986م، دار إحياء العلوم، بيروت.
- مشكاة الأنوار، ت: أبوالعلا عفيفي، الدار القوميَّة للطِّباعة والنَّشر، القاهرة.
- المنقذ من الضَّلال، دار المنهاج، جدَّة.

* الغُماري: السَّيِّد أحمد بن محمَّد بن الصِّدِّيق الحسني. ت: 1380هـ.
- المسهم في الكلام على حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم.
- مطبوع ضمن كتاب المتواترات، ت: السَّيِّد محمَّد الحسني، ط: الأولى: 2021م، مركز إحياء للبحوث والدِّراسات، القاهرة.

* الغُماري: السَّيِّد عبدالعزيز بن محمَّد بن الصِّديق الحسني. ت: 1418هـ.
- تعريف المؤتسي بأحوال نفسي، ت: د. السَّيِّد عبدالمنعم بن الصِّديق، دار الرَّوضة أندونيسيا.

* الغُماري: السَّيِّد عبد الله بن محمَّد بن الصِّديق الحسني. ت : 1413هـ.
- موسوعة العلَّامة المحدِّث المتفنن السَّيِّد عبد الله بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغماري، ط. الأولى: 2016م، مركز البحوث والدِّراسات بكلِّيَّة الصَّفا الإسلاميَّة، ماليزيا. تقديم الشَّريف الدُّكتور عبدالمنعم بن عبدالعزيز بن الصِّدِّيق، وإشراف الدُّكتور محمود سعيد ممدوح.

* الفاسي: محمَّد الصغير. ت: 1134هـ.
- المنح البادية في الأسانيد العالية، ت: محمَّد الصقلي الحسني، ط. الأولى: 2005م، منشورات وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة، المملكة المغربية.

* الفهري: شرف الدِّين عبد الله بن محمد المعروف بابن التِّلمساني. ت: 644هـ.
- شرح المعالم في أصول الفقه. ت: عادل عبدالموجود ، علي معوض.
- ط: الأولى: 1419 هـ - عالم الكتب - بيروت.

* القحي الدَّاغستاني: حسن محمَّدحلمي النَّقشبندي، الشَّاذلي. ت: 1356هـ.
- البُروج المشيَّدة بالنُّصوص المؤيَّدة، ط. الأولى: 2011م، دار الرِّسالة، داغستان، محاج قلعة.
- وسائل المريد في رسائل الأستاذ الفريد، ط. الأولى: 2011م، دار الرِّسالة، داغستان، محاج قلعة.

* القرشي: عبدالقادر بن أبي الوفا. ت: 775هـ.
- الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفيَّة. ت: محمَّد عبد الله الشَّريف، دار الكتب العلميَّة-بيروت. وطبعة عيسى البابي الحلبي -1978القاهرة.

* القسطلَّاني: أحمد بن محمَّد الشَّافعي. ت: 993هـ.
- المواهب اللَّدنيَّة بالمنح المحمَّديَّة، ت: صالح الشَّامي، المكتب الإسلامي، بيروت.

* القشيري: أبوالقاسم عبدالكريم بن هوزان. ت : 465هـ
- الرِّسالة القشيريَّة، ط : دار الكتاب العربي – بيروت، وطبعة دار المنهاج، جدَّة.

* الكتَّاني: محمَّد بن جعفر الحسني الإدريسي. ت: 1345هـ.
- نظم المتناثر من الحديث المتناثر، الكويت.

* كحَّالة: عمر رضا بن محمَّد راغب الدِّمشقي. ت: 1408هـ.
- معجم المؤلِّفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* الكفوي : أبوالبقاء أيوب بن موسى الحسيني. ت : 1094هـ.
- الكُلِّيات. ت : د. عدنان درويش ، محمَّد المصري. ط : الثَّانية : 1419هـ –دار الرِّسالة – بيروت.

* الكلاباذي: أبوبكر محمَّد بن أبي إسحاق البخاري. ت: 380هـ.
- بحر الفوائد، المسمَّى بمعاني الأخبار، ت: وجيه كمال الدِّين، دار السَّلام، القاهرة.
- التَّعرف لمذهب أهل التَّصوُّف، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* الكلنبوي: إسماعيل بن مصطفى. ت: 1205هـ.

- حاشية على العقائد العضديَّة، ط: 1316هـ در سعادت، مطبعة عثمانيَّة.

* الكوثري: محمَّد زاهد بن الحسن. ت: 1371هـ.

- التَّحرير الوجيز فيما يبتغيه المُستجيز. ت: عبدالفتَّاح أبوغدَّة، ط، الأولى: 1993م، مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، حلب.

- حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، ت: مسلَّم طية، محمَّد رضوان المصري. ط. الأولى: 2018م، دار النُّور المبين، عمَّان.

* اللَّالكائي: هبة الله بن الحسن الطَّبري. ت: 418هـ.

- شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة، ط. الأولى: 2005م - دار ابن حزم - بيروت.

* اللَّكنوي: أبوالحسنات محمَّد عبدالحي الهندي. ت: 1304هـ.

- الفوائد البهيَّة في تراجم الحنفيَّة، ت: السَّيِّد محمَّد النعساني، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.

* الماتريدي: أبومنصور محمَّد بن محمَّد. ت: 333هـ.

- تأويلات أهل السُّنَّة، ت: مجدي باسلوم، ط، الأولى: 2005م، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

- شرح الفقه الأكبر، ط، الأولى: 2009م، دار البصائر، القاهرة.

- كتاب التَّوحيد، ت: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصريَّة.

* المباركشاه: محمَّد المباركشاه البخاري. ت: 618هـ.

- شرح حكمة العين للكاتبي، ت: جعفر زاهدي، مؤسسة جاب وانتشارات، إيران.

* مجاهد: زكي محمَّد مجاهد. ت: 1400هـ.

- الأعلام الشَّرقيَّة في المائة الرَّابعة عشر الهجرية، ط. الثَّانية: 1994م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

* محمَّد مراد بن عبد الله القزاني، الرَّمزي، المِنْزَلوي. ت: 1352هـ.

- تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قزان وبلغار وملوك التَّتار، (1/ 2) الطَّبعة الأولى، المطبعة الكريميَّة والحسينيَّة، مدينة أورينبورغ، 1908م - وطبعة دار

الكتب العلميَّة، ت: إبراهيم شمس الدِّين، ط. الأولى: 2002م ، ، بيروت.

* المخلِّص: محمَّد بن عبدالرَّحمن البغدادي. ت: 393هـ.
- المخلِّصيَّات، ت: نبيل جرار، ط، الأولى: 2008م، وزارة الأوقاف بدولة قطر.

* المرجاني: شهاب الدِّين هارون بن بهاء الدِّين. ت: 1306هـ.
- مستفاد الأخبار في أحوال قزان وبلغار، ط. الأولى: 1898م، قازان، جمهورية تتارستان.
- وفيَّة الأسلاف وتحيَّة الأخلاف، ط. الأولى: 1883م، قزان، جمهورية تتارستان. والأجزاء المرفوعة المرقومة عبر الشَّبكة العنكبوتيَّة (الإنترنت).
- ناظورة الحقِّ في فرضيَّة العشاء وإن لم يغب الشَّفق، ت: أُورخان بن إدريس أنجقار، عبدالقادر بن سلجوق يبلماز، ط. الأولى: 2012م، دار الفتح للدِّراسات والنَّشر، الأردن.

* المرْعشلي: يوسف بن عبدالرَّحمن.
- معجم المعاجم والمشيخات والفهارس والبرامج والأثبات، ط. الأولى: 2002م، مكتبة الرُّشد، الرِّياض.
- نثر الجواهر والدُّرر في علماء القرن الرابع عشر ـ ط. الأولى: 2006م، دار المعرفة ، بيروت.
- وبذيله:
- عقد الجوهر في علماء الرِّبع الأوَّل من القرن الخامس عشر. ط. الأولى: 2006م، دار المعرفة، بيروت.

* المريخي: إبراهيم بن الشَّيخ راشد بن إبراهيم.
- إعادة الكيان إلى بعض أسانيد علماء تتارستان، ط: الأولى: 2022م، مطبعة أكاديميَّة بلغار الإسلاميَّة، مدينة بلغار، جمهوريَّة تتارستان، روسيا الاتحاديَّة.

* مسلم بن الحجَّاج النَّيسابوري. ت: 261هـ.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السُّنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ). ت: ياسر حسن، عزّالدِّين صلي، عماد الطَّيار، ط. الأولى:

2013م، مؤسسة الرِّسالة ناشرون، بيروت.

* المظفَّر: محمَّد رضا. ت: 1383هـ.
- المنطق، مؤسسة النَّشر الإسلامي، إيران.

* المقرئ: أبوالفضل عبدالرَّحمن الرَّازي. ت: 454هـ.
- أحاديث في ذم الكلام وأهله، ت: د. ناصر الجديع، ط، الأولى: 1996م، دار أطلس.

* الملَّا على القاري: علي بن سلطان الهروي الحنفي، ت: 1014هـ.
- شرح مرقاة المفاتيح، ت: جمال عيتاني، ط، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* المناوي: زين الدِّين محمَّد عبدالرَّؤوف بن تاج الدِّين الحدَّادي. ت: 1031هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصَّغير من أحاديث البشير النَّذير. ت: أحمد عبدالسَّلام، ط. الأولى: 2001م – دار الكتب العلميَّة – بيروت.

* مَيثم البحراني: ميثم بن علي بن ميثم. ت: 679هـ.
- شرح نهج البلاغة، مكتبة فخراوي، البحرين.

* النَّسائي: أحمد بن شعيب. ت: 303هـ.
- السُّنن الصغرى، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.
- السُّنن الكبرى، ت: د. عبدالغفار البنداري ، وسيد كسروي، ط: 1991م، دار الكتب العلمية، بيروت.

* النَّسفي: أبوالمعين ميمون بن محمَّد المكحولي. ت: 508هـ.
- بحر الكلام، ت: محمَّد السَّيِّد البرسيجي، ط، الأولى: 2014م، دار الفتح، الأردن.
- تبصرة الأدلَّة في أصول الدِّين.
- ت: د. محمَّد الأنور، ط: الأولى: 2011م، المكتبة الأزهريَّة، القاهرة.
- التَّمهيد لقواعد التَّوحيد، ت: أكرم أبوعوَّاد، ط: الأولى: 2022م، دار الغانم، الأردن.

* النَّسفي: حافظ الدِّين عبد الله بن أحمد، أبوالبركات. ت: 710هـ.

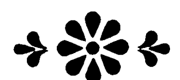
- الاعتماد في الاعتقاد، ت: نادر محمَّد أبوعمر، ط، الأولى: 2020م، دار الفجر، دمشق.
- مدارك التَّزيل وحقائق التَّأويل، ت: محيي الدِّين مستو، ط، الأولى: 1998م، دار الكلم الطَّيِّب، بيروت.

* نعيم بن حمَّاد: أبوعبد الله المروزي. ت: 228هـ.
- الفتن، ت: سمير الزهيري، ط، الأولى: 1412هـ، مكتبة التَّوحيد القاهرة.

* نكري: عبدالنَّبي بن عبدالرَّسول.
- دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ت: حسن هاني ط: الأولى: 2000م، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

* الهروي: أبوإسماعيل عبد الله بن محمَّد الأنصاري. ت: 481هـ.
- ذم الكلام وأهله، ت: عبدالرحمن الشبل، ط، الأولى: 1998م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوَّرة.

* الهيثمي: علي بن أبي بكر. ت: 807هـ.
- مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد، ط. دار الكتب العلميَّة، بيروت.



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الفهارس العامة

الموضوع	الصفحة

